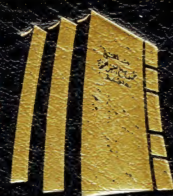


٧٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ



شرح

الحَقِيقَةُ السَّافَرِيَّةُ

الدُّرَّةُ الْمَضِيَّةُ فِي عَقِيدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

شفق الله له ولوالديه وللمسلمين

ممن إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

شرح
العقيدة السنيّة
الدرة الضيّة في عقيدة أهل الفرقة الرضيّة

٢ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح العقيدة السفارينية. / محمد بن صالح العثيمين - ط ٥ -

القصيم، ١٤٤١ هـ

٧٨٧ ص : ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين: ٧٤)

ردمك: ٩-٨٤-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية. أ - العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٧/٣٩٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٣٩٩٦

ردمك: ٩-٨٤-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ
إِذَا لَمْ يَأْرَدْ طَبْعَ الْكِتَابِ لِتَوَزِيْعِهِ خَيْرِيًّا بَعْدَ مَرَاجَعَةِ الْمُؤَسَّسَةِ

الطبعة الخامسة

١٤٤١ هـ

يُطْلَبُ الْكِتَابُ مِنْ:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات : ٠٥٥٣٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

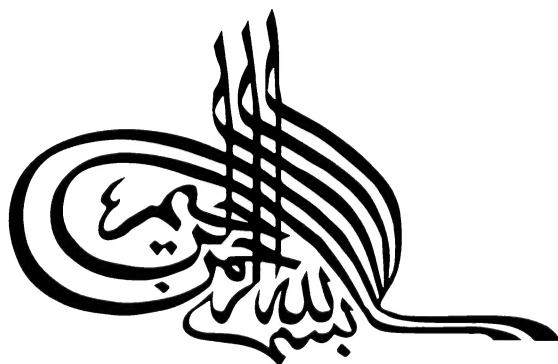
هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤



شرح الحَقِيَّة السَّافَرِيَّة الدُّرَّة المَضِيَّة فِي عَقْرِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّة

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلِّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى -وَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ- أَنْ يَسَّرَ لِفَضِيلَةِ شَيْخِنَا مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- شَرْحَ مَنْظُومَةِ (الدَّرَّةُ الْمُضِيَّةُ فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ) الشَّهِيرَةِ (بِالْعَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ) لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ السَّقَّارِيِّ النَّابِلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمَتَوَقَّى -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عَامَ ١١٨٨ هـ. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّاتِهِ وَجَزَاهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

وَقَدْ شَرَحَهَا شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عِدَّةُ شُرُوحَاتٍ كَانَ آخِرَهَا ذَلِكَ الشَّرْحُ الْمَسْجُلُ صَوْتِيًّا عَامَ ١٤١٠ هـ ضِمْنَ الدُّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْقِدُهَا فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي جَامِعِهِ بِمَدِينَةِ عُنَيْزَةَ وَهُوَ الَّذِي اعْتُمِدَ عَلَيْهِ فِي إِخْرَاجِ الْكِتَابِ.

وَسَعْيًا لِتَعْمِيمِ النَّفْعِ بِهَذَا الشَّرْحِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- وَإِنْفَاذًا لِلقَوَاعِدِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا فَضِيلَةُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ لِإِخْرَاجِ مُؤَلَّفَاتِهِ وَإِعْدَادِ دُرُوسِهِ الْعِلْمِيَّةِ لِلنَّشْرِ، عَهَدَتْ (مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ) إِلَى الشَّيْخِ مُسَاعِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمَانَ -أَثَابَهُ اللَّهُ- بِالْعَمَلِ لِإِعْدَادِهِ وَتَهْيِئَتِهِ لِلطَّبَاعَةِ، ثُمَّ

قامَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / سَامِي بْنِ مُحَمَّدٍ الصُّقَيْرِ أَثَابَهُ اللَّهُ بِالْمَرَاجَعَةِ،
فَجَزَاهُمَا اللَّهُ خَيْرًا عَلَى أَعْمَالِهِمَا فِي خِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ،
نَافِعًا لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُسْكِنَهُ
فَسِيحَ جَنَاتِهِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمَثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَيُعْلِي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
قَرِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ.

القِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

٣ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٤٠ هـ





نُبذة مُختصرة عن

فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين

١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيه الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعُ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عَثِيمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي عُنَيْزَةٍ -إِحْدَى مُحَافَظَاتِ الْقَصِيمِ- فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ الْمَعْلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ الْمَعْلَمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَتَانِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمُرِهِ بَعْدُ.

وَبِتَوْجِيهِ مِنْ وَالِدِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُدَرِّسُ الْعُلُومَ

الشَّرْعِيَّةَ والعَرَبِيَّةَ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِزَةً، وَقَدْ رَتَّبَ اثْنَيْنِ ^(١) مِنْ طَلَبْتِهِ الْكِبَارِ لِتَدْرِيسِ الْمُبْتَدِئِينَ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَاَنْضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلَقَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَتَّى أَدْرَكَ مِنَ الْعِلْمِ -فِي التَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالنَّحْوِ- مَا أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَسَ فِي حَلَقَةِ شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَدَرَسَ عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالنَّحْوِ، وَحَفِظَ مُحْتَصِرَاتِ الْمُتُونِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ.

وَيُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هُوَ شَيْخُهُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ -مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً- أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأَصَّلِيهِ، وَطَرِيقَةِ تَدْرِيسِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِلدَّلِيلِ.

وَعِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عُدَوَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَاضِيًا فِي بَعْنِزَةٍ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدَرِّسًا فِي تِلْكَ الْمَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ ^(٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَأَذِنَ لَهُ، وَالتَّحَقَّقَ بِالْمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

وَلَقَدْ اِنْتَفَعَ -خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ اِنْتَظَمَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ الْعِلْمِيِّ- بِالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدَرِّسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْفِيطِيُّ، وَالشَّيْخُ الْفَقِيه عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ، وَالشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-.

(١) هما الشَّيْخَانِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ (ت ١٣٨٧هـ)، وَعَلِيٌّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِي (ت ١٤١٥هـ) رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله -، فقرأ عليه في المسجد: من صحيح البخاري، ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وانتفع به في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويُعدُّ ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثير به.

ثم عاد إلى عُنيزة عام (١٣٧٤هـ)، وصار يدرس على شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتساباً في كلية الشريعة بالرياض، التي أصبحت جزءاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسَّم فيه شيخه النجابة وسُرعة التحصيل العلمي فشجَّعه على التدريس وهو ما زال طالباً في حلقاته، فبدأ التدريس عام (١٣٧٠هـ) في الجامع الكبير بعُنيزة. ولما تخرَّج في المعهد العلمي في الرياض عُيِّن مدرِّساً في المعهد العلمي بعُنيزة عام (١٣٧٤هـ).

وفي سنة (١٣٧٦هـ) تُوِّفَّ شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى - فتولَّى بعده إمامة الجامع الكبير في عُنيزة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عُنيزة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسَّسها شيخه - رحمه الله - عام (١٣٥٩هـ).

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ - رحمه الله - يدرس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة

وغيرها؛ حتّى كانوا يبلُغون المئات في بعض الدُّروس، وهؤلاء يدرِّسون دراسةً تحصيلِ جادٍّ، لا لمجرد الاستماع. وبقيَ على ذلك -إمامًا وخطيبًا ومدرِّسًا- حتّى وفاته -رحمه الله تعالى-.

بقيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا في المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِنْ عام (١٣٧٤هـ) إلى عام (١٣٩٨هـ) عندما انتقل إلى التدريس في كُلِّية الشَّرِيعَةِ وأُصولِ الدِّينِ بالقَصِيم، التَّابِعَةِ لجامعة الإمام مُحَمَّد بنِ سَعُودِ الإِسْلامِيَّة، وظلَّ أستاذًا فيها حتّى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وكان يدرِّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي، في مواسم الحجِّ ورمضان والإجازات الصَّيفِيَّة، مُنْذُ عام (١٤٠٢هـ) حتّى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشَّيْخ -رحمه الله- أُسلوبٌ تعليميٌّ فريدٌ في جودته ونجاحه، فهو يناقشُ طُلابَهُ ويتقبَّلُ أسئلتهم، ويلقي الدُّروسَ والمحاضراتَ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطمئنَّةٍ واثقةٍ، مُبتَهجًا بنشره للعِلْمِ وتقريبه إلى النَّاسِ.

آثارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهودُهُ العَظِيمَةُ -رحمه الله تعالى- خِلالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عامًا مِنْ العَطَاءِ والبَذْلِ في نَشْرِ العِلْمِ والتَّدريسِ والوعظ والإرشاد والتَّوجِيهِ وإلقاءِ المحاضراتِ والدَّعوةِ إلى الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقد اهتمَّ بالتَّأليفِ، وتحريرِ الفتاوى والأجوبة، التي تميَّزَتْ بالتَّأصيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدرتْ لَهُ العَشْرَاتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسَائِلِ والمحاضراتِ والفتاوى والخطبِ واللقاءاتِ والمقالاتِ، كما صدرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوتِيَّةِ التي سجَّلتْ مُحاضراتِهِ وخطبُهُ ولقاءاتِهِ وبرامجهُ الإذاعيَّةَ ودروسُهُ العِلْمِيَّةُ؛ في تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّروحاتِ المُمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، والمُتُونِ والمنظوماتِ

فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وإنفاذاً لِلْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مَوْلَفَاتِهِ، وَرَسَائِلِهِ، وَدُرُوسِهِ، وَمُحَاضِرَاتِهِ، وَخُطْبِهِ، وَفَتَاوَاهُ، وَلِقَاءَاتِهِ؛ تَقُومُ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْحَيَّرِيَّةِ -بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ- بِوَاجِبٍ وَشَرَفٍ الْمَسْئُولِيَّةِ لِإِخْرَاجِ كَافَّةِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا.

وَبِنَاءً عَلَى تَوْجِيهَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوْقِعٌ خَاصٌّ عَلَى شَبَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ^(١)، مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ -بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى-، وَتَقْدِيمِ جَمِيعِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَوْلَفَاتِ وَالتَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وَجُهُدُهُ الْآخَرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الْجُهُودِ الْمُثْمَرَةِ فِي مَجَالَاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْإِمَامَةِ وَالْخُطَابَةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- كَانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُوقَفَةٌ مِنْهَا:

- عَضُوءًا فِي هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مِنْ عَامِ (١٤٠٧هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- عَضُوءًا فِي الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي الْعَامَيْنِ الدَّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عَضُوءًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، وَرَئِيسًا لِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ فِيهَا.
- وَفِي آخِرِ فِتْرَةٍ تَدْرِيسِهِ بِالْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ شَارَكَ فِي عَضُوءِيَّةِ لَجْنَةِ الْخِطَطِ وَالْمَنَاهِجِ

لِلْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ الْمُرَرَّةِ فِيهَا.

■ عُضُوا فِي لَجْنَةِ التَّوْعِيَّةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، حَيْثُ كَانَ يُلْقِي دُرُوسًا وَمُحَاضِرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُقَيِّمُ فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

■ تَرَأَسَ جَمْعِيَّةَ تَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْخَيْرِيَّةِ فِي عُنْبِرَةِ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.

■ أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فَنَائِثٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى مَجْمُوعَاتٍ وَمَرَاكِزِ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.

■ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ عَنْ أَحْكَامِ الدِّينِ وَأُصُولِهِ؛ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامُجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ) مِنْ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

■ نَذَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتَبَةً وَمُشَافَهَةً.

■ رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجْدُولَةً، أَسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.

■ شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمُؤْتَمَرَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

■ وَلَئِنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّرْبَوِيِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ الْمَنْهَجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِفْطَائِهِمْ وَالصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمْ الْكَثِيرَةَ الْمُتَنَوِّعَةَ، وَالْإِهْتِمَامَ بِأُمُورِهِمْ.

■ وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْحَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَبَرِ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَابًا وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأَنَّنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصَحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالَمِيَّةُ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُجَّةُ الْإِخْتِيَارِ لِمَنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

■ أَوَّلًا: تَحْلِيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَتِهِمْ.

■ ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.

■ ثَالِثًا: إِلْقَاؤُهُ الْمَحَاضِرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.

■ رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.

■ خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أُسْلُوبًا مُتَمِيزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقِبُهُ :

لَهُ حَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ،
وإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ :

تُوِّفِيَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ
مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ
يَوْمِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ
مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْعَدْلِ بِمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ
الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ
وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



الدرة المضية في عقد اهل الفرقة المضية

تصنيف الامام العالم

العلامة محمد بن احمد السفاريني

الحق الحنبلي رحمه الله تعالى
وما احسن ما قيل

له در كتاب كله در در ينال من جاز مناهه مرتبا
فيما طالع جدد بالدعالمين كان المؤلف القاري من كتبنا
هذه المنظومة اعتنى اتباع مذهب السلف بترجمها لكثرة
فوائد هان من شرحها ناظرها بشرح حافظ طول شرحها
محمد بن علي ابن سلوة الحنبلي وشرحها العلامة للشيخ
حسن ابن عمر الشطري الحنبلي وشرحها محمد بن
عبد العزيز بن مانع الحنبلي وغيرهم

طبع في مطبع مصطفائي الواقع في نك بلزار بمبئي ٩

پر در بابا ايان خطيب

مؤد مته خلاف النسخة العامة بفضيلة الشيخ الشارح، المزين صالح العتيق، رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عدد هذه القصيدة المباركة مئتان احد عشر بيتاً

<p>مقدس الأجل والأزاق قامت به الأشياء والوجود سبحانه فهو الحكيم الوارث على النبي المصطفى كثر الهدى معدن التقوى مع الأسرار كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي لعاقل لفهمه لم يبتغي كجائز في حقه تعالى ان يعتنوا في سبزه بالنظم يروق للسمع ويشفي من ظما اسرجوزة وجيزة مفيدة وست ابواب كذا الخاتمة في عقد اهل الفرقة المرضية</p>	<p>الحمد لله القديم الباقي حي عليم قادر موجود دلت على وجوده الحوادث ثم الصلاة والسلام سرمد واله وصحبه الابرار او بعد فاعلم ان كل العلم لانه العلم الذي لا ينبغي فيعلم الواجب والمحالا وصار من عادة اهل العلم لانه يسهل للحفظ كما فن هنا نظمت لي عقيدة نظمتها في سلكها مقدمه وسمتها بالدرة للضية</p>
--	---

صورة من الصفحة الأولى من نسخة الشارع رحمه الله

(١) لعل هذا خطأ في العد، حيث إن أبيات المنظومة في هذه النسخة نفسها وغيرها من النسخ المطبوعة مائتان وعشرة أبيات.

هدية مني لأرباب السلف	مجانبا للتخوض من أهل الخلف
خذها هديت واقتني نظامي	تفز بما املت والسلام

تمت

طبع على نفقة الشاب الظريف

ناصر بن محمد بن عبد اللطيف
المانع

في جمادى الاولى

١٣٣٥
م

الوقف

لله

تعالى



نص المنظومة



قال العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني رحمه الله تعالى (ت ١١٨٨ هـ):

- ١ الحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُقَدَّرِ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ
- ٢ حَيِّ عَلِيمٍ قَادِرٍ مُوْجُودُ قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ
- ٣ جَلَّتْ عَلَى وَجُودِهِ الْحَوَادِثُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ
- ٤ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى كَنْزِ الْهُدَى
- ٥ وَإِلَيْهِ وَصَّحْبِهِ الْأَبْرَارِ مَعَادِنِ التَّقْوَى مَعَ الْأَسْرَارِ
- ٦ وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ كَالْفَرْعِ «لِلتَّوْحِيدِ» فَاسْمَعْ نَظْمِي
- ٧ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَتَنَغَّ
- ٨ فَيَعْلَمْ «الْوَاجِبَ» وَ«الْمَحَالَا» كَـ «جَائِزٍ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى
- ٩ وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْتَبُوا فِي سِرِّ ذَا بِالنَّظْمِ
- ١٠ لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيُشْفِي مِنْ ظَمَا
- ١١ فَمِنْ هُنَا نَظَّمْتُ لِي «عَقِيدَةَ» «أَرْجُوزَةً» وَجِيزَةً مُفِيدَةً
- ١٢ نَظَّمْتُهَا فِي سِلْكَيْهَا: «مُقَدِّمَةً» وَ«سِتَّ أَبْوَابٍ» كَذَلِكَ «خَاتِمَةً»
- ١٣ وَسَمَّيْتُهَا بِـ «الدَّرَّةِ الْمُضِيَّةِ» فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ

- ١٤ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الْحَبْلِيِّ»
 ١٥ خَيْرِ الْمَلَافِرْدِ الْعُلَا الرَّبَّانِي
 ١٦ فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الْأَثَرِ
 ١٧ سَقَى ضَرْيَحًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا
 ١٨ وَحَلَّهُ وَسَائِرِ الْأَيْمَةِ
 ١٩ اِغْلَمَ هُدَيْتَ أَنَّهُ جَاءَ الْخَبَرُ
 ٢٠ بِأَنَّ ذِي الْأَيْمَةِ سَوْفَ تَفَرَّقُ
 ٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» الْمُصْطَفَى
 ٢٢ وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ
 ٢٣ فَأُثْبِتُوا النَّصُّوَصَ بِ«التَّنْزِيهِ»
 ٢٤ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ «الْآيَاتِ»
 ٢٥ مِنْ «الْأَحَادِيثِ» نُمِرُهُ كَمَا
 ٢٦ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالْعُقُولِ
 ٢٧ فَعَقَدْنَا «الْإِثْبَاتَ» يَا خَلِيلِي
 ٢٨ فَكُلُّ مَنْ «أَوَّلَ» فِي الصِّفَاتِ
 ٢٩ فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى
 ٣٠ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرِ
- إِمَامِ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ
 رَبِّ الْحَجَى مَاجِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي
 فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ «الْأَثَرِي»
 وَالْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ مَا نَجْمُ أَضَا
 مَنَازِلِ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ
 عَنِ النَّبِيِّ الْمُتَّقَى خَيْرِ الْبَشَرِ
 «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالْمُحَقِّقَ
 وَ«صَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
 فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ
 مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَشْبِيهِ»
 أَوْ صَحَّ فِي «الْأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتٍ
 قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا
 لِقَوْلٍ مُفْتَرٍ بِهِ جَهْلٌ
 مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَمْثِيلٍ»
 كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتٍ
 وَخَاضَ فِي بَحْرِ الْهَلَاكِ وَافْتَرَى
 فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ «ذُو الْأَثَرِ»

- ٣١ فَإِنَّهُمْ قَدْ اقْتَدَوْا بِ«الْمُصْطَفَى»
 ٣٢ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبِيدِ
 ٣٣ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرُ
 ٣٤ «صِفَاتُهُ» كَذَاتِهِ قَدِيمُهُ
 ٣٥ لَكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْفِيفِيَّةُ
 ٣٦ لَهُ «الْحَيَاةُ» وَ«الْكَلَامُ» وَ«الْبَصَرُ»
 ٣٧ «بِقُدْرَةٍ» تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ
 ٣٨ وَ«الْعِلْمُ» وَ«الْكَلَامُ» قَدْ تَعَلَّقَا
 ٣٩ وَ«سَمْعُهُ» سُبْحَانَهُ كَ«الْبَصَرِ»
 ٤٠ وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ «جَبْرِيلِ»
 ٤١ «كَلَامُهُ» سُبْحَانَهُ قَدِيمُ
 ٤٢ وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الْوَرَى مِنْ أَضْلِهِ
 ٤٣ وَلَيْسَ رَبُّنَا «بِجَوْهَرٍ» وَلَا
 ٤٤ سُبْحَانَهُ قَدْ «اسْتَوَى» كَمَا وَرَدَ
 ٤٥ فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِ«ذَاتِهِ»
 ٤٦ فَكُلُّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ
 ٤٧ مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوَهَا كَ«وَجْهِهِ»
 وَ«صَحْبِهِ» فَاقْتَنِعْ بِهَذَا وَكَفَى
 «مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ» بِالتَّسْهِيدِ
 لَهُ وَلَا شُبْهَهُ وَلَا وَزِيرُ
 «أَسْمَاؤُهُ» ثَابِتُهُ عَظِيمُهُ
 لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيهِ
 «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» وَ«عِلْمٌ» وَ«اِقْتَدَارُ»
 كَذَا «إِرَادَةٌ» فَعِ وَاسْتَبِينَ
 بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقًا
 بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرٍ
 مِنْ مُحْكَمِ «الْقُرْآنِ» وَالتَّنْزِيلِ
 أَعْيَا الْوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ
 أَنْ يَسْتَطِيعُوا «سُورَةً» مِنْ مِثْلِهِ
 «عَرْضِي» وَلَا «جِسْمِي» تَعَالَى ذُو الْعُلَى
 مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ
 كَذَاكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِفَاتِهِ
 فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمَثِيلِ
 وَ«يَدِهِ» وَكُلُّ مَا مِنْ مَهْجِهِ

- ٤٨ وَ«عَيْنِهِ» وَصِفَةِ «النُّزُولِ»
 ٤٩ فَسَائِرُ «الصِّفَاتِ» وَ«الْأَفْعَالِ»
 ٥٠ لَكِنْ بِلَا «كَيْفٍ» وَلَا «تَمْثِيلٍ»
 ٥١ نُمِرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ
 ٥٢ وَيَسْتَحِيلُ «الْجَهْلُ» وَ«الْعَجْزُ» كَمَا
 ٥٣ فُكِّلُ «نَقْصٍ» قَدْ تَعَالَى اللَّهُ
 ٥٤ وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجَزْمُ
 ٥٥ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ
 ٥٦ وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ «إِجْمَاعًا» بِمَا
 ٥٧ فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ الْبَشَرِ
 ٥٨ وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ «الذَّاتِ»
 ٥٩ مَخْلُوقَةٌ لِرَبَّنَا مِنَ الْعَدَمِ
 ٦٠ وَرَبَّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارٍ
 ٦١ لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدىً
 ٦٢ أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ
 ٦٣ وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ
 ٦٤ لِرَبَّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطَرَّارٍ
- وَ«خَلْقِهِ» فَأَحْذَرُ مِنَ النَّزُولِ
 قَدِيمَةً لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ
 رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ
 مِنْ غَيْرِ «تَأْوِيلٍ» وَغَيْرِ «فِكْرِ»
 قَدْ اسْتَحَالَ «الْمَوْتُ» حَقًّا وَ«الْعَمَى»
 عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ
 فَمَنْعُ «تَقْلِيدٍ» بِذَاكَ حَتْمُ
 لِذِي الْحِجَى فِي قَوْلِ «أَهْلِ الْفَنِّ»
 يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ «أَهْلِ الْأَثَرِ»
 وَغَيْرُ مَا «الْأَسْمَاءُ» وَ«الصِّفَاتِ»
 وَضَلَّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ
 مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَّارٍ
 كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتَّبِعِ الْهُدَى
 لَكِنَّهَا كَسَبٌ لَنَا يَا لَاهِي
 مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ
 مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلَا تُمَارِ

- ٦٥ وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى
 ٦٦ فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَحْمُلُ
 ٦٧ فَإِنْ يُثَبِّبُ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
 ٦٨ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ
 ٦٩ فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي
 ٧٠ وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ
 ٧١ لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ
 ٧٢ وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ الْبَشَرِ
 ٧٣ وَلَمْ يَفُتْ مِنْ «رِزْقِهِ» وَلَا «الْأَجَلِ»
 ٧٤ وَوَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ طُرًّا
 ٧٥ وَيَفْعَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمْرُ
 ٧٦ وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ
 ٧٧ وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الْعَبْدِ «الرِّضَا»
 ٧٨ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى
 ٧٩ وَيَفْسُقُ الْمَذْنِبُ بِ«الْكَبِيرَةِ»
 ٨٠ لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ «الْإِيمَانِ»
 ٨١ وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَبَّأَ
 مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُزْمٍ جَرَى
 لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ
 وَإِنْ يُعَذِّبُ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ
 وَلَا الصَّلَاحِ وَيَحْ مَنْ لَمْ يُفْلِحْ!
 وَإِنْ يُرْدِ ضَلَالَ عَبْدٍ يَعْتَدِ
 أَوْ ضِدَّهُ فَحُلْ عَنِ الْمُحَالِ
 وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقِ
 أَوْ غَيْرِهِ فَبِ«الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ»
 شَيْءٌ فَدَعِ أَهْلَ الضَّلَالِ وَالْخَطَلِ
 أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا
 حَتْمًا وَيَتَزَكَّوْا الَّذِي عَنْهُ رَجَزُ
 فَوَاقِعُ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ
 بِكُلِّ مَقْضِيٍّ— وَلَكِنْ بِالْقَضَا
 وَذَٰكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى
 كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِ«الصَّغِيرَةِ»
 بِ«مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ» وَ«الْعِصْيَانِ»
 مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبًا

- ٨٢ وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ
 ٨٣ مَا لَمْ يَتَّبِعْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضَدِّهِ
 ٨٤ وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتَّبِعْ مِنَ الْخَطَا
 ٨٥ فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُ وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ
 ٨٦ وَقِيلَ فِي «الدُّرُوزِ» وَ«الزَّنَادِقَةِ»
 ٨٧ وَكُلُّ «دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ» يُقْتَلُ
 ٨٨ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَدِّ مِنْ إِيْمَانِهِ
 ٨٩ كـ «مُلْحِدٍ» وَ«سَاحِرٍ» وَ«سَاحِرَةٍ»
 ٩٠ قُلْتُ: وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَى
 ٩١ فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ
 ٩٢ وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا
 ٩٣ فَكُلُّ «زَنْدِيقٍ» وَكُلُّ «مَارِقٍ»
 ٩٤ إِذَا اسْتَبَانَ نُضْحُهُ لِلدِّينِ
 ٩٥ إِيْمَانُنَا «قَوْلٌ» وَ«قَضْدٌ» وَ«عَمَلٌ»
 ٩٦ وَنَحْنُ فِي إِيْمَانِنَا «نَسْتَشْنِي»
 ٩٧ تُتَابِعُ الْأَخْيَارَ مِنْ «أَهْلِ الْأَثَرِ»
 ٩٨ وَلَا تَقْلُ إِيْمَانُنَا مَخْلُوقُ
- مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُتَفَصِّلٍ
 فَيَرْتَجِعُ عَنْ «شُرْكِهِ» وَصَدِّهِ
 فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي الْعَطَا
 وَإِنْ يَشَأْ أُعْطِيَ وَأَجْزَلَ النِّعَمِ
 وَتَائِرِ «الطَّوَائِفِ الْمُنَافِقَةِ»
 كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ
 إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ
 وَهُمْ عَلَى نِيَابِهِمْ فِي الْآخِرَةِ
 كَمَا جَرَى لـ «الْعِبْلُونِيِّ» اهْتَدَى
 مَا كَانَ فِيهِ الْهَتَكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
 فَصَارَ مِنْ بَاطِنًا وَظَاهِرًا
 وَ«جَاحِدٍ» وَ«مُلْحِدٍ مُنَافِقٍ»
 فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ
 «تَزِيدِهِ التَّقْوَى» وَ«يَنْقُصُ بِالزَّلَلِ»
 مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعَ وَاسْتَبَنَ
 وَنَقْتَفِي «الْأَثَارَ» لَا «أَهْلَ الْأَثَرِ»
 وَلَا قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ

وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ
وَكُلُّ «قُرْآنٍ» قَدِيمٌ فَاَبْحَثُوا
اِثْنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلْأَنَامِ
كَمَا أَتَى فِي «النَّصِّ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا
أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالْأَنَارِ
وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنْ الْأُمُورِ
مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً فَاسْتَفْهِمِ
مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ حَقٌّ لَا يُرَدُّ
فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلا شَطَاطٍ
«مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ» وَ«الْمَسِيحُ»
بِ«بَابِ لُدٍّ» خَلَّ عَنْ جِدَالٍ
فَإِنَّهُ حَقٌّ كَ«هَدْمِ الْكَعْبَةِ»
وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِ«الْقُرْآنِ»
كَ«ذَاتِ أَجْيَادٍ» عَلَى الْمَشْهُورِ
كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْأَخْبَارِ
وَسَطَرَتْ أَنَارُهَا الْأَخْيَارُ
وَ«الْحَشِرِ» جَزْمًا بَعْدَ «نَفْخِ الصُّورِ»

٩٩ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ
١٠٠ فَفِعْلُنَا نَحْوِ «الرُّكُوعِ» مُحَدَّثُ
١٠١ وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنْ «الْكَرَامِ»
١٠٢ فَيَكْتَبَانِ كُلُّ أَفْعَالِ الْوَرَى
١٠٣ وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ
١٠٤ مِنْ فِتْنَةِ «الْبَرْزَخِ» وَ«الْقُبُورِ»
١٠٥ وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الْوَرَى» لَمْ تُعَدِّمْ
١٠٦ فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَّ
١٠٧ وَمَا أَتَى فِي «النَّصِّ» مِنْ «أَشْرَاطِ»
١٠٨ مِنْهَا الْإِمَامُ الْخَاتَمُ الْفَصِيحُ
١٠٩ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ «لِلدَّجَالِ»
١١٠ وَأَمَرَ «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» اثْبِتِ
١١١ وَأَنَّ مِنْهَا «آيَةُ الدُّخَانِ»
١١٢ «طُلُوعُ شَمْسِ الْأَفْقِ» مِنْ دُبُورِ
١١٣ وَآخِرُ الْآيَاتِ «حَشَرُ النَّارِ»
١١٤ فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ
١١٥ وَاجْزَمَ بِأَمْرِ «الْبَعْثِ» وَ«النُّشُورِ»

وَالصُّحُفِ» وَ«الْمِيزَانِ» لِلثَّوَابِ
 فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشُّفَا
 وَمَنْ نَحَا سُبُلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ
 فِي «الْحَوْضِ» وَ«الْكُوْثَرِ» وَ«الشَّفَاعَةِ»
 كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَقَا
 سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ
 فِي دَارِ «نَارٍ» أَوْ نَعِيمٍ «جَنَّةٍ»
 فَالْنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى
 وَإِنْ دَخَلَهَا يَابَوَارَ الْمُعْتَدِي
 مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ
 وَجُودَهَا وَأَتَمَّهَا لَمْ تَنْلَفِ
 لِرَبَّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنَ غَبَرُ
 كَمَا أَتَى فِي «النَّصِّ» وَ«الْأَخْبَارِ»
 إِلَّا عَنِ «الْكَافِرِ» وَ«الْمُكَذِّبِ»
 وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَنْامِ
 مُبَيَّنًا لِلْحَقِّ بِ«الرَّسُولِ»
 «حُرِّيَّةً» «ذُكُورَةً» كَ«قُوَّةٍ»

١١٦ كَذَا وَقُوفُ الْخَلْقِ «لِلْحِسَابِ»
 ١١٧ كَذَا «الصِّرَاطُ» ثُمَّ «حَوْضُ الْمُصْطَفَى»
 ١١٨ عَنْهُ «يُذَادُ» الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدَ
 ١١٩ فَكُنْ مُطِيعًا وَاقِفُ أَهْلَ الطَّاعَةِ
 ١٢٠ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى
 ١٢١ مِنْ عَالِمِ كَالرُّسُلِ وَالْأَبْرَارِ
 ١٢٢ وَكُلُّ «إِنْسَانٍ» وَكُلُّ «جَنَّةٍ»
 ١٢٣ هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى
 ١٢٤ وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يَخْلُدِ
 ١٢٥ وَ«جَنَّةُ النَّعِيمِ» لِلْأَبْرَارِ
 ١٢٦ وَاجْزِمِ بِأَنَّ «النَّارَ» كَ«الْجَنَّةِ» فِي
 ١٢٧ فَتَسْأَلِ اللَّهَ «النَّعِيمَ» وَ«النَّظَرَ»
 ١٢٨ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ
 ١٢٩ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُجْجَبِ
 ١٣٠ وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ «السَّلَامِ»
 ١٣١ أَنْ أَرْشَدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُصُولِ
 ١٣٢ وَشَرَطُ مَنْ أُكْرِمَ بِ«النُّبُوَّةِ»

بِ«الْكَسْبِ» وَ«التَّهْذِيبِ» وَ«الْفُتُوَّةِ»
 لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِ
 مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ
 بِهِ وَأَعْلَانَا عَلَى كُلِّ الْأُمَمِ
 وَبَعِثْهُ لِسَائِرِ الْأَنَامِ
 حَقًّا بِلَا مَيْنٍ وَلَا اغْوِجَاجِ
 وَخَصَّصَهُ سُبْحَانَهُ وَخَوْلَهُ
 كَثِيرَةً تَجَلُّ عَنْ إِحْصَائِي
 كَذَا «انْشِقَاقُ الْبَدْرِ» فِي غَيْرِ امْتِرَا
 نَيْنَا الْمَبْعُوثُ فِي «أُمِّ الْقُرَى»
 فَ«الرُّسُلُ» ثُمَّ «الْأَنْبِيَاءُ» بِالْجَزْمِ
 مِنْ كُلِّ مَا نَقَصِ وَمِنْ «كُفْرِ» عَصَمِ
 لَوْصِفِهِمْ بِ«الصَّدَقِ» وَ«الْأَمَانَةِ»
 «النَّوْمُ» وَ«النَّكَاحُ» مِثْلُ «الْأَكْلِ»
 فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ كَ«الصَّدِيقِ»
 وَبَعْدَهُ «عُثْمَانُ» فَاتْرُكِ الْمِرَا
 نَظَامِي هَذَا لَ«الْبَطِينِ الْأَنْزَعِ»

١٣٣ وَلَا تُنَالِ رُبُّنَهُ «النَّبَوَّةُ»
 ١٣٤ لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَى الْأَجَلِ
 ١٣٥ وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَى الْأَنْبَاءِ
 ١٣٦ حَتَّى أَتَى بِ«الْخَاتَمِ» الَّذِي خَتَمَ
 ١٣٧ وَخَصَّصَهُ بِذَلِكَ كَالْمَقَامِ
 ١٣٨ وَ«مُعْجِزِ الْقُرْآنِ» كَ«الْمِعْرَاجِ»
 ١٣٩ فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ
 ١٤٠ وَ«مُعْجِزَاتُ» خَاتَمِ الْأَنْبَاءِ
 ١٤١ مِنْهَا «كَلَامُ اللَّهِ» مُعْجِزُ الْوَرَى
 ١٤٢ وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا
 ١٤٣ وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ «أَهْلُ الْعَزْمِ»
 ١٤٤ وَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمَ
 ١٤٥ كَذَلِكَ مِنْ «إِفْكِ» وَمِنْ «خِيَانَةِ»
 ١٤٦ وَجَائِزِي فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسُلِ
 ١٤٧ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ
 ١٤٨ وَبَعْدَهُ «الْفَارُوقُ» مِنْ غَيْرِ افْتِرَا
 ١٤٩ وَبَعْدُ: فَالْفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ

مُفَرِّجِ الْأَوْجَالِ وَإِنِّي الْحَزْمُ
 مُحِلِّي الصَّدَى يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَى
 وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبَ
 فَ«أَهْلُ بَذْرِ» ثُمَّ «أَهْلُ الشَّجَرَةِ»
 وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ لِلتَّصْوَصِ الْمُحْكَمَةِ
 فِي السَّبْقِ فَأَفْهَمُ نُكْتَةَ التَّيَجَةِ
 فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ
 وَعَايَنُوا الْأَسْرَارَ وَالْأَنْوَارَ
 دِينَ الْهُدَى وَقَدْ سَمَّا الْأَدْيَانَا
 مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ
 وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ
 عَنْ بَعْضِهِ فَاغْنِ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ
 بِفَضْلِهِمْ بِمَا جَرَى لَوْ تَذَرِي
 فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرُ
 بِالْفَضْلِ ثُمَّ «تَابِعُوهُمْ» طُرًّا
 مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ
 بِهِ نَقُولُ فَاغْفِرْ لِلْأَدِلَّةِ

١٥٠ مُجَدِّلِ الْأَبْطَالِ مَاضِي الْعَزْمِ
 ١٥١ وَإِنِّي النَّدَى مُبْدِي الْهُدَى مُرْدِي الْعِدَا
 ١٥٢ فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبَ
 ١٥٣ وَبَعْدُ: فَالْأَفْضَلُ «بَاقِي الْعَشْرَةِ»
 ١٥٤ وَقِيلَ «أَهْلُ أُحُدٍ» الْمُقَدَّمَةُ
 ١٥٥ وَ«عَائِشَةُ» فِي الْعِلْمِ مَعَ «خَدِيجَةَ»
 ١٥٦ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَ«الصَّحَابَةِ»
 ١٥٧ فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا «الْمُخْتَارَا»
 ١٥٨ وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى بَانَا
 ١٥٩ وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ
 ١٦٠ وَفِي «الْأَحَادِيثِ» وَفِي «الْأَنْبَارِ»
 ١٦١ مَا قَدْ رَبَّاهُ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي
 ١٦٢ وَاحْذَرِ مِنَ الْخَوْصِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي
 ١٦٣ فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرَ
 ١٦٤ وَبَعْدَهُمْ فَ«التَّابِعُونَ» أُخْرَى
 ١٦٥ وَكُلُّ «خَارِقٍ» أَتَى عَنْ صَالِحِ
 ١٦٦ فَإِنَّهُ مِنَ «الْكِرَامَاتِ» الَّتِي

فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالمَحَالِ
 فِي كُلِّ عَصْرِ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلِ
 عَلَى «مَلَاكِ رَبَّنَا» كَمَا اشْتَهَرُ
 وَقَدْ تَعَدَّى فِي المَقَالِ وَاجْتَرَا
 فِي كُلِّ عَصْرِ - كَانَ عَنْ «إِمَامٍ»
 وَيَعْتَنِي بِ«الْفَرْوِ» وَ«الْحُدُودِ»
 وَ«نَضْرِ مَظْلُومٍ» وَ«قَمْعِ كُفْرِ»
 وَنَحْوِهِ وَ«الصَّرْفِ» فِي مِنْهَاجِ
 وَ«فَهْرُهُ» فَحُلَّ عَنِ الخِدَاعِ
 «عَدَالَتُهُ» «سَمْعُ» مَعَ «الدَّرِيَّةِ»
 «مُكَلَّفًا» ذَا «خَبْرَةٍ» وَ«حَاكِمَا»
 مَا لَمْ يَكُنْ بِ«مُنْكَرٍ» فَيُحْتَذَرُ
 «فَرَضًا كِفَايَةً» عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى
 عَلَيْهِ لِكِنْ شَرْطُهُ أَنْ «يَأْمَنَّا»
 لِ«مُنْكَرٍ» وَاحْذَرُ مِنَ النُّقْصَانِ
 فَقَدْ أَتَى بِمَا بِهِ يُقْضَى العَجَبُ
 عَنْ غِيَّهَا لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

١٦٧ وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ
 ١٦٨ فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ
 ١٦٩ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ «أَعْيَانِ البَشَرِ»
 ١٧٠ قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى
 ١٧١ وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ
 ١٧٢ يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ
 ١٧٣ وَ«فِعْلٍ مَعْرُوفٍ» وَ«تَرْكِ نُكْرٍ»
 ١٧٤ وَأَخَذَ «مَالِ الْفَيِّءِ» وَ«الخِرَاجِ»
 ١٧٥ وَنَضَبُهُ بِ«النَّصِّ» وَ«الإِجْمَاعِ»
 ١٧٦ وَشَرْطُهُ «الإِسْلَامُ» وَ«الْحُرِّيَّةُ»
 ١٧٧ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ «قُرَيْشٍ» «عَالِمًا»
 ١٧٨ فَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرَ
 ١٧٩ وَأَعْلَمْ بِأَنَّ «الأَمْرَ وَالنَّهْيَ» مَعَا
 ١٨٠ وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا «تَعَيَّنَا»
 ١٨١ فَاصْبِرْ وَزِلْ بِ«الْيَدِ» وَ«اللِّسَانِ»
 ١٨٢ وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدْ ارْتَكَبَ
 ١٨٣ فَلَوْ بَدَا بِنَفْسِهِ فَذَادَهَا

مَحْصُورَةٌ فِي «الْحَدِّ» وَ«الْبُرْهَانِ»
 «حِسٌّ» وَ«إِخْبَارٌ صَحِيحٌ» وَ«النَّظَرُ»
 وَضَفٌّ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَحِهِمْ
 أَنْبَاءَ عَنِ الذَّوَاتِ فَ«التَّامُّ» اسْتَبْنِ
 فَذَاكَ «رَسْمٌ» فَافْهَمْ الْمُحَاصَّةَ
 فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الْهِجَا
 أَوْ لَا فَذَاكَ «عَرَضٌ» مُفْتَقِرٌ
 فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ الْمَيْنِ
 وَضِدُّهُ مَا جَاَزَ فَاسْمَعْ زَكَنِي
 وَ«الْمِثْلُ» وَ«الْغَيْرَانِ» مُسْتَفِيضٌ
 فَلَمْ نُطَلِّ بِهِ وَلَمْ نُنَمِّقْ
 لِمَنْهَجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ
 وَالنَّصِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
 مُوَافَقًا أَتَمَّتَنِي وَسَالَفِي
 إِلَّا «النَّبِيَّ» الْمُصْطَفَى مُبْدِي الْهُدَى
 وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزَلِ
 وَرَاقَتْ الْأَوْقَاتُ وَالْدُّهُورُ

١٨٤ «مَدَارِكُ الْعُلُومِ» فِي الْعِيَانِ
 ١٨٥ وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ «أَصْحَابِ النَّظَرِ»
 ١٨٦ فَ«الْحَدُّ» وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ
 ١٨٧ وَ«شَرْطُهُ» طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِنْ
 ١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِ«الْجِنْسِ» ثُمَّ «الْخَاصَّةُ»
 ١٨٩ وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحَجَى
 ١٩٠ فَإِنْ يَقُمْ بِنَفْسِهِ فَ«جَوْهَرٌ»
 ١٩١ وَ«الْجِسْمُ» مَا أُلْفَ مِنْ جُزْأَيْنِ
 ١٩٢ وَ«مُسْتَحِيلُ الذَّاتِ» غَيْرُ مُمَكِّنٍ
 ١٩٣ وَ«الضِّدُّ» وَ«الْخِلَافُ» وَ«النَّقِيضُ»
 ١٩٤ وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقٌ
 ١٩٥ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ
 ١٩٦ مُسَلِّمًا مُقْتَضَى الْحَدِيثِ
 ١٩٧ لَا أَعْتَنِي بِغَيْرِ «قَوْلِ السَّلَفِ»
 ١٩٨ وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدًا
 ١٩٩ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا قَطُرَ نَزَلَ
 ٢٠٠ وَمَا أَنْجَلَى يَهْدِيهِ الدَّيْجُورُ

- ٢٠١ وَ«آلِهِ» وَ«صَحْبِهِ» أَهْلُ الْوَفَا
 ٢٠٢ وَ«تَابِعٍ» وَ«تَابِعٍ لِلتَّابِعِ»
 ٢٠٣ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ
 ٢٠٤ تُهْدَى مَعَ التَّبَجِيلِ وَالْإِنْعَامِ
 ٢٠٥ أَيْمَةُ الدِّينِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ
 ٢٠٦ لَا سِيَّيَا «أَحْمَدُ» وَ«النُّعْمَانُ»
 ٢٠٧ مَنْ لَازِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ
 ٢٠٨ وَمَنْ نَحَا لِسُبُلِهِمْ مِنَ الْوَرَى
 ٢٠٩ هَدِيَّةٌ مِنِّْي لِأَرْبَابِ السَّلَفِ
 ٢١٠ خُذْهَا هُدَيْتَ وَاقْتَفِ نِظَامِي
- مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوعِ الصِّفَا
 خَيْرِ الْوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ
 وَالْبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالْإِحْسَانِ
 مِنِّْي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الْإِسْلَامِ
 أَهْلُ التَّقَى مِنْ سَائِرِ الْأَيْمَةِ
 وَمَالِكُ «مُحَمَّدُ» الصَّنَوَانُ
 تَقْلِيدُ خَيْرٍ مِنْهُمْ فَاسْمَعْ تَحْلُ
 مَا دَارَتْ الْأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى
 مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ
 تَفُزْ بِمَا أَمَلْتَ وَالسَّلَامِ

انتهت المنظومة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذه المنظومة بيّن فيها المؤلف ^(١) رحمه الله عقيدة السلف رحمه الله، وإن كان في بعضها شيء من المخالفات التي يأتي التنبيه عليها إن شاء الله. واعلم أن أقسام التوحيد ثلاثة:

١ - توحيد الربوبية.

٢ - وتوحيد الألوهية.

٣ - وتوحيد الأسماء والصفات.

فأما توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية فلم يختلف فيه أهل القبلة، لم يختلف فيه المسلمون، بل كل المسلمين مجمعون على توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، أي: أنه يجب إفراد الله عز وجل بالربوبية، ويجب إفراده بالعبادة.

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو الذي اختلف فيه أهل القبلة، أي: اختلف فيه المنتسبون إلى الإسلام اختلافاً يُمكن أن نقول: إنه على ستة أقسام في إجراء النصوص:

(١) هو العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني الشهرة والمولد، النابلسي الحنبلي رحمه الله، ولد عام ١١١٤ هـ، وتوفي عام ١١٨٨ هـ.

القسم الأول: مَنْ أَجْرَى النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَتَرَكُوا
ما وراءَ ذلك، وهؤلاء هم السَّلف وأتباعهم، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قالوا:
إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، أَيَ عَلَا عَلَيْهِ، فَنُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
نَفْسَهُ عَلَا عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا نَلْتَفِتُ لَهَا وَرَاءَ ذَلِكَ.

فلا نقول: أَيْنَ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْعَرْشَ؟

ولا نقول: هَلْ اسْتَوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ بِمُاسَّةٍ أَوْ بَانْفِصَالٍ؟

ولا نقول: إِنْ اسْتَوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَيْسَ
لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فنقول: إِنْ اسْتَوَاؤُ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ لَيْسَ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْعَرْشِ، بِخِلَافِ اسْتَوَاءِ
الْإِنْسَانِ مَثَلًا عَلَى السَّرِيرِ أَوْ عَلَى الدَّابَّةِ فَهُوَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَلِهَذَا لَوْ أُزِيلَ السَّرِيرُ
مِنْ تَحْتِهِ لَسَقَطَ، أَمَّا الرَّبُّ عَزَّجَلَّ فَإِنْ اسْتَوَاؤُهُ عَلَى عَرْشِهِ لظُهُورِ عَظَمَتِهِ عَزَّجَلَّ،
وَتَمَامِ مُلْكِهِ، وَلَيْسَ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْعَرْشِ، بَلْ إِنَّ الْعَرْشَ وَغَيْرَهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى اللَّهِ
عَزَّجَلَّ وَفِي ضَرُورَةٍ: فِي إِيجَادِهِ وَإِمْدَادِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ اسْتَوَاؤُ اللَّهِ عَلَى
العَرْشِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

ولا نقول: إِنْ اسْتَوَاؤُ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا أَوْ لَيْسَ
بِجِسْمٍ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْجِسْمِيَّةِ لَمْ تَرِدْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا، وَلَكِنْ نَقُولُ
بِالنِّسْبَةِ لِلْفِظِ: لَا نَنْفِي وَلَا نُنْبِت، فَلَا نَقُولُ: جِسْمٌ وَلَا غَيْرُ جِسْمٍ.

لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى نَسْتَفْصِلُ وَنَقُولُ لِلْقَائِلِ: مَاذَا تَعْنِي بِالْجِسْمِ؟ هَلْ تَعْنِي أَنَّهُ
الشَّيْءُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، الْمُتَّصِفُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، الْفَاعِلُ بِالْاِخْتِيَارِ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ؟

فَإِنْ أَرَدْتَ هَذَا فَهُوَ حَقٌّ وَمَعْنَى صَحِيحٌ، فَاللَّهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، مَتَّصِفٌ بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ، يَأْخُذُ وَيَقْبِضُ وَيَبْسُطُ، يَقْبِضُ السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ وَيَهْزُهَا.

أَمَّا إِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ الشَّيْءَ الَّذِي يَفْتَقِرُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ أَجْزَائِهِ، فَهَذَا مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَسْتَلْزِمُ الْحُدُوثَ وَالتَّرْكِيبَ، وَهَذَا شَيْءٌ مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَالْمِهِمُّ أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مَنْ أَجْرَى النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ دُونَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَشَيْءٍ، وَهُؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ، وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَسْلَمٌ وَأَعْلَمٌ وَأَحْكَمٌ:

”فَهِىَ «أَسْلَمٌ»؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَشَيْءٍ وَرَاءَ النُّصُوصِ.

”و«أَعْلَمٌ»؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا عَقِيدَتَهُمْ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

”و«أَحْكَمٌ»؛ لِأَنَّهُمْ سَلَكَوا الطَّرِيقَ الْوَاجِبَ سَلُوكُهَا، وَهُوَ إِجْرَاءُ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَمَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ؟

هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأُئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ؛ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ السَّلَفِيَّةُ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ؟

نَعَمْ يُمَكِّنُ، وَنَقُولُ: هِيَ سَلَفِيَّةٌ عَقِيدَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَلَفِيَّةً زَمَنًا؛ لِأَنَّ السَّلَفَ

سَبَقُوا زَمَنًا، لَكِنَّ سَلَفِيَّةَ هَؤُلَاءِ سَلَفِيَّةَ عَقِيدَةٍ، بَلْ عَقِيدَةٍ وَعَمَلٍ فِي الْوَاقِعِ، وَهُمْ بِالنَّسَبَةِ لِمَنْ بَعْدَهُمْ سَلَفٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي زِيَارَةِ الْمَقَابِرِ: «أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثِرِ»^(١).

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ أَجْرُوا النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا، لَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ يَدًا كَأَيْدِينَا، وَوَجْهًا كَوُجُوهِنَا؛ وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُمَثِّلَةُ، وَهُمْ بِلَا شَكٍّ ضَالُّونَ، لَمْ يُقَدِّرُوا اللَّهَ حَقَّ قُدْرِهِ، وَلَوْ قَدَّرُوا اللَّهَ حَقَّ قُدْرِهِ مَا جَعَلُوا صِفَاتِهِ كَصِفَاتِ خَلْقِهِ.

وَهُمْ أَيْضًا مُتَنَاقِضُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الذَّاتَ الْإِلَهِيَّةَ كَالذَّاتِ الْمَخْلُوقَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنِ الذَّاتِ، فَإِذَا كَانَتِ الذَّاتُ لَا تَمَثِّلُ ذَوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، فَالصِّفَاتُ أَيْضًا لَا تَمَثِّلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ صِفَةَ كُلِّ ذَاتٍ تُنَاسِبُهَا، وَهَكَذَا نَرَى أَنَّ رَجُلَ الْبَعِيرِ وَرَجُلَ الذَّرَّةِ^(٢) لَا يَتِمَّاثِلَانِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ عَظِيمٌ جَدًّا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: عِنْدِي رَجُلٌ جَمَلٌ، وَقَالَ الثَّانِي: عِنْدِي رَجُلٌ ذَرَّةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ الثَّانِي كَالَّذِي عِنْدَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ ذَاتَ الْجَمَلِ لَيْسَتْ كَذَاتِ الذَّرَّةِ، إِذَنْ؛ فَصِفَاتُ الْجَمَلِ لَيْسَتْ كَصِفَاتِ الذَّرَّةِ.

وَأَيْضًا قُوَّةُ الْفِيلِ وَقُوَّةُ الذَّرَّةِ، كِلَاهُمَا قُوَّةٌ، لَكِنَّهَا غَيْرُ مُتِمَّاثِلَيْنِ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ الذَّرَّةِ صَغِيرَةٌ تَعَجَزُ عَنْ شَيْءٍ يَسِيرٍ، أَمَّا الْفِيلُ فَقُوَّتُهُ تُسَاعِدُهُ عَلَى حَمْلِ الْأَشْيَاءِ الْعَظِيمَةِ.

فَإِذَا قَالَ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَتِي﴾ [ص: ٧٥] فَلَا يُمَكِّنُ لِعَاقِلٍ أَبَدًا أَنْ يَعْتَقِدَ أَوْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ يَدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ كَيْدٍ

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر، رقم (١٠٥٣).

(٢) قَالُوا: الذَّرُّ التَّمْلُ الْأَحْمَرُ الصَّغِيرُ. تاج العروس (٣٦٦/١١).

المخلوق. وكيف يُمكن ذلك والله عزَّجَلَّ يقول: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] ويقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]!

فالإنسان الكاتب يطوي الكتاب بسهولة، لكن لا يُمكن أبدًا للبشر كلهم أن يَطْوُوا واحدةً من هذه السَّمَاوَاتِ؛ إذَنْ هَؤُلَاءِ المِثْلَةُ ضَالُّونَ، لم يُقدِّروا الله حق قدره.

كما أنَّهم كافرون؛ لأنَّ الله عزَّجَلَّ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإذا قال قائل: بل مثله شيءٌ؛ فقد كَذَّبَ الخبر، وتكذَّبَ خبر الله كفرًا، ولهذا قال نُعَيْم بن حَمَّاد الخَزَاعِي رَحِمَهُ اللهُ شَيْخُ البَخَارِيِّ: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ»^(١)، إذَنْ فَهَؤُلَاءِ ضَالُّونَ وكَفَّارٌ أَيْضًا.

ومن هذا ما يَكُونُ - في وَقْتِنَا الحَاضِرِ - في بَعْضِ الأفلامِ الكرتونية، حيثُ يُشَبِّهُونَ الله عزَّجَلَّ بِشَيْخٍ رَهِيْبٍ، مُزَجَّجِ المنظر، ذِي لَحْيَةٍ طَوِيلَةٍ، عِمْلَاقٍ، فَوْقَ السَّحَابِ، يُسَخِّرُ الرِّيحَ، وَيَعْمَلُ مَا يُرِيدُ. والحَقِيقَةُ أَنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ أَنَّ هَذَا نَشْرٌ لِلْكَفْرِ الصَّرِيحِ؛ لأنَّ الصَّبِيَّ إِذَا شَاهَدَ مِثْلَ هَذَا فِي أَوَّلِ تَمَيِّزِهِ، فَسَوْفَ يَنْطَبِعُ فِي نَفْسِهِ إِلَى أَنَّ يَمُوتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(٢)، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَيِّضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يَتَشَبَّهُ مِنْ هَذِهِ الْوَرُطَةِ.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم (٩٣٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه؟... رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود على الفطرة وحكم موت...، رقم (٢٦٥٨).

ولهذا أقول: إنَّ الذين يَعْزُضُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِصِبْيَانِ الْمُسْلِمِينَ سَوْفَ يُحَاسِبُونَ عِنْدَ اللَّهِ حِسَابًا عَسِيرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ -شَاؤُوا أَمْ أَبَوَا- أَنْ يَضِلَّ النَّاسَ بِهَذَا ضَلَالًا مَبِينًا.

وعليْنَا جميعًا إِذَا كَانَتْ الْأَفْلَامُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ نُحَذِّرَ مِنْهَا أَهْلَ الْبُيُوتِ؛ حَتَّى لَا يَقَعُوا فِي هَذَا الشَّرِّ الْمُسْتَطِيرِّ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْ شَرِّ الْأَغَانِي وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْإِنْسَانِ يُمَثِّلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الْبَشَعَةِ -لا شك- أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرِ، والعياذُ بِاللَّهِ.

وانظر إلى أَعْدَاءِ اللَّهِ كَيْفَ يُرِيدُونَ أَنْ يُهَيِّنُوا رَبَّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ بِأَشْيَاءَ تَسْرِي عَلَى النَّاسِ سِرْيَانًا النَّارِ فِي الْفَحْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشْعَرَ بِهَا، وسريان السَّمِّ فِي الْجَسَدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشْعَرَ بِهِ.

والواجِبُ عَلَيْنَا -نحنُ الْمُسْلِمِينَ وَلَا سِيَّمَا فِي بِلَادِنَا هَذِهِ- أَنْ نَكُونَ حَذِيرِينَ يَقِظِينَ؛ لِأَنَّ بِلَادِنَا هَذِهِ مَغْرُوءَةٌ فِي الْعَقِيدَةِ، وَفِي الْأَخْلَاقِ، وَفِي الْأَعْمَالِ، مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَلَا تَنْظُنُّوا أَنَّ الْغَزْوَ هُوَ أَنْ يَقْبَلَ الْعَدُوُّ بِجَحَافِلِهِ وَدَبَابَاتِهِ وَصَوَارِيخِهِ؛ لِيَهْدِمَ الدِّيَارَ وَيَقْتُلَ النَّاسَ فَحَسَبُ، بَلِ الْغَزْوُ هُوَ هَذَا الْغَزْوُ الْمَشْكِلُ الَّذِي يَدْخُلُ إِلَى النَّاسِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ، وَالْإِنْسَانُ بَشَرٌ مَدَنِيٌّ مُتَكَيِّفٌ، يَنْفَرُ مِنَ الشَّيْءِ أَوَّلَ مَا يَسْمَعُهُ، وَلَكِنْ بَعْدَ مَدَّةٍ يَرْتَاخُ إِلَيْهِ وَيَأْلَفُهُ، وَيَكُونُ كَأَنَّهُ أَمْرٌ عَادِيٌّ، حَتَّى الْأَمْرَاضُ الَّتِي فِي الْجِسْمِ، أَوَّلَ مَا يَدْخُلُهُ فَيَرُوسُ الْمَرَضَ يَنْفَرُ مِنْهُ الْجِسْمُ وَيَتَأَثَّرُ وَيَسْخَنُ، لَكِنَّهُ بَعْدَ فِتْرَةٍ يَعْتَادُهُ وَيَأْلَفُهُ.

وَعَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُؤَدُّوا مَا عَلَيْهِمْ مِنْ مَسْئُولِيَّةٍ، بَأَن يُحَذِّرُوا النَّاسَ مِنْ

هذه الأفلام، ما دامت تعرض مثل هذه الأمور التي لا يشكُّ مؤمنٌ بالله عزَّ وجلَّ أنَّ عرضها قيادةٌ للأطفال إلى الكفر بالله عزَّ وجلَّ، وإهانةُ الله سبحانه وتعالى.

ونحن - أهل الجزيرة - علينا مسؤوليةٌ عظيمةٌ ليست على بقية الناس، فمن هنا ظهر الإسلام وإليها يعود، وفي هذه الجزيرة قال رسول البرية عليه الصلاة والسلام في مرض موته: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»^(١)، وقال: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب؛ حتى لا أدع إلا مسلماً»^(٢)، وقال: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»^(٣).

وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام أمرنا بإخراج أجسادهم، فإنه يأمرنا أمراً أولوياً بإخراج أفكارهم وأخلاقهم التي يبثونها بين الناس؛ ليضلوا عباد الله عزَّ وجلَّ، فلتتمثل الرسول عليه الصلاة والسلام أمامنا الآن يقول في مرض موته وهو على فراش الموت: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»؛ ليس لأنهم أجسام بشر مثلنا؛ بل لأنهم يبثون شركهم وشرورهم بيننا.

فهذه الجزيرة لها شأنٌ عظيمٌ وميزانٌ كبيرٌ في نظر الشرع؛ باعتبار حماية الدين الإسلامي، فأنا أجعلها أمانةً في أعناق طلبة العلم أن يحرصوا غاية الحرص على التحذير من هذه الأفلام.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة...، رقم (٣٠٥٣)، ومسلم: كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء يوصي به، رقم (١٦٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، رقم (١٧٦٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة...، رقم (٣٠٥٣) بلفظ المشركين بدلا من اليهود والنصارى، ومسلم: كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء...، رقم (١٦٣٧).

وهذه كلمة مُهمّة جدًّا، لكنّها مُعرّضة بالنسبة لموضوعنا، وسببها الاستطراء في مسألة المائلة، وأنّ مَنْ مثَّل الله بِخَلْقِهِ فهو كافرٌ.

فالخلاصة إذن: أن هذين القسمين قد اشتركا في إجراء النصوص على ظاهرها، واختلفا في أن السلف أجروها على اللائق بالله عزَّ وجلَّ، أمّا القسم الثاني فأجروها على وجه التمثيل بالمخلوقات، وهذا فرقان عظيم.

القسم الثالث: مَنْ أجروا النصوص على خلاف ظاهرها إلى معانٍ ابتكروها بعقولهم، وهؤلاء الذين يدَّعون أنّهم العلماء والحكماء، ويقولون: طريقة السلف طريقة الذين يقرؤون الكتاب أمانًا ولا يعرفون، أمّا نحن فنحن أهل العلم والحكمة. ولهذا قالوا: طريقتنا - طريقة الخلف - أعلم وأحكم. وقد ذكرنا في كتاب (تلخيص الحموية) بيان بطلان هذا القول^(١).

هؤلاء الذين يجرون النصوص على خلاف الظاهر إلى معانٍ عيَّنوها بعقولهم، فقالوا: «استوى على العرش» أي: استولى على العرش، «يدُّ الله»: أي قوته أو نعمته، «وجه الله»: ثوابه، «حبة الله»: ثوابه، «غضب الله»: انتقامه؛ وزعموا أنّ المعنى الظاهر ممتنع على الله عزَّ وجلَّ، ثمَّ قالوا: إذا كان ممتنعًا فلنا عقولٌ نتصرّف فيها.

ونردُّ عليهم فنقول - وبكلِّ سهولةٍ -: إذا كان الأمر كما قلتم؛ فلماذا يتحدث الله عن نفسه بعباراتٍ غير مقصودة، ويجعل الأمر موكولًا إلى عقولنا؟

فالصواب أنّه ليس إلى العقل بل إلى الهوى المختلف الذي يقول فيه فلان: هذا واجبٌ، ويقول آخر: هذا ممتنع على الله، ويقول ثالث: هذا جائز.

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشارح رحمه الله، من إصدارات المؤسسة برقم (١) (ص: ٥).

فَلِمَاذَا يُجْعَلُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ الْحَدِيثَ عَنْ صِفَاتِهِ بِكَلِمَاتٍ لَا يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُهَا؟! وهل هَذَا إِلَّا تَعْمِيَّةٌ، وَخِلَافُ الْبَيَانِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]؟ وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]؟ ولماذا يُجْعَلُ الْأَمْرُ مُوَكَّوَلًا إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ عُقُولُنَا الَّتِي هِيَ لَيْسَتْ عَقْلًا فِي الْوَاقِعِ، بَلْ هِيَ وَهْمٌ؟!!

قَالُوا: لِأَجْلِ أَنْ يُزِيدَ ثَوَابُنَا بِتَحْوِيلِ النَّصِّ إِلَى مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ النَّصَّ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ تَتَكَلَّفْ، لَكِنْ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ يَخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ اللَّغَةِ وَشَوَاهِدٍ وَجْهِدٍ كَبِيرٍ؛ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ، فَهَذِهِ التَّعْمِيَّةُ الْوَارِدَةُ فِي أَعْظَمِ الْأَخْبَارِ الْمَقْصُودِ بِهَا كَثْرَةُ الثَّوَابِ.

فَنَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ! أَيُضِيعُ اللَّهُ أَصْلًا عَظِيمًا فِي التَّحَدُّثِ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُزِيدَ ثَوَابَنَا بِالتَّعَبِ! ثُمَّ إِنْ التَّعَبُ الَّذِي يَأْتِي لِغَيْرِ سَبَبٍ لَا يُثَابُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: النَّاسُ الْآنَ يَحْجُونَ عَلَى الطَّائِرَةِ وَعَلَى السَّيَّارَةِ، وَأَنَا سَاحُجٌّ عَلَى حِمَارٍ أَعْرَجَ، أَرْكَبُهُ تَارَةً وَأُسَوِّقُهُ تَارَةً حَتَّى أَصِلَ إِلَى مَكَّةَ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ تَعَبٌ عَظِيمٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ.

لَقُلْنَا: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤْجَرُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعَبٌ حَصَلَ بِاخْتِيَارِهِ هُوَ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الرَّجُلَ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَقِفَ فِي الشَّمْسِ، أَمْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الظِّلِّ، وَنَهَاهُ عَنْ تَعْذِيبِ نَفْسِهِ^(١)، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، رقم (٦٧٠٤).

فالحاصل: أن هؤلاء -ولا شك- مُحْطِئون ضالّون، مرتكبون لضلالتين يتضمّن كلُّ ضلالٍ منهما القول على الله بغير علم.

فقولهم: إن الله لم يُرد كذا، هذا قولٌ على الله بغير علم، إذ كيف لا يُريده وهو ظاهرٌ لفظه.

وقولهم: أراد كذا، هذا أيضًا قولٌ على الله بغير علم؛ لأنّه إذا انتفت إرادة الظاهر بقي ما يخالف الظاهر قابلاً للاحتِمالات الكثيرة؛ إذ ليس هناك ما يجعل هذا الاحتمال المعين هو المراد دون غيره من الاحتمالات.

القسم الرابع: قالوا: نسكت ونفوض، ولا نقول: معناها كذا ولا كذا، نقرأ القرآن والحديث وكأنّنا نقرأ لغة لا نعرفها، كأنّنا عربٌ نقرأ باللغة الإنجليزيّة ولا نعرف اللغة الإنجليزيّة، أو كأنّنا عامّة لا يعلمون الكتاب إلا أمانيّ.

فهؤلاء يقولون: كلُّ نصوص الصّفات غير معلومة المعنى، فإذا قلت لأحدهم: ما تقول في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؟ وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؟ وقوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]؟ قال: الله أعلم.

فنقول: نعم، ما من شيءٍ إلا والله أعلم به، لكنّه عزّ وجلّ أنزل علينا كتابًا مبينًا ﴿كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَذْبَرُوا بِآيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فأیُّ فائدة لنا في قرآنٍ لا نعرف معناه؟! فإنّه لا يمكن أن نمثّل أمر الله، وأن نعظم الله عزّ وجلّ، وأن ننفي عنه النقائص ونحن لا نعلم ما أراد بكلامه.

وإذا كُنْتُمْ تَتَفَقَّهونَ مَعْنَا فِي أَنَّ آيَاتِ الْأَحْكَامِ وَأَحَادِيثَ الْأَحْكَامِ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى،
 حَيْثُ يَعْرِفُ النَّاسُ مَعْنَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ، فَلِمَاذَا لَا تَجْعَلُونَ آيَاتِ
 الصِّفَاتِ مَعْلُومَةً الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ وَهِيَ أَعْظَمُ مِنْ آيَاتِ
 الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِعَمَلِ الْمَخْلُوقِ فِيهِ أَوْلَى بِالْعِلْمِ؟!

فَهُؤُلَاءِ يَسْمَوْنَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْمَفْهُومَةِ، وَهُنَاكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ
 التَّفْوِيزَ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَيَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ قَسَمَانِ: مُؤَوَّلَةٌ، وَمَفْهُومَةٌ.
 وَهَذَا وَاقِعٌ.

وَلَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ - وَصَدَقَ فِيهَا قَالَ -: «قَوْلُ أَهْلِ
 التَّفْوِيزِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ»، وَذَكَرَ تَعْلِيلَاتٍ عَظِيمَةً قُوَّةً فِي
 كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ (دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ)، وَذَكَرَ الْأَدِلَّةَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ:
 «هَذَا الَّذِي فَتَحَ عَلَيْنَا بَابَ الْفَلَاسِفَةِ»^(١)، وَهَذَا الَّذِي جَعَلَ أَهْلَ التَّخْيِيلِ يُنْكِرُونَ
 الْيَوْمَ الْآخِرَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَقَالُوا: إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَعَانِيَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَنَحْنُ
 نَعْلَمُهَا، وَإِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّبِّ فَنَحْنُ نَعْرِفُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّبِّ؛
 فَقَالُوا: الرَّبُّ كُلُّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْوِيفٌ مِنْ عِبَاقِرَةٍ مِنَ الْبَشَرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ
 يَسْتَقِيمَ النَّاسُ عَلَى مَا طَلَبَ مِنْهُمْ.

وَصَدَقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهَا قَالَ؛ إِذْ كَيْفَ يُنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْنَا كِتَابًا، وَرَسُولُهُ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُخْبِرُنَا بِأَخْبَارٍ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وَصِفَاتِهِ، وَيَقَالُ: كُلُّ هَذَا
 لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِي مَعْنَاهُ؟ فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِلْحَادِ
 وَالْكُفْرِ، وَفِيهِ مِنَ الْاسْتِهَانَةِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالذَّمِّ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

القول الفاسد الباطل.

القسم الخامس: قالوا: نحن لا نتكلم، بل علينا أن نُمسك، فيجوز أن يكون المرادُ بها الظاهر اللائق بالله، ويجوز أن يكون المرادُ بها الظاهر المائل للمخلوقين، ويجوز أن يكون المرادُ بها خلاف الظاهر، ويجوز أن لا يكون المرادُ بها شيئاً، فكلُّ هذا ممكن وجائز، وما دامت الاحتمالات قائمةً فالواجب الإمساك.

والفرق بين هؤلاء وبين المفوضة: أن المفوضة يقولون: لا نقول شيئاً أبداً، وهؤلاء يقولون: يَحْتَمِلُ كذا، وكذا، وكذا، وكذا، ونكُفُّ عَنِ القول؛ لأنَّ الاحتمالات كلها واردة، وإذا وُجد الاحتمال بطل الاستدلال.

والقسم السادس: قومٌ أعرضوا عن هذا كله، وقالوا: لا نقول شيئاً في صفات الله، نحن نقرأ القرآن ونتعبد الله بقراءته، ولا نتعرض لمعناه فيما يتعلق بالصفات إطلاقاً، فهم لا يقولون بقول أحد الأقسام الخمسة السابقة، بل يسكتون ولا يُقدِّرونها بقلوبهم ولا ينطقون بها بألسنتهم، بل يسكتون عن هذا كله.

وهؤلاء غير سالمين، بل واقعون في الخطأ، فالقرآن تبيان لكل شيء، والقرآن يُراد به لفظه ومعناه الدال عليه لفظه، ومن لم يقل بذلك فهو على ضلالٍ، والقرآن نزل بالفاظه ومعانيه، لكن علينا أن نتأدب مع الله عزَّ وجلَّ، ولا نتجاوز القرآن، ولا نتجاوز الحديث.

ولو أن أحداً أراد أن يتكلم عن صفة شخصٍ ليس حاضراً، فلا يسوغ له أن يتكلم عن صفته وهو لا يعلمه، فكيف يتكلم عن صفات الخالق، أو يحكم بعقله على هذه الصفات العظيمة التي لا يمكنه أن يدرِكها بعقله أبداً؟!

وغاية ما عندنا نحن أن نُدرك المعنى، أمّا الحقيقة والكيفية فهذا شيء لا يمكن إدراكه، ولهذا يحرم على الإنسان أن يتخيل أو أن يتصور شيئاً من صفات الله عزَّ وجلَّ، فلا يجوز أن تتصور أو تتخيل يد الله كيف هي؟ وقد سألني سائل ذات مرّة فقال: ما تقول في أصابع الله، كم هي؟ فقلت: اتق ربك، أنت لست ملزماً بمعرفة هذا، ولا يجدر بك أن تسأل مثل هذا السؤال، أثبت أن لله أصابع كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام، وأمّا كم هي؟ فليس لنا أن نتكلم بهذا. فوالله ما نحن بأحرص على العلم بالله من الصحابة رضي الله عنهم.

فالصحابة رضي الله عنهم لما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ...» إلى آخر الحديث^(١)، لم يقولوا: يا رسول الله! هل لله أكثر من هذه الأصابع؛ لأنهم أكمل أدباً، وأشد تعظيماً لله ممن أتى بعدهم.

وإذا كنت صادقاً في عبادة الله فلا تتجاوز ما أخبر الله به عن نفسه، كما أنك لا تتجاوز ما شرعه الله لعباده، فلو أردت أن تُصلي الظهر خمساً لقال لك الناس كلهم: هذا خطأ.

إذن؛ فلا تتكلم فيما أخبر الله به عن نفسه، أو أخبر به عنه رسوله ﷺ إلا بمقدار ما بلغك فقط.

وأنت -والله- إذا سلكت هذا تسلم من أمور كثيرة؛ تسلم من شبهات يُوردها الشيطان على قلبك، ومن شبهات يُوردها عليك غيرك.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، رقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦).

ولما قيل للإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: يا أبا عبد الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ أَطَرَقَ حَتَّى عَلَاهُ الْعَرَقُ مِنْ شِدَّةِ هَذَا السُّؤَالِ وَعَظَمَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مُنْكَرٌ، ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «الاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيْيَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»^(١)، فَاَنْظُرْ كَلَامَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللهُ، كَيْفَ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ السَّلَفُ، وَلَا سِيمًا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: إِنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَنَحْنُ نُشَاهِدُ أَنَّ الثُّلُثَ يَدُورُ عَلَى الْأَرْضِ، إِذِنْ؛ فَاللَّهُ يُنْزِلُ كُلَّ اللَّيْلِ.

قلنا: قَفْ حَيْثُ جَاءَتْ النُّصُوصُ وَاسْلَمْ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ، اعْتَقِدْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لِيَسْلَمَ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ، فَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ هُنَا فِي الْمَمْلَكَةِ وَهُوَ ثُلُثُ اللَّيْلِ فِي الْمَغْرِبِ؛ فَيَكُونُ النُّزُولُ بِالنِّسْبَةِ لَنَا انْتَهَى، وَبِالنِّسْبَةِ لَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ عِنْدَهُمُ الثُّلُثُ الْآخِرُ مَوْجُودٌ، وَلَوْ كُنَّا نَحْنُ فِي الثُّلُثِ وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ قَدْ طَلَعَ عَلَيْهِمُ الْفَجْرُ، فَالنُّزُولُ بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ انْتَهَى، وَبِالنِّسْبَةِ لَنَا بَدَأَ، وَلَا تَتَعَدَّ هَذَا، فَلَسْتُ مُلْزَمًا بِهِذِهِ التَّقْدِيرَاتِ أَبَدًا.

وَاللَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا لَسَبَقْنَا إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فَالصَّحَابَةُ أُحْرَصَ مِنْهَا عَلَى الْخَيْرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: رُبَّمَا لَمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِهِمْ هَذَا التَّقْدِيرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا عَنْ كُرُوبَةِ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِ مَفْصَلٍ، وَلَا عَرَفُوا أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ مِثْلًا عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ عَنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَسْأَلُوا؟

فَقُولْ: لَوْ كَانَ هَذَا مِنْ شَرَعِ اللَّهِ لَقِيضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يَسْأَلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا

(١) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَيَّامَ الدَّجَالِ فِيهَا يَوْمٌ كَسَنَةٍ وَيَوْمٌ كَشْهَرٍ وَيَوْمٌ كَأَسْبُوعٍ، أَنْطَقَ اللَّهُ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَالُوا: الْيَوْمَ الَّذِي كَسَنَةٍ تَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: «لَا، أَقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»^(١).

فَلَا تَنْظُنَّ أَبَدًا أَنْ شَيْئًا يَلْزُمُنَا فِي دِينِنَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْغَلَ إِطْلَاقًا، فَلَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ابْتِدَاءً فَسَوْفَ يَقِضُضُ اللَّهُ لَهُ مَنْ يَسْأَلُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وَعَلَى هَذَا فَإِنْ أَسْعَدَ هَؤُلَاءِ الْأَقْسَامَ بِالذَّلِيلِ هُمُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِينَ أَجْرُوا الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّاتِقِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَلَمَّا انْقَسَمَ أَهْلُ الْقِبْلَةِ -يعني الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ- هَذِهِ الْأَنْقِسَامَاتِ صَارَ النَّاسُ يُؤَلِّفُونَ الْكُتُبَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى الْجَدَلِ وَالنِّزَاعِ وَالْخُصُومَاتِ الَّتِي لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَإِذَا طَالَعْتَ كُتُبَ هَؤُلَاءِ -خُصُوصًا أَهْلَ التَّحْرِيفِ الَّذِينَ يُسْمُونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّأْوِيلِ- عَجِبْتَ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ الَّتِي يَقْدُرُونَهَا وَيُفَصِّلُونَ فِيهَا وَيُجَادِلُونَ فِيهَا، فِي أَمْرٍ لَا يُمَكِّنُهُمْ إدْرَاكُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَجَعَلُوا الْحُكْمَ رَاجِعًا إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ عُقُولُهُمْ، لَا إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَضَلُّوا فِي ذَلِكَ ضَلَالًا بَيِّنًا، وَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ خَبْطَ عَشَوَاءَ، لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.

وَلَقَدْ أَلَّفَ أَهْلُ السُّنَّةِ الَّذِينَ سَلَكَوا مَسْلَكَ السَّلَفِ كِتَابًا كَثِيرَةً فِي الْعَقِيدَةِ، مُحْتَصِرَةً وَمَطْوُولَةً وَمَتَوَسِّطَةً، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا أَلَّفَ هَذِهِ الْمُنْظُومَةُ الَّتِي نَظَّمَهَا السَّفَارِينِي رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ نَظَّمَهَا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى أَنَّ فِيهَا بَعْضَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، وَسَنُبَيِّنُهَا بِحَسَبِ مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر الدجال وصفته...، رقم (٢٩٣٧).

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي مُقَدَّرِ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ

الشرح

قوله: «الحمد»: يقول العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الحمدُ هو وصف المَحْمُودِ بِالْكَمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، فَإِنْ كُرِّرَ الْوَصْفُ صَارَ ثَنَاءً، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي»^(١).

و(أَل) لِلْاِسْتِغْرَاقِ، يَعْنِي: جَمِيعُ الْمَحَامِدِ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ.

وقوله: «الله» اللَّامُ هُنَا إِمَّا: لِلْاِسْتِحْقَاقِ، أَوْ لِلِاخْتِصَاصِ، وَإِنْ شِئْنَا قُلْنَا: إِنَّهَا لِلْاِسْتِحْقَاقِ وَلِلِاخْتِصَاصِ جَمِيعًا؛ فَهِيَ لِلْاِسْتِحْقَاقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَحِقٌّ لِلْحَمْدِ، وَلِلِاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْمَحَامِدَ كُلَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ وَخَدَهُ فَقَطْ.

و(الله) عَلَّمَ عَلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذِي هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَهُوَ عَلَّمٌ مَخْتَصٌّ بِهِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لغيره، وَهَذَا الْعَلَمُ يَكُونُ دَائِمًا مَتَّبِعًا لَا تَابِعًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ بِالْأَسْمَاءِ وَلَيْسَ بِتَابِعٍ؛ فَمَثَلًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فَقَالَ: «الله»، ثُمَّ قَالَ: «رَبُّ الْعَالَمِينَ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُ»، فَدَائِمًا هُوَ الَّذِي تَتَّبَعُهُ الْأَسْمَاءُ وَتُلْحَقُ بِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلَاةِ باب وجوب قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ...، رَقْم (٣٩٥).

وقوله: «القَدِيم»: يعني السَّابِق لغيره، فهو بِمَعْنَى الْأَوَّل، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، ولكن هذا الاسم بهذا اللَّفْظِ لم يَرِدْ لا في الكِتَاب ولا في السُّنَّة، وإذا لم يَرِدْ لا في الكِتَاب ولا في السُّنَّة فليس لنا أن نُسَمِّي الله به؛ لأننا إذا سَمَّينا الله بما لم يُسَمَّ به نفسه فقد قَفَوْنَا ما ليس لنا به علمٌ، وقُلْنَا على الله ما لا نَعْلَم، واللهُ تعالى قد حَرَّمَ ذلك؛ فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإشراء: ٣٦].

وإذا سَمَّينا الله بما لم يُسَمَّ به نفسه فَذَلِكَ جَنَایَةٌ وَعُدْوَانٌ، أَلَا تَرَى لو أن شخصًا سَمَّاكَ بغير اسمِكَ أَنَّكَ تَعْتَبِرُ ذَلِكَ جَنَایَةً عَلَيْكَ؟ فَكَذَلِكَ إذا سَمَّيتَ الله عَزَّوَجَلَّ بما لم يُسَمَّ به نفسه فَهَذِهِ جَنَایَةٌ وَعُدْوَانٌ فِي حَقِّ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ، فلا يَحِلُّ لك ذلك، وإذا نَظَرْنَا في الْقُرْآن والسُّنَّة فَلَنُ نَجِدَ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ إِذَنْ فلا يَجُوزُ أن نُسَمِّي الله به؛ لَأَنَّهُ لم يَرِدْ في الكِتَاب ولا في السُّنَّة.

وكَذَلِكَ فَإِنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، والله عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فَالْقَدِيمَ لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى؛ لَأَنَّهُ لا يَدُلُّ على الْكَمَالِ، فَإِنَّ الْقَدِيمَ يُطْلَقُ على السَّابِق لغيره، سواء كَانَ حَادِثًا أَمْ أَزَلِيًّا، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩]، وَالْعُرْجُونُ الْقَدِيمُ هُوَ عِذْق النَّخْلَةِ الَّذِي يَلْتَوِي إِذَا تَقَدَّمَ بِهِ الْعَهْدُ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ حَادِثٌ وَلَيْسَ أَزَلِيًّا، وَالْحُدُوثُ نَقْصٌ، وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تعالى كُلُّهَا حُسْنَى لا تَحْتَمِلُ النَّقْصَ بِأَيِّ وَجْهِ.

فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ بِـ(الْقَدِيمِ) لَا تَجُوزُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ وَبَدَلِيلٍ سَمْعِيِّ؛
الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ
وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾
[الأعراف: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]

أَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ فَهُوَ أَنَّ (الْقَدِيمَ) لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ
نَقْصًا، حَيْثُ إِنَّ (الْقَدِيمَ) قَدْ يُرَادُ بِهِ الشَّيْءُ الْحَادِثُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَادِثَ نَقْصٌ، فَلَوْ
قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَدَلَ (الْقَدِيمِ): الْعَلِيمُ، أَوْ الْعَظِيمُ، أَوْ الْكَرِيمُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ لَكَانَ أَوْلَى، فَهَذَا مِمَّا يُؤْخَذُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
وَالْأَفْضَلُ مِنَ (الْقَدِيمِ): (الْأَوَّلُ)، وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

الأَوَّلُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَسَمَّى بِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِأَسْمَائِهِ.

والثَّانِي: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ أَزَلِي.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ السَّبْقِ فِي الزَّمَنِ، وَهُوَ الْمَالُ،
فَالْأَوَّلُ يَعْنِي الَّذِي تَوُور إِلَيْهِ الْأَشْيَاءُ، فَيَكُونُ مَأْخُودًا مِنْ (الْأَوَّلِ) بِمَعْنَى الرُّجُوعِ؛
لِأَنَّ مَرْجِعَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى اللَّهِ، فَيَكُونُ أَوْسَعَ دَلَالَةً مِنَ الْقَدِيمِ.

وقوله: «الْبَاقِي» يَعْنِي الَّذِي يَبْقَى بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ بِمَعْنَى (الْآخِرِ)، أَيِ الَّذِي
لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ، وَ(الْآخِرِ) مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ
وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، فَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بِـ(الْقَدِيمِ) بِإِزَاءِ
(الْأَوَّلِ)، وَأَتَى بِـ(الْبَاقِي) بِإِزَاءِ (الْآخِرِ)، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرًا، فَلَمْ يَرِدْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ
عَزَّجَلَّ أَنَّهُ (الْبَاقِي)، وَإِنَّمَا جَاءَ ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

والصِّفَةُ لَا يُشْتَقُّ مِنْهَا اسْمٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا (الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى) أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٌ لَصِفَةٍ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ يُشْتَقُّ مِنْهَا اسْمٌ^(١).

فَإِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فَلَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى اللَّهُ بِـ(الْبَاقِي).

فَالصَّوَابُ أَنْ يُجْعَلَ بَدَلُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ (الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ) كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «مُقَدَّرُ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ» أَيُّ جَاعِلُهَا عَلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ، وَالْأَجَالُ: جَمْعُ أَجَلٍ، وَهُوَ مُنْتَهَى الشَّيْءِ وَغَايَتُهُ، وَمِنْهُ عُمُرُ الْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ؛ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَكَذَلِكَ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ لَا تَتَقَدَّمُ وَلَا تَتَأَخَّرُ.

وَالْأَرْزَاقُ: جَمْعُ رِزْقٍ، وَهُوَ الْعَطَاءُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ مُقَدَّرُ الْأَرْزَاقِ؛ يُقَسِّمُهَا بَيْنَ عِبَادِهِ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُضْلِحُهُ إِلَّا الْفَقْرُ، وَلَوْ أَغْنَيْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُضْلِحُهُ إِلَّا الْغِنَى، وَلَوْ أَفْقَرْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ»^(٢)، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ، لَكِنْ حَسَبَ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ، فَقَدْ يَبْتَلِي اللَّهُ الْإِنْسَانَ بِالْفَقْرِ لِيَعْلَمَ أَيُّضِبِرُ أَمْ يَجْزُعُ؟ وَقَدْ يَبْتَلِي اللَّهُ الْإِنْسَانَ بِالْغِنَى لِيَعْلَمَ أَيُّشْكُرُ أَمْ يَكْفُرُ؟ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ الْأَرْزَاقَ كُلَّهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُقَدَّرَ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ فَهَلْ يَسُوءُ لَنَا أَنْ لَا نَفْعَلَ مَا يَكُونُ بِهِ الرِّزْقُ؟

(١) انظر القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی، للشارح رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ٨).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣١٨-٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٢٣١)، من

حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: أَنَّهُ لَا يَسُوغُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا قَدَّرَ شَيْئًا فَإِنَّهُ يُقَدِّرُهُ بِأَسْبَابِهِ، فَإِذَا قَدَّرَ الرِّزْقَ لِشَخْصٍ فَإِنَّهُ يُقَدِّرُهُ لِأَسْبَابٍ يَقُومُ بِهَا الشَّخْصُ، وَقَدْ يَكُونُ لِأَسْبَابٍ لَا يَقُومُ بِهَا الشَّخْصُ، كَمَا لَوْ مَاتَ لِلْإِنْسَانِ مِيتٌ فَوَرِثَهُ فَهَذَا لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ، لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَقْدِيرُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ وَلَا يُسَوِّغُ أَنْ نَدَّعِ الْأَسْبَابَ النَّافِعَةَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢ حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُوْجِدٌ قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ

الشرح

قوله: «حي»: الحيُّ من أسماء الله، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الحيُّ ذو الحياة الكاملة، التي لم تُسبق بعدمٍ ولا يلحقها زوالٌ، أي الحياة الكاملة بجميع صفات الكمال.

وقوله: «عليم»: أي ذو علم، والعلم إدراك الشيء على ما هو عليه، وعلم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شاملٌ لكل شيء، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، أي ما تحدّثه به نفسه، وإن لم يُخْرِجه للناس، بل يعلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما سيحدث فضلاً عن الحادث.

وقوله: «قادر»: القدرة صفة يتمكّن بها الفاعل من الفعل بلا عجز، فالله عَزَّ وَجَلَّ قَادِرٌ بقدرته هي وصفه، فهو يفعل عَزَّ وَجَلَّ دُونَ أَنْ يَعْجَزَ، والقوة: صفة يتمكّن الفاعل بها من الفعل بلا ضعفٍ، وأضرب مثلاً يتبيّن به الفرق:

إذا قيل لشخص: ارفع هذا الحجر فإذا زحزحه وعجز عن رفعه، نقول أنه غير قادرٍ، وإذا حمّله لكن بمشقةٍ شديدةٍ، نقول أنه قادرٌ ولكنه ليس بقويٍّ، وإذا حمّله بسهولةٍ نقول أنه قويٌّ.

وعلى هذا فالقوة أكمل وأشمل من القدرة؛ لأنَّ القوة يُوصف بها ذو الشعور وغيره، فيقال للإنسان: قويٌّ، وللحيوان: قويٌّ، وللحديد: قويٌّ، وللصخر: قويٌّ،

أَمَّا الْقُدْرَةُ فَلَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا ذُو الشُّعُورِ، وَلِهَذَا لَا نَقُولُ لِلْحَدِيدِ إِنَّهُ قَادِرٌ، وَلَا لِلصَّخَرِ إِنَّهُ قَادِرٌ، لَكِنْ نَقُولُ إِنَّهُ قَوِيٌّ.

فَالرَّبُّ عَزَّجَلَّ قَادِرٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَقُدْرَتُهُ لَا يَسْتَعْصِي عَلَيْهَا شَيْءٌ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَوْلُهُ: «مَوْجُودٌ»: هَذِهِ الْكَلِمَةُ - فِي الْحَقِيقَةِ - مَقْحَمَةٌ إِقْحَامًا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهَا قَوْلُهُ: «حَيٌّ»؛ لِأَنَّ الْحَيَّ مَوْجُودٌ غَيْرٌ مَعْدُومٌ، وَكَلِمَةُ (مَوْجُودٌ) لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ قَدْ يَكُونُ نَاقِصًا وَقَدْ يَكُونُ كَامِلًا، لَكِنْ يُعْتَذَرُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ أَتَى بِهَا مِنْ بَابِ الْخَبَرِ لَا مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ، وَيَصِحُّ أَنْ نَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ، لَكِنْ لَا نُسَمِّيهِ بِذَلِكَ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ وَلَكِنْ لَا نُسَمِّيهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ صِفَةً مَدْحٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، قَدْ يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ بِالسُّوءِ فَيَكُونُ كَلَامُهُ نَقِصًا، لَكِنْ أَقُولُ إِنَّهُ يُتَسَامَحُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ بِأَنَّهُ قَصَدَ الْخَبَرَ.

وَقَوْلُهُ: «قَامَتْ بِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودُ»: قَامَتْ بِهِ - أَيِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ - الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا؛ بَلِ الْوُجُودُ كُلُّهُ، وَلَوْلَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ مَا كَانَ الْوُجُودُ، وَلَا كَانَتْ الْأَشْيَاءُ، وَلَوْلَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ يُمَدُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَالْوُجُودَ بِمَا تَبَقَّى بِهِ مَا بَقِيَتْ، فَكُلُّ شَيْءٍ قَائِمٌ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَائِنِيَّ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِي﴾ [الروم: ٢٥]، فَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَالْوُجُودِ قَائِمٌ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ فَهُوَ الَّذِي أَوْجَدَهَا، وَهُوَ الَّذِي أَمَدَّهَا حَتَّى بَقِيَتْ، وَهُوَ الَّذِي أَعَدَّهَا أَيِ هَيَّأَهَا لِمَا تَكُونُ صَالِحَةً لَهُ.

وَقِيَامُ الشَّيْءِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: الْإِيحَادُ، وَالْإِمْدَادُ، وَالْإِعْدَادُ.

أولاً: الإيجاد: فَلَولاَ الله عَزَّجَلَّ ما وُجِدَت الأشياء، فهو الَّذي أوجد الأشياء عَزَّجَلَّ بقدرته وبِحِكمته، وهذه الأشياء الموجودة مِنْها ما هو معلومٌ لنا، ومنها ما هو غير معلوم، فنحنُ لا نعلم إلا ما أَعْلَمَنا الله تعالى مِنْها، ومع ذلك فما لم يُعْلِمنا الله به أكثر مما أَعْلَمَنا عنه، قال الله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١]، فنحنُ لا نعرف إلا السَّماء والأَرْضَ وَالشَّمْسَ والقمرَ والنُّجوم والعَرشَ والكرسيَّ، لكن هُنَاكَ مخلوقاتٌ مِنْ قبل لا ندري عنها شيئاً؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وتعالى لم يزل ولا يزالُ فعَّالاً، والفاعلُ والفعلُ لا بُدَّ أن ينتج عنه مفعولٌ.

فإذا قلنا: إن من صفاته الأزليَّة أَنَّهُ فعَّالٌ، لزمَ من ذلك أن يَكُونَ هُنَاكَ مفعولٌ، فكلُّ الأشياءِ كائنةٌ بالله تعالى.

ثانياً: الإمداد: فالله تعالى هو الَّذي أمدَّها حتَّى تَبْقَى، أَرَأَيْتَ النَّبَاتَ يَنْبُتُ في الأَرْضِ، فإذا منع الله المطرَ فَنَبَتِ النَّبَاتُ، وإذا أنزل الله المطرَ بَقِيَ النَّبَاتُ وزاد! إذن؛ فإمدادُ هذه الموجوداتِ بما يُبْقِيها وَيُنَمِّيها هو مِنْ عِنْدِ الله عَزَّجَلَّ.

ثالثاً: الإعدادُ: ويعني تهيئتها لما هي صالحةٌ له، فالإِبِلُ مثلاً للركوب، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ (٧١) وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿[يس: ٧١-٧٢]، فاللهُ أَعَدَّها وجعلها صالحةً لما خُلِقَتْ له، مِنْ حيثُ القوَّةُ والشَّكلُ واحْدُودَابِ الظَّهْرِ حتَّى تقوَى على التحمُّلِ، وإيجادِ الشَّحمِ الكثيرِ على ظهْرِها لئلا يُرهقها الحملُ، أو تنكسرَ العظامُ، أو يخل بها، إلى غير ذلك مِنَ الأشياءِ الَّتِي تَكُونُ مُهيَّاةً للشيء الَّذي أُعِدَّتْ له.

فقيام الأشياءِ بالله عَزَّجَلَّ يكون من حيثُ الإيجادُ والإمدادُ والإعدادُ، وكلُّ هذا قائمٌ بالله عَزَّجَلَّ.

ودليلُ هَذَا قولُ الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٢٥]، فَلَوْلَا أَمْرُ الله عَزَّجَلَّ الْكَوْنُ مَا قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَصَلَحُ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ بِالْقِيَامِ بِأَمْرِ الله الشَّرْعِيِّ أَيْضًا، وَلِهَذَا تُعَدُّ مَعْصِيَةُ الله مِنَ الْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ.

ودليلُ آخَرِ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقَيُّومِ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ الْقَائِمَ عَلَى غَيْرِهِ.

ودليلُ ثَالِثٍ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، يَعْنِي: كَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَائِمَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ هُوَ الله عَزَّجَلَّ، فَصَارَ الْوُجُودُ كُلُّهُ قَائِمًا بِاللَّهِ تَعَالَى إِجَادًا، وَإِمْدَادًا، وَإِعْدَادًا.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣ دَلَّتْ عَلَى وَجُودِهِ الْحَوَادِثُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ

الشرح

أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَاسْتَدَلَّ بِالْحَوَادِثِ عَلَى وَجُودِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يَعْنِي: أَنَّ حَدُوثَ الْأَشْيَاءِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَتَقْرِيرُ هَذَا الدَّلِيلِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ حَدَثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ، وَإِذَا تَبَعْنَا الْأَشْيَاءَ وَجَدْنَا أَنَّهُ لَا مُحَدِّثَ لِهَذَا الْحَادِثِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَدَلِيلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وَالْجَوَابُ: لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ، فَلَا هُمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ، وَلَا هُمْ خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ، وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ خَالِقٌ.

وَالَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ عَنْ نَفْسِهِ: أَنَا الَّذِي خَلَقْتُ، حَتَّى الْأَبُّ وَالْأُمُّ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَقُولَا: خَلَقْنَا مَا فِي بَطْنِ الْأُمِّ. فَلَوْ قَالَ الْأَبُّ: أَنَا الَّذِي خَلَقْتُ ابْنِي وَجَعَلْتُ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَأَصَابِعَ يَدَيْنِ وَرِجْلَيْنِ، قَالَ النَّاسُ لَهُ: كَذَبْتَ مَلَأَ شِدْقَيْكَ. وَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ؟! هَلْ شَقَقْتَ الْبَطْنَ وَجَعَلْتَ تَسْوِي هَذَا؟! هَلْ نَفَخْتَ فِيهِ الرُّوحَ؟ إِذَنْ مَنْ يَدَّعِي ذَلِكَ كَذَابٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعِي ذَلِكَ أَحَدٌ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الَّذِي خَلَقَهُ فَلَانُ الْوَلِيِّ الْعَظِيمِ الْكَبِيرِ. فَأَيْنَ هُوَ هَذَا الْوَلِيُّ؟ أَلَيْسَ فِي قَبْرِهِ؟! وَالْحَقُّ أَنَّ قَائِلَ هَذَا كَذَابٌ أَلْفَ مَرَّةٍ، وَلَوْ ذَهَبَ إِلَى قَبْرِ هَذَا الَّذِي زَعَمَ؛ لَوَجَدَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَكَلَتْهُ الْأَرْضُ، أَوْ هُوَ جَثَّةٌ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا. فَكَيْفَ يَمْلِكُ لغيره؟!!

إذن فالحوادث دليلٌ على وجود الله لدليلٍ سمعيٍّ ودليلٍ عقليٍّ.

فالدليل السمعي: قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلِيقُونَ﴾ (٣٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿[الطور: ٣٥-٣٦].

والدليل العقلي: أن كل حادث لا بد له من محدث، ولا محدث للحوادث إلا الله عزَّ وجلَّ.

ولكن ينبغي أن نسأل: هل المؤلف رحمه الله أراد حصر الدليل على وجود الله عزَّ وجلَّ بهذه الطريق فقط؟

والجواب: لا؛ فإن كان أراد ذلك فلا شك أن هذا قصورٌ، لأن الأدلة على وجود الله عزَّ وجلَّ كثيرة؛ شرعيةٌ وعقليةٌ وحسيةٌ وفطريةٌ.

فدلالة الفطرة على وجود الله أقوى من كل دليل لمن لم تجتله الشياطين، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فِطَرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، بعد قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠]، فالفطرة السليمة تشهد بوجود الله، ولا يمكن أن يعدل عن هذه الفطرة إلا من اجتالته الشياطين، ومن اجتالته الشياطين فقد وجد في حقه مانع قوي يمنع من الاستفادة بهذا الدليل.

إذن فكل حادث لا بد له من محدث، والحقيقة أن دلالة الحوادث على المحدث دلالة حسية عقلية، أما كونها حسية فلائها مشاهدة بالحس، وأما كونها عقلية فلائ العقل يدل على أن كل حادث لا بد له من محدث، ولهذا سُئل أعرابيٌّ: بم عرفت ربك؟ فقال: الأثر يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، ألا تدل على السميع البصير؟ والجواب: بلى.

فهذا أعرابيٌّ استدلَّ بعقله الفطري على أن هذه الحوادث العظيمة تدل على خالق عظيم عزَّ وجلَّ، هو السَّميع البصير، فالحوادث دليل على وجود المحدث. ثم كلُّ حادثٍ منها يدلُّ على صفةٍ مناسبةٍ غير الوجود، فنزول المطر يدلُّ بلا شكٍّ على وجود الخالق، ويدل على رحمته، وهذه الدلالة غير الدلالة على الوجود. وكذلك وجود الجذب والخوف والخروب تدلُّ على وجود الخالق، وتدلُّ على أمر ثانٍ وهو غضبُ الله عزَّ وجلَّ وانتقامه.

فكلُّ حادثٍ له دالتان؛ دلالة كلية عامة تشترك فيها جميع الحوادث، وهي وجودُ الخالق، أي وجود المحدث، ودلالة خاصة في كل حادثٍ بما يختصُّ به؛ كدلالة الغيث على الرحمة، ودلالة الجذب على الغضب، وهكذا.

كذلك فإن هناك أدلة أخرى على وجود الخالق؛ فجميع الشرائع دالة على الخالق، وعلى كمال علمه، وحكمته، ورحمته؛ لأنَّ هذه الشرائع لا بُدَّ لها من مُشرِّع، والمُشرِّع هو الله عزَّ وجلَّ.

وأيضاً فإن هناك دلالة أخرى وهي النوازل التي تنزل لسببٍ، فهي دالة على وجود الخالق؛ مثل دعاء الله عزَّ وجلَّ ثم استجابته للدعاء، فهو دليل على وجوده عزَّ وجلَّ، وهذه وإن كانت من باب دلالة الحادث على المحدث لكنها أخصُّ، ولهذا لما دعا النبي ﷺ الله أن يُغيث الخلق قال: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا»، ثم نشأ السحاب وأمطر قبل أن ينزل من المنبر^(١)، وهذا يدلُّ على وجود الخالق، وهذا أخصُّ من دلالة العموم.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة،...، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

ومن الدلائل رابعاً: الفِطْرَةُ، فالْفِطْرَةُ السَّليمة تدلُّ على وجود الخالق، وليست الفِطْرَةُ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ فَقَطْ، بل الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْخَلْقِ، حَتَّى الْبَهَائِمِ الْعَجَمِ تَعْرِفُ خَالِقَهَا، قال الله تعالى: ﴿تَسْبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإشراء: ٤٤]، يعني ما من شيءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ، والمسبِّح لا يُسَبِّحُ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُهُ.

إِذَنْ فَلَا دِلَّةَ عَلَى وُجُودِ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ أَرْبَعَةٌ: الْحَوَادِثُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، وَالشَّرَائِعُ، وَالْحَوَادِثُ الْخَاصَّةُ الَّتِي تَكُونُ لَسَبَبٍ، وَالْفِطْرَةُ.

قوله: «سُبْحَان» اسم مصدر من (سَبَّحَ)، والمصدر (تَسْبِيحٌ)، وأصل هذه المادَّة يدلُّ على البُعْدِ، ومنه السَّبْحُ في الماء؛ لِأَنَّ السَّابِحَ يَذْهَبُ بَعِيدًا، والمرادُ بِتَسْبِيحِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَزْيِينُهُ الْمُتَضَمِّنُ لُبُعْدِهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، وَالنَّقْصُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمُقَارَنَتِهَا بغيرِها.

ففي أصل الصِّفَةِ نقول: هو حيٌّ، عليمٌ، قادرٌ، حكيمٌ، عزيزٌ، فكل صِفاته ليسَ فِيهَا نَقْصٌ، فَهُوَ حَيٌّ حَيَاةً لَا نَقْصَ فِيهَا، سَمِيعٌ سَمْعًا لَا نَقْصَ فِيهِ، عَلِيمٌ عِلْمًا لَا نَقْصَ فِيهِ، فَلَا نَقُولُ مَثَلًا: إِنَّ عِلْمَهُ عَزَّوَجَلَّ مَسْبُوقٌ بِجَهْلٍ أَوْ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ نِسْيَانٌ.

وَالنَّقْصُ بِاعْتِبَارِ مُقَارَنَتِهَا بغيرِها: بِأَنْ نُنْزِّهَهُ عَنْ مُمَائِلَةِ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ تَمْثِيلَهُ بِالْمَخْلُوقِينَ يَعْتَبَرُ نَقْصًا، فَلَا نَقُولُ مَثَلًا: إِنَّ وَجْهَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ كَوَجْهِ الْمَخْلُوقِ.

فصَارَ -بِذَلِكَ- النَّقْصُ دَائِرًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ:

الْأَوَّلُ: نَقْصُ الصِّفَةِ بِذَاتِهَا، فَصِفَاتُهُ غَيْرُ نَاقِصَةٍ.

وَالثَّانِي: نَقْصُهَا بِاعْتِبَارِ مُقَارَنَتِهَا بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ لَا مُقَارَنَةَ بَيْنَ صِفَاتِ

الخالق وصفات المخلوق، فهو مُنَزَّه عن النقص في صفاته، وعن النقص بمشابهته أو بمماثلته بالمخلوقين.

ونحن نقول في كل صلاة: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى»، فهل نحن حينها نقول: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» نستحضر هذا المعنى، أم نقوله باعتبار أنه ذكر وثناء على الله؟
والجواب: أن الغالب على الناس عموماً وخصوصاً أنهم إذا قالوا: «سُبْحَانَ ربي الأعلى» لا يشعرون إلا بالثناء على الله والتّزيه المطلق، ولا يستحضرون معنى: اللهم إني أنزهك يا ربي عن ماثلة المخلوقين، وعن كل نقص في صفاتك، فلا يشعر القائل بهذا المعنى إلا قليلاً.

وقوله: «فهو الحكيم» والحكيم مأخوذ من الحُكْم والإحكام؛ فالإحكام الذي هو فعل الحِكْمَة أو وصف الحِكْمَة، والحكم الذي هو القضاء، فله عَزَّوَجَلَّ الحكم، وحكمه كله إحكام: أي إتقان، والإتقان يعني الحِكْمَة؛ لأنَّ الإتقان أن يوضع الشيء في موضعه على وجه لا خلل فيه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في أفعاله وأحكامه كذلك.

قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: والحُكْم حُكْمَان: حُكْم كوني، وحُكْم شرعي.

فمثال الحكم الكوني: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن أحد إخوة يوسف: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لى﴾ [يوسف: ٨٠]، هذا حكم كوني وليس حكماً شرعياً؛ لأنه من حيث الحكم الشرعي قد حكم الله له، فهذا حكم يتعين أن يكون حكماً كونياً.

ومثال الحكم الشرعي قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فهذا حكم شرعي، ولا يتضمن حكماً كونياً.

أما قوله تعالى: ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، فهذا يشمل الكونيَّ والشرعيَّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْخَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨]، يشمل الحكم الكونيَّ والحكم الشرعيَّ.

إذن: أحكام الله عزَّ وجلَّ كونيَّة وشرعيَّة.

فإذا قال قائل: نحن لا نشكُّ في أنَّ أحكام الله تعالى كونيَّة وشرعيَّة، لكن ما الفرق بينهما؟

فالجواب: أن الفرق بينهما من وجهين:

أولاً: الحكم الكوني واقع لا محالة، وشامل لكلِّ أحدٍ، أمَّا الحكم الشرعي فقد يقع وقد لا يقع، بمعنى أنه قد يُنفذ وقد لا يُنفذ، أمَّا من حيث إنَّ الله حكم به فهو واقع لا شكَّ فيه، فالحرَّام حرامٌ واقع، لكن هل يُنفذ أو لا؟ قد يُنفذ وقد لا يُنفذ، وإذا قضى الله عزَّ وجلَّ بأن هذا واجبٌ على العباد فقد يفعلونه وقد لا يفعلونه، لكن إذا حكم كوناً بأن هذا واجبٌ على العباد، أي: واقعٌ عليهم فلا بُدَّ أن يقع.

ثانياً: الحكم الكوني يكون فيما يرضاه الله وما لا يرضاه، فقد يحكم الله عزَّ وجلَّ بأن يقع الكُفر والشُّرك والزنا والفواحش، لكنَّه لا يرضاهَا شرعاً، أمَّا الحكم الشرعي فلا يكون إلا فيما يرضاه الله عزَّ وجلَّ، إمَّا أن يرضى وجوده وإمَّا أن يرضى عدمه، فإن كان مأموراً به فقد رضي وجوده، وإن كان منهياً عنه فقد رضي عدمه.

وكلُّ أحكام الله سبحانه وتعالى الكونيَّة والشرعيَّة كلها محكمة مبنية على الحكمة، فما من حكم كونيٍّ حكم الله به إلا وهو مطابقٌ للحكمة، وما من حكم شرعيٍّ حكم الله به إلا وهو مطابقٌ للحكمة.

والْحِكْمَةُ نَوْعَانِ: غَائِيَّةٌ وَصُورِيَّةٌ:

أَمَّا الْغَائِيَّةُ: فَهِيَ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا كَانَ لَغَايَةٍ حَمِيدَةٍ.

وَالصُّورِيَّةُ: بِمَعْنَى أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَعْيَنَةِ لِلْحِكْمَةِ، فَإِذَا تَدَبَّرْتَ الصَّلَاةَ وَكَوْنَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: قِيَامٌ، ثُمَّ رُكُوعٌ، ثُمَّ قِيَامٌ، ثُمَّ سُجُودٌ، ثُمَّ قُعُودٌ، فَهَذِهِ صُورِيَّةٌ مُطَابِقَةٌ لِلْحِكْمَةِ تَمَامًا.

وَكَذَلِكَ الْغَايَةُ مِنْهَا أَيْضًا حِكْمَةٌ؛ فَالْغَايَةُ مِنْهَا: الثَّوَابُ وَالْأَجْرُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَهَكَذَا أَيْضًا الْمَخْلُوقَاتُ؛ فَكَوْنُ الشَّمْسِ بِهَذَا الْحُجْمِ، وَبِهَذِهِ الْحَرَارَةِ وَبِهَذَا الارتفاعِ حِكْمَةٌ صُورِيَّةٌ، وَهَذَا مُنَاسِبٌ لِلْحِكْمَةِ تَمَامًا، أَمَّا الثَّمَرَاتُ النَّاتِجَةُ عَنِ الشَّمْسِ فَغَائِيَّةٌ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ صُورَتُهُ، وَمِنْ حَيْثُ غَايَتُهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُطَابِقٌ لِلْحِكْمَةِ.

وَهَلِ الْحِكْمَةُ مَعْلُومَةٌ لِلخَلْقِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْحِكْمَةَ قَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، لَكِنْ كَوْنُهَا غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَا يَعْنِي أَنَّهَا مَعْدُومَةٌ، بَلْ إِنَّهَا مُوجُودَةٌ لَكِنْ لِقُصُورِنَا أَوْ تَقْصِيرِنَا لَمْ نَصِلْ إِلَيْهَا.

وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْعُلَمَاءُ حُكْمَتَهَا سَمَّوْهَا بِالْأَحْكَامِ التَّعْبُدِيَّةِ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ تَكُونَ صَلَاةُ الظُّهْرِ أَرْبَعًا دُونَ ثَمَانٍ؟ قُلْنَا: الْحِكْمَةُ تَعْبُدِيَّةٌ لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا مَجَالٌ، وَلَا يُمَكِّنُ لَوْصُولِ الْحِكْمَةِ مِنْهَا، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ مُحَاوَلَةَ

الوصول لعلّة هذا الحُكم مما يستحيل على العقل، أمّا محاولات بغض المتأخرين في البَحْث عن علل كون إحدى الصَّلوات أربعا فهو من باب التّعنت.

فهم يقولون: إن عُلِمَتْ حِكْمَةُ الحُكْمِ فهو حُكْمٌ معقولُ المعنى، مع ما فيه من التّعبدِ لله، وإن لم تُعْلَمْ فهو حكم تعبدِيّ ليس لنا أمامه إلا التّعبدُ.

والأقوى في التّعبد هو الامتثال للحُكمِ التّعبدِيّ؛ فهو أبلغ في التدلّل، فكونك تقبل الحُكْمَ وإن لم تُعرف حكمته هذا أبلغ؛ لأنّ كون الإنسان لا يقبل الحُكْمَ إلا إذا علِمَ حكمته؛ فهذا إيّاه ناقص، بل قد يكون فيه نوعٌ من الشرك، وهو عبادةُ الهوى، وأنّه إذا وافق الشّيءُ هواه وأدرك حكمته قبله واطمأنّ إليه ورَضِيَ به، وإن لم يكن صار عنده فيه تردّد.

والنّاظر إلى النّاس اليوم يجد أن أكثرهم يطلبون العلة العقلية، حتّى إن بعضهم إذا قلت له: قال الله ورَسُوله. يقول: وما الحِكْمَةُ؟ فهلّا علِمَ هؤلاء أنّهم مأمورون إن كانوا مؤمنين أن تكون الحِكْمَةُ عندهم هي قولُ الله ورَسُوله، ولهذا لما سُئِلت عائشة أمّ المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: ما بال الحائض تقضي الصّوم ولا تقضي الصّلاة؟ فأجابت: «كَانَ يُصَيِّنَا ذَلِكَ، فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصّومِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصّلاة»^(١)، إذن هذه هي الحِكْمَةُ الّتي نُجيب بها على هذا السّؤال، وبهذه الحِكْمَةُ لا يُمكن لأحدٍ أن يتكلّم بعد ذلك إن كان مؤمناً.

ومن الأحكام الشرعيّة ما اختلف أهل العلم فيه هل لها حِكْمَةُ أم هي من الأحكام التّعبدية؟ ومن ذلك نقضُ الوضوءِ بأكل لحم الإبل، وعدم الصّلاة في

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب وجود قضاء الصوم على الحائض دون الصّلاة، رقم (٣٣٥).

الحمام، فمن أهل العلم من قالوا أنَّهما من الأحكام التَّعبُدية، ومنهم من قال: بل يُمكن معرفة الحُكْمَة منهما.

لكن إذا ذهبنا نأتي بعِلَلٍ معقولةٍ، قد تكون مقصودةً للشرع وقد لا تكون، أوردوا علينا وناقضونا؛ لأنَّ هؤلاء إنَّما يريدون الجدَل، فكلما أتيت بعلةٍ نقضوها، ولهذا فكلُّ من سأل: ما الحُكْمَة في هذا؟ نقول له: الحُكْمَة قولُ الله ورسوله إن كنتَ مؤمناً؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وبهذا نسُدُّ عليه الباب، فإن أراد أو حاول أن يُجادِلَ فإيَّاهُ ضعيفٌ لا شك؛ لأنَّ فرضَ المؤمن أن يقول: سمعنا وأطعنا.

وخلاصة القول أن باب الحُكْمَة بابٌ عظيمٌ، ينبغي للإنسان أن يعقِّله وأن يؤمن به إيماناً تاماً، وأن يعلم أن أفعال الله مقرونة بالحُكْمَة، خلافاً لمن قال: إنَّ أمره وفعله لغير حُكْمَة بل لمجرد المشيئة، فإن في هذا من تنقُّص الله عزَّ وجلَّ ما هو معلوم، لكن لا نقول أن معرفة الحُكْمَة في ذاتها إضعاف للإيمان، بل إن معرفة الحُكْمَة من الشريعة لا شكَّ تزيد الإنسان إيماناً، وتزيده طمأنينة لها، ورغبة بها، ودعوة إليها.

وقوله: «الوارث» هذا الاسم جاء في القرآن الكريم بصيغة الجمع وبالفعل؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠] وقال تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨]، فالوارثُ معناه: الذي يرث من قبله، ولا شكَّ أن الله هو الآخر الذي ليس بعده شيء، وهو عزَّ وجلَّ لا يفنى أبداً، فإذا كان الآخر الذي ليس بعده شيء لزم أن يكون الوارث لكل شيء، فالله سبحانه وتعالى هو الوارث لكل شيء.

كل من سواه فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْدَهُ، فهو الآخر الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ.

فهذه الأبيات الثلاثة الأولى كلها ثناءً على الله عَزَّوَجَلَّ، وقد اعتاد المصنِّفون رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَبْدُؤُوا مَصْنَفَاتِهِم بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْأَوَّلَ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَالنَّبِيُّ ﷺ دَالٌّ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى اللَّهِ، فَكَانَ حَقُّهُ بَعْدَ حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤ ثَمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى كَنْزِ الْهُدَى

الشرح

قوله: «ثم الصلاة والسلام» أي: بعد الثناء على الله أُنْتِى بِذِكْرِ حَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، وَذَلِكَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَأَعْظَمَ حُقُوقَ الْبَشَرِ حَقُّ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْوَالِدَيْنِ وَأَحَقُّ مِنَ الْأَقَارِبِ، بَلْ وَأَحَقُّ مِنَ النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى النَّفْسِ، فَيَجِبُ فِدَاؤُهُ بِالنَّفْسِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا أَحَدَ مِنَ الْخَلْقِ يَجِبُ فِدَاؤُهُ بِالنَّفْسِ إِلَّا مُحَمَّدًا ﷺ، وَلَا أَحَدَ مِنَ الْخَلْقِ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَحَبَّتِهِ عَلَى النَّفْسِ إِلَّا مُحَمَّدًا ﷺ، وَلِهَذَا لَا يُؤْمِنُ الْإِنْسَانُ «حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»^(١)، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ حَتَّى يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ أَحَبَّ إِلَيْهِ حَتَّى مِنْ نَفْسِهِ.

مسألة: هل يجوز أن يحب الإنسان أحدًا غير النبي أكثر من والديه ودون حبه

للنبي ﷺ؟

الجواب: نعم؛ وهذا في المحبة الدينية؛ إِذَا كَانَ وَالِدَاهُ عَاصِيَيْنِ مِثْلًا، فَيَحِبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَكْثَرَ مِنْهَا.

وقوله: «الصلاة»: تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مَعْنَاهَا، وَلَكِنْ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ فِيهَا مَا قَالَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيُّ مِنْ أَنَّهَا: ثَنَاءُ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى^(٢)، وَمَعْنَى ثَنَائِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

(٢) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنْ تَدُؤْا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ ٥١ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ ﴿الآية﴾ [الأحزاب: ٥٤-٥٥].

عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَذْكُرُ أَوْصَافَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَمِيدَةِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ وَيُثْنِي عَلَيْهِ.

وذهبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الرَّحْمَةُ، وَلَكِنْ قَوْلُهُمْ هَذَا ضَعِيفٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَكَرَ الرَّحْمَةَ وَالصَّلَاةَ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، فَغَايِرَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ بِالرَّحْمَةِ لِأَيِّ شَخْصٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرَ الرَّحْمَةِ، فَالرَّحْمَةُ عَامَّةٌ، وَالصَّلَاةُ أَحْصُ مِنْ مُطْلَقِ الرَّحْمَةِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا مَا لَمْ يَتَّخِذْ شِعَارًا لِهَذَا الشَّخْصِ الْمَعْيَنِ، فَإِنْ اتَّخَذَ شِعَارًا لِهَذَا الشَّخْصِ الْمَعْيَنِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ، لِأَنَّهُ خَصَّهُ بِخَصِيصَةٍ يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى فَاِسِدُّ.

فَالصَّلَاةُ إِذَنْ ثَنَاءُ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، فَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَاِلْمَعْنَى: اللَّهُمَّ أَثْنِ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، فَإِنْ قُلْتَ ذَلِكَ مَرَّةً؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي عَلَيْكَ عَشْرًا، يَعْنِي إِذَا سَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يُثْنِيَ عَلَى رَسُولِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْكَ عَشْرَ مَرَّاتٍ.

وَقَوْلُهُ: «السَّلَامُ» بِمَعْنَى السَّلَامَةِ مِنْ كُلِّ آفَةٍ، وَالسَّلَامُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ كُلِّ آفَةٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَمَا مَعْنَى الدُّعَاءِ لَهُ بِالسَّلَامَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ دُعَاءَنَا لَهُ بِالسَّلَامَةِ يَشْمَلُ السَّلَامَةَ فِي الدُّنْيَا وَالسَّلَامَةَ فِي الْآخِرَةِ، فَفِي الْآخِرَةِ إِذَا لَمْ يَسَلِّمِ اللَّهُ الْبَشَرَ هَلَكُوا، وَلِهَذَا كَانَ النَّاسُ يَمُرُّونَ عَلَى الصَّرَاطِ،

وكانَ دُعَاءُ الْأَنْبِيَاءِ يَوْمَئِذٍ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ»^(١)، وَفِي الدُّنْيَا نَدْعُو أَنْ يُسَلِّمَ اللَّهُ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ مِنَ الْعُدْوَانِ عَلَيْهِ، أَيْ عَلَى جَسَدِهِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي التَّارِيخِ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَرَادَا أَنْ يَسْتَلْبِيا جَسَدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢)، إِذَنْ فَنَحْنُ نَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَهُ حَتَّى فِي الدُّنْيَا أَيْ يُسَلِّمَ جَسَدَهُ.

ثُمَّ رَبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ، بَأَنَّا نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي الدُّنْيَا، أَيْ: يُسَلِّمَ شَرِيعَتَهُ مِنْ أَنْ يَنَالَهَا أَحَدٌ بِسُوءٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَذُودُ عَنْ مَبْدِئِهِ وَعَنْ شَرِيعَتِهِ وَعَنْ طَرِيقِهِ كَمَا يَذُودُ عَنْ نَفْسِهِ، وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يَسْتَمِيتُونَ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ دَعْوَتِهِمْ، ثُمَّ إِنَّ عَدَمَ سَلَامَةِ الشَّرِيعَةِ قَدَحَ فِيهَا، وَالْقَدَحُ فِي الشَّرِيعَةِ قَدَحٌ فِي الْمَشْرِعِ.

إِذَنْ فَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيَكُونُ بِسَلَامَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَفْسِهِ، وَبِسَلَامَةِ شَرِيعَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى النَّبِيِّ»: النَّبِيُّ: قِيلَ: إِنْ أَصْلَهُ مِنَ النَّبَوَّةِ، مِنْ نَبَا يَنْبُو نُبَوًّا، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ؛ لِأَنَّ (نَبَا) بِمَعْنَى ارْتِفَاعٍ، وَلَا شَكَّ فِي ارْتِفَاعِ رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ النَّبِيُّ أَصْلَهَا النَّبِيُّ بِالْوَاوِ، لَكِنْ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ مَعَ الْيَاءِ وَسَبَقَتْهَا الْيَاءُ بِالشُّكُونِ؛ فَقَلَبْتَ الْوَاوِ يَاءً فَصَارَتِ النَّبِيُّ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنَ (النَّبَأِ) بِمَعْنَى الْخَبَرِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ مِنْبَأٌ وَمُنْبِئٌ، فَيَكُونُ أَصْلُهَا هَمْزَةً

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ فَضْلِ السُّجُودِ، رَقْمُ (٨٠٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّوْيَةِ، رَقْمُ (١٨٢).

(٢) انْظُرْ: الْاسْتَبْصَارُ فِي عَجَائِبِ الْأَمْصَارِ (١/٨٣)، وَالرُّوضُ الْمَعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ (ص: ٤٥٠).

لكن سُهِّلَت الهمزة إلى ياءٍ؛ لكثرة الاستعمال، فأصلُّها النَّبيُّ، ثم سُهِّلَت فصارت النَّبِيَّ.

والقاعدة: أنه إذا احتمل اللَّفْظُ معنيين لا يتنافيان حُجِّلَ عليهما جميعاً، فنقول هو مشتق من هذا ومن هذا؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رفيعُ المنزلة، وهو أيضاً مُنبِئٌ ومُنْبَأٌ.

وقوله: «المُصْطَفَى»: يعني المختار؛ لأنَّه مأخوذ من الصَّفْوَةِ، والطَّاء هنا بدل من التَّاء؛ لعلَّةِ تَصْرِيفِيَّةٍ، وصفوة الشَّيء خيارُه، فالله عزَّ وجلَّ اصطفاه من خلقه، كما قال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءٍ الْعَالَمِينَ﴾ [مريم: ٤٢]، فهو ﷺ مُصْطَفَى أي مختارٌ على جميع الخلق، فهو ﷺ أَفْضَلُ الرُّسُلِ، والرُّسُلُ أَفْضَلُ الخلق.

والدَّليل على أنه أَفْضَلُ الرُّسُلِ:

أولاً: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾، فالتزموا بذلك: ﴿قَالَ أَفَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، فهذه الآية نصٌّ صريحٌ في أن محمداً ﷺ إمامُ الأنبياء، وأنه يجب عليهم اتِّباعُه؛ لأنَّ الَّذي جاء مصدقاً لما معهم هو الرسول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ثانياً: أنَّه في ليلةِ المعراج، لما صَلَّى الأنبياءُ كانَ إمامهم محمداً ﷺ، فهو صفوة الصَّفْوَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولهذا نقول: المُصْطَفَى.

فإذا قال قائل: أليس الله تعالى قد اتخذ إبراهيم خليلًا، والخلة أعلى أنواع

المحبة؟

فالجواب: بلى، لكنه قد اتخذ أيضًا محمدًا خليلًا، كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(١).

فإن قال قائل: أليس الله تعالى قد كلم موسى تكليمًا؟

فالجواب: بلى، ولكنه أيضًا كلم محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكليمًا، فإذا كان الله قد
كلم موسى وموسى في الأرض، فقد كلم سبحانه وتعالى محمدًا ومحمدٌ فوق السماوات
السبع.

فما من صفة كمال لنبي من الأنبياء إلا ولرسول الله محمد ﷺ مثلها أو خير
منها، وما من آية لنبي إلا كان لمحمد ﷺ مثلها أو لأتباعه، ومعلوم أن الكرامات
للأتباع كالمعجزات للنبي المتبوع.

وهناك كلمة يقولها من يريد تعظيم الرسول ﷺ، حيث يقول: محمد حبيب الله
وإبراهيم خليل الله، وهذا نقص في جانب الرسول محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنَّ الخلة
أعلى من المحبة، ولهذا نقول: إنَّ الله يُحِبُّ المحسنين والمتقين، ولا نقول: إنَّه خليلٌ
للمحسنين والمتقين، ويحب الأنبياء، ولا نقول: إنه خليلٌ لهم إلا لمحمد وإبراهيم،
ومن سواهما من الأنبياء لا تُثبت لهم الخلة، بل تُثبت لهم المحبة - بلا شك -،
وتُثبت المحبة للمؤمنين وللمحسنين وللمُقْسِطِينَ وما أشبه ذلك، لكن الخلة أعظم
وأكمل.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم
(٥٣٢).

مسألة: هل المصطفى من أسماء النبي ﷺ؟

الجواب: لا، بل الظاهر أنه من أوصافه، والعجيب أن بعض الناس إذا حدث عن النبي ﷺ قال: قال المصطفى، مع أن الصحابة رضي الله عنهم أشد منا تعظيماً للرسول عليه الصلاة والسلام، وأعلم منا بمناقبه ولم يقولوا ذلك؛ فلم يقل أبو هريرة: قال المصطفى، ولا قاله أحد من الصحابة، وفي كل كتب الحديث يقول الصحابي: قال رسول الله، قال نبي الله، قال أبو القاسم، وما أشبه ذلك، لكن الناس في الوقت الحاضر ابتلوا بصياغة الألفاظ، ولم ينظروا إلى من سبقهم، والحقيقة أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى من سبق من السلف الصالح.

ومثل ذلك ما يقوله بعض الناس الآن إذا أراد أن يقول: قال الله تعالى، يقول: قال الحق، وهذا قول الحق. ولا شك أن الله هو الحق المبين لكن -يا أخي- قل: قال الله. فالنبي -عليه الصلاة والسلام- وهو لا شك أنه أعلم بالله منك، وأشد تعظيماً لله منك - كان إذا أراد أن يتحدث عن الله عز وجل بالحديث القدسي يقول: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك»^(١). ولم يقل ﷺ: قال الحق، ولكن بعض الناس يريد أن يجدد، والتجديد في مثل هذه الأمور لا ينبغي، واتباع السلف الصالح في هذه الأمور أولى من التجديد.

وقوله: «كنز الهدى»: يعني أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الكنز، لكنه ليس كنز الذهب والفضة، ولكنه كنز الهدى، أي: هدى الدلالة والإرشاد، فالنبي عليه الصلاة والسلام هو العلم والمنار الذي يهتدي به، لكنه ليس كنز الهدى الذي بمعنى التوفيق، فإن الرسول ﷺ لا يستطيع أن يهدي أحداً أبداً.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرفائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥).

ولو كان النبي ﷺ يستطيع أن يهدي أحداً لهدى عمه أبا طالب الذي أحسن إليه، ودافع عنه، وناضل عنه، وحماه، ومع ذلك كان يقول له عند موته: «يَا عَمُّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، ولكنه -والعياذُ بالله- قد حَقَّتْ عَلَيْهِ كلمة العذاب، فلم يَقُلْ هذا، وإنما كان آخر قوله: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ»^(١)، فأبى أن يقول: لا إله إلا الله، ولكن من أجل أن هذا الرَّجُلْ دافع عن الإسلام، وحمى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعه، جازاه الله عَزَّوَجَلَّ جزاءً لم يكن لغيره من الكافرين، فأذن الله لنبيه أن يشفع فيه، فشفع فيه النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أي في أبي طالب، فكان «فِي ضَخْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ»، أعوذ بالله، «وَهُوَ أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا»^(٢)، فإذا كَانَ الدَّمَاعُ يَغْلِي وهو أبعدُ ما يكونُ مِنَ النَّعْلَيْنِ، فما بالك بما تحته؟!!

فأبو طالب أَقْلُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا، ولا يُفْهَمُ من هذا أنه يكونُ أَقْلَ عَذَابًا من عصاة المؤمنين، فأهل النَّارِ هم المخلدون فيها، أمَّا عصاة المؤمنين فلا يُسَمَّوْنَ أهل النار، فهم يدخلون النَّارَ لكنهم ليسوا من أهلها، كالإنسان الذي يزور مكة مثلاً، يَأْتِيهَا أَيَّامًا ثُمَّ يُغَادِرُ، فهذا لا يُعَدُّ من أهل مكة.

لكن لا يُؤْخَذُ من تخفيف العذاب عن أبي طالب أن الكافر يقبل عمله الصَّالِح، لكن قد يُجَازَى -كما يُجَازَى في الدُّنْيَا- بدفع المصائب عنه، أو بحُصول المطلوب، أو بكثرة المال، أو كثرة الأولاد.

ولهذا نقول إن الرِّسُولَ ﷺ (كُنْزُ الْهُدَى)، أي هُدَى الْعِلْمِ وَالذَّلَالَةِ دُونَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النَّارِ عَذَابًا، رقم (٢١٢، ٢١٣).

التَّوْفِيقَ وَالْعَمَلَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا هِدَايَةَ تَوْفِيقٍ وَعَمَلٍ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَفِي حَقِّ غَيْرِ الرَّسُولِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَنَحْنُ لَا نَمْلِكُ هِدَايَةَ النَّاسِ هِدَايَةَ تَوْفِيقٍ، وَإِنَّمَا عَلَيْنَا أَنْ نَهْدِيَهُمْ هِدَايَةَ دَلَالَةٍ وَإِرْشَادٍ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَنَا عَلَى ذَلِكَ، فَمَا أَكْثَرَ مَا قَصَّرْنَا حَتَّى فِي الدَّلَالَةِ وَالْإِرْشَادِ، فَنَحْنُ وَظِيفَتْنَا أَنْ نَدُلَّ وَنُرْشِدَ وَنُبَيِّنَ وَنَدْعُو وَنَأْمُرَ وَنَنْهَى وَنُغَيِّرَ، وَكُلُّ هَذَا بِقَدْرِ الْإِسْطَاعَةِ.

وَكثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ مَعْنَى (الْبَيَانِ، وَالِدَّعْوَةِ، وَالْأَمْرِ، وَالتَّغْيِيرِ) وَاحِدٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ:

فَالْبَيَانُ: أَنْ تُبَيِّنَ بَيَانًا عَامًّا لِلنَّاسِ.

وَالدَّعْوَةُ: أَنْ تَقُولَ أَفْعَلُوا - يَا أَيُّهَا النَّاسُ - وَتَدْعُوهُمْ، كَالَّذِي يَدْعُو الْغَنَمَ لِلشُّرْبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْأَمْرُ: أَنْ تَقُولَ يَا فَلَانُ افْعَلْ كَذَا، فَالْأَمْرُ أَحْصَى مِنْ مَجَرَّدِ الدَّعْوَةِ.

أَمَّا التَّغْيِيرُ فَهُوَ أَعْلَى شَيْءٍ، كَمَا لَوْ رَأَيْتَ مِثْلًا آلَةً لَهُوَ فَلَا تَنْهَى وَتَقُولُ: يَا فَلَانُ لَا تَسْتَعْمِلْهَا، بَلْ تَأْخُذْهَا وَتَكْسِرْهَا.

وَكُلُّ هَذَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَنْوُطٌ بِالْإِسْطَاعَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»^(١).



(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان...، رقم (٤٩).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

هـ وَالِإِلَهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ مَعَادِنِ التَّقْوَى مَعَ الْأَسْرَارِ

الشرح

قوله: «وآله» الال تطلق على معانٍ، وأصح ما نقول فيها: إنها إن قرئت بالاتباع فالمراد بها المؤمنون من قرابته، وذلك مثل أن نقول: وآله وأتباعه؛ وذلك لأن العطف يقتضي المغايرة، وإذا ذكرت وحدها ولم تُقرن بالاتباع، فالمراد بآله أتباعه على دينه، ويشمل المؤمنين من قرابته، وهذا هو أصح ما قيل في الال.

وعبارة المؤلف رحمه الله ليس فيها ذكر الأتباع، حيث قال: «وآله وصحبه»، إذن؛ فالمراد هنا بالال هم أتباعه على دينه.

لكن في التشهد نقول: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»^(١)، فالمراد بالال هنا أتباعه على دينه، لأنه لم يذكر الأتباع، لكن إذا قلنا: اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان. صار المراد بالال المؤمنين من قرابته، وقد قال الناظم^(٢):

أَلِ النَّبِيِّ هُمُ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ مِنَ الْأَعَاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالْعَرَبِ
لَوْلَمْ يَكُنْ آلُهُ إِلَّا قَرَابَتَهُ صَلَّى الْمَصَلِّي عَلَى الطَّاعِي أَبِي لَهَبٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٥).

(٢) هو الأمير نشوان بن سعيد بن سعد الحميري الصبري، أبو سعيد المعتزلي القاضي، انظر معجم الأدباء للحموي (٢١٧/١٩)، ونيل الأوطار (٣٢٧/٢).

لأنَّ أبا لهبٍ مِنْ قَرَابَتِهِ، لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْآلَ هُمُ الْقَرَابَةُ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ قَرَابَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا لَأَيِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي إِذَا قُلْتُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، أَنَّنِي أَفْصِدُ أبا لهبٍ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَبَرَّأَ مِنْ أَبِي لهبٍ وَمَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَقَارِبِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِمَّنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ.

مسألة: هل زوجات النبي ﷺ يُعْتَبَرُونَ مِنْ آلِهِ؟

الجواب: الصَّحِيحُ أَنَّهُنَّ مِنْ آلِهِ.

وقوله: «وصحبه»، الصَّحْبُ والأَصْحَابُ والصَّاحِبُ - في اللغة العربية - تَدُلُّ عَلَى الْمُرَافِقِ الْمُلَازِمِ، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ أَصْحَابَ النَّارِ هُمُ أَهْلُهَا الْخَالِدُونَ فِيهَا، وَلَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ صَاحِبًا إِلَّا بِمُلَازِمَةِ طَوِيلَةٍ، إِلَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ مَجَرَّدَ الْمُلَاقَاةِ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ تَكُونُ بِهَا الصُّحْبَةُ؛ فَالصَّحَابِيُّ مَنْ اجْتَمَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهِ إِلَّا لِحُظَّةٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ صَحَابِيٌّ.

وقوله: «الأنبرار»: جمع برٍّ، وَضِدُّهَا الْفُجَّارُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧] وَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْآبْرَارِ لَفِي عَلِيَّتٍ﴾ [المطففين: ١٨].

وَالْبَرُّ فِي الْأَصْلِ كَثِيرُ الْخَيْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، فَالْآبْرَارُ هُمُ الَّذِينَ أَكْثَرُوا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ أَكْثَرَ عَمَلًا فِي الصَّالِحَاتِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم، رقم (٢٥٣٣).

وَيَجِبُ عَلَيْنَا -نَحْنُ خَلَفَ الْأُمَّةَ- أَنْ نَعْرِفَ لَهُؤُلَاءِ السَّلَفَ حَقَّهُمْ وَقَدَرَهُمْ، وَأَنْ نَحْتَرِمَهُمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ مَا وَجَدْنَا لَهَا مَكَانًا فِي الْإِحْتِرَامِ.

وَمِنَ الْمُؤَسَفِ أَنَّ مِنَ الْخَلَفِ الْيَوْمَ وَلَا سِيَّامَا بَعْضَ الْمَدَّعِينَ لِلْاجْتِهَادِ، الَّذِينَ يُدَّعَى أَنَّهُمْ مَجْتَهِدُونَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُمْ كَالثَّرِيَّا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّرَى مَعَ الْعَالَمِ الْآخَرِ، مِنَ الْمُؤَسَفِ أَنَّ هَؤُلَاءِ عِنْدَمَا يَقُولُ لَهُمْ: قَالَ فَلَانٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الْمَعْرُوفِينَ بِالْفِقْهِ وَالْعِلْمِ، يَقُولُ: هَذَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ، وَلَا تُوَافِقُ، وَلَا نَعْمَلُ بِهِ، وَبِهَذِهِ الْبَسَاطَةِ يَتَكَلَّمُ بِهَذَا الْكَلَامِ.

حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: إِنْ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ لِلْجُمُعَةِ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسَنَّهُ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ سُنَّةُ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ الَّذِي أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ، عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَإِنْ سُنَّةٌ، إِنَّهُ لَيْسَ سُنَّةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَبِهَذَا حَكَمَ عَلَى خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ الثَّالِثِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ عَمُومًا بِالضَّلَالِ، لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ إِلَى سَاعَتِنَا هَذِهِ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ أَتَكَرَّ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْأَذَانَ، فَيَكُونُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُجْمَعِينَ عَلَى إِقْرَارِ الضَّلَالَةِ، وَيَكُونُ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ ضَالًّا؛ لِأَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

وَهَذَا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- غُرُورٌ بِالنَّفْسِ وَزَهُوٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ تَرَاغَعَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ سَوْفَ يَضَعُهُ اللَّهُ، وَأَنَّ «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ»^(١)، وَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ لَهُؤُلَاءِ السَّلَفَ حَقَّهُمْ وَمَنْزِلَتَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، فِي الْعِلْمِ، وَفِي الْعِبَادَةِ، صَحِيحٌ إِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ قَوْلًا مُخَالَفًا لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -وَالْإِنْسَانِ غَيْرُ مُعْصُومٍ- فَلَنَا أَنْ نَرُدَّهُ، لَكِنْ نَرُدُّهُ مَعَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨).

الاعتذار عنهم، أمّا أن نردّ بهذه الوقاحة في أمرٍ اجتهاديٍّ قد يكون الصّواب مع الصّحابة لا معك، فهذا غلطٌ.

وحدّثني بعضُ الإخوة أنه جاءهم رجلٌ وقال لهم: إن التّكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد»، هذا ليس بصحيح، ولا يُقال، لأنّه لم يصحّ عن النبي ﷺ، وأغفل أنه مروى عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ وهما خليفَتان من خلفاء المسلمين، أن صفة التّكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد»^(١)، وعن ابن مسعود وغيره من الصّحابة رضي الله عنهم التّكبير ثلاث مرّات^(٢)، فكيف نقول: إن هذا لا يُقال؛ لأنّه قول صحابيٍّ، وليس فيه حديثٌ عن الرّسول ﷺ؟!

ثم إن قول الصّحابيٍّ خيرٌ من قولك، وأنا لا أقول: عيّن هذا القول، ولكن أقول: لا تُنكر هذا القول؛ لأنّ الإنكار يحتاجُ إلى دليلٍ، وقول الصّحابي إذا لم يخالف الدّليل دليلٌ، وهذا على قاعدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وعلى ظاهر الأدلّة العامّة، قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

فالمهمُّ أنه ينبغي لنا أن نحذَرَ من هؤلاء وطريقَتهم، الذين لا يُقيمون وزناً للسّلف الصّالح، ولا يَحْتَرَمُونَهُمْ، ويُعدّون القول منهم كقول السّوقة من النّاس اليوم، فإن الواجب أن نحترّم أقوالهم، وإذا رأيناها مخالفةً للدّليل نطلب لهم العذر؛ فلعلّه لم يبلغه، أو لعلّه تأوّل، والصّحابة رضي الله عنهم لما علموا أن عثمان رضي الله عنه بإتمامه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: (٤٨٨/١)، رقم (٥٦٣٣).

(٢) الاستذكار (٣٣٨/٤).

الصَّلَاةَ فِي مَنْى لَيْسَ عَلَى صَوَابٍ، مَا شَنَعُوا عَلَيْهِ وَلَا انفصلوا عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ، بَلْ أَمَّوُا الصَّلَاةَ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّنَا رَأَيْنَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَقْوَامًا إِذَا صَلَّوْا خُمْسَ تَسْلِيَمَاتٍ أَنْصَرَفُوا، بِحُجَّةٍ أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ مُبْتَدِعٌ، وَسَبَبُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ قَوْلُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ»^(٢). إِذَنْ فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ بَدْعٌ.

وَكَأَنَّهُ نَسِيَ أَنَّ الَّذِي كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، قَالَ حِينَ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً»^(٣)، وَلَمْ يُحَدِّدِ الرَّسُولُ ﷺ ذَلِكَ بَعْدَ، مَعَ أَنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا يَجْهَلُ الْعَدَدَ وَلَيْسَ الْكَيْفِيَّةَ، بَلْ قَالَ: إِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ -وَلَوْ كُنْتَ مُصَلِّيًا مِثِّي رَكْعَةً-، فَصَلِّ رَكْعَةً تُؤْتِرُ لَكَ مَا صَلَّيْتُ.

ثُمَّ نَسِيَ قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(٤)، وَهَذَا إِمَامٌ شَرْعِيٌّ مَجْعُولٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

وَكَأَنَّهُ نَسِيَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنْى، رَقْمُ (١٠٨٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ قَصْرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى، رَقْمُ (٦٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، رَقْمُ (١١٤٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ...، رَقْمُ (٧٣٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْحَلْقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ، رَقْمُ (٤٧٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، رَقْمُ (٧٤٩).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ...، رَقْمُ (٣٧٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ اتِّهَامِ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ، رَقْمُ (٤١١).

قِيَامَ لَيْلَةٍ»^(١)، ولو كَانَ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: مَنْ زَادَ عَنْ إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ فَلَا تُصَلُّوا خَلْفَهُ، لَكَانَ انْصِرَافَ هَذَا الرَّجُلِ عَلَى حَقٍّ، لَكِنْ أَنَّى لَهُ ذَلِكَ؟! بَلْ قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

فَأَنَا أَحْذَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَطَرِيقَتِهِمْ، وَأَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْتَرِمَ أَقْوَالَ سَلَفِنَا الصَّالِحِ، وَلَكِنَّا لَا نَعْتَقِدُ عَصَمَتَهُمْ، بَلْ نَقُولُ: إِنْ الْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ كَمَا هُوَ عَلَيْنَا أَجُوزٌ، وَلَكِنْ إِذَا رَأَيْنَا خَطَأً بَيْنَنَا وَمِثْلَهُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُهُ، وَلَكِنْ نَعْتَزِرُ عَمَّنْ عَلِمْنَا حُسْنَ قَصْدِهِ.

حَتَّى مِنْ بَعْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَهُنَاكَ أُمَّةٌ يُخْطِئُونَ، وَهُنَاكَ أَتْبَاعٌ لِلْأُمَّةِ هُمْ أُمَّةٌ فِي مَذَاهِبِهِمْ يُخْطِئُونَ، وَلَكِنْ لَا نَتَّخِذُ مِنْ هَذَا الْخَطَأِ جَفَاءً مَعَهُمْ، وَلَا يَنْبَغِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ بِمَا لَا يَنْبَغِي، بَلْ إِذَا أَخْطَوْا وَاعْتَذَرْنَا عَنْهُمْ، وَقَلْنَا: نَحْنُ لَا نَتَّبِعُ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ أَخْطَوْا وَرَبِّمَا يَكُونُ لَهُمْ عُذْرٌ، وَمَنْ قَرَأَ كِتَابَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (رَفَعُ الْمَلَامِ عَنِ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ) تَبَيَّنَ لَهُ كَيْفَ يُعَامَلُ الْأُمَّةُ وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

أَمَّا أَنْ نَسْتَعِزَّ بِأَنْفُسِنَا وَنَرَى الْوَاحِدُ مِنْ أَنْفُسِهِ كَأَنَّهُ رَسُولُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُحَرِّمُونَ بَرَكََةَ الْعِلْمِ، وَلَا أَغْنِي بَرَكََةُ الْعِلْمِ إِلَّا يَكُونُ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَاسِعٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَاسِعٌ، لَكِنْ يُحَرِّمُونَ بَرَكَتَهُ؛ مِنْ خَشْيَةِ الْإِنْسَانِ لِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنَابَتِهِ إِلَيْهِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يُثْمَرْ خَشْيَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣١٧).

والإنابة إليه، والتعلق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، واحترام المُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ عِلْمٌ فَاقَدَ الْبَرَكَةَ، بَلْ قَدْ يُجْتَمَعُ لِمَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ بِخَاتِمَةِ سَيِّئَةٍ، مِثْلَمَا عَلِمْنَا أَنَا سَاءَ عِلْمَاءَ فَطَاحِلٍ، لَكِنَّهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- خُتِمَ لَهُمْ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ اغْتَرُّوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَفَخَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَازْدَرَوْا غَيْرَهُمْ، وَهَذَا خَطِيرٌ جَدًّا، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنَا وَبَقِيَّةَ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

وقوله: «معادن التَّقْوَى» المعدن: أصل الشَّيْءِ، ومنه المعادن الأرضية التي هي أصل هذه الجواهر النفيسة، و(التَّقْوَى): أصلها (وَقْوَى) مأخوذة من الوقاية، والتَّقْوَى: هي اتخاذ الإنسان وقاية من عذاب الله، بفعل أو أمره واجتناب نواهيه، وهذا هو أجمع ما قيل فيها، فهي اسم جامع لفعل الأوامر وترك النواهي.

لكن أحياناً يقال: البر والتَّقْوَى، وحينها يصير البر فعل الطاعات، والتَّقْوَى ترك المنهيات، وإلا فإن ذُكرت التَّقْوَى وحدها شملت البر، وإن ذُكر البر وحده شمل التَّقْوَى.

وقوله: «مع الأسرار»: الأسرار جمع سرٍّ، والمراد به هنا الاطلاع على خفايا العلوم، وخفايا المناهج التي هي السُّبُل والطُّرُق والأخلاق التي يتخلَّقون بها، فلا أحد أعمق علماً من الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا أحد أقلُّ تكلفاً من الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولذلك لو جمعت كل ما روي عن الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أبواب العلم لوجدته ينقص كثيراً عن مؤلف من مؤلفات علماء الكلام؛ الذي ليس فيه إلا حشو الكلام الذي لا منفعة فيه، بل فيه مضرة؛ أدناها إضاعة الوقت.

وأنت تجد كلام الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سهلاً واضحاً سلساً، ليس فيه تكلف ولا تشدد، بل كله مبني على السهولة، لما أظفر النَّاسُ في عهد أمير المؤمنين عُمَرَ

ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ غَيِّمًا، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ الشَّمْسُ قَدْ طَلَعَتْ، قَالَ: «الْحَطْبُ سَهْلٌ؛ إِنَّا لَمْ نَتَجَانَفْ لِإِثْمٍ»^(١)، كَلِمَاتٌ يَسِيرَةٌ وَاضِحَةٌ سَهْلَةٌ بَيِّنَتِ الْحُكْمَ وَالْحِكْمَةَ، فَالْحَطْبُ سَهْلٌ لِأَنَّا لَمْ نَتَجَانَفْ لِإِثْمٍ، إِذَنْ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْنَا، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: «الْحَطْبُ سَهْلٌ، نَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ»^(٢)، فَيَكُونُ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

فَعِلِمُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَخُصُوصًا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَخُصُوصًا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ، تَجَدُّهُ سَهْلًا بَيِّنًا وَاضِحًا، حَتَّى النَّفْسُ تَلْتَدُّ لَهُ وَلِسَمَاعِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْأَسْرَارُ»؛ فَالْأَسْرَارُ إِذَنْ جَمْعُ سِرٍّ، وَالْمُرَادُ بِهَا خَفَايَا الْعُلُومِ وَالْأَخْلَاقِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بِدُونِ تَكَلُّفٍ وَبِدُونِ تَعَمُّقٍ، بَلْ بِكُلِّ سَهُولَةٍ تَجْرِي عَلَى النَّفُوسِ وَعَلَى الْقُلُوبِ مَجْرَى سَهْلًا هَيِّنًا.



(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٠ / ٥٧٢ - ٥٧٣).

(٢) سنن البيهقي (٤ / ٢١٧).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦ وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ الْعِلْمِ كَالْفَرْعِ (لِلتَّوْحِيدِ) فَاسْمَعْ نَظْمِي

٧ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَتَّبِعْ

الشرح

قوله: «وبعد»: أي بعد ما ذُكر من الحمد والثناء على الله عَزَّوَجَلَّ، والصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ، «فاعلم...» و(بعد) هنا مضمومةٌ ضَمَّةً بِنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ -بعدُ وَأَخَوَاتُهَا- يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيُنْوَى مَعْنَاهُ، وَحِينَئِذٍ تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ.

الحال الثانية: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيُنْوَى لَفْظُهُ، وَحِينَئِذٍ تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ غَيْرِ مَنْوَنَةٍ، فَتُجَرَّ فِي حَالِ الْجَرِّ؛ وَتُنْصَبُ فِي حَالِ النَّصْبِ، وَمَا أَمَكْنَ أَنْ يَرْفَعَ مِنْهَا يُرْفَعُ فِي حَالِ الرَّفْعِ لَكِنْ غَيْرِ مَنْوَنٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُويَ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْكَلِمَةُ إِذَا أُضِيفَتْ لَا تَنْوَنُ، كَمَا قِيلَ^(١):

كَأَيِّ تَنْوِينٍ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحُلُّ مَكَانِيَا

الحال الثالثة: أَنْ يُذْكَرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَتُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ حَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَلَكِنْ بَغَيْرِ تَنْوِينٍ.

الحال الرابعة: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَلَا يُنْوَى لَا لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَاهُ، وَحِينَئِذٍ

(١) البيت في فيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي (١/ ٣٧١)، بلا نسبة.

تُعرب بالحركات منوَّنة، قال الشاعر^(١):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

فقال: «وكنت قبلاً».

وأكثر ما تَرِدُ هَذِهِ الكَلِمَاتُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّ المِضَافَ إِلَيْهِ يَكُونُ مَحذُوفًا وَيُنَوَّى مَعْنَاهُ.

وقوله: «فاعلم»: الفاء رابطة في جواب شرط مقدر؛ لِأَنَّ التَّقديرَ (وبعد) هو (وأما بعد).

«فاعلم أَنَّ كلَّ العِلْمِ كالْفَرْعِ للتَّوْحِيدِ»: أَمَرَ المَوْلفَ رَحْمَةُ اللهِ أَنْ تَعْلَمَ؛ لِأَنَّ المَقَامَ مَقَامٌ يَنْبَغِي أَنْ يُهْتَمَّ بِهِ، وَهُوَ أَنَّ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ جَمِيعَ العُلُومِ كالْفَرْعِ للتَّوْحِيدِ؛ كَعِلْمِ الفِقْهِ والتَّفسيرِ والحديثِ وغيرها كُلِّها فَرْعٌ لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ دِينَ الْعَبْدِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ دِينٌ إِلَّا بِتَوْحِيدِ ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ [محمَّد: ١٩].

وقول المَوْلفِ رَحْمَةُ اللهِ: «كالْفَرْعِ للتَّوْحِيدِ» يَعْنِي بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ: تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وتَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ، وتَوْحِيدَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَكُلُّ العُلُومِ، بَلْ وَالْأَعْمَالِ أَيْضًا، مَدَارُهَا عَلَى التَّوْحِيدِ، فَالتَّوْحِيدُ هُوَ الْأَصْلُ وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ فَرْعٌ.

وقوله: «فاسمَعْ» أَمْرٌ بِأَنْ تَعْلَمَ وَأَنْ تَسْمَعَ، «نظمي»: أَي مَنْظُومِي الَّذِي

(١) البيت في المقاصد النحوية (٣/ ٤٣٥)، وشرح شواهد ابن عقيل (ص: ١٦٦)، والدرر اللوامع (٣/ ١١٢)، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي (١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٤)، وشرح المفصل (٤/ ٨٨)، وقد اختلف في نسبته وبعض ألفاظه.

سَأُنْظِمُهُ وَأَقُولُهُ؛ لِأَنَّ مَا سَيَنْظِمُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَلِهَذَا أَمَرَ بِأَنْ تَسْمَعَ إِلَيْهِ سَمَاعَ انْتِفَاعٍ.

ثُمَّ عَلَّلَ كَوْنَ الْعُلُومِ كَالْفَرْعِ لِلتَّوْحِيدِ بِقَوْلِهِ:

٧ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَتَّغِ

قَوْلُهُ: «لَأَنَّهُ»: أَيِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ.

وقوله: «الْعِلْمُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي» أَيِ لَا يَصْلُحُ وَلَا يَسْتَقِيمُ، وَلَا يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَتَّغِيَ فَهْمَهُ، فَالْإِلَامُ فِي قَوْلِهِ: «لِفَهْمِهِ» زائدة، يعني: لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لَمْ يَتَّغِ فَهْمَهُ، أَيِ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَدَعَ فَهْمَ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَإِذَا كَانَ هُوَ الْأَصْلُ وَجَبَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ لَا يُبْنَى إِلَّا عَلَى أَصْلٍ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨ فَيَعْلَمُ (الوَاجِبَ) وَ(الْمُحَالَ) كَـ (جَائِزٍ) فِي حَقِّهِ تَعَالَى

الشرح

قوله: «يَعْلَمُ» يعني من جملة علم التَّوْحِيدِ، أَنَّ به يَعْلَمُ الْوَاجِبَ وَالْمُحَالَ وَالْجَائِزَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

فَيَعْلَمُ الْوَاجِبَ فِي حَقِّ اللَّهِ، وَيَعْلَمُ الْمُسْتَحِيلَ فِي حَقِّ اللَّهِ، وَيَعْلَمُ الْجَائِزَ فِي حَقِّ اللَّهِ، فَالْأَقْسَامُ إِذَنْ ثَلَاثَةٌ: وَاجِبٌ، وَمُسْتَحِيلٌ، وَجَائِزٌ، وَيُقَالُ لِلْوَاجِبِ أحيانًا: اللَّازِمُ، وَيُقَالُ لِلْمُحَالَ أحيانًا: الْمُنْعُوعُ، وَيُقَالُ لِلْجَائِزِ أحيانًا: الْمُمْكِنُ، وَالْمَدَارُ عَلَى الْمَعْنَى.

أَمَّا الْوَاجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى: فَهُوَ مَا لَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَكُلُّ شَيْءٍ لَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَمَثَلًا الْحَيَاةُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَالْعِلْمُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَالْقُدْرَةُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَالْقُوَّةُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَالْأَمْثَلَةُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، فَكُلُّ مَا لَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَأَمَّا الْمُسْتَحِيلُ: فَهُوَ كُلُّ مَا لَا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ، مِثْلُ الْمَوْتِ وَالْعَجْزِ وَالضَّعْفِ وَالْجَهْلِ وَالنِّسيانِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَهَذَا كُلُّهُ مَمْتَنَعٌ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَالضَّابِطُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ كِمَالٍ فَهُوَ مِنَ الْوَاجِبِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ نَقْصٍ فَهُوَ مِنَ الْمَمْتَنَعِ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا الْجَائِزُ: فَهُوَ مَا جَازَ وجودُهُ وَعَدَمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْخَالِقِ، مِثْلُ التَّنَزُّلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالِاسْتِواءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَخَلْقُ شَيْءٍ مَعَيَّنٍ كَخَلْقِ ذَبَابٍ مَثَلًا، وَخَلْقُ

السَّمَاوَاتِ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ، فَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْجَائِزَةِ، لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ لَا يَخْلُقَ اللَّهُ هَذَا الشَّيْءَ، وَيُجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهُ؛ فَلَوْ لَمْ يَخْلُقْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَقْصًا، وَلَوْ خَلَقَهُ لَمْ يَكُنْ نَقْصًا، وَالْاِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّهَا مِنَ الْأُمُورِ الْجَائِزَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ إِبْثَابَ الْجَائِزِ فِي حَقِّ اللَّهِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ وَجُودُهُ كَمَا لَا كَانَ عَدَمُهُ نَقْصًا، وَإِنْ كَانَ عَدَمُهُ كَمَا لَا كَانَ وَجُودُهُ نَقْصًا، وَحَيْثُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا مَوْجُودًا فَيَكُونُ مِنَ الْوَاجِبِ أَوْ مَعْدُومًا فَيَكُونُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ شَيْءٌ جَائِزٌ فِي حَقِّ اللَّهِ؟

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا: إِنَّهُ كَمَا لَ فِي حَالِ وَجُودِهِ، نَقْصٌ فِي حَالِ عَدَمِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، أَوْ هُوَ كَمَا لَ فِي حَالِ عَدَمِهِ، نَقْصٌ فِي حَالِ وَجُودِهِ، فَمَثَلًا إِذَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ أَنْ يُوجَدَ هَذَا الشَّيْءُ فُوجِدَ صَارَ كَمَا لَا، وَوُجُودُهُ قَبْلَ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ نَقْصٌ، وَإِذَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ عَدَمَهُ كَانَ وَجُودُهُ نَقْصًا، وَوُجُودُهُ فِي حَالِ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ عَدَمُهُ نَقْصٌ.

وَبِهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ إِنْ هُنَاكَ شَيْئًا جَائِزًا فِي حَقِّ اللَّهِ، وَيَكُونُ وَجُودُهُ فِي حَالِ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ كَمَا لَا، وَيَكُونُ عَدَمُهُ فِي حَالِ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ عَدَمَهُ كَمَا لَا وَيَكُونُ وَجُودُهُ نَقْصًا، فَنُزُولُ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فِي هَذِهِ الْحَالِ كَمَا لَ، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ لَا يَكُونُ كَمَا لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَكُونَ نَزُولُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ فَقَطْ، وَلَوْ اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ أَنْ يَنْزَلَ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ وَلَمْ يَنْزَلْ كَانَ عَدَمُ النُّزُولِ نَقْصًا، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَوْ أُرِدَ عَلَيْنَا أَحَدٌ إِيرَادًا، وَقَالَ: إِنَّ تَقْسِيمَكَ الْأَشْيَاءَ إِلَى ثَلَاثَةٍ: وَاجِبٌ وَمُسْتَحِيلٌ وَجَائِزٌ، تَقْسِيمٌ غَيْرُ صَحِيحٍ. فَالشَّيْءُ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُسْتَحِيلٌ،

أَمَّا جَائِزٌ فَلَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ وَجُودُهُ كَمَا لَا؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ موجودًا دَائِمًا، وَإِنْ كَانَ عَدَمُهُ كَمَا لَا؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ معدومًا دَائِمًا.

فنقول: هو كمالٌ في حالٍ وجوده إذا اقتضت الحِكْمَةُ وجوده، وهو كمالٌ في حال عدمه إذا اقتضت الحِكْمَةُ عدمه، وحينئذٍ يَصِحُّ هَذَا التَّقْسِيمُ.

قال: «كجائزٍ في حقِّه تعالى» سبق أن مثَّلنا للواجبِ بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر وأشياء كثيرة، وللممنوع: بالموت والعجز والضعف والجهل وما أشبه ذلك، وللجائز بالنزول للسماء الدنيا، وكذلك الاستواء على العرش، وكذلك الكلام باعتبار أفراده، فإنَّ الله يُجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا أَوْ لَا يَتَكَلَّمَ بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٩ وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ
١٠ لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ، كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ، وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

الشرح

قوله: «وصار من عادة أهل العلم»: العادة: هي الشيء الذي يعودُ ويتكرر، فيألفه الناس ويكُون من عادَتِهِمْ، فصَارَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ من عادَتِهِمْ «أن يعتنوا» أي: يبذلوا العناية «في سَبْرِ ذَا» أي: في سَبْرِ علم التَّوْحِيدِ، والمراد بالسَّبْرِ: التَّبَعُّ والاستقراء، فصاروا يسبِّرونَه بالنَّظْمِ.

ولا شكَّ أن هَذَا التَّرْكِيبَ فِيهِ تَطْوِيلٌ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ صَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْحَثُوا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ -الَّذِي هُوَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ- بِالنَّظْمِ، وَهُنَاكَ عَادَةٌ أُخْرَى غَيْرُ النَّظْمِ وَهِيَ النَّثْرُ، فَالنَّثَرُ كَثِيرٌ، وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ نَثْرًا أَكْثَرَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِيهِ نَظْمًا، لَكِنْ -مَعَ ذَلِكَ- النَّظْمُ شَائِعٌ مَشْهُورٌ مُعْتَادٌ عِنْدَهُمْ أَنْ يَنْظُمُوا الْعُقَايِدَ وَعِلْمَ التَّوْحِيدِ؛ حَتَّى يَكُونَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:

لِأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ، كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ، وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

وَالنَّظْمُ الَّذِي كَانَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَعْتَادُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى بَحْرِ الرَّجَزِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ هُنَا فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى بَحْرِ الْكَامِلِ، أَوْ الطَّوِيلِ أَوْ الْبُحُورِ الْأُخْرَى الْمَعْرُوفَةِ فِي عِلْمِ الْعَرُوضِ، لَكِنْ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَلَى الرَّجَزِ؛ لِأَنَّ الرَّجَزَ خَفِيفٌ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، وَسَهْلٌ عِنْدَ النَّظْمِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الرَّجَزِ لَا بُدَّ أَنْ يَلْتَزِمَ الْإِنْسَانُ قَافِيَةً مُعَيَّنَةً، وَهَذَا قَدْ يَضْعُبُ عَلَى الْإِنْسَانِ غَيْرِ الشَّاعِرِ، أَمَّا الرَّجَزُ فَكُلُّ بَيْتٍ لَهُ قَافِيَةٌ مُعَيَّنَةٌ،

لا يَحْتَاجُ الرَّاجِزُ إِلَّا إِلَى مُرَاعَاةِ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ وَالشَّطْرِ الثَّانِي فَقَطْ.

قال: «لأنَّه يسهل للحفظ» هذه فائدة؛ فالنَّظْمُ يسهل للحفظ أكثر من النَّثر.

وقوله: «كما يروق للسمع»، يروق يعني يَحْسُنُ وَيَطْرَبُ لَهُ السَّمْعُ، ولهذا لو جاء إنسانٌ يقرأ خطبةً قِراءةً عاديةً لا تجد أنَّه يهز مشاعرك، أو يُوجِبُ انتباهك، لكن إذا كان نظماً فإنَّه يروق لك.

أمَّا قوله: «ويشفي من ظمًا» فكون هذا خاصًّا بالشَّعر فيه نظر؛ لأنَّ الشِّفاء من الظَّمًا يَكُونُ فِي الشَّعر ويكون في النَّثر، لكن لعلَّه يريد رَحْمَةُ اللَّهِ تَكْمِيلَ الْبَيْتِ بهذه الجُمْلَةِ، وإلاَّ فإنَّ الشِّفاء من الظَّمًا يَكُونُ فِي النَّثر وفي النَّظْمِ، بل قد يكون في النَّثر أكثر؛ لأنَّ النَّظْمَ أحيانًا يُضْطَرُّ فِيهِ النَّاطِمُ إِلَى اسْتِعْمَالِ عِبَارَاتٍ أَوْ تَرْكِييَّاتٍ مِنَ الْكَلَامِ تُوجِبُ تَعْقِيدَ الْمَعْنَى وَعَدَمَ فَهْمِهِ.



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١ فَمِنْ هُنَا نَظَّمْتُ لِي (عَقِيدَهُ) (أَرْجُوزَةً) وَجِزَةً مُفِيدَةً

١٢ نَظَّمْتُهَا فِي سِلْكِيهَا: (مُقَدِّمَهُ)، وَ(سِتَّ أَبْوَابٍ)، كَذَلِكَ (خَاتِمَهُ)

الشرح

قوله: «فَمِنْ هُنَا» أي: مِنْ هَذَا الْبَابِ، أَوْ مِنْ هَذَا الْمَأْخَذِ، «نَظَّمْتُ» أَصْلُ النَّظْمِ هُوَ ضَمُّ الْحُرُزَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي سِلْكٍ، وَيُطْلَقُ عَلَى ضَمِّ الْكَلِمَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي بَيْتٍ؛ تَشْبِيهًا بِخُرُزَاتِ السَّبْحَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَنْظَمُ.

وقوله: «لِي عَقِيدَةً» يَحْتَمِلُ أَنَّ اللَّامَ هُنَا بِمَعْنَى (مِنْ)، أَيْ: نَظَّمْتُ مِنِّي عَقِيدَةً لِإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ اللَّامَ لِلَاخْتِصَاصِ، يَعْنِي: نَظَّمْتُ لِنَفْسِي عَقِيدَةً، لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، أَيْ: نَظَّمْتُ عَقِيدَةً لِإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ مِنِّي.

وقوله: «عَقِيدَةً»: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، أَيْ شَيْءٌ مُعْتَقَدٌ، وَالْعَقِيدَةُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْعَقْدِ، وَهُوَ إِحْكَامُ الشَّدِّ، وَضَدُّهُ الْحُلُّ، وَهَذَا فِي الْأَصْلِ، أَيْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فَهِيَ حُكْمُ الذَّهْنِ الْجَازِمِ، يَعْنِي أَنَّ تَحْكُمَ عَلَى الشَّيْءِ حُكْمًا جَازِمًا، وَتَحْكُمَ عَلَيْهِ ذَهْنًا، يَعْنِي تَعْتَقِدُ فِي قَلْبِكَ أَنَّ هَذَا كَذَا نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، جَازِمًا بِهِ؛ فَلَا عَقِيدَةَ مَعَ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ جَزْمٌ، وَلَا عَقِيدَةَ بِاعْتِبَارِ نُطْقِ اللِّسَانِ؛ لِأَنَّ نُطْقَ اللِّسَانِ يَقَعُ حَتَّى مِنَ الْمَنَافِقِ، فَالْمَنَافِقُ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ عَقِيدَةٌ.

فَقَوْلُنَا: «حُكْمُ الذَّهْنِ» خَرَجَ بِهِ قَوْلُ اللِّسَانِ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عَقِيدَةً؛ إِذْ قَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ مَا لَا يَعْتَقِدُ.

وخرج بقولنا: «الجازم» الشكُّ، فإن الشاكَّ لم يعتقد، ولا يُشترط أن يكون الحكم مطابقاً للواقع، فإن طابق الواقع فالعقيدة صحيحة، وإن خالف الواقع فالعقيدة فاسدة.

فاعتقاد النصارى أن الله ثالث ثلاثة هو عقيدة، ولكنها فاسدة؛ لأنها غير مطابقة للواقع، واعتقاد أهل التحريف أن الاستواء بمعنى الاستيلاء عقيدة، لكنها فاسدة؛ لأنها خلاف الواقع، لكن هم يجزمون بذلك ويعتقدون هذا.

قال: «أرجوزة وجيزة مفيدة» فذكر أنه من أجل ذلك نظم عقيدة من بحر الرجز، ووصفها بأنها «وجيزة» يعني: غير مطولة، وهو كذلك، فإنها ليست مطولة؛ لأنه يذكر فيها رحمه الله القواعد العامة بدون تفصيل، وأنها أيضاً «مفيدة» يعني: تُفيد قارئها وسامعها وكاتبها أيضاً.

فقوله: إنها «أرجوزة وجيزة» هذا ليس فيه مدح، لكن قوله: «مفيدة» فيه مدح. فإذا قال قائل: كيف يسوغ للإنسان أن يمجّد ما كان من صنعه وتأليفه، وهل هذا إلا افتخار؟! وهل هذا إلا افتخار؟! وهل هذا إلا افتخار؟!

فالجواب: يسوغ ذلك إذا لم يقصد بهذا الافتخار على الخلق، وإنما قصد بيان الواقع، فقد قال النبي ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»^(١)، وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ أَعْلَمَ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ؛ لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ»^(٢)، وهذا يتضمن

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، رقم (٥٠٠٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود...، رقم (٢٤٦٣).

بلا شكَّ أَنَّهُ عَلَى عِلْمٍ عَظِيمٍ بَكِتَابِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، لَكِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقُلْ هَذَا الْقَوْلَ لِيَمْدَحَ نَفْسَهُ وَيَفْتَخِرَ، بَلْ لِيُحِثَّ النَّاسَ عَلَى التَّلَقِّي عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِذَا صَنَّفُوا يَذْكُرُونَ فَوَائِدَ مَصْنَفَاتِهِمْ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَيْتَةِ:

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَأَيْقَنَ الْفَيْةَ ابْنَ مُعْطِي

وهذا ثناءٌ عَلَيْهَا لَا لِيَفْتَخِرَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَأْلِيفِهِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُحِثَّ النَّاسَ عَلَى تَلَقِّيْهَا وَتَعَلُّمِهَا.

وَهَكَذَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا قَالَ: «مُفِيدَةٌ»؛ لِأَجْلِ أَنْ تَحْرِصَ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا فِيهَا مِنْ فَوَائِدٍ.

قَالَ: «نَظَّمْتُهَا فِي سِلْكِهَا» هَذَا يُسَمِّيهِ عِلْمَاءُ الْبَلَاغَةِ الْاسْتِعَارَةَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ لَيْسَ لَهَا سِلْكٌ، لَكِنَّهُ شَبَّهَهَا بِخَرَزَاتِ السَّبْحَةِ الَّتِي لَهَا سِلْكٌ فَتُنْظَمُ؛ لِيَنْصَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؛ وَلَا يَضِيعُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَلَا تَتَفَرَّقُ وَتَتَشَتَّتْ.

وَتَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَسِتَّةِ أَبْوَابٍ وَخَاتِمَةٍ قَالَ:

١٢ (مُقَدِّمَةٌ)، وَ(سِتُّ أَبْوَابٍ) كَذَلِكَ (خَاتِمَةٌ)

فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَمَانِيَةً: مُقَدِّمَةٌ، وَخَاتِمَةٌ، وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣ وَسَمَّيْتُهَا بِـ (الدَّرَّةِ الْمُضِيَّةِ) فِي عَقْدِ أَهْلِ الْفِرْقَةِ الْمَرْضِيَّةِ

الشرح

قوله: «وسميتها» أي: جعلت عليها علامة؛ لأنَّ الوَسم هو العلامة، وفي بعض النسخ (سميتها) والمعنى متقارب، يعني: أنني سميت هذه المنظومة، أو وسمتها، أي: جعلت عليها علامة.

قوله: «بالدَّرَّةِ الْمُضِيَّةِ»، أصل المضية المضيئة، لكن سهلت الهمزة؛ لأجل استقامة البيت، و(الدَّرَّة) هي أعلى ما يقتضيه أهل البحر من البحار، و(المضية) التي لها إضاءة؛ لقوة صفائها وحسنها، وهذا الاسم مطابق لسماءه، فإن هذه المنظومة دُرَّة مُضِيَّة لمن قرأها وتأملها؛ لأنَّ فيها فوائد كثيرة عظيمة فيما يتعلق بالعقيدة.

وقوله: «في عقد» أي: في اعتقاد، فهي اسم مصدرٍ لأنَّ المصدر من (اعتقد) اعتقادٌ، وعقد اسم مصدرٍ، واسم المصدر -كما يقول النحويون- هو: ما دلَّ على معنى المصدر ولم يشتمل على حروفه، فكلُّ ما دلَّ على معنى المصدر ولكنه لم يشتمل على حروفه؛ فإنَّه يُسمَّى اسم مصدر.

وقوله: «أهل الفرقة» الفرقة بالضم يعني الاختلاف والافتراق، والفرقة بالكسر يعني الطائفة، والمراد هنا الطائفة، وليس المراد أهل الفرقة، فهم ليسوا بأهل الفرقة، بل هم أهل اجتماع، «المرضية» التي ارتضاها الله ورسوله والمؤمنون، وهم أهل السنة والجماعة، الذين كانوا على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وضد هذه الفرقة المرضية أصحاب الفرق المسخوطة من أهل البدع، على اختلاف أصنافهم وأنواعهم.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ (الْحَنْبَلِيِّ) إِمَامِ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي الْقَدْرِ الْعَلِيِّ

١٥ حَبْرَ الْمَلَا، فَرْدَ الْعُلَا، الرَّبَّانِي رَبِّ الْحَجَى، مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي

الشرح

قوله: «على اعتقاد ذي السداد الحنبلي»: يعني إنها مبنية على اعتقاد ذي السداد، والسداد يعني الصواب المسدد الموافق للحق.

وقوله: «الحنبلي» صفة لذي لا للسداد، يعني على اعتقاد الحنبلي، وهو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله الإمام المشهور، فنسبته إلى حنبل؛ لأنه جدّه.

وقوله: «إمام أهل الحق» يعني الذي يقتدي به أهل الحق، لكن إمامته رحمه الله وإمامة غيره من الأئمة ليست إمامة مستقلة، بل هي إمامة تابعة للإمامة العظمى، وهي إمامة رسول الله ﷺ، ولولا اتّهام هؤلاء الأئمة به ﷺ ما صاروا أئمة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فهؤلاء الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين صاروا أئمة؛ لأنهم أهل للإمامة بما أعطاهم الله تعالى من الصبر واليقين.

وقد اتفق على أن الإمام أحمد هو إمام أهل السنة، وبذلك يعرفه الناس، فإنه قد تصدّى للدفاع عن السنة في وقت امتحت فيه العقيدة امتحاناً عظيماً، ولم يبرز أحدٌ يدافع عنها دفاعه هو.

وقوله: «ذي القدر العلي» القدر يعني الشرف، العلي ضد النازل، فالإمام أحمد رحمه الله له قدرٌ عليٌّ بين أهل الحق، تكاد تكون الأمة كلها مجمعة على الثناء عليه؛ حتى

إِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ نَشْهَدَ لَهُ وَلِأَمْثَالِهِ بِالْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ اتَّفَقَتْ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فَإِذَا شَهِدَتِ الْأُمَّةُ لِشَخْصٍ بِالصَّلَاحِ؛ فَلَنَا أَنْ نَشْهَدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ.

لَكِنَّ الْكَلَامَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْلِ أُمَّةِ الدِّينِ وَأَعْظَمَهُمْ قَدْرًا، وَحَصَلَ لَهُ مِنَ الْمِحْنَةِ فِي الدِّفَاعِ عَنِ السُّنَّةِ مَا يُعَلِّمُ مِنْ تَرْجَمَتِهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ)^(١)، وَغَيْرُهُ مِمَّنْ تَكَلَّمُوا عَنْ سِيرِ الرِّجَالِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «حَبْرُ الْمَلَأِ» حَبْرٌ بَفَتْحِ الْحَاءِ، وَحَبْرٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ: بِمَعْنَى عَالِمٍ، وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِلْبَحْرِ فِي الْإِشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ؛ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لَهَا فِي الْحُرُوفِ دُونَ التَّرْتِيبِ، فَحَبْرٌ وَبَحْرٌ حُرُوفُهُمَا وَاحِدَةٌ: الْبَاءُ، وَالْحَاءُ، وَالرَّاءُ، لَكِنْ اخْتَلَفَتْ فِي التَّرْتِيبِ؛ فَالْحَبْرُ هُوَ الْعَالِمُ الْوَاسِعُ الْعِلْمِ، وَالْعَالِمُ الْوَاسِعُ الْعِلْمِ يُسَمَّى حَبْرًا، وَقَوْلُهُ: «الْمَلَأُ» يَعْنِي الْخَلْقَ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاسِعُ الْعِلْمِ وَكَثِيرُ الْعِلْمِ، وَلَا سِيَّامَا عِلْمُ الْمَأْثُورِ، مَعَ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِعِلْمِ الْمَعْقُولِ كَلَامًا جَيِّدًا، كَمَا يُعْرِفُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، لَكِنَّهُ فِي عِلْمِ الْمَأْثُورِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي عِلْمِ الْمَعْقُولِ.

وَقَوْلُهُ: «فَرْدُ الْعُلَا» يَعْنِي الْمَتَفَرِّدَ بِالْعُلَا وَالشَّرَفِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَا شَكَّ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُرِيدُ بِهَا الْإِطْلَاقَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٤٥).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ١٣٧ و ١٧٧).

هَذِهِ الْأَوْصَافُ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا تَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنَّهَا أَوْصَافٌ نَسَبِيَّةٌ
يَعْنِي بِالنَّسَبَةِ لِمَنْ دُونَهُ، وَكَانَ مِنَ الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ مُطَابِقَةً لِلْوَاقِعِ،
بَحِثُ لَا يَحْصُلُ فِيهَا غُلُوبٌ؛ لِأَنَّ الْغُلُوبَ قَدْ يَخْرُجُ بِالْإِنْسَانِ إِلَى الْكَذِبِ.

وَتَوْجِيهُ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ حَبْرُ الْمَلَا فِي وَقْتِهِ، فَرُدُّ الْعُلَا فِي
وَقْتِهِ، وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ؛ فَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ لِلْمُؤَلِّفِ.

وَقَوْلُهُ: «الرَّبَّانِي» يَعْنِي: الَّذِي تَلَقَّى عِلْمَهُ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ أُلْصِقُ
مَا تَكُونُ بِالرَّبُوبِيَّةِ، فَهُوَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَلَقَّى عِلْمَهُ مِنْ شَرِيعَةِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ.

وَقِيلَ إِنَّ الرَّبَّانِي هُوَ الْمَخْلَصُ لِلَّهِ فِي عِلْمِهِ، النَّافِعُ لِعِبَادِ اللَّهِ، الْمَرْبِي لَهُمْ عَلَى
شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى وَاضِحٌ.

فَالْمَخْلَصُ لِلَّهِ: لَا يَقْصُدُ إِلَّا الرَّبَّ، وَالنَّافِعُ لِعِبَادِ اللَّهِ بِالْعِلْمِ، الْمَرْبِي لَهُمْ تَرْبِيَةً
خُلُقِيَّةً، وَتَرْبِيَةً عِلْمِيَّةً، فَيَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ.

فَالتَّرْبِيَةُ الْعِلْمِيَّةُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ: مَعْنَاهَا: أَنْ يُرَبِّي الطَّلَبَةَ بِصَغِيرِ الْعِلْمِ
قَبْلَ كَبِيرِهِ، فَإِنَّ هَذَا مِنَ التَّرْبِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ، فَلَا يَأْتِي لِلطَّالِبِ الْمُبْتَدِئِ مِثْلًا وَيَقُولُ لَهُ:
اقْرَأْ قَوَاعِدَ ابْنِ رَجَبٍ، فَإِنَّهُ إِذَا قَرَأَ الطَّالِبُ الْمُبْتَدِئُ قَوَاعِدَ ابْنِ رَجَبٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَفْهَمُ
أَبَدًا، وَلَكِنْ يُرَبِّيهِ بِصِغَارِ الْعِلْمِ، فَيَأْتِي بِكِتَابٍ مُخْتَصِرٍ وَمُبَسَّطٍ وَيَتَدَرَّجُ بِهِ شَيْئًا
فَشَيْئًا.

فَفِي النَّحْوِ مِثْلًا؛ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ شَيْئًا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَرْبِيَهُ وَتَبْدَأَ بِأَصْغَرِ
كُتُبِ النَّحْوِ حَتَّى يَتَرَقَّى شَيْئًا فَشَيْئًا، وَفِي أُصُولِ الْفِقْهِ كَذَلِكَ، وَفِي كُلِّ الْعُلُومِ يَنْبَغِي
أَنْ يَرُقَى بِالطَّالِبِ دَرَجَةً دَرَجَةً، أَمَّا أَنْ تَقْفِزَ بِهِ مِنْ أَسْفَلِ دَرَجَةٍ لِأَعْلَى دَرَجَةٍ فَهَذَا
لَا يُمَكِّنُ، وَرَبَّمَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌّ كَبِيرٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ أَنْغَلَقَ ذِهْنُهُ، يَعْنِي:

يُحْصَلُ لَهُ رَدُّ فِعْلٍ، فَلَا يَعْرِفُ مِنَ الْمَسَائِلِ شَيْئًا؛ حَتَّىٰ لَوْ كَرَّرْتَ عَلَيْهِ مِئَةَ مَرَّةٍ، لَكِنْ إِذَا بَدَأَ يَتَلَقَّى الْعِلْمَ كَمَا يَتَلَقَّى الطُّفْلُ اللَّبْنَ يَمْصُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ.

وَأَمَّا التَّرْبِيَةُ الْخُلُقِيَّةُ فَيَنْبَغِي لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يَبْحَثَ مَعَ طُلَّابِهِ: هَلْ طَبَّقُوا الْعِلْمَ أَوْ لَمْ يَطْبُقُوهُ، وَأَنْ يَتَفَقَّدَهُمْ، وَإِذَا ذُكِرَ لَهُ عَنْ شَخْصٍ مُخَالَفَةٌ يَتَكَلَّمُ مَعَهُ بِالْكَلَامِ الَّذِي يُنَاسِبُ، وَفِي الْوَقْتِ الْمُنَاسِبِ، وَفِي الْمَكَانِ الْمُنَاسِبِ، أَمَّا أَنْ يَمْلَأَهُمْ مِنَ الْعُلُومِ وَيَدْعَهُمْ مِنَ الْعَمَلِ فَهَذَا بَلَاءٌ شَدِيدٌ قُصُورٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ ثَمَرَةَ الْعِلْمِ هِيَ الْعَمَلُ، فَإِذَا لَمْ نَعْمَلْ فَإِنَّ عِلْمَنَا أَدْنَىٰ مِنَ الْحَبْرِ عَلَى الْوَرَقِ.

إِذَنْ؛ فَالْعَالَمُ الرَّبَّانِي: مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ فِي عِلْمِهِ وَنَفَعَ عِبَادَ اللَّهِ بِهِ، وَرَبَّاهُمْ فِي ذَلِكَ تَرْبِيَّةً عِلْمِيَّةً وَخُلُقِيَّةً.

وَقَوْلُهُ: «رَبِّ الْحَجَى»: «رَبِّ» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَ«الْحَجَى»: بِمَعْنَى الْعَقْلِ: يَعْنِي: صَاحِبُ الْعَقْلِ.

وَقَوْلُهُ: «مَاحِي الدُّجَى»: أَيِ الظُّلْمَةِ بِمَا لَدَيْهِ مِنْ نُورِ الرِّسَالَةِ، وَهَذَا عِلْمُهُ بِالْأَثَرِ.

فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَهُ عِلْمُ الْمَعْقُولِ وَعِلْمُ الْمَنْقُولِ، وَمَنْ رَاجَعَ كِتَابَهُ وَرِسَالَتَهُ عَرَفَ أَنَّ الرَّجُلَ يَتَكَلَّمُ بِالْمَعْقُولِ كَمَا يَتَكَلَّمُ بِالْمَنْقُولِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ أَقْوَىٰ مِنْهُ فِي عِلْمِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي عَهْدِهِ لَمْ تَكُنْ بَلَغَتْ مَبْلَغًا كَبِيرًا فِي الْاسْتِدْلَالِ بِالنَّظَرِ وَالْمَعْقُولِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَجَادِلُ أَهْلَ الْبَاطِلِ بِالْمَعْقُولِ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُولَاتِ الَّتِي تَشَعَّبَتْ فِي الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هِيَ مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ الَّذِي قَالَ عَنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الذِّكْرُ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ»^(١). وَالنَّاسُ

يَعْرِفُونَ الْجَدَلَ وَالْمَنَازِرَةَ، حَتَّى قَبْلَ ظُهُورِ عِلْمِ الْمُنْطَقِ الْيُونَانِيِّ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الشَّطْرَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْدهُ عِلْمٌ بِالْمَعْقُولِ وَعِلْمٌ بِالْمَنْقُولِ، عِلْمُ الْمَعْقُولِ فِي قَوْلِهِ: «رَبُّ الْحَجِيِّ» وَالْمَنْقُولِ فِي: «مَاحِي الدُّجَى».

وقوله: «الشَّيْبَانِي»: يَعْنِي أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ بَنِي شَيْبَانَ، وَهَذَا نَسَبُهُ.

وَمَنْ أَرَادَ الْمَزِيدَ مِنَ الْعِلْمِ بِحَيَاتِهِ؛ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَا صُنِّفَ فِي تَارِيخِ حَيَاتِهِ، وَقَدْ صُنِّفَ فِي تَارِيخِ حَيَاتِهِ مَصْنَفَاتٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَذَكَرَ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ^(١) وَكُتُبِ التَّارِيخِ^(٢).



(١) انظر تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٨٩).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣/٦).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٦ فَإِنَّهُ إِمَامٌ أَهْلُ الْأَثَرِ فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهُوَ (الْأَثَرِي)

١٧ سَقَى ضَرْبًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا وَالْعَفْوُ وَالْغُفْرَانِ مَا نَجَمُ أَضَا

١٨ وَحَلَّاهُ وَسَائِرَ الْأَيْمَةِ مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ

الشرح

قوله: «فإنه إمام أهل الأثر» فإنه: أي الإمام أحمد رحمه الله، إمام أهل الأثر: يعني إمام السلفيين الذين يأخذون بالأثر في علم العقائد، كما يأخذون بالأثر في المسائل العملية.

وذلك أن الإمام أحمد رحمه الله بلغ الإمامة في عصر المأمون، في المحنة التي ابتلي بها علماء السلف في ذلك العهد^(١)، فإن المأمون أدخل على الأمة الإسلامية من علم اليونان وعلم الكلام ما يستحق عليه الجزاء من الله عز وجل؛ لأنه أدخل على الأمة علوماً أفست العقائد، ونصر البدعة - والعياذ بالله - نصرًا عزيزًا، وحصل منه إيذاء لأهل السنة، فكان يحبسهم، ويشهر بهم، ويطوف بهم في الأسواق، ويضربهم - والعياذ بالله -، مما اضطر كثيرًا من العلماء إلى أن يوافقوه ولو ظاهرًا على سبيل أنهم مكرهون، ومنهم من يتأول.

ولكن الإمام أحمد رحمه الله ومحمد بن نوح أصرا على أن يعلنوا الحق بدون تأويل، وحصل للإمام أحمد من الإيذاء والإهانة ما لا يصبر عليه إلا أمثاله، حتى كانوا يجرونه في الأسواق بالبغلة والعياذ بالله، ويضربونه بالسياط حتى يغمى

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٢٧٨).

عليه، وهو صابرٌ ومصمَّمٌ على أن يبقى على ما هو عليه من قول الحق؛ لأنه لو قال خلاف الحق في ذلك الوقت ولو بالتأويل لضلَّ الناس؛ إذ إن الناس ينتظرون ماذا يقول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.

فبذلك استحقَّ أن يكون إمامًا؛ لأنه صبر وكان مُوقِنًا بما هو عليه من الحق والصواب، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فبذلك صار رَحِمَهُ اللهُ إمامًا لمن بعده، ولكن هذه الإمامة نسبية؛ لأنها إمامة تابعة لإمامة عظمى، وهي إمامة رسول الله ﷺ، فإنه ﷺ هو الإمام الأعظم الذي يتفرع من إمامته الإمامة الأئمة، فإمامة الأئمة من هذه الأئمة إمامة فرعية لا إمامة أصلية، ولهذا لو خالف هذا الإمام هدي الإمام الأعظم محمد ﷺ لوجب أن يطرح قوله وأن يؤخذ بقول رسول الله ﷺ.

فقوله: «إمام أهل الأثر» نقول: ليست هذه إمامة مُطلقةً أصليةً، ولكنها إمامة نسبية فرعية تابعة للإمامة العظمى، وهي إمامة رسول الله ﷺ، ولولا أن هذا الإمام تابع لإمامة الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام ما استحقَّ أن يكون إمامًا، إلا أن يكون إمام ضلال، فإن الضلال له أئمة، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكْدُخُونَ إِلَى الْكَاثِرِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ لَا يَنْصُرُونَ﴾ [الفصل: ٤١].

وقوله: «فمن نحا منحاه فهو الأثري» أي: من سلك مسلكه فهو الأثري، نسبة إلى الأثر، والعلوم نوعان: أثرية ونظرية، فما كان مُتلقًى من الكتاب والسنة فهو أثري، وما كان مُتلقًى من العقل فهو نظري.

واعلم أن العلم الأثري لا يُنافي العلم النظري، بل كلاهما يُؤيد الآخر، والأصل عند أهل السنة هو الأثر، سواء في الأمور العلمية أو الأمور العملية، بل

إِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

والأصل عند أهل البدع هي العلوم النظرية، ولهذا يُقدّمون ما يدعون أنه عقل على الآثار من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فضلوا بذلك عن سواء السبيل، وأضلوا أمماً لا يعلمهم إلا الله.

إذن: فالأثري هو الذي نحا منحى الإمام أحمد رحمه الله في الرجوع إلى الكتاب والسنة، ولهذا أقول: من الممكن أن نقول إنَّ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إمام أهل الأثر في مسلكه لا في أقواله، ومعنى «في مسلكه» أنه سلك تحكيم الكتاب والسنة، وليس المعنى أنه إمام أهل الأثر فيؤخذ قوله؛ وحيث لا نحتاج إلى تقييد الإمامة بالنسبة له؛ فهذه الإمامة صحيحة، وهي أن يكون الإنسان متبعا لما جاء به الكتاب والسنة.

وفي قوله: «الأثر» و«الأثري» جناس ناقص لزيادة الياء في الثاني.

قال: «سقى ضريحا» الضريح يعني القبر، و«حله»: أي: نزل فيه، يعني يسأل الله سبحانه وتعالى أن يسقي ضريحه صوب الرضا من الله عز وجل، فهذه الجملة خبرية لكنها دعائية، والصوب والصيب معناهما واحد، أي: الصيب من الرضا، والصيب في الأصل هو الماء النازل من السماء فهو المطر، صوب الرضا من الله.

واعلم أن الله سبحانه وتعالى إذا رضي عن العبد أَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ، وإذا سَخِطَ عَلَى الْعَبْدِ أَسَخَطَ النَّاسَ عَلَيْهِ، فإذا كنت تريد أن يَرْضَى النَّاسُ عَنْكَ فَاتَّبِعْ رِضَا اللَّهِ، ولكن لا تَتَّبِعْ رِضَا اللَّهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَرْضَى النَّاسُ عَنْكَ، فَتَطْلُبُ الْأَعْلَى لِلأَدْنَى، ولكن اجْعَلْ رِضَا اللَّهِ هُوَ الْأَصْلُ، وَثِقْ بِأَنَّ اللَّهَ إِذَا رَضِيَ عَنْكَ رَضِيَ عَنْكَ النَّاسُ، ولكن إِيَّاكَ أَنْ تَتَوَيَّ بِطَلَبِ رِضَا اللَّهِ رِضَا النَّاسِ فَتَكُونُ مُتَوَسِّلًا بِالْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى؛

لأنَّه رَبُّهَا إِذَا نَوَيْتَ هَذِهِ النِّيَّةَ لَا يَرْضَى اللَّهُ عَنْكَ، وَحِينَئِذٍ يَفُوتُكَ مَقْصُودُكَ مَعَ ضَعْفِ مَقْصُودِكَ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْعَفْوُ وَالْعُفْرَانُ» الْعَفْوُ عَنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْعُفْرَانُ عَنْ فِعْلِ الْمَحْرَمَاتِ، هَذَا إِذَا اقْتَرَنَ الْعَفْوُ بِالْمَغْفِرَةِ، أَمَّا إِذَا انفَصَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الثَّانِي، لَكِنْ إِذَا قِيلَ: عَفَا اللَّهُ عَنْكَ وَغَفَرَ لَكَ؛ صَارَ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ مَا أَهْمَلْتَهُ مِنْ وَاجِبَاتٍ، وَغَفَرَ لَكَ مَا اقْتَرَفْتَهُ مِنْ سَيِّئَاتٍ؛ لِأَنَّ الْغَفْرَ بِمَعْنَى السَّرِّ مَعَ التَّجَاوُزِ، وَالْعَفْوُ بِمَعْنَى التُّزُولِ عَنِ الْحَقِّ وَالْإِبْرَاءِ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «مَا نَجْمٌ أَضًا» يَعْنِي مُدَّةَ إِضَاءَةِ النَّجْمِ، وَهَذَا طَوِيلٌ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَأَيْضًا يَقُولُ: «مَا نَجْمٌ» فَهُوَ نَكْرَةٌ يَشْمَلُ كُلَّ نَجْمٍ.

وَقَوْلُهُ: «وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الْأَئِمَّةِ» يَعْنِي أَنْزَلَهُ وَأَنْزَلَ سَائِرَ الْأَئِمَّةِ «مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ»، الْأَئِمَّةُ يَعْنِي أَيْمَّةَ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ فَقَطْ، بَلْ هُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ إِمَامٍ فِي دِينِ اللَّهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَسَوَاءٌ كَانَ إِمَامًا فِي الْخِلَافَةِ وَتَدْبِيرِ الْمُلْكِ، أَوْ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ وَتَوْجِيهِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ:

وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الْأَئِمَّةِ مَنَازِلَ الرِّضْوَانِ أَعْلَى الْجَنَّةِ





المقدمة



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «المقدمة»، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ كِتَابَهُ هَذَا يَشْتَمَلُ عَلَى سِتَّةِ أَبْوَابٍ وَمُقَدِّمَةٍ وَخَاتِمَةٍ^(١)، والمقدمة ذَكَرَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُتَّبِعِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

١٩ اَعْلَمَ - هُدَيْتَ - أَنَّهُ جَاءَ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ الْمُقْتَفَى خَيْرِ الْبَشَرِ

٢٠ بِأَنَّ ذِي الْأَمَّةِ سَوْفَ تَفْتَرِقُ بِضْعًا وَسَبْعِينَ اعْتِقَادًا وَالْمُحِقُّ

٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَصَحْبِهِ، مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

الشرح

قَوْلُهُ: «اعْلَمَ» يَعْنِي: عِلْمٌ يَقِينٌ.

وقَوْلُهُ: «هُدَيْتَ» جُمْلَةٌ مُعَرِّضَةٌ دُعَائِيَّةٌ، يَعْنِي وَفَّقْتَ لِلْخَيْرِ وَعُلِّمْتَ الْخَيْرَ.

وقَوْلُهُ: «أَنَّهُ جَاءَ الْخَبَرُ» يَعْنِي: الْحَدِيثُ، وَالْخَبَرُ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ قَوْلٍ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثِهِ، بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْقَوْلِ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ، وَمِنَ الْقَوْلِ مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ بِاعْتِبَارِ قَائِلِهِ، وَنَحْنُ لَا نَتَكَلَّمُ بِاعْتِبَارِ الْقَائِلِ، بَلْ بِاعْتِبَارِ الْقَوْلِ، فَكُلُّ خَبَرٍ يَتَضَمَّنُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثِهِ لَا لِلْمُخْبِرِ بِهِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى خَبَرًا.

(١) انظر (ص: ٨٦).

فقول الله تعالى وقول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ بِاعْتِبَارِ الْمَخْبِرِ

به.

أَمَّا قَوْلُ مَدْعِي النُّبُوَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ، بِاعْتِبَارِ الْمَخْبِرِ بِهِ،
فَلَوْ قَالَ الْمَخْبِرُ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَكَلِمَةٌ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، هِيَ خَبْرٌ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ
وَالْكَذِبَ لِدَايَتِهِ، لَكِنْ لَوْ قَالَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ صَدَقًا، وَلَوْ قَالَهُ مُسَيِّئَةً
الْكَذَّابُ كَانَ كَذِبًا.

أَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فَالْخَبَرُ مَا أُثِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ.
وَقَوْلُهُ: «النَّبِيُّ» يُقَالُ: النَّبِيُّ بِدُونِ هَمْزَةٍ، وَيُقَالُ النَّبِيُّ بِهَمْزَةٍ، فَعَلَى الْهَمْزِ
تَكُونُ مُشْتَقَّةً مِنَ النَّبَأِ وَهُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُحْبَرٌ مُحْبَرٌ، مُحْبَرٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، وَ مُحْبَرٌ
لِلْخَلْقِ بِمَا يَتَلَقَّاهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَيُقَالُ: النَّبِيُّ بِالْيَاءِ، فَقِيلَ: إِنْ أَصْلَهُ النَّبِيُّ لَكِنْ سُهِّلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ
الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَقِيلَ: بَلْ أَصْلُهُ (النَّبِيُّ) بِالْوَاوِ مِنَ النُّبُوَّةِ وَهِيَ الِارْتِفَاعُ، فَسُمِّيَ نَبِيًّا
لِارْتِفَاعِ مَرْتَبَتِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ اللَّفْظُ صَالِحٌ لِلْوَجْهَيْنِ، أَيِ: صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَصْلَهُ النَّبِيُّ
وَلَكِنْ سُهِّلَ، وَلِأَنَّهُ يَكُونُ أَصْلَهُ مِنَ النُّبُوَّةِ وَهُوَ الِارْتِفَاعُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رَفِيعُ الْمَقَامِ وَهُوَ
مُحْبَرٌ وَ مُحْبَرٌ.

وَقَوْلُهُ: «الْمُقْتَفَى» يَعْنِي الَّذِي يَجِبُ اقْتِفَاؤُهُ، وَمَعْنَى الْاِقْتِفَاءِ: أَنْ نَكُونَ خَلْفَهُ
نَقْفُو أَثَرَهُ، فَالنَّبِيُّ ﷺ مُقْتَفَى أَيِ وَاجِبُ الْاِقْتِفَاءِ، فَيَجِبُ عَلَى أَمَّتِهِ أَنْ تَقْتَفِيَ بِهِ، أَيِ أَنْ
تَقْفُو أَثَرَهُ وَأَنْ تَتَّبِعَهُ.

وقوله: «خيرُ البشر» البشر هم بنو آدم، وسُمُّوا بشرًا؛ لأنَّ أبشارهم ظاهرة بادية، والمخلوقات الأخرى أبشارها مستورة، وهذا من رحمة الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ الحيوانات الأخرى لا بُدَّ أن يسترها شيء يقيها من الحرِّ والبرد، أمَّا بنو آدم فجعل الله تعالى السَّترَ لهم، فهم الَّذِينَ يسترُونَ أنفسهم بالثَّياب الَّتِي رَزَقَهُمُ اللهُ عزَّ وجلَّ، وهذه حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ من أَجْلِ أن يَعْرِفَ الإنسانُ أَنَّهُ بِحَاجَةٍ إِلَى سِتْرٍ عَوْرَتِهِ المَعْنَوِيَّةُ، كما أَنَّهُ بِحَاجَةٍ إِلَى سِتْرٍ عَوْرَتِهِ الحَسِيَّةِ، فيُحَاوِلُ سِتْرَ عَوْرَتِهِ المَعْنَوِيَّةِ كما يستر عَوْرَتَهُ الحَسِيَّةَ.

إِذْن؛ فالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَيْرُ البشر، فَكُلُّ البشر، حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ والرُّسُلَ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الرُّسُلَ، وهذه الخيرية تشمل كُلَّ الْحَيْرِيَّاتِ؛ فَهُوَ ﷺ خَيْرُ البشر في النَّسَبِ، وخير البشر في الخُلُقِ، وخير البشر في الْعِلْمِ، وخير البشر في الهداية، وخير البشر في العبادة، فهي خيرية مُطْلَقَةٌ من جَمِيعِ الوجوه.

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي خِصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَلَيْسَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَيْسَ يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ الضَّرَرَ وَالنَّفْعَ، وَلَا يَمْلِكُ لغيرِهِ كَذَلِكَ، وَالنَّاسُ بِالنِّسْبَةِ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وَوَسْطٍ؛ بَيْنَ طَرَفٍ غَالٍ مُفْرِطٍ فِي الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ حَتَّى جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الرَّبِّ، وَبَيْنَ طَرَفٍ آخَرَ يَتَنَقَّصُ النَّبِيَّ ﷺ وَيَجْعَلُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَشَرِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا، وَقَسَمَ ثَالِثٌ عَرَفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَقَّهُ فَأَنْزَلَهُ مَنْزِلَتَهُ، وَقَالَ: هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِيهَا يَخْتَصُّ بِالرَّبِّ عزَّ وجلَّ، وَهُوَ أَعْلَى مِنَ الْبَشَرِ فِيمَا خَصَّه اللهُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ.

وقوله: «بأنَّ ذِي الْأُمَّةِ»، «ذِي» اسمُ إشارَةٍ، وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَ«الْأُمَّةُ» هُنَا مَنْصُوبَةٌ، يَعْنِي بِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَوْفَ تَفْتَرَقُ.

والمراد بالأمّة هنا أمّة الإجابة؛ لأنّ أمّة الدّعوة تشمل اليهود والنصارى والمشرّكين، لكن المراد بذلك أمّة الإجابة الذين ينتسبون إلى رسالة النبي ﷺ.

والأمّة في اللغة تأتي لعدة معانٍ؛ فتأتي بمعنى الزمن، وبمعنى الملّة، وبمعنى الإمامة، وبمعنى الطّريقة، وبمعنى الطّائفة، فهذه خمسة معانٍ:

١ - فتأتي بمعنى الزمن، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، أي بعد زمن.

٢ - وتأتي بمعنى الملّة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلِنْ هَذِهِ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢].

٣ - وتأتي بمعنى الإمامة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] أي إماماً.

٤ - وتأتي بمعنى الطّريقة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣].

٥ - وتأتي بمعنى الطّائفة، كما في كلام المؤلف.

فمراد المصنّف بالأمّة هنا هي الطّائفة، وهي أمة الإجابة.

وقوله: «سوف تفرق بضعا وسبعين اعتقادا» البضع ما بين الثلاثة إلى التسعة، والمراد به هنا الثلاثة، كما جاء في الحديث: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمّة على ثلاث وسبعين فرقة»^(١)، فهذه بضع وسبعون، وإنّما افترقت على ثلاث وسبعين لأنّ الرسول ﷺ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيذان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمّة...، رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١).

قال عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قال: «فَمَنْ؟!»^(١).

وَالْمَتَّبِعَ لِسُنَّةٍ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مُخَالَفٌ لَشَرِيعَتِهِ، فَإِذَا كَانَ الْيَهُودُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ، وَالنَّصَارَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ، وَارْتَكَبَ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ طَرِيقَةَ النَّصَارَى، صَارَ الضَّلَالُ فِي اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَيَبْقَى فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْ مُشَابَهَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَصَارَتْ عَلَى مِلَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالْمُحَقِّقُ

مَا كَانَ فِي نَهْجِ (النَّبِيِّ) الْمُصْطَفَى (صَحْبِهِ) مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا

وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوَّلِ الْمَقْدَمَةِ أَنَّهُ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَهَذِهِ الْفِرَقُ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قالوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢).

وقوله ﷺ: «كُلُّهَا فِي النَّارِ» لَا يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْفِرَقِ كَافِرَةٌ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، لَكِنْ مَا خَرَجَتْ بِهِ عَنِ السُّنَّةِ فَهُوَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ مُخَالَفُونَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَكُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنْ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَقَدْ دَخَلَ فِي عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، وَفَرَقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «فِي النَّارِ» وَقَوْلِهِ: «مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ هُمْ أَصْحَابُهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، رقم

(٧٣٢٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب أتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١).

الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، وَأَمَّا «فِي النَّارِ» فَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُعَذَّبُ بِحَسَبِ مَا خَرَجَ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَكِنْ لَا يَخْلُدُ فِيهَا.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ كُلَّهَا تَدَّعِي أَنَّهَا عَلَى الْحَقِّ، فَالَّذِي عَلَى الْحَقِّ مِنْهَا أَمْرُهُ وَاضِحٌ، وَالَّذِي عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ وَيَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ؛ نَقُولُ: هَذَا لَا تَخْلُو حَالَهُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا شُبْهَةٌ عَرَضَتْ لَهُ فَظَنَّ أَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ، وَإِمَّا شَهْوَةٌ عَرَضَتْ لَهُ، أَرَادَ بِذَلِكَ الرِّئَاسَةَ وَالْجَاهَ، فَبَقِيَ عَلَى الضَّلَالِ مَدَّعِيًا أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ.

فَالْعَوَامُّ الْمُتَّبِعُونَ لِأُئِمَّةِ الْبِدْعِ حَمَلَهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْحَقِّ شُبْهَةً؛ لِأَنَّ الْعَامِيَ لَا يَدْرِي، فَظَنَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَأُئِمَّةُ الْبِدْعِ الضَّالُّونَ هَؤُلَاءِ عَرَضَ لَهُمْ شَهْوَةٌ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، لَكِنْ أَصَرُّوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ الْبَقَاءِ عَلَى رِئَاسَتِهِمْ وَعَلَى قِيَادَتِهِمْ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ مِثْلُ مَا صَنَعَ أُئِمَّةُ الْكُفْرِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَأَبِي جَهْلٍ وَغَيْرِهِ، حِينَ بَقَوْا عَلَى الضَّلَالِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِالْحَقِّ، وَكَمَا فَعَلَ فِرْعَوْنُ، حَيْثُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا جَاءَ بِهِ مُوسَى، وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ عَلَى بَاطِلِهِ.

إِذْنِ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْفِرْقَ الثَّلَاثَ وَالسَّبْعِينَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى صَوَابٍ وَعَلَى الْحَقِّ، فَالَّذِينَ أَصَابُوا مَا عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ هَؤُلَاءِ عَلَى الْحَقِّ وَلَا شَكَّ، وَالَّذِينَ خَالَفُوهُ عَرَضَتْ لَهُمْ إِمَّا شُبْهَةٌ وَإِمَّا شَهْوَةٌ.

قَوْلُهُ: «وَالْمُحَقِّ» يَعْنِي الَّذِي عَلَى الْحَقِّ «مَا كَانَ فِي نَهْجِ النَّبِيِّ» (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ، يَعْنِي مَا كَانَ فِي الدَّائِرَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «الْمُصْطَفَى» يَعْنِي الْمُخْتَارَ، الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَاصْطَفَاهُ مِنْ خَلْقِهِ حَتَّى جَعَلَهُ رَسُولًا لِلْعَالَمِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وقوله: «وصحبه» يعني الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «من غير زَيْغٍ وَجْفاً» أي من غير مَيْلٍ عن الحقِّ بالغلوّ، ومن غير «جَفاً»: أي تقصير، والحقيقة أن التقصير زَيْغٌ، لكن لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الزَّيْغُ ثُمَّ ذكر الجفا، وجب أن نحمل الزَّيْغَ عَلَى الغلوّ والجفا عَلَى التقصير، يعني: فالَّذِينَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من غير غلوّ ولا تقصير هؤلاء هم المحقّقون.

فإذا قال قائل: بأيّ شيء نُدرِك أن هذا منهج الرّسول ﷺ وأصحابِهِ؟
فالجواب: بالرّجوع إلى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، والآثَارُ الْوَارِدَةُ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفهم من كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ قول الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حجة، لقوله: «في نهج النبي المصطفى وصحبه» وهذا أحد احتمالين:

الاحتمال الأوّل: أن يَكُون مراده بذلك أن قول الصَّحابي حجة، فيكون قول الصَّحابي مرجعاً يرجع إليه.

والاحتمال الثّاني: أن يَكُون مراده أن نهج الصَّحَابَةِ الرُّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ كَانَ عَلَى نَهْجِهِمْ وَرَجَعَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ عَلَى صَوَابٍ، ولا يلزم على هذا الاحتمال أن يَكُون قول الصَّحابي حجة؛ لأنّه -أي الصَّحابي- قد يرجع إلى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ويكون لديه خطأ في الفهم، أو خطأ في الدليل، لخفاء الدليل عليه أو لخفاء الدلالة.

وعلى كُلِّ حالٍ: فكلامُ المؤلف يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

الوجه الأوّل: أن يَكُون قول الصَّحابي مرجعاً يرجعُ إليه.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ طَرِيقَةُ الصَّحَابِيِّ فِي اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ مَرْجِعًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ.

وَالْوَجْهَ الْأَخِيرَ أَسْلَمَ لِلْمَرْءِ، يَعْنِي إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ إِلَّا أَنْ أَتَّبِعَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ نَهْجُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ: أَتَّبِعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَلَكِنْ ااعْلَمْ أَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ فَهُوَ حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ دَلِيلَ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، وَكَلَامُنَا فِي الْإِحْتِمَالَيْنِ -الَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا- إِنَّهَا هِيَ فِي قَوْلِ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا إِذَا أَجْمَعُوا كَانَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا مُسْتَقِلًّا.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٢ وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرُ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ

٢٣ فَأَثْبَتُوا النَّصُوصَ بِـ(التَّنْزِيهِ) مِنْ غَيْرِ (تَعْطِيلٍ) وَلَا (تَشْبِيهِ)

الشرح

قوله: «وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا»، جزماً: عائداً على النفي، وليس متعلقاً بقوله: «يُعْتَبَرُ»، يعني: بحيث أنه يُعتبر ظناً، والمعنى أن هَذَا النَّصُّ جزماً لا يُعْتَبَرُ في فرقةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ، والنصُّ قوله ﷺ: «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»، وهذه الواحدة نجزم جزماً بأنها هي فرقة أهل الأثر، والأثر يعني الكتاب والسنة؛ لأن الدليل إما أثر وإما نظر، فإن كان الدليل عقلياً فهو نظر، وإن كان الدليل شرعياً فهو أثر.

وأهل الأثر هم الذين اتبعوا الآثار، فاتبعوا الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا لا يتأتى في أي فرقة من الفرق إلا على السلفية وأهل السلف، أي: الذين التزموا طريق السلف.

وقوله: «فَأَثْبَتُوا النَّصُوصَ بِالتَّنْزِيهِ»: (أثبتوا): الضمير هنا يعود على أهل الأثر، فأثبتوها لفظاً، وأثبتوها عقيدةً، وأثبتوها عملاً بمقتضاها، فالإثبات يتناول ثلاثة أشياء: إثباتها لفظاً، وإثباتها عقيدةً، وإثباتها عملاً بمقتضاها.

ثم إن إثباتها اللفظي يتفرع عليه الإثبات المعنوي، فيحسن أن نقول: إثباتها لفظاً ومعنى، وإثباتها اعتقاداً، وإثباتها عملاً بمقتضاها.

مثال ذلك: مِنْ أَشْءَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: السَّمِيعُ.

أثبتوا هذا الاسم لفظاً، وأثبتوه معنى، أي أنه دالٌّ على السَّمع، واعتقدوا الله السَّمع، واعتقدوا أن الله تعالى مُتَّصِفٌ بالسَّمع، وعَمِلُوا بِمُقْتَضَى ذلك، وهو أَنَّهُمْ إِذَا اعتقدوا أَنَّ الله يَسْمَعُ نَزَّهوا أَلِسْتَهُمْ عن قولٍ ما لا يَرْضاه الله عَزَّجَلَّ، كما أَنَّكَ -والله المثل الأعلى- لو كنت تعلم أن عندك رجلاً ينقل كلامك إلى الملك فلن تتكلَّم بما لا يَرْضاه الملك، كذلك إذا عَلِمْتَ أن الله يسمع كلَّ قولٍ تقوله فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ مُؤْمِناً بِذلك فلن تتكلَّم بما لا يَرْضاه الله عَزَّجَلَّ.

وَمِنْ أَسْمَاءِ الله تعالى: البَصِير.

أثبتوا هذا الاسم لفظاً، وأثبتوه معنى، أي: أَنَّهُ دالٌّ عَلَى البَصَر، وباعتقاد ذلك وليس مجرد العِلْم، فليس مجرد العِلْم كافياً، بل لا بُدَّ من عقيدة، والرَّابِع: العَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ، ومُقْتَضَاهُ هو الإِيْيَانُ أَنَّ الله يرى، فلا أَفْعَلُ شَيْئاً لا يَرْضاه الله، ولا أَتَحَرَّكَ بِأَيِّ حَرَكَةٍ لا يَرْضاها الله عَزَّجَلَّ، لِأَنِّي أُؤْمِنُ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الله عَزَّجَلَّ البَصِير، وَأَنَّ البَصِيرَ مُتَضَمِّنُ البَصَر، وَأَعْتَقِدُ ذَلِكَ بقلبي، إِذْنِ، فلا بُدَّ أَنْ تَعْمَلَ جَوَارِحِي بِمُقْتَضَى ذَلِكَ الِاعْتِقَادِ.

والعِلْمُ لا يستلزم العقيدة، فأبو طالبٍ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ الله، لَكِنْ لَمْ يَنْفَعْهُ؛ لِأَنَّهُ مَا اعتقد ولا انقاد. فقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «أثبتوا النُّصوص»، نقول أثبتوها لفظاً، ومعنى، واعتقاداً، وعملاً بِمُقْتَضَاهَا.

وقوله: «النُّصوص» جمع نصٍّ، والمرادُ به: الكِتَابُ والسُّنَّةُ، وقوله: «بالتَّنْزِيهِ»، الباء للمصاحبة؛ يَعْنِي أَثْبَتُوا إِثْبَاتًا مُصَاحِبًا لِلتَّنْزِيهِ، والمرادُ بالتَّنْزِيهِ: تَنْزِيهِه الله عَزَّجَلَّ عن كُلِّ نَقْصٍ.

فمثلاً يُثبتون أن الله قدير، وأن هذا الاسم متضمن لمعناه وهي القدرة، ويعتقدون أن الله تعالى قادرٌ بقُدرةٍ لا يلحقها نقص، ولا يلحقه فيها عجز، ويعملون بمقتضى ذلك، والعمل بمقتضى ذلك أن يعلموا أنه لو شاء الله عزَّ وجلَّ لأخذهم أخذ عزيزٍ مُقتدرٍ إذا خالفوا أمره، فالإنسان له قُدرة، لكن هذه القدرة فيها نقص؛ لأنَّ الإنسان لا يقدر على كل شيء، أما قُدرة الله فليس فيها نقص، فإن الله على كل شيء قديرٌ.

وهكذا جميع النصوص يُثبتونها مع عدم النقص في إثباتها؛ سمعٌ لا يعتريه صمم، وبصرٌ لا يعتريه عمى، وكلامٌ لا يعتريه خرس ولا عي؛ فينزهون الله سبحانه وتعالى عن كل نقصٍ.

قوله: «من غير تعطيل» يعني أنهم يُنزهون الله تعالى تنزيهاً خالياً عن التَّعطيل.

والتَّعطيل: هو تخلية الله سبحانه وتعالى عما يجب له من الأسماء والصفات؛ فيعطّلون النصوص عن مدلولها؛ لأنَّ أصل التَّعطيل التَّخلية، والشاهد على أن التَّعطيل بمعنى التَّخلية قوله تعالى: ﴿وَيَبِّرُ مَعْطَلَةً﴾ [الحج: ٤٥]، أي مُحلاة متروكة.

ويجوز أن نقول إنَّ التَّعطيل يعودُ على النصوص، فيكون المعنى: تعطيلُ النصوص عما دلَّت عليه، وحينئذٍ يكون للتَّعطيل وجهان:

”تعطيل الخالق، وهو أن الله تعالى لا يُوصف بما وصف به نفسه.

”وتعطيل النصوص، وهو تعطيلها فلا يُعمل بها، ويكون تعطيلها بإنكار دلائلها على الشيء، فلا يُعمل بها.

فَيَقُولُونَ مَثَلًا: إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ، كَمَنْ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢-٢٣]، أَيِ مُنْتَظِرَةِ لثَوَابِ رَبِّهَا، فَيُعْطَلُ النَّصُّ عَمَّا أُريدَ بِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، أَيِ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، فَهُوَ هَذَا قَدْ عَطَّلَ النَّصَّ وَعَطَّلَ اللَّهُ. عَطَّلَ اللَّهُ عَنْ مَجِيئِهِ الْحَقِيقِيِّ، وَعَطَّلَ النَّصَّ بِأَنْ حَرَّفَهُ فَعَطَّلَهُ عَنْ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصِّ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، أَيِ: جَاءَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ نَفْسَهُ. فَإِذَا قَالَ: جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ فَقَدْ عَطَّلَ النَّصَّ عَنْ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ بِهِ.

وَالَّذِينَ يُحَرِّفُونَ التَّصَوُّصَ قَالُوا عَلَى اللَّهِ بَلَا عِلْمٍ، فِي الْإِثْبَاتِ وَفِي النِّفْيِ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ كَذَا، وَهُوَ لَمْ يُرِدْهُ، وَقَالُوا: لَمْ يُرِدْهُ، وَهُوَ قَدْ أَرَادَهُ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَجْزِمُونَ بَأَنَّهُ أَرَادَهُ؟ أَلَيْسَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا حَرَّفُوهُ إِلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَخَاطِبُنَا بِمَا تَقْتَضِيهِ عُقُولُنَا، وَكَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُوجَّهٌ إِلَيْنَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا إِلَّا وَبَيْنَهُ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ ظَاهِرِهِ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَنْ؛ فَتَحْنُ نَجْزِمُ أَنَّ ظَاهِرَهُ مُرَادٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ خِلَافُهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ خِلَافَهُ لَبَيَّنَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلِهَذَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُجِيبُ بِنَفْسِهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَاتُوا لَنَا حَرْفًا وَاحِدًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ أَوْ عُثْمَانَ أَوْ عَلِيٍّ أَوْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَوْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ غَيْرِهِمْ أَنَّ اللَّهَ يُجِيبُ بِنَفْسِهِ؟

فَنَقُولُ: لَوْ كَانَ الْمُرَادُ خِلَافَ ذَلِكَ لَنَقِلَ عَنْهُمْ، فَلَمَّا كَانُوا يَقْرَأُونَ هَذَا صَبَاحًا وَمَسَاءً وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ مَا يَخَالِفُهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِهِ.

فلا حاجة إلى أن نأتي عن الصحابة في كل صفة من الصفات بقول من أقوالهم، فهذا ليس بلازم؛ لأن الصحابة يقرؤون القرآن ويعرفون معناه، ولم يأت عن أحد منهم أنه قال بخلافه، فكان عدم النقل عنهم عن قول خلافه دليلاً على أنهم قالوا به، ولهذا يصح أن تقول أجمع الصحابة على أن الله استوى على عرشه حقيقة، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا حقيقة، وهكذا، وليس المراد أنه استولى على عرشه، ولا المراد أنه ينزل أمره.

فإذا قال قائل: أين الإجماع؟

فتقول: إن عدم نقل ما يخالف الظاهر عنهم دليل على أنهم أجروه على ظاهره. وهذه فائدة تنفعك عند مناظرة أهل التحريف؛ لأن أهل التحريف قد يطالبونك ويقولون: اتت لنا بخبر واحد يدل على أن الصحابة قالوا: إن الله يجيء بنفسه، أو إن الله ينزل بنفسه، أو إن الله استوى على العرش بنفسه، ولو أنك رجعت إلى المسانيد والكتب المؤلفة في هذه الأمور بالإسناد قد لا تجد الدليل، لكن عدم نقل ما يخالف ظاهر القرآن عنهم يدل على أنهم قالوا بظاهر القرآن؛ لأن القرآن عربي، وهم يتلونه صباحاً ومساءً، ويعتقدونه بمقتضى دلالة ذلك اللسان العربي، فلو نقل الإنسان إجماع الصحابة في ذلك لكان نقله للإجماع صحيحاً.

فالخاص أن كلا المعنيين متلازمان يعني أنه إذا عطل الله عما يجب له فقد عطل النصوص عما دلت عليه.

فأهل التعطيل يعطلون النصوص عن مدلولها، ويحلون الله عز وجل عما يتصف به مما تقتضيه هذه النصوص، وأهل السنة يبرؤون من ذلك.

وإنما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «بالتنزيه من غير تعطيل» لأنَّ المعطلة الَّذِينَ أنكروا صفات الله، أو أنكروا بعضها، أو أنكروا الأسماء والصفات أيضًا، يقولون: أَنَّهُمْ يَنْزَهُونَ اللهَ، ويدَّعون أَنَّهُمْ مُنْزَهُونَ اللهَ، فيقولون: إِنَّ إِبْثَاتَ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ، والله مُنْزَعٌ عَنِ الْمِشَابَهَةِ، إِذَنْ؛ فَيَجِبُ أَنْ نُنْكِرَ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَالْغَالُونَ قالوا: يَجِبُ أَنْ نُنْكِرَ حَتَّى الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ - عَلَى زَعْمِهِمْ - يُنَافِي تَنْزِيهَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حَيْثُ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ عِنْدَهُمْ.

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيُنْزَهُونَ اللهَ عَنِ النِّقْصِ، وَلَا يُعْطِلُونَ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ.

قَالَ: «وَلَا تَشْبِيه» أَي: أَنَّهُمْ لَا يُشَبِّهُونَ اللهَ بِخَلْقِهِ، وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ بِالتَّشْبِيهِ التَّمْثِيلِ، وَلِهَذَا لَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوْلَى، فَلَوْ عَبَّرَ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَشْبِيه» بِقَوْلٍ: وَلَا تَمْثِيلٍ، لَكَانَ أَوْلَى مِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ نَفْيُ التَّمْثِيلِ لَا نَفْيُ التَّشْبِيهِ، فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفْيُ التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا الْوَارِدُ هُوَ نَفْيُ التَّمْثِيلِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَحَافَظَةَ عَلَى لَفْظِ النَّصِّ - لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الدَّقِيقَةِ - أَوْلَى مِنَ الْإِثْبَانِ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَلَوْ ادَّعَى مَنْ أَتَى بِهِ أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْفَرْقِ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ فِيهِ إِجْمَالٌ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ نَفْيَ التَّشْبِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ التَّشْبِيهِ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ فَهَذَا هُوَ نَفْيُ التَّمْثِيلِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ نَفْيَ التَّشْبِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ - أَي أَنَّهُ لَا يُشَابِهُ الْخَلْقَ فِي أَيِّ شَيْءٍ، وَفِي أَيِّ وَجْهِ

من الوجوه- فهذا خطأ، وإن أراد نفْي التشبيه، يعني نفْي أنه مُشابه للخلق في كل وجه وفي كل معنى فهذا يكفي عنه التمثيل؛ لأنَّ هذا هو نفْي التمثيل، وهو كافٍ عنه، فيُفَرِّق بين قولنا: «نفْي التشبيه في أي وجه»، و«نفْي التشبيه في كل وجه».

أَمَّا الأوَّل: وهو إن أراد نفْي المشابهة من كل وجه -يعني أنه لا يُشبههم بأي وجه من الوجوه- فهذا باطل؛ لأنَّه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابهٌ من بعض الوجوه، واشتراكٌ في بعض المعاني، فمثلاً الحياة يتَّصف بها الخالق ويتَّصف بها المخلوق، فبينهما تشابهٌ من حيث أصل الصِّفة وهي الحياة، ولولا هذا التشابه المشترك بين صفات الله وصفات المخلوق ما عرفنا معاني صفات الله، فلا بُدَّ أن يكون هناك اشتراكٌ وتشابهٌ من بعض الوجوه.

كَذَلِكَ لله عِلْمٌ وللمخلوق عِلْمٌ، وبين عِلْم الله وعِلْم المخلوق تشابهٌ من حيث أصل المعنى، فالمخلوق يُدرك ما يَعْلَمُه، والخالق عَزَّوَجَلَّ كَذَلِكَ، فهناك اشتراكٌ في أصل المعنى.

كَذَلِكَ للمخلوق بَصَرٌ وللخالق بَصَرٌ، فالبَصَر للخالق والمخلوق مُشتركان في أصل الرؤية، فبينهما تشابهٌ من هذا الوجه لكنَّهما لا يتماثلان؛ لأنَّ المماثلة هي التساوي في كل وجه، والمشابهة هي الاشتراك ولو في بعض الوجوه.

الوجه الثالث: أنَّ نفْي التشبيه صار عند كثير من الناس يُساوي نفْي الصِّفات مطلقاً، وذلك عند من يقول: إن كلَّ مَنْ أثبت لله صِفةً فهو مُشَبَّه، فإذا قلنا: من غير تشبيه، صار معنى هذا الكلام عندهم أي من غير إثبات صِفةٍ، فيؤهم هذا أن مذهب أهل السنة والجماعة هو مذهب أهل التعطيل؛ لأنَّهم يرون أنَّ معنى نفْي التشبيه هو نفْي الصِّفات، حيث يزعمون أن كلَّ مَنْ أثبت لله صِفةً فهو مُشَبَّه، فيصير قولنا:

«مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ» مساوياً لقولنا: «مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَةٍ».

وهذه المسألة تحتاج إلى الانتباه لأهميتها، فإن أكثر ما يُقرأ في الكتب في هذا الباب مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، وهذا التعبير - كما علم - فِيهِ نَقْصٌ، والأولى أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ؛ للوجوه الثلاثة التي ذكرناها.

الأول: أَنَّ نَفْيَ التَّمَثِيلِ هُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ، بِخِلَافِ لَفْظِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ فَإِنَّهُ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى ١١] ولم يَقُلْ لَيْسَ كَشَبْهِهِ شَيْءٌ.

الثاني: قول القائل: «مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ» فِيهِ إِجْمَالٌ، فَإِنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ فِي أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَشَارَكَةِ، فَهَذَا خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَادَ «مِنْ غَيْرِ مُشَابَهَةٍ» يَعْنِي: مِنْ غَيْرِ مُسَاوَاةٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنْ يُغْنِي عَنْهُ لَفْظُ نَفْيِ التَّمَثِيلِ، وَهُوَ أَوْضَحُ مِنْهُ.

الثالث: أَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ صَارَ يُطْلَقُ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا عِنْدَ مَنْ يُرَى أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

فالحاصل: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَابَعَ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا تَشْبِيهِ» عِبَارَةً كَثِيرٍ مِمَّنْ كَتَبُوا أَوْ تَكَلَّمُوا فِي هَذَا الْبَابِ، وَالصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: «مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ»؛ وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ بِذَلِكَ^(١)، فَقَالَ: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ»، وَعِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ عَلَى الْعَقِيدَةِ عِنْدَمَا جَلَسَ لَهُ مُنَاطَرُهُ عِنْدَ الْوَالِي، فَقَالَ لَهُ: لِمَاذَا لَمْ تَقُلْ: وَلَا تَشْبِيهِ؟ قَالَ: «لَأَنَّ التَّمَثِيلَ هُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَعَبَّرْتُ بِاللَّفْظِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَجْهَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، لَكِنْ ذَكَرَ

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص: ٥).

أحدهما في العقيدة التدمرية^(١) - وهو أن نفي التشبيه صار يطلق على نفي الصفات مطلقاً -.

وأهل التعطيل كلهم يقولون: إِنَّ مَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ صِفَةً فَقَدْ شَبَّهَ، فإذا جاءت العبارة (مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ)، صار المعنى: «مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ لِلصِّفَاتِ»، وهذا معنى باطل لا يقول به السلف، فكان الأولى أن نُعَبِّرَ بما عَبَّرَ الله به عن نفسه، فنقول: «مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ».



(١) انظر العقيدة التدمرية (ص: ١٠٤).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٤ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ (الآيَاتِ) أَوْ صَحَّ فِي (الْأَخْبَارِ) عَنْ ثِقَاتٍ

٢٥ مِنْ (الْأَحَادِيثِ) نُمِرُهُ كَمَا قَدْ جَاءَ فَاسْمَعُ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

الشرح

قوله: «فكلُّ ما جاء من الآيات»، «فكل ما» ليست (كلما) التي هي أداة تكرارٍ، بل (كل) هنا مضافة إلى (ما) الموصولة؛ يعني كل الذي جاء من الآيات.

وهنا قال المؤلف: «فكلُّ ما جاء من الآيات» ولم يقل: وكلُّ ما جاء في الأخبار، وذلك لأن القرآن كله صحيح فهو محفوظ، أمّا السنة ففيها الموضوع وفيها الضعيف، ولهذا قيّد فقال: «أو صحَّ في الأخبار».

هذه قاعدة ذكرها المؤلف رحمه الله، أن كل ما جاء في كتاب الله أو صحَّ عن رسول الله ﷺ من الأحاديث، فإننا نُمرُّه كما قد جاء، وهذا هو المرويُّ عن السلف، أنَّهُم يقولون في آيات الصفات وأحاديثها: «أمرُّوها كما جاءت بلا كيف».

فالواجب علينا أن نُمرَّها كما جاءت، وهذا الإمرارُ ليس إمراراً لفظياً فقط، بل هو إمرارٌ لفظيٌّ معنويٌّ، أمّا إمرارها لفظاً فقط فإنّه مذهبٌ باطلٌ، ويُسمّى مذهب أهل التفويض أو المفوضة، وهو كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد»^(١)؛ لأنَّهم بهذا المذهب ارتكبوا خطأً عظيماً، حيث جعلوا المسلمين يجهلون معاني آيات الصفات وأحاديثها، وهذا خطرٌ عظيمٌ، إذا كنا متعبدين بألفاظ الأحكام الشرعيّة كالصلاة والوضوء والتميم والزكاة والحج،

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

فَكَيْفَ لَا نَتَعَبَّدُ بآيَاتِ الصِّفَاتِ حَتَّى نَفْهَمَ مَعْنَاهَا؟!

فالمهم أننا نُمرُّه كما جاء، ومن المعلوم أنه لفظٌ جاءَ لمعنى، فالواجب إثبات هذا اللفظِ ومعناه المراد به.

فإذا قال قائل: هل المعنى المراد هو الظاهر أو الاحتمال المرجوح؟

فالجواب: أنه هو الظاهر؛ لأنَّ صرف اللفظ عن ظاهره إلى احتمال مرجوح يحتاج إلى دليل، وهذا الدليل إذا لم يكن معلوماً لنا كان ادِّعَاؤه من اتِّباع الهوى والتحكُّم على الله عَرَجَلًا.

وعلى هذا فنُمرُّ آيات الصِّفَاتِ الفعلية، وآيات الصِّفَاتِ الخبرية، وآيات الصِّفَاتِ الذاتية، نُمرُّها على ما هي عليه، فالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والقوة وما أشبه ذلك من الصِّفَاتِ الذاتية، نُمرُّها كما جاءت، ونقول: إن لله حياةً وعلمًا وقدرةً وسمعًا وبصرًا وقوةً وعِزَّةً.. إلى آخره، ولا يجوز أن نصرِّفها عن ظاهرها؛ لأنَّ صرفها عن ظاهرها خروجٌ بها عما يُراد بها.

كذلك الصِّفَاتِ الفعلية نُمرُّها كما جاءت، مثل المجيء والإتيان، والغضب، والسخط، والرضا، والفرح، والعجب، وغير ذلك من الصِّفَاتِ الفعلية، فنقول: المراد بالرضا المعنى الحقيقي، وبالسخط المعنى الحقيقي، وبالفرح المعنى الحقيقي، وبالكراهة المعنى الحقيقي، وهكذا؛ لأنها ألفاظٌ جاءت لمعناها، فإذا صرفناها عن معناها الظاهر صار ذلك من باب اتِّباع الهوى لا الهدى.

والصِّفَاتِ الخبرية: هي التي تدلُّ على مُسمًى هو أبعاضٌ لنا وأجزاء، مثل: الوجه، واليد، والقدم، والأصابع، والعين، فكلُّ هذه ألفاظٌ تدلُّ على مُسمَّياتٍ هي

بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، أمّا بالنسبة لله فلا نقول: إنها أبعاض وأجزاء؛ لأنّ البعض والجزء هو الذي يمكن انفصال بعضه عن بعض، وهذا بالنسبة لله عزّ وجلّ مستحيل، ولهذا لم نرَ أحداً يقول: إن يد الله بعض منه أو جزء منه، أو إن وجهه جزء منه أو بعض منه، فلا يقال هذا في حقّ الله عزّ وجلّ؛ لأنّ البعض والجزء ما صحّ انفصاله عن الأصل، وهذا بالنسبة لله أمرٌ مستحيل، إذن نسمّيها يدًا ووجهًا وعينًا وأصبعًا وقدمًا، وما أشبه ذلك، لكننا لا نسمّيها بعضًا أو جزءًا.

وعكس طريق السلف في هذا الباب: الذين أجروها على خلاف ظاهرها، أو أجروها على ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين، أو لم يُجروها على ظاهرها ولا على غير ظاهرها، فسكتوا.

فمثلاً: الذين أجروها على ظاهرها وجعلوها من جنس صفات المخلوقين فهو لاء الممتلئة، وحقيقة الأمر أنّهم لم يُجروها على ظاهرها، وإن ادّعوا أنّ هذا هو الظاهر؛ فهم كاذبون.

ولنضرب لذلك مثلاً باليد، فإذا قالوا إن ظاهر اليد أن تكون مثل أيدي المخلوقين، قلنا: كذبتم ليس هذا ظاهرها؛ لأنّ هذه اليد أُضيفت إلى الله، فلا يمكن أن يكون المضاف إلى الله كالمضاف للمخلوقين، بل المضاف إلى الله يكون لائقاً بالله عزّ وجلّ، ووصف كلّ موصوفٍ يناسبه.

أرأيت يد الإنسان، فإنك لا يمكن أن تفهم من هذه اليد المضافة إلى الإنسان أنها مثل اليد المضافة إلى الذرة، ولا يمكن أن يفهم هذا إلا من فيه هوس، فكذلك اليد المضافة إلى الله لا يمكن أن يكون مدلولها كاليد المضافة إلى الإنسان؛ لأنّها يدٌ أُضيفت إلى موصوفٍ بها، وصفة كلّ موصوفٍ تليق به وتُناسبه بحسبه،

فقولكم: إن ظاهر النصوص هو التمثيل، وأنا أسعد باتباع ظواهر النصوص ممن نفى التمثيل، فنقول إن قولكم هذا ليس بصواب.

والذين نفوا هذا الظاهر، وقالوا: إن المراد باليد القوة أو النعمة، وقالوا: نحن أسعد بتنزيه الله منكم، نقول لهم: كذبتم، لستم أسعد بتنزيه الله منا، بل أنتم وصفتم الله تعالى وكلامه بالنقائص، حيث زعمتم أن الكتاب لا يُراد به ظاهره، بل يُراد به معنى يخالف الظاهر تتصرفون فيه أنتم بعقولكم كما تشاؤون، ولذلك نجدكم متفرقين في المعنى المراد بهذا اللفظ؛ منكم من يقول: المراد كذا؛ ومنكم من يقول: المراد كذا، وكل إنسان يأتي بما أراد مما يراه عقليات وهي وهميات وليست عقليات.

إذن نقول: إن هؤلاء الذين قالوا: إن المراد بها خلاف الظاهر، هم أيضاً لم يتبعوا ما يلزمهم من إجراءاتها على ظاهرها.

أما ظاهرها فهو المعنى اللائق بالله حقيقة دون المجاز، فالمراد باليد حقيقة تأخذ وتتصرف وتقبض وتبسط، وكذلك أيضاً المراد بالأصابع أصابع حقيقة يأخذ الله بها ما أراد من خلقه، وكذلك المراد بالعين، وهكذا بقية الصفات.

فنحن نمرها كما جاءت لفظاً ومعنى؛ لأنها ألفاظ جاءت لمعان، فمن نفى اللفظ فإنه لم يمره، ومن نفى المعنى فإنه لم يمره، بل الواجب أن نمرها كما جاءت، ولا نتعرض بقولنا: كيف؟ ولم؟ لأن هذا التعرض من سبيل أهل البدع؛ بدليل قول الإمام مالك رحمه الله عندما سُئل عن الاستواء كيف استوى؟ قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وَلَا أَرَاكَ إِلَّا رَجُلَ سُوءٍ»، فَأُمِرَ بِهِ فَأُخْرِجَ^(١).

فقال: «والسؤال عنه بدعة»، فلا يجوز أبداً أن نسأل عن صفةٍ من صفات الله فنقول: كيف؟ ولا يجوز أيضاً أن نقول: إذا صحَّ هذا لزم منه هذا، ممَّا يمتنع على الله، يعني مثل الذين يقولون: إذا صحَّ نزوله إلى السماء الدنيا لزم أن تكون السماء الثانية فوقه، فهذا حرامٌ ولا يجوز، ولا يمكن أن يُقدَّر هذا التقدير من عَرَفَ الله وقَدَّرَه قَدَّرَه، بل نحن موقِّفنا في هذه الأمور هو التسليم، وعدمُ التعرُّض لأيِّ سؤالٍ مثل هذه الأسئلة.

أمَّا لو قال: ما معنى النزول؟ أو ما معنى المجيء؟ أو ما معنى الضحك؟ فهذا لا بأس أن يسأل عن المعنى حتَّى يُبيِّن له معنى الاستواء مثلاً، لكن كيف استوى؟ كيف ينزل؟ كيف يجيء؟ كيف عيَّنه؟ كيف يده؟ كيف قدمه؟ فهذا لا يجوز.

فالحاصل: أن موقِّف أهل السنة والجماعة من الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله عزَّ وجلَّ أن يمرُّوها كما جاءت من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فهي ألفاظٌ جاءت لمعنى، وهم يمرُّون اللفظ والمعنى، وقلنا هذا احترازاً من مذهب المفوضة الذين يقولون: نمرُّ لفظها، دون أن يتعرَّضوا لمعناها.

فمثلاً: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قالوا: ثبت أن الله عزَّ وجلَّ مستوٍ على العرش بدون كيف، ولا نتعرَّض لمعناها، بل المعنى معلومٌ، ولكن بدون التكييف، والذين يقرُّون اللفظ ولا يتعرَّضون للمعنى هم أهل التفويض. أمَّا نحن فنقول:

(١) انظر شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ نُمِرُهُ كَمَا جَاءَ وَهُوَ لَفْظٌ جَاءَ لِمَعْنَى، وَالْمَعْنَى هُوَ أَنَّهُ عَزَّجَلَّ
عَلَا عَلَى عَرْشِهِ عَلَوًّا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا نُكَيِّفُهُ وَلَا نُثَمِّلُهُ.

وكَذَلِكَ أُثْبِتَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَجِيءُ، فَقَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا
صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، نُثَبِّتُهَا وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَجِيءُ حَقًّا مَجِيئًا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا نَقُولُ كَيْفَ؟ بَلْ نُثَبِّتُ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّفْوِيضِ فَيَقُولُونَ: نَقْرَأُ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ وَلَا نَتَعَرَّضُ لِلْمَعْنَى.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٦ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالْعُقُولِ لِقَوْلِ مُفْتَرِّبِهِ جَهْلُولِ

٢٧ فَعَقْدُنَا (الْإِثْبَاتُ) يَا خَلِيلِي مِنْ غَيْرِ (تَعْطِيلٍ) وَلَا (تَمْثِيلٍ)

الشرح

قوله: «ولا نردُّ ذاك»: أي ما جاءت به النصوص من الآيات والأحاديث لا نردُّه «بالعقول»، وإنما قال ذلك إشارةً إلى قول من يقول: إنَّ المرجع في إثبات الصفات أو نفيها هو العقل، فما اقتضى العقل ثبوته أثبتناه، وما اقتضى العقل نفيه نفيناه، سواء كان موجوداً في القرآن والسنة أم غير موجود، وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه فإمّا أن نتوقف فيه، وإمّا أن ننفيه، وأكثرهم نفي ذلك.

فالأقسام عندهم ثلاثة:

الأول: ما اقتضى العقل ثبوته فيثبتونه، سواء كان ثابتاً في الكتاب والسنة أم لا.

الثاني: ما اقتضى العقل نفيه فينفونه، سواء كان ذلك موجوداً في الكتاب والسنة أم لا.

الثالث: ما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه. فانقسموا فيه إلى قسمين: قسم نفاه وهم الأكثر، وقسم توقف فيه، وقال: لا نُثَبِّت ولا ننفي؛ لأنَّ العقل لا يقتضي إثباته ولا نفيه، فالذين نفوه وهم الأكثر قالوا: لأنَّ العقل لم يدلَّ عليه، وما لم يدلَّ عليه الدليل فالواجبُ نفيه، والذين توقفوا فيه قالوا: إنَّ العقل لم يدلَّ على نفيه ولم يدلَّ على إثباته، فالواجب التوقف.

لكن كُلَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَاعِدَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ؛ لِأَنَّهَا قَاعِدَةٌ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمُعْقُولِ عَلَى الْمُنْقُولِ، وَالْعَقْلُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمُنْقُولِ عَلَى الْمُعْقُولِ.

وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ نَتَّبِعُ الْعَقْلَ، وَهُمْ يَهْدِمُونَ الْعَقْلَ بِمَا يَدَّعُونَهُ عَقْلًا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَقْتَضِي فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَةِ أَنْ نَقْتَصِرَ فِيهَا عَلَى الْخَبَرِ الْمَجْرَدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَكَّمَ فِيهَا أَوْ يُدْرِكَهَا، فَكَانَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ الصَّرِيحِ أَنْ يُرْجَعَ فِيهَا إِلَى النُّقْلِ، فَالْخَبَرُ الْمُحْضُ الَّذِي لَا تُدْرِكُهُ بِعَقْلِكَ كَيْفَ تَرْجِعُ إِلَى عَقْلِكَ فِيهِ؟!

فمَثَلًا: لَوْ رَجَعْتَ إِلَى عَقْلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالِ شَخْصٍ مِنَ الْبَشَرِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْكُمَ بِعَقْلِكَ عَلَى أَحْوَالِهِ، وَلَكِنْ تَعْتَمِدُ فِي الْحُكْمِ عَلَى أَحْوَالِهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَا نُقِلَ عَنْهُ بِخَبَرِ الصَّادِقِ، أَمَّا أَنْ تَحْكُمَ عَلَيْهِ بِعَقْلِكَ فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَكُلُّ لَهُ تَصَرُّفٍ يَخْتَصُّ بِهِ، فَأَنْتَ فِي بَيْتِكَ رُبَّمَا تَقُومُ وَتُفْطِرُ وَتُرَوِّحُ لَعَمَلِكَ، أَمَّا غَيْرُكَ فَرُبَّمَا يَقُومُ ثُمَّ يَرُوحُ إِلَى عَمَلِهِ وَلَا يُفْطِرُ، وَبِذَلِكَ يَخْتَلِفُ عَنْكَ، هَذَا وَهُوَ بَشَرٌ حَالُهُ قَرِيبَةٌ مِنْ حَالِكَ، فَكَيْفَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ؟! كَيْفَ تَحْكُمُ عَلَى اللَّهِ بِعَقْلِكَ، فَالْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنْ تَعْتَمِدَ فِي ذَلِكَ عَلَى النُّقْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِالْخَبَرِ الْمُحْضِ.

وَلِهَذَا نَقُولُ: أَنْتُمْ يَا أَصْحَابَ الْعُقُولِ هَدَمْتُمُ الْعُقُولَ؛ لِأَنَّكُمْ تَقُولُونَ: الْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُوصَفَ اللَّهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ قَدْ وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَهُوَ خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ الْاعْتِمَادُ عَلَى النُّقْلِ، وَتَقُولُونَ: هَذَا ثَابِتٌ لِلَّهِ، وَاللَّهُ لَمْ يُثْبِتْهُ لِنَفْسِهِ، وَهَذَا أَيْضًا إِثْبَاتٌ لِلْعَقْلِ بِمَا يُنَافِي الْعَقْلَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ أَنْ مَا لَمْ يَبْلُغْكَ خَبَرُهُ فِي أَمْرٍ غَائِبٍ عَنْكَ أَنْ تَتَوَقَّفَ فِيهِ، وَأَمَّا أَنْ تُثْبِتَهُ مَعَ نَفْيِ اللَّهِ لَهُ، فَهَذَا زِيَادَةٌ فِي الْعُدْوَانِ.

فالحاصل: أن قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «لا نَرُدُّ ذاك بالعُقُول» يُشِيرُ بِهِ إِلَى رَدِّ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرْجَعَ فِي صِفَاتِ اللهِ إِلَى الْعَقْلِ، وَنَقُولُ لَهُمْ:

أَوَّلًا: إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بَاطِلَةٌ مِنْ أَسَاسِهَا؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمُعْقُولِ عَلَى الْمُنْقُولِ، وَالْعَقْلُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْمُنْقُولِ عَلَى الْمُعْقُولِ.

ثَانِيًا: إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ تُبْطِلُ الْاعْتِيَادَ عَلَى الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَقْتَضِي أَنْ مَا طَرِيقُهُ الْخَبَرُ الْمَجْرَدُ يَعْتَمِدُ فِيهِ عَلَى النَّقْلِ وَعَلَى الْخَبَرِ مَا دَامَتِ الْعُقُولُ لَا تُذَرِّكُهُ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَخْبَرَتْ بِهِ عَنْهُ رُسُلُهُ.

ثَالِثًا: إِنَّ تَحْكِيمَ الْعَقْلِ فِي هَذَا الْبَابِ تَحْكِيمٌ مِّنْ لَا يُحِيطُ بِالْحُكْمِ عِلْمًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَصِفُ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ لَا يُمَكِّنُ لِلْعَقْلِ أَنْ يُذَرِّكُهُ، فَإِذَا كَانَ اللهُ يَقُولُ: ﴿لَا تُذَرِّكُهُ أَبْصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَالْإِدْرَاكُ بِالْبَصَرِ إِدْرَاكٌ بِمَحْسُوسٍ، فَكَيْفَ تُذَرِّكُهُ الْعُقُولُ؟! الْعُقُولُ لَا تُذَرِّكُ كُنْهَ حَقِيقَةِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَبَدًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

رَابِعًا: إِنَّ هَذِهِ الْعُقُولَ الَّتِي زَعَمْتُمْ أَنَّهَا مَرْجِعٌ وَمُحْكَمٌ فِي صِفَاتِ اللهِ عُقُولٌ مُتَنَاقِضَةٌ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْعُقُلَاءَ -كَمَا يَدَّعُونَ- يَتَنَاقِضُونَ، فَتَجِدُ بَعْضَهُمْ يُقَرِّرُ وَجُوبَ ذَلِكَ عَقْلًا، وَالْآخَرُ يُقَرِّرُ امْتِنَاعَ ذَلِكَ عَقْلًا، وَفَرَقٌ وَاسِعٌ شَاسِعٌ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُمْتَنَعِ، وَكُلُّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ، هَذَا يَقُولُ: هَذَا مُمْتَنَعٌ عَلَى اللهِ وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِهِ، وَهَذَا يَقُولُ: هَذَا وَاجِبٌ لِلَّهِ فَيَجِبُ وَصْفُهُ بِهِ، فَأَيْنَ الْعَقْلُ؟! وَبِأَيِّ شَيْءٍ يُوزَنُ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى وَمَا يُمْتَنَعُ؟! وَبِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ، إِنْ قُلْنَا: بِعَقْلِ زَيْدٍ، قَالَ عَمْرُو: مَا لَكُمْ تَرَكُونِ عَقْلِي؟ وَإِنْ قُلْنَا: بِعَقْلِ عَمْرُو، قَالَ زَيْدٌ: مَا لَكُمْ تَرَكُونِ عَقْلِي؟ فَبِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ؟ فَهُمْ مُتَنَاقِضُونَ.

بَلْ إِنَّهُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُحْكِمُونَ الْعَقْلَ يَكُونُ مُتَنَاقِضًا، فَيُكْتَبُ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ أَنَّ هَذَا وَاجِبٌ لِلَّهِ، وَيُكْتَبُ فِي الْمَصَنَّفَاتِ الْأُخْرَى أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ.

خامسًا: إِنَّ الَّذِينَ رَجَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَقْلِ ارْتَكَبُوا مُحْظُورَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

ثَانِيَهُمَا: أَنَّهُمْ نَفَوْا عَنِ اللَّهِ مَا أُثْبِتَ لِنَفْسِهِ.

وَهَذَا مُحْظُورٌ عَظِيمٌ لَا يُمَكِّنُ الْمُؤْمِنَ أَنْ يَرْتَكِبَهُ، بَلْ وَلَا يُمَكِّنُ لِعَاقِلٍ أَنْ يَرْتَكِبَهُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا.

وهؤلاء ارتكبوا ذلك بحُجَّةٍ أَنَّ الْعَقْلَ يُمْنَعُ هَذَا عَلَى اللَّهِ، أَوْ بِحُجَّةٍ أَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُ عَلَى اللَّهِ هَذَا الشَّيْءَ.

إِذْنًا؛ فَالرُّجُوعُ إِلَى الْعَقْلِ بَاطِلٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ.

وَالْوَاجِبُ أَنْ نَرْجِعَ إِلَى النَّقْلِ، فَإِذَا وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى النَّقْلِ فَهُنَاكَ مَرَحَلَةٌ أُخْرَى وَاجِبَةٌ، وَهِيَ أَنْ نَأْخُذَ بِظَاهِرِ هَذَا النَّقْلِ وَلَا نُحَرِّفَهُ، فَلَا نَقُولَ: الْمَرَادُ بِهِ كَذَا وَكَذَا، مِمَّا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِظَاهِرِهِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَخَذْتُ بِظَاهِرِهِ فَقَدْ مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ، وَلِنَفَرِضَ أَنَّكَ أَخَذْتَ بِظَاهِرِ الْيَدِ وَأَنَّ اللَّهَ يَدَيْنِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ هُمَا مَا يُؤْخَذُ بِهِمَا وَيُقَبَضُ فَقَدْ مَثَّلَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ، وَحِينَئِذٍ وَقَعْتَ فِيهَا هُوَ كُفْرٌ؟

فَجَوَابُنَا عَلَى ذَلِكَ: إِنَّ مَنْ قَالَ إِنَّ ظَاهِرَ الْيَدَيْنِ حَقِيقَةٌ يَقْتَضِي الْمِثَالَةَ؟ بَلْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ظَاهِرَ الْيَدَيْنِ الْمُضَافَتَيْنِ إِلَى اللَّهِ حَقِيقَةٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ الْمِثَالَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا يَدٌ

أُضِيفَتْ إِلَى مَتَّصِفٍ بِهَا، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى الشَّيْءِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَاقِئًا بِهِ،
فَالْيَدَانِ اللَّتَانِ أَضَافَهُمَا اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ يَدَانِ لَا يُقْتَنَانِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمَاطِلَ أَيْدِي
الْمَخْلُوقِينَ، أَلَسْتَ تَقُولُ: يَدُ إِنْسَانٍ، وَتَقُولُ: يَدُ حِمَارٍ، وَتَقُولُ: يَدُ جَمَلٍ، وَتَقُولُ: يَدُ
هَرٍّ، وَتَقُولُ: يَدُ أَسَدٍ، فَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَعْتَقِدَ التَّمَاثِلَ فِي هَذِهِ الْأَيْدِي
أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا أَيْدٍ مُضَافَةٌ إِلَى مَتَّصِفٍ بِهَا، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَيْدِي لَاقِئَةً بِالْمَوْصُوفِ بِهَا، لَكِنْ
لَوْ قُلْتَ: يَدُ أَسَدٍ، وَيَدُ أَسَدٍ آخَرَ، صَارَتْ مَمَاطِلَةً. فَإِذَا عُلِمَ التَّبَايُنُ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ
بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ فَالتَّبَايُنُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ ظَاهِرَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ التَّمثِيلُ فَقَدْ كَفَرَ، لِأَنَّ تَمَثِيلَ اللَّهِ
بِخَلْقِهِ كُفْرٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يُقَرِّرَانِ الْإِيمَانَ وَيُنْكِرَانِ الْكُفْرَ، وَلِهَذَا قَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ الْخَزَاعِيُّ
شَيْخُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ
فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيهَا وَصْفَ اللَّهِ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهُ»^(١).

فَالْحَاصِلُ: إِنَّا إِذَا أَخَذْنَا بِظَاهِرِ النُّصُوصِ لَمْ نَكُنْ مُمَثِّلِينَ، بَلْ نَحْنُ أَبْعَدُ النَّاسِ
عَنِ التَّمثِيلِ، وَالْمُمَثِّلُ حَقِيقَةٌ -الَّذِي جَعَلَ النُّصُوصَ دَالَّةً عَلَى التَّمثِيلِ- هُوَ الَّذِي
صَرَفَ النُّصُوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ
ظَاهِرَهَا يَقْتَضِي التَّمثِيلَ، فَلَمَّا اعْتَقَدَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ الْبَاطِلَةَ ذَهَبَ يَصْرِفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا،
وَلِهَذَا نَقُولُ: كُلُّ مُعْطَلٍّ فَهُوَ مُمَثِّلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطَلَّ إِلَّا حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ ظَاهِرَهَا التَّمثِيلُ،
فَذَهَبَ يَصْرِفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَيُعْطَلُّ مَدْلُوكُهَا عَمَّا أَرَادَهُ اللَّهُ.

أَمَّا الْقَائِلُونَ بِتَحْكِيمِ الْعَقْلِ فَهُمْ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمَعْتَزِلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتُرِيدِيَّةُ،

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١٠/٥).

وكلُّ أهل التَّأْوِيلِ يَقُولُونَ بِتَحْكِيمِ الْعَقْلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَا يُثْبِتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعًا؛ ادَّعَوْا أَنَّ الْعَقْلَ يَقْتَضِيهَا، وَأَنْكَرُوا بَقِيَّةَ الصِّفَاتِ بِحُجَّةٍ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْتَضِيهَا، وَلَكِنَّا نَقُولُ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُؤَيِّدُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ، الَّتِي اتَّصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا.

قال: «ولا نرد ذاك بالعقول» أمَّا الَّذِينَ رَجَعُوا إِلَى الْعُقُولِ فَقَدْ رَدُّوْهَا؛ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا دَلَالَتَهَا عَلَى الْمَرَادِ بِهَا. فَمَثَلًا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أَيُّ وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ، فَرَدُّوْهَا، إِذْ قَالُوا: نَحْنُ لَمْ نَرُدَّهَا وَلَمْ نَكْذِبْ بِمَجِيءِ اللَّهِ، وَلَكِنْ الْمَرَادُ بِمَجِيئِهِ مَجِيءُ أَمْرِهِ، وَمَا هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا رَدٌّ؛ إِذْ مَا مَعْنَى الرَّدِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا رَدًّا؟ فَرَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: لَمْ يَجِئْ رَبُّكَ، بَلِ الَّذِي جَاءَ أَمْرُهُ، سُبْحَانَ اللَّهِ! هَلِ اللَّهُ يَبَيِّنُ لِعِبَادِهِ خَشْيَةً أَنْ يَضِلُّوا، أَوْ يَعْمِي عَلَى عِبَادِهِ لِيَضِلُّوا؟!!

والجوابُ هو الأوَّلُ بِلا شكٍّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ؛ لَكَانَ هَذَا أَبْلَغَ مَا يَكُونُ فِي التَّعْمِيَةِ، وَلَكَانَ هَذَا مِنْ عَدَمِ الْبَيَانِ، بَلِ مِنَ التَّلْيِيسِ عَلَى الْعِبَادِ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْرِفُوهُ بِصِفَاتِهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ وَهُوَ يُرِيدُ «وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ»؟!!

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، فَيَجِبُ أَنْ نَحْمِلَ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؟

فالجوابُ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي اسْتَدَلَّتُمْ بِهَا حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ وَلَيْسَتْ حُجَّةً لَكُمْ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ التَّعْبِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ

يُريد بقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾: وجاء أمر ربك؛ لقالها، كما قاله في الآية الثانية ﴿آتَى﴾ أمر الله.

ثم إن الله قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ومعلوم أن الذي جاء هم الملائكة أنفسهم وليس أمرهم، ففي الآية أيضًا قرينة لفظية تدل على امتناع تفسيرها بمجيء أمره.

ولا تعجب أن يكون كل دليل استدلل به المبطل دليلًا عليه؛ لأن استدلاله به يدل على أن فيه إشارة إلى هذا المعنى، لكنه إشارة على غير ما أرادته. وقد التزم شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) بالأتي مبطل بحجة يحتج بها على باطله إلا جعلها دليلًا عليه لا له.

إذن: نقول للذين يحكمون العقل: إنكم أنتم الذين خرجتم بآيات الصفات وأحاديثها عن ظاهرها، أمّا نحن فإننا أخذنا بظاهرها؛ لأن الله تعالى إنما أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، وأراد من عباده أن يهتدوا بهذا القرآن لا أن يضلوا فيه، وإذا كنتم أنتم تعملون بظاهر النصوص في العبادات والمعاملات وهي أيضًا - أعني العبادات والمعاملات - فيها ما يرجع فيه إلى العقل كالمسائل القياسية، فكيف لا ترجعون فيها إلى مجرد النقل وتمنعون القياس كما منعه أهل الظاهر؟! مع أن هؤلاء الذين يرجعون إلى العقل في باب الصفات يرجعون إليه أيضًا في باب الأحكام، لكنهم يأخذون بظاهر النصوص فيها ولا يأخذون بظاهر النصوص في باب الصفات، وهذا من التناقض في الاستدلال.

فالخلاصة: أنه لا يجوز الاعتماد في باب الصفات على العقل لعل، منها:

الأولى: تناقض العقلاء فيما بينهم فيما يثبت وما ينفي.

والثانية: أننا لو حكّمنا العقل في هذا؛ لكان مُقتضى ذلك أن نرجع إلى المنقول؛ لأنّ صفات الله عزّ وجلّ من باب الخبر المحض التي يُعتمد فيه على النقل المحض.

والثالثة: أن العقول لا يُمكنها إدراك ما يجب لله ويمتنع ويجوز على سبيل التفصيل.

أمّا على سبيل الإجمال فيمكن إدراكه، وذلك بأن الله موصوفٌ بصفات الكمال، مُنزّه عن صفات النقص، لكن على سبيل التفصيل لا يمكن.

والرابعة: أنّه يمتنع عقلاً أن تتحدّث عن شخصٍ تجهل حقيقة صفاته، فكيف تتحدّث عن الخالق الذي لا مثيل له؟

والخامسة: أن الذين رجعوا إلى العقول في هذا ارتكبوا محظورين: أنهم يقولون على الله ما لا يعلمون، وينفون عن الله ما قاله عن نفسه، وهؤلاء ارتكبوا محظوراً عظيماً بحجّة أن العقل يمنع هذا على الله، أو بحجّة أن العقل يُوجب على الله هذا الشيء، ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «ولا نردُّ ذاك بالعقول».

وقوله: «لقول مفترٍ» اللام هنا للتعليل، أي من أجل قولٍ مفترٍ، والمفترى هو الكاذب.

وقوله: «مفتر به جهولٌ»: أي كاذب به جهول، ويجوز أن نجعل «به» متعلّقاً بجهول، أي: جهول به، وإنّما قال المؤلف: مفترٍ، وجهولٌ؛ لأنّ من خالف النصّ وقال: إنّ المراد به كذا؛ فهو إمّا كاذبٌ وإمّا جاهل؛ إمّا كاذبٌ إن تعمّد مخالفة النصّ وهو يعلم أن النصّ يدُلُّ على كذا، ولكن قال: نرجع إلى كذا؛ وإمّا جهولٌ إن كان لا يدري أنّه خالف النصّ.

فَالَّذِينَ خَالَفُوا النُّصُوصَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يُخْرَجُونَ عَنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ؛
إِمَّا الْكَذِبَ إِنْ عَلِمُوا أَنَّ النَّصَّ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِمْ، وَلَكِنْ ارْتَكَبُوا خِلَافَهُ عَنْ
عَمْدٍ؛ وَإِمَّا الْجَهْلَ إِنْ ارْتَكَبُوا خِلَافَ النَّصِّ عَنْ غَيْرِ عَمْدٍ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَعَقْدُنَا» يعني: اعْتَقَادُنَا، «الْإِثْبَاتِ» أي: إِبْثَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ
لِنَفْسِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ قَصُورًا؛ لِأَنَّ عَقْدَنَا الْإِثْبَاتِ فِيمَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ،
وَالنَّفْيِ فِيمَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَالتَّوَقُّفِ فِيمَا لَمْ يَرُدِّ إِبْثَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ، مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ
نَقْصًا، فَإِنْ تَضَمَّنْ نَقْصًا مُحْضًا فَهُوَ مِمَّا يُنْفَى عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَصَارَ اعْتِقَادُنَا عَلَى النَّحْوِ
التَّالِي:

الْأَوَّلُ: إِبْثَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ،
وَالْوَجْهِ، وَالْعَيْنِ، وَالْيَدِ، وَالْقَدَمِ، وَالْأَصْبُعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: فَهَذَا نُثْبِتُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَهُ
لِنَفْسِهِ.

وَالثَّانِي: نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالظُّلْمِ، وَالْجَهْلِ، وَالْغَفْلَةِ، وَالنِّسْيَانِ وَالْعَوْرِ،
وغير ذلك، فَتَنْفِي مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَالثَّلَاثُ: التَّوَقُّفُ فِيمَا لَمْ يَرُدِّ إِبْثَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ نَقْصًا مُحْضًا، فَإِنْ
تَضَمَّنْ نَقْصًا مُحْضًا فَإِنَّا نُنْفِيهِ عَنِ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَرُدِّ نَفْيُهُ، وَأَمَّا فِيمَا لَمْ يَرُدِّ إِبْثَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ
فَمِثَالُهُ الْجِسْمُ، فَلَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: هَلْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؟

فَالْجَوَابُ: لَا نَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ غَيْرُ أَنْ نَقُولَ: أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ،
وَالصَّحِيحُ قَوْلُ: لَا نَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ نَفَيْنَا أَنَّهُ جِسْمٌ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: لَا نَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ؛
فَقَدْ نَفَيْنَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ جِسْمٌ.

وفرق بين التَّفَيِّن؛ لأنَّ قول: «إِنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ» حُكْمٌ بانتفاء الجِسْمِيَّةِ عن الله، وهذا لَيْسَ عِنْدَنَا عِلْمٌ فِيهِ، أَمَّا قول: «لَا نَقُولُ إِنَّهُ جِسْمٌ» فَهَذَا نَفْيٌ لِلْقَوْلِ بِذَلِكَ، وَنَحْنُ نُنْفِي أَنْ نَقُولَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ.

إِذْنًا؛ فَالْجِسْمُ لَا تُثْبِتُهُ وَلَا نُنْفِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْفِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يُثْبِتْهُ، فَإِذَا لَمْ يَنْفِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَثْبِتْهُ فَلَيْسَ لَنَا دَخْلٌ فِي هَذَا، وَنَقِفُ حَيْثُ وَقَفَ النَّصُّ، وَلَكِنْ نَسْأَلُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِالْجِسْمِ.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ الشَّيْءَ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ الْمُتَّصِفَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ، فَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَيْءٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ مَتَّصِفٌ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ: يَسْتَوِي، وَيَأْتِي، وَيَنْزِلُ، وَيَضْحَكُ، وَيَفْرَحُ، وَيَغْضَبُ، وَيَرْضَى، وَنَحْنُ نَوْمُنُ بِذَلِكَ.

وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ الشَّيْءَ الْمُرَكَّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ يُفْتَقِرُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيَجُوزُ انْفِصَالُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ كَمَا فِي الْأَجْسَامِ الْمَخْلُوقَةِ فَهَذَا بَاطِلٌ.

كَذَلِكَ أَيْضًا الْجِهَةُ، هَلِ اللَّهُ فِي جِهَةٍ؟

نَقُولُ: أَمَّا اللَّفْظُ فَإِنَّا نَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَمَا لَنَا وَلَهُ! وَأَمَّا الْمَعْنَى فَنَسْتَفْصِلُ فِيهِ: مَاذَا تَرِيدُ بِالْجِهَةِ؟ إِنْ أَرَدْتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةٍ تُحِيطُ بِهِ إِحَاطَةُ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ فَهَذَا مَمْتَنَعٌ وَبَاطِلٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِذَلِكَ جِهَةً سُفْلٍ وَمَخَالِطَةً لِلْمَخْلُوقاتِ فَهَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ وَمَمْتَنَعٌ عَلَى اللَّهِ، فَلَيْسَ اللَّهُ فِي جِهَةِ السُّفْلِ وَلَيْسَ فِي جِهَةٍ تَحِيطُ بِهِ إِحَاطَةُ الظَّرْفِ بِالْمَظْرُوفِ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ فِي جِهَةٍ عُلْيَا عَدَمِيَّةٍ لَا تَحِيطُ بِهِ، مَا ثَمَّ إِلَّا هُوَ عَزَّ وَجَلَّ فَهَذَا حَقٌّ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِاللَّهِ قَالَ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي

السَّاء^(١). فاستفهم بـ(أين) الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بها عن المكان، والمرأة أجابت بـ(في) الدَّالَّةُ على الظرفية، أي: الظرفية العدمية، يعني: لا شيء محيطٌ بالله، فما ثَمَّ فوق المخلوقات إلا الله عزَّوجلَّ.

وفي خطبة يوم عرفة الَّتِي لم يشهد النَّبِيُّ ﷺ ولا المسلمون اجتماعاً أعظمَ منها ولا أكبرَ منها في عهدِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال وهو يخطبُ النَّاسَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قالوا: نعم، فقال: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» يُشِيرُ بالسبابة إلى السَّاء وينكت بها إلى النَّاسِ، «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» قالوا: نعم. ففعلها مرةً أُخرى: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قالوا: نعم، ففعلها ثلاث مرات^(٢). وَهَذِهِ الإِشَارَةُ تُعْنِي أَنَّ اللهَ في جهةٍ، وهي جهة العلو.

فالْحَاصِلُ: أنك إذا أردت بالجهة جهة علوٍ عدمية، أي ليس فوق إلا الله وحده فهذا صحيح، ومع ذلك -ونظراً لكون البُسطاء من النَّاسِ يفهمون من الجهة أنه في كل مكانٍ مثلاً-، فنقول: لا تُطْلَقُ أن اللهَ في جهةٍ أو في غير جهةٍ، بل لا بد من التقييد على حسب التَّفْصِيلِ الَّذِي ذكرنا.

وكذلك الحيز، فاللَّفْظُ تَتَوَقَّفُ فيه، والمعنى نَسْتَفْصِلُ، فإن أُريدَ أن اللهَ في حيزٍ يحيط به ويحورُّه فهذا باطل وممتنع؛ لأنَّ اللهَ عزَّوجلَّ لا يُحِيطُ به شيءٌ من مخلوقاته، وإن أُريدَ أنه مُنْحَازٌّ عن المخلوقات بائنٌ منها غير مختلطٍ فيها ولا هي حالة فيه فهذا حق.

إذن: قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «فَعَقَدْنَا الإِثْبَاتَ» فيه قصور؛ لأنَّ الواقعَ أن عقدنا إثبات ونفي وتوقف، ولكن في باب النفي؛ هل الله تعالى متَّصفٌ بصفات هي نفيٌّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصَّلَاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النَّبِيِّ ﷺ، رقم (١٢١٨).

محض؟ الجواب: لا، بل صفاتُ الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى المنفِيةُ متضمّنةٌ لثبوت كمالٍ، ويجب أن نؤمن بذلك؛ لأنّها يراد بها بيانُ كمالِ الصّفة المضادّة، فمثلاً قوله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وذلك لكمالِ عدله، فهذا النفي إنما هو من أجل كمالِ الضّدّ، فقد يكون في الإنسان عدلٌ لكن يكون فيه أيضًا ظلم، فيقال: فلانٌ عدلٌ، لكن ظلم في القضية الفلانية، فلا يتنفي عنه الظلم، لكن الله عَزَّجَلَّ يتنفي عنه الظلم؛ لأنّ العدلَ لديه كاملٌ، فلا يُمكن أن يرد في حقه الظلم؛ لا في قليلٍ ولا في كثير، فانتفى الظلم عنه لكمالِ العدل في حقه عَزَّجَلَّ.

ولو قلت: أنا أقول: لا يظلم ولا أقولُ لكمالِ العدل، قلنا: هذا ليس بصحيح؛ لأنّ صفاتِ الله عَزَّجَلَّ كلّها علّيا، وظلمٌ لا يتضمّن كمالَ العدل ليس من الصّفات العلّيا؛ لأنّ نفي الظلم إذا لم يكن لكمالِ العدل فقد يكون نقصًا، وقد يكون لعدم القابليّة، فلا يُمدح بنقصٍ ولا كمالٍ، فإذا قلت: فلانٌ رجل طيّبٌ لا يظلم، النَّاسُ يضربونه فيقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وأعني على الصبر، يأخذون ماله فيقول: اللهم أغني؛ لأنّه غيرُ قادرٍ، فهو ضعيفٌ جدًّا، بل يخافُ إن تكلم أن يضرب زيادةً، فلا شك أن هذا لا يُعتبر مدحًا، ولهذا قال الشاعر^(١):

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

فلو سمعت هذا البيت قلت: ما شاء الله هؤلاء ناسٌ أهل وفاءٍ، وأهل عدلٍ، لا يغدرون، ولا يظلمون، لكن الواقع أنه يسبّهم بأنهم لا يقدرّون على الغدر ولا على الظلم.

(١) البيان والتبيين (٤ / ٣٧).

ويقول الشاعر أيضًا^(١):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشُّوءِ إِحْسَانًا
فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فِرْسَانًا وَرُكْبَانًا

فهذا الرجل يذمُّ قومه وليس يمدحهم، ولهذا قال: «فليت لي بهم قومًا»: أي بدلهم.

إذن: نفى النقص لعدم القدرة عليه يُعْتَبَرُ نقصًا، وقد يكون نفى النقص لأن المحلَّ غير قابلٍ له، لا لكمال المحلِّ، كما لو قلت: جدارنا لا يظلم الناس، وسيارتي لا تظلم أحدًا، فهذا لا يُعْتَبَرُ مدحًا؛ لأنَّه لا يقبل الظلم ولا العدل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «من غير تعطيلٍ ولا تمثيلٍ» يعني يجب علينا أن نُثَبِّتَ بلا تعطيل، والتعطيل نوعان: تعطيل للنص، وتعطيل للصفة؛ فأما تعطيل النص فتعطيله عن دلالة، وأما تعطيل الصفة فنفيها عن الله عَزَّوَجَلَّ.

مثلاً: اليدُ تعطيلُها باعتبار تعطيل الصفة بأن يقول: ليس لله يدٌ حَقِيقِيَّةٌ، وتعطيل النص بأن يقول في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، أي: بقدرتي أو بنعمتي.

فالتعطيل إذن إمَّا تعطيل للنصوص بمنع دلالاتها على ما أريد بها، وإما تعطيل للصفات بنفيها عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مع ثبوتها له.

(١) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: (ص: ٢٠، ٢١).

فأهل السُّنَّة والجماعة يتبرَّؤون من التَّعْطِيلَيْن؛ لأنَّهم يُجْزَوْنَ النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا، ولأنَّهم يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ.

ثم اعلم أن التَّعْطِيلَ الَّذِي يَنْفِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

الأول: تعطيلٌ جُزْئِيٌّ: يَكُونُ بِإِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَإِثْبَاتِ سَبْعٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وَإِنْكَارِ الْبَاقِي، وهذا مذهبُ الْأَشَاعِرَةِ، فالأشاعرةُ يُثَبِّتُونَ الْأَسْمَاءَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُثَبِّتُونَ سَبْعًا مِنَ الصِّفَاتِ، وَيُنْكِرُونَ الْبَاقِي، فَإِذَا جَاءَتِ النُّصُوصُ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْبَاقِي حَرَّفُوهَا، فَيَكُونُ هَؤُلَاءِ عَطَّلُوا النُّصُوصَ وَعَطَّلُوا الصِّفَاتِ فِيمَا نَفَوْهُ، فَمَثَلًا يَقُولُونَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] يَقُولُونَ: مَعْنَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَيِ أَثَابَهُمْ، فَيُفَسِّرُونَ الرِّضَا بِالْمَفْعُولِ الْمُنْفَصِلِ عَنِ اللَّهِ وَهُوَ الثَّوَابُ، فَهَؤُلَاءِ عَطَّلُوا الصِّفَةَ وَهِيَ الرِّضَا، وَعَطَّلُوا النَّصَّ فَصَرَفُوا دَلَالَتَهُ عَنِ الرِّضَا إِلَى الثَّوَابِ، فَعَطَّلُوهُ عَنِ مَدْلُولِهِ.

الثاني: تعطيلٌ هو فوق ذلك، وهو تعطيل الصِّفَاتِ كُلِّهَا دُونَ الْأَسْمَاءِ فَيَنْفَوْنَ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ وَيُثَبِّتُونَ لَهُ الْأَسْمَاءَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقَرُّ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلرَّبِّ مِنْهَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَحَرِّفُونَهُ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُمْ؛ أَنَّهُمْ يَقَرُّونَ بِالْأَسْمَاءِ، وَيُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ، أَوْ يَقَرُّونَ بِثَلَاثِ صِفَاتٍ وَيُنْكِرُونَ الْبَاقِي.

الثالث: تعطيلٌ فوق ذلك، وهو إِنْكَارُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. فَيَقُولُونَ: إِنْ اللَّهَ لَا يُسَمَّى سَمِيْعًا وَلَا يُثَبَّتُ لَهُ سَمْعٌ، وَكُلُّ مَا سَمَّى اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ يَجْعَلُونَهُ اسْمًا لِلْمَخْلُوقَاتِ، فَلَيْسَ اللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ بَلِ السَّمِيعُ خَلْقُهُ، وَأُضِيفَ السَّمْعُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُ فِي هَذَا، فَيَجْعَلُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ كُلِّهَا لِلْمَخْلُوقَاتِ لَا لِلْخَالِقِ

عَرَجَلٌ، وهؤلاء غلاةُ الجَهْمِيَّةِ، يَقُولُونَ: لا نؤمن بأن الله له أسماء، ولا بأن الله له صفاتٌ.

الرَّابِع: تعطيلٌ فوق ذلك، وهم الَّذِينَ لا يُثْبِتُونَ لله أي صِفَةً ثبوتية. فكل شيءٍ ثبوتِيٌّ لا يُثْبِتُونَهُ لله، وإنما يُثْبِتُونَ لله السَّلْبِيَّاتِ فقط، فيقولون مثلاً: ليس بمعدومٍ، ليس بجاهلٍ، ليس بأعمى، ليس بأصمٍّ، وأما إثبات الصِّفَةِ فهي ممنوعةٌ، لا الأسماء ولا الصِّفَات، وهؤلاء هم القرامِطَةُ وأشباههم.

الخامس: تعطيلٌ فوق ذلك، وهم الَّذِينَ يُعْطِلُونَ النَّفْيَ والإِثْبَاتَ، فلا يَصِفُونَ الله بصفةٍ ثبوتيةٍ ولا بصفةٍ سلبيةٍ، فلا يُثْبِتُونَ الإِثْبَاتَ ولا النَّفْيَ، فيقولون: لا نقولُ أَنَّهُ يَرْضَى، ولا نقولُ أَنَّهُ لا يَرْضَى، ولا نقولُ حَيٌّ ولا ميت، ولا نقول: سميع ولا أصم، ولا نقول: بصيرٌ ولا أعمى. فيَنفُونَ عنه النَّفْيَ والإِثْبَاتَ.

قالوا: لأنك لو أثبتتَ لشبَّهته بالمتبَّات، ولو نفيتَ لشبَّهته بالمنفيَّات. فأنْتَ واقعٌ في التَّشْبِيهِ سواء أثبتتَ أم نفيتَ.

فنقولُ لهم: هل تقولون أنه موجودٌ؟ فيقولون: لا.

هل تقولون معدومٌ؟ فيقولون: لا.

إذن؛ فهم يقولون: لا موجودٌ ولا معدومٌ! وهل هذا ممكن أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا؛ أو موجودًا معدومًا؟! لا يمكن.

إذن؛ أنتم الآن فرزْتُم من تشبيهه بالمنفيَّات أو بالمتبَّات، وشبَّهْتُموه بالمتنَّعات، والممتنع طبعًا لا وجود له أصلًا.

وانظر كيف يلعب الشيطان ببني آدم إلى هذا الحد؛ فيقول: إن قلت: حيّ فقد شبّهت، وإن قلت: ليس بحيّ، فقد شبّهت. وإن قلت: سميعٌ فقد شبّهت؛ وإن قلت: ليس بسميعٍ فقد شبّهت. فماذا نصنع؟! قل: لا سميعٌ ولا غيرُ سميع، وإن قلت: موجودٌ شبّهت، وإن قلت: لا موجودٌ شبّهت، إذن ماذا أقول؟! قل: لا موجودٌ، ولا غيرُ موجودٍ، وهذا غاية ما يكون من الامتناع.

وقال لهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: أنتم إذا فرّرتُم من تشبيهه بالمشبّهات والمنفيات -مع أن المثبتات والمنفيات أمرٌ ممكن- فقد شبّهتموه بالمتنعات؛ لأنّ تقابل النفي والإثبات بإجماع العقلاء من باب تقابل النقيضين^(١)، يعني لو سلّمنا جدلاً بأنّ الحياة والموت من باب تقابل العدم والملّكة، وأنّه يصحّ أن نقول: لا حيّ ولا ميّت، فيما لا يقبل الحياة ولا الموت، كالجماد مثلاً، فالجدارُ أيضًا لا حيّ ولا ميّت؛ لأنّه لا يقبل الحياة ولا الموت، فلو سلّمنا جدلاً بأننا نوافقكم على أنّ تقابل الحياة والموت والسمع والصّم من باب تقابل العدم والملّكة التي يجوز أن تُنفى عمّن لا يكون محلاً قابلاً لها، لكن لا يُمكن أن تخرجوا عن الإثبات والنفي؛ لأنّ تقابل الإثبات والنفي من باب تقابل النقيضين، يعني ليس هناك شيءٌ إلا موجود أو معدوم؛ إلا ثابتٌ أو منفيٌّ.

فإذا نفيتم الإثبات والنفي، أو الوجود والعدم فقد أثبتتم بما أجمع العقلاء على امتناعه؛ وذلك لأنّ تقابل الوجود والعدم، والإثبات والنفي من باب تقابل النقيضين اللذين أجمع العقلاء على أنّهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، فأنتم لا بُدَّ أن تصفوه إمّا بالوجود وإمّا بالعدم، فإمّا أن تقولوا: ليس بموجودٍ، أو: ليس بمعدومٍ، أمّا أن

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/٣٥٦-٣٥٧)

تقولوا: لا موجودٌ ولا معدومٌ؛ فهذا شيءٌ ممتنع، وقال بذلك غلاة القرامطة والباطنية، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

والحاصل: أن التعطيل خمسة أنواع، وأهل السنة والجماعة يتبرؤون من جميع هذه الأنواع، ويثبتون لله كل ما أثبتته لنفسه.

وأقول لهؤلاء: إنكم ما فررتم من شيء إلا ووقعتم في شرٍّ منه، لا في مثله فحسب بل في شرٍّ منه؛ لأنَّ هؤلاء إذا فرُّوا مما يعتقدون في تشبيهه وأثبتوا صفةً أخرى، نقول لهم: هذه الصفة موجودةٌ في المخلوق، فقد وقعتم فيما فررتم منه من حيث التشبيه بالمخلوق، وشرٌّ منه تحريف النص.

ونضرب مثلاً: الذين يقولون إن الله ليس له يد حَقِيقَة وإنما له قوة. لماذا لم يثبتوا اليد الحَقِيقَة؟ قالوا: لأنَّ هذا يقتضي التشبيه بالمخلوق الذي له يدٌ وجارحة. فنقول: والقُوَّةُ كذلك: أليس للمخلوق قوةٌ؟ فلنْ يستطيع أن يقول: لا، والله يقول: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، فأنتم كان لكم ضعفٌ ثم قُوَّةٌ ثم ضعف، فإذا قلتم: له قُوَّةٌ ووقعتم في التشبيه على قاعدتكم؛ لأنَّ للمخلوق قُوَّةً، فيلزم على قاعدتكم أن تكونوا مُشَبَّهين لله تعالى بخلقه.

وقُلْنَا: إنهم وقعوا في شرٍّ مما يفرُّون منه وهو تحريف النص، حيث حرَّفوا معنى النص إلى معنى خلاف الظاهر، وهكذا كل الذين يتكلمون بالتعطيل نقول: هم فروا من شيء ووقعوا في شر منه.

قوله: «ولا تمثيل» يعني: نثبت بلا تمثيل، وهذا من المؤلف جيد جداً حيث أتى بنفي التمثيل دون نفي التشبيه، فإن هذا أولى لوجه ثلاثة:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنْ نَفِيَّ التَّمثِيلَ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ النِّصْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وَلَا شَكَّ أَنْ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ أُولَى بِكَثِيرٍ مِنْ اسْتِعْمَالِ
أَلْفَاظٍ جَدِيدَةٍ لِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: أَنَّكَ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ رُبِمَتِ النَّاسُ
بِالنُّصُوصِ، وَرَبَطَ النَّاسُ بِالنُّصُوصِ لَهُ أَثَرٌ جَيِّدٌ مَحْبُوبٌ.

ثَانِيًا: أَنَّكَ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ سَلِمْتَ مِنْ أَيْ
اعْتِرَاضٍ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا تَنَاقُضٌ وَلَا اخْتِلَافٌ.

ثَالِثًا: أَنَّكَ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ فَإِنَّ ذَلِكَ أَدَقُّ
وَأَبْيَنُ مِمَّا إِذَا اسْتَعْمَلْتَ عِبَارَاتٍ أُخْرَى، وَإِنْ كَانَتْ فِيهَا يَبْدُو لِلسَّامِعِ مُرَادِفَةً لَهَا
جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ نَفِيَّ التَّشْبِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ
إِلَّا وَبَيْنَهُمَا تَشَابُهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَوْ لَا هَذَا التَّشَابُهُ مَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَعْرِفَ الْمَعْنَى أَبَدًا،
فَلِلَّهِ حَيَاةٌ وَلِلْإِنْسَانِ حَيَاةٌ، فَهُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ التَّشَابُهُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ تَشَابُهُ فِيهَا يَخْتَصُّ فِيهِ
كُلٌّ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ لِلْمَخْلُوقِ حَيَاةً تَتَمَيَّزُ عَنْ حَيَاةِ الْخَالِقِ، وَلِلْخَالِقِ حَيَاةً تَتَمَيَّزُ عَنْ
حَيَاةِ الْمَخْلُوقِ، كَمَا أَنَّ لِلْخَالِقِ ذَاتًا تَتَمَيَّزُ عَنْ ذَاتِ الْمَخْلُوقِ وَكَذَلِكَ لِلْمَخْلُوقِ
ذَاتٌ تَتَمَيَّزُ عَنْ ذَاتِ الْخَالِقِ.

الْوَجْهَ الثَّالِثُ: أَنْ نَفِيَّ التَّشْبِيهِ صَارَ يُطْلَقُ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ
مَنْ يَقُولُ: إِنْ كُلٌّ مِنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً فَهُوَ مُشَبَّهٌ، فَإِذَا قُلْتُ: مَنْ غَيْرُ تَشْبِيهِ صَارَ مَعْنَاهَا

عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَاتٍ، وَهَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ.

وَعَلَى هَذَا فَمَا نَقَرُوهُ مِنْ كَلِمَةٍ: «مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ» فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّهَا يُرِيدُونَ بِهِ: «مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ»؛ لِأَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لَا يَصَحُّ، وَلِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً فَهُوَ مُشَبَّهٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا الْأَعْتِقَادِ: مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَاتٍ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٨ فَكُلُّ مَنْ (أَوَّلَ) فِي الصِّفَاتِ كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِبْثَاتِ

٢٩ فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى وَخَاصَّ فِي بَحْرِ الْهَلَاكِ وَافْتَرَى

الشرح

«كُلُّ»: مبتدأ، خبره: «فقد تعدَّى» وقرن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الخبرَ بالفاء لأنَّ المبتدأ يُشَبِّه الشرطَ في العموم، قال العلماء رَحِمَهُ اللَّهُ: وإذا كَانَ المبتدأ يُشَبِّه الشرطَ في العموم حَسَنَ اقتران خبره بالفاء، ومثلوا ذلك بقولهم: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ. وهذا مثله «كُلُّ مَنْ أَوَّلَ... فقد تعدَّى».

وقوله: «فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ» مَنْ: اسم موصول يشمل كلَّ مُؤَوَّلٍ، سواءً كَانَ تَأْوِيلُهُ عَامًّا أَوْ خَاصًّا، فإذا أَوَّلَ أَيَّ نَصٍّ مِنْ غَيْرِ مَا إِبْثَاتٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ متعديًا، وسواءً أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ أَوْ فِي الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ فِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ متعديًا.

فَمَنْ قَالَ مِثْلًا: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ النِّعْمَةُ فَهُوَ مُؤَوَّلٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ الثَّوَابُ فَهُوَ مُؤَوَّلٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْتِوَاءِ الْاِسْتِیْلَاءُ فَهُوَ مُؤَوَّلٌ، وَتَسْمِيَتُنَا إِيَّاهُ تَأْوِيلًا مِنْ بَابِ التَّسَامُحِ، وَإِلَّا فَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ، فَكُلُّ تَأْوِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ نُسَمِّيَهُ تَحْرِيفًا، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، فَكُلُّ مَنْ أَوَّلَ الْكَلِمَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ فَقَدْ حَرَّفَ.

وقوله: «كذاته» يعني كما أَنَّ مَنْ أَوَّلَ فِي ذَاتِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ إِبْثَاتٍ فَهُوَ مَعْتَدٍ، فَكَذَلِكَ مَنْ أَوَّلَ فِي الصِّفَاتِ، وَهَذَا إِشَارَةٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي الصِّفَاتِ

كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ، فَكَمَا أَنَّنا نُثَبِّتُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ذَاتًا لَا تُشَبِّهُ ذَاتَ المَخْلُوقِينَ، فَإِنَّا نُثَبِّتُ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ.

وقوله: «من غير ما إثبات» يعني: من غير ما دليل على تأويله، فإنه يكون متعديًا، فإن وُجد دليل للتأويل فإن ذلك لا بأس به، ولا يُعَدُّ هذا تعديًا، مثاله قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»^(١).

فلو قال قائل: ظاهر الحديث أن الله يكون سَمْعَ الإنسان وبصره ويده ورجله، فلماذا تَوَوَّلُون هذا الحديث وتقولون: إن المراد أن الله يُسَدِّد هذا الرَّجُل في سَمْعِهِ وبصره ومشيه وبطشه؟

فالجواب: لأن عندنا دليلًا يدلُّ على ذلك، وهو قول الله عَزَّوَجَلَّ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِحَرْبٍ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ».

فهنا يُوجَدُ عَابِدٌ وَمُعْبُودٌ؛ لقوله: «ما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي»، ويُوجَدُ مَتَقَرَّبٌ وَمَتَقَرَّبٌ إِلَيْهِ «ما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي»، ويُوجَدُ فَارِضٌ وَمَفْرُوضٌ عَلَيْهِ «مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ» وفيه أيضًا سَائِلٌ وَمَسْئُولٌ، وَمُعْطٍ وَمُعْطَى، وَمُسْتَعِيذٌ وَمُسْتَعَاذٌ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

وكلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّبَايُنِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ هَذَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا دَالًّا عَلَى التَّبَايُنِ فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ الْمَبَايِنَ بَعْضًا مِنَ الشَّيْءِ الْمَبَايِنِ؟! وكيف يكون سمعه وبصره ويده ورجله؟! فهذا مُسْتَحِيلٌ.

وأيضًا السَّمْعُ والبَصَرُ واليَدُ والرجلُ بَعْضٌ مِنَ المَخْلُوقِ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ المَخْلُوقِ هُوَ الخَالِقُ، فَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ.

إِذَنْ فَعِنْدَنَا دَلِيلٌ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ، وَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّأْوِيلِ فَإِنَّا نَقُولُ: لَيْسَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَقْصُودًا، بَلْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: أَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ الَّذِي ادَّعَى لَيْسَ هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ يُنَاقِضُ سِيَاقَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ لَهُ مَعْنَى مُنْفَرِدٌ، بَلِ الْأَلْفَاظُ يَكُونُ مَعْنَاهَا بَضْمٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. فَنَحْنُ لَمْ نَخْرُجْ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَلَمْ نُؤَوِّلْ، وَإِذَا تَنَزَّلْنَا جَدَلًا وَقَلْنَا: إِنَّ هَذَا تَأْوِيلٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَإِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنْ كَلَامٍ مَنْ تَأَوَّلْنَا كَلَامَهُ لَمْ نَكُنْ خَرَجْنَا بِكَلَامِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»^(١)، فَإِنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ لَقُلْنَا إِنَّ اللَّهَ يَمْرُضُ وَإِنَّ اللَّهَ يَجُوعُ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ، لَكِنْ هَذَا قَدْ فُسِّرَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ عَبْدِي فَلَانًا جَاءَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، وَمَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ»، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي يُدْعَى أَنَّهُ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيِّنُهُ بِنَفْسِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩).

فالحاصل: أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أعطانا قَاعِدَةً، وهي أن جميع مَنْ أَوَّلَ في الصِّفَات من غير إثباتٍ ولا دليلٍ يَدُلُّ على تأويله فإنه معتدٍ.
وأيضاً كما أننا لا نُؤَوِّلُ في الذَّاتِ يجب أن لا نُؤَوِّلُ في الصِّفَات؛ لأنَّ الكلام في الصِّفَات فرغٌ عن الكلام في الذَّات.
ثم قال رَحِمَهُ اللهُ:

فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى وَخَاضَ فِي بَحْرِ الْهَلَاكِ وَافْتَرَى

هذه خمسُ صِفاتٍ -والعياذُ بالله من ذلك-: تعَدَّى، واستطال، واجترى، وخاض في بحر الهلاك، وافتَرى. كلُّ هذه أوصافٌ لِمَنْ أَوَّلَ في الصِّفَات من غير دليل.

قوله: «فقد تعَدَّى» تعَدَّى على النُّصوص وعلى المتكلم بالنُّصوص؛ لأنَّ هذا التَّأويلَ تعَدَّى على اللَّفْظ وإخراجٌ له عن ظاهره، وتعَدَّى على قائل النَّصِّ حيث كلم النَّاسَ بما لا يُريد، وهذا نوع من التَّعمية، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وخلاف قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَالْكِتَابَ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وخلاف قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [النساء: ٢٦]، فكلُّ إنسانٍ يُؤَوِّلُ فقد تعَدَّى على النَّصِّ وعلى المتكلم بالنَّصِّ وهو الله ورسوله.

وقوله: «واستطال» من الطَّوْل، وهو الغنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، أو من الاستطالة وهي العُلُوُّ والترُّفُّع، والثَّاني أنسب، يعني أنه استطال واستعلَى وترَفَّع والعياذُ بالله، واعتد برأيه، وأنكر رأي الآخرين.

وقوله: «واجترى» من الجرأة، وهي الإقدام، أي: إقدام الإنسان على ما ليس له بحق، وقد تجرأ فلانٌ على كذا: يعني أقدم على شيء ليس له فيه حق، وكذلك الذي يؤوّل في الصفات؛ فإنه قد أقدم على شيء ليس له بحق.

وقوله: «وخاض» الخوض في الأصل يُطْلَق على العمل الذي ليس بمُرَكَّز ولا مُنظَّم، ومنه الخوض في الوحل، والخوض في الماء، والخوض في الطين، قال تعالى: ﴿فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ [الطور: ١٢].

وقوله: «في بحر الهلاك» الهلاك هنا معنوي، يعني يبقى حيًّا لكن هو في الحقيقة حيٌّ ميتٌ، بل الميتُ على الحق خيرٌ من هذا الذي بقي على الباطل.

وقوله: «وافترى» يعني كذب ووجه كذبه أنه قال: إن الله لم يرد كذا وأراد كذا، فكذب في النفي وكذب في الإثبات:

مثلاً: في قوله تعالى: ﴿يَدْعَى﴾ [ص: ٧٥] قال: إن الله لم يرد اليدين وأراد النعمة، فكذب في النفي وكذب في الإثبات، وقوله: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال: إن الله لم يستوِ على العرش ولكن استولى، أو لم يرد العلو وإنما أراد الاستيلاء. فنقول: كذبت في الأوّل وفي الثاني.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٠ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ (النَّظَرِ) فِيهِ، وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ ذُو (الْأَثَرِ)

٣١ فَإِنَّهُمْ قَدْ افْتَدَوْا بِ(الْمُصْطَفَى) وَ(صَحْبِهِ)، فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَى

الشرح

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّدُّ إِلَى الْعُقُولِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، وَذَكَرَ تَحْرِيمَ التَّأْوِيلِ وَأَنَّهُ اسْتَطَالَتْ وَجُرْأَةٌ وَافْتِرَاءٌ، ذَكَرَ دَلِيلًا حَسِيًّا مَلْمُوسًا، فَقَالَ:

«أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرِ فِيهِ» يَعْنِي أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ أَصْحَابَ النَّظَرِ، وَالْمُرَادُ بِأَصْحَابِ النَّظَرِ أَصْحَابَ الْكَلَامِ، الَّذِينَ يَرْجِعُونَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ أَوْ نَفْيِهَا إِلَى الْعَقْلِ، فَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا وَاضْطَرَبُوا اضْطِرَابًا كَثِيرًا عَظِيمًا، حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يُوجِبُ مَا يَرَى الْآخَرُ أَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ. فَأَحَدُهُمْ يَقُولُ: هَذَا وَاجِبٌ لِلَّهِ، وَالثَّانِي يَقُولُ: هَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: هَذَا جَائِزٌ، وَهَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ فَاضْطَرَبُوا اضْطِرَابًا كَثِيرًا فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَقْوَالِ وَاضْطِرَابَهَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أُسَاسٌ؛ لِأَنَّ الْأَقْوَالَ كُلَّمَا قَوِيَتْ أُسَاسَاتُهَا تَقَارَبَتْ؛ وَلِهَذَا تَجِدُ الْمَسَائِلَ الْمَنْصُوصَةَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ الْخِلَافَ فِيهَا قَلِيلٌ، وَأَضْرَبَ لَكَ مَثَلًا بِالْمَوَارِيثِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْمَوَارِيثِ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْخِلَافِ فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ غَالِبَ أَحْكَامِهِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، وَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ. كَذَلِكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ مَثَلًا، فَأَهْلُ الزَّكَاةِ الثَّانِيَةِ لَا تَكَادُ تَجِدُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهِمْ إِلَّا قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِلْخِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الزَّكَاةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمْ، فَكُلَّمَا

كانت الأقوال مؤيدةً بالنصوص كان الخلاف فيها أقل؛ لأن النص يجمع أطراف الخلاف.

أمّا إذا كانت المسائل ليست مبنية على نص ولا على أصل فإنك ترى فيها الخلاف العجيب، ولو شئت لقلت: إن الخلاف أكثر من أصحابه، فإذا كانوا عشرة اختلفوا على خمسة عشر قولاً.

فإذا قال قائل: كيف يكون الخلاف أكثر من أصحابه؟!

فنقول: يكون للواحد عدة أقوال. فإذا كانوا عشرة وكل واحد له خمسة أقوال صار الخلاف خمسين وجهًا.

فأصحاب النظر، الذين يدعون أنهم أصحاب عقول وأن غيرهم عامة وحشوية وبُلهاء وما أشبه ذلك، هم أكثر الناس اختلافًا في هذا الباب، ومن طالع ما يُنقل عنهم رأى العجب العجيب، حتى إنك لتكاد لا تتصور القول من شدة فسادِهِ.

فإذا كان هذا حال أصحاب النظر فكيف يُعتمد على هؤلاء فيما هو أساس الرسائل، وهو معرفة الربّ جلّ وعلا بأسمائه وصفاته؟! وكيف نَعتمد على هذه الأقوال المتناقضة التي لا تُبني على أصل؟! ولهذا فإن المؤلف رحمه الله جاء باختلاف أهل النظر دليلًا على فساد أقوالهم؛ لأن الاختلاف والاضطراب يدل على الفساد.

فإن قيل: من هم أصحاب النظر؟

فالجواب: هم أصحاب الكلام كما يُسمّيهم أهل العلم، وعلمهم علم الكلام، وسمّوا أصحاب النظر لأنهم قدّموا النظر على الأثر. فهؤلاء المتكلمون - أصحاب

النَّظَر - هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ فُسَادًا وَاضْطِرَابًا فِي الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَبْنُوا عَلَى أَسَسٍ صَحِيحَةٍ، وَإِنَّمَا بَنَوْا عَلَى وَهْمِيَّاتٍ ظَنُّوْهَا عَقْلِيَّاتٍ، فَبَنَوْا عَلَيْهَا عَقِيدَتَهُمْ.

ولعلَّه قد مرَّ بِكَ أَنَّ أُسَاطِينَهُمْ وَرُؤُسَاءَهُمْ أَقْرَأُوا بِأَنَّهُمْ عَلَى ضَلَالٍ، فَمِنْ جَهْلَتِهِمُ الرَّازِي الَّذِي يَقُولُ: «لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهَجَ الْفَلَسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتُهَا تَرْوِي غَلِيلاً وَلَا تَشْفِي عَلِيلاً، وَوَجَدْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلَهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي»^(١).

هَذَا هُوَ الرَّازِي أَحَدُ أُسَاطِينِهِمْ وَكُبْرَائِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ يَقُولُ: هَذِهِ الْمَنَاهَجُ وَالطُّرُقُ مَا رَأَيْتُهَا تَرْوِي غَلِيلاً وَلَا تَشْفِي عَلِيلاً، أَيْ، لَا تُسَمِّنُ وَلَا تَغْنِي مِنْ جَوْعٍ، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، يَعْنِي: طَرِيقَةَ تَحْكِيمِ النُّصُوصِ فِي هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا: أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فَأَوْ مِنْ بَأْنِهِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَأَقْرَأُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فَأَوْ مِنْ بَأْنِهِ فِي الْعُلُوِّ، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَهِيَ نَفْيٌ لِلتَّمْثِيلِ، وَأَقْرَأُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَهِيَ نَفْيٌ لِلتَّكْيِيفِ، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي.

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ^(٢):

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٠).

(٢) هذه الأبيات للفخر الرازي؛ ذكرها في كتابه أقسام اللذات، انظر الصواعق لابن القيم (١/ ١٦٧).

وَأَزَوَّاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

والقيلُ والقَالُ محصولُ ليسَ بجيدٍ، فالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن قيلٍ وقالٍ^(١). فهو لاءٌ بَحْثُوا طولَ عمرهم وما استفادوا إلا قيلَ وقالوا، وغاية دنياهم أذى ووبالٍ والعياذ بالله؛ لأنَّ غايةَ دُنْيَاهُمْ - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - الشُّكُّ والخِيرَةُ، فأكثرُ النَّاسِ شكًّا عندَ المَوْتِ هُم أهلُ الكلام؛ لأنَّهم ليسَ عندهم عقيدة يبنون عليها معبودهم عَزَّجَلَّ، بل لا يعرفونه إلا بوهمياتهم التي يدَّعون أنها عقليات، فلذلك إذا جاءت السَّاعةُ وجاء وقت الامتحان والمحكِّ ضاعوا وما وجدوا حصيلة.

فكانوا أكثرُ النَّاسِ شكًّا عندَ المَوْتِ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، حتَّى إن بعضهم يقول: «ها أنا أموت على عقيدة أُمِّي»، أمُّه الأُمِّيَّة التي لا تعرف، ورؤي: «أموت على عقيدة عجائز نيسابور»^(٢). فَرَجَعُوا إلى عقيدة العجائز؛ لأنَّها فطريَّة، وهم عقيدتهم نظريَّة وهمية في الواقع.

فإذا نظرنا إلى هؤلاء وإلى مآلهم وإلى أحوالهم، - فلن يُمكننا أبداً أن نقول إنَّهم على حقٍ وندع الأثر لنظرهم، وكلُّ إنسانٍ عاقلٍ لا يُمكن أن يتولَّى مثل هؤلاء ويأخذ من أقوالهم؛ لأنَّها أقوالٌ فاسدةٌ مُتَنَاقِضَةٌ ليس لها أساسٌ، لا من كتاب الله ولا من سُنَّةِ رَسوله ﷺ ولا من أقوال السَّلف.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال، رقم (٧٢٩٢) ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (١٧١٥).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٠٨).

والعجيبُ أن الرازيَّ يقول: أرواحنا في وحشةٍ من جُسومنا، إلى هذا الحد: روحه مستوحشة من جسده، لا تودُّ أن تقرَّ فيه، كأنها يتمنون الموت الآن ومفارقة الروح الجسد الذي هي في وحشة منه؛ لأنَّ الإنسان -نسأل الله العافية والسلامة والثبات- إذا لم يكن له عقيدةٌ ضاع، اللهم إلا أن يكون قلبه ميتًا؛ لأنَّ الذي قلبه ميت يكون حيوانيًا لا يهتم بشيء أبدًا، لكن الإنسان الذي عنده شيء من الحياة في القلب إذا لم يكن له عقيدةٌ فإنه يضيع ويهلك، ويكون في قلقٍ دائم لا نهاية له، فتكون روحه في وحشة من جسمه.

وقوله: «وحُسن ما نحاه ذو الأثر» نحاه بمعنى اتبعه، يعني: ألم ترَ حُسن ما اتبعه ذو الأثر؟ والجواب: أننا نرى ذلك، فنحن نطالع كتب هؤلاء وأقوالهم، ونطالع كتب أولئك وأقوالهم، فنجد أنَّ هؤلاء الأثريين، إذا قالوا قولًا فإنما يقولون بقول الله ورسوله، مطمئنين منشرحة صدورهم. أما أولئك فهم على العكس من هذا، دائمًا في صراعٍ قليل وقال، وجدل لا نهاية له، وفرضيات وهمية ليس لها أصل، فتجدهم في حيرةٍ وقلق.

لكن ما نحاه أهل الأثر واتبعوه يقرأ أحدهم كلام الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] (فيقول: سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِجْيُهُ كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فيقول: استوى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ يقول: له يدان لكنها ليست كأيدي المخلوقين؛ لأنَّ الله ليس كمثله شيءٌ، وهكذا يقرأ في القرآن والسنة نصوصًا واضحةً بيَّنة.

ووالله لو خلوا من التقديرات التي يُقدِّرونها ما وجدوا إلا خيرًا، أي شيء يضير الإنسان إذا قال: أنا أو من بأن الله يدين؛ لأنَّ الله أثبتهم لنفسه، ولكني أو من بأنه

لا مثيل لهاتين اليدين، فينشرُ صدره، ويستريح من التَّقديرات التي لا أساس لها، ولذلك تجدد أهل السنة والجماعة في هذا الباب هم أريج الناس بالآ، وأشرحهم صدرًا، وأكثرهم اطمئنًا وأبعدهم إشكالًا. أمّا أن نذهب نُقدّر ونقول: اليد جارحة، والجارحة ممتنعة، والجارحة بعض من كل، وما أشبه ذلك. وهذا جسم، وهذا عرض، فإننا سوف نتعب في هذا.

والأولى لنا أن نُؤمن بأن لله يداً ونقول: سبحانه الله العظيم، وبأن له وجهًا وبأن له عينًا، وبأنه مستوٍ على العرش، وبأنه يحيي يوم القيامة، وبأنه ينزل إلى السماء الدنيا، إلى غير ذلك بدون أن نُقدّر تقديرات، فلسنا نحن الذين نحكم على الله، بل الله هو الذي يحكم علينا ولنفسه بما شاء، أمّا نحن فليس لنا إلا التسليم في هذه الأمور، ولهذا قال: «حُسن ما نحاه ذو الأثر».

وأنا أجزم جزمًا أنك لو تلوت على أحد من العامة حديثًا في صفات الله عزَّ وجلَّ، تجده يُسبِّح بلسانه، ويعظم الله بقلبه، ويقشعُ من ذلك جلده، لكن لو تلوته على واحد من أهل الكلام ما أحسَّ بهذا أبدًا، بل ذهب يتصور أن الله منافٍ للمخلوق، ثمَّ يحاول أن يصرف هذا النصَّ إلى معنى يدَّعي أنه معقول، وتجده يتعب نفسه، وذاك العامي يسبح ويهلل ويمجد الله، ولا يتعب نفسه. وذاك يذهب يبحث عن القرائن، ولا يكون في قلبه من تعظيم الله مثل ما يكون في قلب العامي، وهذا أمر محسوس، ولهذا «مَا أُوتِيَ قَوْمٌ الْجَدَلَ إِلَّا ضَلُّوا».

فأنت إذا أخذت النصوص على ظاهرها سلمت من كل شيء، وعظمت الله حق تعظيمه، ولن تحتاج إلى أن تتكلم في ذات الله كأنها تشرح جسمًا من أجسام الآدميين، كما يوجد عند بعض الناس الآن، حتَّى إنِّي رأيتُ كتابًا لبعض الناس يسأل:

هل يقال إن الله ذَكَرَ أو أَثْنَى؟ أعوذ بالله، إلى هذا الحد؟ نسأل الله العافية.

والله إن هذا الإنسان ليس في قلبه تعظيم لله عَزَّجَلَّ وهو يفرض هذا الفرض، فتجد مَنْ يقول: أقم دليلاً على أن الله ذكر؟! وتجد مَنْ يفرض ويقول: هل الله واحدٌ أو متعدّد؟ والله يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، فنحن هنا جماعة؟! فإذا أراد الإنسان السَّلامة فليدع هذه الأشياء، فماذا أنت يا ابن آدم بالنسبة للسماء وبالنسبة للأرض وبالنسبة للأشجار؟! لست بشيء، فكيف تتكلم في خالق السماوات والأرض بأشياء ما تكلم بها عن نفسه، ولا تحدث بها رسولَه ﷺ، ولا قالها من هم أحرص منك على الخير وأشدُّ منك تعظيماً لله؛ وهم الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

ولما قال الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ...» إلى آخره^(١)، لم يفكر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كيف ينزل الله تعالى وكيف يصعد، بل فكروا كيف يستغلُّون هذا الوقت بالاستغفار والدُّعاء والسُّؤال، وهذا هو الذي أراده الرسول ﷺ منهم، فالرسول ﷺ ما أراد منهم أن يفكروا كيف نزل ومتى يصعد وكيف صعد، بل أراد منهم أن ينتهزوا هذه الفرصة في هذا الجزء من الليل الذي يقول الله فيه: من يدعوني؟ من يسألني؟ من يستغفري؟

فالمهمُّ أن الواجب علينا أن نُعرض عما قاله أهل الكلام في هذا كله، ونحن نحتاجهم بكلمة بسيطة وهم أهل جدلٍ، فنقول: أأنتم أعلم بالله أم الله؟ فإن قالوا:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلَاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

نحن أعلم بالله من الله فهم كفره بذلك. وإن قالوا: الله أعلم، فنقول: ألم يقل عن نفسه كذا وكذا. فلماذا لا تقبلون؟! ولماذا تحاولون الزيف يميناً ويساراً؟! والله عزَّجَلَّ وَّضَحَّ وَبَيَّنَّ، وكلامه أَيْنُ الكلام، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿بَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالقُرْآنُ مُبَيَّنٌّ، والرسول ﷺ مَبَيَّنٌّ، ولا يُمكن أبداً بحالٍ مِنَ الأحوال أن يُبَيِّنَ الله لنا كيف نبول، وكيف نتغوَّط، وكيف نلبس، وكيف ندخل، وكيف نخرج، وكيف نأكل، وكيف نشرب، وكيف ننام، وكيف نستيقظ، ثم يدعُ البيانَ فيما يتعلَّقُ بأسمائه وصفاته التي هي زبدة الرسالة، ونحن إذا لم نعرف الله ما عبدناه، وإذا عرفناه فيجب أن نعرفه كما وصف نفسه، بعيداً عما أشار المؤلفُ إليه من اختلاف أصحاب النظر، فإن هذا يصدنا عن سبيل الله ويبعدنا كثيراً.

إذن بأيِّ شيء يكون: «حُسن ما نحاه ذو الأثر»؟ يكون باتباع الآثار، وهذا الحسن يتمثل في طُمأنينة القلب، وانشراح الصدر، ورُكود النفس، والانبساط، وعدم القلق، وعدم الحيرة. وكلُّ هذا موجود -ولله الحمد- فيما نحاه أهل الأثر، حيث يقولون: سمِعنا وأطعنا.

قوله: «فإنهم قد اقتدوا بالمُصطفى وصحبه»: «فإنهم» أي: أهل الأثر، «قد اقتدوا بالمُصطفى»، وهو مُحَمَّدٌ رَسولُ الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتَّبِعوه ظاهراً وباطناً، وَمَنْ اتَّبَعَ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَمَنْ وُفِّقَ لِذَلِكَ فَقَدْ وُفِّقَ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]،

وَمَنْ وَفَّقَ لِدَٰلِكَ فَقَدْ شَرَحَ صُدْرَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

فَإِذَا وَفَّقَ الْمُسْلِمَ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْعَقِيدَةِ، وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَالْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَقَدْ وَفَّقَ لِكُلِّ خَيْرٍ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ مَا نَحْنُ فِيهِ لَجَالَدُونَا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ»^(١). اللَّهُ أَكْبَرُ! فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ أَهْلَ الدُّنْيَا: مَنْ أَنْعَمُ النَّاسُ؟ لَقَالُوا: الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ. لَكِنَّ أَهْلَ الْعِبَادَةِ أَنْعَمُ مِنْ هَؤُلَاءِ، أَنْعَمُ، وَأَسْرُّ بِالْأَلَا، وَأَشْرَحُ صَدْرًا وَأَهْدَأُ نَفْسًا؛ لِأَنَّهُمْ مُتَصِلُونَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي قِيَامِهِمْ وَقُعُودِهِمْ وَمَنَامِهِمْ وَيَقْظَتِهِمْ، دَائِمًا مَعَ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَعَهُمْ، فَهُمْ أَنْعَمُ النَّاسُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ مَا نَحْنُ فِيهِ لَجَالَدُونَا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ».

لَكِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا أَخَذُوا بِمَا أَخَذَ بِهِ هَؤُلَاءِ صَارُوا أَنْعَمَ مِنْهُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ...»^(٢)، فَبَدَأَ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ بِالْإِمَامِ الْعَادِلِ؛ الْعَادِلِ فِي مُعَامَلَةِ اللَّهِ، وَفِي مُعَامَلَةِ عِبَادِ اللَّهِ.

فَالْمُهِّمُ أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ كُلُّ الْخَيْرِ، فَاحْرِصْ عَلَى اتِّبَاعِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فِي الْعَقِيدَةِ، وَالْأَقْوَالِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَفْعَالِ، وَالتَّوَكُّلِ، لَكِنَّ مَا فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَبُّدِ فَإِنَّكَ تَفْعَلُهُ عِبَادَةً وَتَقَرَّبًا إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَمَا فَعَلَهُ

(١) انظر البداية والنهاية (١٣/ ٥٠١)، وتاريخ دمشق (٣/ ٣٠٦، ٣٦٦)، وقائل ذلك هو إبراهيم ابن أدهم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب، الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

لا على سبيل التعبد فإنَّ من النَّاس من يفعلُه لمحبتِه للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لا للتقربِ إلى الله به، بل يفعلُه لأنَّ الرَّسول ﷺ فعله، فيحب ما فعله الرَّسول ﷺ فقط لا تعبدًا لله. كما أن الإنسان إذا أحبَّ شخصًا تجده يُقلِّده وإن كان لا يعتقد أن في ذلك عِبَادَةً وتقربًا إلى الله عزَّ وجلَّ.

ومن ثمَّ كان عبدُ الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يتَّبَع آثار الرَّسول ﷺ حتَّى في غير الأمور العباديَّة، حتَّى أنَّه كان يتحرَّى المكان الَّذي نزل فيه الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليُبوِّل فيه في الطَّرِيق فينزل ويبوِّل^(١)، لكن هذه القاعِدة خالفه فيها أكثر الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).

ثم قال: «وصحبه» صحب الرَّسول ﷺ هم كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك، ولكن نعلم أن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم طبقاتٌ وليسوا طبقةً واحدة، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكُلًّا وََعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، حتَّى إنَّ الرَّسول ﷺ قال لخالد بن الوليد لما نازع عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٣)، ففرَّق بين خالد الَّذي تأخَّر إسلامه وبين عبد الرحمن بن عوف الَّذي يعتبر من السَّابِقين إلى الإسلام.

(١) أخرج ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٤٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ في منزله كما كان يتبعه ابن عمر».

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا..»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابة، باب تحريم سب الصَّحابة، رقم (٢٥٤٠).

والمهمُّ أنَّ الصَّحْبَ طبقاتٌ؛ طبقاتٌ في الصُّحْبَةِ، وطبقاتٌ في الهِجْرَةِ، وطبقاتٌ في العِلْمِ، وطبقاتٌ في كلِّ شَيْءٍ، ولا يوجدُ أحدٌ من الصَّحابةِ أَفْضَلَ من أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى صُحْبَتِهِ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي يُتْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْرُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فأُثِّبَتِ الصُّحْبَةُ لَهُ، وَأُثِّبَتِ الْمَعِيَّةُ الْخَاصَّةُ لَهُ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ، حيث قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

ثُمَّ يَلِيهِ بِلَا شَكٍّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ أَمَانَةً وَأَصْدَقُهُمْ فِرَاسَةً، فَهُوَ أَشَدُّ النَّاسِ أَمَانَةً لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ يَرِيدُ الْخِيَانَةَ مَا وَلَّى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْلَى أَحَدَ أَبْنَائِهِ أَوْ أَحَدَ قَوْمِهِ، لَكِنَّهُ أَمِينَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَأَدَّى الْأَمَانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا.

وَنَعْلَمُ أَنَّهُ أَصْدَقُ النَّاسِ فِرَاسَةً؛ لِأَنَّهُ وَلَّى عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَهُ، فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ دَائِمًا يَقُولُ: «ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَجِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(١)، ودائمًا يَقْتَرِنُ اسْمُ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ بِاسْمِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلِهَذَا شَاءَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِحُكْمَتِهِ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ قُرْنَاءَ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْمَمَاتِ، فَقُبُورُهُمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُومُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ قِيَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَهَذِهِ هِيَ الْمِيزَةُ وَالْفَضِيلَةُ.

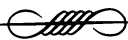
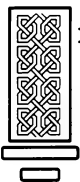
والمهمُّ أَنَّ الصَّحْبَ يَخْتَلِفُونَ، لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا أَحَدٌ يُسَاوِي الصَّحَابَةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٨٥)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي فَضْلِ الصُّحْبَةِ أَبَدًا، أَمَّا فِي الْعِلْمِ فَرَبِّمَا يُوجَدُ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْأَعْرَابِيَّ لَوْ جَاءَ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَآمَنَ بِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ مَا أَخَذَ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَانصَرَفَ إِلَى قَوْمِهِ وَلَمْ يَأْتِ إِلَى الْمَدِينَةِ لِلتَّعَلُّمِ لَا شَكَّ أَنْ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَلَكِنَّ الصُّحْبَةَ الَّتِي هِيَ رُؤْيَا النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ لَا تَوْجِدُ فِي غَيْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال: «فاقنع بهذا وكفى»، ونقول للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمْعًا وَطَاعَةً، نَقْنَعُ بِهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَمِيتَنَا عَلَيْهِ، «اقنع بهذا» أَي: بِاتِّبَاعِ آثَارِ الْمُصْطَفَى صَلَّواتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَصَحْبِهِ، «وكفى» أَي: كَفَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، كَفَى عَنْ أَهْلِ النَّظَرِ، وَعَنْ مَجَادِلَاتِهِمْ، وَعَنْ مَعْقُولَاتِهِمُ الَّتِي هِيَ وَهْمِيَّاتٌ، فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى بَطْلَانِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ النَّظَرِ، وَأَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَثَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





الباب الأول: في معرفة الله تعالى

٣٢ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبِيدِ (مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ) بِالتَّسَدِيدِ

٣٣ بَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرُ لَهُ، وَلَا شِبْهُ، وَلَا وَزِيرُ

الشرح

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «الباب الأول» وَالَّذِي مَضَى مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ (المقدمة)^(١).

قال: «في معرفة الله عَزَّجَلَّ» مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَوْعَانِ: مَعْرِفَةُ ذَاتِهِ بِالْوُجُودِ، وَمَعْرِفَةُ صِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةُ ذَاتِهِ فِي الْكُنْهَةِ وَالْحَقِيقَةِ، وَمَعْرِفَةُ صِفَاتِهِ كَذَلِكَ، يَعْنِي نَقُولُ: هِيَ قِسْمَانِ: مَعْرِفَةُ وَجُودٍ وَمَعْنَى، وَمَعْرِفَةُ كُنْهِ وَحَقِيقَةٍ.

أَمَّا مَعْرِفَةُ الْوُجُودِ وَالْمَعْنَى فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَّا، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْكُنْهَةِ وَالْحَقِيقَةِ فَهَذَا غَيْرُ مَطْلُوبٍ مِنَّا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ، فَلَا أَحَدٌ يَعْرِفُ حَقِيقَةَ ذَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا حَقِيقَةَ صِفَاتِهِ، وَالْوَصُولُ إِلَى ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، فَمُسْتَحِيلٌ أَنْ تَعْرِفَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فِي حَقِيقَةِ ذَاتِهِ.

فَالْإِنْسَانُ تَعْرِفُ حَقِيقَةَ ذَاتِهِ، فَهُوَ لَحْمٌ وَدَمٌ وَعَظْمٌ وَبَاقِي مَكُونَاتِ الْجِسْمِ، لَكِنَّ الرَّبَّ عَزَّجَلَّ لَا تَعْرِفُ عَنْهُ هَذَا، وَصِفَاتُ الْإِنْسَانِ كَذَلِكَ تَعْرِفُ حَقِيقَتَهَا وَكُنْهَهَا الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ، فَتَعْرِفُ وَجْهَ الْإِنْسَانِ؛ وَتَعْرِفُ الْعَيْنَ؛ وَتَعْرِفُ الْقَدَمَ؛ وَتَعْرِفُ

(١) انظر (ص: ٩٩-١٥٧).

اليَد؛ وتعرف الأصابع، لكن صفات الله عَزَّجَلَّ لا تصل إلى حقيقتها وكنهها، والمطلوبُ إذن معرفة الذات بالوجود ومعرفة الصفات بالمعاني، أمّا معرفة الكُنْه والحقيقة فهذا مما لا يعلمه إلا الله عَزَّجَلَّ.

فصار قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في معرفة الله لا بُدَّ فيه من هذا التَّسديد.

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبِيدِ (مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ) بِالتَّسْديدِ

فأول واجب على الإنسان أن يعرف الله، والمراد أول واجب لذاته، وأمّا أول واجب لغيره فهو النَّظَر والتدبُّر الموصِل إلى معرفة الله. فالعلماء رَحِمَهُمُ اللهُ قالوا: أوَّل ما يجب على الإنسان أن ينظر، فإذا نظر وصل إلى غايته، وهي المعرفة، فيكون النَّظَر أول واجب لغيره، والمعرفة أول واجب لذاته.

وقال بعض أهل العلم: إنَّ النَّظَر لا يجب لا لغيره ولا لذاته؛ لأنَّ معرفة الله عَزَّجَلَّ معلومةٌ بالفطرة والإنسان مجبولٌ عليها، ولا يجهل الله عَزَّجَلَّ إلا من اجتالته الشياطين، ولو رجع الإنسان إلى فطرته لعرف الله دون أن ينظر ويفكر.

قالوا: ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١)، ولقول الله تعالى في الحديث القدسي: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ»^(٢)، فصار الصَّارفُ عن مقتضى الفطرة حادثاً وارداً على فطرة سليمة.

فأول ما يولد الإنسان يولد على الفطرة، ولو ترك ونفسه في أرضٍ بريّة ما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟.. رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود على الفطرة وحكم موت... رقم (٢٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها...، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا...، رقم (٢٨٦٥).

عبد غير الله، ولو عاش في بيئة مُسَلِّمة ما عبدَ غيرَ الله، وحينئذٍ تكون عبادته لله، وإذا عاش في بيئة مُسَلِّمة يكون المقوِّم لها شيئين هما الفِطْرة والبيئة، لكن إذا عاش في بيئة كافرة فإنه حينئذٍ يحدث عليه هذا المانع لفطرته من الاستقامة، لقول النبي عليه الصَّلاة والسَّلام: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١).

إذن معرفة الله عزَّ وجلَّ لا تحتاج إلى نظرٍ في الأصل، ولهذا نجد عوامَّ المسلمين ما فكروا ونظروا وقرؤوا في الآيات الكونية والآيات الشرعية حتى عرفوا الله، بل عرفوه بمقتضى الفِطْرة، ولا شك أن للبيئة تأثيرًا لكنهم لم ينظروا، بل إن بعض النَّاس - نسأل الله العافية - إذا نظر وأمعن ودقق وتعمق وتنطع ربما يهلك، كما قال النبي عليه الصَّلاة والسَّلام: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَطَّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(٢).

فالصَّحيح إذن ما قاله المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ أَوَّلَ واجبٍ معرفة الله، وأمَّا النَّظر فلا نقول إنه واجب، لكن لو فرض أن الإنسان احتاج إلى النَّظر فحينئذٍ يجب عليه النَّظر، مثل لو كان إيمانه فيه شيء من الضَّعف ويحتاج إلى تقوية؛ فحينئذٍ لا بدَّ أن ينظر، ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩].

فإذا وجد الإنسان في إيمانه ضعفًا حينئذٍ يجب أن ينظر، ولكن لا ينظر من زاوية الجدَل والمعارضات والإيرادات؛ لأنَّه إن نظر من هذه الزاوية يكون مأله الضلال

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟... رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود على الفطرة وحكم موت...، رقم (٢٦٥٨).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتطعون، رقم (٢٦٧٠).

والضَّيَاع، ويُورِدُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ وَالْإِيرَادَاتِ مَا يَقِفُ مَعَهَا حَيْرَانٌ، لَكِنْ يَنْظُرُ مِنْ زَاوِيَةِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، فَمَثَلًا إِذَا نَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ - هَذَا الْمَخْلُوقُ الْعَظِيمُ الْكَبِيرُ الْوَهَّاجُ - فَلَا يَقُلْ: مَنْ الَّذِي خَلَقَهُ؟ خَلَقَهُ اللَّهُ. فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَهَذَا لَا يَنْبَغِي، بَلْ يَقُولُ: خَلَقَهُ اللَّهُ، وَيَقِفُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرْنَا أَنْ نَنْتَهِيَ إِذَا قَالَ لَنَا الشَّيْطَانُ: مَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ لِنَقْطَعَ التَّسْلُسَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ وَقُلْتَ مَثَلًا: خَلَقَهُ شَيْءٌ مَا، سَيَقُولُ لَكَ الشَّيْطَانُ: فَمَنْ خَلَقَ هَذَا الشَّيْءَ؟ ثُمَّ تَتَسَلَّسِلُ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَتَضِيعُ فِي الْبَحْرِ الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ النَّظَرَ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ كَالدَّوَاءِ، فَإِذَا ضَعَفَ إِيمَانُهُ أَوْ رَأَى مِنْ نَفْسِهِ ضَعْفًا فَلْيَنْظُرْ، وَإِلَّا فَمَعْرِفَةُ اللَّهِ مَرْكُوزَةٌ فِي الْفَطْرِ.

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ بِالتَّسْدِيدِ» أَيُّ: بِالصَّوَابِ، لَكِنْ مَا هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؟ الطَّرِيقُ: قُلْنَا بِالْفِطْرَةِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، فَإِلْنَسَانُ مَفْطُورٌ عَلَى مَعْرِفَةِ رَبِّهِ وَأَنْ لَهُ خَالِقًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَاتِ الْخَالِقِ عَلَى التَّفْصِيلِ، لَكِنْ يَعْرِفُ أَنَّ لَهُ خَالِقًا كَامِلًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَمِنْ الطَّرِيقِ الَّتِي تُوصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ الْأُمُورَ الْعَقْلِيَّةَ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَلْبُ سَلِيمًا مِنَ الشُّبُهَاتِ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَا فِي النَّاسِ مِنْ نِعْمَةٍ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى وُجُودِ الْمُنْعَمِ، وَعَلَى رَحْمَةِ الْمُنْعَمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا وَجُودُ الْمُنْعَمِ مَا وَجَدَتِ النُّعْمُ، وَلَوْ لَا رَحْمَتُهُ مَا وَجَدَتِ النُّعْمُ.

وَيَنْظُرُ إِلَى إِمْهَالِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِلْعَاصِينَ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى حِلْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، وَصَدَقَ اللَّهُ، لَوْ أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ

دَابَّةٍ؛ لَأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي النَّارِ، فَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُؤَاخِذَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ مَا تَرَكَ مَا عَلَى ظَهَرِهَا مِنْ دَابَّةٍ.

وننظر في السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَنَسْتَدُلُّ بِهِ عَلَى عِظَمَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ؛ لَأَنَّ عِظَمَ الْمَخْلُوقِ يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ الْخَالِقِ، وَهَكَذَا.

ونستدلُّ أَيْضًا عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ، فَالْإِنْسَانُ يَدْعُو فَيَسْتَجِيبُ اللَّهُ دُعَاءَهُ، فَنَعْرِفُ بِهِذَا وُجُودَ اللَّهِ، وَقُدْرَةَ اللَّهِ، وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَصِدْقَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَسْتَلْزِمُهُ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ.

وَمِنَ الطُّرُقِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ الْوَاقِعُ، فَأَخَذُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلْكَافِرِينَ بِالنَّكَبَاتِ وَالْهَزَائِمِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَجْرَمِينَ مُنْتَقِمٌ، وَنَضَرُ اللَّهِ لِأَوْلِيَائِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَنْصُرُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْعِبَادِ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ كَثُرَتْ خُصُومُهُمْ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْرِفَةِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ التَّصَدِيقِ وَالْقَبُولِ لِلْأَوَامِرِ وَالْإِذْعَانِ لَهَا، وَأَمَّا مَجَرَّدُ الْمَعْرِفَةِ بِدُونِ أَنْ يَرْكَنَ الْإِنْسَانُ إِلَيْهَا وَيَقُولَ بِمُقْتَضَاهَا فَإِنَّهَا لَا فَائِدَةَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ حَتَّى الْكُفَّارَ يَعْرِفُونَ اللَّهَ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «بَأَنَّهُ وَاحِدٌ» بِأَنَّهُ: أَيُّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَاحِدٌ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، فَهُوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا شِبْهَ وَلَا وَزِيرَ، وَوَاحِدٌ أَيْضًا فِي رُبُوبِيَّتِهِ، فَلَا أَحَدٌ يَتَصَرَّفُ مَعَهُ، وَلَا أَحَدٌ يَمْلِكُ مَعَهُ، وَلَا أَحَدَ يَعِينُهُ، بَلْ لَا أَحَدَ يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ.

وكذلك هو واحدٌ في ألوهيته، فلا يُعبد إلا هو عَزَّجَلَّ، ولا يُتألَّه إلا إليه، ويجب أن يصرف الإنسان حبه وتعظيمه كله لله عَزَّجَلَّ، فلا يجب إلا ما يحبه الله، ولا يرضى إلا بما يرضي الله، ويكره ما كرهه الله، ويبغض ما أبغضه الله، حتى يكون قلبه كله وإرادته لله عَزَّجَلَّ، فيوحِّد الله في القصد والعبادة.

كذلك هو واحدٌ في صفاته، فليس له نظيرٌ في صفاته، لا الصفات المعنوية ولا الصفات الخبرية، لا الذاتية اللازمة ولا الفعلية المتعلقة بمشيئته عَزَّجَلَّ.

قوله: «بأنه واحد لا نظير له ولا شبه» النّظير: يعني المماثل والمشابه، وعليه فقوله: «ولا شبه» من باب عطف المتماثلين أو المترادفين، كقول الشاعر^(١):

فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا

فالكذب والمين معناهما واحدٌ وإن اختلفا في اللفظ، وكذلك النّظير والشبه معناهما واحدٌ وإن اختلفا في اللفظ، وهذا من باب التوكيد اللفظي.

وقوله: «ولا شبه» سبق أن الأولى أن يُعبرَ بقوله: «لا مثل» للوجوه الثلاثة السابقة. فالله تعالى لا نظير له في ذاته ولا شبهة له في ذاته، وكذلك لا شبهة له في صفاته سبحانه وتعالى وفي أفعاله، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: «ولا وزير» الوزير: أي المعين، ومنه قوله تعالى عن موسى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ [طه: ٢٩]، وهي مأخوذة من المؤازرة وهي المعاونة. فالله سبحانه وتعالى ليس له أحدٌ يُعينه؛ لأنه قادرٌ على كل شيء، قال تعالى: ﴿لَنَمَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا

(١) عَجَزَ لَبِيتَ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ. انظر نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص: ٧٠)، ولسان العرب (مين).

أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ ﴿[يس:٨٢]، وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، ﴿[سبا:٢٢-٢٣]، فَهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِقْلَالِ، وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ عَلَى سَبِيلِ الْمَشَارَكَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْاِسْتِقْلَالِ وَالْمَشَارَكَةِ وَاضِحٌ. فَمِثْلًا هَذَا لِي أَنَا مُسْتَقِلٌّ بِهِ، وَهَذَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَنَا شَرِيكٌ فِيهِ. فَهُمْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْاِسْتِقْلَالِ، وَلَا عَلَى سَبِيلِ الْمَشَارَكَةِ مَعَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَ﴿وَمَا لَهُ﴾ أَي: مَا لِلَّهِ ﴿مِنْهُمْ﴾ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَدْعُوِينَ ﴿مِنْ ظَهِيرٍ﴾ أَي: مُعِينٍ، فَهُمْ لَا يُعَاوِنُونَ اللَّهَ بَشْيٍءَ.

ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ لَا تَسْتَطِيعُ هَذِهِ الْأَلَهَةُ أَنْ تَشْفَعَ، ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، ﴿[سبا:٢٣]، وَبَنَفِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةَ تَنْقَطِعُ الْأَسْبَابُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمُشْرِكُونَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، فَقَطَعَ اللَّهُ كُلَّ سَبَبٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ هُنَاكَ مَلَائِكَةٌ مُوَكَّلُونَ بِحِفْظِ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ، وَمَلَائِكَةٌ مُوَكَّلُونَ بِالْقَطْرِ، وَمَلَائِكَةٌ مُوَكَّلُونَ بِالنَّبَاتِ، وَمَلَائِكَةٌ مُوَكَّلُونَ بِالْحِفْظِ الْعَامِ لِبَنِي آدَمَ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى هَذَا مَوْجُودٌ، لَكِنْ لَمْ يُوَكَّلْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى اسْتِعَانَةً بِهِمْ، بَلْ وَكَّلَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيُيِّنَ عِزْمَتَهُ وَكِمَالَ سُلْطَانِهِ، كَمَا أَنَّ الْمَلِكَ فِي الدُّنْيَا -وَلِلَّهِ الْمِثْلُ الْأَعْلَى- لَهُ مَنْ يَتَوَلَّى شُؤُونَ مَمْلَكَتِهِ، لَكِنَّ الْمُلُوكَ فِي الدُّنْيَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِقُصُورِهِمْ وَعَدَمِ إِحَاطَتِهِمْ، أَمَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فَلَا، إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِيُظْهِرَ عِظَمَ مَلَكِهِ

وسلطانه، وأنه المدبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن له جنودًا لا يستعين بهم، ولكن يمتثلون بأمره ويكلفهم عَزَّجَلَّ بما شاء، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، ولكن ليسوا جنودًا يُعِينُونَهُ كجنود الملوك في الدنيا، بل جنودٌ تظهر بهم عظمته وكمال سلطانه.



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٤ (صِفَاتُهُ) كَذَاتِهِ قَدِيمَةٌ (أَسْمَاؤُهُ) ثَابِتَةٌ عَظِيمَةٌ

٣٥ لَكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِيفِيَّةٌ لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهِ

الشرح

قوله: «صِفَاتُهُ كَذَاتِهِ قَدِيمَةٌ» صِفَاتُهُ: مبتدأ، والخبر: قَدِيمَةٌ، كذاتِهِ: حال، يعني: صِفَاتُهُ حال كونها كذاتِهِ قَدِيمَةٌ.

وَالصِّفَاتُ: هِيَ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَوْصُوفُ.

وقول المؤلف: «صِفَاتُهُ قَدِيمَةٌ» مجمل يُحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، فَالصِّفَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ، وَصِفَاتٌ فَعْلِيَّةٌ، وَصِفَاتٌ خَبَرِيَّةٌ.

١ - الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ: هِيَ صِفَاتُ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ لِلَّهِ أَزْلاً وَأَبْداً، مِثْلُ الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْعِزَّةِ، وَالْحِكْمَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، فَهَذِهِ نُسَمِّيْهَا صِفَاتٍ ذَاتِيَّةً؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِهَا أَزْلاً وَأَبْداً وَلَا تَفَارِقُ ذَاتَهُ.

٢ - الصِّفَاتُ الْفَعْلِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلَهَا، مِثْلُ الاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْمَجِيءِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَالْفَرَحِ بِتَوْبَةِ التَّائِبِ، وَالضَّحْكَ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَالْغَضَبُ عَلَى الْكَافِرِينَ، وَالرِّضَا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَغَيْرَهَا، فَهَذِهِ نُسَمِّيْهَا صِفَاتٍ فَعْلِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مِنْ فَعْلِهِ، وَفَعْلُهُ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ.

لَكِنْ هَذَا الْقِسْمُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ أَحَادُهُ حَادِثَةٌ، تَحْدُثُ شَيْئاً فِشْيئاً، وَأَمَّا جِنْسُ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ أَزْلِيٌّ أَبَدِيٌّ، فَجِنْسُ كَوْنِ اللَّهِ فَعَالاً - أَيْ جِنْسُ الْفِعْلِ فِي اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ - أَزْلِيٌّ،

فلم يزل ولا يزال فعلاً، لم يأت وقتٌ من الأوقات يكون الله تعالى معطلاً فيه عن الفعل، فإنَّ الله لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

لكن نوع الفعل أو آحاده هي التي تكون حادثةً، مثلاً الاستواء على العرش نوعٌ من أنواع الفعل، وهو حادثٌ لأنَّه كان بعدَ خلق العرش، كذلك النزول إلى السماء الدنيا نوعٌ من أنواع الفعل، وهو حادثٌ لأنَّه كان بعدَ أن خلق السماء الدنيا، كذلك الرضا والغضب نوعٌ من أنواع الفعل، وهو حادثٌ لأنَّه إذا فعل العبدُ فعلاً يقتضي الرضا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإذا فعل فعلاً يقتضي الغضب غضب الله عليه.

فهذه تُسمَّى الصِّفَات الفعلية، وربما تسمَّى الأفعال الاختيارية؛ لأنَّ هذه الأفعال تتعلق بمشيئة الله تعالى واختياره، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الفصل: ٦٨]، لكن -كما سبق- كلُّ صفةٍ فعليةٍ فإنَّها حادثة النوع أو الفرد، لكنَّها قديمة الجنس، فمثال النوع الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا فهذا نوعٌ، لكن نزوله كلُّ ليلة فهذا فردٌ، لأنَّ نزوله الليلة ليس هو نزوله البارحة.

٣- الصِّفَات الخبرية: وهي التي نعتد فيها على مجرد الخبر، وليست من المعاني المعقولة، بل هي من الأمور المدركة بالسَّمع المجرد فقط، ونظيرها أو نظير مُسمَّها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، مثل اليد، والوجه، والعين، والقدم، والإصبع، فهذه تُسمَّى الصِّفَات الخبرية؛ لأنَّها ليست معنًى من المعاني، فاليد غير القوة، فالقوة معنًى، واليد صفةٌ من نوع آخر. مُسمَّها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعضٌ منَّا أو جزءٌ منَّا، والوجه كذلك والعين كذلك.

ولكن بالنسبة لله لا نقول أنها جزء أو بعض؛ لأنَّ البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلى الله لا نفياً ولا إثباتاً، ولهذا نقول لمن قال: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا يَتَجَزَّأُ وَلَا يَنْقَسِمُ وما أشبه ذلك، نقول: هَذِهِ أَلْفَاظٌ بَدْعِيَّةٌ. فَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَصِفَ اللَّهُ بِهَذَا النَّفْيِ، أَنْتَ لَسْتَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنَ اللَّهِ، وَلَا أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَطُّ: إِنَّهُ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَجَزَّأُ، فَاحْبِسْ لِسَانَكَ عَمَّا حَبَسُوا أَلْسِنَتَهُمْ عَنْهُ، وَلَا تَتَكَلَّمْ بِأَشْيَاءَ فَارِغَةٍ، وَلَيْسَ هُنَاكَ دَاعٍ لِأَنْ تَقُولَ: لَا يَتَجَزَّأُ، فَلَا أَحَدٌ يَتَصَوَّرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى -وله الحمد والفضل- يَتَجَزَّأُ، لَا أَحَدٌ يَتَصَوَّرُ هَذَا حَتَّى تَنْفِيهِ، فَدَعِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُنْفَى مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ لَوْ أَنَّ أَحَدًا قَالَهُ، أَمَّا وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ فَلَيْسَ لَهُ دَاعٍ، بَلْ يَقَالُ: اللَّهُ يَدٌ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَلَهُ عَيْنٌ، وَدَعِ عَنْكَ: لَا يَتَجَزَّأُ وَلَا يَتَبَعَّضُ، فَلَمْ يَتَعَبَّدْنَا لِلَّهِ بِهَذَا، وَلَا وَرَدَ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ يَتَبَعَّضُ أَوْ يَتَجَزَّأُ، أَوْ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَجَزَّأُ، بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَقَالَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٢].

وَكُلُّ هَذَا لَمْ يَرِدْ، وَمَا لَمْ يَرِدْ فَلَا دُبُّ مَعَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ تُمَسِكَ عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَانْقُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]، فَلَوْ نَفَيْتَ مَا لَمْ يَنْفِهِ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَدْ تَقَدَّمْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ أَثَبَّتَ مَا لَمْ يُثَبِّتْهُ فَقَدْ تَقَدَّمْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ هِيَ الَّتِي مُسَمَّاها أَبْعَاضٌ وَأَجْزَاءٌ لَنَا، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ فَلَا نَقُولُ أَنَّهُ بَعْضٌ أَوْ جُزْءٌ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتِ الْبَعْضِيَّةِ أَوْ الْجُزْئِيَّةِ، أَوْ نَفْيِ الْبَعْضِيَّةِ أَوْ الْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ

يتحاشاها، فلم يتعبَدْنَا اللهَ لا في كتابه ولا على لسان رَسوله بأن تُثبِتَ البعضيةَ أو ننفي البعضيةَ، ونحن نُؤمن بأنَّ اليدَ غيرُ الذات؛ يدُ الله غيرُ ذاته؛ ووجه الله غير ذاته، فهو شيءٌ آخر زائد عن الذات، وقد يُعبرُّ الله تعالى عن نفسه بوجهه، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ونحن لا نُنكر الوجه ولا نُنكر أن يُعبرَّ به عن النفس.

وهذه مع أنَّها صفاتٌ خبريةٌ، فهي في نفس الوقتِ صفاتٌ قديمةٌ؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال متصفاً بها، وصفاتُ الله الذاتية والخبرية كلها قديمة، أمَّا صفاته الفعلية فهي قديمة الجنس، حادثُ النوع والآحاد؛ لذلك فإطلاق الوصف على صفات الله بأنَّها قديمة ليس بصحيح.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «كذاته» أي: ذات الله تعالى.

فأصلُ الذات كلمةٌ مولدةٌ بالمعنى المرادِ بها؛ لأنَّ المراد بها عندَ القائلين -كلمة ذات وصفات- أرادوا بها: النفس، فذاتُ الإنسان يعني نفس الإنسان، فالله سُبحانَهُ وتعالى لم يُعبرَّ عن نفسه بالذات، إنَّما عبر عن نفسه بالنفس، فقال: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال عزَّ وجلَّ عن عيسى عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وأصلُ الذات في اللغة العربية بمَعْنَى صاحبة، فيقال مثلاً: ذاتُ علم، ذاتُ قُدرة، ويقال لامرأة: ذات جمال، فهي ذات بمَعْنَى صاحبة تضاف إلى صفةٍ، نقلها المتكلمون من كونها تُضاف إلى صفةٍ وجعلوها اسماً للموصوف.

فقالوا: كلُّ موصوفٍ قائمٌ بنفسه فهو ذات، فمثلاً أصلُ (ذات الله) يعني ذاتُ الألوهية، فنقلوا كلمة ذاتٍ إلى الشيء القائم بنفسه وقطعوه عن الإضافة،

ولم تكن من كلام العرب، ولا يعرفها العرب بهذا المعنى؛ أي بأنها قائمة مقام النفس. لكن هم لما قالوا: «ذات علم»، قالوا: إن (علم) صفة، و(ذات) موصوف، فأطلقوا على الموصوف اسم ذات، فقالوا: الذات والصفات بدل الله وصفاته، لكن لا مشاحة في الاصطلاح، فإن العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تقبلوا هذا، وصاروا يقولون: ذات وصفات، صفات الذات وصفات الأفعال، وإلا فهي في الأصل ليست من كلام العرب.

وذات الله تعالى قديمة، والقديم عند المتكلمين هو الذي لا ابتداء له، وليس هو القديم في اللغة العربية، بل القديم في اللغة العربية هو ما سبق غيره، ولو كان حادثاً، أمّا القديم عند المتكلمين فهو الذي لم يسبق بعدم، بل دائماً وأبداً موجوداً، فالذي لا أول له -أي: لم يسبق بعدم- هو القديم عند المتكلمين، لكن اللغة العربية تقول: إن القديم ما تقدم غيره ولو كان حادثاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

وصفات الله سبحانه وتعالى كلها كمال، سواء كانت مطلقة أو مقيدة، فما كان كمالاً محضاً فهو مطلق -أي: في كل حال- وغير مقيد، وما كان كمالاً في حال دون حال فهو مقيد.

فمثلاً الخلق والرزق والكلام وما أشبه ذلك، هذا كمال مطلق، فيوصف الله به على الإطلاق، فيقال: إن الله متكلم رازق خالق، وما أشبه ذلك.

وما كان كمالاً في حال دون حال فإنه لا يجوز إطلاقه على الله، وإنما يوصف به مقيداً، مثل المكر، والخديعة، والاستهزاء، والكيد، فهذا يكون كمالاً في حال ونقصاً في حال، فلا يوصف الله به إلا على وجه الكمال.

فالمكرُّ مثلاً لا يجوز أن تصف الله بالمكر على سبيل الإطلاق فتقول: إن الله ماكر، فهذا حرام؛ لأنه يفهم من ذلك النقص والعيب، فإن المكر عند الإطلاق صفة قذح وذم، لكنه عند المقابلة يكون صفة مدح، فتقول: إن الله يمكر بمن يمكر به وبرسله، وهنا صار المكر صفة كمال ومدح، أي أنه أعلى من مكر أعدائه.

كذلك إذا وصفت المكر بما يدل على الكمال فلا بأس، مثل أن تقول: الله خير الماكرين، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ ثم قال: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وكذلك الخداع لا يجوز أن تصف الله بأنه خادع، أو من صفاته الخداع على سبيل الإطلاق، لكن يجوز أن تصفه به على سبيل المقابلة، فتقول: إن الله تعالى يخدع المنافقين، أو خادع المنافقين، أو خادع من يخدعه، أو ما أشبه ذلك؛ لأنها في هذه الحال تكون صفة كمال، ولا يجوز أن تصفه بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تحتل معنى صحيحاً ومعنى فاسداً.

أمّا ما كان نقصاً من الصفات فإنه لا يدخل في صفات الله عز وجل أبداً، وإنّما جاء الكلام عليه في التقسيم من أجل الحصر، فصفات النقص لا تدخل في صفات الله تعالى أبداً، لا على سبيل الإطلاق؛ ولا على سبيل التقييد، مثال ذلك: الخيانة، فالخيانة لا تدخل في صفات الله؛ لأنها ذم وقذح بكل حال، ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١)، وقال: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(٢)، فأدين في الخدعة

(١) أخرجه أبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: أبواب البيوع، باب، رقم (١٢٦٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٩)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠).

في محلها وهو الحرب، ونهى عن الخيانة في محلها.

مع أن الإنسان قد تسوّل له نفسه أن يخون مَنْ خانَه؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، لكن الرسول ﷺ قال: «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»، فإذا اتّمتك إنسان بشيءٍ وقد خانَكَ من قبل فلا تخنه فيه؛ لأنَّ الخيانة وصف ذمٌّ على الإطلاق، وبهذا نعرف خطأ قول العامة: «خان الله مَنْ يخون»، فهذا القول لا يجوز، وهو قولٌ باطلٌ. لكن لو قيل: «خدع الله بِمَنْ يخدع» فهذا صحيح.

إذن يمكن أن نقول: إن الصفات بالنسبة لله عزَّ وجلَّ على ثلاثة أقسام:

- ١ - صفات كمال محض: فهذه يوصف بها على سبيل الإطلاق.
- ٢ - صفات كمال في حالٍ دون حال: فلا يوصف بها إلا مقيدًا بالحال التي تكون فيها كمالًا.

٣ - صفات نقصٍ على الإطلاق: فلا يوصف الله بها مطلقًا.

فإذا قال قائل: هل هناك فرقٌ بين الأسماء والصفات في هذا الباب؟ بمعنى أن الاسم إذا كان متضمنًا لنقص فإنه يُسمَّى به الله في حال الكمال؟ فالجواب: لا؛ لأنَّ الله تعالى قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي البالغة في الحُسْنِ كمالها، وحينئذٍ لا يُسمَّى الله تعالى باسمٍ يتضمن نقصًا ولو في بعض الأحوال.

ولهذا لا يُسمَّى الله بالمتكلم مع أن الله يُخبرُ عنه بأنه متكلم ويوصف بذلك، فلا تقول: يا متكلم اغفر لي، وكذلك يوصف الله بالإرادة لكن لا يُسمَّى بالمريد.

فَلْيُنْتَبَهَ للفرق: وهو أن الأسماء الحُسنى من القسم الأول فقط، أي أنها من الكمال المطلق فقط، فلا تتضمن كمالاً ونقصاً في حالٍ دون حالٍ، بل هي كمال مطلق، والدليل على ذلك وصف الله تعالى إياها بأنها حسنى.

بخلاف الصفات -التي كما سبق- منها الكمال المطلق الذي يوصف الله به على سبيل الإطلاق، والنقص المطلق، وهذا لا يوصف الله به مطلقاً، والكمال في حالٍ دون حالٍ، وهذا يوصف به الله حال كونه كمالاً، ولا يوصف به حال كونه نقصاً.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «أَسْمَاؤُهُ ثَابِتَةٌ عَظِيمَةٌ»: أَسْمَاءُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى «ثَابِتَةٌ»: بِمَعْنَى أَنَّهَا حَقٌّ وَاقِعٌ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا وَإِثْبَاتُهَا. «عَظِيمَةٌ» لَاشْتِمَالِهَا عَلَى أَحْسَنِ الصِّفَاتِ وَأَكْمَلِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْبَحْثُ فِيهَا مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ:

البحث الأول: أَسْمَاءُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلُّهَا حُسْنَى لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَلَا بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤]؛ فَوْضَفَهَا بِاسْمِ التَّفْضِيلِ، فَلَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

البحث الثاني: أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مُشْتَقَّةٌ، أَي: أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ مَعَانِي وَأَوْصَافًا فَكُلُّ اسْمٍ مِنْهَا يَتَضَمَّنُ الصِّفَةَ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا، حَتَّى اسْمُ (اللَّهِ) يَتَضَمَّنُ صِفَةً وَهِيَ

الألوهية، فأسماء الله تعالى إذن أعلامٌ دالة على صفة، ولولا ذلك ما كانت حسنى؛ لأنها إذا لم تتضمن معنى صارت أسماء جامدة لا معنى لها، وإذا كانت أسماء جامدة لا معنى لها فلا تُوصف بالحسنى، والله عزَّ وجلَّ وصفها بأنها حسنى أي بالغة في الحسن كماله.

إذن ما من اسم إلا ويتضمَّن صفة وقد يتضمَّن بعضها صفتين أو أكثر، عن طريق الالتزام، يعني من باب دلالة اللزوم أو الالتزام.

فمثلاً الخلاق من أسماء الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، فالخلاق يتضمَّن صفة الخلق، ويستلزم صفة العلم والقدرة، إذ لا خلق إلا بعلم وقدرة، فهو دالٌّ على الخلق بمقتضى مادَّته، ودالٌّ على العلم والقدرة بلازمه، فالخلاق دالٌّ على الخلق بمقتضى المادَّة، لأنَّ الخلاق من الخلق، ودالٌّ على العلم والقدرة دلالة التزام؛ لأنَّ من لازم الخلق العلم والقدرة، فمن لا علم عنده لا يمكن أن يخلق، إذ كيف يخلق وهو لا يعرف أن يخلق؟! ومن لا قدرة عنده لا يخلق؛ إذ كيف يخلق وهو ضعيف؟!

ونضرب مثلاً في الإنسان، فإذا قيل لإنسان: اصنع لنا مسجلاً، وهو إنسانٌ عنده المواد الخام، وعنده قدرة ونشاط وذكاء، لكن ليس عنده علم. فهذا لا يمكن أن يصنع المسجل لعدم علمه.

وإذا كان هناك إنسانٌ عنده علم، فهو مهندس ودارس ويقرأ ويعرف، لكنه مشلول لا يقدر أن يصلح شيئاً، فهذا لا يقدر أن يصنع المسجل لعدم القدرة.

إذن: اسمُ الله الخلاق تضمَّن ثلاث صفات: الخلق، والعلم، والقدرة، ولهذا قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمَ

أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ [الطلاق: ١٢]، يعني أخبرناكم بذلك لتعلموا أن الله على كل شيء قدير، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً، ولولا علمه وقدرته ما خلق السماوات والأرض.

ويُعبّر عن هذا البحث بأن أسماء الله أعلامٌ وأوصافٌ، فباعتبار دلالتهما على الذاتِ هي أعلامٌ؛ وباعتبار دلالتهما على المعاني هي أوصافٌ.

ويترتب على هذا البحث: هل أسماء الله متباينةٌ أو مترادفةٌ؟

فنقول: أمّا باعتبار دلالتهما على الذات فهي مترادفة؛ لأنّها دلت على شيء واحد وهو الله، وأمّا باعتبار دلالتهما على المعنى فهي متباينة؛ لأن لكل اسم منها معنى غير المعنى في الاسم الآخر.

والمترادف: هو متعدّد اللفظ متّحد المعنى، والمتباين: هو متعدّد اللفظ والمعنى، فحجّر وإنسان متباينٌ؛ لأنّ اللفظ مختلفٌ والمعنى مختلف، وبشرٌ وإنسان مترادفٌ؛ لأنّ اللفظ متعدد والمعنى واحد.

فالله، والرحمن، والرحيم، والملك، والقدوس، والسّلام، إلى آخر ما ذُكر في سورة الحشر باعتبار دلالتهما على الله، فهي مترادفة؛ لأنّها تدل على شيء واحد، وباعتبار دلالة كل واحدٍ منها على معناه فهي متباينة.

البحث الثالث: إنّ أسماء الله عزّ وجلّ غيرُ محصورةٍ بعددٍ معيّن، ولا يُمكن حصرها؛ لقوله ﷺ في الحديث المشهور -حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في دعاء الغمّ والهَمّ قال: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ

الْعَظِيمَ رَبِّعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»^(١)، والشَّاهدُ قوله: «أَوْ اسْتَأَثَّرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، وهذا يدلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَا اسْتَأَثَّرَ اللَّهُ بِهِ، وَمَا اسْتَأَثَّرَ اللَّهُ بِهِ فَلَا يُمَكِّنُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُمَكِّنَ الْوَصُولَ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَأَثَّرًا بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «اسْتَأَثَّرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، فَإِذَنْ لَيْسَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مُحْصَوْرَةً، وَلَا يُمَكِّنُ حَصْرَهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِثْلَهُ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)؟.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ مَعِينٍ، وَهُوَ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا إِذَا أَحْصَيْتَهَا دَخَلْتَ الْجَنَّةَ، يَعْنِي إِذَا أَحْصَيْتَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَإِنَّكَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

وَنَظِيرُهُ لَوْ قُلْتُ: عِنْدِي عَشْرُ سَيَّارَاتٍ أَعْدَدْتُهَا لِحَمْلِ الْبَطْحَاءِ، فَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَكَ إِلَّا هَذِهِ الْعَشْرُ، لَكِنْ هَذِهِ الْعَشْرُ خُصَّتْ بِأَنَّهَا مَعْدَةٌ لِحَمْلِ الْبَطْحَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَكَ سَيَّارَاتُ أُخْرَى مَعْدَةٌ لِحَمْلِ الْخَشَبِ، وَأُخْرَى مَعْدَةٌ لِحَمْلِ الرِّجَالِ، وَأُخْرَى لِحَمْلِ الْأَمْتَعَةِ، فَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَائِدَةُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ؟

قُلْنَا: الْفَائِدَةُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْحَثَ الْمَكْلَفُ عَنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ حَتَّى يُذَرِّكَهَا، وَإِلَّا لَسَرَدَهَا لَنَا النَّبِيُّ ﷺ سَرْدًا وَنَسْتَرِيحُ، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبْتَلِيَ اللَّهُ

(١) أخرجه أحمد (٤٥٢/١)، وصححه الحاكم (٦٩٠/١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط، رقم (٢٧٣٦)، ومسلم: كتاب

الذكر والدعاء باب في أسماء الله تعالى...، رقم (٢٦٧٧).

الإنسان الحريص من غير الحريص. فالحريص هو الذي يبحث عن الشيء حتى يصل إليه، وغير الحريص هو الذي يقول إن كان الشيء سهلاً أخذته، وإن كان صعباً يحتاج إلى مراجعة وإلى بحث فلا حاجة لي به.

البحث الرابع: حكم التسمي بأسماء الله سبحانه وتعالى؟

إن من أسماء الله ما لا يُسمّى بها غيره، مثل (الله)، فلا يُمكن أن نسمي أحداً بهذا الاسم لا على سبيل إرادة المعنى، ولا على غيره، كذلك اسم (الرحمن) أيضاً، قال العلماء رَحْمَهُمُ اللَّهُ: لا يجوز أن يُسمّى به غيره، ولا يوصف به غيره؛ لأنَّ الألوهية والرحمة الواسعة الشاملة التي هي وصف لازم للراحم؛ هذه لا تكون إلا الله.

أما بقية الأسماء فهي إن قصد بها ما يُقصد بأسماء الله من الدلالة على العلمية والوصفية فإنها ممنوعة، وإن قصد بها مجرد العلمية فليست ممنوعة، فالحكم والحكيم من أسماء الله، فإذا سمينا شخصاً بالحكم أو الحكيم ولم نقصد معنى الحكمة فيه ولا معنى الحكم فهنا لا بأس به، وفي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَنْ اسْمُهُ حَكِيمٌ، وفيهم مَنْ اسْمُهُ الْحَكَمُ.

وإن قصدنا بذلك المعنى الذي اشتققنا منه هذا الاسم فهذا لا يجوز، لأنَّ هذا من خصائص أسماء الله، فهي التي يُراد بها الاسم والوصف، ولهذا إذا سمينا رجلاً بصالح فإنه جائز ولا يغير الاسم، لأننا ما قصدنا بذلك التزكية، أي: وصفه بالصلاح، وأنا ما سميناه صالحاً إلا لأنه صالح؛ سمينا صالحاً مجرد علم.

كذلك إذا سمينا شخصاً بسلمان فليس لأنه سالم، بل قد يكون من أتس الناس، يوماً تكسر رجله، ويوماً تكسر يده؛ ويوماً يفلت رأسه، ويوماً يُخدش ظهره، وليس فيه السلامة، ومع ذلك نسميه سلمان، وكذلك سليمان. فالمهم أنه إذا لم يقصد

المعنى في الاسم فإنه جائز لمجرد العلم فقط.

البحث الخامس: أن أسماء الله تعالى توقيفية وليس لنا أن نسمي الله بما لم يسم

به نفسه.

قال المؤلف رحمه الله: «لكنها في الحق توقيفية»: «لكنها»: أي أسماء الله عز وجل، «في الحق» أي: في القول الحق الصحيح، «توقيفية» أي: موقوفة على ورود الشرع بها، والتوقيفي هو الذي يتوقف إثباته أو نفيه على قول الشارع، فهي توقيفية، لا يجوز لنا أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه.

ودليل ذلك من الأثر والنظر:

أما من الأثر: فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وإثبات اسم من أسماء الله لم يسم به نفسه، هذا من القول عليه بلا علم، فيكون حراماً، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وإثبات اسم لله لم يسم به نفسه من قفو ما ليس لنا به علم.

أما من النظر: أولاً: فلأن اسم المسمى لا يكون إلا بما وضعه لنفسه، وإذا كان الناس يعدّون من العدوان أن يسمي الإنسان بما لم يسم به نفسه أو بما لم يسمه به أبوه، فإن كون ذلك عدواناً في حق الخالق من باب أولى، فلو أن رجلاً اسمه محمد وناداه آخر: يا عبد الله، وكلما ناداه أو راسله سمّاه عبد الله، لغضب من ذلك، ورأى أن ذلك تعدّ عليه، فإذا كان هذا في حق المخلوق، فهو في حق الخالق أعظم.

ثانياً: من الدليل النظري أيضاً أن الله قال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، الحُسْنَى البالغة في الحُسْن كماله، وأنت إذا سَمَّيتَ الله باسمٍ فليس عندك علمٌ أنَّه بلغ كمال الحُسْن، بل قد تُسمِّيه باسمٍ تظنُّ أنه حسن، وهو سيئٌ ليس بحسن.

وهذا أيضاً دليلٌ عقليٌّ يدلُّ على أنَّه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه. فهذه أربعة أدلة؛ دليلاً أثرياً أو شرعياً؛ ودليلاً عقلياً نظرياً.

ولهذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ: «لنا بذا أدلَّةٌ وفيَّه». «لنا بذا»: المشارُ إليه القولُ بأنها توقيفيَّة. «أدلة وفيَّة» أي: كافية وافية بالمقصود.

وهنا يرد سؤالٌ وهو: هل الصِّفات كالأسماء توقيفيَّة؟

والجوابُ: إنَّ الصِّفات ثلاثة أقسام: كمالٌ محضٌ، ونقصٌ محضٌ، وكمالٌ في حالٍ دون حالٍ.

فالكمال المحضُ يُوصَفُ اللهُ به، والنقص المحضُ لا يُوصَفُ اللهُ به، والمتردّد بين هذا وهذا يُوصَفُ اللهُ به في حال الكمال، ولا يُوصَفُ به في حال النقص ولا على الإطلاق، أي أنَّ الذي يكون كمالاً في حالٍ دون حالٍ يُوصَفُ اللهُ به مقيّداً في حال الكمال.

إذن؛ فليست كالأسماء توقيفيَّة.

ولهذا يُمكن أن نشقَّ من كلِّ فعلٍ من أفعال الله صِفَةً، فنقول: إن الله تعالى مُزجِي السحاب؛ لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا﴾ [النور: ٤٣]، ونقول: إن الله تعالى ماكِراً بمن يَمْكُرُ به؛ لقوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ونقول: إن الله مُستهزئٌ بمن يستهزئ به؛ لقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، لما قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ

مُسْتَهْزِئُونَ ﴿البقرة: ١٤﴾، ونقول: إن الله خادعٌ مَنْ يُخَدِّعُهُ؛ لقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] وعلى هذا فِقَسْ.

مسألة: ما الضَّابِط في التفريق بين الأسماء والصفات؟

نقول: الضَّابِط هو أن ما دَلَّ عَلَى معْنَى وذاتٍ فَهُوَ اسْمٌ، وما دَلَّ عَلَى معْنَى فقط فَهُوَ صِفَةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٦ لَهُ (الْحَيَاةُ) وَالْكَلامُ) وَالْبَصَرُ) (سَمْعٌ) (إِرَادَةٌ) وَعِلْمٌ) وَ(اِقْتَدَرُ)

٣٧ (بِقُدْرَةٍ) تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنٍ كَذَا (إِرَادَةٌ) فَعِ وَأَسْتَبِينَ

الشرح

شَرَعَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ الصِّفَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، فَقَالَ: «لَهُ الْحَيَاةُ»: (له): الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ «الْحَيَاةُ وَالْكَلَامُ وَالْبَصَرُ سَمْعٌ» هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ عَاطِفٍ، أَيْ: وَسَمْعٌ، (إِرَادَةٌ) كَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ عَاطِفٍ، أَيْ: وَإِرَادَةٌ وَعِلْمٌ، «وَاقْتَدَرُ» ي: الْقُدْرَةُ.

فَهَذِهِ سَبْعُ صِفَاتٍ أَثْبَتَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ فِي كَلَامِهِ هُنَا إِيهَامًا بِأَنَّهُ لَا يُثْبِتُ إِلَّا هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ، وَلَكِنْ لَهُ كَلَامٌ آخَرُ بِأَنَّهُ يَجِبُ إِثْبَاتُ كُلِّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي قَوْلِهِ فِيهَا سَبَقَ:

فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ (الآيَاتِ) أَوْ صَحَّ فِي (الْأَخْبَارِ) عَنْ ثِقَاتٍ

مِنَ (الْأَحَادِيثِ) نُمِرُهُ كَمَا قَدْ جَاءَ، فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

فَإِنَّ كَلَامَهُ السَّابِقَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّنا نَثْبِتُ لِلَّهِ تَعَالَى كُلَّ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ.

قَالَ هُنَا أَوَّلًا: «لَهُ الْحَيَاةُ» أَيْ: اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَ(أَل) فِي (الْحَيَاةِ) لِلْاِسْتِغْرَاقِ، يَعْنِي الْحَيَاةَ الْكَامِلَةَ، أَوْ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ، وَتُعَرَفُ الْحَقِيقَةُ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ الصِّفَةُ، فَالْحَيَاةُ الْمُضَافَةُ إِلَى اللَّهِ لَيْسَتْ كَالْحَيَاةِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْبَشَرِ أَوْ إِلَى الْمَخْلُوقِ عَلَى صِفَةِ

العموم، فحياة الله عَزَّجَلَّ أزليةٌ أبديةٌ، أي لم يزَلْ ولا يزال حياً، ثمَّ هي حياة أيضاً كاملةٌ لا يعترها نقصٌ بوجه من الوجوه، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فهذا فيه الامتناع عن زوال هذه الحياة، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهذا منع لوصفها بالنقص، فهي حياةٌ كاملةٌ ليس فيها سنةٌ ولا نومٌ، حياةٌ دائمةٌ ليس فيها موتٌ، حياةٌ أزليةٌ؛ لأنَّها لم تُسبقَ بعدم، وكل حياة البشر بل كل المخلوقات حياتها مسبقةٌ بعدم، وكذلك أيضاً جميع حياة الأحياء قابلةٌ للزوال غير الله عَزَّجَلَّ، حتى ما خلق للبقاء كالروح، وعِلَّمان أهل الجنة، والخور؛ هذه خُلقت للبقاء وستبقى، لكنَّها قابلةٌ للزوال لو شاء الله تعالى لأهلكها.

أما حياة الله عَزَّجَلَّ فإنَّها غير قابلة للزوال ولا للنقص ولا للابتداء، فيستحيل عليه ابتداء الحياة وزوالها ونقصها، ولهذا قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بخلاف حياة الإنسان فإنَّه وإن حاول أن يمتنع عن النوم فلا بد أن يأخذه النوم أو يهلك، ولهذا عبَّرَ بقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ﴾: أي لا تغلبه، ولم يقل: لا ينام؛ لأنَّ البشر قد يحاول ألا ينام، ولكن لو حاول أن لا ينام فلنقصه لأنَّه لا بد أن تأخذه السنة والنوم أو يهلك.

أما الرب عَزَّجَلَّ فلا تأخذه السنة ولا النوم، وفي الحديث الصحيح: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(١)، فانتفى بذلك غلبة النوم والسنة عليه عَزَّجَلَّ بنص القرآن، وأنه لا ينام ولا يارادته؛ لأنَّ ذلك من المستحيل عليه، لقوله: «وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»؛ لأنَّ النوم نقصٌ، ونحن إنَّما ننام لنقصنا لا لكمالنا، ننام من أجل الراحة

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

مما مضى، واستجلاب القوة لما يُستقبل، أمّا الله عزَّجَل فإنه لم يزل ولا يزال قوياً، وخلق السماوات والأرض في ستة أيام وما مسّه من لغوب.

فالحاصل: أن الله له الحياة الكاملة أزلاً: ابتداءً وانتهاءً واستمراراً، فابتداءً حيث لم تُسبق، وانتهاءً حيث لا يلحقها زوال، واستمراراً حيث أُنمّا حياة كاملة لا يعترها سنة ولا نوم ولا نقص بأي نوع من أنواع النقص: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثانياً: «له الكلام»: فهو سبحانه وتعالى يتكلم، والكلام كمال، ولهذا يعدُّ الحرس عيباً ونقصاً، فله الكلام، وكلامه سبحانه وتعالى بحرفٍ وصوتٍ؛ لأننا نجد أن ما يتكلم الله به حروف، ونعلم أن كلامه يُسمع ويردُّ عليه.

أمّا الأول: وهو أن كلامه بحرف، فهو أشهر من أن يُذكر، فكلُّ الكلام الذي ذكره الله عن نفسه نجده بحروف، فمثلاً القرآن الكريم سمّاه الله تعالى كلاماً له، فقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ومعلوم أن القرآن حروف، ثم إن الله يقول: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠]، ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص: ٧١]، ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، كلُّ هذه المقولات حروفٌ متتابعةٌ وليست متقارنة، فقوله: ﴿يَعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، فعيسى بعد (يا)، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ بعد عيسى، فهي متتابعة بعضها بعد بعض، وليست متقارنة، ولا يُمكن أن تكون متقارنة.

وكذلك فكلام الله بصوتٍ، لقوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَحِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، فالمناداة بصوتٍ مرتفع، والمناجاة بصوتٍ منخفض، وكلُّ ذلك

وصف الله به نفسه، قال: ﴿وَنَدَيْتُهُ﴾ وقال: ﴿وَقَرَّبْتُهُ نَحْيًا﴾، فهذه كلها صفة للصوت.

ثم إن المحاورَةَ التي تقع بين الله وبين رُسُلِهِ تكون بشيءٍ مسموعٍ بلا شك، فإن موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لما كان الله يحاوره قال: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى﴾ (١٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَنَارِبُ أُخْرَى (١٨) قَالَ أَلْقَهَا يَمُوسَى (١٩) فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَبَّةٌ تَسْعَى (٢٠) قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴿ [طه: ١٧-٢١]، وموسى ﷺ كان يسمع هذا، ولا يُمكن أن يسمع شيئاً بلا صوتٍ، فلا بُدَّ من صوتٍ، فكلامُ الله إذن بحرفٍ وصوتٍ.

وفي السُّنَّة: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ»^(١).

وكلامُ الله أيضًا يتعلق بمشيئَتِهِ ابْتِدَاءً وانتهاءً وكيفيةً، يعني متى شاء تكلم، ومتى شاء لم يتكلم، وبكيفية يشاؤها، إن شاء تكلم بصوتٍ مرتفعٍ، وإن شاء تكلم بصوتٍ غير مرتفعٍ، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء تكلم بغير العربية، فكلامه مع موسى بغير العربية؛ لأنَّه لو كلم موسى بالعربية ما فهم موسى شيئاً، وكلامه لمحمد ﷺ بالعربية، ولو تكلم بغير العربية ما فهمه محمد ﷺ، إذن يتكلم كيف شاء ابْتِدَاءً وانتهاءً وكيفيةً.

ولهذا نجدُ أن المحاورَةَ التي مع موسى لها ابْتِدَاءٌ وانتهاءٌ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى﴾، ابْتِدَاءً بالواو، وانتهاءً بالالف، من قوله: ﴿يَمُوسَى﴾، قال: ﴿أَلْقَهَا يَمُوسَى﴾ [طه: ١٩]، ابْتِدَاءً بالهمزة وانتهاءً بالالف. والمهمُّ أن الله عَزَّوَجَلَّ يَبْدِئُ بالكلام وينتهي بالكلام.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾، رقم (٤٧٤١).

ويتكلم كذلك كيف يشاء باللغة التي يشاء، فيكلم محمدًا بالعربية ويكلم موسى بالسريانية، وهذا هو الظاهر لنا، وإن كان من الجائز أن يكلمه الله بالعربية، وأن يلقي له فهمًا خاصًا في تلك اللحظة يفهم به اللغة العربية، وهذا جائز عقلاً، لكنه خلاف الظاهر، ونحن ليس لنا إلا الظاهر، أمّا ما وراء الظاهر فلا نعلمه، فمن ادّعه فعليه الدليل، فالله عزّ وجلّ يتكلم كيف شاء، وكذلك يتكلم بما شاء، بالأمر والنهي والخبر والاستخبار الذي هو الاستفهام وغير ذلك، ويتكلم بما شاء؛ لأنّ له الملك المطلق والتدبير المطلق، فله أن يتكلم بما شاء من الكلام، متى شاء؛ لأنّ الكلام يتعلّق بمشيئته فمتى شاء تكلم، فالكلام الذي حصل لموسى كان حين أرسله، وكان حين جاء للميقات، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فيتكلم في أيّ وقت شاء، وكلامه في أيّ وقت شاء ضروري، وهو أمرٌ يوجبُه العقل؛ لأننا نشاهد المحادثات لا تحدث إلا بإرادته، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، إذن لا بُدّ أن يتعلّق الكلام بمشيئته، متى شاء تكلم بما يريد عزّ وجلّ من الكلام الكوني والكلام الشرعي.

المهم أن كلام الله تعالى يتعلّق بمشيئته؛ ولهذا قال أهل العلم من أهل السنة: إن الله يتكلم بحرفٍ وصوتٍ، بما شاء، متى شاء، كيف شاء.

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة في كلام الله عزّ وجلّ، وهو مذهب تؤيّدُه الأدلّة الشرعية والأدلّة العقلية والأدلّة اللغوية؛ لأنّ الكلام لا يُعقل إلا بحرفٍ وصوت.

وقال أهل البدع قولاً كثيراً في الكلام بلغ إلى ثمانية أقوالٍ بالإضافة إلى قول أهل السنة والجماعة، ذكرها ابن القيم رحمه الله، في مختصر الصواعق المرسلة^(١)،

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٢).

ونذكر منها قولين مشهورين:

القول الأول: قول الجهميّة والمعتزلة وأتباعهما، يقولون: إن الله تعالى يتكلم بكلام يُسمع، وبحرفٍ، ومتى شاء، وبما شاء، ولكن ليس كلامه صفةً فيه، بل كلامه مخلوقٌ من مخلوقاته بائنٌ منه، يُخلق كلامًا في الهواء أو في جهةٍ معيّنة، ثم يُسمع فيضاف إلى الله إضافةً تشریفٍ وخلقٍ، كما أضاف الله إلى نفسه البيت في قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ [الحج: ٢٦]، وكما أضاف إلى نفسه النّاقة في قوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشّمس: ١٣]، وكما أضاف إلى نفسه المساجد في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤].

فيقولون: إن إضافة الكلام إليه لا لأنّه تكلم به وأنه صفة من صفاته، ولكن لأنّه خلقه، أمّا الله عزّ وجلّ فمُحال أن يتكلم بكلام، وإنما يُخلق كلامًا في غيره ثم يُضيفه إليه على سبيل التّشريف والتّكريم والتّعظيم.

أما مُناداة الله لموسى في قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، فيقولون فيها: خلق الله في جانب الطُّور الأيمن صوتًا نادى موسى من الشّجرة: ﴿أَنْ يَمُوسَى﴾ [القصص: ٣٠]، فيزعمون أن الله خلق كلامًا في الشّجرة فسمعه موسى عليه الصّلاة والسّلام، فنقول: سبحان الله! كيف يُضيف الله سبحانه وتعالى الكلام إلى نفسه: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، ويضيفه إلى نفسه في محاورته لموسى، ثم تقولون: إنّه من الشّجرة؟!

وعلى قاعدتكم هذه نقول: كلُّ كلام يُمكن أن يكون كلام الله، حتّى كلام البشر يُمكن أن نقول: إنه كلام الله؛ لأنّه مخلوق في الإنسان، بل إن كلام البشر على قاعدتكم يكون أشرف من كلام الله، لأنّه مسموعٌ من البشر، الذي فضله الله على

كثير ممن خلق تفضيلاً، وكلام الله عنكم مسموعٌ من شجرةٍ أو من جانب جبلٍ
أو ما أشبه ذلك!!

ومن ثم ادّعى أهل الحلول أن كل كلام فهو كلام الله، حتى نعيق الطيور
وأصواتها كلام الله، وقال قائلهم:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنَظَامُهُ

يعني: كل كلام في الوجود فهو كلام الله، حتى من يتكلم باللعن والسب
والشتم ويشتم الله ورسله وكتبه، فكل هذا يُعتبر -والعياذ بالله- من كلام الله عند
أهل الحلول، وهذا غير معقول.

لكن هذا القول وإن كان الجهمية والمعتزلة يُنكرونه، لكنه لازمٌ لهم؛ لأنهم
إذا اعتقدوا أن ما يُضاف إلى الله من الكلام يكون كلام غيره، فلا فرق بين أن يكون
كلام البشر، أو كلام الشجرة، وجانب الطور، وما أشبه ذلك.

وعلى هذا المذهب لا يوصف الله تعالى بالكلام في الواقع، وإنما يوصف بأنه
خالق الكلام، ومن ثم بنوا على هذا قولهم: إن القرآن مخلوق، وغير مُنزل،
واستدلوا بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، والكلام شيءٌ فيكون
مخلوقاً غير مُنزل، وقالوا: حتى لو قلنا إنه مُنزل فليس كل مُنزل غير مخلوق؛ فالله
أنزل من السماء ماءً، والماء النازل من السماء مخلوق، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ
الْأَنْعَامِ ثَمَنِينَ أزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦]، والأنعام مخلوقة، ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾
[الحديد: ٢٥]، والحديد مخلوق. فانظر كيف التلبس! وهو من تلبس إبليس، فبماذا
نُجيبهم على شبهتهم هذه؟!

نقول: إن المنزل إمّا أن يَكُون عَيْنًا قائمةً بنفسِها، وحينئذٍ يكون مخلوقًا؛ لأنّه بائن من الله عزَّ وجلَّ، وإمّا أن يَكُون وصفًا لا يقوم إلا بغيره، وحينئذٍ يجب أن يكون من صفات الله، والكلام وصفٌ لا يقوم إلا بغيره، وحينئذٍ إذا أضاف الله الكلام إلى نفسه فهو صفةٌ من صفاته، أمّا الحديد فلا يكون من صفات الله، وهذا ليس بمعقول، فكلُّ إنسانٍ يعرف أن الحديد ليس من صفات الله، والماء النازل من السماء ليس من صفات الله، وكذلك الأنعام: الإبل والبقر والغنم ليست من صفات الله، بل هي أعيانٌ قائمةٌ بنفسِها، أضافها الله تعالى إلى نفسه إضافةً خلقٍ وتكوين، وليست إضافةً صفةٍ إلى موصوفها.

ويمكن الردُّ عليهم فيما استدلُّوا به كما يلي:

أولاً: أمّا الآية التي استدلُّوا بها، وهي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: كلُّ شيءٍ يصلح للخلق، أي: خالق كلِّ شيءٍ مخلوق، وأمّا القرآن فهو صفة من صفات الله عزَّ وجلَّ، وصفاتُ الله غيرُ مخلوقةٍ، لأنَّ الصِّفةَ تابعةٌ للموصوف.

وأيضاً فإن هذه الآية الكريمة تدل على خالقٍ ومخلوق، فيجب أن يكون المخلوق مخلوقاً بائناً منفصلاً عن خالقه، كما لو قلنا: صانع ومصنوع، فإننا إذا قلنا مثلاً: هذا صانع للقدر، فالقدر ليس من صفاته بل هو بائنٌ عنه.

إذن فالمخلوق الذي خلقه الله بائنٌ عن الله عزَّ وجلَّ، ومن المعلوم أن الكلام معنى يقوم بالغير، وليس عينا قائمةً بنفسِها، فإذا أضافه الله إليه فهو من باب إضافة الصِّفة إلى موصوفها.

أما بالنسبة لقولهم: إن الله أنزل الحديد والأنعام والمطر وهي مخلوقة، فنقول:

هَذِهِ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ.
إِذَنْ مَا احْتَجُّوا بِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَهُمْ إِذَا أَنْكَرُوا كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ وَصْفُهُ وَقَالُوا
إِنَّهُ مَخْلُوقٌ، فَإِنْ إِنْكَارَهُمْ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ يَقْتَضِي إِنْكَارَ الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي
أَنْ تَكُونَ الْمَخْلُوقَاتُ بغيرِ كَلَامِ اللَّهِ، بَلْ بِمَخْلُوقٍ مِثْلِهَا، وَيَقْتَضِي أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
الشَّرْعُ بغيرِ وَحْيِ اللَّهِ، بَلْ بِمَخْلُوقٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يَقْتَضِي إلْزَامَ النَّاسِ بِهِ؛
لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ الْقِيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّونِيَّةِ^(١) أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ إِبْطَالُ
الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْخَلْقُ بِقَوْلِهِ: «كُنْ»، وَلَا الشَّرْعُ بِقَوْلِهِ: «افْعَلُوا»،
وإنَّمَا بِأَشْيَاءَ مَخْلُوقَةٍ بِمَخْلُوقَةٍ، وَهَذَا إِبْطَالٌ لِلشَّرْعِ وَالْقَدَرِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ -غَيْرِ مَا ذَكَرَ ابْنُ الْقِيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ إِبْطَالِ الشَّرْعِ
وَالْقَدَرِ- أَنْ يَكُونَ كُلُّ كَلَامِ النَّاسِ كَلَامَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا ادَّعَوْا أَنَّ الْكَلَامَ الْمَخْلُوقَ
يَكُونُ كَلَامًا لِلَّهِ، فَنَقُولُ: إِذَنْ كَلَامَ الْمَخْلُوقَاتِ كَلَامٌ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَهَذَا شَيْءٌ
مَمْتَنَعٌ.

أَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي: فَقَوْلُ الْأَشَاعِرَةِ حَيْثُ قَالُوا: إِنْ كَلَامَ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ
وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَكِنْ الْكَلَامُ الَّذِي نُقِرُّ بِهِ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ الشَّيْءُ
الْمَسْمُوعُ الَّذِي يَكُونُ بِالْحُرُوفِ، فَإِنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْمَسْمُوعَ الَّذِي يَكُونُ بِالْحُرُوفِ
خَلَقَ مِنَ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ، خَلَقَهُ اللَّهُ تَعْبِيرًا عَمَّا فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، لَكِنْ
إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ، فَتُجَوِّزُ عَمَّا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الشَّيْءِ فُسِّمِيَ بِهِ الشَّيْءُ،
فُسِّمِيَ كَلَامَ اللَّهِ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ

(١) انظر القصيدة النونية (١/١٢٧).

بالنفس، وهو أزلٌّ أبديٌّ لا يتعلَّق بمشيئته، بل هو وصف لازم له كلزوم الحياة والعلم والقدرة.

وعلى زعمهم هذا فهو لا يتكلَّم متى شاء، كما أنه لا يعلم متى يشاء، بل علمه لازم لذاته، فهم يقولون: الكلام لازم لذاته ولا يتعلَّق بمشيئته، وعلى ذلك فالجهمية والمعتزلة خيرٌ منهم من هذا الوجه؛ لأنهم يقولون: إن كلام الله يتعلَّق بمشيئته لكنه مخلوق، وهم يقولون لا يتعلَّق بمشيئته ولا بإرادته.

ثم يقولون: إن ما يسمعه محمدٌ ﷺ وموسى وغيرهما من كلام الله، إنما هو شيءٌ مخلوقٌ، فهم قد شاركوا الجهمية والمعتزلة في أن ما يُسمع مخلوقٌ، لكن الجهمية قالوا: هو كلام الله، وهؤلاء قالوا: عبارة عن كلام الله، فوافقوا الجهمية في أن المسموع مخلوقٌ، وخالفوهم في أنهم قالوا: إنه عبارة، وهؤلاء قالوا: إنه حقيقة.

فصار المعتزلة والجهمية خيرًا منهم من هذا الوجه أيضًا؛ لأن الجهمية والمعتزلة يقولون: هذا كلام الله، وهم يقولون: هذا ليس كلام الله، بل هو عبارة عن كلام الله، مع أن الله يُصرِّح أنه كلامه، لكنهم يقولون: لا، بل هو عبارة عن كلام الله.

ونحن نقول: إن دعواهم بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس هذه دعوى يُكذِّبها الشرع وتُكذِّبها اللغة، وإذا كانت يُكذِّبها الشرع وتُكذِّبها اللغة فهي باطلة.

أمَّا الشرع: فلأن الله تعالى وصف القرآن بأنه كلام الله، والأصل أن الصفة حقيقة في موصوفها، وهذا القرآن مسموعٌ، وبحروفٍ، ويتعلَّق بالمشيئة. فكذب دعواهم بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس.

وأمَّا مخالفته للغة: فلائنه لا يقال في اللغة للكلام كلامًا حتى يخرج باللسان، وإنما يُذكر الكلام القائم بالنفس كلامًا مقيدًا، فيقال حدث نفسه، ويقال: حديث

النَّفْسَ، وَيُقَالُ: يَقُولُ فِي نَفْسِهِ، أَمَّا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنَّ الْقَوْلَ وَالْكَلَامَ لَا يُقَالُ إِلَّا لَهَا يُسْمَعُ وَيَكُونُ بِالْحُرُوفِ.

فَإِذَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، قُلْنَا: هَذَا رَدٌّ عَلَيْكُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ، بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْكُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرَادَ حَدِيثَ النَّفْسِ قَالَ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ وَلَمَّا أَرَادَ حَدِيثَ اللِّسَانِ قَالَ: ﴿بِمَا نَقُولُ﴾ فَأُطْلِقَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، وَلَمْ يَقُولُوا: بِمَا نَقُولُ فِي أَنْفُسِنَا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ، لَكِنْ يَحْدُثُونَ أَنْفُسَهُمْ وَيَقُولُونَ: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾.

فَحَدِيثُ النَّفْسِ لَا يُسَمَّى قَوْلًا وَلَا كَلَامًا وَلَا حَدِيثًا إِلَّا مَقِيدًا، وَأَمَّا الْقَوْلُ وَالْحَدِيثُ وَالْكَلَامُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنَّهَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَسْمُوعُ الَّذِي يَكُونُ بِالْحُرُوفِ. ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ لَهُمْ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ عَلَى مَا زَعَمْتُمْ؟ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ هُوَ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ فِي نَفْسِهِ صَارَ مَعْنَاهُ الْعِلْمُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ عَلَى زَعْمِكُمْ. فَإِنْ قَالُوا: قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

قُلْنَا: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَيْكُمْ أَيْضًا وَلَيْسَ لَكُمْ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَرِيدُ أَنَّ الْكَلَامَ الْمَعْتَبَرَ هُوَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْقَلْبِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا وَلَا يُضَافُ إِلَى الْإِنْسَانِ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالدَّلِيلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ الَّذِي يَنْطِقُ فَيُسْمَعُ، وَيَكُونُ بِحُرُوفٍ.

(١) الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ، انْظُرْ: شَذُورُ الذَّهَبِ (١/ ٣٥).

هذا إذا تنزّلنا وقبّلنا أن نوافق على الاستشهاد بهذا البيت، وأمّا إذا قيل: إنّ القائل لهذا البيت هو الأخطل، فإنّه لا دليل فيه؛ لأنّ الأخطل من النّصارى، وهم يجوزون من الوهميّات ما لا تُحيزه العقول، فالنّصارى يقولون: إنّ الله ثالث ثلاثة، ويقولون: نحن موحّدون، وكيف يكون موحداً من جعل الإله ثلاثة؟! فهم عندهم خطأ وعندهم ضلال، ولهذا وُصفوا بأنّهم ضالّون، وإن قولاً يستشهد له ويستدل له بأقوال النّصارى لقول مبنيّ على شفا جُرّف هار.

وعلى كلّ حالٍ فنحن إذا سلّمنا جدلاً بالاستدلال بهذا البيت، فهو دليلٌ عليهم لا لهم؛ لأنّ حقيقة القول أو حقيقة الكلام المعتر، ما كان في القلب وعبر عنه اللسان، أمّا الكلام الذي لا يكون في القلب فهذا هذيان، فمثل كلام النائم، أو المخرف البالغ من الكبر عتياً، لا يمكن أن نقول عنه إنّهُ كلام! فمراد الشاعر: أنّ الكلام المعتر هو الذي يكون في القلب، ثمّ يعبر عنه اللسان، ويدل عليه (إنّما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً).

وعلى ذلك فإنّ الأشاعرة يخالفون أهل السُنّة في الكلام من وجوه:

أولاً: أنه معنّى وليس بحرفٍ وصوت.

ثانياً: أنه لازم لذات الله، ولا يتعلّق بمشيئته وإرادته، وأهل السُنّة والجماعة يقولون: إنه متعلّق بمشيئته وإرادته، فمتى شاء تكلم، ومتى شاء لم يتكلم.

وإذا قال قائل: على أي شيء بنى المعتزلة والأشاعرة قولهم؟

نقول: أما المعتزلة فبنوا قولهم على نفي الصفات عن الله؛ لأنّهم ينفون صفة الكلام، وينفون أنه يتكلم. فهم يثبتون الأسماء ولا يثبتون الصفات.

وأما الأشاعرة فبنوا قولهم على امتناع قيام الحوادث بالله، وقالوا: الشيء الحادث الذي يقوم بالمشيئة لا يقوم بالله أبداً، قالوا: لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث، فإذا قامت بالله الحوادث لزم من ذلك أن يكون حادثاً، وهذا لا شك أنه خطأ.

أمّا مذهب المعتزلة والجهمية فظاهر خطؤه؛ لأنهم ينكرون جميع الصفات، ونحن نثبت لله جميع ما أثبتته لنفسه.

وأما الأشعرية فنقول: من قال: إن الحادث لا يقوم إلا بحادث؟! فقد يقوم الحادث بالقديم، أي: بالأزلي الأبدى، وهذا من كمال الله، أن يكون فعله متعلقاً بمشيئته، وأن يحدث من أمره ما شاء، ونقول لهم: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فالآية واضحة، بأنه عند إرادة الشيء يقول له: ﴿كُنْ﴾ فيكون، والفاء تدل على الترتيب والتعقيب، إذن فالأمر بالكون سابق للكون، لكنه متصل به ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾.

فإن ادّعوا أن المراد: يقول في الأزل: كُنْ. فالجواب أن هذا خلاف الظاهر؛ لأن ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ تدل على أن هذه عقب هذه، وهذا يستلزم أن يكون قوله حادثاً عند وجود ما أَرَادَهُ عَزَّجَلَّ.

مسألة: قال الأشاعرة: إن القرآن جاء به جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام، وإذا جعلتموه صفة من صفات الله فكيف تنفك الصفة عن الموصوف؟

والجواب على هذا يسير؛ فأنا عندما أقول لشخص ما: بلغ فلاناً بكذا وكذا، فالكلام كلامي أنا، وأمّا هذا فهو مُبَلِّغ فقط، فالكلام إنما يُضاف إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مبلّغاً.

وهذا الكلام - أصلاً - هو كلام الله، لكن تكلم جبريل به هذا مخلوق، أمّا المتكلم به فهو كلام الله، فعندما أقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾، فصوتي هذا مخلوق، لكن ما أصوت به هو صفة الله غير مخلوق.

ولهذا وصف الله القرآن بأنه قول محمد ﷺ وقول جبريل، ولا يمكن أن يكون قولاً من قائلين؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿[التكوير: ١٩-٢٠]، والمراد بالرسول هنا جبريل، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (٢٠) وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿[الحاقة: ٤٠-٤١]، والمراد بالرسول هنا محمد ﷺ، فأضاف الله تعالى القول إلى محمد ﷺ مرة، وأضافه مرة أخرى إلى جبريل.

ومن المعلوم أنه قول القائل الأول له؛ وهو الله عز وجل وليس محمداً ﷺ ولا جبريل؛ وبيّن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنُزِّلَ لِلْعَالَمِينَ﴾ (١٣٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿[الشعراء: ١٩٢-١٩٤]، وتنزيل رب العالمين هذا هو الأول من الثلاثة.

إذن فالكلام يُضاف إلى أول من قاله، فلو قلت:

قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ (١)

فالذي قال هذا الكلام هو امرؤ القيس، وأنا قلته، سواء قلته مبلغاً إن كنت قد أمرت بتبليغه، أو حاكياً إن لم أؤمر بتبليغه.

(١) البيت الأول من معلقة امرئ القيس.

ثالثاً: قال: «والبصر»، يعني: وله البصر، والبصر هو رؤية الأشياء، وقد أثبت الله في كتابه أنه بصيرٌ بما يعمل العباد، وأخبر النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن الله بصراً في قوله: «حِجَابُهُ الثُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١)، وعلى هذا فالبصر ثابتٌ لله تعالى بالكِتَابِ والسُّنَّةِ.

لكن هذا الحديث الذي ذكرناه هو بصر الرؤية، أمّا بصر العلم فيستفاد من الآية، ولهذا نقول: إن بصر الله عَزَّجَلَّ نوعان: بصر رؤية، وبصر علم، وكلاهما يشملُه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨]، وما أشبه ذلك من الآيات، فإنَّ هذا البصر شاملٌ لبصر العلم وبصر الرؤية.

أما قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَأَخْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، فإنه يختصُّ ببصر الرؤية.

وعلى كُلِّ حالٍ فالبصر ثابتٌ لله عَزَّجَلَّ، وهو من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، فهو لم يزل ولا يزال علياً، ولم يزل ولا يزال بصيراً بخلقه عَزَّجَلَّ، أي: يُبصرهم.

ولا يلزم من البصر العين، ولولا النصوص الدالة على ثبوت العين لم يجز أن نُثبتها بثبوت البصر، ولهذا كانت الأشاعرة يُثبتون لله البصر ولا يُثبتون له العين، فيقولون: إن الله يرى لكن لا بعين، فالعين لها نصوصها الدالة عليها والبصر له نصوصه الدالة عليه.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

فإذا قال قائل: هل يُمكن عقلاً أن يرى بلا عين، أو أن يُحْصِل البَصْر بلا عين؟
 فالجواب: نعم يُمكن، فقد قال الله تعالى عن الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ
 أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، أي: تخبر بما عمل النَّاسُ عَلَيْهَا، وعملُ النَّاسِ قد يكون فعلاً
 يُرى، وقد يكون قولاً يُسمع، فالأرض تسمع بلا أذن وترى بلا عين، والله على
 كل شيء قدير.

وعلى كلِّ حالٍ فإننا نُثبت لله البَصْر؛ بَصْر العِلْم وبَصْر الرؤية، ونرى أنه من
 الصِّفَات الدَّائِيَّة الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ الله متصفاً بها.

رابعاً: السَّمْع: قال: «سمع»، وهذه معطوفةٌ على قوله: الحَيَاة، لكنها بإسقاط
 حَرْفِ العَطْف لضرورة النِّظْم.

والسَّمْع الَّذِي أَثَبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ نوعان: سَمْعُ إدراكِ المسموع، وسمع إجابة
 المسموع.

وهناك فرقٌ بَيْنَ الإدراكِ وَبَيْنَ الإِجَابَةِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ
 قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١]، ﴿سَمِعْنَا﴾، أي: سَمْعُ إدراكٍ، ﴿وَهُمْ لَا
 يَسْمَعُونَ﴾ أي: سَمْعُ استِجَابَةٍ، في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ﴾
 [المجادلة: ١] هنا سَمْعُ إدراكٍ، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، أي:
 سَمْعُ استِجَابَةٍ، وفي قولِ المصليِّ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ. سَمْعُ الأمرين جميعاً، يعني
 يَسْمَعُ وَيُجِيبُ مَنْ حَمِدَهُ بِالْإِثَابَةِ.

إِذَنْ فَسَمْعُ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: سَمْعُ إدراكٍ وسَمْعُ استِجَابَةٍ، لكن هل
 هُمَا مِنَ الصِّفَاتِ الدَّائِيَّةِ؟

أَمَّا سَمْعُ الْإِدْرَاكِ فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَأَمَّا سَمْعُ الاسْتِجَابَةِ فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ اسْتَجَابَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَسْتَجِبْ.

فَأُولُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا فَاعْرِضْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَجَبْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، فَالاسْتِجَابَةُ حَصَلَتْ بَعْدَ الدُّعَاءِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ.

إِذَنْ فَسَمْعُ الاسْتِجَابَةِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، فَمَنْ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ فَقَدْ سَمِعَهُ، لَكِنْ سَمْعُ الْإِدْرَاكِ هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، لَكِنْ الْحَادِثُ هُوَ الْمَسْمُوعُ لَا السَّمْعُ، فَأَنَا مَثَلًا أَسْمَعُ الصَّوْتَ الْآنَ، وَلَكِنْ سَمْعِي مَوْجُودٌ مِنْ قَبْلُ، أَيْ: أَنَّ هَذَا الصَّوْتَ الْمَعْيَنَ حَادِثٌ، وَلَكِنْ الْقُوَّةُ السَّمْعِيَّةُ مَوْجُودَةٌ فِيَّ مِنْ قَبْلِ هَذَا الصَّوْتُ، فَقَدْ تَكُونُ الصِّفَةُ قَدِيمَةً وَمَتَعَلِّقًا بِحَادِثٍ وَلَا مَانِعَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَالسَّمْعُ بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ يَنْقَسِمُ إِلَى عِدَّةِ أَقْسَامٍ: سَمْعٌ عَامٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ، فَهَذَا يَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَمَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَمَا لَا يَرْضَاهُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، فَهَذَا عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ شَيْءٍ.

وَسَمْعٌ خَاصٌّ مُقْتَضَاهُ النَّصْرُ وَالتَّائِيدُ، وَهَذَا السَّمْعُ الْخَاصُّ لَهُ أَمْثَلَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، فَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْمَعُهُمَا وَيَرَاهُمَا مَجْرَدَ سَمْعٍ وَرُؤْيَا، بَلِ الْمُرَادُ أَسْمَعُ وَأَرَى فَاتَّصَرَ لَكُمَا، فَهَذَا السَّمْعُ مُقْتَضَاهُ النَّصْرُ وَالتَّائِيدُ.

وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ

قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاهُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴿آل عمران: ١٨١﴾، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

فصار السَّمع الخاصُّ قد يكون مُقتَضاه النَّصر والتَّأييد، وقد يكون مُقتَضاه الوَعيد والتَّهديد.

فإذا قال قائل: ما هُو الضَّابط لما يَقتَضيه هَذَا وهذا؟

فالجواب: أن الضَّابط القرائن، فقرائنُ الأحوال، وسياقُ الكلام، تدلُّ على أن مُقتَضاه كذا أو كذا.

خامساً: (إرادة): بالرفع عطفاً على الحياة، بإسقاط حرف العطف لضرورة النظم.

فقوله: «إرادة»: يعني أن الله عَزَّجَلَّ له الإرادة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، وقولُ الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، والآيات في الإرادة كثيرة.

قال أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ: والإرادة تنقسم إلى قسمين:

”إرادة كونية: وهي التي بمعنى المشيئة.

” وإرادة شرعية: وهي التي بمعنى المحبة.

مثال الإرادة الشرعية: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]،

فهذه بمعنى المحبة وليست بمعنى المشيئة؛ لأنَّها لو كانت بمعنى المشيئة لتابَّ الله على جميع النَّاس، لكنَّها بمعنى المحبة، فتتعلَّق بمشيئته إن شاء تابَّ، وإن شاء لم يُتَّب.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومثال الإرادة الكونية التي بمعنى المشيئة: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، أي: ما يشاء، بدليل قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود: ٣٤] فالإرادة هنا كونية؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَرِيدُ شَرْعًا أَنْ يَغْوِيَ عِبَادَهُ، بَلْ يَرِيدُ شَرْعًا أَنْ يَهْدِيَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

فَالْإِرَادَةُ إِذَنْ قِسْمَانِ: كَوْنِيَّةٌ وَشَرْعِيَّةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ وَالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ يَلْزَمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمَرَادِ، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَلْزَمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمَرَادِ، فَقَدْ يُرِيدُ اللَّهُ الشَّيْءَ شَرْعًا وَلَا يَقَعُ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ الْإِرَادَةَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَحِبُّهُ اللَّهُ، وَالْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ تَكُونُ فِيمَا يُحِبُّهُ وَمَا لَا يُحِبُّهُ. فَمَثَلًا الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ مَرَادُ اللَّهِ شَرْعًا لَا كَوْنًا؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ صَالِحًا، وَلَوْ كَانَ مُرَادًا لِلَّهِ كَوْنًا وَقَدَرًا لَلَزِمَ أَنْ يُؤْمِنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَيَعْمَلُوا صَالِحًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْكُفْرُ الْوَاقِعُ مِنْ بَنِي آدَمَ هَلْ هُوَ مُرَادُ اللَّهِ؟

فَنَقُولُ: مُرَادُ كَوْنًا لَا شَرْعًا؛ فَمُرَادُ كَوْنًا لِأَنَّهُ وَاقِعٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَقَعُ فَهُوَ مُرَادُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فَهُوَ مُرَادُ كَوْنًا

غير مرادٍ شرعاً؛ لأنَّ الله لا يُريد من عباده الكُفْرَ، وإنما يريد منهم الإيمانَ.
ونُمثِّل ذلك بالأشخاصِ، فكُفِرَ أبي جهل مُرادٌ كوناً، والدَّلِيل على أنَّه مرادٌ
كوناً أنَّه واقعٌ، وكلُّ شيءٍ واقع فهو مُراد كوناً لا إشكالَ فيه، وليس هو مراداً شرعاً؛
لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُحِبُّه، وإذا كانَ الله لا يحبُّ شيئاً فإنه وإن وقع غيرُ مرادٍ لله
شرعاً.

وإيمانُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مُرادٌ كوناً لوقوعه، وكلُّ شيءٍ واقع فهو مُراد كوناً،
وإيمانُ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أيضاً مُرادٌ شرعاً لأنه محبوبٌ إلى الله عَزَّجَلَّ.
وإيمانُ أبي لهبٍ -أي: تقديراً- مُرادٌ شرعاً لا كوناً؛ مُرادٌ شرعاً لأنَّ الله يحب
منه الإيمانَ؛ لأنه محبوبٌ إلى الله عَزَّجَلَّ، وهو غيرُ مُرادٍ كوناً لأنه لم يقع.
وقد ذكرنا فيما سبق أنَّ كُفْرَ أبي جهلٍ مُرادٌ كوناً لوقوعه، غيرُ مرادٍ شرعاً
لأنَّ الله لا يُحِبُّه، وذكرنا أيضاً أنَّ إيمانَ أبي لهبٍ مُرادٌ شرعاً لأنَّ الله يحبه، غيرُ مُرادٍ
كوناً لأنه لم يقع.

وهنا يرد علينا إشكالٌ، وهو كيف يكونُ الشيءُ مراداً لله كوناً وهو لا يُحِبُّه؟
وهل أحدٌ يكرِّهه على أن يوقع ما لا يحب؟ وقد أجاب بعضُ المعتزلة فقال: كلُّ ما
وقع فهو مُراد لله كوناً وشرعاً، حتَّى المعاصي قالوا: إنَّ الله أرادها شرعاً، ولكن
هذا فيه إشكالٌ.

والجوابُ السديد في مثل هذه المسألة: أنَّ الله يكرِّه هذا الكافر ولم يكرِّهه
أحدٌ على أن يوقع شيئاً يكرِّهه، لكن هذا الشيءُ مكروهٌ لذاته محبوبٌ لغيره، فالكُفْرُ
الواقع هنا مكروهٌ لذاته محبوبٌ لغيره، ويكونُ الشيءُ محبوباً مكروهاً باعتبارين،
لا باعتبار واحد فهذا ممتنع.

مثال ذلك: أَنَّكَ تَرَى الرَّجُلَ يَأْتِي بِالْحَدِيدَةِ مُحِمَّةً حُمْرَاءَ مِنَ النَّارِ لِيَكْوِيَ بِهَا ابْنَهُ الْمَرِيضَ، لَكِنْ كَيْهَ لَا بِنَه لَيْسَ مُرَادًا لِدَاتِهِ، بَلْ مُرَادٌ لِغَيْرِهِ، وَلِهَذَا تَجِدُهُ مُحِبُّوًّا لَهُ مَكْرُوهًُّا، مُحِبُّوًّا مِنْ وَجْهِهِ، مَكْرُوهًُّا مِنْ وَجْهِهِ؛ فَهُوَ مِنْ وَجْهِهِ إِيلَامُهُ لِابْنِهِ مَكْرُوهُ، وَمِنْ وَجْهِهِ أَنَّهُ سَبَبٌ لَشَفَائِهِ مُحِبُّوٌّ.

وكَذَلِكَ الْكُفْرُ وَقَعَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، مَكْرُوهًُ إِلَى اللَّهِ لِدَاتِهِ، مُحِبُّوٌّ إِلَيْهِ لِغَيْرِهِ؛ فَلَوْلَا الْكُفْرُ مَا عُرِفَ الْإِيمَانُ، وَلَوْلَا الْكُفْرُ لَمْ يَكُنْ جِهَادٌ، وَلَوْلَا الْكُفْرُ لَمْ يَكُنْ امْتِحَانٌ، وَلَوْلَا الْكُفْرُ لَكَانَ خَلْقُ النَّارِ عَبَثًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَقَعَ الْكُفْرُ بِحِكْمَتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَمْرٌ: «لَا يَنْقُضُ الْإِسْلَامَ عُرْوَةٌ عُرْوَةٌ إِلَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ»^(١)، يَعْنِي أَنَّ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ الْإِسْلَامِ لَا يَنْقُضُهُ، وَلَا يَعْرِفُ قَدْرَ الْإِسْلَامِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكُفْرِ، فَبُضِّدَهَا تَبَيَّنَ الْأَشْيَاءُ.

وَهَكَذَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يُوقِعُ فِي عِبَادِهِ مَا يَكْرَهُهُ لَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةٍ أُخْرَى أَعْظَمَ مِنْ إِيقَاعِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ إِسَاءَتَهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»^(٢)، فَهَذَا مِمَّا يَكْرَهُهُ اللَّهُ كَوْنًا لَا شَرْعًا، لَكِنَّهُ يُوقِعُهُ عَزَّوَجَلَّ لِمَا لَهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَوْتِ حَتَّى يَجَازِيَ الْإِنْسَانُ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ نَقُولَ جَوَابًا عَلَى هَذَا الْإِيرَادِ الشَّائِكِ: إِنَّ هَذَا الْمَكْرُوهُ إِلَى اللَّهِ مَكْرُوهُ إِلَيْهِ لِدَاتِهِ مُحِبُّوٌّ إِلَيْهِ لِغَيْرِهِ، فَهُوَ مَكْرُوهُ مُحِبُّوٌّ مِنْ وَجْهِهِ.

(١) مجموع الفتاوى (١٠ / ٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، بَابُ التَّوَاضُّعِ، رَقْمُ (٦١٣٧).

سادسًا: قال: «وَعِلْمٌ»، أي: وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْعِلْمُ، وَالْعِلْمُ صِفَةُ كِمَالٍ، وَلِهَذَا يُمْتَدَحُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُوصَفَ بِضَدِّهِ، فَلَوْ قُلْتَ لِشَخْصٍ: يَا جَاهِلُ، وَأَنْتَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ قَالَ لَكَ: أَنْتَ الْجَاهِلُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنْ وَضْفَهُ بِالْجَهْلِ عَيْبٌ وَقَدْحٌ وَمَسَبَّةٌ لَا بُدَّ أَنْ تَرُدَّ.

فَالْعِلْمُ صِفَةُ كِمَالٍ بِلَا شَكٍّ، وَعِلْمُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ شَامِلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، حَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلًا وَمَاضِيًا، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وَقَالَ تَعَالَى عَنِ الْمَلَائِكَةِ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

وكَذَلِكَ أَيْضًا عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ تَفْصِيلًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَامِلٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِفَعْلِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ عِبَادِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ فَعِلْمُ اللَّهِ شَامِلٌ لِكُلِّ مَا يَعْمَلُهُ الْعَبْدُ.

إِذَنْ عِلْمُ اللَّهِ ثَابِتٌ لَهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ. بِالْكِتَابِ: وَمَا أَكْثَرَ الْآيَاتِ الَّتِي تَصِفُ اللَّهَ بِالْعِلْمِ.

وَالسُّنَّةُ كَذَلِكَ مَمْلُوءَةٌ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ وَغَيْرِهِ.

وإجماع المسلمين ثابت بأن الله بكل شيء عليم.

والنظر الصحيح يدلُّ عليه؛ لقول الله تعالى مستدلًّا على علمه بدلالة عقلية: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المك: ١٤]، فالخالق لا بُدَّ أن يكون عالمًا بمخلوقه، وعالمًا بخلقه كيف يخلق.

فالعِلْمُ دَلٌّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ جَمَلَةٌ وَتَفْصِيلًا.

سابعًا: قال: «وَأَقْتَدِرُ بِقُدْرَةٍ تَعَلَّقْتُ بِمُمْكِنٍ»، يعني من صفات الله تعالى القدرة، وقال: اقتدر، من باب المبالغة وهي أبلغ من قدر؛ لأنَّ اقْتَدَرَ تدل على صفة ذاتية لازمة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ ۖ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْدِرٍ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، والآيات في هذا كثيرة.

وقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى قُدْرَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْقُوَّةِ، فَهُوَ الْقَوِيُّ الْقَادِرُ، بخلاف المخلوق فإنَّ قُدْرَتَهُ مَحْدُودَةٌ، وقد تكون قدرة بقوة، وقد تكون قدرة بلا قوة.

لكن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قَيَّدَ الْقُدْرَةَ حَيْثُ قَالَ: «تَعَلَّقْتُ بِمُمْكِنٍ»، وتعلقت بالواجب أيضًا من باب أولى، ولم تتعلّق بالمستحيل؛ لأنَّ الْمُسْتَحِيلَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فضلًا عن أن يكون مقدورًا عليه.

لكن الْمُسْتَحِيلَ الَّذِي يَتَصَوَّرُ ذَهْنًا أَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ: مُسْتَحِيلٌ لِدَاتِهِ، وَمُسْتَحِيلٌ لغيره.

أَمَّا الْمُسْتَحِيلُ لِدَاتِهِ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ لَا يُمْكِنُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا قَالَ: هَلِ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ؟ لَقُلْنَا: هَذَا مُسْتَحِيلٌ، لَكِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا أَعْظَمَ

من الخلق الَّذِي نَعْلَمُهُ الْآنَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ أَعْظَمَ مَخْلُوقٍ نَعْلَمُهُ هُوَ الْعَرْشُ، فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقاتِ الَّتِي نَعْلَمُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ أَعْظَمَ مِنَ الْعَرْشِ، لَكِنَّ الشَّيْءَ الْمُسْتَحِيلَ لِدَاتِهِ هَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ.

كَذَلِكَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ -وَلَيْسَ لِدَاتِهِ- أَنْ يَقَعَ خَسُوفُ الْقَمَرِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ حَسَبَ الْعَادَةِ، وَنَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَهْلَ الْهلالُ ثُمَّ تَخْصِفَ الشَّمْسُ بَعْدَ غُرُوبِهِ، فَهَذَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ لَنْ يَكُونَ، لَكِنْ لغيره، أَي: حَسَبَ مَا أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكْصِفَ الْقَمَرَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَعَلَى أَنْ يَهْلَ الْهلالُ ثُمَّ تَخْصِفَ الشَّمْسُ بَعْدَ غُرُوبِهِ.

وظُهُورُ الْهلالِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ خَسُوفِ الشَّمْسِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي لَيْلَةٍ قُلْنَا: إِنَّهَا أَوَّلُ لَيْلَةٍ فِي الشَّهْرِ، فَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَسُوفَ الشَّمْسِ سَبَبُهُ -الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَبًا كَوْنِيًّا- هُوَ حِيلُولَةُ الْقَمَرِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ، وَحِيلُولَةُ الْقَمَرِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ يَمْنَعُ أَنْ يَهْلَ الْهلالُ قَبْلَ الْخُسُوفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا هَلَ الْهلالُ قَبْلَ الْخُسُوفِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَجَاوَزَ ثُمَّ يَحُولَ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ الْقَمَرَ يَتَأَخَّرُ عَنِ الشَّمْسِ.

فَسَبَبُ الْخُسُوفِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَبًا لِلْخُسُوفِ فِي الْعَادَةِ. هُوَ: حِيلُولَةُ الْقَمَرِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ، إِذَنْ فَهَلِ الشَّمْسُ سَبَقَتْ فِي هَذَا الْحَالِ أَوْ لَمْ تَسْبِقْ؟ الْجَوَابُ: أَنَّهَا لَمْ تَسْبِقْ؛ لِأَنَّهَا لَوْ سَبَقَتْ لَمْ يَكُنْ خَسُوفٌ، وَإِذَا هَلَ الْهلالُ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ قَدْ سَبَقَتْ الْهلالَ؛ لِأَنَّ الْهلالَ لَا يَكُونُ هَلًا إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَإِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ قَدْ سَبَقَتْ فَلَا يُمَكِّنُ الْخُسُوفُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْقَمَرَ لَا يُمَكِّنُ بَعْدَ أَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الشَّمْسِ أَنْ يَذْهَبَ بِسُرْعَةٍ حَتَّى يَكُونَ تَحْتَهَا، فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ لغيره؛

يعني: مُسْتَحِيلٌ حَسَبَ ما أجرى الله العادة.

لكن الله قادر على أن يحبس الشمس ويُسرّع في سير القمر حتّى يخسف بعد الغروب.

إذن؛ فقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «تَعَلَّقْتُ بِمُمْكِنٍ» نقول: ضده المُسْتَحِيلُ، فالمُسْتَحِيلُ لا تتعلّق به القدرة؛ لأنّه -على اسمه- مُسْتَحِيلٌ، ولكن يجب أن نعلم -حتّى لا يتوهّم وإهمّ أنّنا خصّصنا ما عمّمه أو قيّدنا ما أطلقه- أن المُسْتَحِيلَ نوعان: مُسْتَحِيلٌ لذاته، ومُسْتَحِيلٌ لغيره.

فالمُسْتَحِيلُ لذاته: لا يُمكن أن تتعلّق به القدرة، كما مثّلنا وقُلنا: لو قال قائل: هل يقدر الله أن يخلُق مثله؟

قلنا: هَذَا مُسْتَحِيلٌ لذاته، لأنّ المماثلة مُسْتَحِيلَةٌ، وأدنى ما نقول في ذلك: أن هذا مخلوق والرّبّ خالق، فتنتهي المماثلة على كلّ حال.

والمُسْتَحِيلُ لغيره: بمعنى أن الله تعالى أجرى هذا الشّيء على هذه العادة المستمرة التي يستحيل أن تنخرم، ولكن الله قادر على أن يخرمها، فهذا نقول إن القدرة تتعلّق به، فيمكن للشّيء الذي نرى أنه مُسْتَحِيلٌ بحسب العادة أن يكون جائزاً واقعاً بحسب القدرة، وهذا الشّيء كثير، فكلّ آيات الأنبياء الكونية من هذا الباب (المُسْتَحِيلُ لغيره)؛ فانشقاق القمر للرّسول عليه الصّلاة والسّلام مُسْتَحِيلٌ لغيره، لكن غير مُسْتَحِيلٍ لذاته لأنّه وقع، والله قادر على أن يشق القمر نصفين، بل قادر على أن يشقّ الشمس نصفين.

ونحن -مثلاً- نرى أنّ من المُسْتَحِيلِ أن تنزل الشمس حتّى تحاذي منارة المسجد، ومن ادّعى ذلك كذبناه، وقُلنا: هَذَا مُسْتَحِيلٌ. لكن لا بُدّ أن نعلم أن هذا

مُسْتَحِيلٌ لغيره لا لذاته، أي: أَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ حَسَبَ مَا أَجْرَى اللهُ الْعَادَةَ، لكن الله قادر على أن يُنْزِلَ الشَّمْسَ حَتَّى تُحَاذِيَ الْمَنَارَةَ، بل ودُونَ الْمَنَارَةِ، فَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ بِقَدَرٍ مِيلٍ^(١)، بقدرة الله.

فعبارة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «تَعَلَّقْتُ بِمُمْكِنٍ» تحتاج إلى بيان، فإن ظاهر كلامه أن القُدْرَةَ لا تتعلّق بالمُسْتَحِيلِ، ونحن نقول: لا بد في ذَلِكَ من التَّفْصِيلِ، فالمُسْتَحِيلُ لذاته لا تتعلّق به القُدْرَةُ؛ لأنّه ليس موجوداً، ولا يُمكن أن يوجد، ولا يَفِرُّهُ الذَّهْنُ، كما أَنَّهُ لا يُمكن أن يكونَ الشَّيْءُ متحرِّكاً ساكناً في آنٍ واحدٍ؛ لأنّه إن كانَ متحرِّكاً فليسَ بساكِنٍ، وإن كانَ ساكناً فليسَ بمتحرِّكٍ.

أما المُسْتَحِيلُ لغيره -يعني الَّذي يكونُ بحسبِ العادة غيرَ ممكنٍ- فهذا تتعلّق به القُدْرَةُ، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ جداً، فإنَّ كلَّ آياتِ الأنبياءِ الكُونيةِ من هذا البابِ، فلو أنَّ أحداً من النَّاسِ قال: أنا أَضْرِبُ هَذَا الْحَجَرَ ضَرْبَةً بَعْصَايَ فَيَنْفَلِقَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا لَقُلْنَا: هَذَا مُسْتَحِيلٌ حَسَبِ الْعَادَةِ، فلو ضَرَبَ الْحَجَرَ بَعْصَا مِنْ حَدِيدٍ حَتَّى يَتَفَتَّتَ الْحَجَرُ مَا أَتَى بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا، لَكِنْ هَذَا مُسْتَحِيلٌ لغيره وليس مُسْتَحِيلًا لذاته، لأنَّ الله تعالى جعله لموسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

كَذَلِكَ أَنَّ تَصْيِيرَ الْعَصَا حَيَّةً، هَذَا لا يُمكن حَتَّى فِي السَّحَرِ؛ لأنّه إِنَّمَا تَكُونُ حَيَّةً بِالسَّحَرِ حَسَبِ نَظَرِنَا وَلَيْسَ حَقِيقَةً، لَكِنْ يَمْكَنُ أَنْ تَكُونَ الْعَصَا حَيَّةً حَقِيقَةً حَسَبَ قُدْرَةِ اللهِ تَعَالَى، فَكَوْنُ الْعَصَا حَيَّةً مُسْتَحِيلٌ لغيره لا لذاته، لكنّه لِقُدْرَةِ اللهِ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب «ذُرِّيَّةٌ مِنْ حَمَلِنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَتْ عَبْدًا شَكُورًا» [الإسراء: ٣]، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤).

ولهذا كانت عصا موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تنقلب حَيَّةً حَقِيقَةً تَلْقَفُ وتَأْكُلُ.

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ مِنَ الطِّينِ، فَلَوْ صَنَعَ شَخْصٌ تَمَثَّلًا عَلَى شَكْلِ طَيْرٍ وَقَامَ يَنْفُخُ فِيهِ، وَقَالَ: صَارَ طَيْرًا وَطَارَ، فَإِنَّا لَنْ نُصَدِّقَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ حَسَبَ الْعَادَةِ، لَكِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ لغيره، وَأَمَّا حَسَبَ الْقُدْرَةِ فَلَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ لِدَاتِهِ، وَلِهَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ آيَةً لِعِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ يَخْلُقُ تَمَثَّلًا عَلَى شَكْلِ الطَّيْرِ ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ فَيَطِيرُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٨ وَ (الْعِلْمُ) وَ (الْكَلَامُ) قَدْ تَعَلَّقَا بِكُلِّ شَيْءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقًا

الشرح

لما بيّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْكَلَامُ، بَيَّنَّ مُتَعَلِّقَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، أَمَّا الْحَيَاةُ فَلَمْ يَذْكُرْ مُتَعَلِّقًا لَهَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا مُتَعَلِّقَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَدَّى.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ: فَقَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(بِقُدْرَةٍ) تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنٍ كَذَا (إِرَادَةٍ)، فَعَ وَاسْتَبِينَ

وَسَبَقَ لَنَا أَنْ قَوْلَهُ: «بِمُمْكِنٍ» يُخْرِجُ بِهِ الْمُسْتَحِيلَ، وَذَكَرْنَا أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ نَوْعَانِ: مُسْتَحِيلٌ لِدَاتِهِ، وَمُسْتَحِيلٌ لْغَيْرِهِ.

فَخَلَقَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ غَيْرِ أَبٍ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ فِي الْعَادَةِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ وَلَدٌ بِلَا أَبٍ، وَكَذَلِكَ خَلَقَ وَلَدٌ بِلَا أُمٍّ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي الْعَادَةِ، فَمَا مِنْ وَلَدٍ إِلَّا وَلَهُ أُمٌّ، وَأَمَّا فِي حَوَاءٍ فَكَانَ لَهَا أَبٌ وَلَيْسَ لَهَا أُمٌّ.

كَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يُوْجَدَ بَشَرٌ بِلَا أُمٍّ وَلَا أَبٍ، وَلَكِنْ هَذَا مُسْتَحِيلٌ لْغَيْرِهِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ لَخَلَقَهُ، أَلَيْسَ النَّاسُ إِذَا دُفِنُوا فِي الْقُبُورِ فَإِنَّ الْأَرْضَ تَأْكُلُ أَجْسَامَهُمْ كُلَّهَا إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ؟! وَمَعَ ذَلِكَ يَتَكَوَّنُ مِنْ هَذَا التُّرَابِ الْبَشَرُ مَرَّةً أُخْرَى، وَآدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ خَلْقُهُ مِنَ الطِّينِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ لْغَيْرِهِ حَسَبَ الْعَادَةِ، وَلَكِنْ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

قوله: «كذا إرادة»، يعني: كذلك الإرادة تتعلق بالممكن أمّا المستحيل فلا يمكن. فالمستحيل لذاته لا يمكن أن يُريدَه الله؛ لأنَّ هذه الإرادة عبثٌ والله مُنزهٌ عن العبث، فلو قال قائلٌ مثلاً: إن الله يريد هذا الشيء أن يكون متحركاً ساكناً، لأجيب بأن الله لا يريد هذا؛ لأنَّه متى كان الشيء متحركاً لم يكن ساكناً، ومتى كان ساكناً لم يكن متحركاً، وليس المراد أنه يكون متحركاً ثم يسكن، أو ساكناً ثم يتحرك، فهذا ممكن.

فالإرادة إذن تتعلق بالممكن، ولهذا نقول: إن الله إذا أراد أمراً فإنما يقول له: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، وهذا يدلُّ على أن الإرادة تكون في الأشياء الممكنة، التي يمكن أن يفعلها الله عزَّ وجلَّ.

قال: «والعلم والكلام قد تعلَّقا بكلِّ شيءٍ»، يعني: أن الله يمكن أن يتكلَّم بالشيء المستحيل، ويعلم بالشيء المستحيل، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فقال بالمستحيل يعني تكلم عن شيء مستحيل، وكذلك قال تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فتكلَّم عن شيء مستحيل.

والعلم أيضاً يتعلَّق بالمستحيل، والدليل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فهذا خبرٌ يُخبرُ الله فيه أنه لو كان في السماء والأرض آلهة إلا الله لفسدتا، وهذا خبرٌ عن شيء مستحيل.

وكذلك يتعلَّق بالواجب من باب أولى، فالله تعالى يتكلَّم بالشيء الواجب، ومما تكلم به من الأمور الواجبة أن الله واحد لا شريك له، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾
[آل عمران: ١٨].

والعلم أيضاً يتعلّق بالماضي والمستقبل والحاضر؛ لأنّ الله بكلّ شيءٍ عليم،
فكلّ شيءٍ فالله عليم به.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٣٩ وَ (سَمِعُهُ) سُبْحَانَهُ كَ (البَصْرِ) بِكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرٍ

الشرح

أي: أَنَّ السَّمْعَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْمُوعَاتِ لَا بِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُرْتِيَّاتِ، فَلَا يُقَالُ: سَمِعَ اللَّهُ فَلَانًا أَيْ: نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْمُوعَاتِ. فَلَا أَقْوَالَ مِنْ شَأْنِ السَّمْعِ، وَالبَصْرَ كَذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُبْصَرَاتِ، فَلَا أَفْعَالَ مِنْ شَأْنِ البَصْرِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُرَى وَلَا يُسْمَعُ، فَالَّذِي يُسْمَعُ لَيْسَ الْفِعْلُ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ.

إِذَنْ فَلَا أَفْعَالَ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ البَصْرِ، وَالْأَقْوَالَ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ السَّمْعِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَسَمِعُهُ سُبْحَانَهُ كَالْبَصْرِ بِكُلِّ مَسْمُوعٍ» كَالْأَقْوَالَ، «وَكُلِّ مُبْصَرٍ» كَالْأَفْعَالَ.

أَمَّا الْحَيَاةُ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ بَائِنٍ عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ وَصَفٌ لَازِمٌ لِدَاثِهِ لَا تَتَعَدَّى لِغَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ لَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَتَعَلِّقًا.

فَهَذِهِ سَبْعُ صِفَاتٍ ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّهَا هِيَ الصِّفَاتُ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا السَّلَفُ وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ، فَلِهَذَا خَصَّهَا الْمُؤَلَّفُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهَا مُحَلُّ اتِّفَاقٍ، أَمَّا السَّلَفُ فَيُثَبِّتُونَ لِلَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ، يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ كُلَّ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصْرِ وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامَ وَالْحِفْظَ وَالرِّضَا وَالْغَضَبَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، لَكِنْ الْأَشَاعِرَةُ لَا يُثَبِّتُونَ إِلَّا هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعَ دَلٌّ عَلَيْهَا الْعَقْلُ، فَأَثَبْتُهَا لِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَيْهَا، قَالُوا: وَأَمَّا مَا سِوَاهَا فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا فَيَجِبُ أَنْ تُؤَلَّ.

ثم فصلوا كيف دلَّ عليها العقل، فقالوا: الإيجادُ دلٌّ على القدرة، حيث إن إيجاد الأشياء يدلُّ على قدرة الموجد وهو الله عزَّ وجلَّ، والأشياء موجودةٌ بإيجاد الأشياء دليلٌ على القدرة.

وإحكام هذه الأشياء خلقًا وصنعًا يدلُّ على العلم؛ لأنَّ الجاهل لا يُحكِّم الشيء.

والتخصيص يدلُّ على الإرادة، وذلك أنَّ كونَ هذا ذكرًا وهذه أنثى، وهذه شمسٌ وهذا قمرٌ، وهذه أرضٌ وتلك سماءٌ، يدلُّ على الإرادة، فأراد الله أن تكون السماء سماءً فكانت، وأن تكون الأرض أرضًا فكانت، وأن يكون الإنسان إنسانًا فكان، وأن يكون البعير بعيرًا فكان، فالتخصيص يدلُّ على الإرادة، وهذه ثلاث صفات.

ثم قالوا: وهذه الصفات الثلاث لا تقوم إلا بحيٍّ، أي: من لازم المتَّصف بهذه الصفات الثلاث أن يكون حيًّا، فأثبتوا الحياة، فتكون الصفات بذلك أربعًا.

ثم يقولون: إذا ثبت أنه حيٌّ فيما أن يتَّصف بالسمع والبصر والكلام أو بضدِّ ذلك، وضدِّ ذلك ممتنع؛ لأنَّ ضدَّ السمع الصَّم، وضدَّ الكلام الخرس، وضدَّ البصر العمى، وهذه الصفات صفاتٌ عيبٍ لا يمكن أن يتَّصف بها الخالق، وهذا وجه دلالة العقل على هذه الصفات السبع.

أمَّا الرَّحمة والرِّضا والحِكْمة والوَجْه واليَدان فقالوا: لا تُثبت لله رحمة، ولا تُثبت لله رِضا، ولا تُثبت لله حِكْمة، ولا تُثبت لله وجْهًا، ولا تُثبت لله يدين؛ لأنَّ هذه الصفات لا يدلُّ عليها العقل، وإذا لم يدلَّ عليها العقل فإنه لا يمكن أن تُثبتها لله عزَّ وجلَّ.

وإيجاب عليهم بثلاثة أجوبة وهي:

أولاً: أن الرجوع إلى العقل في هذه الأمور باطل شرعاً وعقلاً.

أمّا شرعاً فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأمّا بطلانه عقلاً فلأن هذه الأمور من الأشياء التي تلتقى بالخبر؛ لأن الخالق عز وجل ليس كمثل الخلق، فلا يجوز عليه ما يجوز عليهم، ولا يمتنع عليه ما يمتنع عليهم، ولا يجب له ما يجب لهم، فهو مخالف للخلق، وإذا كان مخالفاً للخلق فلا يحكم الخلق عليه بقولهم، وكيف يحكم الخلق عليه وهم لم يشاهدوا الله، ولا نظيراً لله؛ فكان في الشرع والعقل ما يبطل الاعتماد على العقل في هذه الأمور.

ثانياً: هب أن العقل لا يدلُّ على سوى هذه الصفات السبع، فقد دلَّ عليها الشرع، وتعدّد الدليل جائز عقلاً وواقعاً، فإذا انتفى أحد الدليلين ثبت المدلول بالدليل الآخر؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، فقد يكون للمدلول دليل آخر غير الدليل الذي انتفى. فإذا فرضنا جدلاً أن العقل لا يدلُّ على هذه الصفات فإن الشرع دلَّ عليها، وإذا دلَّ عليها وجب إثباتها.

ثالثاً: أننا يمكننا أن نثبت بالعقل ما نفيتُم أن العقل دالٌّ عليه، يعني أننا نستدلُّ بالعقل كما استدللتم بالعقل، فنقول: ما نفيتُموه قد دلَّ عليه العقل.

مثال ذلك: هذه النعم التي نشاهدها، وهذه النقم التي تندفع عنا مع وجود أسبابها، فهذه تدلُّ على الرحمة، ونزول المطر من آثار الرحمة، ونبات الأرض من آثار

الرَّحْمَةُ، والنَّوْمُ والرَّاحَةُ من آثار الرَّحْمَةِ، والعِلْمُ والرِّزْقُ من آثار الرَّحْمَةِ، وكلُّ ما بِنَا من نعمةٍ فِيهِ من آثار الرَّحْمَةِ، ودَلَالَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى الرَّحْمَةِ عَقْلًا أَوْ ضَحُّ وَأَبْنٍ من دَلَالَةِ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِرَادَةِ؛ لَأَنَّ دَلَالَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى الرَّحْمَةِ وَاضِحَةٌ لِلْعَامِّيِّ وَالْعَالِمِ، ودَلَالَةُ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِرَادَةِ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا عَالِمٌ، وَكَذَلِكَ إِثَابَةُ الطَّائِعِينَ وَتَعْلِيَةُ مَنَازِلِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى الرِّضَا عَنْهُمْ لَا الْكَرَاهَةِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَرِهَهُمْ لَعَاقَبَهُمْ.

وَأَنْتِقَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الْمَجْرِمِينَ يَدُلُّ عَلَى الْغَضَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فَالهِمُّ أَنْ مَا ذَكَرُوا أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُنَا أَنْ نُثْبِتَهُ نَحْنُ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ.

لَكِنْ إِثْبَاتُ الْأَشَاعِرَةِ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ لَيْسَ كإِثْبَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَهَا بَلْ يَخْتَلَفُ، فَالْكَلَامُ مَثَلًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَيْسَ هُوَ الْكَلَامُ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ وَسَبَقَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ قَالُوا فِي الْكَلَامِ قَوْلًا لَا يَقُولُهُ مَنْ لَهُ عَقْلٌ، بَلْ قَالُوا قَوْلًا حَقِيقَتُهُ نَفْيُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالْمُسْمُوعُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ، خَلَقَهُ اللَّهُ لِيُعَبَّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ.

وَسَبَقَ بَيَانُ قَوْلِهِمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ^(١)، كَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ يَخْتَلَفُ إِثْبَاتُهُمْ لَهَا عَنْ إِثْبَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَعَ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ مَتَمَاثِلٌ فِي عَدِّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ وَثبوتها. وَإِنْ كَانَ يَخْتَلَفُ فِي كَيْفِيَّةِ إِثْبَاتِهَا.

(١) انظر (ص: ١٨٩).

فصارت هذه الصفات الست:

”اثنان منها تتعلّقان بكلّ شيءٍ وهما: العلم والكلام.

”واثنان تتعلّقان بالممكن وجوداً وعدمًا وهما: القدرة والإرادة.

”واثنان تتعلّقان بالوجود وهما: السَّمْع والبَصَر.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٠ وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ (جِبْرِيلِ) مِنْ مُحْكَمِ (الْقُرْآنِ) وَالتَّنْزِيلِ

٤١ (كَلَامُهُ) سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ أَغْيَا الْوَرَى بِالنَّصِّ، يَا عَلِيمُ

الشرح

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكر من صفات الله عَزَّجَلَّ، وهي الصفات التي اتفق عليها أهل السُنَّة والأشاعرة على خلاف بينهم في الإيمان بهذه الصفات؛ أي: في كَيْفِيَّةِ الإيمان بها، ذكر الكلام على القرآن الكريم فقال: «وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلِ»، ويجوز (وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلِ) عطفًا على قوله: بأنه واحد، يعني ومن الواجب أن ما جاء مع جِبْرِيلِ من مُحْكَمِ الآيات كَلَامُهُ، ولعلَّ الكسر أظهر، وإن ما جاء مع جِبْرِيلِ هو من عند الله، كما قال تعالى: ﴿وَلِنُفُثِ لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ ۝﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤].

وقال المؤلف: «جِبْرِيلِ» بالكسر، مع أنه اسم لا ينصرف، والله تعالى يقول: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ۝﴾ [البقرة: ٩٨] فَجَرَّه بالفتحة، ولكن المؤلف هنا جرَّه بالكسرة لضرورة الشعر. قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ^(١):

وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ دُو الْمَنَعِ،

يعني عند الضرورة يُصَرَّف ما لا يَنْصَرَف.

وجِبْرِيلُ أحد الملائكة الكرام العظام، وهو موكل بالوحي ينزل به على الأنبياء، ورُبَّمَا وَكَّلَ بغير ذلك، كما في قوله تعالى في قصَّة مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ

(١) وتكملته: والمصروف قد لا ينصرف. ألفية ابن مالك (ص: ٥٧).

لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ [مريم: ١٧]، لكن العمل المؤكول إِلَيْهِ فِي الْأَصْل هُوَ نُزُولُ الْوَحْيِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ.

ولهذا يُقال: ثلاثةٌ من الملائكة عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مَوَكَّلُونَ بِمَا فِيهِ الْحَيَاةُ: جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ، فَجِبْرِيلُ مُوَكَّلٌ بِمَا فِيهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ، وَمِيكَائِيلُ مُوَكَّلٌ بِمَا فِيهِ حَيَاةُ النَّبَاتِ، أَي: الْقَطَرُ، وَإِسْرَافِيلُ مُوَكَّلٌ بِمَا فِيهِ بَعْثُ الْأَجْسَادِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ النَّفْخُ فِي الصُّورِ، وَأَشْرَفُهَا وَأَعْلَاهَا مَا فِيهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ.

وكان النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَذْكُرُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ فِي افْتِتَاحِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، حَيْثُ يَقُولُ فِي افْتِتَاحِ صَلَاةِ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١).

ووصفَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جِبْرِيلُ بأنه أمينٌ، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢١]، وَوَصَفَهُ بِالْقُوَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ [النجم: ٥-٦]، فَاجْتَمَعَ فِي حَقِّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقُوَّةُ وَالْأَمَانَةُ، فَبَأَمَانَتِهِ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا زِيَادَةَ وَلَا نَقْصَ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيْهِ لِيُلْقِيَهُ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبِالْقُوَّةِ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَحَدَ تَسَلَّطَ عَلَى الْقُرْآنِ حِينَ نُزُولِ جِبْرِيلَ بِهِ، أَوْ غَلَبَهُ عَلَيْهِ، أَوْ تَوَانَى جِبْرِيلُ فِي تَنْزِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَوِي يَسْتَطِيعُ الدَّفْعَ وَلَا يَقْرَبُهُ أَحَدٌ.

فَجِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَزَلَ وَجَاءَ بِالْوَحْيِ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ وَالتَّنْزِيلِ»؛ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ: هَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا؛

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٧٠).

أي: مِنَ الْقُرْآنِ الْمُحْكَمِ، وَالْقُرْآنِ مُحْكَمٍ، أي: مُتَقَنٍّ، فَهُوَ مُتَقَنٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ أَخْبَارُهُ مُحْكَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا كِذْبٌ؛ أَحْكَامُهُ مُحْكَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا جَوْرٌ؛ دَلَالَاتُهُ أَوْ مَذَلُّوَلَاتُهُ مُحْكَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا تَنَاقُضٌ.

واعلم أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ وَبِأَنَّهُ حَكِيمٌ، وَوَصَفَهُ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ، وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ بَعْضُهُ مُتَشَابِهٌ وَبَعْضُهُ مُحْكَمٌ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ.

وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَتَبْنَا الْحِكْمَ الْإِنْشَاءَ﴾ [هود: ١] وَفِي قَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ (١) أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴿﴾ [يونس: ١-٢].

وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى﴾ [الزمر: ٢٣].

وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ بَعْضُهُ مُحْكَمٌ وَبَعْضُهُ مُتَشَابِهٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ وَجْهٌ.

أَمَّا وَصْفُ كَوْنِهِ مُحْكَمًا؛ فَلَأَنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مُتَقَنٍّ، لَا يُكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَاطِلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢].

وَأَمَّا وَصْفُهُ كُلَّهُ بِأَنَّهُ مُتَشَابِهٌ؛ فَلَأَنَّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الْكَمَالِ وَالْجُودَةِ وَالْمَنَافِعِ الْعَظِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ يَتَفَاوَتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ لَكِنَّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالتَّفَاوُتُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ مَذَلُولِ الْكَلَامِ فَإِنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَهُ وَاقِعٌ، فَأَعْظَمُ سُورَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْفَاتِحَةُ^(١)، وَأَعْظَمُ آيَةٍ فِيهِ آيَةُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، رقم (٨١٠).

الكرسي^(١)، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثلث القرآن^(٢)، وليست السورة التي قبلها بمنزلة الدلالة العظيمة، فسورة تبت ليست في موضوعها ومدلولها كسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

إذن فهو مُتشابهٌ من حيث الكمال والجودة؛ فكله كامل وكله على غاية ما يكون من الجودة.

وأما وصف بعضه بأنه محكم وبعضه بأنه مُتشابه؛ فأرجح الأقوال فيها أن المحكم ما اتضح معناه، والمتشابه ما خفي معناه؛ لأنه يشتبه على بعض الناس دون بعض، ولكن الذين اتاهم الله العلم يردون هذا التشابه الخفي المعنى إلى المحكم الواضح، فيكون القرآن كله واضحاً بهذا الاعتبار.

ولكن لو قال قائل: كيف نُطلق على القرآن كله أنه محكم مع أن الله قال في كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فجعل منه آيات مُحكماتٍ، وجعل منه أخر متشابهاتٍ؟

والجواب: أن الله قال في المحكمات ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، أي: مرجع الكتاب، فإذا وجدنا مُتشابهاتٍ ردّناه إلى الأمّ، والأم محكم، فيكون هذا التشابه محكماً، وحينئذ يكون التشابه في ابتداء الأمر، أمّا في النهاية فيكون محكماً، وهذا كثير في القرآن، فتجد آياتٍ مجملات فصلت بآياتٍ أخرى، وتجد آياتٍ ظاهرها التعارض يجمعها دليل آخر، وهكذا، وبهذا يكون القرآن كله محكماً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٥٠١٣)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٨١١).

وقوله: «الْقُرْآنُ» القرآن: ما يُقْرَأ، فهو مصدرٌ بِمَعْنَى اسمِ المفعول، والمصدر يأتي على وزن فُعْلان؛ كالغُفْران والشُّكران والكُفْران والطُّغْيان وما أشبه ذلك، إذن؛ فالْقُرْآنُ مصدرٌ بِمَعْنَى اسمِ المفعول؛ لأنَّه مَقْرُوءٌ.

وقيل بِمَعْنَى اسمِ الفاعِل؛ لأنَّه قارئٌ، أي: جامع؛ لأنَّه جامعٌ لكلِّ ما تتضمَّنُه الكُتُبُ السَّابِقَةُ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقوله: «والتَّنْزِيلُ» هذا من باب عطف المترادفين، فإن التَّنْزِيلُ هو القرآن، التَّنْزِيلُ: بِمَعْنَى المنزَل؛ لأنَّ التَّنْزِيلَ فعلُ المنزل، وهنا منزلٌ وتَنْزِيلٌ ومنزَلٌ إليه ووَاسِطَةٌ، فالمنزَلُ هو الله، والتَّنْزِيلُ فِعْلُهُ الَّذِي هو الكلام، تكَلَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ثُمَّ أَمَرَ جِبْرِيلَ فَتَرَلَّ بِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والمنزَلُ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، والوَاسِطَةُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وقوله: «كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ» هذا خبرٌ «أَنَّ»، وَأَمَّا اسْمُهَا فَقَوْلُهُ: «مَا جَاءَ»، يعني: ما جاء مع جِبْرِيلَ مِنْ مُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالتَّنْزِيلِ الَّذِي نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كَلَامُ اللهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، تَكَلَّمَ اللهُ بِهِ جَلَّوَعَلَا فَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ، فَتَرَلَّ بِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: ٦]، وعلى هذا فهذا القرآنُ كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَكَلَّمَ بِهِ نَفْسُهُ بِحُرُوفِهِ وَأَلْفَاظِهِ، وَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ فَتَرَلَّ بِهِ كَمَا كَانَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣]،

فَوَصَفَهُ بِالْأَمَانَةِ، وَوَصَفَهُ بِالكَرَمِ، وَوَصَفَهُ بِالْقُوَّةِ، وَبِهَذَا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ شَيْءٌ، بَلْ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ نَفْسَهُ.

وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نُعْظِمَ هَذَا الْكَلَامَ، وَلِهَذَا نُهِينَا أَنْ نَمَسَّ هَذَا الْقُرْآنَ بَلَا طَهَارَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمِ الْمُرْسَلِ الَّذِي تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(١)، أَي: إِلَّا طَاهِرٌ مُتَوَضَّئٌ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ طَهَارَةٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَ الطَّاهِرَ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» بِالْمُؤْمِنِ فَقَدْ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ التَّعْبِيرَ بِالطَّاهِرِ عَنِ الْمُؤْمِنِ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ لَكِنْ لَمْ يُعْبَرْ عَنْهُ بِالطَّاهِرِ، الْمُؤْمِنُ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْإِيمَانِ أَوْ بِالتَّقَى أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «سُبْحَانَهُ» سُبْحَانَهُ: جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ يُرَادُ بِهَا تَنْزِيهِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: التَّسْبِيحُ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ (سُبْحَانَ) اسْمٌ مُصَدِّرٌ فَعْلُهُ سَبَّحَ، وَالْمُصَدَّرُ تَسْبِيحٌ، وَسُبْحَانَ اسْمٌ مُصَدِّرٌ، وَاسْمُ الْمُصَدَّرِ: كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْمُصَدَّرِ وَلَيْسَ فِيهِ حُرُوفُهُ، فَالْكَلَامُ: اسْمٌ مُصَدِّرٌ فَعْلُهُ كَلَّمَ، وَالسَّلَامُ: اسْمٌ مُصَدِّرٌ فَعْلُهُ سَلَّمَ.

وَمَعْنَى (سُبْحَانَهُ) أَي: تَنْزِيهَا لَهُ عَنْ صِفَاتِ النِّقْصِ، وَعَنْ نَقْصِ كَمَالِهِ، وَعَنْ مِمَّاثَلَةِ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ: عَنْ نَقْصِ الْكَمَالِ، وَعَنْ النِّقْصِ الْمَحْضِ، وَعَنْ مِمَّاثَلَةِ الْمَخْلُوقِينَ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٩٩)

مثالُ نقص الكمال الَّذِي يُنَزِّه الله عنه: ما ادَّعاه الْيَهُودُ - عَلَيْهِم لعنة الله -،
حيث قالوا: إِنَّ الله خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ فَتَعَبَ وَاسْتَرَحَ، وقد كَذَّبَ
الله قولهم هذا في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فهو لاء أثبتوا له القدرة، ولكن هذه القدرة ناقصة.

ومثالُ النقص المحض: قولُ الْيَهُودِ أيضًا: ﴿إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾
[آل عمران: ١٨١]، وقولهم: إِنَّ اللهَ بخيلٌ، في قوله تعالى: ﴿يَدُ الله مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].
ومن ذلك أيضًا مَنْ أثبتَ لله عِلْمًا ولكنه قال: إِنَّ اللهَ قد يُخْفِي عليه شيءٌ، فهذا لم
يُسَبِّح الله.

ومثال مماثلة المخلوقين: كقول النَّصَارَى: ﴿إِنَّ اللهَ تَالِكٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣]،
فأثبتوا له مثيلًا، والله تعالى قد كَذَّبهم في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،
وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]. ومن ذلك أيضًا مَنْ قال: إِنَّ قُدْرَةَ الله
كقُدْرَةِ المخلوق، فهذا لم يُسَبِّح الله.

وقوله: «قديم»، القَدِيم عندهم ما لَيْسَ له أَوَّلٌ، يعني ما كَانَ أَوَّلًا لم يسبقه
عدمٌ، وليس القَدِيم عندهم هُوَ القَدِيم في اللغة؛ لأنَّ القَدِيم في اللغة هو ما تقدَّم على
غيره وإن كَانَ حادثًا غيرَ أَزَلِيٍّ، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ
الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩]، والعُرْجُون هُوَ ما يكونُ فيه ثَمَرٌ النَّخْلِ يعني القِنُو، فالقِنُو القَدِيم
يُنَحْنِي ويتقوَّس لكنه غيرَ أَزَلِيٍّ؛ لأنَّه حادثٌ بعدَ أن لم يكن.

وعلى هذا يقول المؤلف: إِنَّ القرآنَ كَلَامُ الله القَدِيمِ يعني الأزلي، أي: أن
القرآنَ قَدِيمٌ بقَدَمِ الله عَزَّجَلَّ، فهو أَزَلِيٌّ؛ أي: لم يَزَلْ هذا القرآنُ على زعمِهِ موجودًا
من قبل خلق السَّمَاوَاتِ، بل من قبل كلِّ شيءٍ.

ولا شك أن هذا القول باطل؛ لأن القرآن يتكلم الله به حين إنزاله، والدليل على هذا أن الله سبحانه وتعالى يتحدث عن أشياء وقعت في عهد الرسول ﷺ بصيغة الماضي، وهذا يدل على أن كلامه بها كان بعد وقوعها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]، قال: غَدَوْتَ بصيغة الماضي، وهذا القول قاله الله بعد غدو الرسول ﷺ.

وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، فقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾، ولا يمكن أن يُخبر الله عن شيء أنه سمعه وهو لم يقع، فقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، يدل على أن هذا الكلام كان بعد وقوع الحادثة وهذا هو الحق، أن الله تكلم بالقرآن حديثاً، كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢].

والقول بأن المراد بمحدث أي محدث إنزاله فهذا خطأ، بل هو محدث هذا الذكر؛ لأن الله يتكلم متى شاء بما شاء، وعلى هذا لو أن المؤلف -عفا الله عنه- قال: «عظيم» بدل قوله: «قديم»، فقال: «كلامه سبحانه عظيم»؛ وذلك كما وصفه الله به، حيث قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، أو قال: «كريم»، كما وصفه الله تعالى حيث قال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]؛ لكان أنسب وأبعد عن الخطأ، وأمّا كلمة (قديم) فهي كلمة محدثة غير صحيحة بالنسبة للقرآن.

فإذا قال قائل: أليس قد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ، ونزل إلى بيت العزة في السماء، ثم صار ينزل به جبريل على النبي ﷺ في الوقت المناسب الذي يؤمر بتنزيله فيه؟

والجواب: نعم، رُوي ذلك عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكن ظواهر القرآن تردّه، ونحن لا نطالب إلا بما دلّ عليه القرآن.

فأمّا قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، فإنه لا يتعيّن أن يكون القرآن نفسه مكتوباً في اللّوح المحفوظ، بل يكون الذي في اللّوح المحفوظ ذكره دون ألفاظه، وهذا لا يمتنع، أي: أن يُقال: إن القرآن في كذا والمراد ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، وإنه: أي القرآن ﴿لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾، أي: ذكره لا القرآن نفسه؛ لأنّ القرآن ما نزل على أحدٍ قبل محمّد عليه الصّلاة والسّلام، ولكن المراد ذكره.

والدليل على أن المراد ذكره قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُونا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكلنا يقرأ قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ولو كان القرآن العظيم مكتوباً في اللّوح المحفوظ بهذا اللفظ لأخبر الله عن سَمْع ما لم يكن، والله تعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾ بالمضارع الدالّ على الحال والحاضر، وإذا كان الله عبّر بقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه، فإن سلّمنا هنا أن نقول بهذا، فإنه تمتنع مثل هذه الدّعوى في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرُكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، فإن (يسمع) فعل مضارع يدلّ على الحاضر.

فلو قال قائل: إنّ الله عبّر في الآية عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه كقوله تعالى: ﴿أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]؟

فالجواب: أن هذا لا يصح؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، وإذا قلنا: إنّ الله عبّر عنه قبل وقوعه صحّ أن تقول: إنّ لم يسمعه، ولا أحد يتجرأ أن يقول مثل هذا

القول أبداً، وأما ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فإنَّ الله ذَكَرَ في الآية ما يدلُّ على أَنَّهُ لم يَأْتِ، حيث قال: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، إِذْ هو لم يَأْتِ، ويصحُّ أن نقول في ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ إِنَّهُ لم يَأْتِ؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ولو كان قد أَتَى لم يَسْتَقِم أن يقول: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.

فالرَّاجِحُ عِنْدِي أن القرآن تكلمَّ الله عَزَّجَلَّ به حين نُزِلَ، وأنَّ ما في اللُّوح المحفوظ إنَّما هو ذِكْرُهُ^(١)، وأنَّه سيكونُ، وفيه ثناءٌ عليه أيضاً، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، يغني ذِكْرُ في اللُّوح المحفوظ بالمجد وبالعظْمَة.

وعلى كلِّ حالٍ فقول المؤلف: «قديم» كلمةٌ ضعيفةٌ لا يجوز أن يُوصَفَ بها

(١) كان هذا رأي شيخنا رَحِمَهُ اللهُ ثُمَّ رجع عنه. قال رَحِمَهُ اللهُ في (شرح الأربعين النووية: ص: ٢٢٥) عند قول النبي ﷺ: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَّكَ أَوْ عَلَيْكَ»: وكونُهُ في الكتاب المكنون هل معناه أن القرآن كله كُتِبَ في اللُّوح المحفوظ، أو أنَّ المكتوب ذَكَرَ القرآن وأنه سَيُنَزَّلُ وسيكونُ كذا وكذا؟ الجواب: الأوَّل، لكن يبقى النظر: كيف يُكْتَبَ قبل أن يُخلَقَ السَّماوات والأرض بخمسين ألف سنة وفيه العبارات الدَّالة على الماضي، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، وهو حين كتابته قبل خلق السَّماوات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع قولها، لأنَّ المجادلة لم تُخلَقْ أصلاً حتى تُسمع مجادلتها؟ فالجواب: أنَّ الله قد عَلِمَ ذلك وكتبه في اللُّوح المحفوظ. كما أنَّه عَلِمَ المقادير وكتبها في اللُّوح المحفوظ وعند تقديرها يتكلم الله عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، هكذا قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وهو مما تطمئنُّ إليه النَّفس، وكنت من قبل أقول: إنَّ الذي في اللُّوح المحفوظ ذَكَرَ القرآن لا القرآن، بناءً على أَنَّهُ يَرِدُ بلفظ الماضي قبل الوقوع، وأنَّ هذا كقولهِ تعالى عن القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾، والذي في زُبُرِ الأوَّلِينَ ليس القرآن، بل ذَكَرَ القرآن والتَّنبؤ به. ولكن بعد أن أُطلعتُ على كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تعالى أنشَرَحَ صَدْرِي إلى أَنَّهُ مكتوبٌ في اللُّوح المحفوظ ولا مانع من ذلك، ولكن الله تعالى عند إنزاله إلى محمدٍ ﷺ يتكلم به ويُلقِيهِ إلى جبريل. هذا قول السَّلف وأهل السُّنة في القرآن، والله أعلم.

الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَتَكَلَّمُ اللَّهُ بِهِ عَزَّجَلَّ حِينَما يُنْزِلُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. يَبْقَى النَّظَرُ فِي كَلَامِ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، لَا فِي الْقُرْآنِ نَفْسِهِ، فَكَلَامُ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَيْسَ بِقَدِيمٍ، لَكِنْ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَلامِ وَصَفٌ أَزَلِيٌّ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّونِيَّةِ^(١).

وَاللَّهُ رَبِّي لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا

فَاللَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا، وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَزَلِيٌّ مِنْ حَيْثُ النَّوعُ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْآحَادُ فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ وَلَيْسَ أَزَلِيًّا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، فَاللَّهُ لَمْ يَزَلْ يَتَكَلَّمُ، وَلَكِنْ آحَادُ كَلَامِهِ لَيْسَتْ أَزَلِيَّةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وَالْمُرَادُ اللَّهُ مُتَجَدِّدٌ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مَثَلًا أَنْ يُنْزِلَ الْمَطَرَ فَيَنْزِلُ، وَيُرِيدُ أَنْ تَنْبُتِ الْأَرْضُ فَتَنْبُتُ، فَإِذَا أَرَادَ شَيْئًا قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ. إِذَنْ فَالْقَوْلُ يَحْدُثُ بَعْدَ الْإِرَادَةِ، فَتَكُونُ آحَادُ الْكَلَامِ حَادِثَةً لَيْسَتْ أَزَلِيَّةً، لَكِنْ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ أَنَّهُ أَزَلِيٌّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا أَيْضًا، كَلَامُهُ لَا يَنْفَدُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [القمان: ٢٧].

وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ أَزَلِيٌّ، لَمْ يَزَلْ اللَّهُ عَزَّجَلَّ وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْآحَادُ فَهُوَ حَادِثٌ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ مَتَى شَاءَ تَكَلَّمَ بِهَا شَاءَ.

(١) وعجزه: وكلامه المسموع بالآذان. انظر القصيدة النونية (١/ ٢٦٢).

قال: «أَعْيَا الْوَرَى» «أَعْيَا» بِمَعْنَى أَعْجَزَهُ، و«الْوَرَى»: أي الخلق، فلم يأت الخلق بِمِثْلِ هذا القرآن، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]، فعجز العرب وهم أهل البلاغة عن أن يأتوا بِمِثْلِ القرآن، فهذا دليل على أن هذا القرآن كلامُ الله؛ لأنَّه لو كان كلامَ المخلوق لأمكن للمخلوق أن يأتي بِمِثْلِهِ، فلمَّا عجز المخلوقون عن أن يأتوا بِمِثْلِهِ عَلِمَ أنه صِفَةٌ من صفات الله التي لا تماثلها صفات المخلوقين.

وقوله: «بِالنَّصِّ»: النصُّ هو ما ذكرناه من الآيات السابقة.

وقوله: «يا عليمٌ»: يعني: يا ذا العلم، كأنه يقول: اعلم أنَّه أعيا الورى بالنص.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٢ وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الْوَرَى مِنْ أَصْلِهِ أَنْ يَسْتَطِيعُوا (سُورَةً) مِنْ مِثْلِهِ

الشرح

قوله: «وليس في طوق» بمعنى طاقة الورى، و«الورى» الخلق، و«من أصله»، وهذه العبارة فيها إشارة إلى ردِّ قول مَنْ يقول: إنَّ الورى لا يستطيعون مثله بالصَّرفة، يعني: أن الله صَرَفَهُمْ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ، أَمَّا فِي الْأَصْلِ فَإِنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ.

ولا شكَّ أن هذا القول قولٌ باطل؛ وذلك لأنَّ القرآنَ كلامُ الله، وكلامُ الله صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وإذا كانت جميعُ صفات الله لا يُمكن أن يتَّصف بِمِثْلِهَا المخلوق فكذلك الكلام لا يُمكن أن يأتي بِمِثْلِهِ المخلوق، وليس ذلك لأن الله صَرَفَهُمْ عَنْ معارضته، بل لأنَّهم عاجزون من أصلِهِمْ، فلا يستطيعون أن يأتوا بِمِثْلِ هذا القرآن.

وعلى فرض أن الله صَرَفَهُمْ فَإِنَّ صَرَفَ الله عن معارضته دليلٌ على أنَّ القرآنَ حقٌّ، وإلاَّ لسلَّط الله عليه مَنْ يُعارضه، لكن هذا القول كما مرَّ ضعيفٌ، والذين أنكروا أن يكون إعجازُ القرآن بالصَّرفة، قالوا: لأنَّه لو كان بالصَّرفة لكان في استطاعة الخلق أن يأتوا بِمِثْلِهِ، فلا يكون آيةً، ولكن يُردُّ عليهم في ذلك بأنَّ القرآن لو كان آيةً بالصَّرفة كان آيةً مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، وهو أن الله لم يُسلِّطْهُمْ عَلَى معارضته، بل منعهم.

لكنَّا قلنا من الأصل أنَّ هذا القول ضعيفٌ، والصَّحيح الَّذي لا شكَّ فيه أن الخلق عاجزون عن معارضة القرآن، وأن يأتوا بِمِثْلِهِ، لا لأنَّهم صَرَفُوا عَنْ ذَلِكَ

وَمُنِعُوا مِنْهُ قَدَرًا، وَلَكِنْ لَأَنْتُمْ عَاجِزُونَ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامَ اللَّهِ صِفَتُهُ، وَصِفَاتُ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشَابَهَهَا صِفَاتٌ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنْ يَسْتَطِيعُوا سُورَةً مِنْ مِثْلِهِ» قال بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: بل أن يستطيعوا آيةً من مثله، وقالوا: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَحَدَّى الْخَلْقَ بِأَرْبَعَةِ وُجُوهِ: أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ، أَوْ بِعَشْرِ سُورٍ مِنْهُ، أَوْ بِسُورَةٍ، أَوْ بِحَدِيثٍ؛ وَالْحَدِيثُ يَشْمَلُ مَا دُونَ السُّورَةِ.

فَبِالْقُرْآنِ كُلِّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وَبِعَشْرِ سُورٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَآتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مَفْتَرِينَ﴾ [هود: ١٣]، وَبِسُورَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبِهَا دُونَ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣٣) فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿[الطور: ٣٣-٣٤].

وِخْلَاصَةً مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّنَا نُؤْمِنُ بِأَنْ مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَكِنِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ.

ثُمَّ إِنَّنَا نُؤْمِنُ بِأَنْ هَذَا الْقُرْآنُ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ اللَّهِ، وَصِفَةُ اللَّهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهَا الْمَخْلُوقُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ لَكِنَّهُ صُرْفٌ، بَلْ لِأَنَّ الْمَخْلُوقِينَ عَاجِزُونَ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا لَكَانَ الْخَلْقُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَلَكُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ،

ولكَانَتِ الشَّمْسُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَلَكَانَ الْقَمَرُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَهَكَذَا... وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَهُؤُلَاءِ مَعْرُوفٌ أَنَّهُمْ مُلْحَدُونَ.

إِذَنْ فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَصِفَاتُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَوْ جَازَ أَنْ نُسَمِّيَ الْقُرْآنَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَمَخْلُوقًا؛ لَجَازَ أَنْ نَسْمِيَ كُلَّ مَخْلُوقٍ بِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: «مِنْهُ بَدَأَ»، أَي: مِنْ اللَّهِ بَدَأَ، فَلَمْ يَبْتَدِئْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ، وَإِذَا كَانَ مِنْهُ بَدَأَ فَهُوَ كَلَامُهُ، يَرْجِعُ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾

[الحاقة: ٤٠-٤١]، فَنَسَبَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؟

لَقُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَسَبَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِأَنَّهُ مَبْلَغٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ نَسَبَهُ فِي آيَةٍ أُخْرَى إِلَى جِبْرِيلَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ مِنْ مُتَكَلِّمَيْنِ، فَإِذَا نَسَبَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِلَى جِبْرِيلَ فَبَاغْتِبَارِ أَنَّهَا قَامَا بِتَبْلِيغِهِ؛ جِبْرِيلُ بَلَّغَهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَالرَّسُولُ ﷺ بَلَّغَهُ إِلَى الْأُمَّةِ.

«ثُمَّ إِلَيْهِ يَعُودُ»، وَتَفْسِيرُ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِلَيْهِ يَعُودُ وَضَفَاءً، فَلَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ إِلَيْهِ يَعُودُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي الْآثَارِ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يُنَزَّعُ مِنْ صُدُورِ النَّاسِ وَمِنْ بُطُونِ الْمَصَاحِفِ، حَتَّى يُصْبِحَ النَّاسُ وَلَيْسَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ قُرْآنٌ، وَلَيْسَ فِي صُدُورِهِمْ قُرْآنٌ^(١)، كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ تُهْدَمُ وَتُحْطَى مِنَ الْأَرْضِ، وَذَلِكَ

(١) لما رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيَنْزَعَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، يَسْرِي عَلَيْهِ لَيْلًا فَيَذْهَبُ

فَإِذَا أَعْرَضَ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ الْقُرْآنِ إِعْرَاضًا كَلِيًّا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغَارُ عَلَى كَلَامِهِ أَنْ يَبْقَى بَيْنَ أَنَاسٍ مُعْرِضِينَ عَنْهُ إِعْرَاضًا كَلِيًّا، وَالْكَعْبَةُ أَيْضًا لَا يُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَيْهَا أَحَدًا إِلَّا إِذَا لَمْ يَقُمْ أَهْلُهَا بِمَا يَجِبُ لَهَا مِنَ التَّعْظِيمِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ عَلَيْهَا الرَّجُلَ الْحَبْشِيَّ فَيَنْقُضُهَا حَجْرًا حَجْرًا حَتَّى تُلْقَى فِي الْبَحْرِ^(١) نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.



= من أجواف الرجال، فلا يبقى في الأرض منه شيء»، ورواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل وهو ثقة. كما في مجمع الزوائد (٧/ ٣٣٠)، وقال ابن حجر: سنده صحيح لكنه موقوف فتح الباري (١٣/ ١٦)، وقد صح مرفوعاً نحوه من حديث حذيفة، رواه ابن ماجة وقوى إسناده الحافظ في الفتح (١٣/ ١٦)
(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب هدم الكعبة، رقم (١٥٩٥).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٣ وَلَيْسَ رَبُّنَا (بِجَوْهَرٍ) وَلَا (عَرَضٍ) وَلَا (جِسْمٍ) تَعَالَى ذُو الْعُلَا

٤٤ سُبْحَانَهُ قَدْ (اسْتَوَى) كَمَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ

الشرح

هذا الكلام من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يُحْتَمَلُ وجهين:

الوجه الأول: ولسنا نقول: ربُّنا جوهرٌ أو عرضٌ أو جِسْمٌ، يعني: لا نقول بذلك بل نسكُت، وهذا الوجه صحيحٌ، يعني لا يجوز لنا أن ننفي أن الله جوهرٌ أو عرضٌ أو جِسْمٌ، كما لا يجوز لنا أن نُثَبِّت ذلك؛ لأنَّه لم يرد في القرآن ولا السُّنَّة إثبات ذلك ولا نفيه، والمعتمدُ في صفات الله هو الكتاب والسُّنَّة، فإذا لم يرد فيها إثباتٌ ولا نفيٌ وجب علينا أن لا نقول بالإثبات ولا بالنفي.

وهذا الوجه هو الصحيح؛ لأنَّه ليس لنا أن نقول: إنه جوهر، ولا أن نقول: إنه ليس بجوهر.

الوجه الثاني: نفي الجواهر لا نفي القول به، وعلى هذا الوجه يكون معناه القول بنفي الجواهر، يعني أننا نقول: إنه ليس بجوهرٍ، فحينئذٍ يكون أثبت قوله وهو: نفي الجواهر، يعني أن الله ليس بجوهر، وهذا القول غير صحيح.

والفرق بين الوجهين ظاهرٌ.

لكن ظاهر كلام المؤلف هو الوجه الثاني، فالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّ مِنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ، وَلَا شَكَّ

أَنَّ هَذَا النَّفْيَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَهْلُ السُّنَّةِ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجْزِمُونَ بِنَفْيِ شَيْءٍ أَوْ إِثْبَاتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ، لَا إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا.

وَالْجَوْهَرُ: هُوَ مَا قَامَ بِنَفْسِهِ، وَالْعَرَضُ: هُوَ مَا قَامَ بِغَيْرِهِ، وَالْجِسْمُ: يَعْنِي مَا لَهُ تَمَثُّلٌ، يَعْنِي هُوَ الشَّيْءُ الْمَلْمُوسُ الْمَجَسَّمُ.

فَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّ مِنْ عَقِيدَتِنَا أَنَّ نَفْيَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَنْ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ الْأَفَافَ حَدَثَتْ، لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً عِنْدَ السَّلَفِ، فَلَا يَوْجَدُ فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ قَوْلٌ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ عَرَضٌ وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ جَوْهَرٌ وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا فِي كَلَامِ السَّلَفِ.

لَكِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ لَمَّا حَدَّثَتْ فَتَنَتْهُمْ صَارُوا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لِلتَّوَصُّلِ بِنَفْيِهَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ، فَمَثَلًا يَقُولُونَ: التَّزْوِيلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَإِذَا انْتَفَى الْمَلْزُومُ انْتَفَى اللَّازِمُ، إِذَنْ لَا يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. كَذَلِكَ الْاسْتِثْوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةٌ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، إِذَنْ فَتَنْفَى اسْتِثْوَاءُ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ، وَهَكَذَا أَتَى الْمُتَكَلِّمُونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ؛ لِيَتَوَصَّلُوا بِهَا إِلَى نَفْيِ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُمْ عَرَضٌ فِي نَفْيِ هَذَا أَوْ إِثْبَاتِهِ إِلَّا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ.

وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ فَلَا نَنْفِي أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ وَلَا نُثْبِتُهُ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ عَرَضٌ وَلَا نُثْبِتُهُ، وَلَا أَنَّ اللَّهَ جَوْهَرٌ وَلَا نُثْبِتُهُ، بَلْ نَسْكُتُ وَنَسْتَقْصِلُ فِي الْمَعْنَى، فَنَقُولُ لِمَنْ نَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا: إِنْ أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ مَا كَانَ حَادِثًا مُرَكَّبًا مِنْ

أجزاء وأعضاء فنحنُ معَكَ في نفيك، فاللهُ ليس بحادثٍ، ولا مركَّباً من أعضاءٍ وأجزاءٍ بحيثُ يجوزُ أن يُفقدَ شيءٌ منها، لكن لا ننفي الجسم، بل نقول: إنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَزَّوَجَلَّ عن أن يكونَ له أبعادُ كأبعادِ المخلوقين، بحيثُ يكونَ جسماً مركَّباً منها، ويُفقدُ بعضها مع بقاء الأصل وما أشبه ذلك.

وإن أردتَ بالجسم الذاتَ الموصوفةَ بالصفات اللاتئة بها، فهذا حقُّ نُثْبِتُهُ، ولا يجوزُ لنا أن ننفيه، لكن مع ذلك لا نقول: إنَّ اللهَ جسمٌ حتَّى إن أردنا هذا المعنى؛ لأنَّ لفظ الجسم لم يرد في القرآن ولا في السنَّة، لا إثباتاً ولا نفياً؛ ولأنَّ إثباتَ الجسم إن أثبتناه مستلزمٌ للتشبيه على رأي بعض الناس، وإن نفينا فهو مستلزمٌ للتعطيل على رأي آخرين، إذن فلا نُثْبِتُهُ ولا ننفيه.

وهذه هي العقيدة السليمة: أن لا نُثْبِتَ باللفظ أن اللهَ جسمٌ أو ليس بجسم، بل نسكُت، فما دام الله قد سكَّت عنه، ورسولُه سكَّت عنه، والصَّحابةُ سكَّتوا عنه، فنسكُت فلا نُثْبِتُ ولا ننفي، لكن نُؤْمِنُ بأنَّ اللهَ ذاتاً موصوفةً بالصفات اللاتئة بها، وأنَّ اللهَ تعالى يقبُضُ، ويبسطُ، يأخذُ بيمينه الصدقةَ، ويربيها^(١)، وينزل^(٢)، ويأتي، فيجب علينا أن نُؤْمِنَ بهذا، وما وراء ذلك فلا نتعرَّضُ له.

قوله: «تعالى ذوُ العُلا» تعالى: أي ترفع عن كلِّ ما لا يليق به ترفعاً معنوياً، وترفع بذاته ترفعاً حسيّاً، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متعالٍ حسّاً ووصفاً عن كل نقصٍ، قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترفع في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨).

وقوله: «سُبْحَانَهُ» أي: تنزيهاً له عن أن يكون جسماً أو جوهرًا أو عرضاً، وهذا التنزيه ينبغي التنزه منه لا الاتصاف به؛ لأنه - كما سبق - لا يجوز لنا أن نُثبتَه ولا أن ننفيه، ونفينا ذلك عن الله وادعاءً أن ذلك تنزيهٌ خطأً، فقول المؤلف: «سُبْحَانَهُ» أي: تنزيهاً له عن أن يُوصَف بهذه الصفات، فالتنزيه أن يُنزَه الله عما لا يليقُ به، لا أن يُؤْتَى بالفاظٍ مجملَةٍ ويُنزَه الله عنها.

ثم قال: «قَدْ اسْتَوَى كَمَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ»، ولم يذكر المؤلف رَحْمَةَ اللَّهِ متعلقً بالاستواء، لكن من المعلوم أن المراد: «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» كما ورد.

وقد ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الاستواء عَلَى الْعَرْشِ في سبعة مواضع من كتابه:

١ - في سورة الأعراف: قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

٢ - في سورة يونس: قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣].

٣ - في سورة الرعد: قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢].

٤ - في سورة طه: قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

٥ - في سورة السجدة: قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤].

٦ - في سورة الفرقان: قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

٧- في سورة الحديد: قال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

ففي سبعة مواضع ذكر الله سُبحَانَهُ وتَعَالَى الاستواءَ عَلَى الْعَرْشِ نصًّا صريحًا واضحًا، فأضاف الاستواءَ عَلَى الْعَرْشِ بـ(على) الدَّالَّةُ عَلَى الْعُلُوِّ، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، أي: علَوْتَ عَلَيْهِ واستقررت عليه، وقال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِّتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، أي: تَعْلُوا عَلَيْهَا وتستقروا عَلَيْهَا.

والاستواءُ يَرِدُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ وُجُوهِ: مطلق، ومقيّد بـ(إلى)، ومقيّد بـ(على)، ومقيّد بـ(الواو).

١- فإذا كَانَ مطلقًا؛ فالمرادُ بِهِ الْكَمَالُ، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ [الفصل: ١٤]، أي: كَمُلَ.

٢- وإذا وَرَدَ مقرونًا بـ(إلى)؛ صار معناه الانتهاء إِلَى الشَّيْءِ فِي كَمَالٍ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١].

٣- وإذا كَانَ مقيّدًا بـ(على)؛ كَانَ معناه الْعُلُوُّ والاستقرار، كآيَاتِ الَّتِي سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَاهَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢].

٤- وإذا اقترن بـ(الواو)؛ صارَ معناه المساواة، كقولهم: استوى الماء والخشبة، أي: ساوى الماء الخشبة.

و(استوى عَلَى الْعَرْشِ) فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَقْتَضِي إِلَّا الْعُلُوَّ والاستقرار. فَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى

عرشه، أي: علا عليه واستقرَّ عليه علوًّا واستقرارًا يليق بجلاله عزَّجَلَّ، لا يماثل استواء الإنسان على البعير، أو على الفلك.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «كَمَا وَرَدَ» ويجوز أن تكون الكاف للتشبيه، يعني: استواء كالوارد، والوارد في استوائه أَنَّهُ استواءٌ يليق بجلاله. ويَحْتَمِلُ أن تكون الكاف للتعليل، أي استوى لَأَنَّهُ وَرَدَ في كتاب الله، والكاف تأتي للتعليل كما قال ابن مالك:

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، على أحد الوجهين، أي: لهدايته إياكم، وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]، وفي حديث التَّشَهُدِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»^(١).

وعلى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ مُرَادَ الْمُؤَلِّفِ بِهَذَا أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى -أي: علا واستقرَّ- عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِكَيْفِيَّةِ هَذَا الْاسْتِوَاءِ فَإِنَّهُ يَقُولُ: «مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ»، أي: مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ كَيْفِيَّةٍ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى كَيْفِيَّةٍ يَعْلَمُهَا وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ نَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ، لِأَنَّا إِذَا نَفَيْنا الْكَيْفِيَّةَ نَفَيْنا الْأَصْلَ؛ إِذَا مَا مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ إِلَّا وَلَهُ كَيْفِيَّةٌ، وَلَكِنْ الْمَنْفِي هُوَ التَّكْيِيفُ.

وعلى هَذَا يَجِبُ أَنْ نَصْرِفَ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَنَقُولُ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ. أي: مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصَّلَاة، باب الصَّلَاة عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رقم (٤٠٦).

وهذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هو الَّذِي عَلَيْهِ أُمَّةُ السَّلَفِ، فَإِنْ مَالَكَا رَحِمَهُ اللهُ سُئِلَ وهو في مجلسِهِ، فقال له قائل: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فسأله عن الكيفية، فأطرق رَحِمَهُ اللهُ برأسه حَتَّى علاه العرق، من شِدَّةِ وَقَعِ السُّؤَالِ عَلَى قَلْبِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: «يَا هَذَا، الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا»، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ^(١).

وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا رَأَوْا فِي صُفُوفِهِمْ مُبْتَدِعًا أَنْ يَطْرُدُوهُ عَنْ صُفُوفِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدِعَ وَجُودُهُ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ شَرٌّ؛ لِأَنَّ الْبِدْعَةَ مَرَضٌ كَالسَّرَطَانِ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مُبْتَدِعًا»، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: إِلَّا مُبْتَدِعًا بِهَذَا السُّؤَالِ، أَوْ: إِلَّا أَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ هُمُ الَّذِينَ يَكُونُ دِيْدُهُمُ السُّؤَالُ عَنِ الْمَشْتَبَهَاتِ مِنْ أَجْلِ التَّشْوِيشِ عَلَى النَّاسِ، وَأَيًّا كَانَ الْمَعْنَى فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ هَدْيِ السَّلَفِ طَرْدَ الْمُبْتَدِعِينَ عَنْ صُفُوفِ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْرَدُوا عَنِ الْمَجْتَمَعِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُضَيَّقَ النَّطَاقُ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَا تَنْتَشِرَ بَدْعُهُمْ، وَلَا يَقَالَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حُرٌّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُرًّا فِي حُدُودِ الشَّرْعِ، أَمَّا إِذَا خَالَفَ الشَّرْعَ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُضَيَّقَ عَلَيْهِ، وَيُبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ فَذَاكَ، وَإِلَّا عُوْمِلَ بِمَا تَقْتَضِيهِ بَدْعَتُهُ مِنْ تَكْفِيرٍ أَوْ فَسْقٍ.

إِذَنْ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ هُوَ الْعُلُوُّ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ عَلُوٌّ خَاصٌّ بِالْعَرْشِ لَيْسَ كَالْعُلُوِّ الْمَطْلُوقِ عَلَى جَمِيعِ الْكَوْنِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، وَهُوَ سُبْحَانَهُ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(١٥) فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ [البروج: ١٥-١٦].

(١) انظر شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

فالله تعالى عالٍ علوًّا مطلقًا على جميع الكون، ويُمكننا أن نضرب مثلًا يُبين الفرق بين العلوِّ العامِّ والعلوِّ الخاصِّ، فلو أن رجلًا على السطح على سرير، كان علوه على السرير علوًّا خاصًّا، وعلوه على ما تحت السقف علوًّا عامًّا. فالاستواء على العرش أخصُّ من مطلق العلوِّ الشَّامل لجميع الكون؛ ولذلك نقول: إنَّ الله تعالى علا على الأرض وعلى السماء، ولا نقول: استوى على الأرض أو على السماء.

وفي الاستواء عدَّةٌ مباحث:

المبحث الأول: أنَّ الاستواء بمعنى العلوِّ لكنَّه علوٌّ خاصٌّ. وسبق الكلام على هذا المبحث.

المبحث الثاني: على أيِّ كيفية كان الاستواء؟

الجواب: الله أعلم بها، له كيفيةٌ لكنَّنا لا نعلمها، وحينئذٍ لا يحلُّ لنا البحث فيها لا سؤالًا ولا إجابةً، والله تعالى قد أخبرنا بأنَّه استوى ولم يخبرنا كيف استوى، وعلى هذا فلا يُمكننا أن نعرف ذلك؛ لأنَّه من أمور الغيب، والله يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فلو سألنا سائلًا وقال: كيف استوى الله على العرش؟

فإنَّنا نقول: إنَّ هذا السؤال لا يجوز. ولو كان لنا في معرفة هذا خيرٌ لبيَّنه الله لنا، ولا يُمكن أن نُذكر هذا؛ لأنَّ كيفية صفات الله أعظمُ من أن نُحيط بها عقولنا.

المبحث الثالث: هل استوى الله على العرش بمهاسة أو بغير مهاسة؟

الجواب: نقول في هذا كما قلنا في الذي قبله، أي: إنَّ السؤال عن هذا بدعة وليس لنا أن نقول بمماسة أو غير مماسة، بل نقول: استوى، ولا نتجاوز القرآن والحديث؛ لأنَّ هذه الأمور الغيبية لا يجوز للإنسان أن يسأل عن شيء إلا عن معناها فقط، أمّا عن كيفيتها وما زاد عن المعنى فلا يحلُّ لنا أن نبحث فيه؛ لا سؤالاً ولا إجابةً.

ولهذا نقول: لقد أخطأ بعض العلماء الذين قالوا: إن الله استوى على العرش بدون مماسة، وأنَّه ليس لهم الحقُّ أن يقولوا بمماسة أو بدون مماسة؛ لأنَّ ذلك لم يرد، بل ندع هذا وليسعنا ما وسع الصحابة الذين هم أحرص منّا على العلم، وأشدُّ منا تعظيماً لله عزَّ وجلَّ. وعلى هذا فكلِّمة مماسة أو غير مماسة يجب أن تُلغى وتُحذف.

المبحث الرابع: هل نقول: إن الله استوى على العرش بذاته؟

والجواب على ذلك: أن كلمة (بذاته) ليس لنا فيها حاجة؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ أضافه الله إلى نفسه فهو إلى ذاته لا شك، ولهذا لا يقال: إنَّ الله خلق السماوات بذاته؛ لأنَّه هو نفسه الذي خلق السماوات، ولا يقال: ينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فما دام الفعل مضافاً إلى الله فهو صادرٌ منه.

لكن ورد في كلام بعض السلف قولهم: إنَّ الله استوى على العرش بذاته، ومرادهم بهذا الردُّ على قول من قال: إنَّ الله استوى على العرش، كما قالوا: إن الله تعالى عال بذاته؛ ردّاً على قول من يقول: إن الله عال بصفاته لا بذاته، وإلا فإنَّ القاعدة التي ليس فيها إشكال أن كلَّ شيءٍ أضافه الله إلى نفسه فهو إليه نفسه. فلا حاجة أن نقول: استوى على العرش بذاته؛ لأنَّ الله قال: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: الله نفسه، لكن إذا جاء أحدٌ يشكُّك ويقول: إن استوى بمعنى

استولى، وليس هناك استواء ذاتي، حينئذ نضطر إلى أن نقول: بذاته.

كذلك هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فلا نزيد ونقول: «ينزل بذاته» وليس هناك حاجة لذلك؛ لأنَّ الله أضافَ التَّزَوَّلَ إلى نفسه، يعني: هو نفسه يَنْزِلُ، وليس هناك حاجة أن نقول: بذاته، لكن لما قال المعطلون: يَنْزِلُ أمره، احتاج أهلُ السُّنَّةِ أن يقولوا: إنه ينزل بذاته، يعني: يَنْزِلُ ذاته، هذا قصدُهم.

فكونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى استوى على العرش بذاته، معلومٌ بمجرد إضافة الفعل إلى الله، دون الحاجة لزيادة قول: «بذاته».

المبحث الخامس: هل يجوز أن تُفسَّر الاستواء بالاستيلاء كما قاله أهل التعطيل، حيث قالوا: إنَّ الله استوى على العرش، أي: استولى عليه، وليس معناه علا عليه؟ قالوا: لأننا لو قلنا: إنَّ استوى على العرش أي: علا عليه؛ لزم أن يكون الله محدودًا، يعني له حدٌّ، ويقال: إنَّ امرأةَ الجهم بن صفوان قَدِمَت البصرة، فقيل لها: إنَّ الله استوى على العرش، فقالت متعجبة مُنكرة: محدودٌ على محدودٍ! ولا شك أن القولَ بذلك كُفْرٌ، يعني: إذا استوى على العرش لزم أن يكون محدودًا، ولزم أن يكون جسمًا، والحدُّ مُمتنع، والجسميَّة -على زعمهم- ممتنعة، فلهذا نقول: استوى يتعيَّن أن تكون بمعنى استولى.

وردًا عليهم نقول: إنَّ هذا التَّأويل، بل هذا التَّحريف، خطأ من عدَّة وجوه:

الوجه الأول: أنَّه مخالفٌ لظاهر اللَّفْظ وإجماع السَّلف؛ فظاهر اللَّفْظ ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ليس فيه استولى، والسَّلف أيضًا مُجمعون على أن استوى بمعنى علا،

فإن قال قائل: وما الدليل على إجماعهم؟ فإننا نقول: لأن هذا هو معنى استوى على الشيء في اللغة العربية، والسلف لغتهم عربية، ولو كان المراد بالآية سوى ما تقتضيه اللغة العربية لتكلموا به وبينوه، فلما لم يأت عنهم ما يخالف مقتضى اللغة العربية في هذه الكلمة، علم بأنهم يقولون فيها بمقتضى اللغة العربية، فهم مجمعون على أن استوى بمعنى علا على العرش واستقر.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في النونية أنه ورد عن السلف في ذلك أربعة معانٍ: علا، واستقر، وارتفع، وصعد^(١).

الوجه الثاني: أننا إذا قلنا: استوى بمعنى استولى؛ لزم أن يكون العرش قبل استواء الله عليه ملكاً لغيره، والله تعالى يقول: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فهل يكون قبل ذلك لغير الله؟! وهذا لا شك أنه معنى باطل، لا يمكن أن يقول به قائل.

الوجه الثالث: أننا لو قلنا: استوى بمعنى استولى؛ لصح أن يقال: إنه استوى على الأرض، وعلى الشمس، وعلى القمر، وعلى السماء، وغير ذلك مما هو مُلك لله، فإذا كان استوى بمعنى استولى، فالله مستوٍ على كل شيء، ولا يمكن أن يقول بهذا قائل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

الوجه الرابع: أنه ليس في اللغة العربية أن استوى تأتي بمعنى استولى، والقرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، وليس في موضعٍ واحدٍ من المواضع السبعة التي ذكر الله فيها الاستواء أنه استولى على العرش، بل المواضع السبعة كلها جاءت على وتيرة واحدة: استوى على العرش.

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٢٣٣).

فإذا قالوا: عندنا دليلٌ وهو قول القائل:

قَدْ اسْتَوَى بِبَشَرٍ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقٍ^(١)

أي: استولى بشرٌ على العراق، فالجواب على ذلك:

أولاً: إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ قَائِلُهُ مَجْهُولٌ وَلَا يُدْرَى مِنْ قَائِلِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَقِيدَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بَيْتٌ شَعَرَ مَجْهُولٌ قَائِلُهُ، فَلَا حُتْجَاجَ بِهِ مَرْدُودٌ مِنَ الْأَصْلِ.

ثانياً: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ قَائِلَهُ مِنَ الْعَرَبِ الْعُرَبَاءِ الَّذِينَ لَمْ تَغْيِرْهُمْ اللَّكْنَةُ وَلَا الْعُجْمَةُ، فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنْ جَعْلِ الْإِسْتِوَاءِ هُنَا بِمَعْنَى الْعُلُوِّ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ أَنَّ بَشَرًا لَمْ يَكُنْ يَرْتَفِعُ عَلَى الْعِرَاقِ حَتَّى يَكُونَ الْعِرَاقُ تَحْتَهُ كَالْكَرْسِيِّ، فَيَكُونُ لَدِينَا قَرِينَةٌ تَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ الْعُلُوِّ، وَلَمْ تُوجَدْ هَذِهِ الْقَرِينَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ثالثاً: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ اسْتَوَى فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا بِمَعْنَى عِلَا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «قَدْ اسْتَوَى بِبَشَرٍ عَلَى الْعِرَاقِ» أَيَّ قَدْ عِلَا عَلَى الْعِرَاقِ، لَكِنَّهُ عُلُوٌّ مَعْنَوِيٌّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥]، فَلَيْسَ بِمَعْنَى «وَأَنْتُمْ الْآعْلَوْنَ» أَنَّنَا فَوْقَ الْمَشْرِكِينَ وَعَلَى رُؤُوسِهِمْ، لَكِنْ هَذَا عُلُوٌّ مَعْنَوِيٌّ، فَيَكُونُ اسْتَوَى بِبَشَرٍ عَلَى الْعِرَاقِ يَعْنِي عِلَا عَلَيْهِ لَكِنْ عُلُوًّا مَعْنَوِيًّا. هَذَا إِنْ صَحَّ أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْعَرَبِ الْعُرَبَاءِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ، فَبَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوْلَى.

(١) انظر العرش للذهبي (١/١٩٧، ٢٠٣)، وانظر الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/٦١٩).

إِذَنْ فَعَقِيدُنَا الَّتِي نَدِينُ اللَّهَ بِهَا، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ نَكُونَ عَلَيْهَا حَتَّى نَمُوتَ، هِيَ أَنْ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ: أَيُّ عِلَا عَلَيْهِ عَلَوًّا خَاصًّا كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، لَا نُكَيِّفُهُ، وَلَا نُثَمِّلُهُ.

أَمَّا الْعَرْشُ فَهُوَ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ الْعَظِيمُ الَّذِي هُوَ فَوْقَ جَمِيعِ الْمَخْلُوقاتِ، وَاخْتَصَّه اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مُحِيطٌ بِالْكُونِ كُلِّهِ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ بِالنِّسْبَةِ لِلْكُرْسِيِّ الَّذِي وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَحَلَقَةِ أَلْقَيْتَ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّهَا لَا تَمَثِلُ شَيْئًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، وَلَا تُنْسَبُ إِلَيْهَا، قَالَ: «وَإِنَّ فَضْلَ اللَّهِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى هَذِهِ الْحَلَقَةِ»^(١). إِذَنْ فَالْعَرْشُ لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ عَظَمَةُ هَذَا الْعَرْشِ، وَلِهَذَا وَصَفَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ مُجِيدٌ، وَأَنَّهُ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقاتِ الَّتِي نَعْلَمُهَا، وَأَعْلَى الْمَخْلُوقاتِ الَّتِي نَعْلَمُهَا؛ وَلِذَلِكَ هُوَ عَرْشُ يَلِيقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المبحث السادس: هل الله عَزَّجَلَّ باستوائه على العرش يكون العرش مُقْبِلًا له حاملاً له، كما يَسْتَوِي الْإِنْسَانُ مَنَّا عَلَى السَّرِيرِ؟

الجواب: لا، لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا إِنَّهُ حَامِلٌ لَهُ كَحَمْلِ السَّرِيرِ لِأَحَدِنَا؛ لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى الْعَرْشِ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ مُسْتَغْنٍ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ الْعَرْشَ يُقَلُّ اللَّهُ أَبَدًا.

فَاللَّهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقَلَّ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقاتِهِ، لَكِنْ هُوَ الَّذِي اخْتَصَّه اللَّهُ لِنَفْسِهِ بِالْإِسْتِواءِ فَقَطْ، وَأَمَّا أَنْ يُقَلَّ، فَلَا لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِذَلِكَ لَزِمَ مِنْهُ مَعْنَى فَاسِدٌ لَا يَدُلُّ

(١) أخرجه محمد بن أبي شيبة في العرش (٥٨)، وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (٣٠٩/١)، (٣١٠).

عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَهُوَ احتياجه إِلَيْهِ كاحتياج الإنسان مِنَّا إِلَى السَّرِيرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ الْعَرْشَ لَا يُقَلُّ اللَّهُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ محتاجًا إِلَيْهِ كَمَا يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ مِنَّا إِلَى السَّرِيرِ، فَالْإِنْسَانُ مِنَّا يَحْتَاجُ إِلَى السَّرِيرِ لِيَجْلِسَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أُزِيلَ مِن تَحْتِنَا لَسَقَطْنَا.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ: «قَدْ تَعَالَى» يَعْنِي: تَرَفَّعَ وَتَبَاعَدَ «أَنْ يُحَدَّ»: يَعْنِي عَنْ أَنْ يُحَدَّ، فَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ مَنْصُوبَةٍ بِتَرْعِ الْخَافِضِ؛ لِأَنَّ تَرْعَ الْخَافِضِ مَعَ أَنَّ وَأَنْ مُطَرَّدٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحْمَهُمُ اللَّهُ:

نَقَلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرَدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُورَا

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَتَرْتِيبُ الْعِبَارَةِ: تَعَالَى عَنْ أَنْ يُحَدَّ، أَيُّ: تَعَالَى عَنِ الْحَدِّ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُحَدُّ.

وَكَلِمَةُ (الْحَدِّ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، فَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ أَنَّ اللَّهَ يُحَدُّ، وَلَا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَلَا فِي السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ يُحَدُّ، وَلَا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ الشُّكُوتُ عَنْ ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ يُحَدُّ، وَلَا: إِنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَلَيْسَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ لِهَذَا الْقَوْلِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ يُحَدُّ أَوْ لَا يُحَدُّ لَبَيَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ بَيَّنَّتْهُ السُّنَّةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ كَلَامُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ مِنَ السَّلَفِ فِي: هَلِ اللَّهُ يُحَدُّ أَوْ لَا يُحَدُّ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الْحَدَّ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ اللَّهَ مُحَدودٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجِبُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ اللَّهَ مُحَدودٌ، وَأَنَّ لَهُ حَدًّا. وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْخِلَافَ يَكَادُ يَكُونُ لَفْظِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْحَدِّ الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفِي.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُحَدودٌ، أَرَادَ أَنَّهُ بَائِنٌ مِنَ الْخَلْقِ وَمَحَادُّ لَهُمْ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهِمْ وَلَا هُمْ دَاخِلُونَ فِيهِ، كَمَا نَقُولُ: هَذِهِ أَرْضُ فُلَانٍ، وَهَذِهِ أَرْضُ فُلَانٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُحَدودَةٌ عَنِ الْأُخْرَى، أَيْ: بَيْنَهُمَا حَدٌّ، فَمَنْ أَثْبَتَ الْحَدَّ أَرَادَ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى: أَيْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْفَصِلٌ بَائِنٌ عَنِ الْخَلْقِ لَيْسَ حَالًا فِيهِمْ وَلَا الْخَلْقُ حَالُونَ فِيهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُحَدودٍ، أَرَادَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُحَدَّ، وَلَا يَحْدَهُ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا يَحْصِرُهُ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَقَدْ وَسَّعَ كُرْسِيَهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَدَّهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ، وَكُلُّ السَّلَفِ مُتَّفَقُونَ عَلَى هَذَا، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ لَفْظِيًّا بِحَسَبِ هَذَا التَّفْصِيلِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلِّفَ مَنْ يَنْكَرُ أَنْ يوصفَ اللَّهُ بِالْحَدِّ، فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِّ الْحَاصِرَ الَّذِي يَحْصِرُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى -بِهَذَا الْمَعْنَى- غَيْرُ مُحَدودٍ، فَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَسَّعَ كُرْسِيَهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ كُلُّهُمَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ عَزَّجَلَّ كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ، وَإِلَّا فَمَا بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ أَعْظَمُ مِمَّا بَيْنَ كَفِّ الْإِنْسَانِ وَالْخَرْدَلَةِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْمُؤَلِّفَ أَرَادَ بِنَفْيِ الْحَدِّ هُنَا الْحَدَّ الَّذِي يَحْصِرُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَلَمْ يُرِدِ الْحَدَّ الَّذِي يَجْعَلُهُ بَائِنًا مِنَ الْخَلْقِ، فَإِنَّ الْحَدَّ الَّذِي يَرَادُ بِهِ بَيْنُونَةُ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاجِبٌ اعْتِقَادُهُ.

عَلَى أَنَّنَا كَمَا قُلْنَا: إِنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَدِّ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي السُّكُوتُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدَّ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ لَكِنْ إِذَا ابْتَلَيْنَا وَجِبَ أَنْ نَفْصَلَ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٥ فَلَا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِ(ذَاتِهِ) كَذَلِكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِفَاتِهِ

الشرح

قوله: «فلا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِذَاتِهِ» هذا مما يدلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «قَدْ تَعَالَى أَنْ يُجَدَّ» أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَحْصُورًا، يُحَاطُ بِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فلا يُحِيطُ عِلْمُنَا بِذَاتِهِ»، فَذَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحِيطَ بِهَا الْعِلْمُ، وَإِذَا كَانَ الْحِسُّ لَا يُحِيطُ بِهَا؛ فَالْعِلْمُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فَإِذَا كَانَ الْبَصَرُ لَا يَدْرِكُ اللَّهَ مَعَ مُشَاهَدَتِهِ لَهُ، فَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَى مَجَرَّدِ التَّخِيلِ وَالتَّصَوُّرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحِيطَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَقَدَّرَهُ - مِمَّا قَدَّرْتَ - فَاللَّهُ أَعْظَمُ، وَمِمَّا قَدَّرْتَ فَأَنْتَ كَاذِبٌ فِي تَقْدِيرِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فَكُلُّ مَا يُقَدَّرُهُ ذَهْنُكَ مِنْ تَصَوُّرٍ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَإِنَّهُ كَذِبٌ، وَاللَّهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ؛ وَلِهَذَا نَهَى بَعْضُ السَّلَفِ أَنْ يُفَكِّرَ الْإِنْسَانُ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا التَّفَكُّرُ فِي آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وَلَمْ تَأْتِ آيَةٌ وَلَا حَدِيثٌ تُحْشِنُ عَلَى أَنْ نَتَفَكَّرَ فِي اللَّهِ نَفْسِهِ، فَالتَّفَكُّرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آيَاتِهِ، وَفِي أَسْمَائِهِ، وَفِي صِفَاتِهِ، أَمَّا فِي ذَاتِهِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا كَانَ الْأَمْرُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَصِلَ إِلَى نَتِيجَةٍ إِلَّا إِلَى نَتِيجَةٍ مُحَرَّمَةٍ، وَهِيَ أَنْ تَتَصَوَّرَ مِثَالًا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

إِذِنْ دَعَى التَّفَكُّرَ فِي هَذَا، وَتَفَكَّرَ فِي أَسْمَائِهِ؛ وَمَعْنَى كُلِّ اسْمٍ، وَمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ صِفَةٍ، وَتَفَكَّرَ أَيْضًا فِي آيَاتِهِ، وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ؛ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمُدَاوَلَةِ الْأَيَّامِ بَيْنَ النَّاسِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَمَّا أَنْ تَجْعَلَ ذَاتَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ هِيَ

محطُّ التَّفكير فَهَذَا خَطَأٌ وَضَلَالٌ؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا كَانَ فَإِنَّكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْرِكَهَا.

وقوله: «كَذَاكَ لَا يَنفَكُ عَنْ صِفَاتِهِ»، لما بَيَّنَّ المؤلِّف رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُحِيطُ عَلَمُنَا بِذَاتِهِ، وَذَلِكَ قَدْ يُؤْهِمُ أَلَّا نَتَحَدَّثَ عَنِ الصِّفَاتِ كَمَا أَنَّنَا لَا نَتَحَدَّثُ عَنِ الذَّاتِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَإِذَا كَانَ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ فَلَنَا أَنْ نَبْحَثَ عَنِ الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَا مِنْ حَيْثُ الْكَيْفِيَّةُ وَالْكُنْهَ الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَدْرَكٍ أَيْضًا، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَنَا أَنْ نَبْحَثَ عَنِ الصِّفَةِ؛ عَنْ مَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَمَعْنَى الْعِزَّةِ، وَمَعْنَى الْحِكْمَةِ، وَغَيْرَهَا.

عَلَى أَنَّ قَوْلَ المؤلِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ: «كَذَاكَ لَا يَنفَكُ عَنْ صِفَاتِهِ» فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الإِجْمَالِ يُحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: قِسْمٌ لَا زِمَ لِدَايَتِهِ لَا يَنفَكُ عَنْهُ أَبَدًا؛ وَهَذَا مَا يُعْرِفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةُ اللَّهِ بِالصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، مِثْلَ الْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْحِكْمَةِ، وَالْعِزَّةِ، وَغَيْرَهَا.

كَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَنفَكُ عَنِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي مُسَمَّاهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَعْضَاءُ وَأَجْزَاءُ، مِثْلَ الْيَدِ، فَالْيَدُ صِفَةٌ ثَبَتَتْ بِالْخَبَرِ، وَلَوْلَا الْخَبَرُ لَمْ يَهْتَدِ الْعَقْلُ إِلَيْهَا إِطْلَاقًا، بِخِلَافِ الْقُدْرَةِ، وَالْقُدْرَةُ ثَبَتَتْ بِالنَّصِّ، وَثَبَتَتْ أَيْضًا بِالْعَقْلِ، حَيْثُ إِنْ الْعَقْلُ يَهْتَدِي إِلَى أَنَّ اللَّهَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا، أَمَّا الْيَدُ فَلَا يُثْبِتُ الْعَقْلُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ بِهِ، وَهَذِهِ تُسَمَّى صِفَاتٍ خَبَرِيَّةٍ، يَعْنِي أَنَّ مَدَارَهَا عَلَى الْخَبَرِ الْمُحَضَّرِ، وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا مَجَالٌ إِطْلَاقًا.

وَهَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ الَّتِي مُسَمَّاهَا أَعْضَاءُ وَأَجْزَاءُ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، فَالْيَدُ بِالنِّسْبَةِ لَنَا جُزْءٌ مِنَّا وَبَعْضٌ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْخَالِقِ بَعْضٌ وَجُزْءٌ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ أَوْ الْجُزْءَ هُوَ مَا صَحَّ انفصاله عَنِ الْكُلِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْيَدِ وَالْقَدَمِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ فِيهَا أَوْ أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا بِجَوَازِ الْإِنْفِصَالِ، إِذَنْ؛ فَلَا يَصِحُّ

أَنْ نُطْلِقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا بَعْضٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ جُزْءٌ مِنَ اللَّهِ.

بل نقول: إنها صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الذَّاتِيَّةِ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ؛ فَوَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُهَا وَالْإِيَّانُ بِهَا.

القسم الثاني: صِفَاتٌ فَعْلِيَّةٌ؛ وَهَذِهِ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ -أَي: جِنْسِ الْفِعْلِ- صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أَعْمَالُهُ لَا تَنْقُضِي، وَكَذَلِكَ أَقْوَالُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، لَكِنْ أَحَادُ الْفِعْلِ أَوْ نَوْعُ الْفِعْلِ يَنْفَكُ اللَّهُ عَنْهُ؛ يَعْنِي: لَيْسَ لَازِمًا لِدَاتِهِ.

مثال ذلك: التُّزُولُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَهَذَا نَوْعٌ وَآحَادٌ، نَوْعٌ: لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ نَظِيرٌ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ، وَآحَادٌ: لِأَنَّهُ يَتَجَدَّدُ كُلُّ لَيْلَةٍ، فَالْأَفْعَالُ نَوْعُهَا قَدْ يَكُونُ حَادِثًا، وَآحَادُهَا قَدْ تَكُونُ حَادِثَةً، لَكِنْ جِنْسُهَا أَزْلِيٌّ أَبَدِيٌّ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا، فَالتُّزُولُ فِعْلٌ نَوْعُهُ حَادِثٌ، وَأَفْرَادُهُ كُلُّ لَيْلَةٍ آحَادٌ.

كَذَلِكَ الِاسْتِواءُ عَلَى الْعَرْشِ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْفِعْلِ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ، وَبِاعْتِبَارِ النَّوعِ فَهُوَ حَادِثٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ، فَيَكُونُ الِاسْتِواءُ صِفَةً فَعْلِيَّةً، أَمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً آحَادِيَّةً فَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الِاسْتِواءَ عَلَى الْعَرْشِ ثَابِتٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ لَا يَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ؛ لِأَنَّا لَيْسَ عِنْدَنَا عِلْمٌ بِهَذَا الشَّيْءِ، بِخِلَافِ التُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ لَهَا كَانَ مَقِيدًا بَزَمِنٍ قُلْنَا: إِنَّهُ يُحْدِثُ كُلُّ ثُلْثِ لَيْلَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّمَاءِ الدُّنْيَا.

إِذَنْ؛ فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَذَاكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِفَاتِهِ» يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، وَعَلَى جِنْسِ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٦ فَكُلُّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تُمَثِّلُ

٤٧ مِنْ (رَحْمَةٍ) وَنَحْوَهَا كَ (وَجْهِهِ) وَ (يَدِهِ) وَكُلُّ مَا مِنْ نَهْجِهِ

الشرح

هَذِهِ قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الدَّلِيلِ ثَابِتٌ، وَلَكِنِ الدَّلِيلُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ هُوَ الْأَثَرُ فَقَطْ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْأَثَرُ يَتِمَثَّلُ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، فَهَذِهِ هِيَ مَصَادِرُ التَّلَقِّيِّ بِالنِّسْبَةِ لِلصِّفَاتِ.

أَمَّا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَالدَّلِيلُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْعَقْلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، فَيَقُولُونَ: مَا أَقْتَضَى الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ أَثْبَتْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا أَقْتَضَى الْعَقْلُ نَفْيَهُ نَفَيْنَاهُ وَإِنْ وُجِدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَمَا لَا يَقْتَضِي الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَهُ فَأَكْثَرُهُمْ نَفَاهُ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الدَّلِيلِ الْمُثْبِتِ، وَالْأَصْلُ الْعَدَمُ فَمَا دَامَ الْعَقْلُ لَمْ يُثْبِتْهُ فَيَجِبُ نَفْيُهُ، وَبَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ فِيهِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ الْمُثْبِتِ وَالنَّافِي، وَقَالَ: لَا تُثْبِتْ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الدَّلِيلِ الْمُثْبِتِ، وَلَا نَنْفِي؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الدَّلِيلِ النَّافِي، لَكِنِ الْأَكْثَرُ عَلَى النَّفْيِ؛ لِقَوْلِهِمْ: إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ مُثْبِتٌ فَلْأَصْلُ عَدَمُ الثَّبُوتِ؛ فَتَنْفِيهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَثَابِتٌ» أَي: مَا جَاءَ فِيهِ الدَّلِيلُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ، لَا يُجُوزُ أَنْ نَنْفِيهِ لَا تَكْذِيبًا وَلَا تَحْرِيفًا، وَهَذَا الْأَخِيرُ

يُسَمَّى عَنْدهم بالتَّأْوِيل، وَإِنْ شِئْتُ فَقُلْ: لَا تَكْذِبِيَا وَلَا تَأْوِيلًا بِمَعْنَى التَّحْرِيفِ.

فمثلاً الاستواء عَلَى الْعَرْشِ: هَذَا ثَابِتٌ بِالذَّلِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فَلَا يُجُوزُ أَنْ نَنْفِيهِ بِتَكْذِيبٍ فنقول: إِنْ اللَّهُ لَمْ يَسْتَوْ؛ لِأَنَّ مِنْ قَالٍ: إِنْ اللَّهُ لَمْ يَسْتَوْ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا مَخْرَجًا عَنِ الْمَلَّةِ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَنْفِيهِ بِتَأْوِيلٍ يَكُونُ تَحْرِيفًا، فَمَنْ قَالَ: إِنْ اللَّهُ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى، فَهَذَا أَثَبَتَ الاسْتِواءَ لَكِنْ حَرَّفَ مَعْنَاهُ، فَخُنَّ ثُبُوتُهُ وَلَا نَنْفِيهِ لَا تَكْذِيبًا وَلَا تَأْوِيلًا الَّذِي حَقِيقَتُهُ التَّحْرِيفُ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «فثابت» أَي: ثَابِتٌ ثُبُوتًا حَقِيقِيًّا لَا تَكْذِيبَ فِيهِ وَلَا تَحْرِيفَ، وَالذَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ ثُبُوتِهِ مِنَ النُّقْلِ وَالْعَقْلِ.

أَمَّا النُّقْلُ فَلَأَنَّ اللَّهَ أَثَبَتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَقَالَ: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، وَقَالَ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فَأَثَبَتِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ وَالذَّائِيَّةَ.

أَمَّا الذَّلِيلُ مِنَ الْعَقْلِ: فَهُوَ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَأَسْمَاءَهُ أُمُورٌ خَبَرِيَّةٌ غَيْبِيَّةٌ لَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِي تَفْصِيلِهَا، فَوَجِبَ الْاعْتِمَادُ فِيهَا عَلَى النُّقْلِ، فَمَا أَثَبَتَهُ النُّقْلُ أَثَبَتْنَاهُ، وَمَا نَفَاهُ نَفَيْنَاهُ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ تَوَقَّفْنَا فِيهِ، لَا تُثْبِتُ، وَلَا نَنْفِي.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «مَنْ غَيْرُ مَا تَمَثِيلٍ»؛ لِمَا كَانَ الثُّبُوتُ قَدْ يَسْتَلْزِمُ التَّمَثِيلَ، نَفَى هَذَا فَقَالَ: «مَنْ غَيْرُ مَا تَمَثِيلٍ» فَلَا نُثْبِتُ، فَتُثْبِتُ لِلَّهِ وَجْهًا بَدُونِ تَمَثِيلٍ، وَتُثْبِتُ لَهُ يَدًا بَدُونِ تَمَثِيلٍ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ.

وَالْتَّمَثِيلُ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ اللَّهِ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ:

فَأَمَّا الذَّلِيلُ مِنَ النُّقْلِ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]،

وهذا نفياً عاماً لا يُبطله شيءٌ في أي صفةٍ من صفاته، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، كلها تدلُّ على أن الله ليس له مثل، ولا يجوز أن يُجعل له مثل. فليس له مثل؛ للأدلة الخبرية، ولا يجوز أن يُجعل له مثل؛ للأدلة الطليعية. وليلاحظ أن هناك نفياً للمماثلة ونهياً عن التمثيل، فنفي المماثلة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، والنهي عن التمثيل كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾. وأما الدليل العقلي على امتناع التمثيل: أن الخالق مُباين للمخلوق في ذاته ووجوده ومرتبته.

أما في ذاته: فإن كل أحد يعلم بأن الخالق ليس كالمخلوق، فالمخلوق خلق من مادة ومن عناصر مكوّنة يقوم بعضها ببعض، والخالق ليس كذلك، فليس من جنس العناصر الموجودة؛ ليس من جنس الذهب ولا الحديد ولا الزجاج ولا الرصاص ولا اللحم ولا التراب، فهو مخالف لجميع الأجناس المخلوقة وليس من جنسهم.

كذلك أيضاً في الوجود: فالمخلوق وجوده ممكن والخالق وجوده واجب، وقلنا: المخلوق وجوده ممكن؛ لأنه يجوز عليه العدم، وكل ما نشأ من عدم فإنه يجوز عليه العدم، أما الخالق فوجوده أزلي أبدي.

وأما في المرتبة: فالخالق فاعل والمخلوق مفعول، والفاعل أكمل من المفعول، فلا يمكن أن يُجعل البناء كاللبنان، فلا يُجعل القصر كالذي بناه.

فلما كَانَ الخَالِقُ مَخَالِفًا للمَخْلُوقِ فِي ذَاتِهِ وَوُجُودِهِ وَمُرْتَبَتِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَخَالِفًا لَهُ فِي صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الاختِلَافَ فِي الذَّاتِ يَسْتَلْزِمُ الاختِلَافَ فِي الصِّفَاتِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ سَمْعًا وَعَقْلًا.

وَالْحِسُّ يَشْهَدُ بِالمَخَالَفةِ أَيْضًا؛ فَالرَّبُّ عَزَّجَلَّ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ، وَالرَّبُّ عَزَّجَلَّ كُلَّ المَخْلُوقَاتِ فِي يَدِهِ كخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِنَا. إِذَنْ؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِمَّاثِلًا للمَخْلُوقِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا نُشَاهِدُ أَنَّ النَّاسَ يَدْعُونَ اللَّهَ فَيَسْتَجِيبُ لَهُمْ بِأُمُورٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطِيقَهَا المَخْلُوقُ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا»^(١)، فَنَشَأَتْ السَّحَابَةُ وَأَمْطَرَتْ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ الْمُنْبَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ للمَخْلُوقِ أَنْ يَصْنَعَ ذَلِكَ. إِذَنْ؛ فَالْحِسُّ يَشْهَدُ بِمَخَالَفةِ المَخْلُوقِ لِلخَالِقِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ يَتِمَازِلَ الشَّيْءُ فِي الصِّفَةِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: لِلإِنْسَانِ يَدٌ وَرِجْلٌ، وَلِلثَّوْرِ يَدٌ وَرِجْلٌ، وَلِلْفِيلِ يَدٌ وَرِجْلٌ، وَلِلنَّمْلِ يَدٌ وَرِجْلٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا التَّمَاثُلِ فِي الْأَسْمَاءِ التَّمَاثُلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَكُلٌّ يَعْرِفُ أَنَّ رِجْلَ الْفِيلِ لَيْسَتْ كَرِجْلِ الذَّرَّةِ، وَهَذَا فِي المَخْلُوقَاتِ مَعَ بَعْضِهَا فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ؟! فَتَبَيَّنَ إِذَنْ مَخَالَفةُ الخَالِقِ للمَخْلُوقِ بِدَلِيلِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ وَالْحِسِّ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «مِنْ رَحْمَةٍ؛ فَعَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِثْبَاتُ الرَّحْمَةِ لِلَّهِ، وَأَنَّهَا صِفَةُ حَقِيقِيَّةٍ يَتَّصِفُ اللَّهُ بِهَا حَقًّا، أَمَّا أَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ فَقَدْ أَنْكَرُوا صِفَةَ الرَّحْمَةِ، لَكِنَّهُمْ أَنْكَرُواهَا إِنْكَارَ تَأْوِيلٍ وَلَيْسَ إِنْكَارَ تَكْذِيبٍ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ...، رَقْمُ (١٠١٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الاسْتِسْقَاءِ، رَقْمُ (٨٩٧).

وَسَبَقَ أَنْ يُنْكَارَ التَّكْذِيبَ كُفْرًا، وَإِنْكَارَ التَّأْوِيلِ لَيْسَ بِكُفْرٍ، بَلْ قَدْ يُعْذَرُ فِيهِ الْإِنْسَانُ.

وَهُمْ يُفَسِّرُونَ الرَّحْمَةَ وَيَقُولُونَ: إِنْ الْمَرَادَ بِهَا أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الْإِحْسَانَ، وَإِمَّا إِرَادَةَ الْإِحْسَانِ.

فَإِذَا فَسَّرُوهَا بِالْإِحْسَانِ فَقَدْ فَسَّرُوهَا بِمَفْعُولٍ مُنْفَصِلٍ عَنِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ، وَإِذَا فَسَّرُوهَا بِالْإِرَادَةِ فَسَّرُوهَا بِصِفَةٍ يُقَرَّرُ وَنَهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَثْبُتُونَ لِلَّهِ سَبْعَ صِفَاتٍ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْكَلَامُ.

فَهُمْ يُثْبِتُونَ الْإِرَادَةَ؛ وَلِذَلِكَ يُفَسِّرُونَ الرَّحْمَةَ بِإِرَادَةِ الْإِحْسَانِ، فَيَقُولُونَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: يَعْنِي الْمُرِيدَ لِلْإِحْسَانِ، أَوِ الْمُحْسِنَ، فَيُفَسِّرُونَ الرَّحْمَةَ بِإِلْزَامِهَا وَمُقْتَضَاهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ بَأَن يُقَالَ: مَا دُمْتُمْ أَثْبَتُمُ الْإِرَادَةَ فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُمْنَعُ أَنْ تُثْبِتُوا الرَّحْمَةَ، وَمَا زَعَمْتُمْ مِنْ أَنَّ الرَّحْمَةَ رِقَّةٌ وَلَيْنَ وَضَعْفٌ فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَنَعَ أَنْ تَكُونَ الرَّحْمَةُ دَالَّةً عَلَى الرِّقَّةِ وَاللَّيْنِ وَالضَّعْفِ.

وَالثَّانِي: لَوْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا مُقْتَضَاهَا بِاعْتِبَارِ رَحْمَةِ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَكُونَ مُقْتَضَاهَا بِاعْتِبَارِ رَحْمَةِ الْخَالِقِ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَنَحْوُهَا» أَيُّ: نَحْوِ الرَّحْمَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ الْحِكْمَةُ، فَالْحِكْمَةُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالسَّلَفُ وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُثْبِتُونَهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَيَرَوْنَ أَنَّهَا مِنْ أَكْمَلِ الصِّفَاتِ.

وَالْحِكْمَةُ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ، حَيْثُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ حِكْمَةٌ، لَا فِيمَا شَرَعَ وَلَا فِيمَا خَلَقَ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ غَرَضٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْأَغْرَاضِ،

وَمُنَزَّهٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَمُنَزَّهٌ عَنِ الْأَبْعَاضِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَبْعَاضِ. وَهَذَا كَلَامٌ مَسْجُوعٌ لَكِنَّهُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْأَعْرَاضِ: يَعْنِي عَنِ الصِّفَاتِ، وَالْأَعْرَاضِ: يَعْنِي عَنِ الْحِكْمَةِ، وَالْأَبْعَاضِ: يَعْنِي عَنِ الْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ وَغَيْرِهَا. فَهُمْ يُنْكِرُونَ الْحِكْمَةَ وَيَقُولُونَ: إِنْ اللَّهُ لَا يَفْعَلُ الشَّيْءَ لِحِكْمَةٍ، وَلَكِنَّهُ لِمَجْرَدِ الْمَشِئَةِ؛ إِذَا شَاءَ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ، وَإِذَا شَاءَ أَنْ لَا يَفْعَلَ فَلَا يَفْعَلُ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِحِكْمَةٍ وَغَايَةٍ مَحْمُودَةٍ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ غَرَضٌ، وَالْغَرَضُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِمُصَاحِبِ الْغَرَضِ أَوْ دَفْعُ مُضَرَّةٍ عَنْهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَخْتَاجُ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ وَلَا إِلَى دَفْعِ مُضَرَّةٍ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ أَنْكَرِ الْأَقْوَالِ، وَفِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ سَلْبُ صِفَةٍ عَنِ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ الصِّفَاتِ وَهِيَ الْحِكْمَةُ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَاطِلًا، وَيَكُونُ قَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ سُدًى، وَقَدْ شَرَعَ الشَّرَائِعَ عَبَثًا، وَكُلُّ هَذَا يُكَذِّبُهُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١١٥]، وَلَوْ كَانَ خَلْقُ الْخَلْقِ لغيرِ حِكْمَةٍ لَكَانَ عَبَثًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِيبَةٍ ۖ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٨-٣٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ۚ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْغَرَضَ جَلْبُ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعُ مُضَرَّةٍ فَإِنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِ، أَمَّا الْخَالِقُ فَلَيْسَ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّنَا لَا نَرَى أَنَّ هَذَا يَكُونُ مَطْرِدًا فِي الْمَخْلُوقِ، فَقَدْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ لَجَلْبِ مَنْفَعَةٍ لغيرِهِ أَوْ دَفْعِ مُضَرَّةٍ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ وَجَدَ

شخصًا غريقًا في الماء ونزل لإنقاذه فإنه لا يطلب منفعةً ماديةً لذلك وإن كان له الأجر والثواب في الآخرة، على أن أول وارد يرد على الإنسان في هذا إنقاذ أخيه، وقد يكون حين الإنقاذ لم يتصور ولم يفكر في الثواب، فيكون العَرَض من ذلك دفعَ مضرّةٍ عن الغير.

ومع هذا نقول: لو سلّمنا جدًّا أن الإنسان لا يريد بأفعاله وأقواله إلا ما يتعلّق بمصلحته، من جلب منفعةٍ أو دفع مضرّةٍ، فهذا بالنسبة للمخلوق.

أما الله عزَّ وجلَّ فإنه غني عن العباد، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهو يفعل الشيء لا لمصلحته ولا لمنفعته ولا لدفع الضرر عنه ولكن للإحسان إلى المخلوق، والإحسان إلى الغير صِفَةُ مدح.

وبناء على ذلك فحكمة الله عزَّ وجلَّ متعلّقةٌ بفعله ومتعلّقةٌ بمفعوله، بفعله فلا يُنسب إلى العبث؛ وبمفعوله بما يحسن به إلى الناس، من جلب المنفعة ودفع المضرّة.

إذن فنحن نُثبت الحكمة لله عزَّ وجلَّ لا على أنه محتاج إلى جلب منفعة أو دفع مضرّة، ولكن لأنَّ فعله ليس بعبثٍ وليس بباطلٍ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِنَّمَا يَفْعَلُ الْفَعْلَ لمصلحة العبد؛ فلهذا نُثبت لله الحكمة.

والمُنْكَرُونَ للحكمة القائلون بأن فعله إنما هو لمجرد المشيئة، ولهم شبهات، منها مثلاً قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولكن هذا ليس فيه دليل:

أولاً: لأنَّ الآية في إبطال ألوهية الأصنام، ومن خصائص ألوهية الأصنام أنها تُسأل إذا كانت ممن يتوجّه إليه السؤال، أمّا الله فإنه لا يُسأل.

ثانيًا: أن معنى الآية لا يُسأل عما يفعل سؤال مناقشة، بحيث يُمنع أو يُؤذن له؛ لأنه تَأَمُّ السُّلْطَانِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فله أن يفعل ما يشاء، ولكن نحن نعلم أن فعله مقرونٌ بالحكمة، فليس في الآية ما يُشير إلى أن فعل الله عَزَّوَجَلَّ ليس له حكمة، بل في الآية ما يدلُّ على كمال سلطانه، وأنه لا أحد يسأله، أو على كمال فعله وحكمته، فلا نحتاج أن نسأل: لماذا فعل؟ لأننا نعلم أنه ما فعل إلا لحكمة.

فالآية منزلةٌ على أحد وجهين: إما أنه لا يُسأل عن فعله؛ لكمال سلطانه، أو لا يسأل عن فعله؛ لكمال حكمته، لكن غير الله يُسأل: لماذا فعلت؟ لأنه قد يفعل الشيء لغير حكمة، وقد يفعل الشيء لما يظنه حكمة وليس بحكمة، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا يفعل الشيء إلا لحكمة يعلم أنها حكمة، وحينئذٍ لا يُسأل عما يفعل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «كوجهه» فالوجه أيضًا من صفات الله، وقد أثبت الله لنفسه الوجه في عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، فأثبت الله لنفسه وجهًا، ووصف هذا الوجه بأنه ذُو جَلال: أي: ذُو عَظَمَةٍ وبهاءٍ وحُسن، وذُو إِكْرَامٍ: أي: يُكْرَم ويُكْرَم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهنا يرد إشكال في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٢٧]، وفي قوله: ﴿بَرَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ [الرحمن: ٧٨]، فجاء في الآية الأولى (ذو) وفي الآية الثانية (ذي)، وذلك لأنَّ (ذو) في الآية الأولى صفةٌ للوجه الذي هو فاعل الفعل (يبقى)، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾.

وأما (ذي) في الآية الثانية فهي صفةٌ للربِّ تعالى وليست صفةً للاسم؛ لأنَّ الاسم لا يوصف، فهو صفةٌ للذات وليس صفةً للاسم، قال تعالى: ﴿بَرَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ فقال: ربُّكَ ذِي الجلال، وهذا يعني أنه لا يصحُّ أن يوصف

الاسم بأنه ذو جلال وإكرام، فالاسم اسم مُسمًى، بخلاف الوجه.

وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، والآيات في هذا متعددة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ففيها قولان للسلف:

القول الأول: أن المراد بوجه الله وجهه الحقيقي، وقالوا: إن الآية نزلت في الصلاة، والمصلي أينما توجه فالله قبل وجهه.

القول الثاني: أن المراد بالوجه الجهة، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٌ هُوَ مُوَلِّهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، فالمراد أينما تكونوا فتم جهة الله التي أمركم باستقبالها، وتكون الآية نزلت فيمن اشتبهت عليه القبلة فاتجه إلى غير القبلة وهو يريد القبلة، فنقول: هذه جهة صحيحة؛ لأنك اجتهدت وأذاك اجتهدك إلى ذلك، أو لصلاة النافلة في السفر، فإن المسافر يصلي حيث كان وجهه.

وعلى كل حال فالآية التي يقول الله تعالى فيها: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، فيها قولان للسلف، لكن بقيّة الآيات لا يراد بها إلا الوجه.

والوجه صفة حقيقية ثابتة لله تعالى، منزّهة عن مماثلة أوجه المخلوقين، والدليل على أنّها حق ثابتة لله تعالى أن الله أثبت لها لنفسه، والدليل على أنّها لا تماثل أوجه المخلوقين أن الله قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَيْتَقِ الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَجْهَ آدَمَ مِمَّاثِلُ لَوَجْهِ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَجْهًا لَا يُمَازِلُ أَوْجُهَ الْمَخْلُوقِينَ، فَمَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهَةِ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ اتَّبَعَهُ، وَجَعَلَهُ مُنَاقِضًا لِلْقُرْآنِ، وَضَرَبَ الْقُرْآنَ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ، وَقَالَ إِنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»؛ فَيَتَّبِعُ الْمُتَشَابِهَ، وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَيَعْرِفُونَ وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ النُّصُوصِ، وَيَقُولُونَ:

أَوَّلًا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»: أَي: عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَخَلَقَهَا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَتَكُونُ إِضَافَةُ الصُّورَةِ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةً خَلْقٍ وَتَشْرِيفٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا يُمْتَنِعُ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

ثَانِيًا: أَنْ نَقُولَ: «عَلَى صُورَتِهِ»: أَي: عَلَى صُورَةِ اللَّهِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ عَلَى صُورَةِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مِمَّاثِلًا لِلشَّيْءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بَأَن أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ^(٢)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَيْسَ فِي الْقَمَرِ عَيْنٌ وَلَا أَنْفٌ وَلَا فَمٌ، وَمَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْعَتَقِ، بَابُ إِذَا ضَرَبَ الْوَجْهَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، رَقْمُ (٢٥٥٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَبَاءِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ، رَقْمُ (٢٦١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، رَقْمُ (٣٢٤٦) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا بَابُ أَوَّلِ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ رَقْمُ (٢٨٣٤).

فَهُوَ لَهُ عَيْنٌ وَأَنْفٌ وَفَمٌ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ عَلَى صُورَةِ الشَّيْءِ
أَنْ يَكُونَ مِمَّاثِلًا لِلشَّيْءِ.

وَهُنَا يَرِدُ إِشْكَالٌ حَيْثُ يَعْتَقِدُ بَعْضُ الْعَامَّةِ أَنَّ الْقَمَرَ وَجْهٌ إِنْسَانٍ، وَأَنَّ فِيهِ
عَيْنَيْنِ وَشَفَتَيْنِ وَمَنْخَرَيْنِ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا صَعَدَتْ إِلَى السَّطْحِ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَجِبَ
عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَجْهٌ آدَمِي.

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا هُنَا مِنْ
أَجْلِ التَّحْذِيرِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْعُقَائِدِ الْفَاسِدَةِ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُنَا: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، لَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِنَّا نُسَبِّحُ
لِلَّهِ وَجْهًا لَا يُمِثِّلُ أَوْجُهَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَصِفَةُ الْوَجْهِ هُنَا لَيْسَتْ مَعْنَوِيَّةً، وَلَكِنَّهَا مُوَافَقَةٌ لِمُسَمًّى هُوَ مِنَّا أِبْعَاضُ
وَأَجْزَاءُ، فَالْوَجْهُ بِالنِّسْبَةِ لَنَا بَعْضٌ مِنَّا، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ لَا نَقُولُ إِنَّهُ بَعْضٌ، لِأَنَّ
الْبَعْضَ فِي اللُّغَةِ مَا جَازَ انْفِكَائَهُ عَنْ أَصْلِهِ وَانْفِصَالُهُ عَنْهُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي صِفَاتِ اللَّهِ
لَا يُمَكِّنُ، وَإِنْ كَانَ فِي صِفَاتِنَا مِمَّا نَكُنَّا؛ فَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ صِفَاتٌ خَبَرِيَّةٌ،
مُسَمَّاهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا أِبْعَاضُ وَأَجْزَاءُ.

فَالْوَجْهُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الثَّوَابُ كَمَا ادَّعَاهُ أَهْلُ التَّعْطِيلِ؛
فَقَالُوا: ﴿وَبَيَّنَّا وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] أَيُّ ثَوَابِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ،
فَالثَّوَابُ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ ذُو جَلَالٍ وَإِكْرَامٍ، بَلْ وَجْهُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي يُوصَفُ
بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ السَّمَاوَاتُ

وَالْأَرْضُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١)، فقال: بُنِيَ وَجْهَكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ
لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلثَّوَابِ.

وَالْمُهْمُ أَنْ الَّذِينَ فَسَرُوهُ بِالثَّوَابِ أَخْطَؤُوا الطَّرِيقَ وَضَلُّوا عَنْهُ، وَحَرَّفُوا الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ؛ حَيْثُ وَصَفُوا الثَّوَابَ بِمَا لَا يَصِحُّ
إِلَّا لَوَجْهِ اللَّهِ، وَبَيْنَ الْعُدْوَانِ عَلَى النُّصُوصِ حَيْثُ حَرَّفُوهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا بِشُبْهَةٍ؛
هِيَ شُبْهَةٌ وَلَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، حَيْثُ يَقُولُونَ: لَوْ أَثْبَتْنَا لِلَّهِ وَجْهًا لَكَانَ جِسْمًا.

وَجَوَابُنَا عَلَى ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ؟

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ أَعْلَمُ؛ كَفَرُوا.

وَإِنْ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فَنَقُولُ: إِنَّ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ هُوَ الَّذِي وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنْ
لَهُ وَجْهًا، فَلِمَاذَا تُنْكِرُونَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ؟

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ تَفْسِيرَ الْوَجْهِ بِالثَّوَابِ أَوْ نَحْوِهِ مُخَالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ وَإِجْمَاعِ
السَّلَفِ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ الْخَبَرِيَّةِ هُوَ اتِّبَاعُ النَّصِّ وَالْأَخْذُ بِظَاهِرِهِ، وَاتِّبَاعُ
السَّلَفِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ لَيْسَ لَهَا مَجَالٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

فَالْوَجْهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ
عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَنَدٌ إِلَّا الْخَبَرُ الْمُحَضُّ، وَلَوْلَا إِخْبَارُ اللَّهِ أَنَّ لَهُ وَجْهًا مَا عَرَفْنَا أَنَّ لَهُ
وَجْهًا.

إِذَنْ فَهُوَ لَيْسَ مَعْنَوِيًّا، أَيْ: لَيْسَ كَالْقُوَّةِ وَالْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ، يَعْنِي لَيْسَ مَعْنَى
مِنَ الْمَعَانِي، بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أُخْرَى نَظِيرُ مُسَمَّاها بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضُ وَأَجْزَاءُ، فَالْوَجْهِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي (٦/ ١١١)، وَابْنُ عَسَاكِر (٤٩/ ١٥٢).

بَعْضُ مَنْ لَكُنَّا لَا نُطْلِقُ كَلِمَةَ بَعْضٍ عَلَى اللَّهِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ مَا جاز انفصاله عن الكل، وهذا بالنسبة لصفات الله أمر مُسْتَحِيلٌ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويده» يعني: وكذلك نؤمن بيد الله عَزَّجَلَّ بدون تمثيل، والبحث في اليد في أمور:

البحث الأول: هل ثَبَتَ الْيَدُ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؟

الجواب: نعم، ثبتت اليدُ لله بالكتاب والسُّنة وإجماع السلف، قال الله تعالى يُخَاطَبُ إبليس: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، بيديَّ الشَّيْطَانِ، وقال عَزَّجَلَّ عن اليهود: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فأثبت الله تعالى له يدينِ بَدَلِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وهذا هو الدليل من القرآن الكريم.

أَمَّا الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ»^(١)، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»^(٢)، فقال في الحديث الأول: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى... سَحَاءٌ»، ملأى: يعني فيها الخير الكثير، سَحَاءٌ: أي مِعْطَاءٌ تُعْطَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَدَ قَدْ تَكُونُ خَالِيَةً، فَلَا يُمَكِّنُ الْعَطَاءُ مِنْهَا، وَقَدْ تَكُونُ مَلَأَى وَيَكُونُ صَاحِبُهَا بَخِيلًا، فَإِذَا كَانَتْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، رقم (٧٤١١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب، رقم (٢٧٥٩).

ملأى ولكن صاحبها لا يُنفق صارت غيرَ سحاء، وإذا لم يكن فيها شيءٌ فلا إنفاق؛ لأنها خاليةٌ، أمّا يد الله سبحانه وتعالى فملأى سحاء دائماً، تُعطي الليل والنهار، ومع ذلك فإنه لم يغض ما في يمينه، أي: لم ينقص.

أما إجماع السلف فهذا أمرٌ معلومٌ -وسبق أن عرّفنا طريق العلم بمثل هذا الإجماع- لأنه قد يتعذر أن تجد نقلاً عن السلف وخصوصاً الصحابة رضي الله عنهم بأنهم أثبتوا اليد لله نصّاً، فيكون الطريق إلى الإجماع في هذا: أن القرآن نزل باللسان العربي الذي يفهمه الصحابة، فإذا لم يأت عنهم ما يخالف هذا القرآن فهم مجمعون عليه؛ لأنهم لو فهموا أن المراد خلاف ما جاء به لنقل عنهم.

فلما لم يُنقل عنهم قولٌ مخالف، لما كانوا يتلونه في الليل والنهار، علم أنهم يقولون به، فهذا وجه قولنا: إن السلف أجمعوا على ذلك، وإلا فقد يصعب علينا أن نجد نقلاً في كل مسألة من مسائل العقيدة عن الصحابة، لكن تقرير الإجماع: أن القرآن والسنة بلغة العرب التي يفهمها الصحابة رضي الله عنهم، وهم يملكون عليها ليلاً ونهاراً، ولم يوجد عنهم حرفٌ واحدٌ يخالف ما جاء فيها، إذن فهم مجمعون على القول بها.

البحث الثاني: هل اليد حقيقة أو مجاز؟

وقبل أن نُجيب لا بُدَّ أن نعرف أنه ليس في القرآن مجازٌ أصلاً؛ وذلك لأن من أبرز علامات المجاز جواز نفيه، وليس في القرآن شيءٌ يجوز نفيه أبداً، فمثلاً إذا قلت: رأيت أسداً يحمل حقيبته ويحفظ درسه. فالأسد هنا أعني به طالباً شجاعاً. فإذا قال لي المخاطب: هذا ليس بأسد بل هذا بشر، فإنه يصحّ كلامه. إذن فهنا قد نفينا وصحّ الكلام، وعلى ذلك فالمجاز يصح نفيه.

لكن ليس في القرآن شيءٌ يصح نفيه؛ وهذا دليل واضح على ذلك، وعليه اعتمد الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (منع المجاز في القرآن)، ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ ذهباً إلى أبعد من ذلك، وقالوا: ليس في اللغة العربية كلُّها مجاز، والمجاز الذي ادَّعاه من ادَّعاه طاغوتٌ أرادوا به أن يحرفوا آيات الصفات وأحاديثها عما أراد الله بها ورسولُه، ولهذا عنون ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في التُّونية على هذه المسألة فقال: «فصل في كسر الطَّاغوت الذي نفوا به صفات ذي الملكوت والجبروت»، يعني: المجاز الذي كانوا يلهجون به ويحتجون به.

وعلى العكس من ذلك فقد رأيتُ كلاماً لبعض أهل اللغة نقله ابن القيم أيضاً في الصَّواعق المرسلة، يقولون: جميعُ الكلام في اللغة العربية مجاز، وليس فيه حقيقةٌ، فإذا قيل: إن زيذاً قائمٌ، قالوا: إن زيذاً قائم، ليس حقيقةً؛ لأنَّه لا يقع الفعل على نفس الجملة، بل يقع على مدلولها.

وكذلك قولنا: خلق الله الإنسان، قالوا: ليس هذا القول حقيقةً بل مجاز، وهكذا يأتون بأشياء يضحك منها المجنون لا العاقل.

وعلى كُلِّ حالٍ فإننا نقول: ليس في القرآن مجازٌ، بل ولا في اللغة العربية مجازٌ؛ لأنَّ المجاز أبرز علاماتِه أن يصحَّ نفيه، ومن المعلوم أن الكلمة في مكانها ومعناها الذي دلَّت عليه وضعاً أو بقرينة لا يُمكن نفيها.

وربما أُورِد علينا قول الله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] وقيل: أليس هذا مجازاً؟ وهل القرية تُسأل؟

فنقول: إن هذا ليس مجازاً؛ لأنَّ المخاطب يعرف المعنى، ولو أرادت أن تحول القرية إلى الجدران والبيوت ل قيل: إنك مجنون.

وأولاد يعقوب لما قالوا: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ ما كانوا يريدون من أبيهم ولا يمكن أن يفهم أبوهم أنهم يريدون أن يذهب إلى القرية ويقف عند كل جدار ويسأله هل سرق ابني؟ أبداً، فما كانوا يريدون هذا ولا خطر ببالهم، ويعقوب أيضاً يفهم أنهم لم يريدوا هذا، فإذا كان المتبادر من هذا السياق أن المراد سؤال من يصح توجيه السؤال إليه، بقي الكلام حقيقة.

إذن؛ فالأصل في الكلام الحقيقة، حتى عند القائلين بأن هناك حقيقة ومجازاً، يرون أن الأصل في الكلام الحقيقة، ونحن إذا حملنا النصوص في اليد على حقيقتها لم يلزم منها محذور، لا في ذات الله ولا في صفاته، فليس هناك محذور في أن نقول: لله يدٌ حَقِيقَةٌ بها يأخذ ويقبض ويبسط، ولكنها لا تشبه أيدي المخلوقين.

وهل خالف أحد من المسلمين في تفسير اليد بأنها اليد الحقيقية؟

الجواب: نعم، خالف الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل في إثبات اليد الحقيقية، وقالوا: ليس لله يدٌ حَقِيقَةٌ، ومن أثبت لله يدًا حَقِيقَةً فقد شبه الله بخلقه فهو كافر، وقالوا: إن اليد الحقيقية حرامٌ أن نثبتها لله، ولو أثبتناها لله أثبتنا أن الله جسمٌ، وأثبتنا أن له أبعاضاً، وهذا حرامٌ، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ونحن إذا أثبتنا لله يدًا حَقِيقَةً فقد ضربنا له الأمثال، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإذا أثبتنا له يدًا حَقِيقَةً كذبنا مُقتضى هذا الخبر وجعلنا لله مثيلاً، ثم قالوا: إن المراد باليد النعمة، واستشهدوا بقول الشاعر^(١):

وَكَمْ لِظْلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُحَدِّثُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

(١) البيت للمتنبي، انظر ديوانه (ص ٤٦٤).

والمأنوية: قومٌ من المجوس يَقُولُونَ: إن الظلمة تخلق الشرَّ ولا خير فيها، والشَّاعر يقول لممدوحه: أَنْتَ تُنْعِمُ لِيلاً ونهاراً، فكَم من نعمة بذلتها يدك في ظلام اللَّيل تُحَدِّثُ أَنَّ المأنوية -الَّذِينَ يَقُولُونَ: إن الظُّلْمَةُ كلها شر- تكذب.

وكذلك قال مندوب قُرَيْشٍ لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ لَا يَدُكَ عَلَيَّ لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبُتُكَ»^(١). ومعنى يَدٍ: أي نعمة ومنة.

فالمرادُ بِيدِ الله عندهم نِعْمَتُهُ ومنتَه، أو المرادُ بها القُوَّةُ والقُدرة؛ لأنَّه يقال: ما لَهَذَا بِهَذَا يَدٌ، أي: طاقة وقُدرة، ومنه حديثُ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوِيلُ فِي قِصَّةِ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُوحِي إِلَى عِيسَى ابنِ مَرْيَمَ «إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَاتِلِهِمْ»^(٢). والمعنى: لَا قُدْرَةَ وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ بِقَاتِلِهِمْ.

وللجوابِ عن هَذِهِ الشُّبْهَةِ نقول:

أَوَّلًا: أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ إِبْثَاتَ الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ يَسْتَلْزِمُ التَّمَثِيلَ فَقَوْلُ بَاطِلٍ بِنَصِّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالَ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» هُوَ الَّذِي قَالَ: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» [المائدة: ٦٤].

وَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ إِبْثَاتَ الْيَدَيْنِ يَسْتَلْزِمُ التَّمَثِيلَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَهَذَا لَا تَقُولُونَ بِهِ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْثَاتِ الْيَدِ أَنْ تَكُونَ مِمَّاثِلَةً لِيَدِ الْمَخْلُوقِ، فَكَمَا أَنَّكُمْ تُثْبِتُونَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيئش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، رقم (١٨٥٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

الله ذاتًا ولا تَرَوْنَ مِنَ اللَّازِمِ أَنْ تَكُونَ مِمَّا تَلَهُ لَذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَالْصِّفَاتُ يُخَذَى بِهَا حَذُو الذَّوَاتِ، وَإِذَا كَانَ لَنَا أَيْدٍ وَلِلْفِيلَةِ وَالْقِرْدَةِ أَيْدٍ، فَإِنَّهُ لَا يِلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مُشَابَهَةُ أَيْدِينَا لِأَيْدِي الْفِيلَةِ وَالْقِرْدَةِ.

إِذَنْ فَلَا يِلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الْيَدِ لِلَّهِ عَرَجَلٌ أَنْ تَكُونَ مِمَّا تَلَهُ لِأَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا لَا يِلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ يَدِ الْإِنْسَانِ أَنْ تَكُونَ مِمَّا تَلَهُ لِيَدِ الْفِيلِ. فَلَا يِلْزَمُ مِنْ اتِّفَاقِ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأَسْمِ أَنْ يَتَّفِقَا فِي الْمَسْمَى فِي حَقِيقَتِهِ.

وَعَلَى ذَلِكَ فَدَعَوَاهُمْ أَنْ إِثْبَاتِ الْيَدِ يَسْتَلْزِمُ التَّمَثِيلَ بَاطِلٌ بِالشَّرْعِ وَالْعَقْلِ وَالْحَسِّ.

فَبِالشَّرْعِ: حَيْثُ أَثْبَتَ اللَّهُ لَهُ الْيَدَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَنَفَى الْمِثَالَةَ.

وَبِالْعَقْلِ: فَإِنَّهُ كَمَا أَثْبَتُوا ذَاتًا لَا تُشَبِّهُ الذَّوَاتِ أَوْ لَا تَمَاطِلُ الذَّوَاتِ، فَيِلْزَمُ أَنْ يَثْبَتُوا صِفَاتٍ لَا تَمَاطِلُ الصِّفَاتِ.

وَبِالْحَسِّ الْمَشَاهِدِ: فَكَمَا يَثْبَتُونَ لَأَنْفُسِهِمْ أَيْدِيًا حَقِيقَةً وَلِلْفِيلَةِ أَيْدِيًا حَقِيقَةً وَلَا تَمَاطِلُ؛ فَهَذَا دَلِيلٌ حَسِّيٌّ وَاضِحٌ.

وَأَمَّا دَعَوَاهُمْ أَنْ الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْقُدْرَةُ أَوْ النِّعْمَةُ فَهَذَا يُكَذِّبُهُ النَّصُّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، وَإِذَا جَعَلْنَا الْيَدَ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ أَوْ الْقُدْرَةِ فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ عَلَى إِبْلِيسَ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا مَخْلُوقٌ بِالْقُدْرَةِ. فَهُوَ مَخْلُوقٌ بِالْقُدْرَةِ وَاللَّهُ عَرَجَلٌ ذَكَرَ ذَلِكَ احْتِجَاجًا عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ احْتِجَاجًا عَلَيْهِ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ هِيَ الْقُدْرَةُ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْيَدَ جَاءَتْ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ، وَإِذَا فَسَّرْنَا الْيَدَ بِالْقُدْرَةِ كَانَتْ قُدْرَةُ اللَّهِ

قدرتين؛ وهذا ليس بصحيح، فليست قُدرة الله تعالى قُدرَتَيْن، بل قدرة الله معنى واحد شامل لكل شيء ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٩].

وكذلك نقول لمن فسرها بالنعمة: لا يُمكن أن تحُصر النعمة بنعمتين، والله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فدل ذلك على بطلان تفسيرها بالقُدرة وبالنعمة.

وأما ما استشهدوا به فإنَّ في السِّياق ما يمنع أن يكون المراد باليد اليدَ الحَقِيقِيَّةَ، وقد نقول: إنَّ المراد باليد اليدَ الحَقِيقِيَّةَ في نفس ما استشهدوا به؛ وذلك لأنَّ النعمة والإحسان والمِنَّة في الغالب تُناول باليد؛ فيكون ذلك من باب التعبير بالسَّبب عن المسبَّب.

ثمَّ لما كان السَّلف مُجمِّعينَ على أنَّ المراد باليد اليدَ الحَقِيقِيَّةَ، كان تفسير هؤلاء المحرِّفة لليد مخالفاً لإجماع السَّلف، فلا يُعوَّل عليه.

وأما القول بأنَّ إثبات اليد يستلزم التَّبَعِيضَ في الخالق، فهذا نحتاج فيه إلى تفصيل، فنقول: لا يُمكن أن نُطلق على شيء من صفات الله أنَّها بعض؛ لأنَّ البعض ما جاز أن يفارق الكل، وصفات الله عزَّ وجلَّ لازمةٌ أزليَّةٌ أبديةٌ، فيدَّه أزليَّةٌ أبديةٌ، وكذلك وجهه وعينه، وغير ذلك من صفاته الخبريَّة هي صفات أزليَّةٌ أبديةٌ، لا يُمكن أبداً أن تتبَّع، وهذا شيءٌ معلوم بالمعقول، فلا تُلزمونا بشيء نحن لا نعرِّف به، وأنتم كذلك لا تعرِّفون به، وإنَّما تذكرون ذلك على سبيل الإلزام.

البحث الثالث: هل اليد واحدة أو متعدِّدة؟

والجواب على ذلك: أنَّها متعدِّدة؛ فلله تعالى يَدَانِ اثنتان، والدليل قوله تعالى وهو يتمدَّح بكمال القُدرة: ﴿قَالَ يَإِذَائِلَيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدَّتِي﴾ [ص: ٧٥]

قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ ولو كان له أكثر من اثنتين لقال: بأيدي؛ لأن الأكثر أبلغ في القدرة من الأقل، فلما قال في مقام التمدح بالقدرة والقوة والتشريف لآدم (بيدي) علم أنه سبحانه ليس له إلا يَدَانِ اثنتان.

ولما قالت اليهودُ يد الله مغلولة قال عز وجل: ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا في مقام الثناء على الله بكثرة العطاء، ولو كان له أكثر من اثنتين لذكرها، لأن المعطي بثلاثٍ أكثر من المعطي باثنتين، ولكن الكمال كله لله عز وجل باليدين الشتين.

فإن قال قائل: قد جاءت النصوص بأنَّ لله يدًا واحدة، كقوله تعالى: ﴿تَبَرَكَ الَّذِي يَبْدُو إِلَهُكَ﴾ [الملك: ١]، وكقول النبي ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى»^(١)، فيدُ الله هنا واحدة، ووصفها بأنها ملأى سحاء الليل والنهار. فكيف نجمع بين النصوص ولماذا لم نقل: إن لله يدًا واحدة؟

فالجواب: إنَّ من المقرر عند العلماء رَحْمَةُ اللَّهِ في الاستدلال أنه إذا جاء دليلان أحدهما فيه زيادة أخذ بالزائد؛ وذلك لأنَّ الأخذ بالزائد أخذٌ بالنقص وزيادة، ولو اقتضت على الأخذ بالنقص لألغيت الزيادة التي جاء بها الزائد، وهذا خطأ؛ فهنا نقول: إن النصوص الدالة على ثنتين فيها زيادةٌ فيؤخذ بها.

وعند ذلك فإنه لا يلزم من أخذنا بالزيادة وأن نجعل له اثنتين أن يُهدر دلالة اليد التي جاءت بالإفراد؛ وذلك لأنَّ اليد التي جاءت مفردة جاءت مضافة: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى»، ﴿بِيَدِهِ إِلَهُكَ﴾ [الملك: ١]، والمفرد إذا أُضيف يكون عامًّا فيشمل كلَّ ما لله

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، رقم (٧٤١١).

من يَدٍ ولو زادت على الواحدة، وحينئذ لا مُعارضة بين مجيئها مفردةً ومجيئها مُثناةً.

والأدلة على أن المنرد إذا أُضيف يكون للعموم كثيرةً، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وهي ليست نعمةً واحدةً بل هي نِعَمٌ كثيرةٌ، إن تُعدَّ لا تُحصى، أمّا الواحدة فمُحصاة، فلمَّا قال تعالى: ﴿لَا تَحْصُوهَا﴾ علم أنها نعم عَظيمة كثيرة.

فإذا قال قائل: أنت أصلت قاعدةً وألزمنا بها ونحن نقبلها، وهو أنه إذا جاءت النصوص بزائدٍ وناقصٍ أخذ بالزائد، ونحن نُلزمك بناءً على هذه القاعدة أن تجعل لله أكثر من يدين؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، ويقول: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]. فأثبت لله أكثر من اثنتين؟

فتقول: قد ذكرنا أن اليدين الثنتين ذُكرتا في مقام التمدُّح والثناء، وهذا يَمنع أن يكون هناك زيادةٌ عليهما؛ لأنَّه لو كان هناك زيادةٌ عليهما لم يكمل التمدُّح والثناء؛ لأنَّنا عندئذ نكون قد أثبتنا عليه بما هو أنقص من كماله، لكن يبقى هنا الجواب عن الجمع، ويمكن الجمع هنا بأحد أمرين:

إمّا أن نسلك طريقَ مَنْ قالوا: إنَّ أقلَّ الجمع اثنان شرعاً ولغةً؛ أمّا لغةً: فقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ نُوَبِّأُ إِلَى اللَّهِ فَدَّ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، وهما اثنان وليس لهما إلا قلبان بنصِّ القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤]، وهما امرأتان؛ إذن ليس لهما إلا قلبان، وقد جمع فقال: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ وهذا يدل على أن الجمع قد يراد به الاثنان.

وأما شرعاً: فلأنَّ الإنسان مأمورٌ بصلاة الجماعة، وإذا صَلَّى اثنان أحدهما بالآخر صارَا جماعةً، وهذه جماعة شرعية، وهما اثنان.

إذن فيكون قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِيْنَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]، كما لو قال: مما عملت يَدانا أنعاماً؛ لأنَّ المذلولَ واحد.

أما الطريق الثاني فنقول: إنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة، لكن الجمع هنا لا يُراد به حقيقته، وإنما المراد به التعظيم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، و(نحن) و(نزلنا): ضمائر جمع، لكن المراد بها التعظيم، فلا يَدي هنا المراد بها تعظيم اليَد.

وهناك أيضاً مناسبة لفظية، وهي أن أَيْدِي أُضِيفَتْ إِلَى (نا) الدالة على الجمع، فكان جُمْعُهَا أنسب للمضافِ إِلَيْهِ من التثنية؛ ولهذا لما جعلها الله بالتثنية أضافها إلى مفردٍ فقال: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلم يقل: لما خلقت بيدينا، بل قال: بيدي، لكن لما أضافها الله عَزَّوَجَلَّ إلى ضمير الجمع الدالِّ على العظمة، كان المناسب أن يجمعها؛ ليتطابق اللفظان ولا يحصل بينهما تناقض.

وكذلك في الآية الثانية، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] والْبَانِي هو الله عَزَّوَجَلَّ، وبناءً على ذلك هل يكون لله أيدٍ كثيرة؟ والجواب عن هذه الآية سهل جداً، فأيدٍ هنا ليست جمعاً، وَمَنْ قال إِنَّهَا جمع فَإِنَّهُ واهم، لا يعرف سياق الكلام، ولا يَعْرِف قواعد اللغة العربية، ف(أيدٍ) هنا مصدرٌ وليست اسماً لليد، وفعلها (آد)، (يُئيد)، والمصدر: أَيْدَاءٌ، كَبَاعَ، يَبِيعُ، بَيْعًا، وكال، يَكِيلُ، كَيْلًا، إذن (أيدٍ) ليست جمعاً ليدٍ، بل هي مصدر (آد)، ومعنى (آد) أي: قوي،

فمعنى بأيدٍ. أي: بقوة، فيكون المعنى أن السماوات قوية، كما قال تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبا: ١٢]، ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ (٢٧) رَفَعَ سَعَتَهَا فَسَوَّاهَا ﴿[النَّازعات: ٢٧-٢٨].

ويدلُّ لذلك أن الله لم يضيف الأيدِ إلى نفسه، ولم يقل: بأيدينا، فإذا قلت: إن الأيدِ هنا المراد بها يد الله فقد أخطأت خطأ عظيمًا، وقلت على الله ما لا تعلم؛ لأنَّ الله لم يضيف الأيدِ إليه، فكيف يصحُّ منك أن تُضيفها إلى الله؟ لكن في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، هل المراد بذلك ساق الله، مع أن الله لم يُضِفْهُ إلى نفسه، بل قال: ﴿عَنْ سَاقٍ﴾؟

والجواب: أنه يحتمل أن يُراد بذلك ساق الله، ويحتمل أن يراد بالساق الشدة، وقد قال السلف بهذين القولين.

وعلى هذا فليس علينا جناح إذا قلنا: إن المراد بالساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ الشدة، يعني يوم تتبين الشدة، ويكشف عنها حتى تظهر، كما يُكشف عن الوجه حتى يتبين، فيكشف عن ساق: يعني يزال المانع من ظهور الشدة حتى تظهر، فإذا قلنا بهذا فلا يصحُّ أن تورِدَ علينا هذه الآية على أنها تُعارض القاعدة التي ذكرنا؛ لأنها جارية على القاعدة؛ فنحن لم نُضِفِ السَّاقَ إلى الله؛ لأنَّ الله ما أضافه إلى نفسه، وهذا على القول بأن الساق هو الشدة على قول بعض السلف.

ولو ذهبنا إلى أن المراد بالساق ساق الله، كما هو القول الثاني للسلف في الآية، ودليلهم في ذلك حديث أبي سعيد الطَّوِيل، الذي جاء فيه: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَأْتِي

فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا»^(١). فإن سياق الحديث يُجَارِي سياق الآية تمامًا، فَتُحْمَلُ الآية عَلَى ما جاء في الحديث، وَتَكُونُ إِضَافَتُنَا السَّاقَ لِلَّهِ فِي الآية بِنَاءً عَلَى الحديث، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الحديثَ يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَبِهَذَا تَكُونُ الْقَاعِدَةُ مَطْرَدَةً لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ.

وقوله: «وكل ما مِنْ نَهْجِهِ»، أي: طريقه، يعني كُلُّ ما كَانَ عَلَى هَذَا النَّحْوِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نَوْْمَنَ بِهِ وَنُثْبِتَهُ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ.



(١) أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٨ وَ(عَيْنِهِ) وَصِفَةِ (النُّزُولِ) وَ(خَلْقِهِ) فَاحْذَرُ مِنَ النَّزُولِ

الشرح

قوله: «وعينه» يعني: ونؤمن أيضاً بها جاء في الدليل من ثبوت العين لله عزَّ وجلَّ، والعين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهَا عِدَّة مباحث:

المبحث الأول: هل هي عينٌ حَقِيقِيَّةٌ أو هي كنايةٌ عن الرؤية؟

والجواب: أنها عينٌ حَقِيقِيَّةٌ، ودليل ذلك أن الله أثبتّها لنفسه في غير موضع، وأثبت الرؤية في غير موضع، وإثبات هذا تارةً وهذا تارةً يدلُّ على التَّغاير بينهما، فالرؤية شيءٌ والعين شيءٌ آخر، فقوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] فهاتان في الرؤية.

ولكن: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القدر: ١٤]، ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] فهاتان الآيتان ليستا في الرؤية، بل أثبتتا عيناً مُخَالَفَةً للرؤية؛ ولهذا نقول: إِنَّ الْعَيْنَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، نَظِيرٌ مُسَمَّاهَا بِالنَّسْبَةِ لَنَا أَعْضَاءٌ وَأَجْزَاءٌ، لَكِنَّا لَا نَقُول: إِنَّ الْعَيْنَ بَعْضٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ جُزْءٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ حَسَبَ فَهْمِ الْبَعْضِ وَالْجُزْءِ؛ فَإِنَّ الْبَعْضَ وَالْجُزْءَ هُوَ مَا جَازَ أَنْ يَنْفَصَلَ عَنِ الْكُلِّ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَمْتَنِعٌ.

المبحث الثاني: هل عينُ الله تعالى تُماثلُ أعينَ الخلق؟

الجواب: لا، أبداً، ولا نقولُ بهذا، بل نقولُ: هَذَا مَمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وإن كان أهل التحريف والتعطيل يُشنعون على الَّذِينَ يُثَبِّتُونَ لِلَّهِ الْعَيْنَ حَقِيقَةً، وَيَقُولُونَ لِمَنْ أَنْبَتَهَا: لا بُدَّ أَنْ تقول: هل هي مستديرة أو مستطيلة؟ وهل هي بيضاء أو سوداء؟ وهل فيها بياض وسواد أم ليس فيها؟

وفي الحقيقة أن هذا لا يلزمنا، فنحن نثبت لله العين، ولكن لا نقول: إن لها مثيلاً حتى نلزم بذلك. فكما أننا نقول في ذات الله إنها ليست كذات المخلوقين، ولا نقول في ذاته سبحانه: هل هو طويل أو قصير، أو أسود أو أبيض، أو سمين أو هزيل، أو غير ذلك، وإذا لم يجز لنا أن نقول ذلك في الذات ولم نلتزمه، فكذلك لا نلتزم بقول ذلك في العين.

إذن؛ فلا نعلم حقيقة هذه العين، ولا كيفية هذه العين، لكن نعلم أنها حقيقة، إلا أنها لا تماثل أي حقيقة من حقائق أعين المخلوقات؛ لأن الله تعالى مبين للخلق غاية المبانية في ذاته وصفاته.

المبحث الثالث: هل هي واحدة أو متعددة؟ وإذا قلنا: متعددة؛ فهل هي ثنتان أو أكثر؟

الجواب: أنها ليست واحدة، بل أكثر من واحدة، وهي قد جاءت بلفظ الإفراد، وجاءت بلفظ الجمع، ولم تأت في القرآن بلفظ التثنية كما جاءت الياء؛ فمن حيثها بلفظ الإفراد قوله تعالى لموسى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] فالعين هنا مفرد.

ومن حيثها بلفظ الجمع قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله تعالى لنبينا محمد ﷺ: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، هذا لفظ الجمع.

أما التَّشْنِية فلم تأتِ في القرآن، ولكنها جاءت في حديث ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في مختصر الصواعق^(١)، ولم يعزّه؛ أن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنِي الرَّحْمَنِ». ولكن جاءت في السُّنَّة بما يدلُّ دَلَالَةً واضحةً على أن العين اثنتان، وذلك في قول النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في صِفَةِ الدَّجَالِ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(٢)، فإن هذا كَالنَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى أَنَّ اثْنَتَيْنِ، ووجهه أن النبي ﷺ ذكر علامةً فَارِقَةً بَيْنَ الدَّجَالِ وَبَيْنَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، بأنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى وَالرَّبَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَلَا عَوَرَ إِلَّا لَظِي عَيْنَيْنِ.

ولو كَانَ اللهُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ لَكَانَ الزَّائِدُ عَنْ اثْنَتَيْنِ كَمَا لَا قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِنَقْصٍ، يَعْنِي لَكَانَ الزَّائِدُ عَنْ ثَنَتَيْنِ كَمَا لَا، وَالزَّائِدُ عَلَى ثَنَتَيْنِ هَلْ يَحْصُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّجَالِ وَبَيْنَ الرَّبِّ؟

الجواب: يُحْصَلُ؛ لِأَنَّ الدَّجَالَ مِنْ بَنِي آدَمَ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا اثْنَتَانِ، وَذِكْرُ الْفَارِقِ الدَّالُّ عَلَى الْكَمَالِ أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِ الْفَارِقِ الَّذِي هُوَ النِّقْصُ فِي الدَّجَالِ.

إِذَنْ فَلَوْ كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ لَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «وَإِنْ لَرَبِّكُمْ أَكْثَرُ مِنْ عَيْنَيْنِ»؛ لِأَجْلِ أَنْ يُثَبِّتَ الْكَمَالَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَعَ الْفَارِقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّجَالِ.

لَكِنْ لَمَّا قَالَ: أَعْوَرَ، صَارَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا الْعَوَرُ، وَهُوَ نَقْصُ الدَّجَالِ فِي عَيْنِهِ.

إِذَنْ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنَانِ الثَّابَتَتَانِ لِلَّهِ اثْنَتَيْنِ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا.

وَادَّعَى بَعْضُ الْمُجَادِلِينَ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْعَوَرِ: الْعَيْبَ، فَنَقُولُ لَهُ: هَذَا تَحْرِيفٌ؛

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (٢/٣٩٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

لأنَّ لفظ الحديث «أَعَوَّرُ الْعَيْنَ الْيُمْنَى»، وهذا صريحٌ بأنَّ المراد عَوَّرَ الْعَيْنَ لا العور الذي هو العيب العامُّ الذي يُنزّه الله عنه على سبيل العموم وهذا القول تحريفٌ.

ويبقى النظر، في مجيء العينين بصيغة الجمع ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿نَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، فكيف نجتمع بين الجمع وبين المشى؟

نقول: الجمع بينهما سهل؛ هو نظير الجمع بين اليدين الوارد مجيئها بصيغة التثنية وبصيغة الجمع، فإمّا أن يُراد بالجمع ما دون الثلاثة؛ لأنَّ اللغة العربية قد جاءت بالجمع مُراداً به ما دون الثلاثة. فيكون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ كقوله: بعينينا؛ لأنَّ أقلَّ الجمع اثنان.

وإمّا أن يُقال: أقلُّ الجمع ثلاثة كما هو الأكثر، ولكن الجمع هنا لا يُراد به مدلوله التعددي، وإنّما يراد به مدلوله المعنوي؛ وهو التعظيم، فيكون الله عزَّ وجلَّ جمع العينين، فقال: بِأَعْيُنِنَا تعظيماً لهما. وأيضاً يُضاف إلى التعظيم المناسبة؛ لأنَّ (نا) دالة على الجمع في أصل الوضع، فناسب أن يكون المضاف إليها مجموعاً للتعظيم كما هي في قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ للتعظيم، فيتناسب هنا المضاف والمضاف إليه، وهذه مناسبة لفظية.

المبحث الرابع: هل الله تعالى يُبصر بهما، أو بصره بغير العين؟

الجواب: يُبصر بهما، ودليل ذلك قوله ﷺ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١)، فقال: «بَصَرُهُ»، وهذا يدلُّ على أن لله بصراً، كما يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه الصلوة والسلام: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

والبَصَر حسب مقتضى اللُّغة العَرَبِيَّة يكون بالعين، وقد سبق أَنَّهُ لولا أَن الله أُثبت له عينًا لقلنا: يمكن أَن يَكُون البَصَر بغير العين، كما أَن الأرض تُحدث أخبارها مع أَنها ليس لها عين.

وعلى كُلِّ حالٍ فالله تعالى يُبصر بعينيِّه كما قال ذلك السَّلف رَحِمَهُمُ اللهُ في كُتُبِهِم، فله عينان يُبصر بهما، لكنَّه ليس كبَصَر المخلوق، فالله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى يُبصر ديب النملة السوداء على الصَّخرة الصَّماء -السَّوداء أيضًا- في اللَّيلة الظَّلماء؛ يعني: لو كانت أخفى ما يَكُون فإن الله تعالى يُبصرها.

أمَّا نحن فبصُرنا محدود، ولا يُمكن أَن يَكُون كبَصَر الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

فإذا قال قائل: قد ورد في تفسير بعض السَّلف لقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ قال: تجري بمرأى مِنَّا، فهل يُعتبر هذا تحريفًا؟

فالجواب: ليس هذا تحريفًا؛ لأنَّهم يقولون: تجري بمرأى مِنَّا مع إقرارهم بالعين، ولو أَنَّ هذا القول كان من شخص يُنكر العين؛ لقلنا: هذا تحريف، أمَّا الذين قالوا: إن المعنى بمرأى مِنَّا، فإن معنى كلامهم أَنها تجري ونحن نراها بأعيننا، وكأنَّهم يُريدون بذلك الردَّ على من زعم أَن ظاهر الآية أَن السفينة تجري في نفس العين، وحاشا لله.

أمَّا مَنْ يتَّخذ من ذلك مأخذًا على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، ويرى أَن ذلك خلاف مذهبهم في إجراء نُصوص الصِّفات على ظاهرها، وأن ظاهر الآية أَن السفينة في نفس عين الله، فهذا لا شك أَنه إلزامٌ باطلٌ، وأن السَّلف لا يلتزمون بهذا، بل يقولون إن هذا ليس مدلول اللفظ، وفي اللُّغة العَرَبِيَّة إذا قال الإنسان: اذهب فأنت بعيني، يعني: أراك وألاحظك ولا تغيبُ عن عيني، ولا أحد يقول: إن الرجل إذا

قال لصحابه: أَنْتَ بعيني، يعني أنك في نفس العين أبداً، وليس هذا مُقْتَضَى لفظ اللغة العربية.

ثم إِنَّ في الآية ما يدلُّ على منع ذلك، ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ أي السفينة، فهي تجري في الأرض على الماء الذي خلقه الله عَزَّجَلَّ مِنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، فكَيْفَ يُقال: إِنَّ ظاهر الآية أَنَّها تجري في عَيْنِ الله؟! لَكِنَّهم يتشبَّثون بكل شيءٍ من أجل التَّشْنيع على أهل السنة.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وصفَةُ النُّزول» يعني من الأمور الَّتِي نُشِبَها لله، وهي ثابتةٌ له من غير تمثيلِ صِفَةِ النُّزول وفيه عدَّةٌ مباحث:

المبحث الأول: ما معنى النُّزول وهل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ بذاته؟

النُّزول: يعني إلى السماء الدنيا؛ وذلك لَأَنَّهُ تَوَاتَرَ عن النَّبِيِّ ﷺ، أو اشتهر اشتهاً قريباً مِنَ التَّوَاتُرِ أَنَّ الله تعالى يَنْزِلُ إلى السماء الدنيا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخر، يَنْزِلُ نَزْولاً حَقِيقِيًّا، بذاته إلى السماء الدنيا، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخر، فيقول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»^(١)، وقائل ذلك هو النَّبِيُّ ﷺ الذي يجب علينا أن نؤمن بأنه أعلم النَّاسِ بالله، وأنه أصدق الخلق مقالاً، وأنصحهم مقصداً، وأفصحهم نطقاً، فلا أحد أنصح من رسول الله ﷺ للخلق، ولا أحد من الخلق أفصح منه ولا أبلغ، ولا أحد من الخلق أصدق منه، ولا أحد من الخلق أعلم منه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

بالله. وهذه صفات أربع يتّصف بها كلامُ الرّسول ﷺ، وبها يتمّ الكلام، وهي: العلم والصدق والنصح والفصاحة.

فإذا قال: «يُنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» فإن مراده يكون نزوله تعالى بذاته، وقد صرّح أهل السنّة بأنّ المراد نزوله بذاته، وصرّحوا بكلمة (بذاته) مع أننا لا نحتاج إليها؛ لأنّ الأصل أنّ كل فعلٍ أو اسم أضافه الله إليه فهو إلى ذاته، فهذا هو الأصل في الكلام.

فلو قلت في المخلوقين: هذا كتابُ فلان، فإن المعنى أن هذا كتابه نفسه لا غيره، وكذلك لو قلت: جاء فلان، فإن المراد أنه جاء هو نفسه لا غيره.

وهكذا كلّ ما أضافه الله إلى نفسه من فعل أو اسم فالمراد إليه ذاته، لكن على وجه لا نقص فيه، فمثلاً «يُنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» أضافه الرّسول ﷺ إلى ذات الله فقال: «رَبُّنَا» فوجب أن يكون المراد نزوله بذاته، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن المراد: ينزل ربنا بذاته سبحانه وتعالى.

والدليل على إجماعهم أنّه لم يرد عنهم ولو كلمة واحدة في أن المراد: ينزل شيء آخر غير الله، وهم يقرؤون هذا الحديث، فإذا كانوا يقرؤونه، ولم يرد عنهم أنّهم قالوا: إن المراد: ينزل رحمة من رحمته، أو ملك من ملائكته، علم أنّهم أثبتوا نزوله بذاته، لكن لم يقولوا: «بذاته»؛ لأنّه لم يظهر في زمنهم محرّفون يقولون: إن المراد: ينزل أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته، حتّى يحتاجوا إلى قول: «ينزل بذاته»، لكن لما حدث هؤلاء المحرّفون احتاج أئمة المسلمين إلى أن يقولوا: ينزل بذاته، ولكل داء دواء يناسبه.

إذن ينزل ربنا إلى السماء نزولاً حقيقياً، والذي ينزل هو الله تعالى بذاته، لا رحمة

من رحمته ولا مَلَكٌ من مَلَائِكَتِهِ، قال النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، فالله هو الَّذِي ينزل.

المبحث الثاني: هل النُّزول يَسْتَلْزِمُ أن تكون السَّمَاءُ الدُّنْيَا تُقْلَهُ، والسَّمَاءُ الثَّانِيَّةُ

فَوْقَهُ؟

والجواب: لا يَلْزَمُ، بل نَعْلَمُ أنه لا يُمكن، وذلك لِأنَّهُ لو أَقْلَتَهُ السَّمَاءُ الدُّنْيَا لَكَانَ محتاجًا إِلَيْهَا، ولو أَظْلَمَتَهُ السَّمَاءُ الثَّانِيَّةُ لَكَانَتْ فَوْقَهُ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ الْعُلُوفُ الْمُطْلَقُ أَزَلًا وَأَبَدًا، إِذَنْ فليست السَّمَاءُ الدُّنْيَا تُقْلَهُ ولا السَّمَاءُ الأُخْرَى تُظِلُّهُ.

المبحث الثالث: هل إذا نزل إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ أو لا يَخْلُو؟

في هَذَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِعُلَمَاءِ السُّنَّةِ:

” فَمِنْهُمْ من قال: إن العَرْشَ يَخْلُو مِنْهُ.

” وَمِنْهُمْ من قال: إن العَرْشَ لا يَخْلُو مِنْهُ.

” وَمِنْهُمْ من توقف.

فأما الَّذِينَ قالوا: إن العَرْشَ يَخْلُو مِنْهُ، فَقولُهُمْ باطِلٌ؛ لِأَنَّ الله أثبت أنه اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بعد خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَمْ يَنْفِ هَذَا الاسْتِواءَ فِي الْحَدِيثِ حِينَ قال الرَّسُولُ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»، فوجب إبقاء ما كَانَ عَلَى ما كَانَ، وليس الله عَزَّوَجَلَّ كَالْمَخْلُوقَاتِ، إِذَا شَغَلَ حَيْزًا فرغ مِنْهُ الْحَيْزُ الأخر، لَكِنْ نحن إِذَا نزلنا مَكَانًا خَلَا مِنْهُ الْمَكَانُ الأخر، أَمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا يَقياسُ بِخَلْقِهِ. فَهَذَا الْقَوْلُ باطِلٌ لا شكَّ فِيهِ.

وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وهما: التَّوَقُّفُ، أو أن نقول: إنه لا يَخْلُو

مِنْهُ الْعَرْشُ.

فذهبت جماعة من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى التَّوَقُّفِ، وقالوا: ما لَنَا وَلِهَذَا السُّؤَالُ أَصْلًا؟ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ نُورِدَ هَذَا السُّؤَالُ؛ لِأَنَّا لَسْنَا أَشَدَّ حِرْصًا عَلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَسْأَلُوا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ هَذَا، فنقول: هَذَا السُّؤَالُ مِنْ أَصْلِهِ غَيْرُ وَارِدٍ، وَنَقُولُ لِمَنْ أَوْرَدَهُ: أَنْتَ مُبْتَدِعٌ وَدَعْنَا مِنْ هَذَا.

وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ أَسْلَمَ طَرِيقَةً؛ أَنْ لَا نَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنْ نُلْقِمَ مَنْ سَأَلَ عَنْهُ حَجْرًا، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أُرِيدُ الْمَعْقُولَ، قُلْنَا: اجْعَلْ عَقْلَكَ فِي نَفْسِكَ، وَفَكِّرْ فِي نَفْسِكَ، أَمَّا فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ؛ فَلَا تُفَكِّرْ فِيهِ مَا دَامَ لَمْ يَأْتِكَ خَبْرٌ عَنْهُ.

وَلِلْأَسَفِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُجَادِلُ وَيَقُولُ: دَعُونِي أَتَصَوَّرُ النُّزُولَ حَقِيقَةً حَتَّى أَتَبَيَّنَ هَلْ خَلَا مِنْهُ الْعَرْشُ أَمْ لَا؟، فنقول: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَلَا يَسْئَلُكَ مَا وَسِعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ اسْكُتْ وَاتْرِكْ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي لَمْ يَقْلِهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِلرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ حِرْصًا عَلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِاللَّهِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ حِينَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ خَلَا مِنْهُ الْعَرْشُ، فَالْوَاجِبُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَلَمْ يَزَلْ مُسْتَوِيًّا عَلَيْهِ، وَيَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ.

كَمَا إِنَّنَا نَقُولُ جَزْمًا: إِنَّهُ إِذَا نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ نَازِلًا عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ نَازِلًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ،

وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أَنَّ الْعَرْشَ لَا يَخْلُو مِنْهُ ^(١).

ولكنِّي أَمِيلُ إِلَى تَرْجِيحِ الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ التَّوَقُّفُ، وَأَلَّا يُورَدَ هَذَا السُّؤَالُ أَصْلًا، وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ لَهَا قَالَ لَهُ الْقَائِلُ: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾، كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: السُّؤَالُ عَنْ هَذَا بَدْعَةٌ، فَإِنَّا نَقُولُ فِي هَذَا: السُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ.

المبحث الرابع: استشكل كثيرٌ من النَّاسِ فِي عَصْرِنَا: كَيْفَ يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ ثُلُثَ اللَّيْلِ الْآخِرِ لَا يَزَالُ سَارِيًا جَارِيًا عَلَى الْأَرْضِ وَتَحْتَ السَّمَاءِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا دَائِمًا؟

والجوابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ هُنَاكَ إِشْكَالٌ فِي نُزُولِ اللهِ تَعَالَى فِي الثُّلُثِ الْآخِرِ رَغْمَ اسْتِمْرَارِ تَتَابُعِهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَنَحْنُ نَوْمِنُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «يَنْزِلُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» ^(٢)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَلَّا نَتَجَاوَزَهُ، فَمَا دَامَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ بَاقِيًا فِي مَنْطِقَةِ الْمَنَاطِقِ الْأَرْضِيَّةِ فَالنُّزُولُ حَاصِلٌ بَاقٍ، وَمَتَى طَلَعَ الْفَجْرُ فِي هَذِهِ الْمَنْطِقَةِ فَلَا نُزُولَ، وَإِنْ كَانَ فِي الْجِهَةِ الْأُخْرَى يُوجَدُ نُزُولٌ، وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا يُقَاسُ سُبْحَانَهُ بِالْخَلْقِ؛ فَيَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا يَنْزِلُ بِالنِّسْبَةِ لِهَيْئَةٍ أُخْرَى لَيْسَ فِيهَا ثُلُثُ اللَّيْلِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَزِمَ الْأَدَبَ مَعَ اللهِ وَرَسُولِهِ اطمأنَّ قَلْبُهُ، وَاسْتَرَاحَ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يُورَدُ عَلَى نَفْسِهِ هَذِهِ الْمَسَائِلُ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ مُشْكَلَةٍ إِلَى

(١) انظر شرح حديث النزول (ص: ٢٣٢)

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

أُخْرَى فَيَخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الشَّكِّ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْيَقِينَ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ السَّلَفِ: أَكْثَرَ النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ فَتَحُوا هَذِهِ الْمَشَاكِلَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَجَزُوا عَنْ حَلِّهَا، لَكِنْ لَوْ لَزِمُوا الْأَدَبَ وَقَالُوا مَا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَسَكَتُوا عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لَسَلِمُوا مِنْ هَذَا كُلِّهِ.

فَمَثَلًا لَوْ كَانَ أَحَدُنَا فِي الْمَنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ وَقَدْ أَذَّنَ الْفَجْرُ، وَالْآخَرُ فِي الْمَنْطَقَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَهُوَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّا نَقُولُ: هَذَا وَقْتُ نُزُولِ رَبِّنَا عَزَّجَلَّ بِالنِّسْبَةِ لِلَّذِي فِي الْمَنْطَقَةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَنَقُولُ لِلْآخَرِ: انْتَهَى وَقْتُ النُّزُولِ.

وَلَيْسَ فِي هَذَا إِشْكَالٌ؛ فَالَّذِينَ هُمْ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ يَجْتَهِدُونَ فِي الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ إِجَابَةِ، وَالْآخَرُونَ انْتَهَى عِنْدَهُمْ وَقْتُ النُّزُولِ، وَنَسْلَمُ مِنْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ، وَنَتَشَوَّفُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ مَتَى يَأْتِي حَتَّى نَدْعُو اللَّهَ فِيهِ.

أَمَّا هَذِهِ الْإِشْكَالَاتُ الَّتِي تَوْرَدُ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ سَفَهِ الْإِنْسَانِ، وَقِلَّةِ رَشْدِهِ، وَمِنْ قِلَّةِ أَدَبِهِ مَعَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي لَنَا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَسْلِمَ تَسْلَمُ»^(١). وَنَحْنُ نَقُولُ أَيْضًا: أَسْلَمَ تَسْلَمُ، لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ: اسْتَسْلِمَ لِلنُّصُوصِ، حَتَّى تَسْلَمَ.

المبحث الخامس: هل النُّزُولُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ الدَّائِيَّةِ؟

والجواب: النُّزُولُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَشِيئَةِ، وَكُلُّ فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَشِيئَةِ فَإِنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَقَالَ: صِفَاتِ الْأَفْعَالِ لِلَّهِ بَاطِلَةٌ،

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٧٧، رقم ١٩٣٩٧).

ولا يُمكن أن نثبت لله فعلاً يتعلّق بمشيئته إطلاقاً؛ فلا ينزل؛ ولا يجيء يوم القيامة؛ ولا يتكلّم بكلام محدث، ثم علّلوا ذلك بشبهة عظيمة تنطلي على طالب العلم الصّغير، حيث قالوا: إن هذا الفعل أو هذا الكلام، إن كان صفة كمال، وجب أن يتّصف الله به دائماً، وإن كان صفة نقص فإنّه لا يجوز أن يوصف به؛ لأنّ الله مُنزّه عن النقص.

فكلّ فعل اختياريّ لله يجب أن ننكره بزعمهم، ويقولون: إن الله لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ قالوا: لأن هذه الأفعال إن كانت كمالاً وجب أن يكون الله متصفاً بها دائماً، وإن كانت نقصاً لزم أن لا يتصف بها أبداً.

والجواب على هذه الشبهة أن نقول لهم: إنها صفة كمال في محلّها، والحكمة لا تقتضيها في غير محلّها، فلو جاءت في غير محلّها لكانت نقصاً، رأيت لو أنّ ولدك أساء فضرّبتَه لكان ضربك إيّاه في ذلك الوقت حكمةً وكمالاً، لكن ضربك إيّاه وهو يُطيع نقص.

فنقول: هذه الأفعال الاختيارية كمال لله في محلّها الذي تقتضيه الحكمة، وفي غير محلّها لا يُمكن أن يتّصف الله بها؛ لأنّها في غير محلّها لا تقتضيهما الحكمة، والله سبحانه وتعالى أفعاله مقرونة بالحكمة، وبهذا تزول هذه الشبهة.

وليُعلم أيضاً -وهذه فائدة مهمة- أنّ جميع ما يتشبّث به أهل الباطل في إبطال الحق هو شبهات وليس بحجج، لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ونظير هذا من بعض الوجوه قول من قال من أهل الفلسفة: الدّعاء لا فائدة منه فلا ندعو الله؛ لأنّه إن كان قدّر لنا شيئاً فسَيَحْصُلُ بدون دعاء، وإن كان الله لم

يُقَدَّرُهُ فَلَنْ يَحْصُلَ وَلَوْ دَعَوْنَا. إِذَنْ فَلَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَعِلْمُهُ بِحَالِي كِفَاهٍ عَنْ سَوَالِي.

وَنَزِدُّ عَلَيْهِمْ بَشِيرًا يَسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَجَائِزُ، فَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَهُ بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَجَعَلَ لَهُ سَبَبًا وَهُوَ الدُّعَاءُ، وَإِلَّا فَقُلْ: أَنَا لَنْ أَتَزَوَّجَ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ قَدَّرَ لِي وَلَدًا فَسَيَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ، وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ لِي وَلَدًا فَلَنْ يَخْرُجَ وَلَوْ تَزَوَّجْتُ مِثْلَ امْرَأَةٍ. وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ.

كَذَلِكَ الدُّعَاءُ أَيْضًا، فَإِنَّ الدُّعَاءَ سَبَبٌ لِحَصُولِ الْمَطْلُوبِ، فَإِذَا وُفِّقَ لِلدُّعَاءِ فَقَدْ وُفِّقَ لِلْإِجَابَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وَهَذَا نَظِيرٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَعْمَالَ اللَّهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ كَمَا لَا وَجِبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِهَا أَرْلًا وَأَبَدًا، وَإِنْ كَانَتْ نَقْصًا وَجِبَ أَنْ يُنَزَّ عَنْهَا أَبَدًا، فَنَقُولُ: هِيَ كَمَا لَ فِي مَحَلِّهَا، وَفِي غَيْرِ مَحَلِّهَا لَا تَقْتَضِيهَا الْحِكْمَةُ فَلَا تَكُونُ كَمَا لَا. إِذَنْ فَالْنُّزُولُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ.

المبحث السادس: هل أحدٌ من أهل القبلة خالفَ في تفسير النُّزُولِ عَلَى

ما قلناه؟

الجواب: نعم؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» أَيُّ: تَنْزِلُ رَحْمَةُ رَبِّنَا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبَّنَا» أَيُّ: مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِهِ، وَهُؤُلَاءِ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ النُّزُولَ الْحَقِيقِيَّ.

والرد على هؤلاء:

أَوَّلًا: أَنْ قَوْلَهُمْ هَذَا مُخَالِفٌ لظاهر النص؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الَّذِي يَنْزِلُ هُوَ اللَّهُ

عَزَّ وَجَلَّ.

ثانيًا: أن قولهم هذا مخالفٌ لصريح النصِّ في قوله تعالى: «مَنْ يَدْعُونِي»^(١)، إذ إن الملك لا يُمكن أن يقول للخلق: «من يدعوني فأستجيب له»؛ لأنَّ هذا لا يقدر عليه إلا الله، ولو أن أحدًا قاله من الخلق لقلنا إنه نزل نفسه منزلة الخالق، والملائكة مكرَّمون عن هذا، فالملائكة يسبحون الله الليل والنهار لا يفترون، ويتبرَّؤون مَنْ يدعون غير الله.

وأيضًا إذا قلنا: إن الرحمة هي التي تنزل إلى السماء الدنيا، فإن هذا من العَلَط؛ لأنَّ رحمة الله ليس غايتها السماء الدنيا، بل إنَّ الرحمة تنزل إلى الأرض حتَّى تبلغ الخلق، وأي فائدة لنا إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا؟!

ثمَّ إن الرحمة تنزل كلَّ وقت، ولا تختصُّ بثُلث الليل الآخر، فإذا خصصناها بثُلث الليل الآخر فمعنى ذلك أن يبقى الزَّمن أكثره بدون رحمة.

ثمَّ إن الرحمة لا يُمكن أن تقول: «مَنْ يدْعُونِي فأستجيب له، ومَنْ يسألني فأعطيه»؛ لأنَّ الرحمة صفة من صفات الله، ولو قالت هذا القول لكانت إلهاً مع الله؛ ولهذا لا يصحُّ لنا أن ندعو صفات الله، حتَّى إنَّ من دعا صفات الله فهو مشركٌ، فلو قال: يا قُدرة الله اغفري لي. يا مغفرة الله اغفري لي. يا عزَّة الله أعزني. فهذا لا يجوز، بل هو شركٌ؛ لأنَّه جعل الصِّفة بائنةً عن الموصوف، مدعوةً دعاءً استقلالياً، وهذا لا يجوز.

وأما قوله ﷺ: «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»^(٢)، فهذا من باب التَّوسُّل، يعني أَسْتَغِيثُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصَّلَاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٥٢٤).

بك برحمتك، ف(الباء) هنا للاستغاثة والتوسّل، وليست داخلَةً عَلَى المدعو؛ حَتَّى نقول: إن الرّسول ﷺ دعا أَوْ اسْتَغَاثَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، لكن استغاث بِاللّهِ لَأَنَّهُ رَحِيمٌ، وهذا هو مَعْنَى الحديث الَّذِي يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى لَهُ.

وقوله: «وَخَلَقِهِ» يَعْنِي وَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ بِالذَّلِيلِ الْقَاطِعِ إِثْبَاتِ الْخَلْقِ، وَالْخَلْقُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ الْفِعْلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَحَادُهَا وَأَنْوَاعُهَا.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ فَهِيَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ خَلَاقًا.

وقد ثَبَتَ هَذِهِ الصِّفَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، فَالْخَلَقُ وَالْخَالِقُ يُؤْخَذُ مِنْهُمَا صِفَةُ الْخَلْقِ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي سَبَقَتْ فِي هَذَا الْبَابِ وَهِيَ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لَصِفَةٍ، وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ مُتَضَمِّنَةً لاسْمٍ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ الصِّفَاتُ أَوْسَعَ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ، فَالْخَلْقُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ يُخْلَقُ مَا يَشَاءُ إِجَادًا وَإِعْدَامًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢]، فَجَعَلَ الْمَوْتَ مَخْلُوقًا مَعَ أَنَّ الْمَوْتَ عَدَمٌ، لَكِنَّهُ عَدَمٌ عَلَى وَجْهِ مَعَيَّنٍ وَلَيْسَ عَدَمًا مُحْضًا، فَمَفَارَقَةُ الرُّوحِ الْجَسَدِ مَوْتُ، وَلَيْسَ عَدَمًا، بَلْ مَفَارَقَةُ تَفْقُّدِهَا الْحَيَاةَ، وَالْمُهْمُ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْخَلْقَ.

ونص المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَا يُثْبِتُونَ هَذِهِ الصِّفَةَ لِلَّهِ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُهَا الْمَاتَرِيذِيَّةُ، حَيْثُ إِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ ثِنَايَ صِفَاتٍ، وَالْأَشَاعِرَةَ يُثْبِتُونَ سَبْعًا.

إِذْنِ فَالْخَلْقُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ، وَهِيَ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ النُّوعِ وَالْآحَادِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يُخْلَقُ مَا يَشَاءُ بِالنُّوعِ، وَيُخْلَقُ مَا يَشَاءُ بِالْآحَادِ.

فالإنسان -مثلاً- مخلوقٌ بالنوع، وبالأحاد من حيث كل إنسان على حدة. فخلق الله للإنسان من حيث هو، يُعتبر واحداً بالنوع، وخلق الله للإنسان باعتبار كل فردٍ يُعتبر واحداً بالشخص، أي: بالأحاد.

أمّا من حيث الفعل لله عزَّ وجلَّ الذي هو صفةُ الخلق، فإنَّ الله لم يزل ولا يزال خلّاقاً، فهو من الصفات الذاتية.

قال رحمه الله: «فأحذر من النزول» يعني من النزول الخُلقي والنزول العلمي والنزول السلوكي والنزول الفكري؛ لأنَّ النزول صفةٌ ذمٌّ بكل حال.

فالنزول الخُلقي: أن لا تخالق الناسَ بخُلُقٍ حسنٍ، فإن من الناس من قد يُرزق علماً وفهماً، لكنّه لا يخالق الناسَ بخُلُقٍ حسنٍ، فتحمِلُهُ الغيرة وما عنده من العلم على الشراسة والعنف وتضليل الناس، وربما تصل به الحال إلى تكفيرهم.

والنزول العلمي: هو أنّك لا تحرص على العلم، ولا تبغى العلم ولا تطلبه، فإن العلم إذا تركته تركك، بل إذا تهاونت في طلبه فاتك؛ ولهذا قال بعض السلف: لا يُنال العلم براحة الجسم. وقال بعضهم: أعطِ العلمَ كلّك يُعطيك بعضه، وأعطه بعضك يفتكك كله.

ولم ينل العلماء رحمه الله الذين اشتهروا بالإمامة في العلم هذا الذي نالوا به الإمامة إلا بدأبٍ عظيم، وتعبٍ على ما هم عليه من شطَف العيش وقلة المساعدة. والنزول السلوكي: هو قريبٌ من النزول الخُلقي، لكنّه يشمل العبادة والتعبُّد لله عزَّ وجلَّ، بأن تكون عالي الهمة بالنسبة للعبادة، لا تتوانى ولا تتكاسل، تتقي الله تعالى ما استطعت.

والتُّزول الفكري: هو أن تنزل بِفِكْرِكَ إلى ما يخالف السَّلف الصَّالح، كما نزل
أهل التَّعطيل وأهل التَّمثيل، فَإِنَّ أهل التَّعطيل نزلوا بأفكارهم وانحدروا بها إلى
الهاوية، وأهل التَّمثيل كَذَلِكَ، كُلُّ مِنْهُم نزل، فهؤلاء غلَّوْا في شأن التنزيه، وهؤلاء
غلَّوْا في الإثبات، فتطرَّفوا جميعًا فنزلوا عن مستوى الحق والصراط المُستقيم.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٤٩ فَسَائِرُ (الصِّفَاتِ) وَ (الأَفْعَالِ) قَدِيمَةٌ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ

الشرح

قوله: «فسائر» ترد بَمَعْنَى (باقٍ)، وترد بَمَعْنَى (جميع)، فأما ورودها بَمَعْنَى (باقٍ) فَإِنَّهَا مأخوذةٌ من السُّور وهو البقية، كما يقال مثلاً: سُورُ البَهائم طاهرٌ؛ أي: بقيةٌ شرا بها، وتقول: شربتُ سُورَ فلانٍ؛ أي: بقيةً شرا به، وعلى هذا فتكون سائرٌ بَمَعْنَى باقٍ.

وأما سائرٌ بَمَعْنَى (جميع) فهي مُشتَقَّةٌ من السُّور؛ لأنَّه يُحِيطُ بالقصر، فكلام المؤلف هنا يَنْزِلُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي؛ فتكون (سائرٌ) بَمَعْنَى (جميع).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فسائر الصِّفَاتِ والأَفْعَالِ قَدِيمَةٌ لِلَّهِ» وكلامه هذا في إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: خَبَرِيَّةٌ وَذَاتِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ.

أما الفَعْلِيَّةُ فنص عليها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «الأَفْعَالِ»، فَيَبْقَى قوله: «الصِّفَاتِ» شاملاً للخَبَرِيَّةِ والذَّاتِيَّةِ، ونحن نُوَافِقُهُ عَلَى أَنَّ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ والصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ قَدِيمَةٌ لِلَّهِ؛ قَدِيمَةٌ: يَعْنِي أَزَلِيَّةٌ، لم تزل موجودةً، وهي كَذَلِكَ أَبَدِيَّةٌ لا تزال موجودةً.

فالصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةُ مثل: الْوَجْه، وَالْعَيْن، وَالْيَد، وَالْقَدَم، هَذِهِ صِفَاتُ أَزَلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وهي أَيْضًا أَبَدِيَّةٌ.

والصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةُ مثل: الْعِلْم، وَالْقُدْرَةُ، وَالْعِزَّة، وغيرها، فهذه أَيْضًا قَدِيمَةٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ.

أَمَّا الصِّفَاتُ الفَعْلِيَّةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْأَفْعَالُ»
فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا قَدِيمَةٌ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، وَلَا أَنَّهَا حَادِثَةٌ، بَلْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ:
فَباعْتِبَارِ الْجِنْسِ هِيَ قَدِيمَةٌ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا؛ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ وَقْتُ
كَانَ مُعْطَلًّا عَنِ الْفِعْلِ، فَباعْتِبَارِ جِنْسِ الْأَفْعَالِ نَقُولُ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ،
وَباعْتِبَارِ النَّوعِ وَالْأَحَادِ فَلَيْسَتْ قَدِيمَةً.

وَأَضْرَبَ مَثَلًا لِلنَّوعِ: اسْتِواءُ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ، لَكِنْ
لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ قَدِيمٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ، وَخَلْقُ الْعَرْشِ
حَادِثٌ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الاسْتِواءُ حَادِثًا وَلَيْسَ بِقَدِيمٍ، هَذَا بِاعْتِبَارِ النَّوعِ.
أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْأَحَادِ فَاللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْمَلَائِكِينَ مِنَ الْبَشَرِ، وَخَلَقَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ لِلْبَشَرِ
حَادِثَ بِلَا شَكٍّ، فَخَلَقَ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ وَجَدَ حِينَ خَلَقَهُ اللَّهُ، وَمِنْ لَهُ عَشْرَ سَنَوَاتٍ
فَهُوَ قَبْلَ أَحَدِ عَشَرَ سَنَةً لَيْسَ بِمَوْجُودًا، وَلَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا، وَلَا تَعَلَّقَتْ بِهِ صِفَةٌ
الْخَلْقِ.

إِذَنْ فِكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَدَمِ الصِّفَاتِ صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ قَسَمَيْنِ مِنَ الصِّفَاتِ،
وَهِيَ: الصِّفَاتُ الْخَبَرِيَّةُ، وَالذَّاتِيَّةُ، أَمَّا الْأَفْعَالُ فَصَحِيحٌ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ،
فَجِنْسُ الْأَفْعَالِ قَدِيمَةٌ، وَأَمَّا أَنْوَاعُهَا وَآحَادُهَا فَلَيْسَتْ قَدِيمَةً.

وَمِنْ أَمْثَلِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ: الْوَجْهُ وَالْعَيْنُ وَالْيَدُ وَالْإِصْبَعُ وَالسَّاقُ وَالْقَدَمُ
وغيرها. فَكُلُّ مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ نُشِبَتْهُ عَلَى أَنَّهُ قَدِيمٌ، وَلَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ إِثْبَاتِهَا،
وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ يَكُونُ اللَّهُ كَذَا؟! لِأَنَّ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ إِمَّا اللَّهُ نَفْسَهُ - إِذَا
كَانَتِ الصِّفَةُ ثَابِتَةً بِالْقُرْآنِ - وَإِمَّا رَسُولَهُ ﷺ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهِ، فَلَا يُسْتَوْحَشُ
مِمَّا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ.

وَالَّذِي يُسْتَوْحَشُ مِنْهُ تَحْرِيفُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ.

أما الأفعال فكثيرة أيضاً نوعها وجنسها، فالكلام صفة فعل باعتبار آحاده، وهو صفة ذات باعتبار أصله؛ فالكلام ليس له حصر ولا يمكن أن يحاط به، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، أي: لو أن الذي في الأرض من الأشجار جعل أقلاماً، وكتب به وجعل المداد البحر يمد من بعده سبعة أبحر، لنضب الماء وتكسرت الأقلام ولم تنفذ كلمات الله، إذن كلمات الله لا حصر لها، ولا يمكن الإحاطة بها، والكلام من صفات الأفعال.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «قديمه لله ذي الجلال»، ذي: صفة لله، والجلال: بمعنى العظمة والكبرياء، وقد وصف الله نفسه بأنه ذو الجلال والإكرام، وأنه مع عظمته وكبريائه يُكْرِمُهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ عِبَادِهِ، وَيُكْرِمُ هُوَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِكْرَامَ مِنَ الْعِبَادِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: الْإِكْرَامُ صِفَةٌ صَالِحَةٌ لَصُدُورِهِ مِنَ اللَّهِ؛ وَلَصُدُورِهِ لِلَّهِ؛ فَهُوَ صَالِحٌ لَصُدُورِهِ مِنَ اللَّهِ حَيْثُ يُكْرِمُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِكْرَامَ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ فِي الْجَنَّةِ: إِنَّهَا دَارُ الْكِرَامَةِ، وَهُوَ صَالِحٌ لَصُدُورِهِ لِلَّهِ حَيْثُ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُكْرَمٌ مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ الْعِبَادِ الْخُلَاصِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٠ لَكِنْ بِلَا (كَيْفٍ) وَلَا (تَمْثِيلٍ) رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١ نُمِرْهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ (تَأْوِيلٍ) وَغَيْرِ (فِكْرِ)

الشرح

قوله: «لكن بلا كيف» يعني: أنها قديمة وثابتة لله لكن بلا كيف، والمراد بقوله: «بلا كيف» أي: بلا تكييف منّا لها، وليس المراد أنه ليس لها كيفية؛ وذلك لأنّه ما من شيء ثابت إلا وله كيفية ولا بُد، فاليد لها كيفية، والوجه له كيفية، والعين لها كيفية، لكن نحن لا نُكَيِّفُها، فتكيفنا لها حرام، بل السؤال عن الكيفية بدعة، كما نصّ على ذلك الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وأقرّه أهل العلم عليه، فلا نسأل عن الكيفية ولا نُكَيِّفُ، والتَّكْيِيفُ باطلٌ بدلالة السَّمْعِ ودلالة العقل.

أما دَلَالَةُ السَّمْعِ فمِنْهَا:

أَوَّلًا: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، والشاهد قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾، فإذا كَيْفَ أَحَدُ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ؛ لأنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ بِالْصِّفَةِ وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، وهذا من الأمور الغيبية التي لا يُمكن أن تُدْرَكَ بِالْحِسِّ، ولا يُمكن -بحسب إضافتها إلى الله- أن تُدْرَكَ بِالْعَقْلِ أَيْضًا، لأنّه ليس هناك عِلَّةُ جَامِعَةٍ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ حَتَّى نَقِيسَ مَا غَابَ عَنَّا مِنْ صِفَاتِ الْخَالِقِ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ.

صَحِيحٌ لو أن أحداً من النَّاسِ سألنا عن وجهه أو عن عينه أو عن يده لَكُنَّا نعرف كيفيَّتها بالقياس؛ لأنَّه بشرٌ مثل سائر الخلق، ونحن نرى نظيره، لكن بالنسبة للخالق ليس هناك علة تجمع بينه وبين المخلوق، حتَّى يُقاس على المخلوق، ويدَّعي المدَّعي أنه يعرف الكيفيَّة.

ثانياً: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، (تقفُ): يعني تتبَّع ما ليس لك به علم، ومنه تكيف صفات الله، فإنَّه لا علم لنا به. ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ﴾، هذه طُرُق الإدراك ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، فيُسال الإنسان عنه إذا استمع لما لا يعنيه، أو نظر إلى ما لا يعنيه، أو فكَّر فيما لا يعنيه، فإنَّ الإنسان سوف يُسال عن ذلك كلّ يوم القيامة.

أمَّا الأدلَّة العقلية: فإنَّنا نقول: إنَّ الشَّيء لا يُمكن إدراكه إلا بمُشاهدته أو مُشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه؛ فكلُّ شَيْءٍ لا يُمكن إدراكه إلا بواحدٍ من هذه الأمور الثلاثة:

”أن تُشاهده، وهذا عينُ اليقين.

”أو تُشاهد نظيره، وهذا أدنى رُتبةٍ من الأول؛ لأنَّ هذا تُدرِّكه بالقياس؛ فمُشاهدة النظير ومعرفة النظير بالنظير هذا قياس.

”أو بالخبر الصادق عنه، لكن ليس الخبر كالمعاينة؛ ولذلك فهو أدنى رتبة من الأول.

ومعلومٌ أن واحداً من هذه الطرق الثلاثة لم يحصل بالنسبة لصفات الله عزَّ وجلَّ، فنحن لم نشاهد شيئاً من هذه الصفات، ولو شاهدنا شيئاً منها لم ندركه؛

لأنَّ الله قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وبهذا فقد انْتَهَى الأمرُ الأول.

كَذَلِكَ فَنَحْنُ لَمْ نُشَاهِدْ نَظِيرَهَا؛ لِأَنَّ الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، إِذَنْ لَمْ نُشَاهِدْ مِثْلًا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَكَذَلِكَ لَمْ يُخَيِّرْنَا اللهُ سَبْحَانَهُ أَوْ رَسُولُهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَيَتَعَذَّرُ إِذَنْ أَنْ نَعْلَمَ كَيْفِيَّتَهَا؛ لِأَنَّ وَسَائِلَ الْعِلْمِ انْتَفَتْ، وَإِذَا انْتَفَتْ الْوَسِيلَةُ انْتَفَتْ الْغَايَةُ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَكَيِّفَ صِفَاتِ اللهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَسْأَلَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ، وَمَنْ سَأَلَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ نَهَيْنَاهُ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ هَلَكَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١)، وَالسُّؤَالَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ مِنَ التَّنَطُّعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ فَائِدَةٌ فِي عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ لَبَيَّنَهَا اللهُ وَرَسُولُهُ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْوَصُولَ إِلَى حَقِيقَةِ كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أَقَلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ.

وَأَنْظُرْ إِلَى مُوسَى ﷺ حِينَ قَالَ لِلَّهِ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، فَهُوَ يَطْلُبُ النَّظَرَ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ شَوْقًا إِلَيْهِ، لَا شَكًّا فِي وُجُودِهِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، قَالَ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ يَعْنِي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرَانِي ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَنَظَرَ إِلَى الْجَبَلِ، فَلَمَّا تَجَلَّى اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِهَذَا الْجَبَلِ الْأَصَمِّ الصَّلْبِ جَعَلَهُ دَكًّا، أَيْ: أَنْدَكَّ الْجَبَلُ وَصَارَ رَمْلًا، فَسَبَّحَانَ اللهُ!

وَلَمَّا رَأَى مُوسَى هَذَا الْمَشْهَدَ الْعَظِيمَ خَرَّ صَعِقًا وَغُشِيَ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَصَوَّرَ كُلُّ إِنْسَانٍ نَفْسَهُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي فِي هَذِهِ الْحَالِ لَغُشِيَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ أُولَى، وَتَأَمَّلَ كَيْفَ خَرَّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

مُوسَى صَعِقًا لَمَا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ، وكيف عجز الجبلُ عن أن يُقاومَ هَذِهِ الرُّؤية العَظيمةَ واندكَّ.

والله عَزَّجَلَّ يَقُولُ عن كلامه، وهو صِفَة من صِفاته: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، يهبط ويتصدّع، لكن لا يَكُون دَكًّا؛ لأنَّ التجلي أعظم من نزول الكلام.

إذن لا يُمكننا إدراك كيفية صفات الله وكنهها، فالسؤال عنه يكون لغواً من القول وتنطعاً في الدين؛ ولهذا لما وَرَدَ هَذَا السُّؤال على الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ عَجَزَ عن تحمُّله؛ فأطرق برأسه، وجعل يتصبَّب عرقاً.

فالكيفية ثابتة والتكليف ممنوع، ولو نفيت الكيفية على الإطلاق لكنت نفيت الوجود، وعلى هذا نحمل كلام السلف حيث قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، أي: بلا تكليف.

وقوله: «بلا تمثيل» يعني: وكذلك ثابتة بلا تمثيل. وقد سبق الكلام على نفي التمثيل وأنه ثابت بدلالة السمع والعقل، وأن التعبير بقول القائل: «بلا تمثيل»، أولى من قوله: «بلا تشبيه»، من ثلاثة أوجه. لكننا نرى في بعض الأحيان كلاماً بلفظ التشبيه جاء من أئمة السلف، وهذا الذي جاء -بلفظ التشبيه- من أئمة السلف، يريدون به التمثيل.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ لغيرته وشدة تمسكه بمذهب السلف قال: إننا نقول ذلك «رغماً لأهل الزيف» يعني: نُرَاغِمُهُمْ بذلك، والرغام أصله التراب، وهو كناية عن الإذلال؛ يقال: راغمته؛ أي: أدلته، ومنه قولهم: رغم أنف امرئ.

قوله: «والتعطيل»، التعطيل: معناه الترك والتخلي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَرِّ مُعْطَلَةً﴾ [الحج: ٤٥] أي: متروكة مُحَلَّاة تركها أهلها.

أما في الاصطلاح فالتعطيل هو تعطيل الله عما يجب له، وهو أنواع بحسب ما تُترك من واجب الله.

أولاً: التعطيل المطلق: فالمُنْكَرُونَ لوجود الرَّبِّ عطلوا أعظم تعطيل؛ حيث يقولون: ليس هناك رب، وإنما هي أرحام تدفع، وأرض تبلع، فهو لاء عطلوا وجود الله أصلاً.

ثانياً: تعطيل ألوهيته تعالى: فالمشركون الذين يعبدون مع الله غيره عطلوا الله عما يجب له من العبادة؛ لأن الواجب إخلاص العبادة لله وحده. فهو لاء الذين يعبدون مع الله غيره عطلوا الله عن التوحيد الخالص.

ثالثاً: تعطيل أسمائه: فالذين عطلوا أسماء الله قالوا: إن الله تعالى ليس له أسماء، وأن ما نُسب إليه من الأسماء فإنما هي أسماء لمخلوقاته وليست له، فهذا تعطيل شديد أيضاً.

رابعاً: تعطيل الصفات: حيث يقول الذين عطلوا الصفات: إن الله له أسماء لكن ليس له صفات؛ فلا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا إرادة، ولا قدرة؛ فيُنْكَرُونَ الصفات أصلاً، وهذا أيضاً تعطيل، حيث عطلوا الله عما يجب له من الصفات.

خامساً: التعطيل لبعض الصفات: حيث يُثْبِت أصحاب هذا النوع من التعطيل شيئاً من الصفات ويُنْكَرُونَ أشياء من الصفات، فهذا أيضاً تعطيل، وهذا له أنواع: فمنهم من يعطل صفات الأفعال فقط، ومنهم من يُعْطِل كل صفة لا يدل عليها العقل بزعمه، ويختلفون في هذا.

فصار التَّعْطِيلُ بِذَلِكَ أَنْوَاعًا خَمْسَةً:

أولاً: التَّعْطِيلُ الْمُطْلَقُ: وهو تعطيل وجود الخالق.

ثانياً: تَعْطِيلُ أَلُوْهِيَّتِهِ: بأن يعبد معه غيره.

ثالثاً: تَعْطِيلُ أَسْمَائِهِ: بأن تُنْفَى عنه الأَسْمَاءُ، وَالَّذِي يَنْفِي الْأَسْمَاءَ يَنْفِي الصِّفَاتِ

من باب أولى.

رابعاً: تَعْطِيلُ الصِّفَاتِ: فيقال: إن الله له أَسْمَاءٌ وليس له صِفَاتٍ.

خامساً: تَعْطِيلُ بَعْضِ الصِّفَاتِ: وهذا يختلف فيه النَّاسُ كَثِيراً، فمِنْهُمْ مَنْ

يعطل كَثِيراً، وَمِنْهُمْ مَنْ يعطل قَلِيلاً.

وَكُلُّ أَنْوَاعِ التَّعْطِيلِ هَذِهِ مَنْفِيَّةٌ فِي قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: «رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ

والتَّعْطِيلِ».

فالْجَهْمِيَّةُ - الْمُقْتَصِدُونَ مِنْهُمْ - عَطَّلُوا الصِّفَاتِ وَأَثْبَتُوا الْأَسْمَاءَ، وَالْغَلَاةُ مِنْهُمْ

عَطَّلُوا الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ.

وَالْمُعْتَرِلةُ عَطَّلُوا الصِّفَاتِ وَأَثْبَتُوا الْأَسْمَاءَ، لَكِنَّهَا أَسْمَاءٌ مُجَرَّدَةٌ وَلَيْسَ لَهَا مَعَانٍ،

فَهُوَ سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ، وَبَصِيرٌ بَلَا بَصَرٍ.

وَالْأَشَاعِرَةُ أَثْبَتُوا الْأَسْمَاءَ وَأَنْكَرُوا الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعًا، وَالْأَفْضَلُ هُنَا أَنْ نَقُولَ:

إِنَّهُمْ أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعًا، وَلَا نَقُولُ: أَثْبَتُوا سَبْعَ صِفَاتٍ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ السَّبْعَ

قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصِّفَاتِ الْكَثِيرَةِ الْعَدِيدَةِ؛ فَلهَذَا نَقُولُ: أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعًا.

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَأَثْبَتُوا تَوْحِيدَ اللَّهِ فِي رَبُوبِيَّتِهِ وَأَلُوْهِيَّتِهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ،

وَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ كُلَّهَا، بِدُونِ قَيْدٍ وَبِدُونِ تَفْصِيلٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ

الْوَاجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نُمَرِّهَا كَمَا جَاءَتْ.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ» مُرَّهَا: يعني اقبلها وأمرها بلسانك وبقلبك كما أتت في الذكر.

و«في الذكر» يعني في القرآن، سواء أتت في القرآن مباشرة أو بالإحالة؛ فمباشرة بأن تكون الأسماء والصفات في القرآن، أو بالإحالة بأن تكون الأسماء والصفات في السنة؛ لأنَّ ما جاء في السنة فقد أتى في القرآن لكن عن طريق الإحالة: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧].

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «مُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ» ورد معنى هذه العبارة عن السلف، فقالوا في آيات الصفات وأحاديثها: أمرؤها كما جاءت بلا كيف، وهذه العبارة تجاذبها طائفتان: طائفة ادَّعت أنَّ السلف أرادوا بهذه العبارة التفويض، والتفويض: يعني أننا نمر النص ونفوض معناه، ونقول: الله أعلم بما أراد، فنقرأ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ولكننا لا نعلم معنى (استوى)، ونقرأ قوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١) ولا نعلم معنى (ينزل)، ونقرأ قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولا نعلم معنى (الوجه)، وعلى هذا فقس، وادَّعوا أن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وأنه مذهب السلف.

والغريب أن هذه الدَّعوى تَصُدُّرُ من علماء أجلاء يُشهد لهم بالخير، لكننا نشهد لهم بالخير، ونشهد عليهم بالخطأ في نقل مذهب السلف على هذا الوجه، ونرى أنهم مخطئون لكن عن غير عمد؛ لأنَّ نيَّتهم حسنة - لا شكَّ عندنا في ذلك - لكنهم فهموا عن السلف فهمًا خاطئًا، فليس مذهب السلف هو التفويض، فالسلف

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلَاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

من أَفْقَه النَّاسُ فِي مَعْنَى آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا، لَكِنَّهُمْ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا فِيهَا مَا لَا يَعْلَمُونَ.

وَلْيَتَنَبَّهُ أَنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا هُوَ التَّفْوِيزُ الَّذِي أَرَادَهُ هَؤُلَاءِ، لَكَانَ أَجْهَلَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ هُمُ السَّلَفُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَى الصِّفَاتِ كَيْفَ يَعْرِفُ اللَّهَ؟! فَالَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعْنَى السَّمِيعِ وَلَا الْبَصِيرِ وَلَا الْعَزِيزِ وَلَا الْحَكِيمِ، كَيْفَ يَعْرِفُ اللَّهَ؟! فَهَذَا اللَّازِمُ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَازِمٌ بِاطِلٍّ، وَبُطْلَانِ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ.

وَمَنْ ثَمَّ أَطْلَقَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ بِأَنَّ: «طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ»، وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ.

فَقُولُهُمْ: إِنَّهَا أَسْلَمَ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادُوهُ، وَلَوْ كَانَ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي أَرَادُوهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ، بَلْ كَانَ أَثْلَمَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبًا يَقُولُ: أَنَا أَقْرَأُ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا وَلَا أَعْرِفُ مَعْنَاهَا، أَيْنَ السَّلَامَةُ؟! فَإِذَا لَمْ تَعْرِفِ الْمَعْنَى وَتَثْبِتَهُ فَأَنْتَ غَيْرُ سَالِمٍ، لَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ قَوْلَ الْإِنْسَانِ: «لَا أَدْرِي» هَذِهِ سَلَامَةٌ.

وَقُولُهُمْ فِي طَرِيقَةِ الْخَلْفِ: «إِنَّهَا أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ»؛ فَهِيَ أَعْلَمُ لِأَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ مَعْنَى؛ وَأَحْكَمُ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا كِتَابًا فِي أعْظَمَ مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى مَعْلُومٌ، فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ: إِنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، أَوْ لَيْسَ مَعْنَاهَا مَعْلُومًا، لَكَانَ هَذَا مُنَاقِضًا لِلْحِكْمَةِ.

وَلِهَذَا قَالُوا: طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةُ بِاطِلَّةٌ مُتَنَاقِضَةٌ^(١)، وَقَدْ كَذَبُوا بِذَلِكَ عَلَى السَّلَفِ فِيمَا فَهِمُوا مِنْ مَذْهَبِهِمْ.

(١) انظر فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشارح رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ٥).

إذن؛ فالسلف قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: «أمرؤها كما جاءت بلا كيف» وليس مرادهم بذلك أنهم يفوضون المعنى، بل الذي تدلُّ عليه أن السلف يثبتون معنى آيات الصفات وأحاديثها، وتدُلُّ العبارة على هذا من وجهين:

الأول: قولهم: «أمرؤها كما جاءت» ومن المعلوم أنها جاءت ألفاظاً لمعانٍ، ولم تأت ألفاظاً لغير معنى كالحروف الهجائية أبداً، فإذا أمرزناها كما جاءت فمعنى ذلك أننا نثبت اللفظ والمعنى.

والثاني: قولهم: «بلا كيف» يعني بلا تكييف، وهذه أيضاً تدلُّ على ثبوت المعنى، لأنه لولا ثبوت أصل المعنى ما احتجنا إلى قول بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بموجود لغو من القول. وهذا واضح.

فهم أثبتوا المعنى، ووجه ذلك: أن نفي التكييف يدلُّ على ثبوت أصل المعنى لأنه لولا ثبوت أصل المعنى ما احتيج إلى أن نقول: «بلا تكييف»، فالسلف يثبتون لنصوص الصفات معنى، والله لولا إثباتنا للمعنى ما دُفنا طعم هذه النصوص في الصفات وفي الأسماء أبداً، ولو كنْتَ أقرأ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما أقرأ (أ-ب-ج) لما استفدتُ، وما ازداد إيماني ومعرفتي بالله أبداً.

فلولا أنني أعرف أن معنى استوى علا علواً يليق بجلاله وعظمته لما استفدتُ؛ ولهذا كان دعوى عدم إثبات السلف المعنى لآيات الصفات دعوى باطلة، وقدحاً عظيماً في السلف، ومهما كان مصدرُ هذا القول، فهو خطأ.

فإذا كان السلف يثبتون المعنى بلا تكييف صاروا أسلم وأعلم وأحكم، وهذا هو المطلوب.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٥٢ وَيَسْتَحِيلُ (الْجَهْلُ) وَالْعَجْزُ كَمَا قَدْ اسْتَحَالَ (الْمَوْتُ) حَقًّا وَالْعَمَى

٥٣ فَكُلُّ (نَقْصٍ) قَدْ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ، فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ

الشرح

قوله: «وَيَسْتَحِيلُ الْجَهْلُ» الاستحالة معناها التعذر وعدم الإمكان، أي: يستحيل الجهل على الله، ودليل استحالاته أثري ونظري:

أما الأثري: ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

والنصوص في أنه يستحيل الجهل على الله كثيرة؛ لأن الإخبار على هذا الوجه يدل على عموم إحاطة علم الله عز وجل بكل شيء، وإذا أحاط بكل شيء استحال الجهل.

وأما النظري: فلأن الجهل صفة نقص، حتى إن الإنسان يُعَيَّر به فيقال: يا جاهل، أو يقال: فلان جاهل، وإذا كان صفة نقص فإنه يُنَزَّه عنه الخالق، فالخالق لا يمكن أن يتصف بنقص إطلاقاً، وقد استدلل إبراهيم عليه الصلاة والسلام على أبيه بهذا فقال: ﴿يَتَأْتَتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، إذن فهذا وجه استحالاته نظرياً.

وإذا استحال الجهل فإنه يكون من الصفات السلبية المنفية، وقد سبق أنه لا يوجد في صفات الله صفة سلبية محضة، بل لا بُدَّ أن تكون متضمنةً لكمال ضدها، فإذا استحال الجهل صار كمال العلم واجباً؛ ولهذا يجب أن يكون الله متصفاً بكمال العلم.

والجهل قد يكون سابقاً للعلم وقد يكون لاحقاً، وكلاهما مستحيل، فما كان سابقاً للعلم فهو جهل، وما كان لاحقاً له فهو نسيان، وكلاهما مستحيل على الرب عز وجل، وقد قال موسى لفرعون حين قال: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ قال موسى: ﴿عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢].

وقوله: «والعجز»، أي: وبما يستحيل على الله العجز، والعجز مُستحيلٌ بدلالة السمع، ودلالة العقل:

أما السمع: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، ومثل هذا النفي ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ﴾، إنما يُصاغ فيما كان ممتنعاً غاية الامتناع، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وما أشبه ذلك.

إذن فالنفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ﴾ [فاطر: ٤٤]، يدلُّ على امتناع المنفي امتناعاً مطلقاً بكلِّ حال.

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، والآيات الدالة على استحالة العجز كثيرة.

أَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى استحالة العجز: فهو أَنَّ العجز صِفَةٌ ناقصة، والربُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ النِّقْصِ، فَيَجِبُ أَنْ يُنَزَّهَ عَنِ العجز، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

إِذَنْ؛ فَالْعَجْزُ مُسْتَحِيلٌ سَمْعًا وَعَقْلًا، وَإِذَا اسْتَحَالَ الْعَجْزُ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ تَجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَمْعًا وَعَقْلًا:

أَمَّا السَّمْعُ: فَمَا أَكْثَرَ الْآيَاتِ الَّتِي يَقُولُ اللَّهُ فِيهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وَمِنْهَا هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي نَفَى اللَّهُ فِيهَا عَجْزَهُ مُطْلَقًا، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَفَرَّرَ دَلَالَتَهُ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْخَلْقَ يَدُلُّ عَلَى الْخَالِقِ وَعَلَى الْقُدْرَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ خَلْقٌ إِلَّا بِقُدْرَةٍ عَلَيْهِ، فَوُجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ وَإِثْبَاتُ الْخَلْقِ دَلِيلٌ عَلَى قُدْرَةِ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ.

فَصَارَ الْعَجْزُ مُسْتَحِيلًا سَمْعًا وَعَقْلًا، وَإِذَا اسْتَحَالَ الْعَجْزُ ثَبَتَ ضِدُّهُ وَهِيَ الْقُدْرَةُ، وَالْقُدْرَةُ أَيْضًا ثَابِتَةٌ سَمْعًا وَعَقْلًا.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كَمَا قَدْ اسْتَحَالَ الْمَوْتُ حَقًّا» أَيْضًا الْمَوْتُ مُسْتَحِيلٌ سَمْعًا وَعَقْلًا:

أَمَّا اسْتِحَالَتُهُ سَمْعًا: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ٢٦ ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، بَلْ نَفَى اللَّهُ عَنْهُ الْمَيِّتَةَ الصُّغْرَى فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَإِنَّ النَّوْمَ هُوَ الْمَيِّتَةُ الصُّغْرَى، وَنَفْيُهُ نَفْيٌ لَهَا.

أَمَّا اسْتِحَالَتُهُ عَقْلًا: فَلَأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَلْحَقُ إِلَّا النَّاقِصَ -أي: ناقص الحياة-
لأنَّ الْمَوْتَ لَا شَكَّ أَنَّهُ فَقْدٌ لِلْحَيَاةِ، وَالْحَيَاةُ صِفَةُ كَمَالٍ، فَإِذَا فَقَدْتَ زَالَ الْكَمَالُ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَهُ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ.

وقوله: «حقًا» مُصَدِّرٌ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أُحِقُّ ذَلِكَ حَقًّا، يَعْنِي: أَثْبَتُهُ
إِثْبَاتًا لَا شَكَّ فِيهِ.

وقوله: «والعمى»، العمى: ضِدُّ الْبَصَرِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَهُ عَنِ الْعَمَى وَعَنِ
الْعَوْرِ الَّذِي هُوَ فَقْدُ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَيْضًا مِنَ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ:

أَمَّا مِنَ السَّمْعِ: فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حِجَابُهُ الثُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ
وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَصْفِ الدَّجَالِ:
«إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»^(٢).

وَأَمَّا عَقْلًا: فَلَأَنَّ مَنْ لَا يَبْصُرُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ مُنْزَهُ عَنْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَلِهَذَا قَالَ
إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِيهِ: ﴿يَتَابَتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾
[مريم: ٤٢].

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قَاعِدَةً عَامَّةً مُطَرَّدَةً فَقَالَ: «فَكُلُّ نَقْصٍ قَدْ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ» أَي:
كُلُّ نَقْصٍ -عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ- فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا قَدْ تَعَالَى عَنْهُ؛ سِوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ
نَقْصًا فِي ذَاتِهَا؛ أَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ نَقْصًا فِي كَمَالِهَا.

مِثَالُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ نَقْصٌ فِي ذَاتِهَا: الْعَمَى وَالْجَهْلُ الْمَطْلُوقُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رقم (١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٤٠)،
ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

ومثال الصِّفة الَّتِي هِيَ نَقْصٌ فِي كِمَالِهَا: الْعَوْر؛ فَالْأَعْوَرُ يَنْظُرُ بَعَيْنٍ وَاحِدَةً وَتُسْتَقِيمُ أُمُورُهُ، لَكِنْ هَذِهِ الرُّؤْيَا نَاقِصَةٌ وَلَيْسَتْ كَامِلَةً.

وَلِهَذَا يَسْتَدِلُّ بَعْضُ أَهْلِ الْقِيَاةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْبَهِيمَةَ عَوْرَاءٌ بِرَعِيهَا الشَّجَرَةَ، حَيْثُ إِنْ الْعَوْرَاءُ إِذَا وَقَفَتْ عِنْدَ الشَّجَرَةِ تَرَعَى مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهَا لَا تَرَى الْجَانِبَ الْآخَرَ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى بَعِيرٍ تَرَعَى شَجَرَةً، وَوَجَدَهَا قَدْ أَكَلَتْ مِنَ الْيَمِينِ عَرَفَ أَنَّهَا عَوْرَاءٌ مِنَ الْيَسَارِ.

وَيَسْتَدِلُّ كُلُّ إِنْسَانٍ عَلَى الْأَعْوَرِ أَنَّهُ إِذَا أَتَاهُ مِنْ جِهَةِ الْعَوْرَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَبْصُرُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَالْعَوْرُ نَقْصٌ، وَهُوَ نَقْصٌ فِي كِمَالٍ وَلَيْسَ فَقْدًا لِلْكِمَالِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي صِفَةِ الْقُوَّةِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ لَيْسَ فِيهِ قُوَّةٌ إِطْلَاقًا لَكَانَ هَذَا نَقْصًا فِي ذَاتِ الصِّفَةِ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ قُوَّةٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَقْوَى عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَهَذَا نَقْصٌ فِي كِمَالِ.

فَاللَّهُ عَزَّجَلَّ مُنَزَّهُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ؛ مُنَزَّهُ عَنِ النِّقْصِ الَّذِي هُوَ فَقْدُ الْكِمَالِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَعَنِ النِّقْصِ الَّذِي هُوَ نَقْصٌ فِي كِمَالِهِ.

أَمَّا مِمَّا ثَلَّةُ الْمَخْلُوقِينَ فِيهِ نَقْصٌ فِي كِمَالِهِ، فَلَوْ قِيلَ: اللَّهُ عَيْنَانِ مِثْلَ عَيْنِي الْمَخْلُوقِ؛ لَكَانَ هَذَا نَقْصًا فِي كِمَالِ، أَوْ قِيلَ: اللَّهُ عَلِيمٌ مِثْلَ لَعَلِّ الْمَخْلُوقِ؛ لَصَارَ أَيْضًا نَقْصًا فِي كِمَالِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهُ عَنِ كُلِّ نَقْصٍ، سِوَاءِ كَانَ نَقْصًا بِحَسَبِ الْأَصْلِ، أَوْ نَقْصًا بِحَسَبِ الْكِمَالِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهُ عَنْهُ، وَتَنْزِيهِهُ اللَّهُ عَنِ النِّقْصِ مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، فَإِنْ إِثْبَاتُ الْمَثَلِ الْأَعْلَى يَدُلُّ عَلَى

أَنْ كُلَّ مَا كَانَ نَقْصًا فَاللَّهُ مُنْزَهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي الْأَعْلَوِيَّةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾.

قوله: «يَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ» «يا»: هَذِهِ حَرْفُ نَدَاءٍ، لَكِنْ «بُشْرَى» مَنَادَى وَهُوَ غَيْرُ عَاقِلٍ، فَكَيْفَ يُوجَّهُ النَّدَاءُ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ؟

اختلف النحويون في هذا، فقالوا: إِذَا وُجَّهَ النَّدَاءُ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ فَهُوَ لِلتَّمَنِّيِّ، أَوْ يَكُونُ الْمَنَادَى مَحْذُوفًا يُقَدَّرُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

هنا خاطب الشاعر الليلَ، وناداه، والليل لا يعقل، فقالوا: إِنَّ هَذَا لِلتَّمَنِّيِّ؛ يَعْنِي: يَتَمَنَّى أَنْ يَنْجَلِيَ اللَّيْلُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: حَتَّى لَوْ انْجَلَيْتَ فَالْصُّبْحُ لَيْسَ أَمْثَلُ مِنْكَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴿[يس: ٢٦-٢٧]، ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ فَهَذِهِ لِلتَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ (لَيْتَ) حَرْفٌ لَا يُنَادَى، فَتَكُونُ لِلتَّنْبِيهِ.

وقال بعضهم إِنَّ الْمَنَادَى مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: يَا رَبِّي لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ.

وَالْبُشْرَى بِمَعْنَى الْبِشَارَةِ، وَهِيَ الْخَبَرُ السَّارُّ، فَالْخَبَرُ السَّارُّ يُسَمَّى بُشْرَى؛ لِأَنَّ الْبَشَرَ تَغْيَرُ بِهِ؛ وَلِهَذَا إِذَا سَرَّ الْإِنْسَانُ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، كَمَا حَصَلَ لِلرَّسُولِ ﷺ حِينَ مَرَّ مُجَزَّزُ الْمُدَلِّجِيِّ بِزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَعَلَيْهِمَا رِداءٌ قَدْ بَدَتْ مِنْهُ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(٢). فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى

(١) هو امرؤ القيس، والبيت من معلقته.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب القائف، رقم (٦٧٧٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، رقم (١٤٥٩).

صارت أسارى ووجهه تبرق؛ ولذلك فكلُّ خبرٍ سارٍّ يُسمى بشرى.

وقد تُطلق البُشرى على الخبر المسيء بجامع التغيُّر في كلِّ منهما، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وقوله: «لَمَنْ وَالَاهُ» أي: والاه الله وصار له ولياً، فيا بُشرى لمن كان ولياً لله؛ نسأل الله أن يجعلنا من أوليائه، وذلك لأن وليَّ الله قد أَمَنَهُ الله من كل خوفٍ، يقول تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿[يونس: ٦٢-٦٣]، فوليُّ الله عزَّ وجلَّ إذا عاذه أحدٌ فقد حارب الله تعالى: وليس فقط عادى الله؛ بل قد حارب الله، قال الله تعالى في الحديث القدسي: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ»^(١)، ومن آذنه الله بالحرب فهو مغلوبٌ على كلِّ حال؛ لأنَّ الله تعالى عزيزٌ قويٌّ لا يغلبه شيء؛ ولهذا نقول: يا بُشرى في الدنيا والآخرة لمن والاه الله، أي: صار له ولياً بالمعنى الخاص؛ لأنَّ الله وليُّ كلِّ شيءٍ بالمعنى العام، ولكن بالمعنى الخاص فهو وليٌّ لأهل الإيمان والتقوى.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٥٤ وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجَزْمُ فَمَنْعُ تَقْلِيدٍ بِذَلِكَ حَتْمٌ
 ٥٥ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ لِذِي الْحِجَى فِي قَوْلِ أَهْلِ الْفَنِّ
 ٥٦ وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ إِجْمَاعًا، بِمَا يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 ٥٧ فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ الْبَشَرِ فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَرِ

الشرح

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر الصفات إلى ذكر بعض الأحكام في التقليد، ومن المعلوم أن إدراك المعلومات قد يكون عن اجتهاد ونظر في الأدلة، فهذا الذي يتوصل إليه الإنسان باجتهاده ونظره، يجب عليه أن يعتقده أو يعمل بمقتضاه، لكن بشرط أن يكون من أهل الاجتهاد ذوي العلم؛ وليس من أهل الاجتهاد ذوي الجهل؛ لأن اجتهاد ذوي الجهل خطأ على كل حال، حتى لو أصاب ذو الجهل فهو مُحْطِئٌ، لأن استعمال اجتهاده مع عدم القدرة والأهلية خطأ.

فلو قال قائل: رجلٌ وجبَ عليه إعتاقُ رقبةٍ، فقال شخصٌ: اذهب إلى السُّجَنَاءِ وأخرج واحدًا محبوسًا بدينه، ولو كان دينه عشرةَ رِیَالَاتٍ، فأوفٍ عنه الرِّیَالَاتِ؛ فتكون قد أعتقت رقبةً؛ لأنك فككتَه من الأسر، أي: من أسر الحبس، والفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقولون: إنه يجوز صرفُ الزَّكَاةِ في فكاك الأسير، فهذا صار فقيهاً من وجه، وجاهلاً من وجهٍ آخر، واجتهاده هذا اجتهادٌ في غير محله.

ومثل ذلك أيضاً: إذا أنقذَ إنسانٌ شخصاً من الغرق، وكان عليه عتق رقبةٍ

كفَّارَةً عن قَتْلِ أو ظِهَارٍ أو جِمَاعٍ في رمضان، فأفتاه جاهلٌ بأنَّ إنقاذ صاحبه من الغرق عتق رَقَبَةٍ، فهذا الاجتهاد غيرُ مقبولٍ؛ لأنَّه عن جهلٍ.

ومثال آخر: إذا قام الإمامُ إلى خامسةٍ فنَبَّهه المصلُّون بقولهم: «سبحان الله» فأبى وأصرَّ على أن يكْمِلَ الخامسة، فلَمَّا سَلَّمَ التفت إلى الجماعة يُنكر عليهم تصرُّفهم وجهلهم، مدَّعيًا أن الفقهاء قالوا: إذا شرع الإمامُ في القراءة حرُم الرجوعُ، فكيف يُلحُّون عليه أن يرجع وقد شرع في القراءة؟! والحقيقة أنَّه هو الجاهل؛ لأنَّ الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ يَقُولُونَ: إذا شرع في القراءة حرُم الرجوع فيما إذا ترك التشهد الأول، أمَّا إذا قام إلى زائدة فيرجع ولو كان قد ركع.

والمُهمُّ في ذلك أنَّ مثل هذا المجتهد لا يُعتبر اجتهاده مطلقًا ولا يُقبل، لكن المجتهد الَّذي فيه أهليةُ الاجتهاد، وعنده علمٌ وبصر في كلام أهل العلم فالمؤلف يقول رَحِمَهُ اللهُ:

وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجَزْمُ فَمَنْعُ (تَقْلِيدِ) بِذَاكَ حَتْمٌ

يعني: يجب أن يجتهد الإنسان فيما يطلب فيه الجزم، وعلى ذلك فكل شيء يطلب فيه الجزم فلا تقلد فيه، بل يجب أن تعرف الحكم من الكتاب والسنة.

وعلى هذا فالعوامُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالله ورسوله واليوم الآخر ولا يعرفون الدليل لكن لما سمعوا العلماء يقولون بهذا آمنوا به، فعلى كلام المؤلف يكون إيمانهم ليس بصحيح؛ لأنَّ الَّذي يُطلب فيه الجزم لا بد أن يكون عن اجتهاد، ولا يصح أن يكون عن تقليد، لكن هذا القول ضعيفٌ جدًّا؛ ولهذا قال:

وَقِيلَ: يَكْفِي الْجَزْمُ إِجْمَاعًا بَمَا يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ

يعني: قال بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ: بل يصحُّ التقليد فيما يُطلب فيه الجزم، وهذا القول هو الرَّاجح، وسيأتي إن شاء الله دليلٌ هؤلَاءِ ودليلٌ هؤلَاءِ ومناقشةُ الأدلَّةِ.

فالمسائل العمليَّة؛ كالوضوء والصَّلاة والزَّكاة والصَّيام والحجَّ وغير ذلك يجوزُ فيها التقليد بالاتِّفاق، ولا يُمكن أن يُلزم الإنسان النَّاسَ بالاجْتِهَاد في هذا؛ لأنَّ الاجْتِهَاد في هذا صعب، والعامة لا يُمكن أن يقرؤوا كتب الفقه.

أمَّا مسائل العقيدة التي يجب على الإنسان فيها الجزم فقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ؛ هل يجوزُ فيها التقليد أو لا بُدَّ من الوُوقُوف على الدَّليل؟

ولا شكَّ أن الوُوقُوف على الدَّليل أولى، حتَّى في المسائل العمليَّة؛ لأنَّ الإنسان إذا بنى عقيدته أو عمَّله على الدَّليل استراح، وصار يعلم أنَّه يمشي في طريقٍ صحيحٍ، لكن إذا لم يُمكن الوُوقُوف على الدَّليل ففي التقليد خلافٌ بين أهل العلم رَحِمَهُمُ اللهُ؛ فمنهم من قال: إنه يكفي، ومنهم من قال: إنه لا يكفي، ولكن الحقيقة أنَّه لا يُمكن أن نقول: إنَّ جميعَ مسائل العقيدة يجب فيها اليقين؛ لأنَّ من مسائل العقيدة ما اختلف فيه العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ، وما كان مختلفاً فيه بين أهل العلم فليس يقينياً؛ لأنَّ اليقين لا يُمكن نفيه أبداً.

فمثلاً اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ في عذاب القبر؛ هل هو واقع على البدن أو على الروح؟

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ أيضاً في الَّذي يُوزَن؛ هل هي الأعمال أو صحائف الأعمال أو صاحب العمل؟

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ أيضاً في الجنة التي أُسْكِنها آدم؛ هل هي جنة الخلد أم جنة الدنيا؟

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيضًا في رؤية النبي ﷺ ربه؛ هل رآه بعينه -يعني في الحياة- أم رآه بقلبه؟

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في النار؛ هل هي مؤبدة أم مؤمّدة؟

وكلّ هذه المسائل من العقائد، والقول بأنّ العقيدة ليس فيها خلاف على الإطلاق غير صحيح، فإنّه يوجد من مسائل العقيدة ما يعمل فيه الإنسان بالظنّ.

فمثلاً في قوله تعالى في الحديث القدسي: «مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذَارِعًا»^(١)، لا يجوز الإنسان بأنّ المراد بالقرب القرب الحسي، فإن الإنسان لا شك أنّه ينقدح في ذهنه أن المراد بذلك القرب المعنوي.

وقوله تعالى: «مَنْ آتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً» هذا أيضاً لا يجوز الإنسان بأنّ الله يمشي مشياً حقيقياً هرولة، فقد ينقدح في الذهن أن المراد الإسراع في إثابته، وأنّ الله تعالى إلى الإثابة أسرع من الإنسان إلى العمل، ولهذا اختلف علماء أهل السنة في هذه المسألة، بل إنك إذا قلت بهذا أو هذا فليست تتيقنه كما تتيقن نزول الله عزّ وجلّ، الذي قال فيه الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(٢)، فهذا ليس عند الإنسان شكّ في أنه نزول حقيقي، وكما في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فلا يشكّ إنسان أنّه استواء حقيقي.

والحاصل: أنّ مسائل العقيدة ليست كلّها مما لا بُدّ فيه من اليقين؛ لأنّ اليقين أو الظنّ حسب تجاذب الأدلّة، وتجاذب الأدلّة حسب فهم الإنسان وعلمه. فقد

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الذكر...، رقم (٢٦٨٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلّة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

يكون الدَّلِيلانِ مُتَجَاذِبَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ، ولكن عِنْدَ شَخْصٍ آخَرَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَجَاذِبٌ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ عِنْدَهُ أَنَّ هَذَا لَهُ وَجْهٌ وَهَذَا لَهُ وَجْهٌ، فَمِثْلُ هَذَا الْآخِرِ لَيْسَ عِنْدَهُ إِشْكَالٌ فِي الْمَسْأَلَةِ بَلْ عِنْدَهُ يَقِينٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَكُونُ عِنْدَهُ إِشْكَالٌ، وَإِذَا رَجَّحَ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّمَا يَرْجِّحُهُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ.

ولهذا لا يُمكن أن نقول إنَّ جَمِيعَ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ مما يتعين فيه الجُزْمُ ومما لا خلاف فيه؛ لأنَّ الواقعَ خلافُ ذلك، ففي مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ ما فيه خلاف، وفي مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ ما لا يستطيع الإنسانُ أن يجزم به، لكن يترجَّح عنده. إِذَنْ فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي نَسْمَعُهَا بِأَنَّ مَسَائِلَ الْعَقِيدَةِ لا خلاف فيها، ليست على إِطْلَاقِهَا؛ لأنَّ الواقعَ يُخَالِفُ ذلك.

كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْعَقِيدَةِ بِحَسَبِ اعْتِقَادِ الْإِنْسَانِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ مما يجزم فيه الإنسانُ جُزْمًا لا احتمالَ فيه، فهناك بَعْضُ الْمَسَائِلِ -أَحَادِيثُ أَوْ آيَاتُ- قَدْ يَشُكُّ الْإِنْسَانُ فِيهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، هذه من مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ؛ هَلِ الْمُرَادُ سَاقُهُ عَزَّجَلَّ أَوِ الْمُرَادُ الشَّدَّةُ؟ وَعَلَى هَذَا فَفَقَسْ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجُزْمُ» يريد بذلك مَسَائِلَ الْعَقِيدَةِ وَغَيْرَ الْعَقِيدَةِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يُطْلَبُ فِيهِ الْجُزْمُ (فَمَنْعُ تَقْلِيدِ بَذَاكَ حَتْمًا)، وَمَا يَجِبُ فِيهِ الْجُزْمُ أَنْ نَجْزِمَ أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ مَفْرُوضَةٌ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنْكَرَ إِنْسَانٌ فَرَضِيَّةَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ كَفَرَ، فَيَجِبُ أَنْ نَجْزِمَ بِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ مَفْرُوضَةٌ، وَأَنَّ الصَّيَّامَ مَفْرُوضٌ، وَأَنَّ الْحَجَّ مَفْرُوضٌ وَجُوبًا. فَهَلْ نَقُولُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَلَّدَ الْعَامِّيُّ شَخْصًا فِي ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَدْرِي؟

ذكر المؤلف هذا فقال: «فمنع تقليد بذاك حتم» وعلل:

لأنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ لِذِي الْحِجَى فِي قَوْلِ أَهْلِ الْفَنِّ

لأن التقليد ظنٌّ؛ ولهذا تقول للمقلد: هل تجزم بهذا؟ فيقول لك: لا. بل يقوله فلان. إذن؛ فليس عنده جزمٌ، فالتقليد يُفيد الظنَّ، ولولا حُسن ظنِّ المقلد بالمقلد ما قلده.

وعلى هذا فكلُّ شيء يُطلب فيه الجزم فلا تُقلد فيه؛ لأنَّ هذا يُنافي المطلوب، وهو الجزم، والتقليد يُفيد الظنَّ؛ فلا يجوز أن نقلد.

وقوله: «وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ إِجْمَاعًا» وهذا قولٌ ثانٍ في هذه المسألة؛ وهو أنَّه يكفي الجزم بما يُطلب فيه الجزم، ولو عن طريق التقليد؛ فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر هذا مما يجبُ فيه الجزم، ولكن العامي لا يُدرك ذلك بدليله ومع ذلك نُصح إيمانه، ونقول: هو مؤمن، وإن كان لا يُدرك ذلك بدليله.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وَقِيلَ يَكْفِي الْجَزْمُ إِجْمَاعًا» يعني: أنه إذا وجد الجزم حصل المقصود بالإجماع.

وقوله: «بما يُطلب فيه»، نائب فاعل (يطلب) يعودُ على الجزم، يعني يكفي الجزم بما يُطلب فيه الجزم بالإجماع، وقائل هذا بعضُ العلماء؛ ولهذا قال: «عند بعض العلماء»، وهذا القول هو الصحيح؛ والدليل على ذلك أن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَلَوُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وواضح أننا نسألهم لناخذ بقولهم، ومعلوم أن الإيمان بأن الرُّسل رجالٌ هو من

العقيدة، ومع ذلك أحالنا الله فيه إلى أهل العلم.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، وإنما يسألهم ليرجع إليهم، وإذا كان هذا الخطاب للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولم يشك، فنحن إذا شككنا في شيء من أمور الدين فنرجع إلى الذين يقرؤون الكتاب، أي: إلى أهل العلم لناخذ بما يقولون. وهذا عام يشمل مسائل العقيدة.

ثم إننا لو ألزمتنا العامي بترك التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزمناه بما لا يطيق، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿أَوَلَيْكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (١١) وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [المؤمنون: ٦١-٦٢].

فالصواب المجزوم به هو القول الثاني؛ وهو أن ما يُطلب فيه الجزم يكتفى فيه بالجزم، سواءً عن طريق الدليل أو عن طريق التقليد.

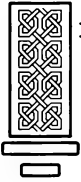
قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالْجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ الْبَشَرِ» يعني الذين يجزمون بما يعتقدون من العوام الذين ليس عندهم علم؛ لأنهم عوام، قال: «فمُسلمون» يعني فهم مسلمون وإن كانوا لم يأخذوا ما يُطلب فيه الجزم عن طريق الاجتهاد.

ثم قال: «عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَرِ» وكفى بأهل الأثر قُدوةً، فأهل الأثر يرون أنه يجوز التقليد فيما يُطلب فيه الجزم، والمقصود أن يُحصل الجزم سواءً عن طريق التقليد أو عن طريق الاجتهاد، وإذا كان هذا هو ما يراه أهل الأثر فهو الذي نراه نحن وهو الصحيح.

بقي في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إِشْكَالٌ فِي قَوْلِهِ: «فَمُسْلِمُونَ» فَهُوَ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: «فَالْجَازِمُونَ» وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ (الْجَازِمُونَ) فِيهِ (ال) الْمُوصُولَةُ، وَالْمَوْصُولُ يُشَبِّهِ الشَّرْطَ فِي الْعُمُومِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا مُوصُولًا.

وَمِنْهُ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ فِي الْمَثَالِ: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، وَدَلِيلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، فَهُنَا جَاءَتِ الْفَاءُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْمُوصُولِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهِ الشَّرْطَ فِي الْعُمُومِ.





الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة

٥٨ وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ (الذَّاتِ) وَغَيْرُ مَا (الْأَسْمَاءِ) وَ(الصِّفَاتِ)

٥٩ مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنْ الْعَدَمِ وَضَلَّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة» والأولى أن يقول: «الباب الثاني: في الأشياء المخلوقة»؛ ليشمل ذلك الأعيان والأفعال والأوصاف، وذلك لأنَّ قوله: «في الأفعال المخلوقة» تُوهم بأن المراد بالأفعال أفعال الله فحسب، وأنَّ أفعال الله ليست مخلوقةً، وإنما المخلوق هو المفعول، وأمَّا الفعل فهو صفة لله، وصفاتُ الله ليست مخلوقةً، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أفعاله سبحانه؛ لأنَّ أفعاله من صفاته، ولم يذكر الكلام؛ لأنَّ كلامه سبحانه أيضًا من صفاته.

فمثلاً: الأدمي عَيْنٌ، وبطشه وأكله وشربه أفعالٌ، وأوصافه أوصافٌ.

فالأشياء المخلوقة هي كلُّ الأشياء، فكلُّ ما عدا الخالق هو مخلوقٌ؛ من الأعيان والصفات والزمان والمكان وغير ذلك، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فالربُّ غيرُ مخلوقٍ والعالم مخلوقٌ.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وسائر الأشياء غير الذات» (سائر) هنا بمعنى جميع، ولا يصحُّ أن تكون بمعنى باقٍ، و(سائر) اسمٌ فاعِلٍ مأخوذٌ من السَّور وهو الجدار المحيط بالبيت، وهي على هذا الوجه بمعنى (الجميع)، أو سائر من السُّور، وهو بقية الشراب،

وهي على هذا بمعنى (باق)، ومن ذلك قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا ذَكَرَتْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتْ: «ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»^(١)، فسائر هنا بمعنى باق.

«وغير ما الأسماء والصفات» «ما» زائدة من أجل الوزن، «الأسماء» أي أسماء الله تعالى، «والصفات» يعني صفات الله تعالى، «مخلوقة» هذا خبر مبتدأ وهو قوله: «سائر»، «لربنا» أي: لله تعالى، «من العدم» يعني بعد أن كانت عدماً.

قوله: «وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ» (ضَلَّ) يعني: تاه وضاع عن الطريق المستقيم «مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالْقَدَمِ» أي: مَنْ وَصَفَهَا بِالْقَدَمِ.

وقوله: «وسائر الأشياء» أي: جميع الأشياء مِنَ الموجوداتِ غير ذاتِ الله وأسمائه وصفاته، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أفعاله سبحانه؛ لأنَّ أفعاله من صفاته، ولم يذكر الكلام؛ لأنَّ كلامه سبحانه أيضاً من صفاته.

إذن: فذاتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وما عدا ذلك فهو مخلوقٌ، فالآدمي مخلوقٌ بعد أن لم يكن، والروح مخلوقةٌ بعد أن لم تكن، والسماء مخلوقةٌ بعد أن لم تكن، والأرض مخلوقةٌ بعد أن لم تكن، وكلُّ شيءٍ مخلوقٌ من العدم بعد أن لم يكن.

وهذه المسألة ضلَّ فيها مَنْ ضلَّ مِنَ النَّاسِ، وزعموا أن المخلوقات قديمة النوع، وأن المادة أزليّة، كما أنّها أبدية؛ ولهذا يقولون: إن المادة لا تَفْنَى ولا تُسْتَحْدَث من العدم؛ فليست معدومةً من قبل، ولا تَفْنَى من بعد.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب تحليل الشعر، رقم (٢٧٣)، ومسلم: كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، رقم (٣١٧).

وكلُّ هَذَا ضَلَالٌ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ بِقَدَمِ الْأَشْيَاءِ وَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَادِثَةً؛ أَشْرَكَتَ بِاللَّهِ، وَجَعَلْتَ لَهُ شَرِيكًا فِي الْقَدَمِ، وَهَذَا شِرْكٌ.

ولكن هل الله عَزَّوَجَلَّ أَتَى عَلَيْهِ وَقْتُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ شَيْئًا؟

قال بعضُ الْعُلَمَاءِ: نعم، أَتَى عَلَيْهِ وَقْتُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ شَيْئًا، ثُمَّ حَدَثَ الْفِعْلُ؛ لَأَنَّكَ إِنْ لَمْ تَقُلْ بِذَلِكَ لَزِمَ أَنْ تَجْعَلَ الْمَفْعُولَ قَدِيمًا، فَإِنَّكَ إِذَا أَثَبَّتَ اللَّهُ فِعْلًا - فَلَإِ فِعْلٍ إِلَّا بِمَفْعُولٍ - وَحِينَئِذٍ يَلْزِمُكَ أَنْ تَقُولَ بِقَدَمِ الْمَفْعُولَاتِ، فَتَقَعُ فِي الضَّلَالِ.

ولهذا اختلفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَنْعَ قَوْمُ التَّسْلُسِ فِي الْمَاضِي، كَمَا مَنْعُوهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَالُوا: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ، وَفِي النِّهَايَةِ أَيْضًا لَا يَفْعَلُ، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ تَفْنَى، وَالنَّارُ تَفْنَى، أَيْ يَنْعَدِمَانِ بِالْكَلِيَّةِ، بَلْ وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ أَبَدًا؛ لَا سَمَاءٌ وَلَا أَرْضٌ، وَلَا نُجُومٌ، وَلَا شَمْسٌ، وَلَا قَمَرٌ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ، حَيْثُ قَالُوا: بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ لَا تَدُومُ، فَكَمَا أَنَّ لَهَا ابْتِدَاءً فَلَهَا انْتِهَاءً.

وقال بعضُ مَنْهُمْ: بَلْ تَفْنَى الْحَرَكَاتُ دُونَ الذَّوَاتِ، فَحَرَكَاتُ الْحَيِّ تَفْنَى دُونَ ذَاتِهِ، فَيَبْقَى النَّاسُ كَأَنَّهُمْ أَصْنَافٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعَلَّافِ، وَهُوَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَقَدْ سَخِرَ بِهِ ابْنُ الْقِيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّونِيَّةِ^(١)، فَقَالَ: عَلَى زَعْمِهِ: إِنْ الْإِنْسَانُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِذَا رَفَعَ إِلَى فَمِهِ فَاكِهَةً وَجَاءَ وَقْتُ الْفَنَاءِ جَمَدَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَبَقِيَتِ الْفَاكِهَةُ بِيَدِهِ لَمْ تَصِلْ إِلَى فَمِهِ إِلَى أَبَدِ الْآبِدِينَ، وَإِذَا كَانَ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ أَوْ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا وَأَتَى وَقْتُ فَنَاءِ الْحَرَكَاتِ بَقِيَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ إِلَى أَبَدِ الْآبِدِينَ. وَهَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ، بَلْ إِنَّهُ ضَلَالٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَغَالِبًا مَا يَكُونُ مِنْ لَا يَبْنِي عَلَى عِلْمٍ مِنَ الشَّرْعِ ضُحْكَةً.

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٨٢).

وقال قوم بعكس القول السابق حيث قالوا بالتسلسل في الابتداء والانتهاء، وأن الخلق قديم كما أنه لا نهاية له، فطردوا المسألة من الوجهين، فقالوا: إذا كُنَّا نقول بإمكان تسلسل الحوادث في المستقبل، وأن الجنة والنار باقية إلى أبد الآبدين، فكذلك في الماضي.

وقال آخرون -وزعموا أنهم أهل السنة- بأن التسلسل في المستقبل واجب وفي الماضي مستحيل، ومعنى ذلك أنه في الزمن الآتي لا تَفْنَى الجنة، ولا تَفْنَى النار ولا يَفْنَى ما فيها، وأما في الماضي فالتسلسل مستحيل؛ لأنه يلزم منه أن تكون الحوادث قديمة كقدم الله، وهذا شرك.

وهناك قول رابع: وهو أن التسلسل في المستقبل ممكن في الذوات نفسها، وفي ذوات أخرى تستجد فيما بعد، وأما التسلسل في الماضي ففي الذوات مستحيل، ومعنى ذلك أن قولنا: إن هذه الذات لم تزل ولا تزال موجودة هذا مستحيل؛ لأنه ليس هناك شيء من المخلوقات يوصف بالقدم كقدم الله.

لكن ليكن معلوماً أن الله لم يزل ولا يزال خلّاقاً، وأن هناك مخلوقات غير السماء والأرض؛ لأن المصلي يقول: «مِلْءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءَ الْأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»^(١)، فهناك مخلوقات قبل السماوات وقبل العرش لا نعرف ما هي؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعّالاً، ولا يلزم من هذا أن قدم المفعول كقدم الفاعل؛ لأنه باتفاق العقلاء أن المفعول مسبوق بالفاعل؛ لأن المفعول نتيجة فعل الفاعل، وفعل الفاعل وصف له، ولا بد أن يكون الموصوف سابقاً على الصفة، ثم المفعول بعد الصفة.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم (٤٧٦).

يعني لما كَانَ عِنْدَنَا مَفْعُولٌ وَفِعْلٌ وَفَاعِلٌ، فَاَلْمَفْعُولُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ
فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَفِعْلُ الْفَاعِلِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا بِقِدَمِ
الْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً كَقَدَمِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ شَرِيكَةً لِلَّهِ فِي الْوُجُودِ.

وهذا هو الحقُّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)، وَقَدْ شَنَعَ
عَلَيْهِ خُصُومُهُ تَشْنِيعًا عَظِيمًا، وَقَالُوا: هَذَا قَوْلُ الْفَلَّاسِفَةِ، وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَلَكِنَّهُ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَخَلَّصَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قِدَمِ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لِلْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ
بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِفِعْلٍ، وَالْفِعْلُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ
مَسْبُوقًا بِفَاعِلٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ.

وقول المؤلف: «وَصَلَّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا بِالْقِدَمِ» إِنْ أَرَادَ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا بِالْعَيْنِ؛
فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ مَا مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يَكُونُ قَدِيمًا لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ أَبَدًا.

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ، وَأَنَّ الْخَالِقَ
جَلَّ وَعَلَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْجُودًا، وَأَمَّا الْمَخْلُوقُ فَالْأَزَلُ فِي حَقِّهِ مَمْتَنِعٌ، فَلَيْسَ هُنَاكَ
شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يَكُونُ أَزَلِيًّا أَبَدًا، بَلْ مَا مِنْ مَخْلُوقٍ إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ
يَكُنْ؛ فَالسَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ وَالْقَلَمُ
وغير ذلك كله مَخْلُوقٌ مِنَ الْعَدَمِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِقِدَمِهِ إِلَّا الْفَلَّاسِفَةُ.

فَالْفَلَّاسِفَةُ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا بِقِدَمِ الْعَالَمِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ؛ وَلِهَذَا
يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَادَّةَ لَا تَقْنَى كَمَا أَتَتْهَا حَادِثَةٌ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ شَرِكٌ مَخْرُجٌ عَنِ
الْمِلَّةِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنْ مَعَ اللَّهِ شَرِيكًا فِي الْوُجُودِ فَهُوَ مُشْرِكٌ.

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٤).

وهذه المخلوقات منها شيءٌ أبدى خلقه الله للبقاء، ومنها شيءٌ أمديٌّ يعني له مُدَّةٌ ثم ينتهي، فمن الأشياء الأبدية الروح، فإن الله خلق الروح للأبد، ولا يقال: إن الحيوان يموت فتُفقد روحه؛ لأنَّ موتَ الحيوان ليس فقدًا لروحِه، بل مفارقة الروح للبدن.

اللَّهُمَّ إِنْ رُوحَ مَنْ لَمْ يَخْلُقْ لِلْأَبَدِ فَهَذِهِ قَدْ تَفَنَّى، وَلَيْسَ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ، لَكِنْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَأَرْوَاحُ الْحَيَوَانِ سَوْفَ تَعَادُ فِي أَجْسَادِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَلْوَحُشٌ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وَلَكِنْ يَأْمُرُهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ بَعْدَ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَهَا بَعْدْلَهُ أَنْ تَكُونَ تُرَابًا فَتَكُونَ تُرَابًا، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهَا تَفْنَى الْأَرْوَاحُ وَالْأَجْسَادُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْأَرْوَاحِ بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ وَالْحَكْمِ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا.

إِذَنْ فَالَّذِي خُلِقَ لِلْبَقَاءِ مِنَ الْأَرْوَاحِ هُوَ أَرْوَاحُ الْمَكْلَفِينَ؛ يَعْنِي بَنِي آدَمَ وَالْجَنِّ، وَكَذَلِكَ الْحُورُ وَالْوُلْدَانُ الَّذِينَ فِي الْجَنَّةِ، فَهَؤُلَاءِ خُلِقُوا لِلْبَقَاءِ فَلَا يَمُوتُونَ.

إِذَنْ فَمِنْ جِهَةِ الْأَزَلِيَّةِ لَيْسَ هُنَاكَ مَخْلُوقٌ يَكُونُ أَزَلِيًّا أَبَدًا، وَمِنْ جِهَةِ الْأَبَدِيَّةِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ، مِنْهُ مَا خُلِقَ عَلَى أَنَّهُ أَبَدِيٌّ، وَمِنْهُ مَا خُلِقَ عَلَى أَنَّهُ أَمْدِيٌّ يَفْنَى وَيَزُولُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٠ وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارٍ

٦١ لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدى كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ، فَاتَّبَعَ الْهُدَى

الشرح

يُشِيرُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارٍ» إِلَى أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اخْتِيَارِيَّةٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٧]، وَقَالَ: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]، يَعْنِي إِذَا شَاءَ جَمْعُهُمْ فَهُوَ قَدِيرٌ عَلَيْهِ لَا يَعْجَزُ عَنْهُ، وَلَيْسَتْ الْمَشِيئَةُ هُنَا تَابِعَةً لِلْقُدْرَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدِيرٌ إِذَا شَاءَ، بَلْ هُوَ يَجْمَعُ إِذَا شَاءَ الْجَمْعَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْصِي عَلَيْهِ بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ بِاخْتِيَارٍ تَامٍّ وَإِرَادَةً تَامَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وَلَيْسَ يَفْعَلُ لِدَاتِهِ بَدُونَ اخْتِيَارٍ كَمَا زَعَمَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَلَا هُوَ مُجْبَرٌ عَلَى الْفِعْلِ، بَلْ فِعْلُهُ تَابِعٌ لِمَشِيئَتِهِ؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنْ فَعَلَهُ ذَاتِي لَزِمَ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ كَرَهًا عَلَيْهِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، بَلْ هُوَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ إِيجَادٍ أَوْ إِعْدَامٍ، وَمِنْ إِيجَادٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَقَاءِ، أَوْ إِيجَادٍ عَلَى سَبِيلِ الزَّوَالِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ بِاخْتِيَارِهِ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارٍ» يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ لِلْفِعْلِ وَلَا يَضْطُرُّ إِلَيْهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ أَنَّ الضَّرُورَةَ مَا يَحْصُلُ الضَّرَرُ بِفَقْدِهَا وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا، وَالْحَاجَةُ مَا يَفْقَدُ الْكَمَالَ بِفَقْدِهَا لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا، إِذَنْ فَالْحَاجَةُ كَمَا لِلَّيَّةِ وَالضَّرُورَةُ ضَرُورِيَّةٌ.

فمثلاً الكتب التي نَقَرُّوها في المقررات ضرورية وليست كمالية؛ لأنه لولا وجود الكتب لصار علينا ضرر، والكتب التي للمراجعة وزيادة العلم حاجية؛ لأنه يفوت بفقدائها الكمال، ولا يحصل بفقدائها الضرر، وعلى هذا فالله عَزَّوَجَلَّ ليس محتاجاً إلى الخلق، بمعنى أنه لو لم يوجد هذا الخلق لفات كماله، وليس هناك ضرورة إلى وجودهم من باب أولى.

وأفعال الله التي يفعلها لا يفعلها لحاجته إليها ولا لضرورته إليها، ونحن نفعل الأفعال لحاجتنا إليها، فتكسب لنزداد من المال وهذه حاجة، وتكسب لننقذ أنفسنا من الهلاك وهذه ضرورة.

لكن الله عَزَّوَجَلَّ يفعل بلا حاجة ولا اضطرار، لأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فهو غني عن كل أحد، حميد على كل فعل وعلى كل صفة، فلا يفعل حاجة ولا يفعل ضرورة.

فإن قال قائل: هل تنفون حكمة الله في أفعاله؟

فالجواب: لا، لكن الحكمة لا تعود لنفسه، بل تعود لغيره؛ ولهذا قال المؤلف نافية لهذه الشبهة:

لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدىً كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ، فَاتَّبِعِ الْهُدَى

يعني لما قال -قبل هذا- أنه يفعل بلا حاجة ولا اضطرار، كأن قائلًا يقول: إذن خلق الخلق عبث؛ لأنه ما دام ليس هناك حاجة ولا اضطرار فإنه يكون عبثاً، فنفي المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذا الوهم، فقال: «لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدىً»، ودليل أنه لم يخلق الخلق سُدىً أثري ونظري:

أما الأثري: فقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينًا﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

والآيات في أنه سبحانه لم يخلق الخلق إلا لحكمة كثيرة، لكن هذه الحكمة ليس لأنه محتاج لها هو أو مضطر إليها، بل يحتاج إليها الخلق، فالله سبحانه وتعالى يفعل الفعل لحاجة الخلق إليه، لا لحاجته هو إلى الفعل، فهو كامل على كل حال، لكن الخلق هم الذين يحتاجون إلى ما يكون به كمالهم ودفع ضرورتهم، ولذلك لا يتنفع بأفعال الله إلا الخلق، فهم يستدلون بها على آياته، وعلى فضله، وعلى عدله، وعلى عقابه وانتيقامه، وغير ذلك.

فالحاجة إذن للخلق وليست للخالق، أما الخالق عز وجل فإنه يفعل بلا حاجة ولا اضطرار.

أما الدليل النظري: -على أن الله يخلق لغير حاجة ولا اضطرار- أن العقل يدل على كمال الخالق، والكامل لا يحتاج إلى مكمل.

وقوله: «كما أتى في النص» النص: هو الكتاب والسنة، «فانبع الهدى» يعني ولا تتبع الهوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٢ أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ لَكِنَّهَا كَسَبُ لَنَا يَا لَاهِي

الشرح

قوله: «أفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ»، أفعالنا: يعني ما نفعله من طاعة أو معصية، سواء كانت باليد أو الرجل أو العين أو الأنف أو الأذن كلها مخلوقة لله، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن أفعالنا من صفاتنا، ونحن مخلوقون لله، وخالق الأصل خالق للصفة، فإذا كان الإنسان مخلوقاً لله فإن صفاته أيضاً مخلوقة لله، فأفعالنا صفات لنا، وخالق الذات خالق للصفة؛ ولهذا صح أن نقول: إن أفعالنا مخلوقة لله، وهذا وجه.

الوجه الثاني: أن فعل الإنسان ناتج عن أمرين: عن إرادة، وقدرة.

أما القدرة: فالله تعالى هو الذي خلقها، ولا إشكال في ذلك، ولو شاء الله عز وجل لسلب الإنسان القدرة، وصار عاجزاً عن الفعل.

وأما الإرادة: فكذلك الله هو الذي خلقها؛ لأنه هو الذي يودع في القلب هذه الإرادة، وما أكثر ما يريد الإنسان شيئاً وفي آخر لحظة يتجه إلى غيره، فأحياناً تمشي على أنك ذاهب إلى صديق لك لتزوره، وفي أثناء الطريق ترجع وتترك الزيارة، وتقول: أذهب له غداً، أو بعد غد، وقد سُئِلَ أعرابي: بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم وصرف الهمم، وهذا الجواب من الأعرابي على فطرته، ونقض العزائم: يعني أن الإنسان يعزم على الشيء عزمًا أكيدًا، لا يُدَاخِلُهُ فِيهِ أَدْنَى إِشْكَالٍ، ثم يترجع بدون أي سبب، وكذلك صرف الهمم، فقد يهيم الإنسان بالشيء ويبدأ بالفعل والمباشرة له ثم ينصرف.

ولهذا قال الأعرابيُّ أَنَّهُ بَذَلَكَ عَرَفَ اللهُ؛ لِأَنَّ نَقْضَ الْعَزَائِمِ وَصَرْفَ الْهِمَمِ
لَيْسَ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ يُضَافُ إِلَيْهِ، إِذَنْ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ إِلَهِيًّا.

إِذَنْ فَأَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ؛ وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَمْرَانِ:

الأمر الأول: أَنْ أَفْعَالَنَا صِفَاتٌ لَنَا، وَخَالِقُ الذَّاتِ خَالِقٌ لِلصِّفَاتِ.

الأمر الثاني: أَنْ أَفْعَالَنَا نَاتِجَةٌ عَنْ إِرَادَةٍ جَازِمَةٍ وَعَنْ قُدْرَةٍ، وَالَّذِي خَلَقَ الْإِرَادَةَ
وَخَلَقَ الْقُدْرَةَ فِينَا هُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَخَالِقُ السَّبَبِ التَّامِ - وَهُوَ الْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ - خَالِقٌ
لِلْمُسَبَّبِ، وَهُوَ الْفِعْلُ النَّاتِجُ عَنِ الْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
[الرعد: ١٦]، وَهَذَا الْعُمُومُ يَشْمَلُ أَفْعَالَ الْعِبَادِ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِنَ الشَّيْءِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَكِنَّهَا كَسَبُ لَنَا يَا لَاهِي» هَذَا الْاسْتِدْرَاكُ مَعْنَاهُ: أَنْ أَفْعَالَ
الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَسْبًا لَهُ، بَلْ هِيَ كَسْبٌ لِلْعِبَادِ. وَكَسَبٌ لَنَا؛ أَيُّ: أَنْ
ثَوَابَهَا وَعِقَابَهَا لَنَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾
[فصلت: ٤٦].

فَالْأَفْعَالُ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، لَكِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ كَسَبٌ لَنَا، قَالَ تَعَالَى:
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،
وَإِذَا كَانَتْ كَسْبًا لَنَا فَإِنَّهَا تُضَافُ إِلَيْنَا حَقِيقَةً مُبَاشِرَةً وَكَسْبًا، وَتُضَافُ إِلَى اللَّهِ خَلْقًا
وَتَقْدِيرًا، فَلَمَّا انْفَكَّتِ الْجِهَةُ أَمَكْنَ الْجَمْعِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَيْسَ مِنَ التَّنَاقُضِ
أَنْ نُضِيفَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى أَنْفُسِهِمْ؟ فَإِنَّا إِنِ أَضَفْنَاهَا إِلَى اللَّهِ لَزِمَ أَلَّا نُضِيفَهَا
إِلَى الْعِبَادِ، وَإِنْ أَضَفْنَاهَا إِلَى الْمَخْلُوقِينَ لَزِمَ أَلَّا نُضِيفَهَا إِلَى اللَّهِ.

وقد ذهب إلى هذين الاحتمالين طائفتان:

فالجبرية قالوا: نُضِيفُهَا إِلَى اللَّهِ، وَإِذَا أَضَفْنَاهَا إِلَى اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَهَا إِلَى الْعِبَادِ.

والمعتزلة القدرية قالوا: نُضِيفُهَا إِلَى الْعِبَادِ وَإِذَا أَضَفْنَاهَا إِلَى الْعِبَادِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَهَا إِلَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا جَعَلُوا فِعْلَ الْعَبْدِ مُنْفَصِلًا عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَا يَشَاوُهُ وَلَا يَخْلُقُهُ، وَالْجَبْرِيَّةُ بِالْعَكْسِ جَعَلُوا فِعْلَ الْعَبْدِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْعَبْدِ فَهُوَ مُجْبُورٌ عَلَيْهِ.

وَوَجْهُ الشُّبْهَةِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَ فِعْلًا وَاحِدًا إِلَى فَاعِلَيْنِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُضِيفَ الْفِعْلَ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الْإِنْسَانِ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ وَاحِدٌ لَا يَصْدُرُ مِنْ فَاعِلَيْنِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ تِلْكَ الشُّبْهَةِ أَنْ نَقُولَ: إِنْ إِضَافَةُ الْفِعْلِ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ؛ فَفِعْلُنَا مُضَافٌ إِلَى اللَّهِ تَقْدِيرًا وَخَلْقًا، وَمُضَافٌ إِلَيْنَا فِعْلًا وَكَسْبًا.

فَنَحْنُ الَّذِينَ بَاشَرْنَا الْفِعْلَ، فَإِذَا صَلَّيْنَا فَلَيْسَ اللَّهُ هُوَ الْمُصَلِّي، وَإِذَا صُمْنَا فَلَيْسَ اللَّهُ هُوَ الصَّائِمُ، وَإِذَا تَصَدَّقْنَا فَلَيْسَ اللَّهُ هُوَ الْمُتَصَدِّقُ، بَلِ الصَّائِمُ وَالْمُصَلِّيُّ وَالْمُتَصَدِّقُ نَحْنُ، فَنَحْنُ الْمُبَاشِرُونَ، وَنَحْنُ الَّذِينَ لَنَا ثَمَرَةُ هَذَا الْعَمَلِ مِنْ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ، أَمَّا اللَّهُ فَإِنَّهُ عَزَّوَجَلَّ مُقَدِّرٌ وَخَالِقٌ فَقَطْ، فَلَمَّا انْفَكَّتِ الْجِهَةُ صَحَّتِ النِّسْبَةُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الْإِنْسَانِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ؟

قُلْنَا: الْأَدِلَّةُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَعِنْتُهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ

شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿ [البقرة: ٢٥٣]، فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ يدلُّ على أن اقتتالهم بمشيئة الله، ثم قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، إذن ففعلهم منسوب إلى الله خلقًا كما أنه منسوب إلى الله تعالى إرادةً وتقديرًا.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فأضاف فعلهم إلى الله، وأنه واقع بمشيئته، وأمَّا إضافته إلى العبد فهو كثير جدًّا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، فقوله: آمنوا، وعملوا الصالحات، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، أضاف الفعل في ذلك كله إليهم.

وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَتُوفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾ [النحل: ١١١]، فأضاف الله تعالى الأفعال والكسب إلى الفاعل المكتسب، وجعل ذلك بمشيئته وتقديره في قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، وفي قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾، وغير ذلك من الآيات.

فصح الآن أن أفعالنا منسوبة إلى الله خلقًا وتقديرًا، وإلينا فعلًا وكسبًا؛ ولهذا قال: «لكنها كسب لنا يا لاهي» أي: يا غافل، كأنه يشير رحمه الله إلى أنه يجب التفطن هنا والتنبه؛ لئلا نقع في فخ المعتزلة أو فخ الجبرية؛ لأن المسألة خطيرة.

ولما قيل للجبرية: إذا كان الله تعالى يُجبر العبد والفعل فعل الله، فكيف يثاب العبد ويعاقب؟ فقالوا: إن الله يفعل ما يشاء؛ قد يثيب من لا يستحق الثواب، ويُعاقب من لا يستحق العقاب، فقول لهم: لو عاقب من لا يستحق العقاب لكان هذا ظلمًا، قالوا: ليس هذا بظلم، إنما الظلم: تصرف الغير في غير ملكه، وإذا تصرف

الله في ملكه فليس بظلم؛ لو عاقب إنساناً يُصلي ليلاً ونهاراً، ويقوم الليل، ويصوم النهار، ويتصدق بالمال، فعاقبه حتى خلّده في نار جهنم، قالوا: إن هذا ليس بظلم؛ لأنّ الظلم أن يتصرّف المتصرّف في غير ملكه، والكل ملك الله، فلا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

والحقيقة أنّ هذا ظلم بنصّ القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ (٢٨) مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿[ق: ٢٨-٢٩]، إذ كيف يجوز أن يأمر الله شخصاً أن يفعل ثم بعدما يفعل يعاقبه؟ وهذا لو جرى من مخلوق مع مخلوق لعدّ ذلك ظلماً، فكيف إذا كان مع الخالق عزّ وجلّ الذي هو أرحم الراحمين وأعدل الحاكمين؟ إذن هذا ظلم.

والمعتزلة أقرب من الجبريّة من وجه من جهة المعقول، حيث قالوا: إن الإنسان يفعل ما يشاء؛ يروح ويغدو، ويجلس ويقوم، ولا يشعر أن أحداً يجبره، والجزاء على عمله مطابق تماماً، وهم من هذه الناحية أقرب من الجبريّة، لكن الجبريّة من ناحية تقدير الله أقرب من هؤلاء.

أمّا أهل السنّة -والحمد لله- فقد أخذوا بهذا وهذا، وقالوا: هي تضاف إلى الله خلقاً وتقديراً، وإلينا مباشرة وكسباً.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٣ وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادٌ

٦٤ لِربَّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطَرَّارٍ مِنْهُ لَنَا فَافْهَمُوا وَلَا تُمَارِ

الشرح

قوله: «وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ» وفي بعض النسخ جاءت (كل) مُتَّصِلَةٌ بِ(مَا)، فُرِسِمَتْ (كلما)، وهذا غلطٌ، لأنَّ (كلما) أداة شرطٍ تُفيد التكرارَ، وأمَّا «كُلُّ مَا» فـ(كل) مُضَافَةٌ إِلَى اسْمِ مَوْصُولٍ، فَالضَّوَابُّ أَلَّا تُكْتَبَ مُتَّصِلَةٌ، وَأَنْ تُكْتَبَ (كل) و(مَا) مُنْفَصِلَتَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكُلُّ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ.

ومعنى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ مِنَ الطَّاعَةِ وَضِدِّهَا فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ، أَيْ وَقَعَ بِإِرَادَتِهِ الْكُونِيَّةِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ طَاعَةً فَهُوَ وَقَعَ بِإِرَادَتِهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ طَاعَةٍ فَهُوَ وَقَعَ بِالْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ دُونَ الشَّرْعِيَّةِ، فَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قِتَالَهُمْ كَانَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَبِإِرَادَتِهِ أَيْضًا.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ فِعْلٌ لِمَخْلُوقٍ وَهَذَا الْفِعْلُ نَفْسُهُ مَخْلُوقٌ، فَإِذَا كَانَ مَخْلُوقًا فَإِنَّهُ يَكُونُ خُلِقَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ، فَمَا دَامَ مَخْلُوقًا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُجْبِرُهُ أَحَدٌ عَلَى شَيْءٍ، فَلَا يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ إِلَّا بِإِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ.

وقد اختلف النَّاس في هذه المسألة:

فالجبرية قالوا: بإرادة الله المجبرة؛ التي تُجبر الإنسان على أن يفعل.

والقدرية قالوا: ليس بإرادة الله إطلاقاً، والإنسان مستقِل بعمله.

وأهل السُّنَّة قالوا: إنه بإرادة الله غير المجبرة؛ لأنَّ الإنسان يفعل الفعل باختياره وليس مجبراً عليه، ولا فرق في هذا بين الطَّاعة والمعصية، فالطَّاعة التي تقع من العبد بإرادة الله، والمعصية التي تقع من العبد بإرادة الله؛ لأنَّ اقتتال الكُفَّار والمؤمنين -الذي سبق أن بيَّنا أنه بمُقْتَضَى الآية الكريمة واقع بإرادة الله- فيه شيء حلالٌ بل واجبٌ، وفيه شيءٌ حرامٌ؛ فقتال المؤمنين للكفار واجبٌ، وقتال الكُفَّار للمؤمنين حرامٌ، ومع ذلك أخبر الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ ذلك وقع بمشيئته، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، إذن فالله مُريدٌ للمعصية كما أنه مُريدٌ للطَّاعة.

فإن قال قائل: كيف يكون الله مُريدًا للمعصية؟ أليست المعصية شرًّا؟!

فالجواب: بلى هي شرٌّ، لكن الله تعالى قد يُريد هذا الشر لمصلحة عظيمة، وبكونه لمصلحة ينتفي عنه أن يكون شرًّا محضًا، فالشرُّ المحض ليس إلى الله، ولا يُمكن أن يريده الله، لكن هذه المعصية هي بنفسها شرٌّ، لكن بما تؤدِّي إليه تكون خيرًا؛ فليست شرًّا محضًا؛ لأنَّ المعصية فسادٌ، والله لا يحب الفساد، ولا يريد الفساد المحض، فمن الخير في المعاصي:

أولاً: أنَّ الله تعالى يقدرها ليتبيَّن بذلك فضل الطَّاعة؛ لأنَّه لولا تقدير المعصية لما عُرِف فضل الطَّاعة؛ فإذا حصلت المعصية وحصل من نتائجها ما يُخْصَل من العقوبات العامة والخاصة والظاهرة والباطنة، عُرِفَ بذلك قدر الطَّاعة، وأنَّ الطَّاعة خيرٌ.

ثانيًا: يُعرف بها تمام قُدرة الله وحكَمته، حيث أراد الطَّاعة الَّتِي فِيهَا الخير، وأراد المعصية؛ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْحِكْمِ الَّتِي يَتَبَيَّنُ بِهَا قُدرة الله عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النقيضَيْنِ بَيْنَ الطَّاعةِ وَالْمَعْصِيَةِ.

ثالثًا: قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذ لولا المعصية لما كَانَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى النَّهْيِ عَنْهُ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْمَعْرُوفَ حَتَّى يَأْمُرَ بِهِ.

رابعًا: إقامة الجهاد، فإذا كَانَتِ الْمَعْصِيَةُ كُفْرًا فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مُجَاهَدَةُ الْكُفَّارِ حَتَّى تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا، إِمَّا بِإِسْلَامِهِمْ وَإِمَّا بِإِخْضَاعِهِمْ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَبَذَلِ الْجُزْيَةِ.

خامسًا: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ يَكُونُ فِيهَا أَحْيَانًا خَيْرٌ لِلْعَاصِي، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَنْتَبِهُ إِذَا رَأَى أَثَارَهَا، فَيُقْلِعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَيَزِدُّادُ عَمَلًا صَالِحًا، وَيَكُونُ بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ خَيْرًا مِنْهُ قَبْلَهَا.

إِذْنِ فَالْعَاصِي مُرَادُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ أَجْلِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَصَالِحِ لَا لِذَاتِهَا؛ لِأَنَّ ذَاتَهَا شَرٌّ، لَكِنْ اللَّهُ يُرِيدُهَا؛ لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا خَيْرٌ كَثِيرٌ، كَمَا لَوْ أَرَادَ الْأَبُ الْحَنُونَ أَنْ يَكُويَ ابْنَهُ مِنْ مَرَضِ أَلَمٍ بِهِ، فَالْكَيُّ شَرٌّ، لَكِنْ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ يَكُونُ مُرَادًا لِلْأَبِ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَكُويَ ابْنَهُ بِدُونِ سَبَبٍ لَمْنَعَهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ.

وَكَانَ بَعْضُ الْمُعْتَزِّلَةِ يَقُولُ: إِنْ اللَّهُ يُرِيدُ الطَّاعَةَ؛ لِأَنَّهَا خَيْرٌ، وَلَا يُرِيدُ الْمَعْصِيَةَ؛ لِأَنَّهَا شَرٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الشَّرَّ وَلَا يَحِبُّ الْفُسَادَ، فَقَالَ مُعْتَزِّلِي ذَاتِ يَوْمٍ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: «سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ» وَهَذَا الْكَلَامُ طَيِّبٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ

الفحشاء، وحاشاه، ولكن هذه الكلمة إذا سمعها العامي فإنه يظن أن قائلها قد قدس ربه ونزّهه عما لا يليق، ولكن هذه الكلمة ظاهرها رحمة وباطنها عذاب، فالله عز وجل تنزهه عن الأمر بالفحشاء: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ولم يقل: قل إن الله لا يُقدّر الفحشاء، وفرق بين الأمر بالفحشاء وبين تقدير الفحشاء. المهم أنه لما قال: «سبحان من تنزه عن الفحشاء»، قال له السني: «سبحان من لا يكون في ملكه إلا ما يشاء».

ولا يخفى أن الكلمة الثانية هي الأصح؛ لأن العاصي مملوك لله، ومعصيته داخله في ملك الله، فلا يمكن أن تكون معصية في ملكه ولم يشأها الله، فإن قلنا بذلك فقد حكمنا بأنه يكون في ملك الله ما لا يشاء.

فقال له المعتزلي: «أرأيت إن منعني الهدى، وقضى عليّ بالردى، أحسن إليّ أم أساء؟» وقوله: إن منعني الهدى؛ يعني جعلني كافراً، وهو بقوله هذا يريد أن يلزم السني، حيث إنه كان يرى أنه لو قال: إن الكفر بإرادة الله فقد أساء إليه، والله عز وجل لا يسيء إلى أحد.

فقال له السني: «إن منعك ما أنت عليه فقد أساء، وإن منعك فضله فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء». وهذا جواب سديد، فالهداية فضل من الله؛ إن تفضل بها عليك فقد أحسن، وإن منعك فإنه لم يمنع حقاً واجباً عليه لك، فقطع المعتزلي وبُهِت وعجز عن الجواب، وهذا هو الحق، فكل ما في الكون من طاعة أو ضدها فهو مُراد لله.

وقول المؤلف: «أو ضدها» يعني المعصية، فالمعصية مُرادة لله، لكنها مرادة الله تعالى قدراً لا شرعاً، وأمّا الطاعة فمُرادة شرعاً وقدراً إذا وقعت من العبد.

مثال ذلك: إذا قام رجل فتوضأ وصلى، فإنَّ هذا الوُضوء وهذه الصَّلَاة مرادةٌ لله شرعاً وقدرًا؛ أمَّا كونُها مرادةً شرعاً فلائها محبوبَةٌ إلى الله، وأمَّا كونُها مرادةً قدرًا فلائها وقعتُ.

ومثال آخر: إذا سرق رجل فهذه معصيةٌ، وهي مُرادةٌ لله، لكنَّها مرادةٌ قدرًا لا شرعاً.

ومن ثمَّ نقول: إنَّ إرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تنقسم إلى قسمين:

إرادةٌ شرعيةٌ: وهي التي تكون بمعنى المحبة، فكلُّ شيءٍ محبوبٍ إلى الله فهو مُرادُّ له شرعاً، والإرادةُ الشرعيةُ قد يقعُ فيها المراد، وقد لا يقعُ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يريد الصَّلَاةَ شرعاً، لكنَّه قد يصلي الإنسان، وقد لا يصلي، مع أنَّ الله قد أراد الصَّلَاةَ شرعاً.

إرادةٌ كونيةٌ: وهي التي تكون بمعنى المشيئة، فكلُّ شيءٍ واقعٍ فهو مُرادُّ له كوناً؛ لأنَّه لم يقع إلا بمشيئته، والإرادةُ الكونيةُ يلزمُ فيها وقوعُ المراد، فإذا أراد الله تعالى شيئاً كوناً وجب، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، كما أنَّ الإرادةَ الكونيةَ لا تختصُّ بما يُحِبُّه الله، بل تكون فيما يُحِبُّه الله وفي غير ما يحبه، حتَّى زنا الزَّاني فإنَّ الله تعالى أرادَه كوناً، فكلُّ شيءٍ واقعٍ فإنَّنا نعلم أنه قد تعلَّقت به الإرادةُ الكونيةُ.

إذن فالفرق بينهما أنَّ الإرادةَ الشرعيةَ بمعنى المحبة، يعني تختصُّ بما يحبه الله، ولا يلزمُ فيها وقوعُ المراد؛ أمَّا الإرادةُ الكونيةُ فعلى العكس؛ يلزمُ فيها وقوعُ المراد، ولا تختصُّ بما يُحِبُّه الله، بل تكون فيما يحبه وفيما يكرهه.

ولنضرب لهذا أمثلة:

أولاً: إيمان أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الإرادة الشرعية والكونية؛ وذلك لأنه تم بإرادة الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، فكونه وقع وتم فقد أراده الله إرادة كونية، وكونه محبوباً إلى الله فقد أراده إرادة شرعية.

وأما كفر أبي لهب فهو مرادٌ بالإرادة الكونية؛ لأنه واقع، ووقوعه يدل على أنه مرادٌ كوناً، وهو ليس مراداً شرعاً؛ لأنه غير محبوبٍ لله، وكلُّ شيء يقع في الكون وهو غير محبوبٍ إلى الله فهو مرادٌ كوناً لا شرعاً.

وعلى ذلك فإنَّ إيمان أبي لهب مرادٌ شرعاً وغير مرادٍ كوناً؛ لأنَّ الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى أراد من أبي لهب أن يؤمن، وتلك إرادةٌ شرعية، لكنَّه لم يرد ذلك كوناً؛ لأنه لو أراد كوناً أن يؤمن لآمن.

أما كفر أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ففيه تفصيل؛ فكفره حال كفره مرادٌ كوناً لا شرعاً، أما كفره بعد إسلامه فغير مرادٍ لا شرعاً ولا كوناً.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فهاتان الإرادتان كونيتان؛ لأنَّ من يشأ الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؛ وليس المعنى: مَنْ يُحِبُّ الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؛ لأنَّ الله يُحِبُّ أن يهدي كلَّ أحدٍ، ويلزم من هذا أن يشرح صدر كلِّ أحدٍ، إذن الإرادة في الآية كونية في الجملة الأولى والثانية.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، هذه إرادة شرعية كونية؛ لأنَّ الله يُحِبُّها ووقعت؛ شرعية؛

لأنَّ الله يُحِبُّ البَيَانَ، وَكَوْنِيَّةً؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ، وَالْبَيَانُ كَوْنِيٌّ شَرْعِيٌّ، وَهَدَايَةُ سَنَنِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَمْ يَهْتَدِ.

رابعاً: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، هَذِهِ إِرَادَةُ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْجَمِيعِ، لَكِنْ هَذَا شَيْءٌ يُرْجَعُ إِلَى مَشِئَتِهِ، فَهِيَ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَوْنِيَّةً لَتَابَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ النَّاسِ.

خامساً: قولُ هود: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، هَذِهِ إِرَادَةُ كَوْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُحِبُّ الْإِغْوَاءَ.

إِذَنْ؛ فَلَا إِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ شَامِلَةً لَهَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَمَا لَا يُحِبُّهُ، ثُمَّ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَقُوعِ الْمَرَادِ، أَمَّا الْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَهِيَ تَخْتَصُّ بِمَا يَحِبُّهُ اللَّهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمَرَادِ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادٌ»، فِيهِ إِشْكَالٌ حَيْثُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ بِالْإِرَادَةِ الْكَوْنِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ يَكْرَهُهَا بِالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا يَكْرَهُهُ؟ فَهَلِ اللَّهُ مُجْبَرٌ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِمُجْبَرٍ وَلَا شَكَّ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا يَكْرَهُهُ كَرَاهَةً مُطْلَقَةً، لَكِنْ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا يَكْرَهُهُ كَرَاهَةً إِضَافِيَّةً؛ فَيَكْرَهُهُ مِنْ وَجْهِ وَيُحِبُّهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَالْمَعَاصِي مَكْرُوهَةٌ لِلَّهِ لَا شَكَّ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، لَكِنَّهُ قَدْ يُرِيدُهَا كَوْنًا مَعَ كَرَاهَتِهِ لَهَا شَرْعًا لِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ، فَإِنَّ وُجُودَ الْمَعَاصِي فِي بَنِي آدَمَ لَهُ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا مَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا^(١)؛

فإنَّ المعاصي يتبيَّن بها فضل الطَّاعات، وهُنَاكَ فَوَائِدُ أُخْرَى مِثْل: الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، والجِهَادِ، والصَّبْرِ، وغير ذلك.

فصار الجوابُ على هَذَا أن نقول: إن الله تعالى يُريد المعاصي مع كراهته لها لحِكْمَةٍ بالغَةِ، كما أنَّ الإنسان يأخذُ بآبئه الَّذي هو من أحب النَّاسِ إِلَيْهِ ويَكُويهِ بالنَّارِ وهو يَكْرَهُ أن يَكُويهِ؛ لِأَنَّهَا تَوَلِّمُهُ، لَكِنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ.

قال المؤلف: «مُرَادُ لَرَبَّنَا»، فَآتَى بِقَوْلِهِ: «لَرَبَّنَا» لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضَى رَبوبيَّتِهِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَيْءٍ مُرَادًا لَهُ.

وقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا اضْطَرَّارٍ مِنْهُ لَنَا» (ما) زائدة لتوكيد التَّفي، يعني: من غير أن يضطرنا نحن إلى ما نفعله، ويريد بذلك الرَّدَّ عَلَى الْجَبَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، فَاَلْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ مِنَّا ذَلِكَ لَكِنْ لَمْ يَضْطَرَّنَا إِلَى هَذَا، فَتَنَحْنُ نَفْعَلُ الطَّاعَاتِ بِاخْتِيَارِنَا، وَلَا نَشْعُرُ بِأَنْ أَحَدًا يَجْبِرُنَا عَلَيْهَا، وَنَفْعَلُ الْمَعَاصِيَ كَذَلِكَ بِاخْتِيَارِنَا، وَلَا نَشْعُرُ أَنْ أَحَدًا يَجْبِرُنَا عَلَيْهَا.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ صَادِرٌ عَنْ إِرَادَةٍ مِنْهُ سَمْعِيٌّ وَوَاقِعِيٌّ:

أما الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ: فَالآيَاتُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقول الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، وَالْأَدِلَّةُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ بِأَنْ فَعَلَ الْعَبْدُ صَادِرٌ بِاخْتِيَارِهِ، لَكِنْ هَذَا الْاِخْتِيَارُ تَابِعٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال...»، رقم (١٩٠٧)

أَمَّا الدَّلِيلُ الْوَاقِعِيُّ: فَإِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَفْعَلُ الْأَفْعَالَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّ أَحَدًا يَجْبِرُهُ عَلَيْهَا، فَيَحْضُرُ إِلَى الدَّرْسِ بِاخْتِيَارِهِ، وَيَغِيبُ عَنِ الدَّرْسِ بِاخْتِيَارِهِ؛ وَلِهَذَا إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ لَمْ يُنْسَبْ إِلَى الْعَبْدِ، بَلْ يُرْفَعُ عَنْهُ إِنْثَمُهُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ»^(١).

وَلَمْ يُنْسَبْ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَقَلُّبُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ بَلْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]، وَلَمْ يَقُلْ يَتَقَلَّبُونَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ إِرَادَةٌ، فَالْثَّائِمُ لَا إِرَادَةَ لَهُ؛ وَلِهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ لَوْ طَلَّقَ؛ فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ أَحَدًا كَلَّمَ زَوْجَتَهُ فِي النَّوْمِ، وَقَالَ: «يَا فُلَانَةَ، أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا بَتَاتًا»، ثُمَّ أَصْبَحَ فَإِنْ طَلَّاقُهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الثَّائِمَ لَا يُنْسَبُ فِعْلُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ.

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَطْرُودَةٌ؛ فَلَوْ طَلَّقَ السَّكَرَانُ -وَهُوَ لَا يَعِي مَا يَقُولُ- فَإِنْ طَلَّاقُهُ لَا يَقَعُ، وَلَوْ طَلَّقَ الْغَضْبَانُ غَضَبًا شَدِيدًا لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فَإِنْ طَلَّاقُهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ فَلَا حَكْمَ لَهُ شَرْعًا؛ فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ وَقُوعَ الشَّيْءِ بِإِرَادَةٍ مَنَّا ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ وَالْوَقَائِعِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَافْهَمْ وَلَا تُثْمَارِ» أَي: لَا تَجَادِلْ؛ لِأَنَّ الْمِرَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَصِرَ الْإِنْسَانُ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ يَجَادِلُ بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضَ بِهِ الْحَقَّ، أَمَّا الَّذِي يَهَارِي لِإِبْثَابِ الْحَقِّ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْجِدَالِ الْمَأْمُورِ بِهِ.



(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن يجب عليه الحد، رقم (١٤٢٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٦٥ وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُزْمٍ جَرَى
 ٦٦ فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ
 ٦٧ فَإِنْ يُثِبُّ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَإِنْ يُعَذِّبُ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ
 ٦٨ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ وَلَا الصَّلَاحِ، وَيَحِ مَن لَمْ يُفْلَحِ

الشرح

قوله: «وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى» هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيهَا إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ أَنَّ «يُعَذِّبُ» قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، أَيِ جَازَ لِلْمَوْلَى تَعَذِيبُ، مَعَ أَنَّ الْحَرْفَ الْمَصْدَرِيَّ مَحْذُوفٌ مِنْهَا، فَهَلْ يُعْتَبَرُ هَذَا شَاذًا؟

الجواب: لا، فَالشُّذُوزُ أَنْ يُحْذَفَ الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ وَيُنْصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ، فَيَقَالُ: وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ، فَهَذَا هُوَ الشَّاذُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» فَقَالُوا: تَسْمَعُ، وَالتَّقْدِيرُ أَنْ تَسْمَعَ، فَالشُّذُوزُ هُنَا كَوْنُ (أَنْ) تَنْصَبُ وَهِيَ مَحْذُوفَةٌ، أَمَّا أَنْ يُرْفَعَ الْفِعْلُ - وَلَكِنَّهُ يَحِلُّ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ - فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ وَسَائِغٌ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَكَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْآبَرَقَ حَوَاقٍ وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، أَيِ: إِرَاءَتِكُمْ، فَهِنَا يُؤَوَّلُ الْفِعْلُ بِالْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِهِ الْحَرْفُ الْمَصْدَرِي، وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَا دَامَ حَرْفُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَعْمَلْ مَعَ الْحَذْفِ.

وَسَبْكَ الْمَصْدَرَ بِدُونِ حَرْفِ الْمَصْدَرِ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] أَيِ: سَوَاءٌ عَلَيْكَ إِنْذَارُهُمْ أَمْ عَدْمُهُ.

فكلام المؤلف: «وجاز للمولى يعذب الوری» هذا غير شاذ، أمّا لو قيل «وجاز للمولى يعذب الوری» فهذا شاذ؛ لأنّا إذا قلنا: «يعذب» أعملنا حرف المصدر مع حذفه، وإذا قلنا: «يعذب» لم نُعمله، بل ولا نُقدره أيضًا.

قوله: «وجاز للمولى» وهو الله عزّ وجلّ، فالله سبحانه وتعالى مولى كل أحد بالمعنى العام، ومولى المؤمنين بالمعنى الخاص، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، فهذه هي الولاية الخاصة، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ (٦١) ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦١-٦٢]، قال: مولاهم الحق -وهم كفّار، وهذه هي الولاية العامة، وهُنا في قول المؤلف: «وجاز للمولى» فالولاية هنا من الولاية العامة التي يكون الله فيها مولى لكلّ أحد.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الوری» أي: الخلق، وقوله: «من غير ما ذنب» أي: من غير ذنب، ف(ما) هنا زائدة، «ولا جُرم جرى» يعني ولا إجمام، أي: أن الله يَجُوز أن يُعَذِّب النَّاسَ دُونَ ذَنْبٍ؛ بترك واجب، أو إجمام بفعل محرم.

فإذا قدرنا أن هناك رجلاً مؤمناً، تقيّاً، يقوم الليل والنهار في طاعة الله ومات على ذلك؛ فإنَّ الله يَجُوز أن يُعَذِّبَهُ ويُخَلِّدَهُ فِي النَّارِ! ولكن كيف ذلك؟!

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

فعلل ذلك بتعليين:

التعليل الأول: أن كلّ شيء من الله فهو جميل.

التعليل الثاني: أن الله لا يُسأل عن فعله، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ولكن هذا القول والتعليل لهذا القول كلاهما باطل، ولا نقول: ضعيف؛ لأنه مخالف للنص الصريح في كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فإذا قلنا: إن من آمن واتقى ومات على ذلك جاز أن يُعذبه الله؛ صار هذا القول مخالفًا لنص القرآن.

ثم إن هذا الفعل غير جميل، والله سبحانه وتعالى لا يفعل إلا الجميل، وفي الحديث القدسي الصحيح أن الله تعالى قال: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي»^(١)، ثم إن تعذيب المطيع القائم بأمر الله ليلاً ونهاراً حتى مات، لا أحد يشك في أنه ظلم وأنه غير جميل. إذن سقط التعليل الأول في قوله: «فكل ما منه تعالى يجمل»، فإن عقوبة المطيع ليست جميلة، فلا يصدق عليها هذا التعليل.

أما التعليل الثاني في قوله: «لأنه عن فعله لا يُسأل» فهذا صحيح، فالله تعالى لا يُسأل عما يفعل، فلا يُسأل لماذا هدى هذا الرجل حتى استقام، ولماذا أضل الآخر حتى انحرف؟ فلا يُسأل عن هذا؛ لأن الله له الحكمة فيما قدر، لكن بعد أن يوجد السبب المقتضي للثواب أو العقاب، فلو أن الله عاقبه لكان هناك سؤال عن

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

سَبَبُ مُعَاقِبَةِ اللَّهِ لِهَذَا الرَّجُلِ؛ وَلِهَذَا أَيْضًا يَسْقُطُ هَذَا التَّعْلِيلُ، وَيُحْمَلُ -إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ صَحِيحًا- عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَنْ فِعْلِهِ فِي إِجَادِ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْعَذَابِ أَوْ لِلثَّوَابِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْخَلْقُ كُلُّهُ مَلَكًا لِلَّهِ؟ وَإِذَا كَانَ مَلَكًا لَهُ أَفَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَلِكِهِ مَا شَاءَ؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، وَلَكِنْ نَقُولُ: هُوَ نَفْسُهُ عَزَّجَلَّ أَخْبَرَ بَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَذِّبَ طَائِعًا، فَيَكُونُ هَذَا الشَّيْءُ -أَي: تَعْذِيبُ الْمَطِيعِ- مَمْتَنَعًا بِمُقْتَضَى خَبَرِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَبِمُقْتَضَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ عَزَّجَلَّ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ وَأَعْدَلُ الْعَادِلِينَ.

فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَمْتَنَعًا؛ لِإِخْبَارِ اللَّهِ بَأَنَّهُ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، وَأَنْ ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، فَهُوَ مُمْتَنَعٌ لِهَذَا الْوَعِيدِ، وَإِلَّا فَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ، لَكِنْ هُوَ نَفْسُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ، وَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُشِيبَ الْمَطِيعَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ابْجَهَدُوا ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ صَارَ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَجَازَ لِلْمَوْلى يُعَذِّبُ الْوَرى مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ، وَلَا جُزْمٍ جَرى

قَوْلًا بَاطِلًا مُخَالَفًا لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمُخَالَفًا لِمَا تَقْتَضِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَمَّا التَّعْلِيلَانِ الْمَذْكُورَانِ فَهُمَا أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: كُلُّ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ فَهُوَ جَمِيلٌ، قُلْنَا: لَا جَمِيلَ فِي تَعْذِيبِ الْمَطِيعِ، وَإِذَا قَالَ:

لأنَّه عن فعله لا يُسأل، قلنا: هذا في منع السَّبب المُقتضي للثَّواب أو العقاب، فإذا هدى شخصًا وأضلَّ شخصًا فإنَّه لا يُسأل، لكن إذا وُجد الضَّلال أو الهدى فإنَّه لا بُدَّ أن يترتَّب عليهما مُقتضاهما من ثوابٍ في الهدى، وعقابٍ في الضَّلال.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فَإِنْ يُثِبَّ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَإِنْ يُعَذِّبُ فَبِمَحْضِ عَذْلِهِ

(إن يُثب) يعني: إن يثب المطيع فإنَّه من فضله، وهذا صحيح؛ فهو سبحانه إذا أثاب المطيع فإنَّ ذلك فضله، ولكن هذا الفضل أوجبَه الله على نفسه، وإذا كان الله أوجبَه على نفسه؛ فلا يُمكن أن يتخلَّف هذا الموجب؛ ولهذا فإن قول المؤلف: «فإن يثب فإنَّه من فضله» حقٌّ وصدق، فإن الله إن يُثبَّ فهو من فضله، بل إن الله عَزَّجَلَّ يُثب على العمل أكثر من العمل، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعفٍ إلى أضعاف كثيرة، فعشر الأمثال ثابتةٌ وما زاد فهو نافلةٌ، وهو فضل الله عَزَّجَلَّ.

ونحنُ نُسلم بهذا، ولكننا نقول: هذا الفضل كان واجبًا على الله بإيجابه إيَّاه هو على نفسه سبحانه وتعالى، فهو الَّذي أوجب على نفسه أن يُثبب المطيع، وإذا كان لكرمه عَزَّجَلَّ أوجب على نفسه أن يُثبب المطيع فإنَّ هذا الإيجاب لن يتخلَّف؛ لأنَّه لو تخلَّف -وحاشاه من ذلك- لكان مخلفًا للميعاد، والله عَزَّجَلَّ لا يخلف الميعاد، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فلا بُدَّ أن يوجد هذا الَّذي وعد الله به.

ثم إن الله إن يُثبب فإنَّه من فضله، سواء أثاب المطيع على عمله بالطاعة، أو عفا عن المجرم، فإنَّ عفوه عن المجرم يُعتبر إثابةً؛ لأنَّ ترك العقوبة إحسان، وإذا عفا

عَنِ الْمَجْرِمِ فَهُوَ بِفَضْلِهِ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْمَجْرِمِ مُحْتَمَلٌ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِجْرَامُ شَرْكَاً،
وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
[النساء: ٤٨].

وقوله: «وإن يعذب فبمحض عدله» وهذا صحيح؛ لأن الله إذا عذب فبعده،
لكن إنما يكون العذاب عدلاً إذا وجد سببه، أما إذا لم يوجد سببه فإنه يكون
ظلمًا.

وظاهرُ كلام المؤلف: «إن يُعَذَّب» مطلقاً، لقوله: «وجاز للمولى يعذب الوري»
ولكننا نقول: إن هذا الظاهر إن كان مراداً للمؤلف؛ فهو غير صحيح، وإن أراد
بقوله: «إن يُعَذَّب» أي: على الإساءة؛ فهذا صحيح، فإنه إن يُعَذَّب على الإساءة
فبمحض العدل؛ لأنه لا يُعَذَّب على الإساءة إلا بمثل السيئة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ
جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، يعني لو جُزِيَ بأكثر
لكان ظلمًا، ولكنهم لا يُظلمون.

وانظر إلى تمام العدل وتمام الفضل أن السيئة بمثلها لا تزيد، والحسنة بعشر
أمثالها، والعدل أن تكون الحسنة بمثلها، أو السيئة بعشر أمثالها، لكن ليتبين فضل
الله صارت الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها، ومع ذلك فإن هذه السيئة قابلة
للمغفرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
[النساء: ٤٨]، أما ثواب الحسنة فهو غير قابل للإسقاط، فإن لم يزد لم ينقص، وهذا
أيضاً يظهر به تمام فضل الله عز وجل؛ حيث إن السيئة بسيئة قابلة للعفو، والحسنة بعشر
أمثالها غير قابلة للنقص، بل هي باقية، وما زاد على العشر يُمكن أن يكون إلى
سبعمئة ضعف، بل إلى أضعاف كثيرة.

إذن؛ فقوله: «إن يعذب فبمحض عدله» قولٌ صحيحٌ إن أراد به من أساء، أمّا إن أراد به - حتى من أحسن - فليس بصحيح؛ لأنّه لو عذب المحسن لكان هذا ظلمًا، والله عزّ وجلّ مُنزّه عن الظلم.

وقول المؤلف: «إن يُعَذَّب فبمحض عدله» أراد بذلك الاحتجاج لقوله، وفي الحقيقة أنّه حُجّة عليه؛ لأنّنا نقول: التّعذيب يكون عدلاً إذا وُجد سببه، وإذا لم يُوجد سببه فليس بعدلٍ.

وقد يرد إشكال بناءً على ذلك في فهم الحديث: «إِنَّ اللَّهَ لَوِ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ»^(١)، فكيف نُجيب على هذا الحديث؟ والجواب عنه يكون من أوجه: أولاً: يُنظر في صحة الحديث.

ثانياً: فإذا صحَّ كان المعنى أن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه لكان تعذيبه إيّاهم في غير ظلم، أي: لكان تعذيبه إيّاهم بسبب منهُم وهو المعصية.

ثالثاً: لو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالمٍ لَهُمْ، وذلك بأن يُقابل إحسانه بإحسانهم، فإنّه إذا قابل إحسانه بإحسانهم صار إحسانهم ليس بشيء؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ»^(٢)، أي: من باب المقابلة؛ لأنّ الله لو حاسبنا على وجه المناقشة لكان فعلنا للخيرات ديناً علينا، لأنّه هو الذي منّ علينا بذلك، وحينئذٍ لو عذبنا في هذه الحال أو من هذا الوجه لعذبنا وهو غير ظالمٍ لنا، هذا إذا صحَّ الحديث، وعلى ذلك فلا يكون في هذا إشكالٌ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ وَلَا الصَّلَاحِ وَيَحِ مَن لَمْ يُفْلِحْ!

الشرح

يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَصْلَحَ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ الصَّلَاحَ.

وَهُنَا خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: الْأَصْلَحُ، وَالصَّلَاحُ، وَالْأَسْوَأُ، وَالسَّيِّئُ، وَمَا لَا صِلَاحَ فِيهِ وَلَا سُوءَ، فَلَا أَصْلَحَ أَعْلَى مِنَ الصَّلَاحِ، وَالْأَسْوَأُ أَدْنَى مِنَ السَّيِّئِ، وَمَا لَا صِلَاحَ فِيهِ وَلَا سُوءَ فَهُوَ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ.

وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]، لَكِنْ مَا كَانَ مِنْ مُقْتَضَى حُكْمَتِهِ وَكَمَالِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ، وَمَا خَالَفَ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَالْكَمَالِ فَإِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ، فَمَثَلًا تَغْذِيبِ الْمَطِيعِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ أَنْ يُثَابَ الْمُحْسِنُ عَلَى إِحْسَانِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ عُدِّبَ الْمُحْسِنُ لَكَانَ فِيهِ إِخْلَافٌ لَوْعْدِهِ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَاجِزًا وَلَيْسَ كَاذِبًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بَلْ هُوَ الصَّادِقُ الْقَادِرُ؛ فَلَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

إِذَنْ؛ فَالَّذِي يَعْمَلُ صَالِحًا يَجَازِيهِ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَصْلَحِ وَجَوَابًا؛ بِمُقْتَضَى الْحِكْمَةِ وَالْكَمَالِ؛ لِأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَعَدَ بَأَنَّهُ يُثِيبُ الطَّائِعَ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ، لَيْسَ بِإِجَابِنَا، بَلْ بِإِجَابِهِ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ.

فَمَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْجَذْبُ الَّذِي يُصِيبُ النَّاسَ صَلَاحٌ؟

قُلْنَا: فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ غَيْرُ صَلَاحٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾

ومنه الجذب، فهو غير صلاحٍ في حدِّ ذاته، لكنَّه صلاحٌ لغيره، بدليل ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

ولهذا اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هل يجب على الله فعل الأصلاح أو لا يجب؟ وهل يجب عليه فعل الصَّلاح أو لا يجب؟ ونحن نقول إنه يمتنع عليه عَزَّجَلَّ فعلُ الأسوأ وفعل السيِّئ؛ لأنَّ هذا نقص، والله سبحانه مُنزَّه عن النقص، وكذلك فعل ما ليس فيه صلاحٌ ولا سوء فهو أيضًا مُنزَّه عنه؛ لأنَّ مثل هذا الفعل سَفَهٌ ولعب، والله تعالى مُنزَّه عن ذلك، وبذلك يبقى عندنا الصَّلاح والأصلاح.

ولكن ما ميزان الصَّلاح والأصلاح؟

إنَّ كان الميزانُ هو عقولنا؛ فربَّما نتوهم أن الله تعالى فعل الأسوأ أو السيِّئ، وإنَّ كان الميزانُ هو الواقع؛ فإنَّه عَزَّجَلَّ لا يفعل إلا الصَّلاح أو الأصلاح، بل مُقتضى الكمال أنَّه إذا كان صلاحٌ وأصلح؛ فإنَّه يفعل الأصلاح.

فإن قال قائل: لو قلنا: إنَّه يجب عليه فعل الأصلاح أو الصَّلاح، ورَدَّ علينا خلق إبليس، وأنه لو سلِمَ النَّاس من إبليس لكانوا في خير وكان أصلح لهم، والله تعالى قد خلقه؟

فالجوابُ على هذا الإشكال: أنَّ خلق إبليس -لا شكَّ أنَّه- شرٌّ، لكن وجود شرٍّ يُصارع بخيرٍ هذا أصلح؛ لأنَّ النَّاس لو كانوا على طريقةٍ واحدةٍ وليس هناك ما يُضللهم لم يتبين الصَّادق من غير الصَّادق؛ لأنَّه ليس هناك سبيلٌ إلى أن يكون الإنسانُ فاجرًا.

فلو لم يوجد إبليس ولا نفسٌ أمَّارة بالسوء ما كان هناك طريقٌ يُمكن أن يسلكه الإنسان فيكون فاجرًا حتَّى يُعرَف حُسْنُ نيَّته من سوء نيَّته، فالحكمة إذن

أَنْ يُخْلَقَ إِبْلِيسُ، بَلِ الْأَصْلَحُ أَنْ يُخْلَقَ إِبْلِيسُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ امْتِحَانُ الْعَبْدِ وَمَعْرِفَةُ كَوْنِهِ عَبْدًا خَالصًا لِلَّهِ أَوْ عَابِدًا لِهَوَاهُ إِلَّا بِوُجُودِ إِبْلِيسِ وَالشَّرِّ وَالنَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ، إِذِنْ فَهَذَا لَيْسَ صَلَاحًا فِي نَفْسِهِ، وَلَا أَصْلَحَ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ لَغَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ الْجَذْبُ - وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْكُونِ - فَإِنَّهُ وَلَا شَكَّ فِسَادٌ لِلنَّاسِ، وَتَعْطُّلٌ مَصَالِحٍ، وَهَلَاكٌ مُوَاشٍ، وَرَبِمَا هَلَاكٌ أَنْفُسٍ أَيْضًا، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقْدِرُ الْجَذْبُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَصْلَحَ أَوْ الصَّلَاحَ؟

وِجَابٌ عَلَى ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذَا الْجَذْبَ سَيِّئٌ مِنْ وَجْهِهِ وَصَالِحٌ مِنْ وَجْهِهِ، فَهُوَ سَيِّئٌ، لَكِنَّ اللَّهَ يُقَدِّرُهُ لِأَمْرِ أَعْظَمَ وَأَنْفَعٍ لِلْعِبَادِ مِنَ الْخُصْبِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، فَهَذَا صَلَاحٌ لَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ يَبَيِّنُ الْحِكْمَةَ مِنْهُ فَقَالَ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

وَلَوْ بَقِيَ النَّاسُ قَدْ بُسِطَ لَهُمُ الرِّزْقُ لَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَقَاءَ النَّاسِ عَلَى فُسُوقِهِمْ وَعَتُوِّهِمْ وَضَلَالِهِمْ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ أَكْبَرُ مِنْ مَفْسَدَةِ الْجَذْبِ، فَإِذَا جَاءَتْ مَفْسَدَةُ الْجَذْبِ مِنْ أَجْلِ اسْتِقَامَةِ النَّاسِ عَلَى دِينِ اللَّهِ صَارَ وُجُودُ الْجَذْبِ صَلَاحًا عَظِيمًا.

وَنَضْرِبُ مَثَلًا لِذَلِكَ بِإِنْسَانٍ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ شَخْصًا أَلْفَ دِرْهَمٍ، لَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ لَذَهَبَ يَشْتَرِي بِهَا أَشْيَاءَ لَا تَنْفَعُ وَيَتَمَرَّدُ بِهَا، لَكِنْ لَوْ أَعْطَاهُ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا أَوْ مَنَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ لَكَانَ ذَلِكَ صَلَاحًا أَوْ أَصْلَحَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي

هَذِهِ الْحَالِ -الَّتِي لَا يُعْطِيهِ فِيهَا إِلَّا دَرَهْمًا وَرُبَّمَا مَنَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ-، إِصْلَاحُهُ
لِلْمُعْطَى أَحْسَنُ مِنْ إِصْلَاحِ الْحَالِ الْأَوَّلَى الَّتِي يُعْطِيهِ فِيهَا أَلْفَ دَرَهْمٍ وَيَذْهَبُ
يُنْفِقُهَا فِي أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا نَفْعٌ، أَوْ فِي أَشْيَاءَ فِيهَا ضَرَرٌ.

أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عِنْدَكَ صَبِيٌّ مَرِيضٌ بَمَرَضٍ يُشْفَى مِنْهُ بِالْكَيِّ، فَأَنْتَ تَكْوِيهِ
رَغْمَ أَنْ الْكَيَّ إِسَاءَةٌ، رَجَاءُ مَصْلَحَةٍ أَعْظَمَ؛ لِأَنَّ الْكَيَّ لَا يَقْتُلُهُ، لَكِنَّ الْمَرَضَ الَّذِي
أَصَابَهُ رُبَّمَا يَقْتُلُهُ، وَلَا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّكَ أَسَاءْتَ التَّصَرُّفَ؛ بَلْ
يَقُولُونَ: أَحْسَنْتَ التَّصَرُّفَ، أَمَّا لَوْ كَوَيْتَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ رَأَيْتَهُ يَلْعَبُ فِي السُّوقِ، فَإِنَّ
هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ بِالنَّارِ، ثُمَّ إِنْ النَّارُ هُنَا لَيْسَتْ هِيَ السَّبَبُ فِي صَلَاحِهِ،
فَقَدْ يُكْوَى وَلَا يَنْتَهِي؛ وَلِهَذَا جَازَ الْكَيُّ لِلِاسْتِشْفَاءِ مِنَ الْمَرَضِ، وَلَمْ يَجِزْ الْكَيُّ مِنْ
أَجْلِ تَأْدِيبِ الصَّبِيِّ لِيُصَلِّيَ، أَوْ لئَلَّا يَلْعَبَ فِي السُّوقِ.

وقوله: «فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ وَلَا الصَّلَاحِ»، أَي: إِذَا كَانَ هُنَاكَ
فِعْلٌ فِيهِ صَلَاحٌ، وَفِعْلٌ فِيهِ أَصْلَحُ، وَفِعْلٌ لَيْسَ فِيهِ صَلَاحٌ وَلَا أَصْلَحُ، وَفِعْلٌ فِيهِ
سَوْءٌ، وَفِعْلٌ فِيهِ أَسْوَأُ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، وَفِعْلُ اللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ، وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- الْأَسْوَأُ فَإِنْ ذَلِكَ -فِي نَظَرِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ- جَائِزٌ عَلَى اللَّهِ.

وَلَكِنْ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هَذَا أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَسْوَأِ مَعَ إِمْكَانِ
الصَّلَاحِ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ، لَكِنْ قَدْ يُخْطِئُ الْإِنْسَانُ فِي الْفَهْمِ، فَيَظُنُّ أَنَّ الْأَصْلَحَ خِلَافَ
كَذَا، وَلَكِنْ الْأَمْرُ خِلَافُ مَا ظَنَّ، فَيَظُنُّ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنَّ اللَّهَ فَعَلَ الْأَسْوَأَ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ كَانَ الْأَسْوَأَ حَقِيقَةً وَتَقْدِيرًا وَتَصَوُّرًا؛ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ
يَفْعَلَهُ؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلْحِكْمَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَكِيمٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا فِيهِ
الْخَيْرُ، إِمَّا بِذَاتِهِ وَإِمَّا بغيرِهِ.

والحاصل: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا نِزَاعٌ طَوِيلٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْإِعْتِزَالِ،
فَالْمُعْتَزِلَةُ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ يُجِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَصْلَحَ وَالصَّالِحَ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ:
لَا يُجِبُّ، وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ، فنقول: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا كَانَ مِنْ مُقْتَضَى كَمَالِهِ،
وَلَكِنْ الْمِيزَانُ فِي الْأَصْلَحِ أَوْ عَدَمِهِ لَيْسَتْ عُقُولُنَا كَمَا تَقُولُ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ، وَلَكِنْ الْمِيزَانُ
لِلْأَصْلَحِ وَالصَّالِحِ هُوَ الْوَاقِعُ الَّذِي يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي أَجْرَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ
هُوَ الْأَصْلَحُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ
أَوْ يَلْسِكُمْ سُيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فَكُلُّ هَذِهِ فِي ظَاهِرِهَا مَفَاسِدُ
وَمَسَاوِيءٌ، فَالْعَذَابُ مِنْ فَوْقِنَا حَاصِبٌ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِنَا: كَالزَّلَازِلِ
وَالْبَرَاكِينِ: ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ سُيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، يَعْنِي: الْقِتَالَ وَالنِّزَاعَ فِيمَا بَيْنَكُمْ،
وَكُلُّ هَذِهِ فِي ظَاهِرِهَا سَيِّئَةٌ، وَلَكِنْ فِيهَا مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ، وَهِيَ أَنْ تُتُوبَ إِلَى اللَّهِ
وَنَرْجِعَ إِلَيْهِ؛ حَتَّى نَنْقِيَ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ
فَوْقِكُمْ﴾، قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قَالَ: «أَعُوذُ
بِوَجْهِكَ»، وَفِي الثَّلَاثَةِ: ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ سُيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قَالَ: «هَذِهِ أَهْوَنُ،
أَوْ هَذَا أَيْسَرُ»^(١)، وَلِهَذَا وَقَعَتْ - فِي الْأُمَّةِ - الثَّلَاثَةُ، أَمَّا الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ فَلَمْ تَقَعْ فِي
الْأُمَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، وَرُبَّمَا يُوجَدُ فِي أَجْزَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ زَلْزَالٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَامَّةً.

وبذلك يكون المؤلف رحمه الله قد وافق أهل السنة من جهة، وخالف المعتزلة

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾، رقم (٤٦٢٨).

من جهة أخرى، فالمعتزلة يقولون: يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ بِجَانِبِ الصَّالِحِ، وَفِعْلُ الصَّالِحِ بِجَانِبِ الْفَسَادِ، وَلَكِنَّا قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالصَّالِحِ وَالْفَسَادِ وَالْأَصْلَحِ مَا يُنَاطُ بِالْعَقْلِ؛ فَقَوْلُ الْمَعْتَزِلَةِ خَطَأٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عُقُولَنَا تَقْصُرُ عَنْ إِدْرَاكِ الصَّالِحِ وَالْفَسَادِ، فَقَدْ نَظَرْنَا هَذَا الشَّيْءَ فَسَادًا وَيَكُونُ صَالِحًا، وَقَدْ نَظَرْنَاهُ صَالِحًا وَيَكُونُ فَسَادًا.

وإن أرادوا بالأصلح ما تقتضيه حكمة الله عَزَّوَجَلَّ وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لَنَا سَيِّئًا؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا يَكُونُ فَسَادًا، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وَلَكِنَّا نَحْنُ قَدْ نَظَرْنَا هَذَا الشَّيْءَ فَسَادًا وَهُوَ صَالِحٌ.

فخلق إبليس مثلاً، يقول أهل السنة للمعتزلة: إِنَّهُ فَسَادٌ وَشَرٌّ، وَهُوَ يَنْقُضُ عَلَيْكُمْ قَوْلَكُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُونَ: لَا يَجِبُ، لَكِنْ سَبَقَ أَنْ الصَّوَابُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ خَلْقَ إبليس شَرٌّ مِنْ وَجْهِهِ وَخَيْرٌ مِنْ وَجْهِهِ آخَرٍ، فَلَوْلَا خَلْقُ إبليس مَا وُجِدَ الْكُفْرُ وَلَا الْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ، وَوُجُودُ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ هُوَ مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ الَّذِي بِهِ تَتِمُّ كَلِمَتُهُ وَيَصْدُقُ وَعْدُهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ١١٨ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿[هود: ١١٨-١١٩]، فَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى الصَّالِحِ؛ فَلَنْ تَتِمَّ كَلِمَةُ اللَّهِ بِمَلَأَ النَّارَ، إِذَنْ؛ فَوْجُودُ إبليس - وَإِنْ كَانَ فِيهِ الشَّرُّ وَالْفَسَادُ - فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ الَّتِي يَتِمُّ بِهِ غَايَاتُ حَمِيدَةِ أَرَادَهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٦٩ فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي وَإِنْ يُرِدْ إِضْلَالًا عَبْدٌ يَعْتَدِ

الشرح

هذا البيت ويشهد له قول النبي ﷺ: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ»^(١)، ولكن سبب الهداية وسبب الإضلال يكون من العبد؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ وَقَوْهُمْ﴾ [محمد: ١٧].

فإذا علم الله من العبد أن نيته الهدى وطلبه الهدى هداه، وإذا زاغ القلب أزاغه الله، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال تعالى: ﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ مَيْثَنَّهُمْ لَعَنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣].

فسبب الهداية والإضلال من العبد، فإذا علم الله من هذا العبد أنه أهل للهداية هداه، كما أنه إذا علم أن هذا العبد أهل للرسالة أرسله، وذلك قبل ختم النبوة، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٧٠ وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالٍ أَوْ ضِدَّهُ، فَحُلٌّ عَنِ الْمُحَالِ
 ٧١ لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقٍ
 ٧٢ وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ الْبَشَرِ أَوْ غَيْرِهِ فَبِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ
 ٧٣ وَلَمْ يَفُتْ مِنْ رِزْقِهِ، وَلَا الْأَجَلَ شَيْءٌ فَدَعِ أَصْلَ الضَّلَالِ وَالْخَطَلِ

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرزق ما ينفع من حلال أو ضده»، الرزق بمعنى العطاء، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الرزاق، وهو الَّذِي يَرْزُقُ الْعِبَادَ. لكن هل الرزق شاملٌ للحلال والحرام، أو هو خاصٌّ بالحلال؟

نقول: الرزق نوعان:

النوع الأول: رزق ما يقوم به البدن؛ وهذا يشمل الحلال والحرام، ويشمل رزق البهائم والإنسان، فهو عامٌّ، حتَّى لو فُرِضَ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا الْخِنْزِيرَ وَالْمَيْتَةَ فَهُوَ رِزْقٌ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا الرَّبَا وَمَا يَكُونُ بِالْغَشِّ وَالْخِيَانَةِ فَهُوَ رِزْقٌ.

النوع الثاني: رزق ما يقوم به الدين؛ وهذا خاصٌّ بالرزق الحلال؛ لِأَنَّ الرِّزْقَ الْحَرَامَ -وإن قام به البدن- فَإِنَّهُ يَنْقُصُ بِهِ الدِّينَ.

فقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرزق ما ينفع من حلال أو ضده» يُريد به من نوعي الرزق ما يقوم به البدن؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ لِلْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالنَّاطِقِ وَالْبَهِيمِ، وَكُلِّ شَيْءٍ.

ثُمَّ عَلَّلَ الْمُؤَلَّفَ رَحْمَةُ اللَّهِ فَقَالَ: «لَأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ» وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ الرِّزْقَ خَاصٌّ بِالْحَلَالِ فَقَطْ لَخَرَجَ بِذَلِكَ قِسْمٌ كَبِيرٌ مِنَ الْخَلْقِ عَنْ كَوْنِ اللَّهِ يَرْزُقُهُمْ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ رَازِقُ كُلِّ الْخَلْقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود: ٦].

أَمَّا إِذَا كَانَ الرِّزْقُ مَطْلُوبًا مِنَ الْعَبْدِ؛ كَقَوْلِ الْعَبْدِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَطْلُبُ الرِّزْقَ الْحَلَالَ، الَّذِي بِهِ قَوَامُ الدِّينِ، وَلَا يَخْطُرُ بِأَلِإِنْسَانٍ إِذَا دَعَا اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَهُ، أَنَّهُ يُرِيدُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الرِّزْقَ الْحَلَالَ.

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رِزْقًا حَلَالًا طَيِّبًا»؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّأَكُّدِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةً وَجُلَّةً، عَلَانِيَةً وَسِرَّةً، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»^(١)، مَعَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي»، لَكِنْ يَقُولُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّأَكُّدِ، وَمِنْ بَابِ الْإِلْحَاحِ عَلَى اللَّهِ بِالْدُّعَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ الْمُلْحِّينَ فِي الدُّعَاءِ، وَمِنْ بَابِ كَثْرَةِ مُنَاجَاةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَحِبَّ لِلَّهِ يُحِبُّ أَنْ يُكْثِرَ مُنَاجَاةَ؛ لِأَنَّ الْحَبِيبَ يُحِبُّ طُولَ الْمُنَاجَاةِ مَعَ حَبِيبِهِ.

إِذَنْ؛ فَالرِّزْقُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَا يَقُومُ بِهِ الْبَدَنُ وَمَا يَقُومُ بِهِ الدِّينُ، فَالَّذِي يَقُومُ بِهِ الْبَدَنُ عَامٌّ يَشْمَلُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَرِزْقُ النَّاطِقِ وَالْبَهِيمِ، وَالَّذِي يَقُومُ بِهِ الدِّينُ خَاصٌّ بِالرِّزْقِ الْحَلَالَ، وَمِنْهُ رِزْقُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، فَهَذَا مِمَّا يَقُومُ بِهِ الدِّينُ، أَمَّا الرِّزْقُ الْمَطْلُوبُ أَيُّ الَّذِي يَطْلُبُهُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ فَهُوَ يَخْتَصُّ بِالرِّزْقِ الْحَلَالَ، لِقَرِينَةِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقول في الركوع والسجود (٤٨٣) (٢١٦).

السؤال؛ لأنني لا أظنُّ أنَّ أحدًا من المؤمنين يسأل الله رزقًا على أيِّ وجهٍ كان، وإنما يُريد السائل الرزق الحلال.

قوله: «وليس مخلوق بغير رزق» أو (بغير رزق)، يجوز هذا وهذا، فالرزق بالفتح هو الفعل، والرزق بالكسر هو المرزوق، وهذا صحيح، فإنه لا يوجد مخلوق بغير رزق أبدًا، كلُّ المخلوقات قد رزقها الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

مسألة: هل الرزق فيه تبعه -أي: إثم- على المرزوق أو لا؟

نقول: إذا كان مؤمنًا تقيًّا فليس عليه تبعه في رزقه؛ لأنَّ هذا المؤمن التقيَّ لن يأكل إلا الحلال، فلا يكون عليه شيءٌ. أمَّا الكافر فإنه يُعاقب على رزقه؛ لأنَّ الأرزاق لا تكون خالصةً لهم؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، فمفهومه أنَّ غير المؤمنين عليهم جناحٌ.

ثمَّ قال المؤلف رحمه الله تعالى: «ومن يمت بقتله من البشر» فقوله: «من البشر» بيان لـ(من)، يعني مَنْ يَمُوت من البشر بالقتل فيالقضاء والقدر.

وقوله: «أو غيره»؛ يُحتمل أن تكون عائدةً إلى البشر، فيكون المعنى: مَنْ يُمُت بقتله من البشر وغير البشر، ويحتمل أن تكون عائدةً على القتل؛ أي: وَمَنْ يُمُت بقتله من البشر أو بغير قتله، بل يَمُوت موتًا طبيعيًّا، فيالقضاء والقدر، واللفظ الذي يحتمل هذين المعنيين صحيح، والمغنيان لا يتنافيان، فيكون شاملًا لمن يَمُوت بقتلٍ أو بغير قتل، وَمَنْ يَمُوت من البشر أو غيره بالقتل فيالقضاء والقدر.

وقوله: «فيالقضاء والقدر» قضاء الله عزَّ وجلَّ وقدره.

والقضاء والقدر بمعنى واحدٍ إن انفرد أحدهما عن الآخر، ويختلف معناهما عند الاجتماع، فيكون القدر ما قدره الله بالأزل، والقضاء ما حكّم به فعلاً، أمّا إذا قيل: قضاء الله وحده، أو قيل: قدر الله وحده، فهو شاملٌ للمعنيين جميعاً.

قوله: «ولم يفت من رزقه ولا الأجل شيء» أي لم يفت من رزقه الذي قدره الله شيء، ولا من أجله الذي كتبه الله له شيء، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقول النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا وَأَجْلَهَا»^(١)؛ أي: لا يبقى من الأجل ولا لحظة، ولا من الرزق ولا حبة، كُلُّهَا تُسْتَكْمَل وتنتهي.

فإذا كان الأمر كذلك علمنا بأن الذي يُقتل يكون قد مات بأجله، وأن الذي يُقتل يكون قد استكمل رزقه.

مثال ذلك: رجلٌ قُتل عند زوال الشمس، فلا يقول قائل: إن هذا الرجل فاتته الغداء من الرزق، ولو بقي لتغذى. نقول: هذا لا يمكن أبداً؛ لأن الله قدر أن يموت هذا الرجل قبل أن يأتي موعد الغداء، إذن؛ فالغداء ليس له، ولم يكتب له.

كذلك الأجل، لو قال قائل: هذا الرجل يبقى إلى الليل لو لم يُقتل، لقلنا: هذا محال؛ لأن الله قدر أن يموت بهذا السبب في هذه الساعة، فلا يفوت الأجل أبداً بالقتل.

لكن لو قيل: لو لم يُقتل لم يمت بالقتل؛ فهذا صحيح، لكن كونه يمتد الأجل إلى الليل أو لا يمتد، هذا شيء ثانٍ مجهولٌ لنا، إنما المعلوم لنا أنه لو لم يُقتل لم يمت

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان (٣٢٣٩)، والحاكم (٤ / ٢).

بالقتل، ونقول: إِنَّ هَذَا فَرَضُ أَمْرٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مَا دَامَ قَدْ قُتِلَ؛ لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ أَجَلَهُ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ، بَلْ إِلَى هَذِهِ اللَّحْظَةِ، وَبِهَذَا السَّبَبِ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: يُمَكِّنُ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ، بِلَدَغَةِ حَيَّةٍ، أَوْ بِأَكْلِ سُمٍّ، أَوْ بِغَنَّةٍ، أَوْ بِمَرَضٍ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ أَنْ يَمُوتَ بِالْقَتْلِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ.

إِذَنْ؛ فَهَذَا الْإِيرَادُ وَهُوَ قَوْلُهُ: لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَبَقِيَ؛ إِيرَادُ شَيْءٍ مُحَالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، فَمُحَالٌ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ هَذَا الزَّمَنِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ وَلَوْ لَحْظَةً، وَمُحَالٌ أَنْ يَمُوتَ بغيرِ هَذَا السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ لَهَا وَقَعَ عِلْمُنَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَهُ فِي الْأَزَلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَاذَا تُجِيبُونَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(١)، فَجَعَلَ صَلَاةَ الرَّحِمِ سَبَبًا لِبَسْطِ الرِّزْقِ وَلِلتَّأخيرِ فِي الْأَثَرِ؟

نَقُولُ فِي جَوَابِنَا عَلَى هَذَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حَقٌّ، وَصَلَاةُ الرَّحِمِ مِنْ أَسْبَابِ طُولِ الْعُمُرِ، وَمِنْ أَسْبَابِ سَعَةِ الرِّزْقِ، وَإِذَا قَدَّرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَصَلَ رَحِمَهُ عِلْمُنَا أَنَّهُ فَعَلَ السَّبَبَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ طُولُ الْعُمُرِ وَسَعَةُ الرِّزْقِ، وَلَا يَخْتَلِفُ هَذَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَنْ عَمِلَ صَالِحًا بَأَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؛ لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى فَعَلَ السَّبَبَ وَجَدَ الْمُسَبَّبَ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ لَمْ يُوجَدْ الْمُسَبَّبُ، فَهَذَا الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَصِلْ رَحِمَهُ لَمْ يَطُلْ عُمُرُهُ، وَلَمْ يُبْسَطْ لَهُ فِي رِزْقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ السَّبَبَ، لَكِنْ إِذَا وَصَلَ رَحِمَهُ طَالَ عُمُرُهُ وَاتَّسَعَ رِزْقُهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ كُتِبَ أَصْلًا عِنْدَ اللَّهِ بَأَنَّهُ وَصُولٌ لِرَحِمِهِ، وَعُمُرُهُ يَنْتَهِي فِي الْوَقْتِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

المحدد، ورزقه يكون إلى الساعة المحددة، ونعلم أنّ الرجل الآخر لم يُكتب أن يصل رَحِمه، فكتب رزقه مضيقًا، وكتب عمره قاصرًا من الأصل، فليس هناك شيءٌ يزيد وينقص عن الذي كتب في الأزل.

إذن؛ فما الفائدة من قول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا الْكَلَامُ؟

نقول: الفائدة من ذلك الحثُّ على صِلَةِ الرَّحِم، وإذا كان الله قد كتب هذا الرجل وصولًا لرحمه سيصل رحمه، لكن كتابة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهَذَا الرَّجُل أن يكون وصولًا للرحم أمرٌ مجهولٌ لنا ولا نعلمه، لكن الأمر الذي بأيدينا هو أن نعمل، وما وراء ذلك فهو عند الله عَزَّوَجَلَّ.

وبهذا التقرير نسلم من قولٍ مَنْ قال من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن المراد بِطُولِ العُمُرِ البركة فيه، والمراد ببسط الرِّزْقِ البركة فيه؛ لأنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُجْدِي عَنْهُمْ شَيْئًا؛ لأنَّ البركة أيضًا وجودها كطول العمر، ونزُعها كقصر العمر، فإن كان الله قد كتب أن يكون عُمرُك مباركًا كان مباركًا، وإن كان الله قد كتب أنه غيرُ مباركٍ صارَ غيرَ مباركٍ، وكذلك الرِّزْقُ إن كان الله قد كتبه مباركًا كان مباركًا، وإن لم يكن كتبه مباركًا لم يكن مباركًا، فالمسألة هي هي، فهم فرُّوا من شيءٍ ووقعوا فيه؛ لأنَّ كُلَّ شيءٍ مُقَدَّرٌ، بركة المال وبركة العمر، وبسط الرِّزْقِ وطول العمر؛ فكلُّه مكتوبٌ.

والمهمُّ أن الذين قالوا بهذا القولِ قولهم غيرُ صحيحٍ، وكذلك أيضًا الذين قالوا: إن للإنسان عُمَرَيْنِ؛ عمرًا إن وصل، وعمرًا إن قطع، ورزقَيْنِ؛ رزقًا إن وصل، ورزقًا إن قطع، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أن يكون الله تعالى غيرَ عالمٍ بالمآل، وهذا خطأ، ونحن نقول: إن الله عالمٌ بالمآل، فهو عالمٌ بأنَّ هَذَا يَصِلُ وَيَطُولُ عمره ويُبَسِّطُ له في رزقه، وهذا لَا يَصِلُ فيقصر عمره وينقص رزقه،

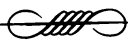
وهذا عند الله معلومٌ، وهو شيء واحدٌ لا يتغير، لكنّه عندنا غيرٌ معلومٌ، ولهذا
حُثِّنا الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَنْ نَصِلَ الرَّحِمَ.

ونظيرُ ذلك أيضًا في مسألة الزواج إذا قيل: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَلَدَ لَهُ فَلْيَتَزَوَّجْ»،
فالمراد بهذا الحثُّ عَلَى الزواج، وإلَّا فنحن نعلم أن الله كتب لهذا الرجل أن يتزوَّج
ويُولَدَ له، أو ألا يتزوَّج ولا يُوَلَدَ له.

والحاصل: أن الإنسان إذا عَلِمَ أن الشَّيْءَ مكتوبٌ بأسبابه، فطولُ العمر
مكتوبٌ بسببه، وسعةُ الرِّزْقِ مكتوبةٌ بسببه، الَّذِي هو الصَّلَة، لكن نحن لا نعلم،
فالمقصود من مثل هذا القول من رسول الله ﷺ الحثُّ عَلَى صِلَةِ الرَّحِمِ وَأَنَّهُ
سَبَبٌ.

والدُّعاء أيضًا سَبَبٌ لحصول المقصود فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرَزَقَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ الرَّزْقَ،
فالسُّؤال سَبَبٌ، ولو قال قائل: إذا كَانَ اللَّهُ قد كَتَبَ لَكَ الرِّزْقَ فلا حَاجَةَ لَكَ فِي
السُّؤال، لكان هذا غلطًا، ففِعْلُ الأسباب الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ، أو شَهِدَ بِهَا الواقعُ
أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِلشَّرْعِ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ قد رَبَطَ الْمَسَبَّاتِ بِأَسْبَابِهَا، فلا إِشْكَالَ
-والحمدُ لله- فِي الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ لِسَبَبٍ يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ مَعْلُومًا مَكْتُوبًا،
وَعِنْدَنَا غَيْرَ مَعْلُومٍ، إِنَّمَا الشَّيْءُ الَّذِي نُخَاطَبُ بِهِ أَنْ نَفْعَلَ السَّبَبَ.





الباب الثالث: في الأحكام

٧٤ وَوَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ طُرًّا أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا

٧٥ وَيَفْعَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرَ حَتْمًا، وَيَتْرَكُوا الَّذِي عَنْهُ رَجَزٌ

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «الباب الثالث في الأحكام». الأحكام: جَمْعُ حكم، والمراد به الأحكام الشرعية، والأحكام الكونية، والأحكام الدنيوية في الأسماء كما سيأتي، والأحكام الدنيوية، والأحكام الأخروية... والمهم الأحكام عامة كما سيتبين من الشرح.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وواجب»: خبرٌ مقدّم، «أن يعبدوه»: مبتدأ مؤخر، وإنما قلنا بذلك؛ لأنّ (واجب): حُكْمٌ، والعبادة محكومٌ عليه، ويجوز على قولٍ لبغض النحويين أن نجعل (واجب): مبتدأ، و(أن يعبدوه): فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنّه يجوز إذا كان الخبرُ وصفًا وتأخر المبتدأ أن يكون الوصف مبتدأً، ويكُون ما بعده فاعلاً أو نائب فاعلٍ أغنى عن الخبر، لكن المشهور أن هذا لا يجوز إلا إذا اعتمد على نفي أو استيفهام.

والواجب عند أهل العلم رَحِمَهُمُ اللهُ هو ما أمر به على سبيل الإلزام، أو ما ألزم به المكلف.

والمراد بالعباد هنا كلّ النَّاس، فالعبادة هنا بالمعنى العام وليست العبودية

الخاصّة، والعبوديّة تكون عامة وهي التّعبد الكوني، وتكون خاصّة وهي التّعبد الشرعي، والمراد هنا التّعبد الكوني، يعني يجب على كل العباد أن يعبدوا الله عزّ وجلّ، وقوله (طرّاً) أي: جميعاً.

والهاء في قوله: «أن يعبدوه» ليس لها مرجع سابق ولا لاحق، ولكن مرجعها معلوم من السياق؛ لأنّ الذي يجب أن يُعبد هو الله عزّ وجلّ، فالهاء إذن عائدة على الله عزّ وجلّ.

فوجوب عبادة الله عزّ وجلّ على جميع العباد من جملة الأحكام التي سيذكرها المؤلف رحمه الله في هذا الباب، ودليلها قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قوله: «طاعة» يعني أن يعبدوه امتثالاً لأمره، واجتناباً لنهيّه، (وبراً): أي رجاء لبرّه وثوابه، فيشعر الإنسان عند فعل العبادة بأنّه فعلها طاعة لله ورجاء لثوابه، فالصلاة مثلاً يقيمها طاعة لله ورجاء لثوابه.

وقد سبق أنه ينبغي للإنسان أن ينوي في عبادته الوصول إلى الله عزّ وجلّ، وإلى دار كرامته، فيجتمع بين الأمرين؛ بين إرادة الخالق عزّ وجلّ كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وبين إرادة ثوابه كما قال تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩]، فهذا واجب على كل مخلوق أن يعبد الله عزّ وجلّ، والمراد بالعبادة هنا التذلل لله عزّ وجلّ محبةً وتعظيماً بفعل أو أمره وترك نواهيه.

ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «يفعلوا الفعل الذي به أمر حتماً» يعني: وواجب عليهم أن يفعلوا الفعل الذي أمر به حتماً، و(حتماً) وصف يعود على الأمر، يعني الذي أمر به أمر حتم؛ لأنّ مأمورات الله عزّ وجلّ قسمان: قسم مأمورات حتم،

وَقَسَمُ مَأْمُورَاتُ تَطَوُّعٍ، فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ هُوَ مَا أَمَرَ بِهِ حَتْمًا، وَلَكِنْ مَا أَمَرَ بِهِ تَطَوُّعًا قَدْ يَكُونُ الْقِيَامُ بِهِ فَرَضَ كِفَايَةٍ إِذَا كَانَ تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى أَنَّنَا لَوْ تَرَكْنَاهُ لَمَاتِ السُّنَّةُ، فَهُنَا رَبَّنَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ حَتْمًا، وَيَكُونُ وَجُوبُهُ هُنَا لَغَيْرِهِ، يَعْنِي لثَلَاثَ تَمَوَّتِ السُّنَّةُ لَا لِإِيجَادِ الْفِعْلِ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ مَشْهُورَةً فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقِيَامَ بِهَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ.

قَوْلُهُ: «وَيَتْرَكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَرٌ» يَعْنِي يَتْرَكُوا مَا زَجَرَ عَنْهُ مِنَ النَّوَاهِي، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ؛ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا حَتْمًا؛ وَاسْتِحْبَابًا فِيهِمَا نَدَبَ إِلَيْهِ، وَيَتْرَكَ الَّذِي عَنْهُ زَجَرٌ وَجُوبًا فِيهِمَا حَرِّمَهُ، وَنَدَبًا فِيهِمَا هُوَ مَكْرُوهٌ.

وَهُنَا يَرِدُ سَوَالٌ: هَلْ هُنَاكَ وَظِيفَةٌ أُخْرَى لِلْإِنْسَانِ غَيْرِ الْعِبَادَةِ؟

الْجَوَابُ: لَا، مَا خُلِقَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ فَقَطْ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُكَمَّلٌ لِلْعِبَادَةِ، حَتَّى تَنَاقُلَ الْمُبَاحَاتِ إِنَّمَا أَبَاحَهَا الشَّارِعُ لثَلَاثَ تَمَلُّ النَّفُوسِ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ لَوْ بَقِيَتْ مُلْزَمَةً بِفِعْلِ شَيْءٍ وَتَرْكِ شَيْءٍ كَلَّتْ وَمَلَّتْ، لَكِنْ فَسَّحَ لَهَا فِيهِمَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ الشَّارِعَ فَسَّحَ لِلنَّفُوسِ فِي أَيَّامِ الْفَرَحِ أَنْ تَتَنَاقَلَ مَا يُفْرَحُ وَيُطْرَبُ، مِثْلَ الدُّفِّ فِي الْأَعْيَادِ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَعْرَاسِ، وَأَبَاحَ لِلنَّفْسِ أَنْ تَنَالَ مَطْلُوبَهَا عِنْدَ الْأَحْزَانِ؛ فَأَبَاحَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحَدِّثَ عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُحَدِّثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ احْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا، رَقْمُ (١٢٨٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ وَجُوبِ الْاحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَتَحْرِيمِهِ فِي...، رَقْمُ (١٤٨٦).

فثلاثة الأيام يجُوز فيها الإحْدَادُ عَلَى الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَكُونُ حَزِينَةً وَكَثِيبَةً، وَلَا تَنْبَسِطُ لِلْأُمُورِ التَّرْفِيهِيَّةِ، فَلَا يَتَجَمَّلُ الْإِنْسَانُ فِيهَا، وَلَا يُخْرَجُ لِلتُّزْهِةِ، وَلَا يَفْعَلُ الْأُمُورَ التَّرْفِيهِيَّةَ الْعَادِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ مُحْزُونٌ، وَيَنْطَوِي عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ بِشَرِطِ الْأَلَّا يَكُونَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ التَّسَخُّطُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، فَإِنْ كَانَ الْحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ التَّسَخُّطِ؛ فَهُوَ حَرَامٌ.

إِذْنٌ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْعِبَادَةُ، لَكِنِ الشَّرْعُ أَبَاحَ لِلْإِنْسَانِ مَا يَتَرَفَّعُ بِهِ فِي حُدُودٍ مُعَيَّنَةٍ؛ لئَلَّا يُلْحَقَهُ الْمَلَلُ وَالسَّامَةُ، وَالْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٧٦ وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعُ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧ وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الْعَبْدِ (الرِّضَا) بِكُلِّ مَقْضِيٍّ، وَلَكِنْ بِالْقَضَا

٧٨ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعُ حَتْمًا» (كُلُّ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فَوَاقِعُ) خَبَرُهُ، وَوَقَعَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ هُنَا هُوَ الْعُمُومُ فِي (كُلِّ)، فَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ عَامًّا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرِنَ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ؛ فَلَوْ قُلْتَ: كُلُّ أَحَدٍ فَقَائِمٌ؛ صَحَّ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ فَقَائِمٌ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَالثَّانِي لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «كُلُّ مَا قَدَّرَ»، أَي: كُلُّ الَّذِي قَدَّرَهُ أَوْ قَضَاهُ، «فَوَاقِعُ»، يَعْنِي فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، «حَتْمًا» أَي: جَزْمًا، «كَمَا قَضَاهُ» أَي: عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَضَاهُ؛ سِوَاهُ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ مِنْ فِعْلِهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ.

فَإِذَا قَدَّرَ اللَّهُ عَلَى شَخْصٍ أَنْ يَهْتَدِيَ اهْتَدَى، وَإِذَا قَضَى عَلَى شَخْصٍ بِالضَّلَالِ ضَلَّ، وَإِذَا قَضَى لَهُ بِالرِّزْقِ رُزِقَ، وَإِذَا قَضَى لَهُ بِالْفَقْرِ افْتَقَرَ، وَإِذَا قَضَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْخُصْبِ وَالرِّخَاءِ حَصَلَ الْخُصْبُ وَالرِّخَاءُ، وَإِذَا قَدَّرَ اللَّهُ الْجَذْبَ وَالضِّيقَ حَصَلَ الْجَذْبُ وَالضِّيقُ، وَإِذَا قُدِّرَتِ الْفِتْنُ وَالْقِتَالُ وَقَعَ ذَلِكَ، وَإِذَا قُدِّرَ رَفَعُهُ رُفِعَ.

وعلى كُلِّ حالٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقْضِيهِ اللهُ فلا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، ولكن لِيَلَاخِظَ أَنَّهُ قد يَكُونُ لِهَذَا الْمُقْضِيِّ مَوَانِعَ قَضَاهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا يُرَدُّ الْقَدَرُ إِلَّا الدُّعَاءُ»^(١)، فنقول: هَذَا مُقَدَّرٌ، ثُمَّ قُدِّرَ لَهُ مَانِعٌ بِأَمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَمَنْعَهُ، إِذَنْ؛ فَكُلُّ مَا قَضَاهُ اللهُ أَوْ قَدَّرَهُ -حَتَّى مَا كَانَ مُقْضِيًّا- ثُمَّ وُجِدَ لَهُ الْمَانِعُ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ.

ولهَذَا نَرَى مِنَ الْجَهْلِ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ النَّاسِ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ رَدَّ الْقَضَاءِ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُكَ اللَّطْفَ فِيهِ»، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: ابْتَلَنِي بِمَا شِئْتَ؛ فَإِنَّهُ لَا يِهِمُّ بَلِ الْمُهِمُّ اللَّطْفُ بِي، فَسُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ هَذَا الدُّعَاءَ لَا يَصِحُّ نَقْلًا عَنِ السَّلَفِ، وَإِنْ صَحَّ عَنْ بَعْضِهِمْ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِحَّ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، الَّذِينَ أَقْوَاهُمْ مَأْثُورَةٌ وَمَشْهُورَةٌ.

ولَكِنْ قُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ اللَّطْفَ فِي قَضَائِكَ» وَهَذَا صَحِيحٌ، أَمَّا قَوْلُ: «لَا أَسْأَلُكَ رَدَّ الْقَضَاءِ» فَإِنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَقْضِي شَيْئًا -سِوَاءَ لَطْفٍ بِكَ أَوْ شَدَدٍ عَلَيْكَ- إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ، لِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ نُنبِّهَ مَنْ يَقُولُ هَذَا الدُّعَاءَ، إِلَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

فَإِذَا قَالَ الدَّاعِي: «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ»^(٢)، مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعَذِّبَهُ اللهُ، أَمَّا قَوْلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ رَدَّ الْقَضَاءِ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُكَ اللَّطْفَ فِيهِ» فَمَعْنَاهُ: إِذَا كُنْتُ قد قَدَّرْتُ شَقَائِي فَاجْعَلْنِي شَقِيًّا، لَكِنْ هَوْنٌ فِي الشَّقَاءِ.

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب في القدر، رقم (٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٣٩٨)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، رقم (٥٠٤٥)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه، رقم (٣٨٧٧).

ولكن بعض الناس إذا سمعوا الكلام المركب تركباً جميلاً أخذوا به وهم لا يدرون ما معناه، وهذا من الغفلة، والواجب أن نتأني في كل ما نسمع حتى نزنه بميزان الكتاب والسنة.

قال رحمه الله:

وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

حتى المعاصي إذا قدر أن تقع؛ فإنها تقع كما قضاهما، ودليل هذا أن النبي عليه الصلاة والسلام لما سأله جبريل عن الإيمان، قال: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١)، وأجمع المسلمون على قولهم: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «اُخْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» إلى أن قال: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»^(٢).

إذن؛ فما قدره الله لا بد أن يقع، وأنت إذا آمنت بذلك حصل لك طمأنينة كاملة فيما يصيبك؛ لأنك تعلم أنه لن يتغير الواقع أبداً.

فلو قدر أن شخصاً صار يعمل في التجارة ثم خسر حتى فني ماله، فيجب أن نعلم أن هذا الذي حصل هو بقضاء الله وقدره، وحينئذ يطمئن ويسلم؛ لأنه يرضى بالله رباً، كذلك رجل خرج ابنه إلى السوق فأصابه حادث ومات؛ فلا يجوز أن يورد على قلبه أنه لو لم يخرج لم يمُت، هذا غير واقع، وهذا يجب أن تطرده عن قلبك؛ لأنه لا بد أن يكون كما حصل، ولا يمكن أبداً أن تسير الأمور إلا على هذا الذي حصل.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة، رقم (٢٦٦٤).

ولهذا قال الله تعالى عن المنافقين الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ مَا مَأْوَاهُ وَمَا قَتَلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]، فقال الله عَنْهُمْ: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّمُ وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، فهذه الأمور لا تُؤلَّد إلا الحسرة، والإحياء والإماتة بيد الله، ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وأنت إذا آمنت بهذا الكلام الذي جاء في الكتاب والسنة وقرره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنك سوف تستريح ولا تسأم ولا تمل ولا تضجر.

إذن؛ فمن جملة الأحكام في هذا الباب وجوب عبادة الله عَزَّجَلَّ على جميع العباد، وكذلك فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه، فإنه هو عبادته سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، وكذلك فإن ما قدره الله أو قضاه، فإنه واقع حتمًا -ولا بُدَّ- كما قضاه، لا يختلف عما قضاه في الأزل، وهذا يعودُ إلى وجوب الرضا بالقدر.

والإيمان بالقدر من أركان الإيمان الستة، والرضا بالقدر من الرضا بالله ربًّا، والإنسان يجب أن يرضى بالله ربًّا مدبرًا يفعل ما يشاء عَزَّجَلَّ.

وهنا مسألة مهمة جدًا وهي: هل الواجب بالنسبة للقضاء والقدر، الرضا بالقضاء والمقضي أو الرضا بالقضاء ويُستفصل في المقضي؟

يبيِّن المؤلف ذلك في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الْعَبْدِ الرِّضَا بِكُلِّ مَقْضِيٍّ، وَلَكِنْ بِالْقَضَا

وفي بعض النسخ (وليس واجب) برفع (واجب)، والظاهر أن الأولى النصب، على أنه يجوز الوجهان، فإن أردت أن تُخبر عن الواجب، فالواجب مرفوع والرضا

منصوبٌ، على أَنَّهُ خبر لَيْسَ، يعني: وَلَيْسَ الواجِبُ الرِّضَا بكلِّ مَقْضِيٍّ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الرِّضَا، فَإِنَّكَ تقول: فَلَيْسَ واجِبًا عَلَى الْعَبْدِ الرِّضَا، فَيُنْصَبُ (واجِبًا) عَلَى أَنَّهُ خبرُ (لَيْسَ) واسمها (الرِّضَا)، وتقدير الكلام على هذا: وَلَيْسَ الرِّضَا واجِبًا، فالوجهان جائزان.

ومعنى كلام المؤلف أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْضَى بكلِّ مَقْضِيٍّ، وَأَنَّا يَجِبُ أَنْ يَرْضَى بِالْقَضَاءِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَعَلَى ذَلِكَ فالْمَقْضِيُّ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ:

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الْمَقْضِيُّ حَكْمًا شَرْعِيًّا، فَهَذَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فِعْلُ اللَّهِ، وَالسَّخَطُ مِنْهُ مُنَافٍ لِلْإِسْلَامِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا -مثلاً- أَنْ نَرْضَى بِفَرْضِ اللَّهِ لِلصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْبِرِّ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا كَذَلِكَ أَنْ نَرْضَى بِتَحْرِيمِ الزَّانَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَحْبُوبٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْمَحْبُوبُ إِلَى اللَّهِ يَجِبُ أَنْ نُحِبَّهُ.

أَمَّا بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْعَبْدِ فَيَجِبُ الرِّضَا بِهِ إِنْ كَانَ طَاعَةً، وَيَجِبُ سَخَطُهُ إِنْ كَانَ مَعْصِيَةً، وَلِهَذَا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَ عَلَى الْعَاصِي.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَ الْمَقْضِيُّ أَمْرًا كَوْنِيًّا، فَإِنَّ الْأَمْرَ الْكَوْنِيَّ مِنْهُ مَا يُلَايِمُ النَّفْسَ، وَهَذَا الرِّضَا بِهِ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَضَى اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ بَوْلِدَ، وَرِزْقَ وَاسِعٍ، وَدَارَ مَهِيَّةٍ، وَمَرْكُوبَ فَخْمٍ، وَعِلْمٍ، وَإِيمَانٍ، فَإِنَّهُ يَرْضَى بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُلَايِمُ نَفْسَهُ، وَرِضَاؤُهُ بِذَلِكَ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: يَجِبُ أَنْ تَرْضَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ سِيرَضِيٌّ بِهِ.

أما إذا كانَ المقضي لا يُلائمُ النَّفوس بل يُؤلمها كالأمرَاض، فالإنسان إذا قضى الله عليه بمرضٍ، فإنَّ المرضَ غيرُ ملائمٍ للنفوس، فإنَّ النَّاس فيه على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: مرتبة السَّخَط:

بأن يسخطَ هذا الَّذي قضاه الله، وعلامةُ السَّخَط أن يقول قولاً منكراً، أو يفعل فعلاً منكراً.

مثال القول: أن يقولَ: يا وَيْلَاه، وأُثْبُورَاه، وما أشبه ذلك من الكلمات التي تنبئ عن التَّسَخُّط.

وأما الفعل المنكر فمثل: لطمَ الخُدود، وشقَّ الجيوب، وتنفَّ الشعور، والقفز حتَّى يسقطَ على الأرض، وما أشبه ذلك، فهذا تسخُّطٌ فعليٌّ؛ ولهذا قال النَّبي ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(١)، فالأولان فعلاَن والثالث قول.

المرتبة الثانية: مرتبة الصَّبْر:

بأن يتألَّم الإنسان نفسياً ولكنه يصبر، فلا يشق ثوباً، ولا يلطم خدّاً، ولا يقول منكراً، وهذه المرتبة واجبة، أي أنه يجب على الإنسان أن يصبر إذا أصيب بالمصائب.

المرتبة الثالثة: الرِّضا:

أي يرضى بقضاء الله عَزَّوَجَلَّ، والرِّضا معناه أن يكون مطمئناً مُنْشِرِح الصدر

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود...، رقم (١٠٣٠).

بما قضى الله عَزَّوَجَلَّ، لا يتألم نفسياً، رغم أنه يكره هذا الشيء الذي أصابه ولا شك؛
لأنه لا يلائم النفوس، لكنه لا يتألم نفسياً؛ بل يقول: هذا قضاء الله، وأنا من جملة
مُلكِ الله عَزَّوَجَلَّ، له أن يفعل في ما شاء، ويطمئن بذلك.

وهذه المرتبة اختلف فيها العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ على قولين: منهم من قال: إنها واجبة،
ومنهم من قال: إنها مستحبة، والصحيح أنها مُستحبة وليست بواجبة؛ لأنها صعبة
على كثير من النفوس.

وعلاوة الرضا أنك لو سألت: هل تأثرت بما قضى الله عليك؟ لقال: لا؛ لأنني
أعلم أن الله لا يُقدر لي شيئاً إلا كان خيراً لي، فأنا مؤمن، والله لا يقضي لعبده المؤمن
قضاءً إلا كان خيراً له.

المرتبة الرابعة: مرتبة الشكر:

وهذه المرتبة أعلى من التي قبلها؛ لأنها رضا وزيادة.

فإذا قال قائل: كيف يشكر الله على المصيبة؟

قلنا: يشكر الله على المصيبة؛ لأنه يعلم أن ثوابها وأجرها إذا صبر واحتسب
الأجر أكثر من مُصيبتها، فيشكر الله على هذا؛ لأن ما يترتب عليه من الخير أكثر مما
يترتب عليه من الأذى، فمن هذه الناحية يشكر الله، وقد قال بعض أهل العلم
رَحِمَهُمُ اللهُ: إن هذه المرتبة أعلى من التي قبلها، أي من الرضا.

فهذا حكم الرضا بالمقضي.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «ولكن بالقضا»؛ يعني: ولكن يجب أن يرضى
«بالقضا»، أي: بقضاء الله عَزَّوَجَلَّ، وهو فعله.

فإن قال قائل: هل المعاصي واقعة بقضاء الله عزَّ وجلَّ؟ وكيف تَرْضُون بقضاء الله لها؟

فالجواب: نعم، هي واقعة بقضاء الله، ونحن نَرْضَى بقضاء الله وإن كَرِهْنَا المَقْضَى، وهذه المَعْصِيَةُ لا نَرْضَاهَا ونَكْرَهُهَا ونُؤَدِّبُ عَلَيْهَا، ولكن نَرْضَى بكون الله قَضَاهَا، ولا نَعْتَرِضُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَضَائِهَا، فإذا رَأَيْنَا مَثَلًا الْعَصَاةَ وَالْفَسَاقَ وَأَهْلَ الْمَجُونِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَرْضَى بِمَا وَقَعَ مِنْهُمْ بِاعْتِبَارِهِ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ نَرْضَى بِمَا صَدَرَ مِنْهُمْ بِاعْتِبَارِهِ مِنْ فِعْلِهِمْ؛ فنَسْخَطُ فَعْلَهُمْ وَنَرْضَى فِعْلَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ قَضَاؤُهُ، وبِهَذَا التَّفْصِيلُ يَزُولُ عَنَّا إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ.

فإذا قال قائل: يُوجَدُ فِي الْخَلْقِ شَرٌّ مِثْلُ إِبْلِيسَ، فَهُوَ أَصْلُ الشَّرِّ؛ فهل يجب عَلَيْنَا أَنْ نَرْضَى بِإِيجَادِ إِبْلِيسَ؟

فالجواب: نعم، يَجِبُ أَنْ نَرْضَى بِدُونِ تَفْصِيلٍ، لَكِنَّا لَا نَرْضَى بِمَا يَأْمُرُ بِهِ إِبْلِيسُ؛ لِأَنَّ إِبْلِيسَ يَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ؛ ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ٢١]، إِذَنْ نَرْضَى بِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ، وَلَا نَشْكُ فِي أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ لِحِكْمَةٍ، وَلَكِنْ لَا نَرْضَى بِمَا يَكُونُ مِنْ فِعْلِ إِبْلِيسَ مِنَ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَكِنْ بِالْقَضَا لِأَنَّهُ» أَي: لِأَنَّ الْقَضَاءَ «مِنْ فَعْلِهِ» أَي: مِنْ فِعْلِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى».

قوله: «وَذَاكَ» أَي: الْمَقْضَى «مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى» أَي: الَّذِي تَبَاعَدَ وَفَعَلَ مَا يُبْغِضُ عَلَيْهِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْمَعَاصِي تَمَامًا، فَاَلْمَعَاصِي وَاقِعَةٌ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، نَرْضَى بِهَا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَوَاقِعَةٌ مِنْ فِعْلِ الشَّخْصِ

العاصي، ومن هذه الناحية لا نرضأها؛ ولهذا قال: «لأنه» أي: القضاء «من فعله وذاك» أي: المقضي «من فعل الذي تقالى».

فإن قال قائل: ما الجُمع بين قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وبين قوله ﷺ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(١)؟

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أضاف الشرَّ إلى المخلوق، أمَّا إلى الله فلا يُضاف الشرُّ، فلا شكَّ أن الله هو الذي قدر الشرَّ، لكنَّ قدر الشرِّ في مفعولاته، أمَّا تقديره لهذا الشرِّ فهو لحكمة عظيمة يترتب عليها من المصالح ما يجعلها غير مكروهة، لكن فرق بين المفعول وبين الفعل والفاعل، فالفاعل هو الله عزَّ وجلَّ وهو المقدر، وهذا لا شكَّ نُحِبُّه على كلِّ حالٍ، وفعله أيضًا خيرٌ على كلِّ حالٍ، أمَّا مفعوله ففيه خيرٌ وفيه شرٌّ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٧٩ وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ بِـ (الْكَبِيرَةِ) كَذَا إِذَا أَصَرَ بِـ (الصَّغِيرَةِ)
 ٨٠ لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ (الْإِيمَانِ) بِـ (مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ (الْعِصْيَانِ)
 ٨١ وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ حُوبَا
 ٨٢ وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلٍ
 ٨٣ مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ (كُفْرِهِ) بِضَدِّهِ فَيَرْتَجِعْ عَنْ (شُرْكِهِ) وَصَدِّهِ

الشرح

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ بِـ (الْكَبِيرَةِ) كَذَا إِذَا أَصَرَ بِـ (الصَّغِيرَةِ)

هذا من الأحكام أيضاً، وهو أمرٌ مهمٌّ؛ لأنَّ النَّاسَ تنازَعُوا فيه، فابتدعت فيه طائفتان، وسَلِمَتِ الثَّالِثَةُ.

المُذْنِبُ إِذَا أَذْنَبَ بِكَبِيرَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَاسِقًا مُؤْمِنًا؛ فَيَكُونُ فَاسِقًا بِمَعْصِيَتِهِ، مُؤْمِنًا بِإِيمَانِهِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي تَوَيَّدَهُ النَّصُوصُ، وَيُؤَيِّدُهُ النَّظَرُ وَالْعَدْلُ؛ فَالْعَدْلُ أَنْ يُعَامَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا يَسْتَحِقُّ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ مُؤْمِنًا، لَكِنَّهُ فَعَلَ كَبِيرَةً وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى إِيْمَانِهِ، لَكِنَّهُ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيْمَانِ؛ مُؤْمِنٌ بِمَا مَعَهُ مِنْ أَصْلِ الْإِيْمَانِ، نَاقِصُ الْإِيْمَانِ بِمَا اقْتَرَفَهُ مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ كَمَا سَنَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقالت الخوارج: إِنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بَلْ هُوَ كَافِرٌ، فَإِذَا زَنَا فَقَدْ كَفَرَ، وَإِذَا سَرَقَ فَقَدْ كَفَرَ، وَإِذَا قَتَلَ نَفْسًا بَغَيْرَ حَقٍّ فَقَدْ كَفَرَ، وَإِذَا عَقَّ وَالِدَيْهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَإِذَا قَطَعَ أَرْحَامَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَهَكَذَا إِذَا فَعَلَ أَيَّ كَبِيرَةٍ صَارَ كَافِرًا خَارِجًا عَنِ الْإِيمَانِ، فَإِذَا كَانَ كَافِرًا خَارِجًا عَنِ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُكْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَحُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ أَنَّهُ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ.

ووافقتهم المعتزلة على التخليد في النار، لكن خالفتهم في الحكم في الدنيا؛ فقالوا -أي: المعتزلة-: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، لَكِنَّهُ فِي الدُّنْيَا فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ؛ لَا نَصِفُهُ لَا بِالْإِيمَانِ وَلَا بِالْكَفْرِ، فَلَا نَقُولُ: مُؤْمِنٌ -ولو بقيد النقص-، وَلَا نَقُولُ: كَافِرٌ -ولو بقيد أصل الإيمان-؛ بَلْ نَقُولُ: فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، وَإِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ يُعَامَلُ مَعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكَفْرِ، إِلَّا أَنَّهُ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ.

إِذَنْ: اتَّفَقَ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزَلَةُ فِي شَيْءٍ وَاخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ؛ اتَّفَقُوا عَلَى أَحْكَامِ الْآخِرَةِ؛ فَجَعَلُوا فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَالِدًا فِي النَّارِ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا؛ فَحَكَمَتِ الْخَوَارِجُ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَحَكَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، بَلْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

فَعَلَى رَأْيِ الْخَوَارِجِ إِذَا رَأَيْنَا فَاعِلَ كَبِيرَةٍ فَلَنَا قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَرَّتَدٌ مُبَاحُ الدَّمِ، وَعَلَى رَأْيِ الْمُعْتَزَلَةِ لَا نَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ، وَلَا نُكْرِمُهُ إِكْرَامَ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ. أَمَّا الْمَرْجِيَّةُ فَقَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَوْ زَنَى وَسَرَقَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ وَقَتَلَ وَعَقَّ وَقَطَعَ وَغَشَّ وَكَذَبَ، مَا دَامَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ، إِيْمَانَهُ كِإِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ -وَنَعُوذُ بِاللَّهِ-، وَهَذَا لَيْسَ بِمَعْقُولٍ، لَكِنَّهُ مَذْهَبُهُمْ.

ولا يُخْفَى أَنَّ الَّذِي يَصْلَحُ وَيُنَاسِبُ الزَّمَانَ هُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ؛ حَيْثُ
الْمُعَامَلَةُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فَاعِلُ الْكَبِيرَةِ؛ فَنَقُولُ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ هُوَ مُؤْمِنٌ
بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ.

وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ بِـ (الْكَبِيرَةِ) كَذَا إِذَا أَصَرَ بِـ (الصَّغِيرَةِ)

لَا يَخْرُجُ الْمَرْءُ مِنَ (الْإِيمَانِ) بِـ (مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ (الْعِصْيَانِ)

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَفْسُقُ الْمُؤْمِنُ بِالْكَبِيرَةِ»، وَالْفِسْقُ فِي اللُّغَةِ: الْخُرُوجُ،
وَمِنْهُ فَسَقَتِ الثَّمَرَةُ عَنْ قَشْرِهَا، أَيْ: بَرَزَتْ وَخَرَجَتْ مِنْهُ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: فِعْلُ
الْكَبِيرَةِ أَوْ الْإِضْرَارِ عَلَى الصَّغِيرَةِ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ:

وَيَفْسُقُ الْمُذْنِبُ بِـ (الْكَبِيرَةِ) كَذَا إِذَا أَصَرَ بِـ (الصَّغِيرَةِ)

«بِالصَّغِيرَةِ» يَعْنِي عَلَى الصَّغِيرَةِ، فَالْفِسْقُ شَرْعًا: فِعْلُ الْكَبِيرَةِ أَوْ الْإِضْرَارِ
عَلَى الصَّغِيرَةِ، فَإِذَا زَنَى الْمَرْءُ صَارَ فَاسِقًا، وَإِذَا أَصَرَ عَلَى شُرْبِ الدُّخَانِ صَارَ فَاسِقًا،
وَإِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَطْ فَهُوَ فَاسِقٌ؛ لِأَنَّ شُرْبَهُ كَبِيرَةٌ.

وَالْكَبِيرَةُ فِي الْمَعْنَى ضِدُّ الصَّغِيرَةِ، وَالْمِيزَانُ فِي ذَلِكَ - كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ فَهُوَ صَغِيرَةٌ،
فَقَوْلُهُ ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»^(١)، هَذِهِ كَبَائِرٌ، وَقَوْلُهُ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ...﴾، رَقْمُ
(٢٧٦٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكَبَائِرِ وَأَكْبَرِهَا، رَقْمُ (٨٩).

الْكَبَائِرُ»^(١)، هَذِهِ كَبَائِرٌ، فَمَا نَصَّ الشَّارِعَ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا لَا فَلَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: مَا تُؤْعَدُّ عَلَيْهِ بَلْعَنٍ أَوْ غَضَبٍ فَهُوَ كَبِيرَةٌ.

وَقَالَ آخَرُونَ: مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ.

وَاخْتَلَفُوا اخْتِلَافًا كَبِيرًا.

وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ مَا رُبِّتَ عَلَيْهَا عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ^(٢)، وَأَمَّا مَا نُهِيَ عَنْهُ فَقَطْ، وَلَمْ يَعْينْ لَهُ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ فَهُوَ صَغِيرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ الْكَبَائِرَ تَتَفَاوَتُ؛ فَبَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

فَمَنْ فَعَلَ الْكَبِيرَةَ وَلَمْ يُتَبَّ مِنْهَا صَارَ فَاسِقًا، وَمَنْ أَصَرَ عَلَى الصَّغِيرَةِ - وَلَمْ يُقْلَعْ عَنْهَا - صَارَ فَاسِقًا.

وَقَوْلُهُ: «وَيُفْسِقُ الْمَذْنِبُ» خِلَافًا لِلْمَرْجِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَذْنِبَ لَا يُفْسِقُ بِالْكَبِيرَةِ وَلَا بِالْإِضْرَارِ عَلَى الصَّغِيرَةِ، بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ مَبِينًا مَذْهَبَهُمْ:

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمَشْطِ عِنْدَ تَمَاطُلِ الْأَسْنَانِ^(٣)

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

لَا يُخْرِجُ الْمَرْءَ مِنَ الْإِيمَانِ بِ(مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ(الْعِصْيَانِ)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم كتاب

الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/٦٥١).

(٣) انظر القصيدة النونية (١/٦٥).

أي: لا يخرج المرء من الإيمان بفعل الموبقات، والموبقات: هي المهلكات، وهذا ردٌّ على الخوارج والمعتزلة؛ لأنَّ الخوارج والمعتزلة يقولون: إنه يخرج من الإيمان، لكن الفرق بينهما أن الخوارج قالوا: إذا خرج من الإيمان دخل في الكفر، وليس هناك واسطة، والمعتزلة قالوا: إذا خرج من الإيمان فهو في منزلة بين منزلتين، كرجل سار من المدينة يريد مكة فنزل في بئر، فصار في منزلة بين المنزلتين؛ ليس من أهل المدينة ولا من أهل مكة، لكن الخوارج أقرب إلى الصواب منهم حيث قالوا: ليس هناك واسطة، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، وقال: ﴿لَا تَعْزِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، ولم يذكر منزلة، فالمنزلة هذه بدعة مردودة على صاحبها.

قال رحمه الله:

وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ عَلَيْهِ خُوبَا

«وواجب عليه» أي: على المرء المذنب «أن يتوبا»، والألف هنا لإطلاق الرّوي، والرّوي هو آخر البيت، ولولا ذلك لقال: «أن يتوب»؛ لأنَّ المتحرّك الأخير يُوقَف عليه بالسُّكُون، «من كلِّ ما جرَّ عليه» أي على الفاعل، «خوبًا» أي: إثمًا.

ومعنى كلام المؤلف رحمه الله أنَّ على الإنسان أن يتوب من كلِّ شيء حصل له به الإثم؛ إن كان ترك واجب فيفعله، وإن كان فعل محرّم فبتركه؛ لأنَّ ترك الواجب يجزئ على الإنسان الإثم، وفعل المحرم كذلك يجزئ على الإنسان الإثم.

والدليل على وجوب التوبة قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [التحریم: ٨].

وقوله: «وَأَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا»، أي: فوراً؛ لأنَّ الأصل في الواجبات الفورية، ولأنَّ الإنسان لا يأمن أن يموت، فقد يأتيه الموت بغتة قبل أن يتوب، ولو تاب عند الموت لم تنفعه التوبة، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ﴾ [النساء: ١٨].

وللتوبة شروط خمسة، هي بالترتيب: الإخلاص، والندم، والإقلاع، والعزم على ألا يعود إلى الذنب مرةً أخرى، وأن تكون في وقت قبولها.

وليتنبه هنا إلى أنَّ من شروط قبول التوبة: العزم على ألا يعود إلى الذنب مرةً أخرى، وليس الشرط ألا يعود إلى الذنب مرةً أخرى، إذ لو كان الشرط ألا يعود إلى الذنب مرةً أخرى لكان من غلبته نفسه وعادَ إلى الذنب ثانياً لم تُقبل توبته الأولى، لكن الشرط: العزم على ألا يعود، فمن غلبته نفسه وعادَ إلى الذنب فإن توبته الأولى مقبولة، ولذلك فإنَّ تحقيق هذا الشرط هو العزم على ألا يعود إلى الذنب مرةً أخرى.

قال المؤلف رحمه الله:

وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُتَفَصِّلٍ

قوله: «وَيَقْبَلُ الْمَوْلَى بِمَحْضِ الْفَضْلِ» أي: يقبل الله التوبة من الإنسان، «بِمَحْضِ الْفَضْلِ» أي بالفضل الخالص المحض؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الَّذِي مِنْ عَلَيْهِ أَوَّلًا بِالتَّوْبَةِ، فَإِنَّ تَوْفِيقَ اللَّهِ الْعَبْدَ لِلتَّوْبَةِ تَوْبَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١٨]، يَعْنِي ثُمَّ وَفَّقَهُمُ لِلتَّوْبَةِ لِيَتُوبُوا، فَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يُمْنُ عَلَيْكَ بِمَحْضِ الْفَضْلِ أَنْ تَتُوبَ، ثُمَّ يُمْنُ عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى بِقَبُولِ التَّوْبَةِ، وَلَوْ شَاءَ أَلَّا يَقْبَلَ لَمْ يَقْبَلَ، وَلَكِنْ مِنْ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ مَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

بل أشدُّ من ذلك وأبلغ أنه يفرح بتوبة عبده، ويحب توبته؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويفرح بتوبة عبده فرحاً أشدَّ من فرح الإنسان الذي أضلَّ راحلته وعليها طعامه وشرابه، ثمَّ وجدها^(١)، فهذا فرحه لا يوصف، ومع ذلك فالله يفرح بتوبة عبده المؤمن أشدَّ من فرح هذا الرجل براحلته.

قال رحمه الله:

مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلٍ

مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ (كُفْرِهِ) بِضَدِّهِ

الحقيقة أن هذا الاستثناء في قوله: «ما لم يتب»، فيه شيءٌ من النظر؛ لأنَّ كلَّ مَنْ تابَ تابَ الله عليه من أيِّ ذنبٍ كان، وكلامنا في التوبة، فإذا تابَ تابَ الله عليه ولو كان كافراً، أمّا إذا مات على المعصية وهي غيرُ كفرٍ، فهذه هي التي تكون تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفر له وإن شاء عاقبه.

ثمَّ إنَّ قوله: «مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنْفَصِلٍ مَا لَمْ يَتُبْ»، ينطبق على الفاسق أيضاً، فإنَّ الفاسق لا يقبل الله منه حتَّى يتوب، وإلَّا سيبقى على وصفِ الفسق. إلّا إذا كان المؤلف يريد بقوله: «يقبل المولى» أي: يقبل العبادات من غير الكافر، فهذا له وجهٌ، لكنّه لا يريد هذا المعنى.

قوله: «بضده» أي: ضدَّ الكفر، وهو الإسلام، فإذا تابَ من كفره بضدَّ الكفر، فإنّه يُقبل منه التوبة، وإن تابَ من كفره بكفرٍ آخر فإنّه لا يُقبل منه، ولذلك قال

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة، رقم (٢٧٤٧).

المؤلف: «فَيَرْتَجِعُ عَنْ شِرْكِهِ وَصَدَّه»؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ؛ مِثْلُ: لَوْ تَابَ مِنْ نَوْعِ الْكُفْرِ وَبَقِيَ عَلَى النَّوْعِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكْفُرَ بِالْجَمِيعِ، فَلَوْ كَانَ رَجُلٌ مُنْكَرًا لَشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَتَابَ مِنْهُ لَكِنَّهُ مُشْرِكٌ بِاللَّهِ يَعْبُدُ الصَّنَمَ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا كَفَرَ بِهِ.

وَلَوْ تَابَ الْمُسْلِمُ مِنْ ذَنْبٍ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى آخَرٍ، فَإِنَّهُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ مِمَّا تَابَ مِنْهُ؛ لَعَدَمَ اشْتِرَاطِ أَلَّا يَكُونَ مُصِرًّا عَلَى ذَنْبٍ آخَرَ، وَلِعُمُومِ الْآيَاتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَذَلِكَ الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ، فَكُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَابَ مِنَ الذَّنْبِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الذَّنْبُ الَّذِي أَصَرَ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الذَّنْبِ الَّذِي تَابَ مِنْهُ، فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَإِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ قُبِلَتْ، لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهَا تُقْبَلُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُقْبَلُ حَتَّى يُقْلَعَ عَنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ، وَلِذَلِكَ أَضَافُوا شَرْطًا سَادِسًا إِلَى الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ، وَهُوَ: أَنْ يُقْلَعَ عَنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ وَلَيْسَ عَنِ الذَّنْبِ الْخَاصِّ فَقَطْ، بَلْ عَنْ كُلِّ الذُّنُوبِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَوْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى آخَرَ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا تَابَ رَجُلٌ مِنَ الزِّنَا لَكِنَّهُ يَشْرِبُ الْخَمْرَ، فَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ مِنَ الزِّنَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَادِقًا مَا عَصَى اللَّهَ، وَلَوْ كَانَ صَادِقًا فِي التَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ مَا عَصَى اللَّهَ بِالذَّنْبِ الْآخَرَ، وَلَوْ تَابَ مِنَ الرِّبَا لَكِنَّهُ يَغْشَى النَّاسَ، فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهَا تُقْبَلُ.

وَلَكِنْ يَقَالُ: أَمَّا التَّائِبُ التَّوْبَةَ الْمُطْلَقَةَ فَهَذَا لَا بُدَّ لِتَوْبَتِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْلَعًا عَنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ، وَأَمَّا التَّوْبَةُ الْخَاصَّةُ الْمُقَيَّدَةُ فَإِنَّهَا تَصِحُّ مِنْ ذَنْبٍ مَعَ الْإِصْرَارِ

على غيره، إذن فالمدح بالتَّوْبَةِ لا يَكُونُ إلا لمن أقلع عن جميع الذُّنُوبِ، وأمَّا التَّقْيِيدُ
 فيَصِحُّ من ذنبٍ ولو مع الإصرار على آخر، فالَّذِي تاب من الزَّنا لكنه يشرب الخمر،
 لا يَصِحُّ أن نَصِفَه بأنه تائبٌ على سبيل الإطلاق، لكن نقول: إنه تائبٌ من الزَّنا
 -مقيداً-، فلا يَصِحُّ الوصف المطلق الذي يُمدح به التائب، وإنما يُمدح بقدر ما حصل
 منه من توبةٍ فقط.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٤ وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الْخَطَا فَأَمْرُهُ مَفَوَّضٌ لِذِي الْعَطَا

٨٥ فَإِنْ يَشَاءُ يَغْفُ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ وَإِنْ يَشَاءُ أُعْطِيَ وَأَجْزَلَ النِّعَمَ

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن يمُت ولم يتُب من الخطأ» أي: من غير الشُّرك؛ لأنَّ الشُّرك لا يَغْفِرُهُ اللهُ تَعَالَى «فأمره مَفَوَّضٌ لِذِي الْعَطَا» وهو اللهُ عَزَّجَلَّ.

فَإِنْ يَشَاءُ يَغْفُ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ وَإِنْ يَشَاءُ أُعْطِيَ وَأَجْزَلَ النِّعَمَ

وذلك فوق الذَّنْبِ، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهذه الآية قَاضِيَةٌ عَلَى كُلِّ ذَنْبٍ مَا عَدَا الشُّرْكَ.

فإن قال قائل: لو مات شخصٌ عَلَى الكُفْرِ دُونَ الشُّرْكِ، مثل أن يَكُونَ جَحْدَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مثلاً وماتَ عَلَى ذَلِكَ، فَهَلْ يَكُونُ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَشِيئَةِ؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ الْمُرَادَ بِالشُّرْكِ مَا كَانَ مَخْرَجًا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يُخْرِجُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا يُغْفَرُ لَهُ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُهُ إِنْ شَاءَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٨٦ وَقِيلَ فِي (الدَّرُوزِ) وَ(الزَّنَادِقَةِ) وَسَائِرِ (الطَّوَائِفِ الْمُنَافِقَةِ)

٨٧ وَكُلِّ (دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ) يُقْتَلُ كَمَنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ لَا يُقْبَلُ

٨٨ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَدِ مِنْ إِيْمَانِهِ إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

الشرح

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ تَابَ مِنْ كُفْرٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَرْتَفَعُ عَنْهُ الْقَتْلُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي التَّائِبِينَ، فَكُلُّ ذَنْبٍ يَتَوَبُّ الْإِنْسَانُ مِنْهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتُوبُ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الدَّرُوزُ وَالزَّنَادِقَةُ... إِلَى آخِرِهِ.

وَالدَّرُوزُ فِرْقَةٌ أَصْلُهَا التَّشْيُعُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، ثُمَّ غَلَتْ غَلَوًا فَاحْشًا حَتَّى جَعَلُوا الْمَخْلُوقَ إِلَهًا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَصَارُوا يَعْبُدُونَ الْمَخْلُوقَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَمَذَاهِبُهُمْ مَعْرُوفَةٌ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الدَّرُوزَ يَجِبُ قَتْلُهُمْ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ تَابُوا، لِعِظَمِ ذُنُوبِهِمْ، فَهُمْ مِنْ أَجْلِ عِظَمِ الذَّنْبِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ التَّوْبَةُ.

كَذَلِكَ الزَّنَدِيقُ، وَالزَّنَدِيقُ هُوَ الْمَارِقُ عَنِ الدِّينِ كُلِّهِ، وَقِيلَ: الزَّنَدِيقُ هُوَ الْمُنَافِقُ، وَلَعَلَّ الزَّنَدِيقَ أَشَدُّ مِنَ الْمُنَافِقِ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ رُبَّمَا يَتَصَنَّعُ لِلْمُسْلِمِينَ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي الْمُنَافِقِينَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ.

قوله: «وسائر الطوائف المنافقة» أي: الدروز والزنادقة والمنافقون وغيرهم، «وكلُّ داعٍ لا بُتداعٍ» أي: كلُّ إنسانٍ يدعُو للبِدعة، والمراد البِدعة المَكفَّرة، «يُقتل» وهذا مقولُ القول، يعني: يُقتل ولو تاب، فإنَّها لا تُقبلُ توبته، «كمن تكرر نكثه لا يقبل» يعني تكرر رِدِّته؛ بحيثُ يرتدُّ ثمَّ يتوب، ويرتدُّ ثمَّ يتوب؛ ويرتدُّ ثمَّ يتوب، وهكذا. قالوا: هذا لا تُقبلُ توبته؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، فقال: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ وهذا يقتضي أنه لا تقبل توبتهم.

قوله: «لأنَّه» الضمير يعود على هؤلاء باعتبار الجنس، «لم يبدُ من إيمانه إلا الذي أذاع من لسانه»، «أذاع» يعني: أظهر من لسانه، فالمنافقُ مثلاً إذا قلنا: إنَّه يجب قتله، فقال: أنا مسلمٌ أشهد لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله، وأصلي معكم و أزكي، نقول: ولو كنتَ كذلك، فإذا قال: أنا تائبٌ، فنقول: ولو تبتَ نقتلك؛ لأنَّ قولك الآن أنَّك تائبٌ وتُصلي وتزكي هو قولك أولاً؛ لأنَّك تُنافقنا، فلم يبدُ من إيمانك إلا ما أذاعه لسانك، وما أذعته اليوم كالذي أذعته بالأمس، أنت تنافقنا فلا نقبل منك.

ولكن الصحيح أن المنافق يُقبلُ توبته؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ [النساء: ١٤٥-١٤٦]، وهذه الآية صريحةٌ في أنَّه يُقبلُ توبة المنافق، ولكن الله ذكر شروطاً لا بُدَّ منها، حيث قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ

وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ ﷻ، وَذَلِكَ حَتَّى نَعْرِفَ إِصْلَاحَهُمْ.

وَالَّذِينَ عَلَّلُوا عَدَمَ قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُنَافِقِينَ، يَقُولُونَ: إِنْ مِنْ تَكَرَّرَ نَكْثُهُ؛ فَإِنَّا لَا نَقْبَلُ تَوْبَتَهُ؛ لِلآيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَلَإِنَّا لَوْ قَبِلْنَا إِسْلَامَهُ الْيَوْمَ فَسَوْفَ يَرْتَدَّ غَدًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَادَتُهُ؛ يُؤْمِنُ وَيَكْفُرُ، وَيُؤْمِنُ وَيَكْفُرُ، فَلَا نَتَّقِي بِهِ؛ فَنَقْتُلُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، فَكَانَتْ نَهَائِيَّتُهُمْ الزِّيَادَةَ فِي الْكُفْرِ، وَلَمْ تَكُنْ نَهَائِيَّتُهُمُ التَّوْبَةَ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا تَابُوا وَعَرَفْنَا أَنَّ تَوْبَتَهُمْ صَحِيحَةٌ بِاسْتِقَامَةِ أَحْوَالِهِمْ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تُقْبَلُ.

أَمَّا الدَّرُوزُ وَالزَّنَادِقَةُ فَقَالُوا: إِنَّهَا لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ لِفِدَاحَةِ كُفْرِهِمْ، وَإِنَّهُمْ كَالْمُسْتَهْزِئِينَ بِاللَّهِ فَلَا تُقْبَلُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ كَافِرٍ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ كُفْرًا أَعْظَمَ مِنْ كُفْرِ فِرْعَوْنَ، وَمَعَ هَذَا لَمَّا قَالَ عِنْدَمَا أَدْرَكَهُ الْغُرُقُ: ﴿ءَاْمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاْمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، قِيلَ لَهُ: ﴿ءَاَلَكُنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وَلَمْ يُقَلِّ لَهُ: إِنْ كُفْرَكَ عَظِيمٌ لَا تَنْفَعُ فِيهِ التَّوْبَةُ، وَلَكِنْ قِيلَ: ﴿ءَاَلَكُنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾؛ لِأَنَّهُ فَاتَ وَقْتُ التَّوْبَةِ الْآنَ.

فَإِذَا تَابَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ، وَعَلِمْنَا صِدْقَ تَوْبَتِهِ، فَإِنَّا لَا نَقْتُلُهُ، بَلْ نَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ، أَمَّا الدَّاعِي لِلْبِدْعَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ رَأَى وَلِيَّ الْأَمْرِ أَنْ يَقْتُلَهُ؛ لِأَنَّهُ سَاعٍ بِالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ، حَتَّى لَوْ تَابَ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَقَوْلُنَا: فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ. يَعْنِي وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، بَلْ إِنْ رَأَى وَلِيَّ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا الدَّاعِيَةَ لِلْبِدْعَةِ إِذَا تَابَ مِنْ بَدْعَتِهِ رَبِّهَا يَكُونُ دَاعِيًا لِلسُّنَّةِ فَلَا يَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّ

التَّائِبُ مِنَ الْبِدْعَةِ حَقِيقَةً لَا بُدَّ أَنْ يَنْقُضَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، وَحِينَئِذٍ إِذَا نَقَضَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ مِنَ الْبِدْعِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَكْسِبٌ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلسُّنَّةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ.

وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَفَرَ بِأَيِّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْكُفْرِ، إِذَا تَابَ وَصَلَحَتْ حَالُهُ فَإِنَّا نَقْبَلُ تَوْبَتَهُ مَهْمَا كَانَ ذَنْبُهُ، وَنَقْبَلُ تَوْبَتَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ٨٩ ك(مُلْحِدٍ) وَ(سَاحِرٍ) وَ(سَاحِرَةٌ) وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ
 ٩٠ قُلْتُ: وَإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهُدَى كَمَا جَرَى لـ(الْعَيْلُبُونِيِّ) اهْتَدَى
 ٩١ فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ مَا كَانَ فِيهِ الْهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
 ٩٢ وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا

الشرح

قوله: «كُمُلِحِدٍ وَسَاحِرٍ وَسَاحِرَةٌ»: السَّحَرُ لَهُ تَأْثِيرٌ، وَدَلِيلُ تَأْثِيرِهِ أَنَّ السَّحَرَ لَهَا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ بِحِبَالِهِمْ وَعَصِيَّتِهِمُ الَّتِي أَلْقَوْهَا، كَانَتْ مُؤَثِّرَةً حَتَّى فِي مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، مَعَ أَنَّهَا حِبَالٌ وَعَصِيٌّ سَاكِنَةٌ فِي الْأَرْضِ لَا تَتَحَرَّكُ، لَكِنْ يَرَاهَا الرَّائِي وَكَأَنَّهَا تَتَحَرَّكُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْسَّحَرِ تَأْثِيرًا أَوْ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ؟

فَالْجَوَابُ: أَمَّا فِي قَلْبِ الْحَقَائِقِ فَلَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ، وَأَمَّا فِي تَضْرِيفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ فَهَذَا لَهُ تَأْثِيرٌ، فَالْعَصِيُّ مِثْلًا لَا يُمَكِّنُ لِلْسَّاحِرِ أَنْ يَقْلِبَهَا إِلَى حَيَّةٍ، وَالْحِبَالُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْلِبَهَا إِلَى حَيَّةٍ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ الرَّائِي يَرُودُهَا وَكَأَنَّهَا حَيَّاتٌ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ السَّحَرَ يُؤَثِّرُ، لَكِنْ لَيْسَ فِي قَلْبِ الْحَقَائِقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَلْبِ الْحَقَائِقِ إِلَّا الْخَالِقُ عَزَّوَجَلَّ، فَهُوَ الْقَادِرُ عَلَى قَلْبِ الْحَقَائِقِ، وَقَدْ قَلَبَ عَصَا مُوسَى حَيَّةً تَسْعَى وَتَأْكُلُ.

والسَّحَرُ نَوْعَانِ:

سِحْرٌ يَكْفُرُ بِهِ السَّاحِرُ: وَهُوَ السَّحَرُ بِوَاسِطَةِ الاسْتِعَانَةِ بِالشَّيَاطِينِ، فَهَذَا كُفْرٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَهَذَا السَّاحِرُ يَجِبُ أَنْ يُقْتَلَ لِكُفْرِهِ وَمُفْسَدَتِهِ، فَإِنْ تَابَ قُتِلَ لِمُفْسَدَتِهِ.

وَسِحْرٌ لَا يَكْفُرُ بِهِ السَّاحِرُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِالْأَدْوِيَةِ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُقْتَلَ دَرَاءً لِمُفْسَدَتِهِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ» فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ؛ فَنَقُولُ: إِذَا كَفَرَ بِسِحْرِهِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّنا نُقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَنَقْتُلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ بِسِحْرِهِ؛ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ تَطْهِيرًا لَا كَفْرًا.

قَوْلُهُ: «وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ» يَعْنِي نَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ، وَأَمَّا السَّرَائِرُ فإِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ: «قُلْتُ» وَالْقَائِلُ هُنَا هُوَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: «إِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الْهَدْيِ»، هَذَا شَرْطٌ، يَعْنِي: إِنْ وَجِدْتَ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ تَوْبَتِهِ، (اهْتَدَى) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، أَيْ: إِنَّهُ يَهْتَدِي، وَإِذَا اهْتَدَى قَبْلَنَا تَوْبَتَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَمَا جَرَى لِلْعَيْلُبُونِ» فَهَذَا رَجُلٌ كَانَ مِنَ الزَّنَادِقَةِ، وَلَكِنْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَدَاهُ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ دُرْزِيًّا، «فَاهْتَدَى»، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَمِثْلُ هَذَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

والقرائن التي دلت على صدق توبة العيلبوني هي ما ذكرها المؤلف بقوله
رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ مَا كَانَ فِيهِ الْهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
وَكَانَ لِلدِّينِ الْقَوِيمِ نَاصِرًا فَصَارَ مِنَّا، بَاطِنًا وَظَاهِرًا

فإذا دلت القرائن على أن هذا الزنديق أو هذا الملحد صار مؤمنًا حقيقةً،
فإننا نقبل توبته، ونرفع عنه القتل؛ لأننا إذا كنّا نعمل بالظاهر وقامت القرائن
الظاهرة على صدق توبته وقبلنا توبته فقد عمِلنا بالظاهر، أمّا مع عدم القرينة فإننا
لا نقبل توبته.

وهناك أشياء ذكر العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ توبةٌ من اتَّصَفَ بِهَا؛ مِنْهَا
الاستِهْزَاءُ بِاللَّهِ، والاستِهْزَاءُ بِالرَّسُولِ ﷺ، فقالوا: فَمَنْ استَهْزَأَ بِاللَّهِ لَمْ تُقْبَلْ توبتهُ
لِعِظَمِ ذَنْبِهِ، حيث يستهزئ برَبِّ العالمين، وَمَنْ استَهْزَأَ بِالرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ
توبتهُ لِعِظَمِ ذَنْبِهِ، ولكن الصحيح أَنَّهَا تُقْبَلُ توبةٌ كُلِّ تَائِبٍ، لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ
الَّذِينَ آسَرُفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ
الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] والدليل في المستهزئين خاصة أن الله قال: ﴿لَا تَعْذِرُوا قَدْ
كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦]، فبين أنه قد
يعفو عن طائفةٍ منهم، ويُعَذِّبُ الطَّائِفَةَ الأُخْرَى.

ولكن من سبَّ الله أو استهزأ بالله قبلنا توبته ورفعنا عنه القتل، ومن سبَّ
الرَّسُولَ ﷺ فتاب، قبلنا توبته وقتلناه، والفرق بين الذي يسبُّ الله عَزَّجَلَّ، والذي
يسبُّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أن الله عَزَّجَلَّ قد أخبرنا بأنه يعفو عن حقه بالتوبة،

ولم يَسْتَنْ شَيْئًا، وَأَمَّا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَبُّهُ حَقٌّ لَهُ، وَلَا نَعْلَمُ هَلْ يُسْقِطُهُ
أَوْ لَا؟ فَإِذَا كُنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ يُسْقِطُهُ أَوْ لَا؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِسْقَاطِ، وَعَلَى هَذَا
فَنَقُتْهُ حَدًّا لَا كُفْرًا.

وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ ثُمَّ تَابَ فَالصَّحِيحُ قَبُولُ تَوْبَتِهِ، ثُمَّ إِنْ
كَانَ فِي حَقِّ اللَّهِ اِرْتَفَاعٌ عَنْهُ الْقَتْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْتَلُ لِحَقِّ اللَّهِ وَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ
فِي حَقِّ الرَّسُولِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَكِنْ نَقُتْهُ ثُمَّ نُغَسِّلُهُ وَنُكْفِنُهُ وَنُصَلِّيَ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

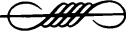
٩٣ فَكُلُّ (زَنَدِيقٍ) وَكُلُّ (مَارِقٍ) وَ(جَاحِدٍ) وَ(مُلْحِدٍ مُنَافِقٍ)

٩٤ إِذَا اسْتَبَانَ نَصْحُهُ لِلدِّينِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينٍ

الشرح

قوله: «إِذَا اسْتَبَانَ نَصْحُهُ» وَلَا يَكْفِي مَجَرَّدَ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦]، فَجَعَلَ إِضَافَاتٍ عَلَى التَّوْبَةِ، وَلَيْسَ مَجَرَّدُ أَنْ يَقُولَ الْمُنَافِقُ إِنَّهُ مُسْلِمٌ نَقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ مُسْلِمٌ مِنْ قَبْلُ، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ إِصْلَاحٌ، وَإِخْلَاصٌ لِلَّهِ، وَاعْتِصَامٌ بِهِ، بِمَعْنَى أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ قَرَائِنُ تُبَيِّنُ أَنَّهُ صَادِقٌ.





فصل: في الكلام على الإيمان

٩٥ إِيْمَانُنَا قَوْلٌ، وَقَصْدٌ، وَعَمَلٌ تَزِيدُهُ التَّقْوَى، وَيَنْقُصُ بِالزَّلَلِ

الشرح

قال المؤلف -رحمه الله تعالى- في الكلام على الإيمان: «إيماننا قول وقصد وعمل»، والكلام على الإيمان في أمور:

أولاً: هل الإيمان هو الإسلام أو هما شيئان متباينان؟

وهذه مسألة مهمة، والجواب على ذلك: أنه إذا ذكر الإيمان والإسلام في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، وإن أفرد أحدهما عن الآخر صاراً بمعنى واحد، فهما من باب ما إذا اجتمعاً افترقا، وإذا افترقا اجتمعاً، إذن؛ فلا نقول: الإيمان غير الإسلام، ولا نقول: الإيمان هو الإسلام؛ لأننا إذا أطلقنا أخطأنا، فلا بُدَّ من التفصيل على النحو التالي:

فإن ذكرنا في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، والدليل: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة جبريل، حين أتى النبي ﷺ، فقال: أخبرني عن الإيمان، فأخبره بما يُخالف ما أخبره به عن الإسلام؛ لأنهما ذكرا في سياق واحد، فجعل النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- الإسلام الأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان الأعمال الباطنة، فقال: «الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، وقال في الإيمان:

«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(١).

وإن ذكر أحدهما منفردًا عن الآخر دخل هذا في هذا، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام هنا يشمل الإيمان والسلام والإيمان.

فإذا قال قائل: من قال إن الإيمان دين؟

نفقول: قاله النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ حين قال: «اتَّذَرُونَ مِنَ السَّائِلِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»^(٢)، ومما علّمهم الإيمان، إذن ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ يشمل الإيمان والسلام؛ لأنه أفرد أحدهما عن الآخر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَلَدِينَكَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وهنا يدخل الإيمان؛ لأن الإيمان من الدين ولا شك.

فإن قال قائل: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٤]، فما الجواب عن هذه الآية؟
فالجواب: إنها هنا ذكرا في سياق واحد؛ ففرّق الله بينهما، وقد اختلف المفسرون رَجَهُمُ اللَّهُ فِي هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ؛ هل هم مؤمنون ضعيفو الإيمان، أو هم منافقون؟
فمن المفسرين من قال: إنهم منافقون، وقالوا: إن قوله: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، يعني الإسلام الظاهر، فإن المنافقين مسلمون ظاهراً.

ومنهم من قال: بل هم مسلمون حقيقة، لكن إيمانهم ليس تاماً، لم يتعمّق في قلوبهم، بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، و(لما) تدلّ على قرب

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، رقم (٤٧٧٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

الشَّيْءَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَّمَّا يَدُوفُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وَكُونَ الْإِيمَانَ قَرِيبًا مِنْ دُخُولِ قُلُوبِهِمْ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ التَّفَاقِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ نَفَى اللَّهُ عَنْهُمْ الْإِيمَانَ نَهَائِيًّا، فَقَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَنْفِ اللَّهُ الْإِيمَانَ عَنْهُمْ، بَلْ قَالَ: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَقْرَبُ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُحْتَمَلًا، إِذَنْ؛ فَهُنَا فَرْقٌ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]، هَذِهِ الْآيَةُ اسْتَدَلَّتْ بِهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنْ الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَتْ دَلِيلًا لَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، وَالْبَيْتُ هُوَ بَيْتُ لُوطٍ، وَمِنْ بَيْنِهِمْ امْرَأَتُهُ، وَامْرَأَتُهُ لَيْسَتْ مُؤْمِنَةً وَلَكِنَّهَا مُسْلِمَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحریم: ١٠]، أَيُّ أَظْهَرَتَا الْإِسْلَامَ وَهُمَا كَافِرَتَانِ، فَامْرَأَةُ لُوطٍ كَانَتْ كَافِرَةً هَلَكَتْ مَعَ قَوْمِهَا، فَالْآيَةُ فِيهَا أَنَّ الْبَيْتَ مُسْلِمٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا أَنْ مَنْ فِي الْبَيْتِ مُسْلِمُونَ.

وَعَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَ مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْلِمَ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ بِأَكْمَلِهَا وَرَسُولُهُم بَيْنَهُمْ يَدْعُوهُمْ.

وَفِي هَذَا فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ لِلدُّعَاةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مَنْ إِذَا دَعَا وَلَمْ

يستجب النَّاسُ له وَيَسْمَعُوا وَيَطِيعُوا أمره، قال: إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّاسَ لَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ، وَلَنْ أَدْعُوهُمْ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَهَذَا رَسُولُ بَقِي يَدْعُو قَوْمَهُ، وَلَمْ يُسَلِّمْ مِنَ الْقَرْيَةِ أَحَدٌ بَلْ لَمْ يُوجَدْ بَيْتٌ مُسَلِّمٌ إِلَّا بَيْتُهُ، وَكَذَلِكَ نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَقِيَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ، وَهُوَ رَسُولٌ يَأْتِي بِالْآيَاتِ، أَمَّا نَحْنُ فَإِذَا دَعَا الْوَاحِدَ مِنْهُمْ دَعَا وَلَمْ يَجِدْ اسْتِجَابَةً كَبِيرَةً اسْتَحْسَرَ، وَغَضِبَ، وَتَوَقَّفَ، وَهَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ نَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّنَا وَنَحْنُ مَأْجُورُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

ثَانِيًا: هَلِ الْإِيمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَإِقْرَارُ الْقَلْبِ وَاعْتِرَافُهُ فَقَطْ، أَوْ هُوَ شَامِلٌ لِلتَّصْدِيقِ وَمُسْتَلْزَمَاتِهِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِيمَانَ فِي الْأَصْلِ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، فَأَنْتَ عِنْدَمَا تَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، لَا تُحْسِ إِلَّا أَنَّكَ أَقَرَرْتَ بِهِ فِي قَلْبِكَ، فَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنَّ الْإِيمَانَ شَرْعًا أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ لُغَةً، وَهَذَا مِنَ الْغَرَائِبِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَطْرُودَةَ أَنَّ الْمَصْطَلَحَ الشَّرْعِيَّ أَضْيَقُ مِنَ الْمَصْطَلَحِ اللَّغَوِيِّ.

فَمَثَلًا: الزَّكَاةُ فِي اللَّغَةِ هِيَ النِّمَاءُ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَالٌ خَاصٌّ، وَالطَّهَّارَةُ فِي اللَّغَةِ هِيَ النَّظَافَةُ، وَفِي الشَّرْعِ: نِظَافَةٌ خَاصَّةٌ، وَالصَّلَاةُ فِي اللَّغَةِ: الدُّعَاءُ، وَفِي الشَّرْعِ: دُعَاءٌ خَاصٌّ، وَالْحُجُّ فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ، وَفِي الشَّرْعِ: قَصْدٌ خَاصٌّ، لَكِنَّ الْإِيمَانَ فِي اللَّغَةِ: التَّصْدِيقُ، وَلَا يَشْمَلُ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةَ، وَفِي الشَّرْعِ: يَشْمَلُ التَّصْدِيقَ وَالْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةَ، إِذَنْ؛ فَالْمَصْطَلَحُ الشَّرْعِيُّ فِي بَابِ الْإِيمَانِ أَوْسَعُ مِنْهُ لُغَةً، عَلَى خِلَافِ الْمُعْهُودِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ يَشْمَلُ التَّصْدِيقَ وَالْإِقْرَارَ الْحَاصِلَ بِالْقَلْبِ، وَيَشْمَلُ أَيْضًا مَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً - أَوْ وَسِتُّونَ شُعْبَةً -، فَأَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١)، فقولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قولٌ باللسان، و«إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ» عملٌ بالجوارح، و«الْحَيَاءُ» عملٌ قلبيٌّ.

وقال النبي ﷺ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»^(٢)، وهذا اعتقاد قلبي.

وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال المفسرون: أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، والصلاة عملٌ، وعلى ذلك فإن الإيمان في الشرع يشمل اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح.

ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ» ثلاثة أشياء؛ قولٌ مثل: لا إله إلا الله، وقصد - وهو الاعتقاد - مثل: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، وعملٌ: وأدناه إمطة الأذى عن الطريق. فالإيمان إذن يشمل الثلاثة.

وكون الاعتقاد إيماناً واضحاً، أمّا كون العمل إيماناً؛ فذلك لأنه لم يحملني عليه إلا الإيمان والاعتقاد الذي في قلبي، ولولا أنني أعتقد الثواب في إمطة الأذى عن الطريق ما أمطته، ولكان عملي عبثاً، ولولا أنني أعتقد أنني أثاب على قولي: لا إله إلا الله، ما قلتها؛ لأنه يكون عبثاً، فلما كان هذا العمل نتيجة للاعتقاد التام في القلب صار إيماناً، وهذا واضح.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في ذلك طائفتان متطرفتان:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٨).

الطائفة الأولى: وهم المرجئة الذين جعلوا الإيمان مقتصرًا على القصد فقط، وقالوا: إنَّ الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، ومتى اعترف الإنسان بقلبه بالله عزَّجَل فهو مؤمن سواء عمل أم لم يعمل، ومن كان عنده اعتقاد تامُّ فهو مؤمن كامل الإيمان، وإن زنى وسرق وشرب الخمر ولم يترك ولم يحجَّ ولم يصم، فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان محمد وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، ولا يدخل النار مهما عمل من المعاصي، وهؤلاء هم المرجئة، وقد عناهم ابن القيم رحمه الله في قوله في النونية:

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمِشْطِ عِنْدَ تَمَثُّلِ الْأَسْنَانِ^(١)

والمشط أسنانه سواء، أي: أنهم يقولون: الناس في الإيمان شيء واحد، أفسق الناس وأطوع الناس كلُّهم واحد في الإيمان، وهذا شيء غريب، نسأل الله العافية، وعلى رأيهم فالعاصي الذي يشرب الخمر ويسرق ويزني ويكذب ويخون، لكنه مؤمن بالله ويتسب للإسلام، عندهم أنه مؤمن كامل الإيمان، والله تعالى يقول: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ءَاتَاءَ آتِلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، لا يستويان، لكنهم يقولون: إنهم يستوون، فاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، ولا يستحق دخول النار، ولا يستحق العقاب، وهذا الفكر مناسب لحال الفسقة من أهل العصر؛ إذا نُهي عن الفسق يقول: أنا مؤمن كامل الإيمان، على رأي المرجئة.

وأقول: إن هناك ثلاث حياتٍ يجب التنبيه والتحذير منها، وهي: جهمية وجبرية ومرجئة، فكلُّها وصف لموصوفٍ واحد؛ فالجهمية هم باعتبار صفات الله

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٦٥).

عَزَّجَلَّ معطّلة؛ يُنْكِرُونَ الصِّفَات، وَهُمْ أَيْضًا جَبَرِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ أفعالِ الْعَبْدِ، يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مَجْبُرٌ عَلَى عَمَلِهِ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ، فَلَوْ وَجَدْنَا شَخْصَيْنِ يَنْزِلَانِ مِنَ السَّطْحِ: أَحَدُهُمَا يَنْزِلُ بِتَوَدَّةٍ دَرَجَةً دَرَجَةً، وَالثَّانِي دَفْعَانَهُ مِنْ أَعْلَى الدَّرَجَةِ وَعَجَزَ أَنْ يُمَسِكَ نَفْسَهُ، فَعِنْدَهُمُ الْكُلُّ سِوَاءٍ وَكُلُّهُمْ مَجْبُرُونَ، وَمُرْجئةٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ اعْتِرَافُ الْإِنْسَانِ بِقَلْبِهِ.

وَنَحْنُ نُلْزِمُهُمْ بِأَنْ نَقُولَ لَهُمْ: إِنَّ إِبْلِيسَ عِنْدَكُمْ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ إِبْلِيسَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ وَيَدْعُو اللَّهَ، فَيَقُولُ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩]، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ وَمَوْحِدٌ؛ لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ.

وَهُؤُلَاءِ لَا شَكَّ أَنْ قَوْلَهُمْ مَجَانِبٌ لِلصَّوَابِ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: يُوجَدُ آيَاتُ وَأَحَادِيثُ فِيهَا وَعِيدٌ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، قَالُوا: هَذَا لِلْكَافِرِ، أَيْ: مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا وَهُوَ كَافِرٌ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَّقَ هَذِهِ الْعُقُوبَةَ عَلَى وَصْفٍ وَهُوَ الْقَتْلُ، وَهُؤُلَاءِ تَرَكَوْا هَذَا الْوَصْفَ جَانِبًا، وَأَتَوْا بِوَصْفٍ جَدِيدٍ وَهُوَ الْكُفْرُ وَالْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا الْكُفْرُ، فَهَمْ أَلْغَوْا الْوَصْفَ الَّذِي رُتِبَتْ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ وَأَتَوْا بِوَصْفٍ جَدِيدٍ.

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(١)، قَالُوا: مَنْ جَحَدَهَا، فَأَلْغَوْا الْوَصْفَ الْمَوْجُودَ، وَاعْتَبَرُوا الْوَصْفَ الْمَفْقُودَ، وَذَكَرَ الْجُحُودَ غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَلَوْ كَانَ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْحَمْسَ كُلَّ يَوْمٍ فَهُوَ كَافِرٌ، فَهَمْ أَلْغَوْا الْوَصْفَ الْمَوْجُودَ الَّذِي رُتِبَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، وَأَتَوْا بِوَصْفٍ مَفْقُودٍ جَدِيدٍ مِنْ عِنْدِهِمْ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢).

ومثل هذه الأشياء إذا تأملها الإنسان عَرَفَ أَنَّ التعصُّبَ للقول سببٌ للضلال، وأنَّ الإنسان ينبغي أن يستدلَّ ثُمَّ يَعْتَقِدَ، لا أن يَعْتَقِدَ ثُمَّ يَسْتَدِلُّ؛ لَأنَّه إذا اعتقد ثُمَّ استدلَّ يلوي أعناق النصوص؛ لتوافق ما اعتقد، لكن إذا استدلَّ أولاً ثُمَّ اعتقد بنى عقيدته على الدليل، ووافق الدليل.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِإِخْوَانِنَا الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَشْيَاءَ، ثُمَّ يُحَاوِلُونَ لِيْ أَعْنَاقِ النُّصُوصِ إِلَى مَا يَعْتَقِدُونَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَأٌ، فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ مَرْدُّهَا إِلَى اللَّهِ، فَإِذَا حَكَّمَ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ بِحُكْمٍ لَا نَسْتَحْيِ أَنْ نُطَبِّقَهُ وَلَا نَخْجَلُ وَلَا نَتَهَيَّبُ، فَالْحُكْمَ لَيْسَ إِلَيْنَا، بَلْ نَحْنُ مُنْفَذُونَ وَلَا نَهْيَبُ، فَإِذَا حَكَّمَ اللَّهُ عَلَى هَذَا بِالْكَفْرِ فَلْنَقُلْ: كَافِرٌ، وَلَا نُبَالِي، وَإِذَا حَكَّمَ اللَّهُ عَلَى هَذَا بِالْإِيمَانِ؛ فَلْنَقُلْ: مُؤْمِنٌ، وَلَا نُبَالِي، أَمَّا التَّحَكُّمُ، وَاعْتِقَادُ كُفْرِ الْمُؤْمِنِ أَوْ إِيْمَانُ الْكَافِرِ فَهَذَا لَيْسَ إِلَيْنَا.

وَأَحَبُّ أَنْ يَتَنَبَّهَ طَالِبُ الْعِلْمِ لِمَسْأَلَةٍ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَ الدَّلِيلَ مُتَبَوِّعًا لَا تَابِعًا، وَأَنْ يُحَذِّرَ مَنْ أَنْ يَلْوِي أَعْنَاقِ النُّصُوصِ إِلَى رَأْيِهِ، فَإِنَّ هَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيِهِ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: قَالُوا: إِنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَإِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جُزْءٌ لَا يَتَجَزَّأُ مِنَ الْإِيْمَانِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ وَلَمْ يَقُلْ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ فَإِنَّهُ كَافِرٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ جُزْءًا مِنَ الْإِيْمَانِ وَشَرْطًا فِي وُجُودِهِ، حَتَّى قَالُوا: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ خَارِجٌ مِنَ الْإِيْمَانِ، وَلَوْ صَلَّى وَصَامَ وَزَكَّى وَحَجَّ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفُرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكُونُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم (٢٩٥١).

وتفرّع عن هؤلاء طوائف كثيرة، لكن هذه هي الأصل، فمنهم من يقول: الإيمان هو القول فقط، فإذا قال الإنسان بلسانه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله؛ فهو مؤمن، لكنّه مخلّد في النار؛ لأنّ من قال بلسانه ولم يعتدّ بقلبه فهو منافق، وهؤلاء يُسمّونه مؤمناً، ولكنهم يقولون: إنّه مخلّد في النار، وهذا لا شكّ منافي لقول أهل السنّة والجماعة وللقرآن أيضاً؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأيضاً فإنّ الله سمّى هؤلاء الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم منافقين، فكيف نسّمّيهم مؤمنين؟!

إذن؛ فأهل السنّة والجماعة يقولون: الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، ويستدلّون لذلك بأدلة كما ذكرنا فيما سبق، وخالفهم -مخالفةً أصليّة- طائفتان:

الطائفة الأولى: قالوا: إنّ الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، والأعمال لا تدخل في الإيمان، وهؤلاء هم المرجئة، وعلى رأسهم الجهميّة الذين يقولون: إن الناس في الإيمان سواء، وإنّ الإيمان هو اعتقاد القلب، وأمّا الأعمال فإنّها لا تدخل في الإيمان لا حقيقةً ولا مجازاً.

الطائفة الثانية: قالوا: إنّ الأقوال والأعمال من الإيمان، لكنّها شرطٌ في وجوده، بمعنى أنّه إذا فقد منها شيء؛ فقد الإيمان كلّهُ.

فقالوا: من لم يركّ فهو كافرٌ، ومن لم يصلّ فهو كافرٌ، ومن لم يصمّ فهو كافرٌ، ومن لم يحجّ فهو كافرٌ، ومن عتّق والدَيه فهو كافرٌ.

وبعضهم قال: لا نسّمّيه كافراً، ولا نسّمّيه مؤمناً، ولكن نقول: هو في منزلة بين منزلتين، وهذا الأخير هو مذهب من يرون أنفسهم أذكاء العالم، وهم المعتزلة.

والذي قَبْلَهُ هو مذهبُ الخوارج؛ ولذلك كَانَ موقفُ الخوارج أشجعَ مِنَ المعتزلة؛ لأنَّ الخوارج قالوا: كافرٌ ولم يُبالوا، والمعتزلة قالوا: لا نقول: كافرٌ ولا مسلم، بلْ هُوَ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَيْنِ؛ فأحدثوا مرتبةً لَمْ يُنزلَ اللهُ بها سلطاناً؛ وهي المَنزِلَةُ بَيْنَ مَنزِلَتَيْنِ.

فإنَّ قالَ قائلٌ: -على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ- هل الأعمالُ شرطٌ في وجود الإيمان؟

فالجوابُ: أنَّ مِنْهَا ما هُوَ شرطٌ، وَمِنْهَا ما لَيْسَ بشرطٍ، فشهادةُ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ شرطٌ في وجود الإيمان، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ: أشهد أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ فهو كافرٌ، وإنَّ آمَنَ بالله، ولم يُصلِّ -والصَّلَاةُ عملٌ- فهو كافرٌ، وإنَّ قالَ: أشهد أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وإنَّ آمَنَ بالله، لكنْ لَمْ يُزَكِّ -والزَّكَاةُ مِنَ الأعمالِ- فليس بكافرٍ.

وخلاصة ذلك أَنَّهُ إِنْ قُفِدَ الاعتقادُ فِي القَلْبِ كَفَرَ الإنسانُ، وَإِنْ وُجِدَ لكنْ تَخَلَّفَتِ الأقوالُ أو الأعمالُ فِيهِ تَفْصِيلٌ.

فإن دَلَّتِ النُّصوصُ على أَنَّهُ يَكْفُرُ كَفَرًا، وَإِلَّا فَلَا، فَمَنْ آمَنَ باللهِ تعالى، وَلَمْ يَشْهَدْ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ؛ فَقَدْ تَرَكَ قولًا، وَلَكِنَّهُ يَكْفُرُ بِذلك، وَمَنْ قالَ: آمَنْتُ باللهِ، وَأَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وَلَكِنْ لَمْ يُصَلِّ؛ فَقَدْ كَفَرَ على القولِ الرَّاجِحِ، وَمَنْ قالَ: أشْهَدُ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وَآمَنَ باللهِ وصَلَّى، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُزَكِّ؛ فليس بكافرٍ، وَعِنْدَ الخوارجِ كافرٌ، وَعِنْدَ المعتزلةِ فِي مَنزِلَةٍ بَيْنَ مَنزِلَتَيْنِ؛ إِلَّا إِنْ كانوا يَرَوْنَ كُفْرَ ما نَعَى الزَّكَاةَ.

ثُمَّ قالَ: «تَزِيدُهُ التَّقْوَى وَيَنْقُصُ بِالزَّلَلِ»، وَهُنا يَجِبُ تَسْكِينُ (يَنْقُصُ) مِنْ أَجْلِ

وزن البيت، وإن كان لا يوجد ما يوجب جزمها ولكنها تسكن، وعلى هذا نقول: (ينقص) مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها إقامة الوزن للبيت.

وقوله: «تزيده التقوى» أي: تقوى الله عز وجلّ تزيد في الإيمان.

وهنا مبحث: هل الإيمان يزيد وينقص؟

والجواب على ذلك: أن مذهب السلف: أن الإيمان يزيد وينقص، وقال بعض علماء السلف: الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالت المرجئة: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقالت الخوارج والمعتزلة: لا يزيد ولا ينقص؛ لأنهم يرون أن الإيمان إما أن يوجد كله، وإما أن يعدم كله.

وإذا أردنا تحليل ذلك؛ فإننا نبدأ أولاً بالعقيدة، والعقيدة تزيد وتنقص بلا شك، والدليل على ذلك عقلي وشرعي.

أمّا الدليل العقلي: فلأن الاعتقاد مبني على العلم، والعلم مبني على طرق العلم، وطرق العلم تختلف، فلزم من ذلك أن يزيد الاعتقاد وينقص باعتبار طرقه، وهذا دليل عقلي على أن الاعتقاد يزيد وينقص.

ونضرب مثلاً محسوساً لهذا: فانت إذا أخبرك رجل ثقة بخبر اعتقدت محبته، فإذا جاءك ثانٍ وأخبرك بنفس الخبر زاد اعتقادك، فإذا أخبرك ثالث فرباع زاد أكثر، فإذا شاهدت ذلك بنفسك، فإن اعتقادك يزيد أكثر وأكثر؛ ولهذا قال المحدثون: «إن المتواتر يفيد العلم اليقيني، أو الضروري»، على خلاف في هذا.

أمّا الدليل الشرعي: على أن الاعتقاد يزيد وينقص، فمنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِمُتُؤْمِنٌ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ

قَلْبِي ﴿ [البقرة: ٢٦٠]، وَعَلَى هَذَا فَالْاِعْتِقَادُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِدَلِيلَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَثَرِيٌّ، وَالثَّانِي نَظَرِيٌّ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: أَحَدُهُمَا سَمْعِيٌّ وَالثَّانِي عَقْلِيٌّ.

فَالْاِعْتِقَادُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنْتَ بِنَفْسِكَ تَحْسُ بِذَلِكَ، فَأَحْيَانًا يَكُونُ عِنْدَكَ حُضُورُ ذَهْنٍ وَصَفَاءُ نَفْسٍ، فَتَتَعَبَّدُ لِلَّهِ وَكَأَنَّكَ تَشَاهِدُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَأَحْيَانًا تَسْتَوِلِي عَلَيْكَ الْغَفْلَةُ، فَلَا يَحْصُلُ عِنْدَكَ هَذَا الْاِعْتِقَادُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سَأَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كُنَّا عِنْدَكَ وَذَكَرْتَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فَكَاثِمًا نُشَاهِدُهَا رَأْيَ عَيْنٍ، فَإِذَا ذَهَبْنَا إِلَى أَهْلِينَا وَعَافِسْنَا الْأَوْلَادَ وَالنِّسَاءَ -يَعْنِي غَفَلْنَا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا حَنْظَلَةَ، سَاعَةً وَسَاعَةً»^(١)، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ.

وَالْقَوْلُ -وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ- أَيْضًا يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ فَالَّذِي يَذْكُرُ اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَيْسَ كَمَنْ يَذْكُرُهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَالَّذِي يَذْكُرُهُ سُبْحَانَهُ عَشْرًا ذَكَرَهُ أَكْثَرَ، إِذَنْ؛ فَالْقَوْلُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَإِذَا زَادَ الْقَوْلُ زَادَ الْإِيمَانُ.

وَزِيَادَةُ الْقَوْلِ تَكُونُ تَارَةً بِالْكَمِّيَّةِ، وَتَارَةً بِالْكَيفِيَّةِ، وَتَارَةً بِهَا جَمِيعًا، فَالْإِنْسَانُ إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَوْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ تَمَامًا، مُلْتَزِمًا لِمُقْتَضِيَّاتِهَا، فَهُوَ أَزِيدُ مِمَّنْ قَالَهَا مَعَ الْغَفْلَةِ، وَالْإِنْسَانُ الَّذِي يَقُولُ عَشْرَ مَرَّاتٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَزِيدُ مِنَ الَّذِي يَقُولُ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَزِيَادَةُ الْقَوْلِ تَكُونُ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ.

وَعَلَى هَذَا فَإِذَا زَادَ الْقَوْلُ، وَقُلْنَا إِنَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لَزِمَ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ، وَإِذَا نَقَصَ الْقَوْلُ نَقَصَ الْإِيمَانُ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقْصَانُ دِينِهَا؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر والفكر...، رقم (٢٧٥٠).

قال: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ، وَلَمْ تَصُمْ»^(١). والصَّيَامُ وَالصَّلَاةُ عَمَلٌ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقْصَهُ مِنَ الْحَائِضِ نَقْصًا فِي الدِّينِ، إِذَنْ؛ فَهُنَا نَقْصُ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الْعَمَلِ.

وكَذَلِكَ الْعَمَلُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالزِّيَادَةُ فِي الْعَمَلِ تَكُونُ كَمِيَّةً وَكَيْفِيَّةً وَنَوْعًا. فَفِي النَّوعِ: فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَفْضَلَ مِنَ التَّطَوُّعِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»^(٢). فَالصَّلَاةُ فِي جَنْسِهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَكَذَلِكَ الْأُضْحِيَّةُ فِي وَقْتِهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا فِي النَّوعِ.

وَفِي الْكَمِيَّةِ: فَإِنَّ مَنْ صَلَّى عَشْرَ رَكَعَاتٍ إِيْمَانُهُ أَزِيدَ مِمَّنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. وَفِي الْكَيْفِيَّةِ: فَإِنَّ مَنْ صَلَّى صَلَاةً يَطْمَئِنُّ فِيهَا بِخُشُوعٍ وَتَأَنٍّ وَتَدَبُّرٍ لَهَا يَقُولُ، لَيْسَ كَمَنْ صَلَّى صَلَاةً عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَزِيَادَةُ الْإِيمَانِ فِي الْآيَةِ تَشْمَلُ زِيَادَةَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْإِعْتِقَادِ، فَيَزِدَادُونَ إِيْمَانًا، وَيَزِدَادُونَ عَمَلًا إِذَا كَانَتِ الْآيَةُ فِيهَا أَمْرٌ بِأَعْمَالٍ، أَوْ قَوْلًا إِذَا كَانَ فِيهَا أَمْرٌ بِأَقْوَالٍ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدُنَا أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ أَنَّ هُنَاكَ أَسْبَابًا لَزِيَادَةِ الْإِيمَانِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان...، رقم (٨٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

يقول المؤلف رحمه الله: «يَزِيدُ بِالتَّقْوَى»، فتقوى الله عَزَّجَلَّ أحدُ أسبابِ زيادةِ الإيمان، فهذا هو السَّبَبُ الأوَّل.

والتَّقْوَى هي: اتِّخَاذُ وَقَايَةٍ مِنْ عَذَابِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِفِعْلِ الْأَوْامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي، فكلَّمَا زَادَ الْإِنْسَانُ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ زَادَ إِيْمَانُهُ، وَكَلَّمَا تَجَنَّبَ النَّوَاهِي مَخْلَصًا لِلَّهِ زَادَ إِيْمَانُهُ، إِذَنْ؛ ففِعْلُ الطَّاعَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ يَزِيدُ فِي الْإِيْمَانِ، وَتَرْكُ الْمَعْصِيَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ يَزِيدُ فِي الْإِيْمَانِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: النَّظَرُ فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ أَوِ الشَّرْعِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وَهَذِهِ آيَاتُ كُونِيَّةٌ.

وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وَهَذِهِ آيَاتُ شَرْعِيَّةٍ.

فَالنَّظَرُ فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ مِثْلُ أَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ سَاعَةً يَتَفَكَّرُ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ، وَيَتَفَكَّرُ فِي خَلْقِ الْأَرْضِ، فَهَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ الْعَظِيمَةُ الْوَاسِعَةُ مُنْتَظِمَةٌ مُنْذُ الْأَزَلِّ، لَيْسَ فِيهَا مَا يَتَنَاقَضُ أَوْ يَتَدَافَعُ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ خَرَابٍ: ﴿فَأَنْزِجِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، فَيَتَأَمَّلُ فَيُوقِنُ أَنَّهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، ثُمَّ يَتَأَمَّلُ -إِنْ شَاءَ- فِي نَفْسِهِ، وَسِيرَى مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فِيهَا الْعَجَبُ الْعُجَابُ، فَهَذَا الْجِسْمُ فِيهِ مَعَامِلُ كِيَاوِيَّةٍ عَظِيمَةٌ، مَعَ أَنَّ لَا نُحْسُ شَيْءً، وَلَوْ أَنَّ بِيضَةً مَرَّتْ عَلَى ذَارِعٍ أَحَدِنَا لِأَحْسَسَ بِتَدَخُّرِجِهَا، وَلَكِنَّهَا تَمُرُّ فِي الْأَمْعَاءِ وَلَكِنْ لَا نُحْسُ بِهَا، فَمَا الظَّنُّ لَوْ كُنَّا نَحْسُ بِمُرُورِهَا بِأَمْعَائِنَا كَمَا نَحْسُ بِمُرُورِهَا عَلَى الْجِلْدِ؟ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَنَامَ وَهِيَ تَتَقَلَّبُ

في أحشائنا، لكن الله عَزَّجَلَّ بحكْمَتِهِ جعل الدَّاخل لا يُحس به من أجل ألا يتألَّم الإنسانُ عِنْدَ مُرورِ الطَّعامِ والشَّرَابِ وغيره.

وتأملُ أيضًا الإحساس في الجلود؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، بل هُنَاكَ مَنَاطِقُ حَسَّاسَةٌ جَدًّا. تحسُّ بأيِّ شَيْءٍ يَمُرُّ عَلَيْهَا وتتأثَّرُ به، وهُنَاكَ مَنَاطِقُ لَا تحسُّ هَذَا الإحساس، فباطِنُ القَدَمِ لَا يحسُّ كَبَاطِنِ اليَدِ؛ لِأَنَّ بَاطِنَ القَدَمِ لو كَانَ حَسَّاسًا كَبَاطِنِ اليَدِ لَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَمْشِيَ عَلَيْهِ، لَكِنْ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ جَعَلَهُ هَكَذَا غَيْرَ حَسَّاسٍ.

ولو تَأَمَّلْتَ رَاحَةَ اليَدِ لَوَجَدْتَ أَنَّ مِنْ عَظِيمِ حِكْمَةِ اللَّهِ أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، ولو كَانَ فِيهَا شَعْرٌ لَتَلَوَّثَ بَاطِنُ اليَدِ بالطَّعامِ وتَلَوَّثَتِ الْأَشْيَاءُ، وَلَقَلَّ الإحساسُ بها، وَلَفَقَدْتَ الإِتْقَانَ فِي فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّكَ لو لَبَسْتَ قُفَّازِينَ لَفَقَدْتَ الإِتْقَانَ فِي الْعَمَلِ بِيَدِكَ.

وعلى كُلِّ حَالٍ: فَتَحْنُ مَعْرِفَتَنَا بِهِذِهِ الْأَشْيَاءِ سَطْحِيَّةً، لَكِنْ لو أَنَّكَ أَتَيْتَ وَاحِدًا مِنَ الْأَطْبَاءِ، وَشَرَحَ لَكَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ آيَاتٍ لِبَهْرِكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

ولهَذَا نَقُولُ إِنَّ التَّفَكُّرَ فِي آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ يَزِيدُ فِي الْإِيمَانِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُحْسُوسٌ.

وكَذَلِكَ التَّفَكُّرُ فِي الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ يَزِيدُ فِي الْإِيمَانِ بِلَا شَكٍّ، لَكِنْ يَخْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ بَصِيرًا فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، حَتَّى يَعْرِفَ الْحِكْمَةَ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ، وَهَذَا يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَلَا سِيَّامَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ،

فإنَّه لا يُفْتَح له بابُ المعرفة، يقول المعري^(١):

يَدُ بَخْمَسٍ مِئِينَ عَسَجْدًا وَدَيْتُ مَا بِأَلْهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
تَنَاقُضُ مَا لَنَا إِلَّا السَّكُوتُ لَهُ وَنَسْتَعِيدُ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ

كَأَنَّ النَّاسَ هُمُ الْمَشْرُوعُونَ حَتَّى يَنْتَقِدَهُمْ هَذَا الْإِنْتِقَادُ، فَالْيَدُ دَيْتُهَا خُمْسُ مِئِينَ مِنَ الْعَسَجِدِ - وَهُوَ الذَّهَبُ -، يَعْنِي: خُمْسُ مِئَةِ دِينَارٍ، فَإِذَا سَرَقَ رُبْعُ دِينَارٍ قُطِعَتْ، فَكَانَتْ الْيَدُ بِقِيَمَةِ رُبْعِ دِينَارٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَطَعَهَا الْإِنْسَانُ يُلْزَمُ بِخُمْسِ مِئَةِ دِينَارٍ، وَإِذَا سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ قُطِعَتْ؟! وَهَذَا لَا يَعْرِفُ الْحِكْمَةَ فِيهِ إِلَّا مَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَقْبَلَ بِصَدْقٍ عَلَى تَأْمُلِ شَرِيعَةِ اللَّهِ لَا انْتِقَادَهَا، وَإِنِّي لِأَجْزِمُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الشَّرِيعَةِ بَانْتِقَادٍ لَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُ بَابَ الْمَعْرِفَةِ، أَمَّا الَّذِي يَنْظُرُ إِلَيْهَا بِاسْتِرْشَادٍ وَيَطْلُبُ الرُّشْدَ فَهَذَا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَيُبَيِّنُ لَهُ مِنَ الْأَسْرَارِ مَا يُخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ.

ولقد أجاب الشاعر الآخر المعري فقال^(٢):

قُلْ لِلْمَعَرِيِّ عَارٌ أَيُّهَا عَارِ جَهْلُ الْفَتَى وَهُوَ عَنْ ثَوْبِ الثَّقَى عَارِ
يَدُ بَخْمَسٍ مِئِينَ عَسَجْدًا وَدَيْتُ لَكِنَّهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
صِيَانَةُ النَّفْسِ أَغْلَاهَا، وَأَرْخَصَهَا حِمَايَةُ الْمَالِ، فَافْهَمْ حِكْمَةَ الْبَارِي

يعني: أَنَّهَا تُودَى بِخُمْسِ مِئَةِ دِينَارٍ صِيَانَةً لِلنَّفْسِ، وَتُقَطَّعُ بِرُبْعِ دِينَارٍ حِمَايَةً لِلْأَمْوَالِ، وَهَذِهِ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيُضْمَنُ خُمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ إِذَا قَطَعَ

(١) اللزوميات، لأبي العلاء المعري (١/٣٦٩).

(٢) الأبيات لشمس الدين الكُرْدِي، انظر فيض الباري على صحيح البخاري (٥/١١٢).

اليد أو تُقَطَّع يَدُهُ فَسَوْفَ يُجْجَم، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهَا سَتُقَطَّع بِرُبْعِ دِينَارٍ فَسَوْفَ يُجْجَم
عَنِ السَّرَقَةِ، وَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ.

ولهذا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَمَّلَ الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةَ تَأَمُّلاً اسْتِرْشَادِيًّا لَا تَأَمُّلاً
انتقاديًّا، حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ لَنَا مِنَ الْخَيْرِ وَمَعْرِفَةِ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَا يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ
النَّاسِ.

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ هَذَا فَانْظُرْ أحيانًا وَأَنْتَ تَقْرَأُ الْكِتَابَ، فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ
تَقْرؤه قِرَاءَةً مُنْتَقِدَةً عَلَى مُؤَلِّفٍ فَإِنَّكَ لَا تَسْتَفِيدُ مِنْهُ كَثِيرًا، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ تُرَاجِعُ
الْكِتَابَ وَتُسْتَرِشِدُ مِنْ مُؤَلِّفِهِ؛ فَإِنَّكَ تَنْتَفِعُ كَثِيرًا.

قال المؤلف: «وينقص بالزلل» يعني: أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ بِالزَّلَلِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى
ذَلِكَ قول النَّبِيِّ ﷺ فِي النِّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ»^(١)، فقال: ناقصات
عَقْلٍ وَدِينٍ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَنْقُصُ.

والدليل الثاني: وَهُوَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ الزِّيَادَةُ ثَبَتَ النِّقْصُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْقَلُ
زِيَادَةٌ إِلَّا بِوُجُودِ مَزِيدٍ وَمَزِيدٍ عَلَيْهِ، فَإِذَا ثَبَّتَ الزِّيَادَةَ بِالنِّصِّ، فَقَدْ ثَبَتَ النِّقْصُ أَيْضًا؛
لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ زِيَادَةٌ إِلَّا بِمُقَابَلَةِ نَقْصٍ، فَمَثَلًا إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ زَادَ إِيْمَانَهُ، فَمَعْنَى
ذَلِكَ أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ نَاقِصًا، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّلَازُمِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ زِيَادَةً إِلَّا بِوُجُودِ
نَقْصٍ.

ثم اعْلَمْ أَنَّ نَقْصَ الْإِيمَانِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّل: نَقْصٌ لَا حِيلَةَ لِلإِنْسَانِ فِيهِ كَنَقْصِ دِينِ الْمَرْأَةِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ فِي أَيَّامِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم كتاب
الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان...، رقم (٨٠).

الحَيْضُ، فَإِنَّ هَذَا لَا اخْتِيَارَ لَهَا فِيهِ، بَلْ لَوْ أَرَادَتْ أَنْ تُصَلِّيَ حَتَّى لَا يَنْقُصَ إِيمَانُهَا لَقِيلَ لَهَا: إِنَّ هَذَا حَرَامٌ عَلَيْكَ، وَلَوْ صَلَّيْتَ لَزَادَ إِيمَانُكَ نَقْصًا. إِذَنْ؛ فَهَذَا نَقْصٌ لَا حِيلَةَ لِلإِنْسَانِ فِيهِ وَلَا يُلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ إِطْلَاقًا.

وَمِثْلُ أَنْ يَمُوتَ الْإِنْسَانُ صَغِيرًا، فَإِنْ إِيمَانُهُ يَنْقُصُ عَمَّنْ عُمَرُ؛ لِأَنَّ مِنْ عُمَرُ زَادَ إِيمَانُهُ وَزَادَتْ أَعْمَالُهُ، فَهَذَا النِّقْصُ لَا حِيلَةَ لَهُ فِيهِ، لَا يُلَامُ عَلَيْهِ إِطْلَاقًا.

الثَّانِي: نَقْصٌ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

إِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْمُعْصِيَةُ أَوْ تَرْكُ الْوَاجِبِ فَإِنَّهُ يُلَامُ عَلَيْهِ، وَيَأْتُمُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ نَقْصُهُ بِتَرْكِ تَطَوُّعٍ غَيْرِ وَاجِبٍ فَإِنَّهُ لَا يُلَامُ عَلَيْهِ لَوْ مَا يَأْتُمُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَنَامِ: نِعَمَ الرَّجُلُ لَوْ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»^(٢)، وَهَذَا -بِلَا شَكٍّ- نَوْعُ لَوْمٍ، لَكِنَّهُ لَوْمٌ لَا إِثْمَ بِهِ، بِخِلَافِ مَنْ تَرَكَ الْوَاجِبَ أَوْ فَعَلَ الْمَحْرَمَ؛ فَإِنَّهُ يُلَامُ لَوْ مَا يَأْتُمُّ بِهِ.

إِذَنْ؛ فَنَقْصُ الْإِيمَانِ عَلَى قَسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: لَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ اخْتِيَارٌ فِيهِ، فَهَذَا لَا لَوْمَ عَلَيْهِ فِيهِ، مِثْلُ تَرْكِ الْمَرْأَةِ الصَّلَاةَ أَثْنَاءَ الْحَيْضِ، وَمِثْلُ مَنْ نَقَصَ عَمَلَهُ وَإِيمَانَهُ لِمَوْتِهِ صَغِيرًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ رَقْمُ (١١٢١) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، رَقْمُ (٢٤٧٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ...، رَقْمُ (١١٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ...، رَقْمُ (١١٥٩).

الثاني: ما كَانَ لِلإِنْسَانِ فِيهِ اخْتِيَارٌ، فَهَذَا إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ مُلَامٌ آثِمٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ فَقَدْ يُلَامُ، وَلَكِنَّهُ لَوْمْ لَا إِثْمَ فِيهِ.

وقول المؤلف: «ينقص بالزلل» (الباء) هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالزَّلَلُ: مُصْدَرُ زَلَّ، يَزِلُّ، زَلَلًا، وَهُوَ مِثْلُ الزَّلَقِ يَعْنِي: الْخُرُوجَ عَنِ الْإِعْتِدَالِ، هَذَا هُوَ الزَّلَلُ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِنْسَانُ عَنِ وَاجِبِهِ نَقَصَ إِيمَانُهُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٩٦ وَنَحْنُ فِي إِيمَانِنَا (نُسْتَشْنِي) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنْ

٩٧ نَتَّبِعُ الْأَخْيَارَ مِنْ (أَهْلِ الْأَثَرِ) وَنَقْتَفِي (الْآثَارَ) لَا (أَهْلَ الْأَثَرِ)

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَنَحْنُ»: ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ أَوْ هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَثَرِ، يَعْنِي نَحْنُ أَهْلُ الْأَثَرِ نُسْتَشْنِي فِي إِيمَانِنَا، وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يُعْلَقَ بِالْمَشِيئَةِ - أَيْ: مَشِيئَةِ اللَّهِ - فَيَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَنَحْنُ نُسْتَشْنِي فِي الْإِيمَانِ وَنَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ، لَكِنْ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنْ شَكٍّ، فَإِذَا قُلْتُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَأَنَّكَ شَاكٌّ فِي الْمَوْضُوعِ، فَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ حَرَامًا؛ لِأَنَّكَ شَكَّكَتَ: هَلْ أَنْتَ مُؤْمِنٌ أَوْ غَيْرُ مُؤْمِنٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلِ الْاسْتِثْنَاءُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنَا مُؤْمِنٌ، وَلَمْ تَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّكَ تَكُونُ قَدْ زَكَّيْتَ نَفْسَكَ، وَشَهِدْتَ لَهَا بِأَنَّكَ قُمْتَ بِكُلِّ الْوَاجِبَاتِ، وَتَزَكَّى النَّفْسُ حَرَامٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لئَلَّا تُزَكِّيَ نَفْسَكَ، قَالُوا: وَلَا تَكْ لَا تَدْرِي فَلَعَلَّكَ الْآنَ مُؤْمِنٌ ثُمَّ تَكْفُرُ، وَالْإِيمَانُ النَّافِعُ هُوَ الَّذِي يُوَافِي بِهِ الْإِنْسَانُ رَبَّهُ وَيَكُونُ فِي آخِرِ الْحَيَاةِ.

هَذَا قَوْلَانِ؛ الْأَوَّلُ تَحْرِيمُ الْاسْتِثْنَاءِ، وَالثَّانِي وُجُوبُ الْاسْتِثْنَاءِ، وَالصَّحِيحُ

أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمَحْرَمٍ وَجَائِزٍ:

فالواجب: إذا كان الحامل على الاستثناء الخوف من التزكية فالاستثناء واجب؛
لأنه إذا جزم بأنه مؤمن فقد شهد لنفسه بأنه مؤمن والمؤمن له الجنة، فيكون قد شهد
لنفسه بأن له الجنة، ولا يجوز للإنسان أن يشهد لأحد بأن له الجنة إلا من شهد له
الرَّسول ﷺ، فإذا كان يخشى من التزكية؛ فالاستثناء واجب.

والمحرّم: إذا كان الحامل على الاستثناء التردد وعدم الجزم، فالاستثناء حرام،
بل منافٍ للإيمان.

والجائز: إذا كان الاستثناء للتعليل؛ بمعنى أنا مؤمن بمشيئة الله. فهذا جائز؛
لأن هذه هي الحقيقة، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فالتعليل هنا ليس للتردد؛ لأن الله غير متردد، وإنّما
هو ليّان العلة، وهي أن دخولكم بمشيئة الله.

ومن ذلك قول النبي ﷺ عند مروره لزيارة القبور: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ
لَاحِقُونَ»^(١)، فالإنسان لا يشك في أنه لاحق جزماً بالأموات، ولكنه أتى بالمشيئة
للتعليل، أي: إن لحوقنا بكم بمشيئة الله تعالى.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ لأن هذا
ليس للتعليل، بل هو خبرٌ من عند الله تعالى، وهو سبحانه وتعالى جازم به.
فقول المؤلف رحمه الله: «ونحن في إيماننا نستثني من غير شك» فإن كان لشك
فهو حرام، بل كفر.

وقوله: «فاستمع» يعني: استمع لما أقول، «واستثن» يعني: اطلب بيان ما
خفي عليك.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة...، رقم (٢٤٩).

وقوله: «فاسْتَمِعْ» ولم يَقُلْ: فاسْمَعْ؛ لأنَّ الاستِماعَ: الإنصات والسماع عن قصد، والسماع يكون عن قصد ويكون عن غير قصد، ونَضْرِبُ لهذا مثلاً: لو مررت برجل يُعْني غناءً محرماً وسمِعته فلا إنَّم عليك، لكن لو استمعت وأنصت إليه لكنت آثماً، ويدلُّ على هذا الفرق قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، قال: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾، ولم يقل: فاسمِعوه؛ لأننا سمِعناه من قبل، ولو أننا لم نسمعه لم يقل: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «تتابع الأخيار»: جمع خَيْرٍ، وهم السلف الصالح؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١)، فنحنُ نتابع الأخيار.

وقوله: «من أهل الأثر»، المراد بالأثر ما رُوي عن النبي ﷺ، وإن شئت فقل: المراد به ما هو أعمُّ من ذلك، وهو ما ثبت عن طريق الشرع، وضدُّه أو مقابلُه ما ثبت عن طريق العقل؛ وهو الدليل العقليُّ، فالأثر: ما كان ثابتاً بالأثر، وعلى رأسه بالمعنى الأعم القرآن والسنة، ثم ما رُوي عن الصحابة والتابعين.

قوله: «ونقتفي الآثار»: جَمْعُ أثر، وهي النصوص الواردة بالشرع، «لا أهل الأثر» أي: لا نتبع أهل الأثر والبطر والفرح فيما هم عليه من البدع، وفي هذا إشارة إلى أنَّ هذه المسألة قد اختلف فيها أهل الأثر وأهل الأثر، ونحن نتبع في ذلك أهل الأثر.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٩٨ وَلَا تَقُلْ إِيْمَانُنَا مَخْلُوقٌ وَلَا قَدِيمٌ، هَكَذَا مَطْلُوقٌ

٩٩ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ

١٠٠ فَفِعَلْنَا نَحْوَ (الرُّكُوعِ) مُحَدَّثٌ وَكُلُّ (قُرْآنٍ) قَدِيمٌ فَابْحَثُوا

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقُلْ إِيْمَانُنَا مَخْلُوقٌ وَلَا قَدِيمٌ» وَهَذَا بَحْثٌ أَحَدَثَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ وَلَا فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ: هَلِ الْإِيْمَانُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ وَقَدْ سَبَقَ لَنَا بَحْثٌ أَهَمُّ مِنْهُ وَأَكْثَرُ وَقَوْعًا وَهُوَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيْمَانِ.

أَمَّا هَلِ الْإِيْمَانُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَهَذَا مُحَدَّثٌ؛ حَدَّثَ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَ الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فَصَارَ الْمُتَكَلِّمُونَ يَتَحَدَّثُونَ وَيَتَسَاءَلُونَ: هَلِ الْإِيْمَانُ الْعَبْدُ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟ فَإِنْ قِيلَ: مَخْلُوقٌ فَهُوَ خَطَأً، وَإِنْ قِيلَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ خَطَأً.

وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا: «لَا تَقُلْ إِيْمَانُنَا مَخْلُوقٌ وَلَا قَدِيمٌ» وَقَدِيمٌ بِمَعْنَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ عِنْدَهُمْ هُوَ الشَّيْءُ الْأَزَلِيُّ الَّذِي لَمْ يُخْلَقْ مِنْ عَدَمٍ، يَعْنِي لَا تَقُلْ هَذَا وَلَا هَذَا، بَلْ قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، أَوْ أَنَا مُؤْمِنٌ، سَوَاءَ كَانَ مَخْلُوقًا أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَلِهَذَا يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ الْإِيْمَانُ يَشْمَلُ شَيْئًا مُحَدَّثًا، وَالْمُحَدَّثُ مَخْلُوقٌ؛ وَشَيْئًا غَيْرَ مُحَدَّثٍ، وَغَيْرُ الْمُحَدَّثِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، قَالَ: «فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلَاةِ»، وَالصَّلَاةُ

فِيهَا قَوْلٌ وَفِعْلٌ، فالأفعال الَّتِي فِي الصَّلَاةِ كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ حَادِثٌ، وَصِفَةُ الْحَادِثِ حَادِثٌ؛ لِذَلِكَ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَفَعَلْنَا نَحْوَ الرَّكُوعِ حَدِثٌ».

وَالْأَقْوَالُ الَّتِي فِي الصَّلَاةِ مِنْهَا مَخْلُوقٌ، وَمِنْهَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَفِيهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِذَلِكَ قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَكُلُّ قُرْآنٍ قَدِيمٌ فَابْحَثُوا».

فَمَعْنَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: لَا تَقُلْ: إِيْمَانِي مَخْلُوقٌ، وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّكَ سَتَرْكَعَ وَالرُّكُوعَ مَخْلُوقٌ، وَتَسْتَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَلَكِنِ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ إِيْمَانَنَا كُلَّهُ مَخْلُوقٌ، أَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ الَّتِي هِيَ فِعْلُ الْقَارِئِ مَخْلُوقَةٌ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ نَفْسُهُ فَغَيْرُ مَخْلُوقٍ، لَكِنِ الْقُرْآنُ لَيْسَ هُوَ إِيْمَانُ الْعَبْدِ نَفْسُهُ، وَإِنَّمَا الْقُرْآنُ مِمَّا يُؤْمِنُ بِهِ الْعَبْدُ، وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ إِيْمَانِنَا، وَمَا نُؤْمِنُ بِهِ، فَكَلَامُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، لَكِنِ مَا نَتَكَلَّمُ بِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَلِهَذَا فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِيْمَانُنَا كُلَّهُ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ لَيْسَ هُوَ الْإِيْمَانُ وَلَكِنْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ هِيَ الَّتِي مِنَ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ عِنْدَنَا - أَهْلُ السُّنَّةِ - قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ.

وَعَلَى هَذَا فَمَنْ قَالَ: إِيْمَانِي مَخْلُوقٌ فَقَدْ صَدَقَ، أَمَّا مَا آمَنَ بِهِ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ؛ مِنْهُ مَا هُوَ مَخْلُوقٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَخْلُوقٌ وَأَنَا مُؤْمِنٌ بِهِ، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَنَا مُؤْمِنٌ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَالْمَلَائِكَةُ مَخْلُوقُونَ، وَالْكِتَابُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَالْإِيْمَانُ بِالرُّسُلِ إِيْمَانٌ بِمَخْلُوقٍ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَخْلُوقٌ.

فصار المؤمنُ به منه مخلوق ومنه غير مخلوق، أمّا مجرد إيمان العبدِ فإنّه مخلوق؛ لأنّه حادث، فالعبد لم يكن شيئاً مذكوراً، ثمّ كان وأحدث الإيمان، وعلى هذا فالقول الصحيح أنه يجوز أن يقول الإنسان: إيماني مخلوق؛ لأنني مخلوق.

ومما يؤخذ على المؤلّف أيضاً قوله: «وكل قرآن قديم»، والصحيح أن القرآن حادث؛ يتكلّم الله به حين إنزاله، فيتلقاه جبريل فيأتي به النبي ﷺ، والدليل على هذا أن الله يتحدّث عن مسائل مضت بلفظ الماضي، فيقول عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، إذ غَدَوْتَ، يعني فيما مضى، وهو إشارة إلى غزوة أحد، ويقول جلّ وعلا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، وهذه الآية نزلت بعد أن حصلت الشكوى ولا شك؛ لأنّه عبّر عنها بلفظ الماضي.

فإن قال قائل: عبّر عنها بلفظ الماضي لأنّه مُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ، فهو كقوله: ﴿آتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعِظُوهُ﴾ [النحل: ١]، قلنا: هذا يأباه قوله: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾؛ لأنّ (يسمع) فعلٌ مضارعٌ لحكاية الحال، يعني: يسمع حين تحاورتما، فأخبر الله عن شيء مضى بصيغة المضارع الذي تُحْكِي بها الحال، وحينئذ يتبيّن أن الله جلّ وعلا يتكلّم بالقرآن حين إنزاله.

ويدلّ لذلك أيضاً أنّه تقع مسائل فيجيب الله عنها، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، والله لم يتكلّم بهذا الجواب قبل أن يسألوا، بل بعد أن سألوا، إذن فهو محدث. وهذا في القرآن صريح، قال تعالى: ﴿مَا يَأْنِيهِمْ مِّنْ ذِكْرِ مَنْ رَّبِّهِمْ تَحَدَّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقد أوّل من يقول إن القرآن قديم قوله: ﴿تُحَدِّثُ﴾ بأنّه محدثٌ إنزاله، وهذا تحريف؛ لأنّ (محدث) اسم مفعول، ونائب

الفاعل فيه يعود على الذكر لا على الإنزال، فقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾ هو: أي الذكر، فصرف الضمير إلى غير الذكر تحريف.

فإن قال قائل: إن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿[الواقعة: ٧٧-٧٨]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝١١﴾ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿[البروج: ٢١-٢٢]، وقال أيضًا: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ۝٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿[الواقعة: ٧٨-٧٩]، فهل يقتضي ذلك أن الله كتبه في اللوح المحفوظ قبل أن يتكلم به، وقبل أن ينزله على محمد ﷺ؟

فالجواب على ذلك: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝١١﴾ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿، لا تدل على أنه مكتوب في اللوح المحفوظ؛ إذ قد يكون المراد بذلك ذكره والتحدث عنه، وشأنه وعاقبته، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، وإنه: أي القرآن: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَنَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١١٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿[١١٣] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿[١١٤] بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿[١١٥] وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٦]، والقرآن ليس مكتوبًا في زُبُرِ الْأَوَّلِينَ، بل هو متحدث عنه في زُبُرِ الْأَوَّلِينَ.

فيكون قوله: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝١١﴾ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿، يعني التحدث عنه وذكر شأنه وحاله، ولا يتعين أن تكون الآية دالة على أنه مكتوب، والدليل على أنه لا يتعين قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾، أي: ذكره والتحدث عنه، لا أن القرآن نفسه مكتوب هناك؛ لأنه لو كان مكتوبًا هناك لكان نازلًا قبل محمد ﷺ بأعوام.

والخلاصة: أن القول بأن القرآن قديم قول مُنْكَر، بل نقول: القرآن مجيد كريم،

وَنَصَفَهُ بِمَا وَصَفَهُ اللَّهُ بِهِ، أَمَّا أَنَّهُ قَدِيمٌ فَلَا يُوصَفُ بِذَلِكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ -أَعْنِي أَنْ يُوصَفَ الْقُرْآنُ بِالْقَدَمِ- هُوَ نَزْعَةٌ مِنْ نَزَعَاتِ الْأَشَاعِرَةِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ قَدِيمٌ كَقَدَمِ الْعِلْمِ، أَيْ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ مُرِيدًا لِلشَّيْءِ عَالِمًا بِهِ.

فَيَقُولُونَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَا يَسْمَعُهُ جِبْرِيلُ، أَوْ يَسْمَعُهُ مُوسَى، أَوْ سَمِعَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ فِي الْمِعْرَاجِ، فَهَذَا عِبَارَةٌ عَنْ أَصْوَاتِ مَخْلُوقَةٍ تُعَبَّرُ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ، أَيْ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَصْوَاتًا فِي الْجَوِّ تُعَبَّرُ عَنْهَا فِي نَفْسِ اللَّهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَهَذَا كَلَامُ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِهِمُ الْمُنْصِفِينَ: الْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْجَهْمِيَّةِ؛ لِأَنَّا مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا يُسْمَعُ وَيُقْرَأُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، لَكِنِ الْجَهْمِيَّةُ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِي التَّعْبِيرِ؛ لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يَقُولُونَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، فَصَارَ الْجَهْمِيَّةُ أَحْسَنَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمُ أَخْطَاً وَأَبْعَدَ عَنِ الصَّوَابِ.

إِذَنْ؛ فَكَلَامُ الْمُؤَلَّفِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: إِنَّ إِيْمَانَنَا مِنْهُ مَا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَوَجْهُ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِيْمَانَنَا كُلَّهُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ إِيْمَانَنَا مِنْ صِفَاتِنَا، وَنَحْنُ مَخْلُوقُونَ فَصِفَاتُنَا مَخْلُوقَةٌ، لَكِنْ مَا نُوْمن بِهِ هُوَ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَى مَخْلُوقٍ وَغَيْرِ مَخْلُوقٍ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ ^(١)، فَإِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِهِ حِينَ أَنْزَلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَلَنُفِثَنَّ لِنُزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝﴾ (١٣٢) عَلَى

(١) انظر حاشية (ص: ٢٢٥).

قَلَيْكَ ﴿ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤]، فظاهرُ السَّيَاقِ أَنَّهُ مِنْ حِينَ يَتَكَلَّمُ اللَّهُ يُنْزِلُ بِهِ جِبْرِيلَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ وَهُوَ الْمَعْقُولُ.

وَيَنْبَغِي لَنَا فِي الْعَقِيدَةِ أَنْ لَا نَسْتَوْحِشَ وَلَا نَنْتَهَبَ مِنْ شَيْءٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، الْوَحْشَةُ كُلُّ الْوَحْشَةِ أَنْ تَحَرَّفَ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَجْلِ عَقِيدَةٍ تَعْتَقُهَا وَهِيَ خَطَأٌ، هَذِهِ هِيَ الْوَحْشَةُ، أَمَّا شَيْءٌ دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَا بُدَّ لَكَ مِنْ قَوْلِهِ.

قال المؤلف: «وكلُّ قرآنٍ قديمٍ فابحثوا» البَحْثُ: يَعْنِي التَّفْتِيشَ، وَأَصْلُهُ مِنْ بَحَثَ الْأَرْضَ أَي: حَزَنَهَا بِالْيَدِ، فَكَأَنَّ الْمَفْتِشَ لِلْوُصُولِ إِلَى الْعِلْمِ كَمَنْ يَحْزُرُ الْأَرْضَ لِيَسْتَخْرِجَ مَا كَانَ خَابِئًا فِيهَا.

وَالْبَحْثُ مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ الْعِلْمِ، لَكِنْ بَشَرِطٌ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحَقِّ، دُونَ الْإِنْتِصَارِ لِقَوْلِ النَّفْسِ أَوْ قَوْلِ الْمُتَّبِعِ، بَلْ إِذَا بَحَثَ الْإِنْسَانُ فَلْتَكُنْ نِيَّتُهُ سَلِيمَةً، فَيَنْوِي بِبَحْثِهِ الْوُصُولَ إِلَى الْحَقِّ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ أَوْ مَعَ خَصْمِهِ قَبْلَهُ، أَمَّا الْإِنْسَانُ الَّذِي يُكْثِرُ النَّقَاشَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَصِرَ لِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَقٌّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْعَلَ مُنَاقَشَتَهُ مِنْ أَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا انْقَادَ لِلْحَقِّ إِذَا كَانَ مَعَ خَصْمِهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِدُ لَذَّةً لَذَّةً، وَيَجِدُ تَوَاضَعًا يُهَوِّنُ عَلَيْهِ مَخَالَفَةَ نَفْسِهِ.

أَمَّا إِذَا تَعَصَّبَ لِقَوْلِهِ وَصَارَ يُحَاوِلُ أَنْ يَنْتَصِرَ لَهُ وَلَوْ بِالْخَطَأِ، فَإِنَّهُ سَيَضِيقُ صَدْرُهُ وَلَا شَكَّ، وَسَوْفَ لَا يَتِمَكَّنُ فِيهَا بَعْدُ مِنَ الرُّضُوحِ لِلْحَقِّ، وَهَذِهِ آفَةٌ عَظِيمَةٌ، أَلَا وَهِيَ الْاسْتِكْبَارُ عَنِ الْحَقِّ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّوَابِ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ أَوْ مَعَ خَصْمِهِ.

ثُمَّ عَلَيْهِ إِذَا بَحَثَ، وَأَتَى بِحُجَّتِهِ، ثُمَّ أَتَى الْآخَرَ بِحُجَّتِهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِأَحَدِنَا
صَوَابَ صَاحِبِهِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عَنْ طَرِيقِ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ
مِنَّا؛ حَتَّى يَكُونَ الْإِتِّفَاقُ، وَيَزُولَ الْخِلَافُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠١ وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنَ (الْكِرَامِ) اثنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلْأَنْامِ

١٠٢ فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الْوَرَى كَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنَ الْكِرَامِ» التَّوَكُّلُ هُوَ إِقَامَةُ الْغَيْرِ مَقَامَ النَّفْسِ، مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ وَكَّلَ إِنْسَانٌ آخَرَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ حَاجَةً مِنَ السُّوقِ فَهُوَ مُوَكَّلٌ، وَالْآخَرُ وَكِيلٌ.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَوَكَّلَ اللَّهُ مِنَ الْكِرَامِ» إِشْكَالٌ، فَهَلِ اللَّهُ عَزَّجَلَّ يُوَكَّلُ؟ وَهَلِ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَاجَةٍ إِلَى أَنْ يُوَكَّلَ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّوَكُّلَ الْمُضَافَ إِلَى اللَّهِ لَيْسَ كَالْتَّوَكُّلِ الْمُضَافِ إِلَى الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ الْمُضَافَ إِلَى الْإِنْسَانِ قَدْ يَكُونُ سَبَبَهُ الْعَجْزُ، كَرَجُلٍ مَرِيضٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصِلَ إِلَى السُّوقِ فَوَكَّلَ شَخْصًا يَشْتَرِي لَهُ حَاجَةً مِنَ السُّوقِ، أَمَّا التَّوَكُّلُ مِنَ اللَّهِ فَهُوَ لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ وَأَنَّهُ يُدَبِّرُ الْخَلَائِقَ، فَهُوَ جُنُودُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَلَيْسُوا يَقُومُونَ مَقَامَهُ مِنْ أَجْلِ عَجْزِهِ فِي تَضَرُّفِ خَلْقِهِ، بَلْ هُمْ يَقُومُونَ بِمَا وَكَّلَ إِلَيْهِمْ لِكَمَالِ سُلْطَانِ خَالِقِهِمْ عَزَّجَلَّ.

وَقَدْ أَضَافَ اللَّهُ التَّوَكُّلَ إِلَى نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَئِيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وَعَلَى ذَلِكَ فَاللَّهُ وَكِيلٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]، أَيُ قَائِمٌ بِشُؤْنِ خَلْقِهِ؛ وَمُوَكَّلٌ أَيُ: مُدَبِّرٌ لَخَلْقِهِ لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ، فَالتَّوَكُّلُ هُنَا لَيْسَ لِنَقْصٍ

الموكل ولكن لِكَمالِ سُلطانِه، يُدبّر ما شاء؛ فِهَذا جُنْدٌ له موكلٌ بكتابَةِ الأَعْمالِ؛ وَهَذا جُنْدٌ مِنْ جُنودِه موكلٌ بالنَّارِ؛ وَهَذا جُنْدٌ مِنْ جُنودِه موكلٌ بالجنَّةِ، وَهَكَذا.

يقولُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْكَرَامُ» أي: الملائكة الْكَرَامِ، ودَلِيلُ ذَلِكَ قولُه تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ ﴿١﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿٢﴾ كَرَامًا كَنِينِينَ ﴿٣﴾ يَعْمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ٩-١٢]، وَصَفَهُم اللهُ بِالْكَرَامِ لِكَمالِ أَخلاقِهِم، وَالْكَمالُ يُسَمَّى كَرَمًا، بِدَلِيلِ قولِه ﷺ لمعاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»^(١)، أي: كامِلُها في الصِّفَاتِ وَالْحُسْنِ، فَهُم كَرَماءُ لِكَمالِ صِفائِهِم، وَإِلَّا فَإِنَّهُمْ لَا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ شَيْئًا، لَكِنَّ الْكَرَمَ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الْبَذْلِ، وَيَكُونُ مِنْ أَجْلِ الْكَمالِ، مَعَ أَنَّ الْبَذْلَ مِنْ آثارِ الْكَمالِ.

قولُه: «اثنَيْنِ حَافِظَيْنِ لِلْأَنامِ» اثنَيْنِ: يَعْني مِنَ الملائكة الْكَرَامِ؛ أَحَدُهُما يَكُونُ عَنِ الْيَمِينِ؛ والثَّانِي يَكُونُ عَنِ الشَّمالِ، كما قالَ تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَفَّى التَّتَلْقِيانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧-١٨]، فَأَيُّ قولٍ يَلْفِظُ بِهِ الْإِنسانُ فَلَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ؛ حاضِرٌ لا يَغِيبُ عَنْهُ.

ولما دَخَلَ على الإمامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَحَدُ أَصْحابِهِ وَكانَ مريضًا، وَسَمِعَهُ يَتَنُ أُنَيْنِ الْمَرِيضِ، قالَ لَهُ: يَا أبا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ طاووسًا - وَهُوَ مِنْ كِبارِ التَّابِعِينَ رَحْمَةُ اللَّهِ - يَقُولُ: إِنَّ الْمَلِكَ يَكْتُبُ حَتَّى أُنَيْنِ الْمَرِيضِ، فَلَمَّا قالَ هَذا لِأبي عَبْدِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، أَمْسَكَ حَتَّى عَنِ الْأُنَيْنِ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يُكْتُبَ عَلَيْهِ^(٢)، وَلا شَكَّ أَنَّ أُنَيْنِ الْمَرِيضِ إِذا كانَ يُنْبِئُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخاري: كتابُ الزكاة، بابُ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِياء...، رَقْم (١٤٩٦)، وَمُسْلِم: كتابُ الْإِيانِ، بابُ الدُّعاءِ إِلَى الشَّهادَتَيْنِ، رَقْم (١٩).

(٢) ذَكَرَهُ ابنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٣٩٩/٧).

عَنْ تَسْخُطٍ؛ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ بِمُقْتَضَى الْحُمَى؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا.

وَعَلَى ذَلِكَ فَهَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ يَحْفَظُونَ الْأَنَامَ؛ أَي: يَحْفَظُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَيَكْتُبُونَهَا فِي سَجَلَاتٍ تُقْرَأُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾^(١) يَعْنِي عَمَلَهُ ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾^(٢) أَي: مَفْتُوحًا غَيْرَ مُغْلَقٍ، لَا يُكْلَفُهُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ يَعْنِي يُقَالُ: اقْرَأْ كِتَابَكَ، فَكُلُّ شَيْءٍ مَكْتُوبٌ، ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإشراء: ١٣-١٤].

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْصَفَكَ مَنْ جَعَلَكَ حَسِيبًا عَلَىٰ نَفْسِكَ»^(٣)، وَهَذَا صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ مِنْ غَايَةِ الْإِنْصَافِ أَنْ يُقَدَّمَ لِلْإِنْسَانِ دَفْتَرُ الْحِسَابِ وَيُقَالُ لَهُ: أَنْتَ حَاسِبُ نَفْسِكَ.

فَهَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ يَكْتُبُونَ مَا عَمِلَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ حَسَنَاتٍ، وَيَكْتُبُونَ مَا عَمِلَهُ مِنْ سَيِّئَاتٍ، لَا شَكَّ فِي هَذَا، لَكِنْ هَلْ يَكْتُبُونَ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ لَغْوٍ، أَي: مَا لَيْسَ بِحَسَنَةٍ وَلَا سَيِّئَةٍ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هُنَاكَ قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَكْتُبُونَهُ لَكِنْ لَا يُحَاسِبُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَكْتُبُونَهُ؛ لِأَنَّهُ لَغْوٌ، وَكِتَابَةُ اللَّغْوِ مِنَ اللَّغْوِ، وَهَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ كِرَامٌ، وَالْكَرِيمُ كَامِلُ الصِّفَاتِ، وَكَامِلُ الصِّفَاتِ لَا يَفْعَلُ مَا هُوَ لَغْوٌ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ فِي الْكَلَامِ مِنْ لَغْوٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

(١) الزهد والرفائق لابن المبارك (١/ ٥٤٥، رقم ١٥٦٣).

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(١)، وهو إذا صمت لا يُكْتَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وإن قال؛ قال خيرًا؛ أو قال شرًا؟

والجواب: الظاهر أن هُناكَ لغوًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، وهذا يعنِي اللُّغو القَوِيَّ واللُّغو الفِعْلِيَّ.

فالظاهر أن اللُّغو موجودٌ، ولكن في كتابته أو عدم كتابته شيءٌ من التوقف: هل يكتبونه أو لا؟ وإن نظرنا إلى عموم قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، ومن كَوْنِ النَّكِرَةِ في سياق النَّفْيِ، وهي نكرة مؤكَّدة بـ(من)، قلنا: يُكْتَبُ كُلُّ شَيْءٍ، ولكن لا يلزم من الكتابة المحاسبة، فيُكْتَبُ ولا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَغَوٌ.

وإن نظرنا إلى أن اللُّغو الَّذِي لا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الإنسان كتابته لغوٌ فلا يُكْتَبُ، ويُمكن أن يقال: إنَّ العموم في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَوْلٍ﴾ يُراد به الخاص، أي: من قولٍ يثابُّ عَلَيْهِ أو يُعَاقَبُ ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

وهنا سؤال: إذا قلنا: إنَّ الملائكة تكتب اللُّغو، فهل يُكْتَبُ مع الحسنات أو مع السيئات؟

والجواب: أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ هَذَا وَالْحِسَابُ عَلَى اللهِ، أو نقول: إنه إلى السيئات أقرب؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(٢)، فهذا يدلُّ بظاهره على وجوب السُّكوت إذا لم يكن القول خيرًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر...، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت، رقم (٤٧).

(٢) انظر التخريج السابق.

وعلى كل حال فالإنسان يجب أن يختلط وأن يخترس، وألا يقول كلمة إلا وهو يعرف أنها له أو عليه، فإن كانت له فليحمد الله على ذلك، وإن كانت عليه فلا يلو من إلا نفسه.

ولنعلم أن الملائكة عالم غيبي، خلقهم الله تعالى من نور، وسخرهم لما أراد منهم، فمنهم العابدون، ومنهم الموكلون ببني آدم، ويختلفون اختلافا كثيرا وليس هم القوى المادية أو العقلية أو ما أشبه ذلك، بل هم أجسام، كما قال تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْنَحٌ﴾ [فاطر: ١]، وهم مخلوقون من النور، ونحن نؤمن بكل من علمنا اسمه منهم، وبصفة كل من علمنا بصفته، وما وراء ذلك من علم الغيب فلا نذري عنه.

ومن جملة هؤلاء الملائكة من ذكرهم المؤلف رحمه الله، وهم الملكان الرقيب والعنيد، وليس الرقيب غير العنيد، بل الرقيب هو العنيد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿رَقِيبٌ عَنِدٌ﴾ [ق: ١٨] ولم يقل سبحانه: رقيب وعنيد، إذن الرقيب هو العنيد، وهما ملكان عن اليمين وعن الشمال.

وهذان الاثنان دائمان مع الإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَنِدٌ﴾ [ق: ١٨]، وقيل إنهما يفارقانه إذا دخل الحلاء، وإذا كان عند الجماع، فإن صح ذلك عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس، وإن لم يصح فالأصل العموم.

فإن قال قائل: إنهما يكتبان القول ويكتبان الفعل؛ لأنهما -أي: القول والفعل- ظاهران، لكن هل يكتبان الهم وهو في القلب، أو لا يكتبانه؟

فالجواب: أنه ثبت عن النبي ﷺ أن من هم بالحسنة فلم يعملها كتبت حسنة،

وَمَنْ هَمَّ بِالسَّيِّئَةِ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ حَسَنَةً^(١)، والمعروف أنَّ الذي يُكْتَبُ هُمُ الْمَلَائِكَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠-١١]، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ عَنْدهُمْ أَطْلَاعٌ عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، فَهُوَ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُطْلِعَ اللَّهُ هَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةَ عَلَى مَا عَلِمَهُ مِنْ حَالِ الشَّخْصِ، وَيَكُونُ عِلْمُهُمْ بِذَلِكَ بِوَاسِطَةٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ بِمَا يَحْصُلُ لِلْقَلْبِ مِنْ حَرَكَةٍ؛ لِأَنَّ الهمَّ حَرَكَةُ الْقَلْبِ، فَهُوَ يَهْمُ بِالشَّيْءِ أَيْ يَتَحَرَّكُ، فَيَعْلَمَانِ مَا يَحْصُلُ بِحَرَكَةِ الْقَلْبِ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْطَانُ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ^(٢)، وَيَصِلُ إِلَى شِغَافِ قَلْبِهِ، فَلَا غَرَوَ أَنْ يَعْلَمَ الْمَلَائِكَةُ بِمَا يَخْذُلُ لِلْإِنْسَانِ فِي قَلْبِهِ.

وعلى كُلِّ حَالٍ فَسَوَاءٌ كَانَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ يُطْلِعُهُمْ عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ لِيَكْتُبَاهُ، أَوْ هُمَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ بِحَرَكَةِ الْقَلْبِ، فَإِنَّهُمَا يَكْتُبَانِ هَمَّ الْقَلْبِ، فَصَارَ الهمُّ وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ كُلُّهُ يُكْتَبُ. وَلَكِنْ هَلْ يُحَاسَبُ الْإِنْسَانُ عَلَى مَجَرَّدِ مَا يَحْصُلُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الهمِّ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ؟

الجواب: لَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ، وَهِيَ لَيْسَتْ حَرَكَةً ظَاهِرَةً، بَلْ حَرَكَةً فِي الْقَلْبِ أَيْ: مَيْلٌ وَهَمٌّ، أَمَّا مَجَرَّدُ مَا يَخْطُرُ عَلَى الْإِنْسَانِ، أَوْ يُخْذَلُ بِهِ نَفْسُهُ فَإِنَّهُ لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ وَلَا لَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُكْتَبَ لَهُ لِحُسْنِ نِيَّتِهِ، حَيْثُ فَكَّرَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب هم العبد بحسنة....، رقم (١٣٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٨١)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة ليدفع ظن السوء به، رقم (٢١٧٥).

ولا يَخْفَى أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْهَمِّ، فَالْهَمُّ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْإِنْسَانُ وَيَعْمَلَ الشَّيْءَ، لَكِنْ حَدِيثُ النَّفْسِ مَجْرَدُ تَفَكُّيرٍ فِي الشَّيْءِ وَخَوَاطِرٍ فِيهِ لَا أَثَرَ لَهَا، وَلِهَذَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ»^(١).

وقول المؤلف: «للأنام» أي: الخلق، «فيكتبان» أي: الملكان، «كل أفعال الوری» و(كل) هنا للعموم، وظاهره أنهما لا يكتبان القول، ولا يكتبان الهم، وفي هذا نظرٌ ظاهر، فإن القرآن الكريم يقول في القول: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وَأَمَّا الْهَمُّ فَمَنْ هَمَّ بِالْحَسَنَةِ فَعَمِلَهَا فَلَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْهَا فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هَمَّ بِالسَّيِّئَةِ فَتَرَكَهَا لِلَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ حَوْلَ عِلْمِ الْمَلَكَيْنِ بِالْهَمِّ وَإِعْلَامِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِهَما بِهِ، وَلَعَلَّ الْمَوْلَفَ أَخَذَ قَصْرَهُ مَا يُكْتَبُ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۖ كِرَامًا كُنِينَ ۖ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وَلَكِنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّنَا إِذَا عَلِمْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وَضَمَمْنَاهُ إِلَى الْقَوْلِ السَّابِقِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ الَّذِي يُكْتَبُ هُوَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ، ثُمَّ نَضُمُّ هَذَيْنِ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فَيَمْنُ هَمَّ بِالْحَسَنَةِ وَمَنْ هَمَّ بِالسَّيِّئَةِ، فَيَكُونُ الَّذِي يُكْتَبُ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ وَالْهَمُّ.

قوله: «كما أتى في النص، من غير امترا» النص هو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۖ كِرَامًا كُنِينَ ۖ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، يعني أننا نسمع، وهذا نص في أن القول يكتب.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة....، رقم (٢٥٢٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس....، رقم (١٢٧).



الباب الرابع: في أشراف الساعة

- ١٠٣ وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالْأَثَارِ
١٠٤ مِنْ فِتْنَةِ (الْبَرْزَخِ) وَالْقُبُورِ وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنْ الْأُمُورِ

الشرح

أورد المؤلف رحمه الله هذا الباب، وهو في أشراف الساعة، والأشراط جمع شرط، وهو في اللغة العلامة، وفي الاصطلاح ما يتوقف صحة الشيء على وجوده، والمراد به هنا العلامة، فقوله: أشراف الساعة، يعني علاماتها، والساعة هي القيامة، وسميت الساعة؛ لأنها ساعة مشقة وإنذار وساعة عظيمة ومفزعة، وكل شيء يكون عظيمًا فإنه يسمى ساعة، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

وأشراط الساعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم مضى، وقسم ما زال يأتي، وقسم أكبر، وهو الأشراف القريبة منها، وهي الأشراف الكبار. فمن الأشياء التي مضت بعثة النبي ﷺ؛ فإن بعثته وجعله آخر الرسل تدل على أن الساعة قريبة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»^(١)، ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى يعني أننا مقتربان، وليس بيننا إلا مثل ما بين السبابة والوسطى.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ...»، رقم (٦٥٠٣)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

وهناك أشراف ما زالت تقع، مثل كثرة المال وكثرة الهرج يعني: القتل، وتقارب الزمان، وغير ذلك.

وقسم ثالث لم يأت بعد، وهو الأشراف الكبيرة: كنزول عيسى ابن مريم عليه السلام، والدجال، ويأجوج ومأجوج، وما أشبهها.

فما موقفنا نحو هذه الأشراف؟

يقول المؤلف: «وكل ما صحَّ من الأخبار» يعني: الأحاديث التي صحَّت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أو جاء في التنزيل والآثار».

وهذه ثلاثة طرق تثبت بهذا أشراف الساعة:

الأول: ما صحَّ من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقيد المؤلف رحمه الله ذلك بقوله: «ما صحَّ» احترازاً مما لم يصحَّ، وليعلم أن بعض العلماء رحمه الله أفرط في سياق الأشراف، وذكر ما لا يصحُّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر أحاديث لا زمام لها ولا صحة لها؛ ولهذا يجب التحرز من الكتب المؤلفة في هذا، مثل (الإشاعة في أشراف الساعة)، فإن فيه أشياء كثيرة غير صحيحة، فيجب التحرز من هذا؛ لئلا نقع في نسبة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ليس كذلك.

الثاني: ما جاء في التنزيل، والمراد به القرآن، كما قال الله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

والثالث: ما جاء في الآثار، وهي جمع أثر، وهو ما روي عن الصحابي، بشرط ألا يكون معروفاً بالأخذ عن بني إسرائيل، فإن كان معروفاً بالأخذ عن بني إسرائيل فإن أخباره تكون كأخبار بني إسرائيل لا تصدق ولا تكذب.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ طُرُقٍ لِإثْبَاتِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أُمُثْلَةً لِهَذِهِ الْأَشْرَاطِ، فَقَالَ: «مِنْ فِتْنَةِ الْبَرْزَخِ وَالْقُبُورِ»،
وَالْوَاقِعِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، لَكِنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ السَّمْعِيَّاتِ الَّتِي تُتَلَقَّى
مِنَ السَّمْعِ.

وَالْفِتْنَةُ فِي اللُّغَةِ هِيَ الْاِخْتِبَارُ، فَهِيَ هُنَا اخْتِبَارٌ لِلْإِنْسَانِ، وَالْبَرْزَخُ: الْحَاجِزُ
بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا بَيْنَ مَوْتِ الْإِنْسَانِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَعَطَفَ الْقُبُورَ عَلَيْهِ
مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الْبَرْزَخَ أَعَمُّ مِنَ الْقُبُورِ، قَدْ يَمُوتُ الْإِنْسَانُ
وَيُلْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَتَأْكُلُهُ السَّبَاعُ، فَهُوَ حِينَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي قَبْرِ، وَلَكِنَّهُ فِي
بَرْزَخٍ، فَكُلُّ مَيِّتٍ فَهُوَ فِي بَرْزَخٍ، وَكُلُّ مَقْبُورٍ فَهُوَ فِي بَرْزَخٍ، فَعَطَفَ الْقُبُورَ عَلَى
الْبَرْزَخِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

وَفِتْنَةُ الْبَرْزَخِ هِيَ الْاِخْتِبَارُ الَّذِي يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ إِذَا دُفِنَ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَأْتِيهِ
مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، فَيُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ،
فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: رَبِّي اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ قَدْ
صَدَقَ عَبْدِي، فَيُصَدِّقُ، وَيَسْمَعُهُ هُوَ، فَيَزْدَادُ بِذَلِكَ فَرَحًا أَنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدٌ مِنَ السَّمَاءِ
بَأَنَّهُ صَادِقٌ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا مِنْ نَعِيمِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَدَقَ فِي قَوْلِهِ أَزْدَادَ بِذَلِكَ
فَرَحًا وَسُرُورًا.

وَأَمَّا الْمَنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: هَاهُ هَاهُ، لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ
يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ عَبْدِي؛ حَيْثُ أَنَّهُ يَذْرِي أَنَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَذْرِي أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَذْرِي أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ،
وَلَكِنَّهُ عَانَدٌ وَأَصْرَرٌ، فَيُقَالُ: كَذَبَ عَبْدِي.

فَيُفْسَحُ لِلأَوَّلِ فِي قَبْرِهِ، وَيُفْتَحَ لَهُ بَابٌ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَأْتِيهِ عَمَلُهُ الصَّالِحُ فَيَجْلِسُ عِنْدَهُ يُؤْنِسُهُ، وَأَمَّا الثَّانِي -والعياذُ بالله- فَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ، أَيْ: يَدْخُلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ مِنْ شِدَّةِ الضِّيقِ، وَيُفْتَحَ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسُمُومِهَا، وَيَأْتِيهِ عَمَلُهُ السَّيِّئُ فِي أَحْبَثِ صُورَةٍ -والعياذُ بالله- فَيُوبِّخُهُ عَلَى مَا فَرَّطَ وَ أَهْمَلَ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

هَذِهِ الْفِتْنَةُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا، فَقَدْ ثَبَّتَ هَذِهِ الْفِتْنَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَمَّا فِي الْكِتَابِ فَعَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٧]، وَأَمَّا فِي السُّنَّةِ فَلَا أَحَادِيثَ بِذَلِكَ مَشْهُورَةٌ مَعْلُومَةٌ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبَاحِثٌ، مِنْهَا:

الْمُبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَتَى تَكُونُ هَذِهِ الْفِتْنَةُ؟ هَلْ هِيَ بِخُرُوجِ الرُّوحِ أَوْ بِتَسْلِيمِ الْإِنْسَانِ إِلَى عَالَمِ الْآخِرَةِ؟

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَمَّا مَجَرَّدُ خُرُوجِ الرُّوحِ فَلَا يَخْصُلُ بِهِ فِتْنَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادُوا دَفْنَ الْمَيِّتِ، يَقُولُ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى ذَلِكَ الْخَيْرِ مَا دَامَتْ فِي أَيْدِيهِمْ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا مَاتَ مَيِّتٌ وَوُضِعَ فِي الثَّلَاجَةِ لِلتَّحْقُقِ مِنْ مَوْتِهِ، وَأَسْبَابِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُفْتَنُ، وَلَا يَأْتِيهِ مَلَكَانِ حَتَّى يُدْفَنَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنائز، رقم (١٣١٥).

المبحث الثاني: هل هذا خاصٌّ بالمقبور؛ لقوله: «إذا دُفن الميت» أو يشمل كلَّ ميت؟

والجواب: أن هذا ليس خاصًّا بالمقبور، بل يشمل كلَّ ميت، وقوله ﷺ: «إذا دُفِنَ الميت...» إلخ، بناءً على الأغلب، وما قيّد بقيّد أغلبيّ فلا مفهوم له، وعلى هذا فإذا أُلقي الإنسان في البرّ، أو أُلقي في البحر ومات هناك، فإنه يأتيه الملكان ويُفتن.

المبحث الثالث: هل هذه الفتن عامة لكلِّ أحدٍ أو يخرج منها من يخرج بإذن الله؟

والجواب: أن هذه الفتن يخرج منها من يخرج بإذن الله، ومن ذلك: أولاً: غيرُ المكلف، فإن كثيراً من أهل العلم قالوا: إنَّ غير المكلف لا يُسأل؛ لأنَّه غيرُ مكلف؛ سواء أجاب بخطأٍ أو صوابٍ، فما دام التَّكليف رُفِع عنه في الدنيا فإنه يُرْفَع عنه في الآخرة.

وقال بعض العلماء: بل يأتيه الملكان ويسألانه، وهو إذا كان محكوماً بإيمانه فإنه سوف يُجيب بالصواب، ولا يبعد أن الله عزَّ وجلَّ يكلف هذا الصَّغير، وأنَّ الصَّغير يُجيب بالصواب، فهذا هو عيسى ابن مريم كان في المهدي، ولما انتقدوا على أمه أشارت إليه، ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۖ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۖ وَبَرًّا بِوَالِدِيَّ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ۖ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٠-٣٣] كلُّ هذا قاله وهو في المهدي.

فَهُؤُلَاءِ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ يَمُوتُونَ، أَوِ الْمُجَانِينَ -وإن كانوا غير مُكَلَّفِينَ- فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْطِقَهُمْ فِي الْقَبْرِ بِمَا يَشَاءُ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْنَا أَنْ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَا يُسْأَلُ فِي قَبْرِهِ، فَهَلْ يُسْأَلُ إِذَا كَلَفَ ثُمَّ زَالَ تَكْلِيفُهُ؟ كَمَنْ كَانَ بِالْغَاثِ ثُمَّ أُصِيبَ بِجُنُونٍ.

وَالْجَوَابُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْأَلُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى عَلَيْهِ زَمَنُ التَّكْلِيفِ.

ثَانِيًا: وَمَا يُسْتَسْنَى الشَّهِيدُ؛ فَالشَّهِيدُ الَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُسْأَلُ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً»^(١)، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي وَقَفَ أَمَامَ السُّيُوفِ وَسَلَّم رَقَبَتَهُ لِلْعَدُوِّ، يَدُلُّ فِعْلُهُ هَذَا أَكْبَرَ دَلَالَةٍ عَلَى صِحَّةِ إِيمَانِهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سُؤَالٍ.

ثَالِثًا: وَمَا يُسْتَسْنَى النَّبِيُّ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْأَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ مَسْئُورٌ عَنْهُ، حَيْثُ يُقَالُ: مَا دِينُكَ؟ مَنْ نَبِيِّكَ؟ وَلَئِنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّهِيدُ لَا يُسْأَلُ، فَالنَّبِيُّ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَتِ الْأُمُورُ فِي الْآخِرَةِ لَيْسَ فِيهَا قِيَاسٌ، لَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ النَّبِيُّ عِنْدَهُ مِنَ الْيَقِينِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ الشَّهِيدِ، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنْ النَّبِيُّ لَا يُسْأَلُ.

المبحث الرابع: بَأَيِّ لُغَةٍ يُسْأَلُ؟

وَالْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُسْأَلُ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، وَهِيَ لُغَةُ النَّصَارَى، وَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّصَارَى، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْتَحِرُوا وَيَقُولُوا: لُعْتَنَا لُغَةُ السُّؤَالِ فِي الْقَبْرِ لِكُلِّ مِيتٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُسْأَلُ بِمَا يَفْهَمُ. وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُفَضِّلَ لُغَةً عَلَى لُغَةٍ لَفَضَّلْنَا الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا لُغَةُ أَمَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١) أخرجه النسائي: كتاب الجنائز، باب الشهيد، رقم (٢٠٥٣).

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - أَنَّ الْإِنْسَانَ يُسْأَلُ بِمَا يَفْهَمُ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ فَبِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ فَبِلُغَتِهِ.

المبحث الخامس: من السَّائِلُ؟

والجوابُ: السَّائِلُ الْمَلَكَانِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، فَقِيلَ: إِنَّهُمَا الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ يَكْتُبَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ عَمَلَهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، فَهُمَا صَاحِبَاهُ فِي الدُّنْيَا، وَهُمَا سَائِلَاهُ فِي الْقَبْرِ. وَقِيلَ: بَلْ هُمَا مَلَكَانِ آخَرَانِ، وَنَحْنُ نَتَوَقَّفُ فِي هَذَا، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَفِي الْأَحَادِيثِ جَاءَ فِي بَعْضِهَا: «أَتَاهُ مَلَكَانِ»^(١)، وَفِي بَعْضِهَا جَاءَ: «يَأْتِيهِ الْمَلَكَانِ»^(٢). بِ(ال)، وَ(ال) هَذِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا لِلْمَعْهُودِ الذَّهْنِيِّ، أَيِ: الْمَلَكَانِ الْمَعْرُوفَانِ اللَّذَانِ يَكْتُبَانِ أَعْمَالَ الْعِبَادِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لِلْجِنْسِ؛ فَتَكُونُ بِمَعْنَى مَلَكَيْنِ.

وَأَنَا أَتَوَقَّفُ فِي هَذَا؛ فَأَقُولُ: يَأْتِيهِ مَلَكَانِ أَوْ الْمَلَكَانِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَنْ هُمَا.

المبحث السادس: ما اسْمُ هَذَيْنِ الْمَلَكَيْنِ؟

والجوابُ: وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ: أَنَّ اسْمَهُمَا مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، وَلَيْسَ الْمُنْكَرُ هُنَا الْمُنْكَرُ الشَّرْعِيُّ، بَلِ الْمُنْكَرُ غَيْرُ الْمَعْرُوفِ. كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢]، فَهَذَا مُنْكَرٌ أَيْ: لَا يَعْرِفُهُ الْمَيِّتُ، وَنَكِيرٌ بِمَعْنَى مُنْكَرٍ، فَالْاِخْتِلَافُ فِي اللَّفْظِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في مسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣).

وقيل لا يُسمَّيان، وأن تسميتهما بمُنكر ونكير ضعيفٌ، ولم يصحَّ به الحديث عن النبي ﷺ.

وعقيدتنا في هذا أن نقول: إن كان النبي ﷺ سَمَّاهما بذلك فنحن نعتقده، وإن لم يكن سَمَّاهما فنحن نُطلق، ونقول: ملكان فقط، ولا يسعنا أكثر من ذلك.

المبحث السابع: ثبت في الحديث أنَّهما يُقعدان الميت^(١)، وهُنا إشكال، فإنَّ القبر لا يتسعُ لجلوسِ الميت كما هو معروفٌ، فكيف يُقال إنَّهما يُقعدانه؟ والجوابُ على ذلك أن نقول: أمورُ الآخرة لا تُقاسُ بأُمور الدنيا، فأُمور الآخرة وظيفتنا أن نقول عندها: سَمِعْنَا وَصَدَقْنَا وَآمَنَّا، وَلَا تَكُونُ كَأَحْوَالِ الدُّنْيَا، وَإِذَا كُنَّا نَرَى فِي الدُّنْيَا أَشْيَاءَ فِي الْمَنَامِ لَا تُطَابِقُ الْمَعْرُوفَ فِي الْيَقَظَةِ. فَمَا بِالْكَ فِي الْمَمَاتِ؟ ففِي الْمَنَامِ يَرَى الْإِنْسَانُ الرُّؤْيَا فِيهَا ذَهَابٌ وَحَيٌّ وَرُكُوبٌ وَغَيْرُهُ، كُلُّ هَذَا وَهُوَ عَلَى فَرَاشِهِ لَمْ يَتَحَرَّكْ، حَتَّى اللَّحَافُ مَا انْكَشَفَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وقد يرى أشياء تحتاج لوقتٍ طویلٍ في مُدَّةٍ قصيرةٍ، لكن سُبْحَانَ اللَّهِ؛ فِي الْمَنَامِ يَرَى الْإِنْسَانُ أَشْيَاءَ يَقْضِيهَا فِي لَحْظَةٍ وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَيَّامًا، فنقول: الْأُمُورُ الْآخِرِيَّةُ لَا تُقَاسُ بِالْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَأُمُورُ الْمَوْتِ لَا تُقَاسُ بِالْأُمُورِ الْيَقَظَةِ، بَلْ وَأُمُورُ النَّوْمِ لَا تُقَاسُ بِالْأُمُورِ الْيَقَظَةِ.

قوله: «وما أتى في ذا من الأمور» أي: فيما يتعلَّق بالقبر والبرزخ من الأمور العظيمة، مِنْهَا أَنَّهُ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧٤)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

نُؤْمِنُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُعَذَّبُ أَوْ يُنْعَمُ فِي قَبْرِهِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَمِنَ السُّنَّةِ.

أَمَّا مِنَ الْكِتَابِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ نُوفِقُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَأْتِيهِمْ مِنَ نَعِيمِ الْجَنَّةِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ يُفَارِقُونَ الدُّنْيَا.

وَأَمَّا الْعَذَابُ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠]، ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ أَيُّ: فِي تِلْكَ السَّاعَةِ ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الْيَوْمَ﴾ يَعْنِي: يَوْمَ إِخْرَاجِ أَنْفُسِهِمْ، أَيُّ: يَوْمَ مَوْتِهِمْ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] فَقَالَ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ وَذَلِكَ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ. ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾.

أَمَّا السُّنَّةُ فَهِيَ مُسْتَفِيضَةٌ فِي إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الصَّاحِيحَيْنِ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ،

وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي
بِالنَّمِيمَةِ^(١)، فَأُثِّبَ هَذَا الْحَدِيثُ عَذَابَ الْقَبْرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا دُعَاؤُنَا فِي الصَّلَاةِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٢)، وَنَحْنُ
لَا نَسْتَعِذُ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ مُوجُودٍ.

وَهُنَا يَرِدُ سَوَالٌ: هَلِ الْعَذَابُ عَلَى الْبَدَنِ أَوْ عَلَى الرُّوحِ أَوْ عَلَيْهِمَا مَعًا أَوْ يَخْتَلِفُ؛
فَتَارَةً يَكُونُ عَلَيْهِمَا مَعًا وَتَارَةً يَكُونُ عَلَى الرُّوحِ فَقَطْ؟

وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: الْأَصْلُ أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى الرُّوحِ، وَلَكِنْ الرُّوحُ
قَدْ تَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ أحيانًا فَيَتَنَعَّمُ أَوْ يُعَذَّبُ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ، كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٣) وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقَيِّمِ^(٤) وَغَيْرَهُمَا^(٥).

أَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ دَوَامِ عَذَابِ الْقَبْرِ أَوْ انْقِطَاعِهِ؛ فَإِنَّ الْكَافِرَ عَذَابُهُ دَائِمٌ مُسْتَمِرٌّ،
وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْقَطِعَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَمِرَّ؛ لِأَنَّهُ سَيُعَذَّبُ عَلَى حَسَبِ عَمَلِهِ،
وَعَمَلُهُ قَدْ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الزَّمَنِ وَقَدْ يَنْقُصُ عَنْهُ.
ثُمَّ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَطَّلِعَ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ؟

الْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِطْلَاعُ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ لَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنه الدنيا، رقم (٦٣٧٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢-٢٧٠).

(٤) انظر: الروح (ص: ٩٦).

(٥) انظر: فتح الباري (٣/ ٢٣٣-٢٣٥).

أَلَا تَدَانُوا لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُرِيكُمْ عَذَابَ الْقَبْرِ»^(١).

إِذَنْ؛ فَالْأَصْلُ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ، لَكِنْ قَدْ يُطْلَعُ اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْضُ النَّاسِ إِمَّا بِرُؤْيَا صَالِحَةٍ وَإِمَّا بِالْيَقَظَةِ، كَمَا أَطْلَعَ اللَّهُ نَبِيَّهٗ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْقَبْرَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعَذَّبَانِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»^(٢).

إِذَنْ؛ فَالْأَصْلُ أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَلَكِنْ قَدْ يُعْلِمُ اللَّهُ بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ.

وَهَذِهِ مَبَاحِثٌ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِنَعِيمِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَكُلُّ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها...، باب عرض مقعد الميت من الجنة...، رقم (٢٨٦٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٥ وَأَنَّ (أَرْوَاحَ الْوَرَى) لَمْ تُعْدَمِ مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً، فَاسْتَفْهِمِ

١٠٦ فَكُلُّ مَا عَنِ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَ مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ حَقٌّ لَا يُرَدُّ

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ أَرْوَاحَ الْوَرَى لَمْ تُعْدَمِ» يَعْنِي: وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ أَرْوَاحَ الْوَرَى أَيْ: الْخَلْقُ لَمْ تُعْدَمِ، وَ(لَمْ) هُنَا بِمَعْنَى (لَنْ)، يَعْنِي: لَنْ تُعْدَمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهَا لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ، كَمَا خَلَقَ الْجَنَّةَ لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ، وَخَلَقَ النَّارَ لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ، وَخَلَقَ مَا فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخُورِ وَالْوِلْدَانِ لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ، كَذَلِكَ الْأَرْوَاحُ خُلِقَتْ لِلْبَقَاءِ لَا لِلْفَنَاءِ، فَهِيَ لَا تُعْدَمِ.
وَلَكِنْ هَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ أَوْ أَزَلِيَّةٌ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ وَلَيْسَتْ أَزَلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي لَفْظِ كُلِّ شَيْءٍ، فَكُلُّ مَنْ سِوَى اللَّهِ، وَمَا سِوَى اللَّهِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَخْلُوقٌ مِنَ الْعَدَمِ، فَالرُّوحُ لَيْسَتْ أَزَلِيَّةً.

وَالرُّوحُ إِنْ شِئْنَا عَرَفْنَاهَا بِإِلَازِمِهَا الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، فَالرُّوحُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ مَا بِهِ حَيَاةُ الْأَبْدَانِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ لَهَا هُوَ تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ الْمُتَحْتَمِّ؛ لِأَنَّهَا إِذَا فَارَقَتْ الْبَدَنَ ذَهَبَتْ عَنْهُ الْحَيَاةُ، وَمَا دَامَتْ فِي الْبَدَنِ فَهُوَ حَيٌّ، أَمَّا عَنْ مَا هِيَ الرُّوحُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهَا:

فَقِيلَ إِنَّهَا الْبَدَنُ، أَوْ جُزْءٌ مِنْهُ، أَوْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ. وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ يَكُونُ خُرُوجُهَا مِنَ الْبَدَنِ هُوَ عَدْمُهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جُزْءًا مِنَ الْبَدَنِ وَمَاتَ الْبَدَنُ لَزِمَ

أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَيْضًا، وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ يُبْطِلُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْوَاقِعُ.
وَقِيلَ إِنَّ الرُّوحَ شَيْءٌ مَعْلُومٌ فِي الذَّهْنِ لَا يُمَكِّنُ تَحْيُلَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ، وَلَا مُتَّصِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مُنْفَصِلًا عَنِ الْعَالَمِ، وَلَا فَوْقَ
الْعَالَمِ وَلَا تَحْتَ الْعَالَمِ، وَلَا مُبَايِنًا لِلْعَالَمِ وَلَا مُحَادِيًا لِلْعَالَمِ، فَوَصَفُوهَا بِمَا وَصَفُوا اللَّهَ
بِهِ، وَهَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ.

وَالصَّحِيحُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾
[الإشراء: ٨٥]، فَالرُّوحُ أَمْرٌ عَجِيبٌ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِحَاطَةَ بِهَا، وَلَا يُمَكِّنُ تَحْدِيدَ
مَا هِيَ أَبَدًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
[الإشراء: ٨٥]، وَصَدَقَ اللَّهُ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَتَحْنُ نُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَوْصَافِهَا، فَقَدْ ثَبَتَ فِي
السُّنَّةِ أَنَّ الرُّوحَ تُرَى، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ جِسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْجِسْمُ، وَالذَّلِيلُ
عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِذَا بَصَرُهُ قَدْ شَخَصَ -أَيُّ:
ارْتَفَعَ وَانْفَتَحَ- فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»^(١)، فَيَنْظُرُ الْإِنْسَانُ
إِلَى هَذَا الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَيَشَخَصُ بَصَرُهُ بِقُوَّةٍ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا جِسْمٌ
وَأَنَّهَا تُرَى.

كَذَلِكَ أَيْضًا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهَا إِذَا قَبِضَهَا مَلَكُ الْمَوْتِ، وَعِنْدَهُ
الْمَلَائِكَةُ الْمُسَاعِدُونَ لَهُ الَّذِينَ نَزَلُوا مِنَ السَّمَاءِ، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ صَالِحَةً كَانَ مَعَهُمْ كَفَنٌ
مِنَ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنَ الْجَنَّةِ، فَلَا يَدْعُونَهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، حَتَّى يَضَعُوهَا فِي هَذَا
الْكَفَنِ وَهَذَا الْحَنُوطِ، ثُمَّ يَضَعُونَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَيُشَيِّعُهَا مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مَقَرَّبُوهَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له...، رقم (٩٢٠).

إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فَوْقَهَا، وَيُقَالُ: مَا هَذِهِ الرُّوحُ الطَّيِّبَةُ؟ فَيَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: هَذِهِ رُوحُ
فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، بِأَطْيَبِ مَا يُسَمَّى بِهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى تَصِلَ إِلَى خَالِقِهَا عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ
يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: رُدُّوهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُ، وَفِيهَا أُعِيدُهُ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُ
تَارَةً أُخْرَى، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَلَكَانِ وَيَسْأَلَاهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
تَذْهَبُ إِلَى الْجَنَّةِ^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا جِسْمٌ، وَوَجْهَ الدَّلَالَةِ أَنَّهَا تُكْفَنُ، وَيُضْعَدُ
بِهَا، وَتُطَيَّبُ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا جِسْمٌ.

وَلَكِنْ هَذَا الْجِسْمُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْسَامِ الْمُعْهُودَةِ، بَلْ مِنْ أَجْسَامٍ لَا نَعْرِفُهَا،
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَادَّةِ الْجِسْمِ، وَالْجِسْمُ مِنْ طِينٍ، وَالنَّسْلُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ،
لَكِنْ هِيَ مِنْ جِسْمٍ غَرِيبٍ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَادِّ الَّتِي تُعْرَفُ فِي الدُّنْيَا أَبَدًا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ
اللَّهُ فِيهَا: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإشراء: ٨٥].

وَأَمَّا مَا وَصَفَهَا بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّهَا جِسْمٌ نُورَانِيٌّ لَطِيفٌ، يَسْرِي فِي الْجَسَدِ
سَرِيانَ النَّارِ فِي الْفَحْمِ، وَالْمَاءِ فِي اللَّبَنِ، فَهَذَا لَا نَجْزِمُ بِهِ، لَكِنْ نَجْزِمُ بِأَنَّهَا جِسْمٌ يُرَى،
وَأَنَّ مَادَّتَهَا مِنْ غَيْرِ مَوَادِّ الْأَجْسَامِ، وَلَيْسَتْ مِنْ تُرَابٍ وَلَا مِنْ مَنِيٍّ. خُلِقَتْ -وَاللَّهُ
أَعْلَمُ- قَبْلَ الْبَدَنِ، أَوْ خُلِقَتْ عِنْدَ تَكْوُنِ الْبَدَنِ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ.

وَالْمِهْمُ أَنَّنَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْدُدَ مِنْ أَيِّ مَاهِيَةٍ هِيَ، وَلَا أَنْ نُحَدِّدَ هَلْ هِيَ نُورٌ
مُشَعٌّ أَوْ غَيْرُ مُشَعٍّ؟ وَلِهَا كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْغَيْبِ فَإِنَّا نَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ فَقَطْ،
وَنَقُولُ: إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ اتَّبَعَ بَصْرُهُ رُوحَهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَإِذَا قُبِضَتْ رُوحُهُ فَإِنَّهَا تُجْعَلُ فِي
كَفَنٍ وَيُضْعَدُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَنَقْتَصِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا نَتَعَدَّاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا نُحِيطُ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب
الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

ثُمَّ قَالَ: «مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةٌ» هَذَا رَدٌّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ حَادِثَةً، وَعَقِيدَتُنَا أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

وَأَعْلَمَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ، فَالرُّوحُ مَا بِهِ حَيَاةُ الْبَدَنِ، أَمَّا النَّفْسُ فَقَدْ يُرَادُ بِهَا الْإِرَادَةُ، كَمَا يُقَالُ: أَمَرْتُ نَفْسِي بِكَذَا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الرُّوحِ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، لَكِنْ هَذَا الْكِتَابُ فِيهِ أَشْيَاءٌ قَدْ يَشْكُ فِي صَحَّتِهَا الْإِنْسَانُ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «فَكُلُّ مَا عَنِ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَرَدَ» فِكُلُّ: مَبْتَدَأٌ. وَسَيِّدُ الْخَلْقِ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالسَّيِّدُ هُوَ ذُو الشَّرَفِ وَالْجَاهِ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْرَفُ الْخَلْقِ جَمِيعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، قَالَ النَّازِمُ:

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِينَا، فَمِلْ عَنِ الشَّقَاقِ

وَلَا شَكَّ أَنَّ نَبِينَا ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمُصْذِقُ، فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^(١).

وَهَلِ النَّبِيُّ ﷺ سَيِّدُ الْخَلْقِ أَوْ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ؟

وَالْجَوَابُ: هَذَا يَنْبَنِي عَلَى الْخِلَافِ فِي اعْتِبَارِ أَنَّ وَلَدَ آدَمَ أَشْرَفُ الْمَخْلُوقَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَلَدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ [الإشراء: ٧٠]، فَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى مَنْ خَلَقْنَا، بَلْ قَالَ: ﴿عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾، فَمِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ لَمْ يُفْضَلْ عَلَيْهِمْ بَنُو آدَمَ.

وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى بَنِي آدَمَ، فَقِيلَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ نُورٍ، وَلَأَنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، وَلَأَنَّهُمْ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَلَمْ يُفْتَنَّوا بِالْدُّنْيَا، وَعَلَى ذَلِكَ فَهُمْ أَفْضَلُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ بَنُو آدَمَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ الْمَلَائِكَةَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، وَلَأَنَّهُمْ ابْتُلُوا بِالْفِتَنِ فَصَبَرُوا، وَمَنْ ابْتُلِيَ بِالْفِتَنِ وَصَبَرَ نَالَ دَرَجَةَ الصَّبْرِ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُفْتَنْ، فَدَرَجَةُ الصَّبْرِ عِنْدَهُ ضَعِيفَةٌ؛ وَلِأَنَّ فِي بَنِي آدَمَ الرُّسُلَ وَالنَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١): الْمَلَائِكَةُ أَفْضَلُ بِاعْتِبَارِ الْبَدَايَةِ؛ لِأَنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ نُورٍ، وَاصْطَفَاهُمُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَبَنُو آدَمَ أَفْضَلُ بِاعْتِبَارِ النِّهَايَةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي جِوَارِ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] فَهُمْ أَفْضَلُ بِاعْتِبَارِ النِّهَايَةِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا: بَنُو آدَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَمُحَمَّدٌ ﷺ سَيِّدُ الْخَلْقِ، وَإِذَا قُلْنَا الْمَلَائِكَةُ أَفْضَلُ، فَإِنَّهُ يَبْقَى النَّظَرُ: هَلْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَفْضَلُ مِنْهُمْ؟ وَذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ؛ لِأَنَّ تَفْضِيلَ الْجِنْسِ عَلَى الْجِنْسِ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْجِنْسِ

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

أَفْضَلُ مِنَ الْجِنْسِ الثَّانِي، فَتَفْضِيلُ الْجِنْسِ عَلَى الْجِنْسِ تَفْضِيلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُطْلَقٍ، وَتَفْضِيلُ الْفَرْدِ عَلَى الْفَرْدِ أَوْ عَلَى الْجِنْسِ تَفْضِيلٌ مُعَيَّنٌ، وَإِذَا كَانَ فِي هَذَا الْجِنْسِ مَنْ فَاقَ الْجِنْسَ الْأَوَّلَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْجِنْسُ أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ، فَالْفَضْلُ الْمَطْلُوقُ غَيْرُ الْفَضْلِ الْمَقْيَّدِ.

ولهذا لو قال قائل مثلاً: يُوجَدُ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنَاقِبٌ لَيْسَتْ لِعَلِيٍّ، وَلِعَلِيٍّ مَنَاقِبٌ لَيْسَتْ لِعُثْمَانَ، وَلِعُمَرَ مَنَاقِبٌ لَيْسَتْ لِأَبِي بَكْرٍ، وَلِأَبِي بَكْرٍ مَنَاقِبٌ لَيْسَتْ لِعُمَرَ، فَإِنَّ الْفَضْلَ الْخَاصَّ لَا يُلْغِي الْفَضْلَ الْمَطْلُوقَ الْعَامَّ، وَكَذَلِكَ أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَيَّامُ الصَّبْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْعَامِلَ الَّذِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ أَفْضَلُ مِنَ الْخَمْسِينَ، فَهَذَا فَضْلُهُ خَاصٌّ، حَيْثُ عَمِلَ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمَظْلَمِ الَّذِي لَا يَجِدُ فِيهِ مَنْ يَنْصُرُهُ، بَلْ يَجِدُ مَنْ يَسْتَهْزِئُ بِهِ وَيَسْخَرُ بِهِ، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ يَعْمَلُونَ بِالْحَقِّ، فَكَانَ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ لِمَا يُعَانِيهِ مِنَ الْقِيَامِ بِشَرَائِعِ دِينِهِ، وَلَيْسَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلَا شَكٍّ.

ولو قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ (سَيِّدُ بَنِي آدَمَ) لَكَانَ أَسَدٌ وَأُسْلَمٌ مِنَ الْإِيرَادِ.

وفي قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْلَفَ يَرَى جَوَازَ إِطْلَاقِ السِّيَادَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الْحَبَرِ؛ كَأَنَّهُ يُخْبِرُ بَأَنَّهُ ﷺ سَيِّدُ الْخَلْقِ، أَوْ سَيِّدُ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ سَيِّدُ الرُّسُلِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم (٤٣٤١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، رقم (٣٠٥٨). وابن ماجه: كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾، رقم (٤٠١٤).

وَأَمَّا عِنْدَ خَطَابِهِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالُوا لَهُ: أَنْتَ سَيِّدُنَا وَابْنُ سَيِّدِنَا، قَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»^(١)، فحذَّره من الغلوِّ إذا خاطبوه بمثل هذا الخطاب، وهناك فَرْقٌ بَيْنَ المَخَاطَبَةِ وَبَيْنَ الإِخْبَارِ، فَنَحْنُ نُخْبِرُ بَأَنَّهُ سَيِّدُ الخَلْقِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ الخَلْقِ، لَكِنْ عِنْدَمَا نَخَاطِبُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا التَّحَرُّزُ مِنَ المَغَالَاةِ، لِقَوْلِهِ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ».

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ» أَيُّ: بَابِ الْبَرْزَخِ فِتْنَتُهُ وَعَذَابُهُ، وَالبَابُ يُعْبَرُ بِهِ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، يُقَالُ: فِي هَذَا الْبَابِ، أَيُّ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا نَجِدُ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَشَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَابْنِ الْقَيِّمِ وَغَيْرِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢)، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. أَيُّ: بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ، فَالْعُلَمَاءُ يُعْبَرُونَ بِالبَابِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «مِنْ أَمْرِ هَذَا الْبَابِ» يَعْنِي: فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ الْقَبْرِ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ ثَابِتٌ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ، سِوَاءٍ أَدْرَكْتَهُ عَقْلُنَا أَمْ لَمْ تَدْرِكْهُ، وَسِوَاءٍ أَدْرَكْتَهُ حَوَاسِّنَا أَمْ لَمْ تَدْرِكْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ عَذَابُ الْقَبْرِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ وَإِنْ لَمْ تَدْرِكْهُ الْحَوَاسِ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: نَبَشْتُ قَبْرًا فَلَمْ أَجِدْ أَثَرًا لِلتَّعْذِيبِ فِي جَسَدِ مَيِّتٍ، وَكَانَ كَافِرًا،

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٥٣/٣).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء، رقم (٢٥)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في التسمية على الوضوء، رقم (١٠١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية على الوضوء، رقم (٣٩٧).

قُلْنَا لَهُ: هَذَا أَمْرٌ غَيْبِيٌّ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مُحْسُوسًا لَا بُرْزَهَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُكْشَفُ عَنِ الْعَذَابِ فِي الْقَبْرِ، كَمَا كُشِفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعَذَّبَانِ بِالنَّمِيمَةِ وَعَدَمِ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَوَضَعَ عَلَيْهَا جَرِيدَةً رَطْبَةً وَقَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»^(١).

وَقَدْ أوردْتُ هُنَا هَذَا الْحَدِيثَ مَعَ وُضُوحِهِ؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَسْأَلَةٍ مِنْ أَغْرَبِ الْمَسَائِلِ، وَهِيَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتَ أَتَى بِجَرِيدَةٍ خَضِرَاءَ، أَوْ شَجَرَةٍ وَغَرَزَهَا فِي الْقَبْرِ لَعَلَّهَا تُخَفِّفُ عَنْهُ مَا لَمْ تَيْبَسَ.

وَهَذَا الْفِعْلُ إِسَاءَةٌ ظَنٌّ بِالْمَيِّتِ، فَإِنَّ كَوْنَهُ يُعَذَّبُ أَوْ لَا يُعَذَّبُ هَذَا مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَعَ كَوْنِهَا إِسَاءَةٌ لِلْمَيِّتِ هِيَ بَدْعَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَضَعُ الْجَرِيدَةَ عَلَى كُلِّ قَبْرِ، إِنَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْ كُشِفَ لَهُ أَنَّهَا يُعَذَّبَانِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِي الرَّسُولِ ﷺ كَلِمًا دَفَنَ مَيِّتًا أَنْ يَضَعَ عَلَيْهِ جَرِيدَةً، فَهَذَا الْفِعْلُ جَمَعَ بَيْنَ إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِالْمَيِّتِ وَبَيْنَ الْبَدْعَةِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنَ الضَّلَالِ؛ أَنْ يُزَيَّنَ لِلْإِنْسَانِ سُوءَ الْعَمَلِ، هَذَا مِنَ الضَّلَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

وَأَمَّا وَضْعُ الزُّهْرِ فَلَيْسَ كَوْضْعِ الْجَرِيدَةِ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ فِيهِ تَشَبُّهُ بِالنَّصَارَى، وَهَذَا أَخْبَثُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «حَقٌّ» هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «كُلٌّ»، وَعَلَى ذَلِكَ فَكُلُّ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ ثَابِتٌ سِوَاءِ أَدْرَكَتْهُ عَقُولُنَا أَوْ لَمْ تُدْرِكْهُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا وَرَاءَ هَذِهِ الْمَادَّةِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

فَنَحْنُ لَا نُدْرِكُ فِي حَيَاتِنَا إِلَّا هَذِهِ الْمَادَّةَ فَقَطْ، أَمَّا مَا وَرَاءَهَا فَنَحْنُ لَا نُدْرِكُهُ عَلَى
 الْإِطْلَاقِ؛ وَلِهَذَا فَنَحْنُ لَا نُدْرِكُ كُنْهَ أَرْوَاحِنَا الَّتِي فِيْنَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ مِنْ تُرَابٍ،
 وَلَا مِنْ مَنِيِّ، وَلَا مِنْ الْمَوَادِّ الَّتِي نَعْرِفُهَا، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِيهَا كَمَا سَبَقَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٠٧ وَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) مِنْ (أَشْرَاطٍ) فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلا شَطَاطٍ
 ١٠٨ مِنْهَا الْإِمَامُ الْخَاتَمُ الْفَصِيحُ (مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ) وَ(الْمَسِيحُ)
 ١٠٩ وَأَنَّهُ يَقْتُلُ (لِلدَّجَالِ) بِـ(بَابِ لُدٍّ)، خَلٌّ عَنْ جِدَالٍ

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا» مُبْتَدَأٌ، يَعْنِي: الَّذِي «أَتَى»، وَ(مِنْ) بَيَانٌ لـ(مَا)، فَهِيَ بَيَانِيَّةٌ، وَجُمْلَةٌ «فَكُلُّهُ حَقٌّ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، يَعْنِي: كُلُّ مَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَكُلُّهُ حَقٌّ «بِلا شَطَاطٍ»، يَعْنِي بِلا شَطَطٍ فِي اعْتِقَادِهِ، وَلَا فِي الْمَنَازَعَةِ فِيهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسَلِّمًا.

وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: عَلَامَاتُهَا الدَّالَّةُ عَلَى قُرْبِهَا، وَهِيَ أَنْوَاعٌ: مِنْهَا مَا مَضَى، وَمِنْهَا مَا هُوَ حَاضِرٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَقْبَلٌ. وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا الَّتِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ، يَعْنِي الْأَشْرَاطُ الْكَبِيرَةَ الْعُظْمَى، وَإِنَّمَا قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا أَشْرَاطًا لِعِظَمِهَا وَأَهَمِّيَّتِهَا، وَهَذِهِ الْأَشْرَاطُ هِيَ مُقَدِّمَاتٌ - أَوْ مُقَدِّمَاتٌ - بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَّبِعَهُ النَّاسُ وَيَسْتَعِدُّوا لَهَا.

قَالَ: «مِنْهَا» أَي: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، «الْإِمَامُ الْخَاتَمُ الْفَصِيحُ مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ» الْإِمَامُ: يَعْنِي الَّذِي يَوْمُ النَّاسِ؛ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَكِنْ فِي الْقِيَادَةِ، فَيَكُونُ إِمَامًا لَهُمْ أَعْظَمَ كَالْخَلِيفَةِ، وَهَذَا الْإِمَامُ يَقُولُ: إِنَّهُ «الْخَاتَمُ» أَي: لِلْأَيِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ بَعْدَهُ، فَهُوَ خَاتَمُ الْأَيِّمَةِ، وَاسْمُهُ يَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَلَقَبُهُ الْمَهْدِيُّ؛ لِأَنَّ الَّذِي هَدَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

هَذَا الْمَهْدِيُّ يُبْعَثُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِذَا مُلِئَتِ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَجَوْرًا، وَنُسِيَ فِيهَا الْحَقُّ، وَصَارَ الْمَظْلُومُ لُقْمَةً لِلظَّالِمِ، وَانْتَشَرَتِ الْفَوْضَى، فَحِينَئِذٍ يُبْعَثُ اللَّهُ هَذَا الرَّجُلَ

إِمَامًا مُصْلِحًا لِلخَلْقِ، مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ، وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِيهِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: صَحِيحٍ، وَحَسَنٍ، وَضَعِيفٍ، وَمَوْضُوعٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي إِثْبَاتِهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا مَهْدِي، وَإِنْ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ وَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ غَيْبِيَّةٌ مُهِمَّةٌ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُتْرَكَ أَوْ لَا يَأْتِي بَيَانُهَا إِلَّا فِي أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ أَوْ تَبْلُغُ دَرَجَةَ الْحُسْنِ بِتَعَدُّدِ طُرُقِهَا، فَلَا عِبْرَةَ بِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجِبُ أَنْ نَتَّبِعَ الْحَقَّ، فَإِذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ الْكَثِيرَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الرَّجُلِ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ الصَّحَّةِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْلُ بِهِ، وَأَنَّهُ يُخْرَجُ رَجُلٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ فَسَادِ الْأُمَّةِ؛ لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَلَكِنْ هَذَا الْمَهْدِيُّ لَيْسَ مَهْدِيَّ الرَّافِضَةِ الَّذِي يَنْتَظِرُونَهُ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَ مَهْدِيًّا يُخْرَجُ مِنْ سِرْدَابِ سَامَرَاءَ، يَدْعُونَ أَنَّهُ اخْتَفَى عَنِ الْحُرُوبِ وَالْفِتَنِ الَّتِي حَصَلَتْ فِي زَمَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا بَعْدَهَا، فَاخْتَفَى فِي هَذَا السَّرْدَابِ، وَأَنَّهُ مَا دَامَ مَغْلُوبًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْفِذَ مَا أَرَادَ فَإِنَّهُ مَخْتَفٍ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُمْ فِي أَدْعِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ: فَرَّجَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ وَأَزَالَ غُرْبَتَهُ، لِأَنَّهُ مَكْرُوبٌ بِهَذَا السَّرْدَابِ، وَغَرِيبٌ فِيهِ.

وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَرْسَلُوا فَارِسًا عَلَى فَرَسٍ مَعَهُ خُبْزٌ وَمَاءٌ وَعَسَلٌ وَلَبَنٌ، يَقِفُ عِنْدَ بَابِ هَذَا السَّرْدَابِ يَدْعُو مَوْلَاهُ الْمَهْدِيَّ لَعَلَّهُ يُخْرَجُ فَيُفْطِرُ عَلَى هَذَا الْخُبْزِ وَالْعَسَلِ وَالْمَاءِ، فَإِذَا أَفْطَرَ فَالْفَرَسُ مَهِيًّا، مَعَهُ السَّيْفُ وَمَعَهُ الرُّمْحُ يَعْتَمُّ وَيَرْكَبُ، وَتُفْتَحُ لَهُ الدُّنْيَا بَابًا بَابًا، حَتَّى يَمْلِكَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا.

هُم يَنْتَظِرُونَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِشَخْصٍ أَنْ يَبْقَى

في هذا السرداب لا يُعلم عنه؟! لا يأتيه أكلٌ ولا شربٌ ولا شيءٌ! كيف يبقى هذه المدة؟! ويُعلّلون لذلك بقولهم: إنَّ الله على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وهذا الرَّجُل وليُّ مجابِ الدَّعوة، ما في الكون حبةٌ ولا ذرَّةٌ تتحرَّك أو تسكن إلاَّ بعدَ علمه، وهو يعلم ما كان وما يكون وما سيكون لو كان كيف يكون، يعلم كلَّ شيءٍ وتعرض عليه جميعُ المقدَّرات اليومية.

وإنَّ المتأمل في ذلك يجد أنَّ هذه العقولُ عُقُولٌ لا قِيَمَةٌ لها، وهذا داخلٌ في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ۝ [الكهف: ١٠٣-١٠٥].

أمَّا المهديُّ الذي يتكلَّم عليه أهلُ السُّنَّة، فليس هو مهدي الرَّافضة الذي ينتظرونه، بل هذا المهدي خليفة يبعثه الله عزَّ وجلَّ في آخر الزَّمان، وهو ليس مختفياً، بل يُخلَق في وقته، فيخرج ويملأ الأرض عدلاً بعد أن كانت ملئت ظلماً وجوراً. قال رَحِمَهُ اللهُ: «محمَّد» يعني: أن اسمَه محمَّد، «المهدي» لقبه، فله اسمٌ ولقبٌ، الاسمُ محمَّد واللقبُ مهدي، وأصلُ (مهدي) في التَّصريف (مَهْدُوي) على وزن مفعول، ولكن حدث فيها إغلاط فصارت (مهدي).

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «والمسيح» يعني: ومن أشرَّاط السَّاعة الكُبرى المسيح عيسى ابنُ مريم، فهو من آيات الله عزَّ وجلَّ.

والمسيح عيسى ابنُ مريم من آياتِ الله عزَّ وجلَّ ابتداءً وانتهاءً، أمَّا ابتداءً فلأنَّ الله خلقه من أمِّ بلا أب، وأمَّا انتهاءً فلأنَّه الآن في السَّماء حيٌّ، حيثُ رفعه الله إليه، وينزل من السَّماء في آخر الزَّمان عند قيام السَّاعة؛ فيقتل المسيح الدَّجالَ عند بابِ اللَّدِّ،

واللَّهُ: قَرِيَّةٌ مِنْ قُرَى فَلَسْطِينَ، لِذَلِكَ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَأَنَّهُ يَقْتُلُ (لِلدَّجَالِ) بِ(بَابِ لُدٍّ)، خَلَّ عَنْ جَدَالٍ

إِذَنْ؛ فَاَلْمَسِيحُ يَقْتُلُ مَسِيحًا؛ مَسِيحُ الْهُدَى يَقْتُلُ مَسِيحَ الضَّلَالَةِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ حَيٌّ، وَبَيْنَ قَوْلِ اللَّهِ

تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنِي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعَكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

فَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِأَنبَاءٍ لَيْسَ بِأَنبَاءٍ مَّا

جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي

لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ تَوَفَّاهُ اللَّهُ، يَعْنِي:

قَبَضَهُ وَهُوَ حَيٌّ، كَمَا صَعَدَ بِمُحَمَّدٍ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ حَيٌّ.

وَالدَّجَالُ مُشْتَقٌّ مِنَ الدَّجَلِ، وَهُوَ التَّكْذِيبُ وَالتَّمْوِيهِ، وَالْكَلَامُ عَلَى الدَّجَالِ

يَشْمَلُ الْمُبَاحَثَ الْآتِيَةَ:

الْمُبْحَثُ الْأَوَّلُ: الدَّجَالُ بَشَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَيْسَ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَلَا مِنْ مُوَادِّ

أُخْرَى، وَهُوَ كُلُّهُ عَيْبٌ، حَتَّى إِنَّهُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الَّتِي يُبْصِرُ بِهَا، فَهُوَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ، كَمَا

بَيَّنَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ^(١)، إِذَنْ؛ فَهُوَ بَشَرٌ سَيِّئُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ قَبِيحُ الْمَنْظَرِ.

الْمُبْحَثُ الثَّانِي: ذَكَرَ مِنْ فَتْنَتِهِ أَنَّهُ يَدَّعِي أَوَّلَ مَا يَظْهَرُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِذَا تَابَعَهُ النَّاسُ

عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ التَّمْوِيهِ ادَّعَى أَنَّهُ رَبٌّ، وَيُؤَيِّدُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الْفِتْنَةِ؛ حَيْثُ

يَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطَرُ وَالْأَرْضُ فَتَنْبَتُ، فَيَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ إِلَى أَنَّهُ الرَّبُّ، فَإِذَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ رَقْمُ (٣٤٤٠)،

وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (١٦٩).

أَجَابُوهُ قَالَ لِلسَّمَاءِ: اْمُطِرِي، فَتَمَطَّرَ السَّمَاءُ، وَقَالَ لِلْأَرْضِ: اَنْتَبِي، فَتُنَبَّتِ الْأَرْضُ، وَتَهْتَزُّ رَابِيَةً، فَتَرْجِعُ مَوَاشِيَهُمْ إِلَيْهِمْ أَسْبَغَ مَا تَكُونُ ضُرُوعًا، فَتَمْتَلِئُ ضُرُوعُهَا لَبْنًا، وَجُلُودُهَا لَحْمًا وَشَحْمًا، وَيَخْصَبُونَ.

وَيَأْتِي إِلَى الْقَوْمِ يَدْعُوهُمْ فَيُنْكِرُونَهُ وَيُكَذِّبُونَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُقْلَعُ، وَالْأَرْضَ فَتُجَدَّبُ، فَيُضْبِحُونَ مُمَحْلِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْمَرَاعِي، وَتَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مَوَاشِيَهُمْ كَأَهْزَلِ مَا تَكُونُ، وَهَذِهِ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، وَلَا سِيَّمَا لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ.

فَيَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ شَابًّا فَيُؤَاجِجُهُ، فَيَدْعُوهُ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ الرَّبُّ، فَيَقُولُ لَهُ الشَّابُّ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي أَخْبَرْنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ -أَي: قِطْعَتَيْنِ- وَيَمْشِي بَيْنَ الْقِطْعَتَيْنِ تَحْقِيقًا لِلانْفِصَالِ، ثُمَّ يَأْمُرُهُ فَيَقُولُ: قُمْ، فَتَلْتَمِ الْجَزَلَتَانِ وَيَقُومُ سَوِيًّا، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ الَّذِي أَخْبَرْنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ مَا أزدَدْتُ فَيْكَ إِلَّا بَصِيرَةً، فَيَقْتُلُهُ ثَانِيَةً وَيَمْشِي بَيْنَ شِقَائِهِ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: أَنْتَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ، وَأَرَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ عَجَزَ عَنْهُ، فَظَهَرَ بِذَلِكَ عَجْزُهُ أَمَامَ النَّاسِ^(١).

المبحث الثالث: يَمُكُثُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، الْيَوْمُ الْأَوَّلُ كَسَنَةٍ، وَالْيَوْمُ الثَّانِي كَشْهَرٍ، وَالْيَوْمُ الثَّلَاثُ كَجُمُعَةٍ، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ كسَائِرِ الْأَيَّامِ.

وَلَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ لَمْ يُؤَوَّلُوا الْحَدِيثَ وَيَقُولُوا: إِنْ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ كَسَنَةٍ لَشِدَّتِهِ عَلَى النَّاسِ، وَالشَّدَّةُ تَكُونُ أَيَّامُهَا طَوِيلَةً، هَذَا هُوَ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْمَعْقُولِ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّمْسَ تَتَرَيُّثُ وَتَبْقَى لَا تَغِيبُ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ. فَلَمْ يَقُولُوا هَكَذَا، وَلَوْ أَنَّ هَذَا كَانَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَسَهَّلَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا بِذَلِكَ، وَلَقَالُوا:

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب لا يدخل الدجال المدينة، رقم (١٨٨٢).

هَذَا كِنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَشِدَّتِهِ كَأَنَّهُ سَنَةٌ، لَكِنَّ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ صَفَاءُ الْقُلُوبِ وَقُبُولُ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ بِصَلَاتِنَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: «اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»^(١)، فَأَخَذُوا الْأَمْرَ مُسَلِّمًا بِهِ بِدُونِ تَأْوِيلٍ، وَإِنَّ هَذَا التَّسْلِيمَ التَّامَّ لِلنَّصِّ لِيَدْعُونَا إِلَى التَّأَمُّلِ وَالْإِعْتِبَارِ.

وقد استفدنا نحنُ مِنْ سُؤَالِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَجَزَاهُمْ اللهُ عَنَّا خَيْرًا - حَلًّا لِمَشْكِلَةٍ جَدَّتْ الْآنَ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِأَصْحَابِ الدَّوَائِرِ الْقُطَيْبَةِ، الَّذِينَ يَبْقَى الْيَوْمَ عِنْدَهُمْ أَسْبُوعًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَعَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ، فَحَيْثُ لَا يُوجَدُ عِنْدَهُمْ لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ، فَيُظَلُّوا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فِي لَيْلٍ، وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ فِي نَهَارٍ، كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْدُرُوا لِسِتَّةِ أَشْهُرِ اللَّيْلِ صَلَاةَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةِ أَشْهُرِ النَّهَارِ صَلَاةَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْدُرُوا الصَّلَاةَ بِإِعْتِبَارِ تَوْقِيتِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْقُرَى، وَمَرْكَزُ الْأَرْضِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ جِيُولُوجِيًّا.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يَقْدُرُونَ وَيَعْتَدُونَ بِالزَّمَنِ الْمُعْتَدَلِ فِي الْمَنْطَقَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى خَطِّ الاسْتِواءِ، الَّذِي فِيهِ النَّهَارُ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً وَاللَّيْلُ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً.

وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْتَدُوا بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ مِمَّا فِيهِ لَيْلٌ وَنَهَارٌ مُعْتَادٌ. هَذِهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ، وَبِكُلِّ مِنْهَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ عِنْدِي إِلَى الصَّوَابِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَخِيرُ، وَهُوَ أَنْ يُعْتَبَرُوا بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ الْأَفْقِيَّةَ عِنْدَهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَكَانِ الْبَعِيدِ عَنْهُمْ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب ذكر الدجال وصفته...، رقم (٢٩٣٧).

والخلاصة أنَّ الدَّجالَ يَمُكُثُ في الأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ،
 وَيَوْمٌ كَأَسْبُوعٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِنَا، فَتَكُونُ أَيَّامُهُ بِاعْتِبَارِ أَيَّامِنَا سَنَةً وَشَهْرَيْنِ
 وَأُسْبُوعَيْنِ.



ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

- ١١٠ وَأَمَرَ (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) اثْبِتَ فَإِنَّهُ حَقٌّ كَـ (هَـذِمِ الْكَعْبَةَ)
 ١١١ وَأَنَّ مِنْهَا (آيَةَ الدُّخَانِ) وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِـ (الْقُرْآنِ)
 ١١٢ (طُلُوعُ شَمْسِ الْأَفُقِ) مِنْ دُبُورِ كَـ (ذَاتِ أَجْيَادٍ) عَلَى الْمَشْهُورِ
 ١١٣ وَآخِرُ الْآيَاتِ (حَشْرُ النَّارِ) كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْأَخْبَارِ
 ١١٤ فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ وَسَطَرَتْ أَثَارَهَا الْأَخْبَارُ

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَرَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ اثْبِتْ» وَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ، فَالْأَوَّلُ: الْمَهْدِيُّ، وَالثَّانِي: الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَالثَّلَاثُ: الدَّجَالُ، وَالرَّابِعُ: يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، لَكِنْ نُزُولُ عِيسَى بَعْدَ الدَّجَالِ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدَّمَ الدَّجَالُ أَوَّلًا ثُمَّ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ؛ لِأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ يَقْتُلُ الدَّجَالِ، وَقَدْ صَحَّ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ ^(١).

أَمَّا أَمْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ فَيَقُولُ: «اثْبِتْ وَأَنَّهُ حَقٌّ» وَنَحْنُ نُثْبِتُهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ بَشَرٌ مِّنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْرُجُونَ عَنْ صِفَاتِهِمْ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ ثُبِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. قَالَ: رَبِّي، وَمَا بَعَثُ النَّارِ؟ قَالَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب عيسى ابن مريم، رقم (٣٤٤٨).

مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِئَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ»، فَلَمَّا عَظُمَ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ وَشَقَّ عَلَيْهِمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْنَا ذَلِكَ الْوَاحِدَ؟ فَقَالَ: «أَبَشِّرُوا؛ فَإِنَّكُمْ فِي أُمْتَيْنِ مَا كَانَتْ فِي شَيْءٍ إِلَّا كَثَرْنَا، يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ»^(١). وهذا يدل على أَنَّهُمْ بَشَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ فَلَهُمْ مَا لِبَنِي آدَمَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ.

فَهُمْ بَشَرٌ يَأْكُلُونَ، وَيَشْرَبُونَ، وَيَرْتَدُونَ، وَيَأْتُرُونَ.

وَعَلَى ذَلِكَ فَنَحْنُ لَا نُصَدِّقُ مَا اشْتَهَرَ فِي بَعْضِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَعِنْدَ الْعَامَّةِ، وَبَعْضُ كُتُبِ الْوَعْظِ مِنْ أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْخَلْقَةِ، فَبَعْضُهُمْ طَوِيلٌ جَدًّا جَدًّا يَأْخُذُ السَّمَكَةَ مِنْ قَاعِ الْبَحْرِ وَيَشْوِيهَا فِي قُرْصِ الشَّمْسِ، وَيَقُولُونَ: إِنْ بَعْضُهُمْ يَفْتَرِشُ إِحْدَى أُذُنَيْهِ وَيَلْتَحِفُ بِالْأُخْرَى، أَيْ: أَنَّ آذَانَهُمْ كَبِيرَةٌ طَوِيلَةٌ، وَبَعْضُهُمْ قَصِيرٌ جَدًّا يَتَرَادَفُونَ عَلَى رُجْعِ الصَّاعِ - وَهُوَ الْمُدُّ - فَيَطْنُونَهُ بَثْرًا، فَيَقُولُ أَعْلَاهُمْ إِذَا نَظَرَ فِي هَذَا الْمُدِّ وَلَيْسَ فِيهِ مَاءٌ: إِنَّ بَثْرَكُمْ لَا مَاءَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَصَارٌ. وَكُلُّ هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ.

وَسُمُّوا يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِنَ الْأَجِيجِ، أَيْ: أَجِيجِ النَّارِ، وَالنَّارُ إِذَا اضْطَرَمَتْ اضْطَرَبَتْ وَصَارَ لَهَا يَتَدَاخَلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَهُمْ لِكَثْرَتِهِمْ هَكَذَا؛ وَلِهَذَا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: «إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ»^(٢)، فَهُمْ كَثِيرُونَ جَدًّا، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ وَجَدْتَهُمْ كَأَنَّهُمْ قَرْيَةٌ نَمَلٍ أَوْ ذَرٌّ، هَذَا يَجِيءُ وَهَذَا يَرُوحُ، مُتَدَاخِلُونَ مِثْلَ لَهَبِ النَّارِ يَتَدَاخَلُ بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ.

وَعِنْدَهُمْ طِينٌ وَعَجَلَةٌ وَعُدْوَانٌ عَلَى الْخَلْقِ، بَلْ وَعَلَى الْخَالِقِ؛ فَهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي قَاعَةٍ كَبِيرَةٍ، وَيَأْخُذُونَ بِشَبَابِهِمُ الَّتِي يَرْمُونَ بِهَا فَيُصَوِّبُونَهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُطْلِقُونَ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحج، رقم (٣١٦٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

السَّهَام فترَجَّع السَّهَام مَخْضَبَةً بِدَمَاءٍ؛ امْتَحَانًا مِنْ اللَّهِ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: غَلَبْنَا أَهْلَ السَّمَاءِ، فَهَلُمَّ لِنَغْلِبَ أَهْلَ الْأَرْضِ، فَيَغْزُونَ النَّاسَ، وَيَحْصِلُ فِيهِمْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ.

وجاء في حديث النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الطَّوِيلِ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: «إِنِّي قَدْ بَعَثْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ، فَحَرَّزُ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ»، فَيُحَرِّزُهُمْ إِلَى الطُّورِ، وَيُنْقُونَ فِي الْجَبَلِ حَتَّى يُلْحَقَهُمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَرْغَبُ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَنْ مَعَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ فِي أَنْ يُهْلِكَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّغْفَ فِي أَعْنَاقِهِمْ أَوْ فِي رِقَابِهِمْ -وَالنَّغْفُ دُودَةٌ كَبِيرَةٌ تَقْضِي عَلَى الْمَخِّ وَالنُّخَاعِ الشَّوْكِ وَالشَّرَايِنِ الْعَصِيَّةِ- فَيُضْبِحُونَ مَوْتَى مِيتَةٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَيَمْلَأُونَ الْأَرْضَ نَتْنًا وَزَهْمًا وَرَائِحَةً كَرِيهَةً، فَيَرْغَبُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ يُخَلِّصَهُمْ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الْأَجْسَادِ الْمُتَنِّتَةِ، فَيُبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى طَيورًا كَأَعْنَاقِ الْإِبِلِ تَأْخُذُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ فَتَرْمِيهِ فِي الْبَحْرِ.

فهؤلاء هم يأجوج ومأجوج، وهم من أشرار الساعة الكبيرة القريبة من قيامها.

فإن قال قائل: جاء في قصّة ذي القرنين كما قال الله تعالى في سورة الكهف: ﴿ثُمَّ أُنْبِئَ سَبَّأًا ﴿١١﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٢-٩٣]؛ وذلك لأنّ لغتهم كانت غريبة، ﴿قَالُوا يَذَّا الْقَرْنَيْنِ إِنْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤]، وهذا يدلُّ على أنّهم كانوا موجودين. فكيف يكونون موجودين من عهد ذي القرنين، ويكون خروجهم من أشرار الساعة؟!

فالجواب أن نقول: إِنَّ الَّذِي مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ لَيْسَ إِيجَادَهُمْ بَلْ انْبِعَاثُهُمْ
وُخْرُوجُهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَعَبَثُهُمْ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادُهُمْ فِيهَا، أَمَّا وُجُودُهُمْ فَهُمْ
مُوجُودُونَ مِنْ زَمَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ إِلَى الْآنَ، لَكِنَّهُمْ مُنْفَرِدُونَ فِي مُحَلٍّ؛ فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ
خُرُوجَهُمْ سَلَّطَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ قُدْرَةً وَقُوَّةً فَيَنْفُذُونَ مِنْ وَرَاءِ هَذِهِ السُّدُودِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّهُ حَقٌّ» يَعْنِي: ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ
الَّتِي لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُسَلِّمَ بِهَا تَسْلِيمًا كَامِلًا، وَنَحْنُ فِي
الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ ظَاهِرِيَّةٌ؛ نَأْخُذُ بِظَاهِرِ النَّصِّ، وَلَا نَتَعَرَّضُ لَشَيْءٍ، وَلَا نَسْأَلُ عَنْ
شَيْءٍ، بَلْ نَقُولُ: سَمِعْنَا وَآمَنَّا وَصَدَّقْنَا، وَنُعْرِضُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ رَدُّ مِثْلِ
هَذِهِ النُّصُوصِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَهْذُمِ الْكَعْبَةِ» يَعْنِي كَمَا أَنَّ هَذِمَ الْكَعْبَةَ حَقٌّ، وَمِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ،
فَهَذِهِ الْكَعْبَةُ الَّتِي هِيَ بَيْتُ اللَّهِ، وَالَّتِي بَنَاهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَحَمَاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
مِنَ الْأَعْدَاءِ حَتَّى مِنْ أَصْحَابِ الْفِيلِ، الَّذِينَ جَاءُوا بِفِيلِهِمْ وَجُنُودِهِمْ مِنْ أَجْلِ هَذِمِ
الْكَعْبَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٢﴾ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾
فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٣-٥].

لَكِنْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْكَعْبَةِ رَجُلًا مِنَ الْحَبْشَةِ قَصِيرًا أَفْحَجَ
- يَعْنِي: الرَّجُلَيْنِ - فَيَنْتَقِضُهَا حَجَرًا حَجَرًا، وَمَعَهُ جُنُودٌ يَتَنَاوَلُونَ هَذِهِ الْأَحْجَارَ مِنْ
رَجُلٍ لَّا خَرَّ إِلَى الْبَحْرِ، أَي: أَنَّهُمْ مِنْ مَكَّةَ إِلَى جَدَّةَ، وَهُمْ صَفٌّ يَتَنَاوَلُونَ أَحْجَارَهَا
وَيُلْقُونَهَا فِي الْبَحْرِ، وَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ أَحَدٌ^(١)؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَضَى بِنَهَايَةِ هَذِهِ
الْكَعْبَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب هدم الكعبة، رقم (١٥٩٥).

أَمَّا أَصْحَابُ الْفِيلِ فَحَمَاهَا اللَّهُ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِ أَجْلُهَا بَعْدُ، وَلَآنَ هُنَاكَ رَسُولًا يُبْعَثُ مِنْ أُمَّ الْقُرَى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى حَجِّ هَذَا الْبَيْتِ، فَكَانَ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ دَافَعَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى بَقِيَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْلُطُ هَذَا الرَّجُلَ الْحَبَشِيَّ عَلَى بَيْتِ اللَّهِ فَيَنْتَقِضُهُ حَجْرًا حَجْرًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِذَا عَتَى أَهْلُ مَكَّةَ فِيهَا، وَأَهَانُوا حُرْمَةَ الْبَيْتِ، وَذَلِكَ بِالْمَعَاصِي؛ مِنْ شُرْكِ وَزِنَا وَلُوطٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى مَكَانٌ لِهَذَا الْبَيْتِ الْمَعْظَمِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَهَانُوهُ، أَمَّا مَا دَامَ مَعْظَمًا فَإِنَّ اللَّهَ سَيُخَيِّمُهُ، لَكِنْ إِذَا أَسْقَطَتْ حُرْمَتُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؛ حِينَئِذٍ لَا يَبْقَى لَهُ مَكَانٌ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ.

وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّهُ يَذْهَبُ بِالْقُرْآنِ» وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَشْرَارِ السَّاعَةِ، أَنَّهُ يَذْهَبُ بِالْقُرْآنِ؛ فَيَنْزِعُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ وَيُمَحِّى مِنَ الْمَصَاحِفِ، فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ يَقُومُ النَّاسُ وَالْحَفَاطُ وَقَدْ نَسُوا، وَالْمَصَاحِفُ يَبْضَاءُ لَيْسَ فِيهَا كِتَابَةٌ، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ فِي قَوْلِ السَّلَفِ: «مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»، أَيُّ: يَرْجِعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَلَا يَبْقَى مَصَاحِفُ، وَلَا قُرْآنٌ فِي الصُّدُورِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَمَا الْحِكْمَةُ مِنْهُ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَعْبَةِ؛ حِينَ يُعْرِضُ النَّاسُ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَا يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَلَا يُصَدِّقُونَ أَخْبَارَهُ، وَلَا يَعْمَلُونَ بِأَحْكَامِهِ، فَيَبْقَى هَذَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْمٍ قَدْ جَفَوْهُ تَمَامًا، فَلَا يَلِيْقُ أَنْ يَبْقَى بَيْنَهُمْ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ فِي قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

وَقَدْ اُنْدَرَسَ الْإِسْلَامُ^(١)، وَهَذَا يَكُونُ بَعْدَ نَزْعِ الْقُرْآنِ مِنَ الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ يُعْلَمُ -نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ-، وَهُوَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّ نَزْعَهُ مِنَ الْأُمَّةِ دَلِيلٌ عَلَى قُرْبِ انْتِهَائِهَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «طُلُوعُ شَمْسِ الْأَفْقِ» أَي: الشَّمْسِ، «مِنْ دَبُورٍ» بَفَتْحِ الدَّالِ. أَي: مِنَ الْمَغْرِبِ، وَالِدَّبُورُ هُوَ الْمَغْرِبُ، وَالْقَبُولُ وَالصَّبَا هِيَ الْمَشْرِقُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ»^(٢)؛ يَعْنِي: بِالرِّيحِ الْغَرْبِيَّةِ.

فَالشَّمْسُ الْآنَ تُشَاهِدُهَا تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ، مُنْذُ خَلَقَهَا اللَّهُ إِلَى الْيَوْمِ، لَكِنْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ تَسْجُدُ تَحْتَ عَرْشِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَتَسْتَأْذِنُ أَنْ تَخْرُجَ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا، فَتَرْجِعُ مِنْ حَيْثُ جَاءَتْ، وَكَيْفَ التَّصَوُّرُ لَوْ أَصْبَحْنَا وَالشَّمْسُ قَدْ خَرَجَتْ مِنَ الْمَغْرِبِ لَحَصَلَ انْزِعَاجُ النَّاسِ، وَلَعَلِمُوا أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، فَيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ، فَيَتُوبُ الْعُصَاةُ وَيُؤْمِنُ الْكُفَّارُ، وَلَكِنْ اللَّهُ قَالَ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(٣).

إِذَنْ؛ فَخُرُوجُهَا مِنْ مَغْرِبِهَا يَعْنِي نِهَايَةَ الدُّنْيَا؛ فَيَخْتَلُّ سَيْرُهَا وَتَخْرُبُ الْأَفْلَاكُ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ اتِّجَاةَ الْأَفْلَاكِ كُلُّهُ لِلْمَغْرِبِ، فَإِذَا انْعَكَسَتْ الْقَضِيَّةُ فَمَعْنَى ذَلِكَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ ذَهَابِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ، رَقْمُ (٤٠٤٩). وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٥٢٠/٤) وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: نُصِرْتُ، رَقْمُ (١٠٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، بَابُ فِي رِيحِ الصَّبَا وَالِدَّبُورِ، رَقْمُ (٩٠٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي الْهَجْرَةِ هَلْ انْقَطَعَتْ، رَقْمُ (٢٤٧٩).

أَنَّ نِظَامَ الْكَوْنِ قَدْ تَغَيَّرَ، وَأَنَّ انْقِضَاؤَهُ.

فَيَكُونُ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ مِنْ أَشْرَافِ السَّاعَةِ الْكِبَارِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ هِيَ الَّتِي تَدُورُ عَلَى الْأَرْضِ، وَأَنَّ
بَدَوْرَانَهَا عَلَى الْأَرْضِ يَحْصُلُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ
إِذَا طَلَعَتْ تَرُورُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]،
أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ كُلُّهَا مُسْنَدَةٌ لِلشَّمْسِ.

الأوّل: طلعت.

الثاني: تزاور.

الثالث: غربت.

الرابع: تقرضهم.

وَإِذَا أُضِيفَ الْفِعْلُ إِلَى فَاعِلِهِ؛ فَالْأَصْلُ أَنَّهُ وَاقِعٌ مِنْهُ حَقِيقَةٌ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ
يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ الشَّمْسَ هِيَ الَّتِي تَدُورُ عَلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ
الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ.

وَلَوْ ثَبَتَ بِطَرِيقٍ عِلْمِيٍّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّ اخْتِلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بَدَوْرَانِ
الْأَرْضِ، فَحَيْثُ نَقُولُ بِهِ، وَنَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُعَارِضُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ
لَا تَعَارُضُ بَيْنَ قَطْعِيَّيْنِ، وَلَا بَيْنَ قَطْعِيٍّ وَظَنِّيٍّ، وَهُوَ لَا يُعَارِضُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ؛
لَاخْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: طَلَعَتْ، فِي رُؤْيَا الْعَيْنِ لَا فِي حَقِيقَةِ الْوَاقِعِ، فَفِي
رُؤْيَا الْعَيْنِ فَهِيَ الَّتِي تَطْلُعُ، وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ قَطْعًا ثُبُوتًا يَقِينِيًّا أَنَّ الشَّمْسَ لَا تَدُورُ
عَلَى الْأَرْضِ، وَأَنَّ اخْتِلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِنَّمَا هُوَ بَدَوْرَانِ الْأَرْضِ فَقَطْ.

لَكِنَّهُ عِنْدِي - وَأَنَا قَاصِرُ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَلَكَ - أَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ بَعْدَ.
وَالَّذِينَ قَالُوا بِذَلِكَ عَلَّلُوا قَوْلَهُمْ بِأَنَّ الْأَرْضَ جَزْمٌ صَغِيرٌ، وَالْكَبِيرُ لَا يَدُورُ
عَلَى الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ يَكُونُ تَابِعًا لَا مُتَبَوِّعًا. لَكِنْ هَذَا يُرَدُّ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَابِعَةً
لِلْأَرْضِ، بَلْ تَدُورُ مِنْ أَفَقٍ بَعِيدٍ جَدًّا حَوْلَ الْأَرْضِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَخَرَهَا لِأَجْلِ
مُصْلَحَةِ الْعِبَادِ، وَ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَسْأَلَةً كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ حَتَّى نَقُولَ: لَا سُلْطَانُ لِلْأَرْضِ
عَلَى الشَّمْسِ، بَلِ الْكُلُّ مُسَخَّرٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، فَسَخَّرَ اللَّهُ هَذِهِ الشَّمْسَ الْعَظِيمَةَ أَنْ تَدُورَ
عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَجْلِ مُصْلَحَةِ الْخَلْقِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَفْسِيرُ اخْتِلَافِ الْفُصُولِ مِنْ بَرْدٍ إِلَى حَرٍّ إِلَى وَسَطٍ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ تَفْسِيرَ ذَلِكَ سَهْلٌ، فَإِنَّ نَفْسَ الشَّمْسِ لَهَا حَرَكَةٌ تَقْرُبُ مِنَ الشَّمَالِ
وَتَقْرُبُ مِنَ الْجَنُوبِ، فَإِذَا قَرُبَتْ مِنَ الشَّمَالِ تَوَسَّطَتْ عَلَى الرُّؤُوسِ، فَاشْتَدَّتْ
حَرَارَتُهَا؛ لِأَنَّ الْحَرَارَةَ إِذَا كَانَتْ عَمُودِيَّةً تَكُونُ أَشَدَّ مِمَّا إِذَا كَانَتْ جَانِبِيَّةً، وَ الْمَسْأَلَةُ
وَاضِحَةٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ لَنَا عُلَمَاءُ الْفَلَكَ: إِنَّا مُتَيَقِّنُونَ مِنْ هَذَا، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ تَيَقُّنَكُمْ
لَكُمْ، وَلَا نَقُولُ إِنَّكُمْ كَفَرْتُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَجَرَّدُ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، فَإِذَا كُنْتُمْ
مُتَيَقِّنِينَ لِهَذَا فَأَنْتُمْ عَلَى يَقِينِكُمْ، وَلَا نَقُولُ: أَزِيلُوا ذَلِكَ الْيَقِينَ، فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ
فِي الصَّلَاةِ وَتَيَقَّنَ، وَسَبَّحَ بِهِ كُلُّ الَّذِينَ وَرَاءَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِمْ وَهُوَ
يَتَيَقَّنُ خِلَافَهُ، فَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «كَذَاتُ أَجْيَادٍ عَلَى الْمَشْهُورِ» وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَامَةُ التَّاسِعَةُ مِنْ عِلَامَاتِ
السَّاعَةِ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: الشَّرْطُ التَّاسِعُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَأَجْيَادُ مَكَانٍ مَعْرُوفٍ
فِي مَكَّةَ بِهَذَا الْاسْمِ إِلَى الْيَوْمِ، وَهِيَ الدَّابَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ ذَاكَ الْمَحَلِّ عَلَى الْمَشْهُورِ؛

تخرج على النَّاسِ وَيَكُونُ لَهَا رُغْبٌ شَدِيدٌ، وَتُلَاحِقُ النَّاسَ، فَمَنْ كَانَ كَافِرًا وَسَمْتَهُ بِسْمَاتِ الْكُفْرِ، وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا وَسَمْتَهُ بِسْمَاتِ الْإِيمَانِ، وَهَذِهِ هِيَ الدَّابَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الدَّابَّةَ أُمِرَ مِنْهُمْ صَحَّتْ بِهَا الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنْ لَمْ تُبَيَّنْ^(١)، وَمَا وَرَدَ مِنْ صِفَاتِهَا وَأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ أَجْيَادٍ أَوْ مِنَ الصِّفَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ وَلَيْسَتْ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي تُبْنَى عَلَيْهَا الْعَقِيدَةُ، وَحَسَبُنَا أَنْ نُوْمنَ بِمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «الدَّابَّةُ» فَقَطْ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ الْوَارِدَةُ فِيهَا وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا اعْتِقَادُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا.

أَمَّا آخِرُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ فَيَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «آخِرُ الْآيَاتِ حَشْرُ النَّارِ» حَشْرٌ: مُضَافٌ، وَالنَّارُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، يَعْنِي: حَشْرُ النَّارِ النَّاسُ، وَهَذِهِ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ عَدَنَ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الشَّامِ، أَيْ: إِلَى الْمَحْشَرِ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهَا تَمْثِلُ مَعَ النَّاسِ تَسِيرَ بَسِيرِهِمْ، وَتَقِيلُ بِمَقِيلِهِمْ، وَتَبِيتُ بِمَبِيتِهِمْ حَتَّى يَنْجِفَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ إِلَى الْمَحْشَرِ^(٢)، وَحِينَئِذٍ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ، فَهَذِهِ آخِرُ الْآيَاتِ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسى، رقم (٢٩٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، رقم (٦٥٢٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها...، باب فناء الدنيا وبيان الحشر...، رقم (٥٨٦١).

أَمَّا آيَةُ الدُّخَانِ فَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا: هَلْ هِيَ آيَةٌ مَضَتْ أَوْ هِيَ آيَةٌ مُقْبِلَةٌ؟
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا آيَةٌ مَضَتْ، وَهِيَ الْمَشَارُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي
السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]، وَأَنْ الْمُرَادُ بِذَلِكَ مَا أَصَابَ قَرِيضًا مِنَ الْجَدْبِ
وَالْقَحْطِ حَتَّى أَصِيبُوا بِالْجُحْدِ الْعَظِيمِ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ مِنْهُمْ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَظُنُّ
أَنَّهَا دُخَانٌ مِنْ شِدَّةِ تَأْثِيرِ الْجُوعِ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَبْعَثُ عِنْدَ قِيَامِ
السَّاعَةِ دُخَانًا عَظِيمًا يَمْلَأُ الْأَجْوَاءَ وَيَغْشَى النَّاسَ كُلَّهُمْ.

وَالْأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ أَنَّهُ دُخَانٌ يَرْسُلُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ فَيَغْشَى النَّاسَ
كُلَّهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكَيْفِيَّةِ هَذَا الدُّخَانِ، فَنَحْنُ إِنَّمَا نَعْرِفُ أَنَّهُ دُخَانٌ، لَكِنْ لَا نَعْرِفُ
كَيْفَ يَأْتِي النَّاسَ؟ وَلَا مِنْ أَيْنَ يَأْتِي؟ فَهَذَا أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ هُوَ إِنْذَارُ النَّاسِ بِقُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ، حَتَّى يَسْتَعِدُّوا
لَهَا وَيَعْمَلُوا لَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ» كُلُّهَا. يَعْنِي: كُلُّ
هَذِهِ الْأَشْرَاطِ الْعَشْرَةِ صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. «وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الْأَخْيَارُ»
سَطَّرَتْ: يَعْنِي كَتَبَتْ، وَسُمِّيَتْ الْكِتَابَةُ تَسْطِيرًا؛ لِأَنَّهَا تُكْتَبُ بِأَسْطُرٍ، وَالْأَخْيَارُ: جَمْعُ
خَيْرٍ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ حَتَّى الدَّابَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ أَجْيَادِ قَدِ صَحَّتْ بِهَا الْأَخْبَارُ،
وَلَكِنْ الْأَمْرُ خِلَافَ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَحَّتْ عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَصِحُّ الْحَدِيثُ
عِنْدَ شَخْصٍ وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ آخَرِينَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١١٥ وَاجْزِمِ بِأَمْرِ (الْبَعْثِ) وَ(النُّشُورِ) وَ(الْحَشْرِ) جَزْمًا بَعْدَ (نَفْخِ الصُّورِ)

١١٦ كَذَا وَقُوفُ الْخَلْقِ (لِلْحِسَابِ) وَ(الصُّحُفِ) وَ(الْمِيزَانِ) لِلثَّوَابِ

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاجْزِمِ بِأَمْرِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» وَهَذَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَالْبَعْثُ، أَيُّ: الإِخْرَاجِ، وَالنُّشُورُ، أَيُّ: النَّشْرِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّوْزِيعِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْحَشْرُ جَزْمًا بَعْدَ نَفْخِ الصُّورِ»، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَأْمُرُ إِسْرَافِيلَ وَهُوَ أَحَدُ الْمَلَائِكَةِ الْمُوكِّلِينَ بِحَمْلِ الْعَرْشِ أَنْ يُنْفِخَ فِي الصُّورِ، وَالصُّورُ وَصِفَ بِأَنَّهُ قَرْنٌ عَظِيمٌ وَاسِعٌ؛ سِعَتُهُ كِسْعَةُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، تُودَعُ فِيهِ الْأَرْوَاحُ عِنْدَ نَفْخِهِ، فَإِذَا نُفِخَ فِيهِ أَوَّلًا فِرْعَ النَّاسِ، ثُمَّ صَعِقُوا وَهَلَكُوا كُلُّهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفِرْعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَهْ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يُنْظَرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلِ النَّفْخُ يَكُونُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ نَفْخُ الْفِرْعِ، وَنَفْخُ الصَّعِقِ، وَنَفْخُ الْبَعْثِ، أَوْ هُوَ مَرَّتَانِ فَقَطْ، وَأَنَّ نَفْخَ الْفِرْعِ وَالصَّعِقِ وَاحِدٌ؛ يُنْفَخُ أَوَّلًا فَيَفِرُّ النَّاسُ ثُمَّ يُصْعَقُونَ، وَيُنْفَخُ ثَانِيًا فَيَقُومُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟ وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ.

حَتَّى لَوْ قَالَ قَائِلٌ بِأَنَّهُ يُنْفَخُ أَوَّلًا فَيَفِرُّ النَّاسُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فَيَمُوتُونَ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَنَاقِضًا، لَكِنِ الْأَقْرَبُ أَنَّهَا نَفْخَتَانِ فَقَطْ.

وقوله: «كَذَا وَقُوفَ الْخَلْقِ» يعني: المخلوقين، فالخلق مصدرٌ أُريد به اسمُ المفعول، «لِلْحِسَابِ» أي: لِيُحَاسِبَهُمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

والكَلَامُ في الحِسَابِ في أمورٍ، منها:

أولاً: أَنَّ الحِسَابَ يَتَنَوَّعُ: فَالحِسَابُ يَنْقَسِمُ إِلَى حِسَابٍ لِلْمُؤْمِنِ، وَحِسَابٍ لِلْكَافِرِ.

أَمَّا حِسَابُ الْمُؤْمِنِ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْلُو بِهِ وَحْدَهُ، وَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ حَتَّى يُقَرَّ وَيَعْتَرَفَ بِهَا، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَعْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيَنْجُو.

وَأَمَّا حِسَابُ الْكَافِرِ: فَلَيْسَتْ كَيْفِيَّتُهُ كَحِسَابِ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ تُحْصَى أَعْمَالُهُ وَتُبَيَّنَ، ثُمَّ يُخْزَى بِهَا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَيَقَالُ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

فَالْمُؤْمِنُ حِسَابُهُ سِرٌّ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ، أَمَّا الْكَافِرُ فَحِسَابُهُ كَشْفٌ يُفْضَحُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ، نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْنَا.

ثانياً: أَنَّ الحِسَابَ لَيْسَ عَامًّا، بَلْ إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَنْجُو مِنَ الحِسَابِ فَلَا يُحَاسَبُ، بَلْ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِلا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وَمِنْهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ أَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَبْعِينَ أَلْفًا^(٢)؛ فَعَدَّدَهُمْ حَاصِلُ ضَرْبِ السَّبْعِينَ أَلْفًا فِي سَبْعِينَ أَلْفًا،

(١) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره...، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم في الإيمان، باب ذكر الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة، رقم (٢١٦).

(٢) أخرجه أحمد (١/٦، رقم ٢٢).

وَهُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ.
فَالْحِسَابُ إِذْنٌ يَتَنَوَّعُ، وَهُوَ لَيْسَ عَامًّا لِكُلِّ أَحَدٍ.

قوله: «والصُّحُف» يعني الصُّحُفُ الَّتِي كُتِبَتْ فِيهَا أَعْمَالُ الْعَبْدِ، وَهِيَ الَّتِي كَتَبَتْهَا الْمَلَائِكَةُ فِي الدُّنْيَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ ﴿١٠﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١١﴾ كِرَامًا كَنِينًا﴾ [الأنفطار: ٩-١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٢﴾ أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣-١٤].

فَهَذِهِ الصُّحُفُ قَدْ كُتِبَتْ مِنْ قَبْلِ وَسُجِّلَتْ، فَتُنَشَّرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْصَفَكَ مَنْ جَعَلَكَ حَسِيبًا عَلَى نَفْسِكَ»^(١).

وَهَذِهِ الصُّحُفُ تُنْشَرُ وَتَتَطَايَرُ، فَيَنْقَسِمُ النَّاسُ فِيهَا إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يَأْخُذُهَا بِالْيَمِينِ؛ وَقِسْمٌ يَأْخُذُهَا بِالشَّامَالِ، وَفِي آيَةٍ ثَالِثَةٍ مِنْ وَرَاءِ الظُّهْرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ صِفَةً ثَالِثَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً فِي صِفَةِ الشَّامَالِ، وَهُوَ الصَّنْفُ الثَّانِي، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ.

ثُمَّ إِنَّ الْآخِذَ لِكِتَابِهِ بِيَمِينِهِ يَفْتَخِرُ وَيَقُولُ لِلنَّاسِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً ﴿١١﴾ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٢﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١٣﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٠-١٢]، وَيَقُولُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَلْبِسُنِي لَمَ أَوْتِ كِتَابِيَّةً ﴿١٤﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةً ﴿١٥﴾ يَلْبِسْهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴿١٦﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴿١٧﴾ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٩].

(١) الزهد والرقائق لابن المبارك (١/٥٤٥، رقم ١٥٦٣).

وهذا كما نُشاهدُه في الدُّنيا حين يُعطى إنسانٌ نَتِيجَةَ الاختِبار، فإنَّ كانَ ناجِحًا؛ فإنَّه يَرَفَعُها وَيَقُولُ: انظُرُوا. انظُرُوا. وإنَّ كانَ راسِبًا خَرَجَ مُنْسَلًّا.

فالإنسان المؤمن يَفْرَحُ وَيَقُولُ للنَّاسِ: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩]، ويبيِّن السَّبَبَ؛ ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِي﴾ [الحاقة: ٢٠]، يعني: أَيْقَنْتُ ذلك.

والصُّحُفُ هِيَ الكُتُبُ الَّتِي كُتِبَتْ فِيهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ، بِحَيْثُ يَأْخُذُهَا النَّاسُ بِالْيَمِينِ وَبِالشِّمَالِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ الظَّهْرِ، وَالَّذِي مِنْ وَرَاءِ الظَّهْرِ هُوَ الشِّمَالُ، لَكِنَّهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تُخْلَعُ يَدُهُ إِلَى الْخَلْفِ كَمَا جَعَلَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظَهْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمِيزَانُ لِلثَّوَابِ» فَنَحْنُ نُؤْمِنُ أَيْضًا بِالْمِيزَانِ لِلثَّوَابِ، وَالْمِيزَانُ مَا يُعْرِفُ بِهِ وَزْنَ الشَّيْءِ، وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ هَلْ هَذَا الْمِيزَانُ حِسِّيٌّ أَمْ هُوَ مَعْنَوِيٌّ؟ فَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ، وَأَنَّ الْمِيزَانَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ وَالْوِزْنَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ مَعْنَاهُ إِقَامَةُ الْعَدْلِ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ شَيْءٍ مُحْسُوسٍ يُوزَنُ بِهِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ أَوْصَافٌ وَمَعَانٍ، وَالْأَوْصَافَ وَالْمَعَانِي لَا تُوزَنُ، وَإِنَّمَا الْوِزْنُ يَكُونُ لِلْأَجْسَامِ، أَمَّا الْأَوْصَافُ وَالْمَعَانِي فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُوزَنَ.

فَحَكَّمُوا الْعَقْلَ، وَقَدَّمُوهُ عَلَى النُّقْلِ وَعَلَى الشَّرْعِ، وَالنُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمِيزَانَ مِيزَانٌ حِسِّيٌّ، وَحَدِيثُ صَاحِبِ الْبُطَاقَةِ^(١) وَاضِحٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُوهُ وَيَمِيلُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ نَحِيفٌ لَيْسَ كَبِيرَ الْجِسْمِ، فَضَحِكَ مِنْهُ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله...، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يوجب من رحمة الله يوم القيامة، رقم (٤٣٠٠).

بَعْضُ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ سَاقِيَهُ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوِزْنَ وَزْنَ حَسِّيٍّ حَقِيقِيٍّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ الْأَعْمَالُ أَوْصَافٌ وَمَعَانٍ فَلَا تُوزَنُ، فَنَقُولُ رَدًّا عَلَى ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، قَدْ يُجْعَلُ اللَّهُ الْمَعَانِيَ أَجْسَامًا، فَهِيَ هُوَ الْمَوْتُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي وَيُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى صُورَةِ كَبَشٍ، وَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَيُقَالُ لِأَهْلِ النَّارِ وَأَهْلِ الْجَنَّةِ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُذَبِّحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَيُقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: «خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ»، وَلِأَهْلِ النَّارِ: «خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ»^(٢).

فَاللَّهُ عَزَّجَلَّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ الْأَوْصَافُ وَالْمَعَانِيَ أَجْسَامًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَرُدَّ الْأَدِلَّةَ بِمَجَرَّدِ مَا تَحْتَجِرُ فِيهِ الْعُقُولُ، بَلْ إِذَا تَحَيَّرَتِ الْعُقُولُ فاعْلَمْ أَنَّ الْقَوْلَ فَوْقَ الْعُقُولِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ التَّصَوُّصُ بِمَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ أَبَدًا، إِذَنْ؛ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمِيزَانَ حَسِّيٌّ لَا مَعْنَوِيٌّ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الَّذِي يُوزَنُ هَلْ هُوَ الْعَمَلُ أَوْ صَاحِبُ الْعَمَلِ أَوْ كِتَابُ الْعَمَلِ؟ وَفِي هَذَا لِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الَّذِي يُوزَنُ هُوَ الْعَمَلُ، وَاسْتَدَلَّ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٣) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضْعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٢١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ﴾، رقم (٤٧٣٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها...، رقم (٢٨٤٩).

نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴿[الأنبياء: ٤٧]﴾، وبقول النبي ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١)، فقال: «ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ».

وهذه النصوص واضحة في أنَّ الذي يُوزَن العمل، ويبقى ردُّ الإشكال الذي أوردته المعتزلة وردُّوا به النصوص؛ وهو أنَّ الأعمال أوصافٌ ومعاني. فكيف تُوزَن؟ ونقول: إنَّ الله قادرٌ على أن يجعلها أجسامًا فتوزَن.

القول الثاني: أنَّ الذي يُوزَن صحائفُ العمل، وأنَّ هذه الصحائفُ تثقل وتخفُّ بحسب ما فيها من الأعمال، واستدلُّوا لهذا بحديث صاحب البطاقة الذي يُمدُّ له سِجِلٌّ من المعاصي، ثُمَّ يُؤْتَى بِبطاقةٍ صغيرةٍ فيها كَلِمَةُ الإِخْلَاصِ، فيقول هذا الرجل: وما تصنع هذه البطاقة في هذه السِّجَلَّاتِ؟ فيقال: إِنَّكَ لَا تُظَلَم، ثُمَّ تُوضَعُ البطاقة في كِفَّةٍ، والسِّجَلَّاتِ في كِفَّةٍ، فترُجَحُ بهنَّ البطاقة^(٢)، وهذا يدلُّ على أنَّ الذي يُوزَن صحائفُ العمل.

القول الثالث: أنَّ الذي يُوزَن هو صاحبُ العمل، واستدلَّ القائلون بذلك بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] قال: فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ، ولم يقل: لأعمالهم، ولا لصحائف أعمالهم،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والندور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلي....، رقم (٦٦٨٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فصل التهليل والتسبيح....، رقم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢/٢١٣)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله حديث رقم (٢٦٣٩) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يرجي من رحمة الله يوم القيامة، حديث رقم (٤٣٠٠).

واستدلُّوا أيضًا بحديث ابن مسعود الذي ذكرناه آنفًا.

فإذا قال قائل: لا شك أن الاستدلال بحديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة لا يقاوم الأدلة الدالة من القرآن والسنة على أن الذي يُوزن هو العمل؛ ولهذا صرح شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية فقال: «تَنْصَبُ الموازين فتوزن بها أعمال العباد»^(١)، وهذا هو الحق، لكن حديث البطاقة قد يُقال: إن هذا خاص به وبأئمانه من أجل أن يتبين له فضل الله عزَّ وجلَّ عليه، وقد يُقال: إنه لما وُزِنَت الصَّحِيفَةُ وثقلت بحسب العمل، فإنَّ الوزنَ حَقِيقَةً يَكُونُ لِلْعَمَلِ.

وأما حديث ابن مسعود والآية فلا تدلُّ على ذلك؛ لأنَّ معنى ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ يعني: لا تُقِيمُ لَهُمْ قِيَمَةً، كما نقول: فلانٌ ليس له عندي وزنٌ؛ أي: لا قِيَمَةَ لَهُ ولا اعتبار، وأما حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأراد النَّبِيُّ ﷺ أن يُبَيِّنَ أن خِفَّةَ الْجِسْمِ لا تدلُّ على قِلَّةِ الْعَمَلِ، أو على خِفَّتِهِ، وليس بذاك الصَّريح. وعلى ذلك فالمُعْتَمَدُ أنَّ الَّذِي تُوزَنُ هِيَ الْأَعْمَالُ نَفْسُهَا.

بقي البحث في: هل الميزان واحدٌ تُوزَنُ به الْأَعْمَالُ كُلُّهَا، أو أنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مِيزَانًا؛ حيثُ إِنَّ الْأُمَمَ تَتَفَاوَلُ فِي الثَّوَابِ، أو أنَّ لِكُلِّ شَخْصٍ مِيزَانًا؟ في هذا أقوالٌ للعلماء؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قال: لِكُلِّ شَخْصٍ مِيزَانٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قال: لِكُلِّ أُمَّةٍ مِيزَانٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قال: الْمِيزَانُ وَاحِدٌ.

ولنستعرض الآيات الدالة على الميزان وما تدلُّ عليه، قال تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]، وهذا الدليل لا يدلُّ على تعدُّدٍ، ولا على إفرادٍ، لأنَّه قال: الْوِزْنُ.

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص: ٩٣).

ولكن هناك أدلة تذكر الميزان مثل قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، والموازين هنا جمع.

وفي حديث: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ»، والميزان هنا
مفرد، فمن قالوا بما يقتضيه الجمع قالوا بأن المراد بالميزان في قوله: «ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ»
الجنس، ومن قالوا بأن الميزان واحد، قالوا: إِنَّ الْجَمْعَ فِي الْآيَةِ بِاعْتِبَارِ الْمُوزُونِ.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أَنَّ الْمَوَازِينَ مُتَعَدِّدَةٌ بِحَسَبِ الْأُمَمِ؛ لِأَنَّ الْأُمَمَ
تتفاضل في الأعمال، وإذا كانت تتفاضل في الأعمال لزم أن تكون موازين أعمالها
مختلفة.

ولهذا كانت هذه الأمة - والله الحمد - تُوفي سبعين أمة، وهي أكرمها عند الله
عَزَّجَلَّ، وهي أقلها زمناً وأكثرها أجراً، فَرَمَنُهَا مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ، وَيُعْطُونَ
أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ. إذن فلا يمكن أن يكون ميزان هؤلاء كميزان الآخرين.

ثم إن رُجْحَانَ الْحَسَنَاتِ مَعْنَاهُ أَنْ تَنْزِلَ الْكِفَّةُ، لَا أَنْ تَرْتَفِعَ الْكِفَّةُ، فهي لما تثقل
تنزل، وفي حديث البطاقة طاشت السجلات، أي: ارتفعت، وعلى هذا يكون الوزن
من جهة نزول الكفة إذا ثقلت كالوزن في الدنيا.

وأما من قال: إن رُجْحَانَ الْحَسَنَاتِ يَكُونُ إِذَا ارْتَفَعَتْ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الثَّقَلُ،
فهذا غير صحيح، وهو خلاف المحسوس، نسأل الله أن يُثَقِّلَ مَوَازِينَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١١٧ كَذَا (الصِّرَاطُ) ثُمَّ (حَوْضُ الْمُصْطَفَى) فَيَا هَذَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا
 ١١٨ عَنْهُ (يُذَادُ) الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدَ وَمَنْ نَحَا سُبُلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ
 ١١٩ فَكُنْ مُطِيعًا، وَاقِفُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي (الْحَوْضِ) وَ(الْكَوْتَرِ) وَ(الشَّفَاعَةِ)
 ١٢٠ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الْوَفَا
 ١٢١ مِنْ عَالِمِ كَالرُّسُلِ وَالْأَبْرَارِ سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَذَا الصِّرَاطُ» أَي: كَذَا اجْزَمَ بالصِّرَاطِ، والصِّرَاطُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ الْمُسْتَقِيمُ، وَسُمِّيَ صِرَاطًا لِأَنَّ النَّاسَ يَسْلُكُونَهُ بِسُرْعَةٍ؛ لِكَوْنِهِ وَاسِعًا مُسْتَقِيمًا، وَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عِنْدَنَا الْآنَ بِالطَّرِيقِ السَّرِيعِ؛ لِأَنَّهُ وَاسِعٌ وَمُسْتَقِيمٌ، قَالُوا: وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: زَرَطَ اللَّقْمَةَ إِذَا ابْتَلَعَهَا بِسُرْعَةٍ، فَلَا يُسَمَّى الطَّرِيقُ صِرَاطًا إِلَّا إِذَا كَانَ وَاسِعًا مُسْتَقِيمًا؛ وَلِهَذَا كَانَ الصِّرَاطُ الَّذِي يَسْأَلُ الْمَرْءُ رَبَّهُ هَدَايَتَهُ مُسْتَقِيمًا، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وَالصِّرَاطُ جِسْرٌ يُوَضَّعُ عَلَى جَهَنَّمَ يَصْعَدُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَرْضِ الْمُحْشَرِّ إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا يَصْعَدُهُ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، أَمَّا الْكُفَّارُ فَقَدْ سَيِّقُوا إِلَى جَهَنَّمَ وَأُلْقُوا فِيهَا، لَكِنْ الْمُؤْمِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يَصْعَدُونَ هَذَا الصِّرَاطَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الصِّرَاطِ: هَلْ هُوَ صِرَاطٌ وَاسِعٌ يَسَعُ أَمَّا عَظِيمَةً أَوْ هُوَ صِرَاطٌ ضَيِّقٌ؟

وَذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ،
وَأَحَرُّ مِنَ الْجُمْرِ، فَلَمَّا قِيلَ: إِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ الْعُبُورَ عَلَيْهِ، أَجَابُوا بِأَنَّ أُمُورَ الْآخِرَةِ
لَا تُقَاسُ بِالْأُمُورِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِمَشَقَّةِ
الْعُبُورِ مِنْهُ كَمَشَقَّةِ الصِّرَاطِ فِي الدُّنْيَا عَلَى النَّفُوسِ؛ لِأَنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ إِنَّهُ صِرَاطٌ وَاسِعٌ، فِيهِ مَزَلَّةٌ وَمَذْخَصَةٌ، وَعَلَيْهِ الشَّوْكُ
كَالسَّعْدَانِ، لَكِنْ لَا يَعْلَمُ عِظَمُهَا إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَيُّمَا كَانَ فَهُوَ مُخِيفٌ غَايَةَ
الْخَوْفِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ دُعَاءِ الرُّسُلِ -وَهُمُ الرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ-
يَوْمَئِذٍ «اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ»^(١)، كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَيُعْبَرُ النَّاسُ الصِّرَاطَ عَلَى قَدَرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا، مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُرُ كَلَمَحِ الْبَصَرِ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُرُ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُرُ كَالرَّيْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُرُ كَالخَيْلِ الْجَيَادِ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُرُ كَرِكَابِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يُكَرِّدُ فِي النَّارِ، كُلُّهُمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، فَالْمُتَقَبِّلُ لِلدِّينِ فِي الدُّنْيَا الْمُنْشَرَحُ بِهِ
صَدْرًا الْمُسَابِقُ إِلَيْهِ يَكُونُ عُبُورُهُ عَلَى الصِّرَاطِ بِسُرْعَةٍ، وَالْمُتَبَاطِئُ فِي دِينِهِ يَكُونُ عُبُورُهُ
عَلَى الصِّرَاطِ بِبُطْءٍ، وَالْمُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ بِفِعْلِ الْمَعَاصِي رُبَّمَا يُلْقَى فِي جَهَنَّمَ يُطَهَّرُ بِهَا
يُصِيبُهُ مِنَ الْعَذَابِ ثُمَّ يُخْرَجُ؛ إِمَّا بِشِفَاعَةٍ وَإِمَّا بِانْتِهَاءِ عُقُوبَتِهِ؛ وَإِمَّا بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ
وَرَحْمَتِهِ.

وُخْلَاصَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّهُ يُوَضَّعُ عَلَى جَهَنَّمَ صِرَاطٌ، وَهُوَ
صِرَاطٌ خَطَرٌ مُخِيفٌ يَدْعُو الرُّسُلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُسَلِّمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب
معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢).

منه، وأنه يمرُّ النَّاسُ عَلَى هَذَا الصَّرَاطِ عَلَى قَدَرِ أَعْمَالِهِمْ، وَهَذَا الْمُرُورُ حَسَبَ تَقَبُّلِهِمْ لِدِينِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُرُ الصَّرَاطَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَرِّدُ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُخْرَجُونَ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى الْجَنَّةِ.

فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الْجَنَّةِ لَمْ يَجِدُوهَا مَفْتُوحَةً الْأَبْوَابَ، عَلَى خِلَافِ أَهْلِ النَّارِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا وَصَلُوا إِلَى النَّارِ فَتَحَتْ الْأَبْوَابَ لِسُوءِهِمُ الْعَذَابُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - أَمَّا الْجَنَّةُ فَلَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً الْأَبْوَابَ، وَإِنَّمَا يُوقِفُونَ هُنَاكَ عَلَى قَنْطَرَةٍ، وَهِيَ الْجِسْرُ الصَّغِيرُ، فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ اقْتِصَاصٍ غَيْرِ الْاِقْتِصَاصِ الْأَوَّلِ الَّذِي فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ اقْتِصَاصٍ يُزِيلُ مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَقْدِ؛ لِأَنَّ الْاِقْتِصَاصَ الَّذِي فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ اقْتِصَاصٌ تُؤْخَذُ فِيهِ الْحَقُوقُ، وَرُبَّمَا يَبْقَى فِي النُّفُوسِ مَا يَبْقَى، لَكِنْ هَذَا الْأَخِيرُ اقْتِصَاصٌ لِلتَّطْهِيرِ وَالتَّهْذِيبِ وَالتَّنْفِيقِ، حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَمَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ.

وَبِهَذَا نَجْمَعُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِأَنَّ هُنَاكَ اقْتِصَاصَيْنِ، الْاِقْتِصَاصَ الْأَوَّلَ فِي الْعَرَصَاتِ وَيُقْصَدُ مِنْهُ أَخْذُ الْحَقُوقِ، وَهَذَا الْاِقْتِصَاصُ الْأَخِيرُ وَالْمَقْصُودُ بِهِ التَّنْفِيقُ وَالتَّطْهِيرُ مِنَ الْغِلِّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِأَخْذِ الْحَقُوقِ؟

قُلْنَا: لَا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اعْتَدَى عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَزُولُ مَا فِي قَلْبِكَ عَلَيْهِ وَقَدْ لَا يَزُولُ، فَاحْتِمَالُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ وَارِدٌ، لَكِنْ إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا بَعْدَ عُبُورِ الصَّرَاطِ دَخَلُوا الْجَنَّةَ عَلَى أَكْمَلِ حَالٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُنْقَلَبِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ حَوْضُ الْمُصْطَفَى» يَعْنِي ثُمَّ نَجْزِمُ بِحَوْضِ الْمُصْطَفَى، وَالْحَوْضُ

مُجْتَمِعِ الْمَاءِ، وَالْمُصْطَفَى مَأْخُودٌ مِنَ الصَّفْوَةِ، وَأَصْلُهُ الْمُصْتَفَى لَكِنْ قُلِبَتِ التَّاءُ طَاءً لِعِلَّةِ تَضْرِيئِهِ، وَالْمُصْطَفَى يُرَادُ بِهِ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَإِنْ كَانَ الرُّسُلُ كُلُّهُمْ مُصْطَفَيْنَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اصْطَفَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذْنَا لِكُلِّ مِصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، لَكِنْ الْمُرَادُ بِالْمُصْطَفَى هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَذَا الْحَوْضِ عَلَى الْوُجُوهِ التَّالِيَةِ:

أَوَّلًا: نُؤْمِنُ بِوُجُودِ هَذَا الْحَوْضِ، وَأَنَّهُ سَيَكُونُ حَوْضًا لِلرَّسُولِ ﷺ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ يَشْرَبُ النَّاسُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي هَذَا الْمَكَانِ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُونَ حَاجَةً لِلْمَاءِ، فَيَشْرَبُونَ مِنْهُ.

ثَانِيًا: نُؤْمِنُ بِمَادَّةِ هَذَا الْحَوْضِ، وَأَنَّ هَذَا الْحَوْضَ يَأْتِي مِنَ الْكَوْثَرِ، وَالْكَوْثَرُ نَهْرٌ أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، يَصُبُّ مِنْهُ مِيزَابَانِ فِي هَذَا الْحَوْضِ؛ وَلِهَذَا تَرِدُهُ الْأُمَّةُ كُلُّهَا وَهُوَ بَاقٍ؛ لِأَنَّهُ يَصُبُّ عَلَيْهِ هَذَانِ الْمِيزَابَانِ.

١ - مَاءُ هَذَا الْحَوْضِ جَاءَ فِي السُّنَّةِ أَنَّهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَنَّهُ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَنَّهُ أَطْيَبُ مِنْ رَائِحَةِ الْمُسْكِ، فَهُوَ طَيِّبٌ فِي لَوْنِهِ، طَيِّبٌ فِي مَذَاقِهِ، طَيِّبٌ فِي رَائِحَتِهِ، فَالْعَيْنُ وَالْفَمُ وَالْأَنْفُ تَعْشَقُهُ؛ الْعَيْنُ تَلْتَدُّ بِهِ بِرُؤْيَا هَذَا الْحَوْضِ الصَّافِي الَّذِي هُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَالْأَنْفُ تَلْتَدُّ بِرَائِحَتِهِ الَّتِي هِيَ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ، وَالْفَمُ يَلْتَدُّ بِمَذَاقِهِ الَّذِي هُوَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، فَمَا أَحْسَنَ الطَّعْمَ وَالرَّائِحَةَ وَالنَّظَرَ!

رَابِعًا: يَشْرَبُ النَّاسُ مِنْهُ بِأَيَّةٍ لَا بِأَكْفُهُمْ، وَهَذِهِ الْآيَةُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ

«أَنَّهَا عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ»^(١)، وجاء في لفظ آخر: «أَنَّهَا كُنُجُومِ السَّمَاءِ»^(٢)، ووصفها بأنها كُنُجُومِ السَّمَاءِ أَعَمُّ مِنْ وَصْفِهَا بِأَنَّهَا عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ؛ لَأَنَّ الْوَصْفَ الْأَوَّلَ يَشْمَلُ وَصْفَهَا بِأَنَّهَا كُنُجُومِ السَّمَاءِ عَدَدًا وَكُنُجُومِ السَّمَاءِ جَمَالًا وَلَمَعَانًا، فَانْتَبَهَ إِذِنْ كَثِيرَةٌ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا الَّذِي خَلَقَهَا عَزَّوَجَلَّ، وَكَذَلِكَ لَهَا لَمَعَانٌ وَنُورٌ يَتَلَأَلُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ.

خَامِسًا: يَرِدُ هَذَا الْحَوْضُ الْمُؤْمِنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، أَمَّا غَيْرُ الْمُؤْمِنِ فَلَا يَرِدُهُ، فَلَا يَرِدُهُ الْمُنَافِقُ، وَلَا يَرِدُهُ الْكَافِرُ الْخَالِصُ، بَلْ أُولَئِكَ يَذْهَبُونَ إِلَى النَّارِ، تَتِمَّلُّ لَهُمْ كَأَنَّهَا سَرَابٌ فَيَرِدُونَهَا عَطَاشًا، وَإِنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا هَذَا السَّرَابَ يَفْرَحُونَ وَيَقُولُونَ: الْآنَ نُرَوِّى، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَيْهَا -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أُلْقُوا فِيهَا، أَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَيَرِدُونَ هَذَا الْحَوْضَ وَيَشْرَبُونَ مِنْهُ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرَوِينَا مِنْهُ.

سَادِسًا: أَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَنْ يَظْمَأَ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَلَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ يَشْرَبُونَ بَعْدَ الصَّرَاطِ، أَي: بَعْدَ أَنْ يَغْبُرُوا عَلَى الصَّرَاطِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَعَارُضٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُمْ شُرْبَةً وَاحِدَةً لَنْ يَظْمَأَ بَعْدَهَا أَبَدًا، فَيَكُونُ شُرْبُهُمْ بَعْدَ الصَّرَاطِ إِمَّا لَظْمًا يَسِيرُ لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ عَبَرُوا النَّارَ وَهِيَ حَارَّةٌ، أَوْ أَنَّهُمْ يَشْرَبُونَ مِنْهُ تَلَذُّذًا لَا عَطْشًا.

وَعَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْعُبُورِ عَلَى الصَّرَاطِ، لَكِنَّ الْأَهَمُّ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَنَالُهُمْ عَطْشٌ وَشِدَّةٌ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٨٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، رقم (٢٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، رقم (٢٣٩٢).

عَظِيمَةٌ حَيْثُ تَدْنُو الشَّمْسُ مِنْهُمْ مَقْدَارَ مِيلٍ، فَيَعْطَشُونَ وَيَحْتَاجُونَ إِلَى الشَّرْبِ مِنْ هَذَا الْحَوْضِ، فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تُحَرِّمَ الْوُرُودَ عَلَى هَذَا الْحَوْضِ، وَقَدْ وَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ الْحَوْضَ إِذَا صَبَرُوا عَلَى جَوْرِ السُّلْطَانِ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً» أَيُّ: اسْتِثَارًا عَلَيْكُمْ، «فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»^(١).

لَذَلِكَ يُرْجَى لِمَنْ صَبَرَ عَلَى السُّلْطَانِ وَعَلَى جَوْرِهِ أَنْ يَنَالَ مِثْلَ هَذَا الْوَعْدِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ قَاعِدَةً تَقُولُ: إِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْجَزَائِيَّةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالشَّخْصِ بَعِيْنَهُ وَلَكِنْ بِوَصْفِهِ وَعَمَلِهِ، وَالْعَمَلُ وَصْفٌ، فَلَيْسَ هُنَاكَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَوْ جَزَائِيٌّ مَعْلُوقٌ بِشَخْصٍ بَعِيْنَهُ وَلَكِنْ بِوَصْفِهِ بِعَمَلِهِ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى عَدْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ مُحَابَاةٌ حَتَّى نَقُولَ: يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابِيَ أَحَدًا لِشَخْصِهِ، فَالْإِنْسَانُ قَدْ يُجَابِي شَخْصًا مَعِيْنًا فِي حُكْمٍ يَخْتَصُّ بِهِ لِشَخْصِهِ، لِقَرَابَتِهِ أَوْ لَصِدَاقَتِهِ، لَكِنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٢) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿[الإخلاص: ٣-٤]، لَا يُعْطَى أَحَدًا حُكْمًا خَاصًّا لِشَخْصِهِ أَبَدًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَلْ قَدْ وَرَدَ التَّخْصِيصُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَعَيْنِ الشَّخْصِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ يَوْمُ عِيدِ الْأَضْحَى أَحَبَّ أَنْ يَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ مَبَكَّرًا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ، فَذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَلَمَّا جَاءَ وَصَلَّى الْعِيدَ وَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْخُطْبَةَ، وَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، وَلَيْسَ مِنَ النَّسِكَ فِي شَيْءٍ»^(٣)، وَأَبُو بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَ غَيْرِهِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب القطائع، رقم (٢٣٧٠)، ومسلم: كتاب الاجارة، باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة...، رقم (١٨٤٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٥)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب وقتها، رقم (١٩٦١).

الصَّحَابَةُ صُرَحَاءَ، لَمَا سَمِعَ ذَلِكَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، يَعْنِي: وَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُلَ أَنَا وَأَهْلِي، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «شَاتَكَ شَاةُ لَحْمٍ»، أَيُّ: أَتَمَّا غَيْرُ مَجْزِيَّةٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا - أَتُنَى مِنَ الْمَعَزِ الصَّغِيرَةِ - هِيَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ شَاتَيْنِ. أَفَتُجْزَى عَنِّي؟ يَعْنِي: أَنْ أَذْبَحَهَا الْآنَ، قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١).

وهذا الحديث يدلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ خُصَّصَ بِأَبِي بَرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَيْنِهِ؛ إِذْ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ، فَأَخَذَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا تَخْصِصٌ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِعَيْنِ الرَّجُلِ، لَكِنْ أَبَى ذَلِكَ الْحَبْرُ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، وَقَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «بَعْدَكَ»: أَيُّ: بَعْدَ حَالِكَ، يَعْنِي: لَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ حَالُهُ لَيْسَتْ كَحَالِكَ، مِثْلَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: مَا بَعْدَكَ رَجُلٌ يُوفِي بِالْعَهْدِ، فَاْلْمَعْنَى مَا بَعْدَ وَفَائِكَ وَفَاءً بِالْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ وَفَاءٌ كَامِلٌ، وَإِلَّا سَيُوفِي آخَرَ بَعْدَهُ بِالزَّمَنِ.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ لَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ مِثْلَ أَبِي بَرْدَةَ وَذَبَحَ شَاتَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ جَاهِلًا، ثُمَّ قَالَ لَنَا مِثْلَ مَا قَالَ أَبُو بَرْدَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عِنْدِي عِنَاقٌ صَغِيرَةٌ أَذْبَحُهَا بِدَلْهَا؟ قُلْنَا: «نَعَمْ»؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ اللَّهُ خَصَّ نَبِيَّهِ بِخَصَائِصٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿﴾ [الأحزاب: ٥٠]؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُصَّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَهُوَ خُصَّ بِوَصْفِهِ لَا بِعَيْنِهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ رَسُولٌ لَكَانَ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يجوز من السنن في الضحايا، رقم (٣٨٠٠).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٧/١٢٦-١٢٧).

إِذْن؛ فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْجُزَائِيَّةَ لَا تُخَصَّصُ بِالْأَشْخَاصِ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَكِنْ بِالْأَشْخَاصِ بِأَوْصَافِهِمْ، وَهَذَا الْاسْتِطْرَادُ أَوْجَبَهُ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً؛ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»^(١)، وَعَلَى ذَلِكَ فَيُرْجَى لِمَنْ صَبَرَ عَلَى جَوْرِ الْأَثَمَةِ وَأَثَرَتِهِمْ أَنْ يَرِدَ الْحَوْضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَقُلْنَا: يُرْجَى، وَلَمْ نَقُلْ: يُجْزَم؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّهُ لَنْ يَتَّصِفَ أَحَدٌ بِأَوْصَافِ الْأَنْصَارِ، حَتَّى لَوْ صَبَرَ فَهُوَ لَيْسَ كَالْأَنْصَارِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنْ الرَّسُولُ ﷺ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالصَّبْرِ، فَيُرْجَى لِمَنْ صَبَرَ أَنْ يَكُونَ كَالْأَنْصَارِ فِي هَذَا.

سَابِعًا: هَلْ هَذَا الْحَوْضُ خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ؟ وَهَلْ يُوجَدُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْوَاضٌ أُخْرَى لَغَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ؟

اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا حَوْضَ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْحَوْضُ الَّذِي تَوَاتَرَتْ فِيهِ الْأَدِلَّةُ؛ وَلِأَنَّ رِسَالَةَ الرَّسُولِ ﷺ عَامَّةٌ لِكُلِّ الْخَلْقِ فَيَكُونُ التَّابِعُونَ لَهُ أَكْثَرَ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى مَاءٍ يَرْوِي ظِمَاءَهُمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ، وَلَكِنْ الْأَكْبَرُ وَالْأَعْظَمُ وَالْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ هُوَ حَوْضُ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ^(٢).

وَهَذَا الْقَوْلُ الْأَخِيرُ هُوَ الرَّاجِحُ وَهُوَ أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَلَكِنْ الْحَوْضُ الْكَبِيرُ الْأَعْظَمُ الْأَمثلُ الْأَكْمَلُ هُوَ حَوْضُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ، رَقْمُ (٣٧٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ أَوَانِي الْحَوْضِ، رَقْمُ (٢٤٤٥).

أَوَّلًا: لَهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وثنائيًا: لِأَنَّ هَذَا مِنْ كَمَالِ عَدْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِنَّهُ مَنْ نَهَلَ مِنْ شُرْعِهِ فِي الدُّنْيَا كَانَ جَزَاؤُهُ أَنْ يَنْهَلَ مِنَ أَحْوَاضِ الْأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

لَكِنْ لَيْسَ مَعْلُومًا لَدَيْنَا مِنْ أَيْنَ تُسْتَمَدُّ هَذِهِ الْأَحْوَاضُ الَّتِي لَغَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ، أَمَّا حَوْضُ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْكَوْثَرِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَهَلْ هَذَا الْحَوْضُ وَاسِعٌ أَوْ ضَيِّقٌ؟ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ طُولَهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ^(١)، وَبِذَلِكَ يَكُونُ وَاسِعًا.

لَكِنْ أَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ» أَنَّ الْحَوْضَ مُدَوَّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَبَّعًا لَكَانَ مَا بَيْنَ الزَّاوِيَتَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ طُولَهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ» فَإِنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ هَذَا فِي جَمِيعِ جِهَاتِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُدَوَّرًا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ مُرَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّا نَقْبَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرَادُهُ فَإِنَّهُ جَرَى لِسَانُ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْحُجْرَةُ طُولُهَا أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَعَرْضُهَا أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ، مَعَ أَنَّهَا مُرَبَّعَةٌ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَيَا هَذَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا» وَالْمُرَادُ بِالشِّفَا هُنَا الرَّيُّ؛ لِأَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا.

ثُمَّ قَالَ: «عَنْهُ يُذَادُ الْمُفْتَرِي كَمَا وَرَدَ» يُذَادُ، أَيُّ: يَطْرُدُ، وَالْمُفْتَرِي، أَيُّ: الْكَافِرُ. قَالَ: «كَمَا وَرَدَ» أَيُّ: كَمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُذَادُ عَنْهُ الْكَافِرُونَ، حَتَّى إِنَّهُ يُذَادُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا...، رقم (٢٣٠٠).

عَنْهُ أَنَا نَسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَيُطْرَدُونَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ^(١)، وَهَذَا فِي الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَذْبَارِهِمْ بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ نَحَا» أَي: مَنْ سَلَكَ، (سُبُلُ السَّلَامَةِ) أَي: طَرَقَهَا، وَجَمَعَ الْمُؤَلِّفُ السُّبُلَ مَعَ أَنَّ سَبِيلَ الشَّرْعِ وَاحِدَةٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] جَمَعَهَا الْمُؤَلِّفُ لَوَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: ضَرُورَةُ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ يُضْطَرُّ صَاحِبَهُ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ مَنْظُومَةِ النَّحْوِ الْمَسْمُومَةِ مُلَحَّةُ الْإِعْرَابِ.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَوَصَفَ الشَّعْرَ بِأَنَّهُ صَلِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَى الشَّاعِرَ الْحَرِيَّةَ فِي انْتِقَاءِ الْكَلِمَاتِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَةٍ لَا يَنْكَسِرُ بِهَا الْبَيْتُ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِالسُّبُلِ عُمُومَ الشَّرِيعَةِ وَالْمِلَّةِ، إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ سُبُلَ الْخَيْرَاتِ، وَهِيَ صَلَوَاتُ وَزَكَوَاتُ وَصِيَامٌ وَحَجٌّ وَبِرٌّ وَصِلَةٌ وَحُسْنُ خُلُقٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَهِيَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ تَكُونُ سُبُلًا.

وَقَوْلُهُ: «سُبُلُ السَّلَامَةِ» أَي: السُّبُلُ الَّتِي يُحْصَلُ بِهَا السَّلَامَةُ مِنَ الْعُقُوبَاتِ فِي الْآخِرَةِ، «لَمْ يُرَدِّ» أَي: لَا يُرَدُّهُ أَحَدٌ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ هَذَا الْحَوْضِ.

قَوْلُهُ: «فَكُنْ مُطِيعًا وَاقِفٌ» أَي: اتَّبِعْ «أَهْلَ الطَّاعَةِ»، وَالْمُرَادُ بِقَفْوِهِمْ اتِّبَاعُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا فَتَنَهُ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾، رَقْمُ (٧٠٤٩) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَةِ.

آثارهم، فكن مطيعاً لأوامر الله، ومن أوامر الله التصديق بما أخبر الله به ورسوله،
يعني: فصدق بهذه الأشياء وثبوتها.

قال رحمه الله: «في الحَوْضِ والكَوْثَرِ» الحَوْضُ سبق الكلام عليه، والكَوْثَرُ على وزن فَوْعَلٍ، وهو مأخوذ من الكثرة لكن زيدت الواو فيه للمبالغة، والكَوْثَرُ نهْرٌ عَظِيمٌ في الجنة أُعْطِيَهِ النَّبِيُّ ﷺ وليس لغيره من الأنبياء، وقد ذكره الله عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ ﴿[الكوثر: ٢]﴾.

وسمِّي كَوْثَرًا لكثرتِه وكثرة خيرِه وبركته وغير ذلك، مما تدلُّ عليه المبالغة في كلمة الكَوْثَرِ، فيجب علينا أن نُؤْمِنَ بأنَّ للرَّسول ﷺ نهراً في الجنة يُسمَّى الكَوْثَرُ.
قوله: «والشفاعة» مأخوذة من الشَّفَع، وهي ضدُّ الفرد، وإن شئت فقل: ضدُّ الوتر، قال الله تعالى: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ (٢) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ ﴿[الفجر: ٣-٤]﴾.

والشفاعة في اللغة: ضمُّ شيءٍ إلى آخر ليشفعه بعد أن كان مفرداً.
وأما في الاصطلاح: فإنَّها التوسُّط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.
مثال الأول: شفاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، فهذا التوسُّط في جلب خير.

ومثال الثاني: شفاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فيمن دخل النار أن يُخْرِجَ مِنْهَا، وهذا في دفع ضررٍ.

فالشفاعة إذن هي التوسُّط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.
فلو أن إنساناً توسَّط لنفسه أو دافع عنها عند الغير لمصلحته، فلا يُسمَّى ذلك شفاعة؛ لأنَّه ليس للغير، والشفاعة لا تكون إلا للغير.

ثُمَّ إِنَّ الشَّفَاعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى شَرْعِيَّةٍ وَشَرْكِيَّةٍ.

أَوَّلًا: الشَّفَاعَةُ الشَّرْعِيَّةُ: هِيَ مَا اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثَةٌ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: رِضَا اللَّهِ عَنِ الشَّافِعِ، وَدَلِيلُ اشْتِرَاطِ رِضَا اللَّهِ عَنِ الشَّافِعِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

والثَّانِي: رِضَا اللَّهِ عَنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، أَي: لِمَنْ رَضِيَهِ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَالثَّالِثُ: إِذْنُ اللَّهِ بِالشَّفَاعَةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَمَنْ شَفَعَ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ لَا تَنْفَعُهُ الشَّفَاعَةُ، وَلَا تُعْتَبَرُ شَفَاعَةُ شَرْعِيَّةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ اللَّهِ بِالشَّفَاعَةِ.

فَلَا بُدَّ إِذْنٍ مِنْ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ لِتَكُونَ الشَّفَاعَةُ شَرْعِيَّةً.

النَّوعُ الثَّانِي: الشَّفَاعَةُ الشَّرْكِيَّةُ: وَهِيَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُشْرِكُونَ فِي آلِهَتِهِمْ، حَيْثُ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى هَذِهِ الْأَلْهَةِ بِالْقُرْبَى، وَيَدَّعَوْنَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنْ تَشْفَعَ لَهُمْ. وَلَيْسَتْ بِنَافِعَةٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ مِنْ يَكْرُهُهُ اللَّهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْذَنَ لِهَذِهِ الْأَلْهَةِ إِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَا يَرْضِيهِمُ اللَّهُ، فَالَّذِينَ يَعْبُدُونَ عِيسَى لِيَشْفَعَ لَهُمْ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْفَعَ عِيسَى لَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَأْذَنُ بِالشَّفَاعَةِ -حَسَبَ خَبَرِهِ عَزَّوَجَلَّ- حَيْثُ إِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ عِيسَى لَا يَرْضَاهُمُ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَ عِيسَى يَرْضَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ الْمَشْفُوعُ لَهُمْ لَا يَرْضَاهُمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ الشَّفَاعَةُ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ تَكُونُ شَرْكِيَّةً.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ شَفَاعَةٌ تَنْزِلُ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وَإِلَّا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ شِرْكٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ هَذِهِ الْأَصْنَامَ وَيَدْعُونَ أَنَّهَا تَشْفَعُ لَهُمْ.

وَالشَّفَاعَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ.

فَالْعَامَّةُ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

وَالْخَاصَّةُ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ، وَالشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَشَفَاعَةُ ثَالِثَةِ أَحْصٍ وَهِيَ شَفَاعَتُهُ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ حَتَّى خُفِّفَ عَنْهُ الْعَذَابُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الشَّفَاعَاتِ خَاصَّةٌ بِالرَّسُولِ ﷺ.

أَوَّلًا: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى: وَهِيَ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقِفُونَ فِي مَوْقِفٍ عَظِيمٍ، وَأَوْصَافٍ عَظِيمَةٍ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ وَمَعْلُومَةٌ، فَيُلْحَقُهُمْ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، فَيَقُولُونَ: أَلَا أَحَدٌ يَشْفَعُ لَنَا عِنْدَ اللَّهِ وَيُرِيحُنَا مِنْ هَذَا الْمَوْقِفِ، فَيَذْهَبُونَ إِلَى آدَمَ؛ لِأَنَّهُ أَبُو الْبَشَرِ وَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى نُوحٍ وَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى مُوسَى وَيَعْتَذِرُ، ثُمَّ إِلَى عِيسَى وَلَا يَعْتَذِرُ، لَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّ لِلشَّفَاعَةِ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْهُ، فَيُحِيلُهُمْ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ.

فَيَأْتُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَذْهَبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيَسْتَأْذِنُ أَنْ يَشْفَعَ فَيُؤْذَنُ لَهُ، فَيَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحَامِدِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ، فَيَشْفَعُ إِلَى اللَّهِ فِي أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ هَذَا الْمَوْقِفِ، فَيَقْبَلُ اللَّهُ شَفَاعَتَهُ، وَيَأْتِي جَلَّوَعَلَا لِلْقَضَاءِ بَيْنَ أَهْلِ الْمَوْقِفِ.

فَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى الْعَامَّةُ لِكُلِّ الْخَلْقِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإشراء: ٧٩]؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَقَامَ يُحْمَدُهُ فِيهِ كُلُّ النَّاسِ، حَيْثُ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ قَبْلَهُ اعْتَذَرُوا فَصَارَ الْحَمْدُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْعَظِيمِ.

ثَانِيًا: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ: وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا عَبَرُوا الصَّرَاطَ وَجَدُوا أَبْوَابَ الْجَنَّةِ مُغْلَقَةً؛ لِحِكْمَةِ يُرِيدُهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، مِنْ هَذِهِ الْحِكْمَةِ أَنَّهُمْ يَقِفُونَ هُنَاكَ فَيُقْتَصَّرُ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ قِصَاصٍ يُرَادُ بِهِ زَوَالُ أَثَرِ مَا كَانَ فِي قُلُوبِهِمْ مِمَّا كَانَ بَيْنَهُمْ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، بَعْدَ أَنْ يَشْفَعَ الرَّسُولُ ﷺ فِي أَنْ يُفْتَحَ بَابُ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُوهَا.

ثَالِثًا: شَفَاعَتُهُ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ: فَإِنَّهُ شَفَعَ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْهُ، فَأُذِنَ لِلَّهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَخَفَّفَ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَكَانَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَعَلَيْهِ نَعْلَانٌ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ، وَهُوَ أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا^(١).

إِذْنٌ؛ فَالشَّفَاعَاتُ بِالتَّدْرِجِ: شَفَاعَةٌ عَامَّةٌ وَشَفَاعَةٌ خَاصَّةٌ وَشَفَاعَةٌ أَخْصَصُ، فَالْعَامَّةُ: وَهِيَ أَنْ يَشْفَعَ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ عَامَّةً أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ، وَالْخَاصَّةُ: وَهِيَ أَنْ يَشْفَعَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَالتِّي أَخْصَصُ مِنْ ذَلِكَ: وَهِيَ أَنْ يَشْفَعَ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفِّفَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَذَابَ.

وَكَانَتْ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ خَاصَّةً بِالرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الشَّفَاعَةَ لِمَشْرِكٍ، حَيْثُ إِنَّ مِنْ شَرْطِ الشَّفَاعَةِ أَنْ يَرْضَى اللَّهُ عَنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ؛ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ، وَهِيَ لَيْسَتْ شَفَاعَةً كَامِلَةً أَيْضًا، فَلَمْ تَكُنْ شَفَاعَةً فِي

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم (٢١٢)، (٢١٣).

أَنْ يُخْرِجَ أَبُو طَالِبٍ مِنَ النَّارِ، بَلْ كَانَتْ شَفَاعَةً فِي أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ، وَلَا شَكَّ أَنْ خُرُوجَ هَذِهِ عَنْ سَائِرِ الشَّفَاعَاتِ حِكْمَةٌ - فَمَا قَرَّرْنَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْأَحْكَامَ الْجَزَائِيَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُخَصَّصَ لِشَخْصٍ بَعِيْنُهُ إِنَّمَا تُخَصَّصُ لِلشَّخْصِ بِوَصْفِهِ - وَكَانَتْ الْحِكْمَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّفَاعَةِ شُكْرًا لَهُ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ حِمَايَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَالدَّبَّ عَنْهُ، فَهُوَ مُصَدِّقٌ لِلرَّسُولِ، لَكِنْ فَاتَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْقَبُولُ وَالْإِذْعَانُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُصَدِّقٌ يُعْلِنُ عَلَى الْمَلَأِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَادِقٌ، لَكِنَّهُ - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - لَمْ يَقْبَلْ وَلَمْ يُذْعِنْ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّهَا» أَي: الشَّفَاعَةُ، «ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى» وَالْمُرَادُ بِالْمُصْطَفَى هُنَا مُصْطَفَى مَعِيْنٍ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا فَهَنَّاكَ أَنْتَ مُصْطَفُونَ غَيْرَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنْ الْمُرَادُ بِالْمُصْطَفَى هُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ عَامٌّ أُريدُ بِهِ الْخَاصُّ.

وَقَوْلُهُ: «كَغَيْرِهِ» يَعْنِي: كَغَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ «مِنْ كُلِّ أَزْيَابِ الْوَفَا» أَزْيَاب: جَمْعُ رَبٍّ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، «مِنْ عَالَمٍ كَالرُّسُلِ» وَالرُّسُلُ أَعْلَمُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْبَشَرِ، «وَالْأَبْرَارِ» جَمْعُ بَرٍّ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْعِبَادِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ.

قَوْلُهُ: «سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الْأَنْوَارِ» أَي: بِصَاحِبِ الْأَنْوَارِ، يَعْنِي سِوَى الشَّفَاعَةِ الَّتِي خُصَّتْ بِصَاحِبِ الْأَنْوَارِ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي خُصَّتْ بِصَاحِبِ الْأَنْوَارِ ﷺ هِيَ غَيْرُ الشَّفَاعَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا؛ وَهِيَ: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَالشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَالشَّفَاعَةُ لِأَبِي طَالِبٍ، بَلِ الشَّفَاعَةُ الْمَقْصُودَةُ هُنَا هِيَ الشَّفَاعَةُ الْعَامَّةُ، وَهِيَ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا، وَفِيمَنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ

أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، فَهَاتَانِ شَفَاعَتَانِ:

الشَّفَاعَةُ الْأُولَى: فَيَمَن دَخَلَ النَّارَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ عَامَّةٌ، يَعْنِي لَا تَخْتَصُّ بِالرَّسُولِ ﷺ، بَلْ كُلُّ مَنْ رَضِيَهِ اللَّهُ شَفَعَ -لَكِنْ بِإِذْنِ اللَّهِ- فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ فَيَمَن دَخَلَ النَّارَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا، وَهُمْ أَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ النَّارَ بِكِبَائِرِهِمْ، وَلَكِنْ يَأْذَنُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِمَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ إِكْرَامًا لَهُ وَرَحْمَةً بِالْمُشْفُوعِ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ فِي الْحَقِيقَةِ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ: تَتَضَمَّنُ إِكْرَامَ الشَّافِعِ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، وَتَتَضَمَّنُ رَحْمَةَ الْمُشْفُوعِ لَهُ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ مَحْتَتِهِ.

فَيَأْذَنُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِمَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ؛ مِنَ الرُّسُلِ الْكَرَامِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، أَنْ يَشْفَعُوا فَيَمَن شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَشْفَعُوا فِيهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا حَمِيمًا. أَي: صَارُوا فَحِيمًا.

وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ يُنْكِرُهَا الْمُعْتَزَلَةُ وَالْحَوَارِجُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ دَخَلَ النَّارَ فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا صَاحِبُ كَبِيرَةٍ، وَالْكَبِيرَةُ تُوجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَهَذَا رَأْيُ الْحَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ.

وَلَكِنْ الْحَوَارِجُ أَشَدُّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ حَيْثُ إِنَّ الْحَوَارِجَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ وَأَنَّهُ كَافِرٌ، أَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ فَفِيهِمْ شَبَهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ حَيْثُ يَقُولُونَ: لَا نَقُولُ: مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، لَكِنَّهُ مَخْلَدٌ فِي النَّارِ.

فَاتَّفَقَ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْحَوَارِجُ عَلَى الْجَزَاءِ الْأُخْرَوِيِّ، وَهُوَ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ الدُّنْيَوِيِّ:

فالحَوَارِجُ قَالُوا: هُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِّ، حَلَالُ الْمَالِ، وَلِذَلِكَ قَاتَلُوا الْمُسْلِمِينَ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَالْعَجِيبُ أَنَّهُمْ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يُقَاتِلُوا الْكَافِرِينَ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَهُمْ مَرْتَدُّونَ، وَالْمَرْتَدُّ فِي زَعْمِهِمْ أَعْظَمُ مِنَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ يُمَكِّنُ إِقْرَارَهُ بِالْجَزِيَّةِ، وَالْمَرْتَدُّ لَا يُمَكِّنُ إِقْرَارَهُ؛ فَلِهَذَا قَالُوا: نُقَاتِلُ هَؤُلَاءِ الْمَرْتَدِّينَ!

فَمَنْ زَنَى عِنْدَهُمْ فَإِنَّهُ كَافِرٌ يَحِلُّ قَتْلُهُ وَلَوْ كَانَ بَكَرًا، وَمَنْ عَقَّ وَالِدَيْهِ حَلَّ قَتْلُهُ، وَمَنْ اغْتَابَ النَّاسَ -وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَبِيرَةً- حَلَّ قَتْلُهُ.

أَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ أَهْلُ الْعَدْلِ؛ نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَا نُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَالْحَوَارِجُ قَالُوا: نَحْنُ أَهْلُ الصَّرَاحَةِ؛ نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَنُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِسْلَامٌ، وَوَسْطٌ، وَكُفْرٌ. وَقَالُوا: إِنَّ الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ بَدْءَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ مُنْكَرَةٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّمُكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وَلَمْ يَقُلْ وَمِنْكُمْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

وَكِلَا الْفَرِيقَيْنِ عَلَى ضَلَالٍ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ: أَنَّ هَذَا الصَّنْفَ مِنَ النَّاسِ يُمَكِّنُ أَنْ يُشْفَعَ فِيهِ وَيُخْرَجَ مِنَ النَّارِ.

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَّةُ: فَيَمْنُ اسْتَحَقَّ النَّارُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا فَهَذِهِ أَثْبَتَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ^(١). وَلَكِنِّي إِلَى الْآنَ لَمْ أَجِدْ لَهَا دَلِيلًا صَحِيحًا صَرِيحًا.

وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهَا أَحَادِيثُ فِي إِسْنَادِهَا مَقَالٌ، لَكِنْ تَعَدُّهَا وَتَلْقَى الْأَمَّةَ لَهَا بِالْقَبُولِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا.

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص: ٣٦-٣٧).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٢٢ وَكُلُّ (إِنْسَانٍ) وَكُلُّ (جَنَّةٍ) فِي دَارِ (نَارٍ) أَوْ نَعِيمٍ (جَنَّةٍ)

١٢٣ هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى

الشرح

انْتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى نِهَايَةِ الْبَشَرِ، وَهَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ أَنْبَأَهُ عَلَى كَلِمَةِ يَقُولُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهَا؛ حَيْثُ يَقُولُونَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَاتَ ثُمَّ دُفِنَ: «نُقِلَ إِلَى مَثْوَاهِ الْآخِرِ» وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَوْ أَخَذْنَا بِمَذْلُولِهَا لَكَانَتْ كَفَرًا؛ لِأَنَّ مَضْمُونَهَا إِنْكَارَ الْبَعْثِ؛ حَيْثُ إِنَّ الْمَثْوَى الْآخِرَ الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي مَاتَ وَدُفِنَ انْتَقَلَ إِلَى مَثْوَاهِ الْآخِرِ، فَمَضْمُونُ هَذَا أَنَّهُ لَا بَعْثَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى، لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَفْهَمُونَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْوَاقِعِ، بَلْ يَقُولُونَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بِالتَّقْلِيدِ، وَلَا يُفَكِّرُونَ فِي الْمَعَانِي الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، وَكَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ رَدَّ الْقَضَاءِ وَلَكِنْ أَسْأَلُكَ اللَّطْفَ فِيهِ»، فَهَذَا مُنْكَرٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ نَعِزِّمَ السُّؤَالَ، «فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ»^(١).

فَبَعْدَمَا يَخْصُلُ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ يُؤَوَّلُ النَّاسُ إِلَى الْمَثْوَى الْآخِرِ حَقِيقَةً، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي قَوْلِهِ:

وَكُلُّ (إِنْسَانٍ) وَكُلُّ (جَنَّةٍ) فِي دَارِ (نَارٍ) أَوْ نَعِيمٍ (جَنَّةٍ)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ لِيَعِزِّمَ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مَكْرَهَ لَهُ، رَقْمُ (٦٣٣٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالْإِسْتِغْفَارِ، بَابُ الْعِزْمِ بِالْإِسْتِغْفَارِ، بَابُ الْعِزْمِ بِالْإِسْتِغْفَارِ، رَقْمُ (٢٦٧٩).

(كُلُّ إِنْسَانٍ) يَعْنِي: مِنْ بَنِي آدَمَ (وَكُلَّ جَنَّةٍ) يَعْنِي: مِنَ الْجَنِّ، وَالْجَنُّ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ مُسْتَتَرُونَ عَنِ الْأَعْيُنِ، وَقَدْ يَبْدُونَ أحيانًا، وَقَدْ يَتَصَوَّرُونَ بِشَكْلِ حَيَوَانَاتٍ كَمَا تَشَكَّلُ الْجِنِّي فِي فِرَاشِ الْأَنْصَارِيِّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَكْلِ حَيَّةٍ، فَإِنَّ شَابًّا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرسٍ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ وَجَدَ زَوْجَتَهُ عِنْدَ الْبَابِ، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ لِمَاذَا أَنْتَ عِنْدَ الْبَابِ؟ قَالَتْ لَهُ: ادْخُلْ، فَدَخَلَ، فَإِذَا حَيَّةٌ مَطْوِيَّةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَأَخَذَ الرُّمْحَ فَوَخَزَهَا فَمَاتَتْ، ثُمَّ مَاتَ هُوَ فِي الْحَالِ؛ فَمَا يُدْرِي أَيُّهُمَا أَسْرَعَ مَوْتًا الرَّجُلُ أَوِ الْحَيَّةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَيَّةَ كَانَتْ جَنِيَّةً فَقَتَلَهَا فَقَتَلَهُ أَهْلُهَا، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يُجَرَّجَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا^(١)، أَي: يُخَاطَبُهَا وَيَقُولُ لَهَا: أَنْتِ مَيِّتٌ فِي حَرْجٍ. اخْرُجِي، فَإِذَا حَرَّجَ عَلَيْهَا ثَلَاثًا وَعَادَتْ قَتَلَهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ جَنِيَّةً فَلَنْ تَأْتِي، وَإِنْ أَتَتْ فَقَدْ أَهْدَرَتْ دَمَهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ جَنِيَّةٍ فَهِيَ لَا تَفْهَمُ وَسَوْفَ تَأْتِي وَتُقْتَلُ وَلَا ضَرَرَ فِي قَتْلِهَا.

وَعَالَمُ الْجِنِّ هَذَا أَصْلُهُ مِنَ النَّارِ؛ لِأَنَّ أَبَاهُمْ الشَّيْطَانَ إِبْلِيسَ، وَقَدْ خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ نَارٍ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ فِيهِمُ الصَّالِحُونَ، وَفِيهِمُ دُونَ ذَلِكَ، وَفِيهِمُ الْمُسْلِمُونَ، وَفِيهِمُ الْكَافِرُونَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُمْ إِبْلِيسَ كَافِرًا، لَكِنْ فِيهِمُ الْمُسْلِمُ، وَفِيهِمُ الصَّالِحُ، وَفِيهِمُ طَالِبُ الْعِلْمِ، وَفِيهِمُ الْعَابِدُ.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُلُّ (إِنْسَانٍ) وَكُلُّ (جَنَّةٍ) فِي دَارِ (نَارٍ) أَوْ نَعِيمٍ (جَنَّةٍ)

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، رقم (٢٢٣٦).

رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٤٦﴾ [الرحمن: ٣٣-٤٢]، كُلُّ هَذَا لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانٍ ﴿٤٦﴾ فَإِنِّي ءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾ فَإِنِّي ءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٤٩﴾﴾ [الرحمن: ٤٦-٤٩]، وَهَذَا لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ، فَالسِّيَاقُ وَاحِدٌ وَالخَطَابُ وَاحِدٌ.

إِلَى أَنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَيْنَ قَصَصَاتِ الطَّرَفِ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٥٦﴾﴾ [الرحمن: ٥٦]، فَلَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ فَيُفْسِدَهُنَّ عَلَى الْإِنْسِ، وَلَا جَانٌّ فَيُفْسِدَهُنَّ عَلَى الْجِنِّ. وَهَكَذَا فِي الْجَنَّتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ، قَالَ: ﴿فَبَيْنَ خَيْرَاتِ حِسَانٍ ﴿٧٠﴾ فَإِنِّي ءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ فَإِنِّي ءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٧٣﴾ لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٧٤﴾ فَإِنِّي ءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكْذِبَانِ ﴿٧٥﴾﴾ [الرحمن: ٧٠-٧٥].

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ بِهِ، أَنَّ الْمُسْلِمَ مِنَ الْجِنِّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ هَلْ أُرْسِلَ مِنَ الْجِنِّ رَسُولٌ؟ فِيهِ خِلَافٌ، قِيلَ: لَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ مِنْ اٰهْلِ الْقُرَى اَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْاَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وَقِيلَ: بَلْ مِنْهُمْ رَسُولٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَمْعَشِرَ الْاِنْسِ وَالْاِنْسِ اَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فَهُوَ يُخَاطَبُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَيَقُولُ: ﴿اَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾، إِنْسٌ مِنَ الْإِنْسِ وَجِنٌّ مِنَ الْجِنِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ مِنْ اٰهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩] فَإِنَّ الذُّكُورَ مِنَ الْجِنِّ يُسَمَّوْنَ رِجَالًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْاِنْسِ يَعُوْذُوْنَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ٦]، فَالْجِنُّ فِيهِمْ رِجَالٌ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا

تُوحَى إِلَيْهِمْ مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴿٢١﴾، ويكون ظاهرُ قوله: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ أن من الجنِّ رسلاً.

والذين قالوا: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْجِنِّ رُسُلٌ، أجابوا عَنْ قوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ قالوا: إن الخطابَ باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع، فهو كقوله تعالى في البحرَيْن: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، واللؤلؤ والمرجان لا يخرجان إلا من المالح على المشهور.

قالوا أيضاً: إن حكمة الله تعالى تأبى ذلك؛ لأن الرسالة تشريفٌ وتكريمٌ وتعظيمٌ، والجنُّ أصلهم من النار وأبوههم إبليس سيّد المتكبرين، وقائدُ الكافرين، فليس من الحكمة أن يُكرم هؤلاء بالرسالة، وإنما يتلقون التعاليم مما جاء إلى البشر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَقَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَعْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ مِّنْ عَذَابِ آلِيمٍ﴾ [الاحقاف: ٢٩-٣١]، فقالوا: إن الجنَّ ليس منهم رُسُلٌ لكن منهم نُذُرٌ؛ حيثُ قال تعالى: ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾، فيتلقَى هؤلاء النُّذُرَ مما جاءت به الرُّسُلُ ويُنذرون بها قَوْمَهُمْ.

وينبني على ذلك: هل ما يؤمر به الجنُّ هو ما يؤمر به الإنسان؟ يعني هل صلاتهم كصلاتنا، وزكاتهم كزكاتنا، وصيامهم كصيامنا، وحجهم كحجنا؟

في هذا أيضاً خلافُ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا كَانَ تَلَقُّيهِمْ لِمَا يَقُومُونَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الْإِنْسُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ نَفْسُ مَا جَاءَ بِهِ الْإِنْسُ؛ لِأَنَّا لَا نَرَى فِيهَا جَاءَ بِهِ الْإِنْسُ فَضْلاً خَاصّاً بِالْجِنِّ، بَلْ نَجِدُ أَنَّ الْأَحْكَامَ

وَاحِدَةً، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَا أُمِرَ بِهِ الْإِنْسُ هُوَ مَا أُمِرَ بِهِ الْجِنُّ وَلَا فَرْقَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: بَلْ إِنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ، فَلَيْسَ مَا أُمِرَ بِهِ الْجِنُّ مَسَاوِيًّا لِمَا أُمِرَ بِهِ الْإِنْسُ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ جِنْسَ الْجِنِّ لَيْسَ كَجِنْسِ الْإِنْسِ، وَإِذَا كَانَ الْإِنْسُ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُمْ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ؛ فَاَلْمَرِيضُ يُصَلِّي قَاعِدًا مَثَلًا؛ وَالْفَقِيرُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ الْجِنُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكَلَّفَ إِلَّا بِمَا يُنَاسِبُ حَالَهُمْ، وَتَكُونُ الْعُمُومَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ مِثْلَ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَمَا أَشَبَّهَا تَقْيِيدَ عُمُومِ تَكْلِيفِهِمْ بِشَرَائِعِ الْإِنْسِ.

وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: إِنْ اخْتَلَفَهُمْ عَنِ الْإِنْسِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ يَقْتَضِي أَلَّا يَتَسَاوَوْا فِي التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ تُعْطِي كُلَّ مَكَلَّفٍ مَا يُنَاسِبُهُ حَتَّى فِي الْبَشَرِ^(١).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَتَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّ الْجِنَّ مَكَلَّفُونَ بِالْجُمْلَةِ، وَأَنَّ كَافِرَهُمْ يَدْخُلُ النَّارَ، وَأَنَّ مُؤْمِنَهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَيْضًا، أَمَّا مَسْأَلَةُ الرِّسَالَةِ وَعَدَمُ الرِّسَالَةِ فَقَدْ تَكُونُ الْأَدِلَّةُ مُتَكَافِفَةً وَإِنْ كَانَ الرَّاجِحُ أَنَّ الرُّسُلَ مِنَ الْبَشَرِ، وَأَمَّا مُسَاوَاتُهُمْ لِلْإِنْسِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَذَا مَحَلُّ تَوْقُفٍ؛ فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى عُمُومِ الْأَدِلَّةِ قُلْنَا: هُمْ مُسَاوُونَ لِلْإِنْسِ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْحِكْمَةِ فِي التَّشْرِيعِ، وَأَنَّ الشَّرْعَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَكَلَّفِ قُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ شَرْعٌ خَاصٌّ بِهِمْ، وَهَذَا الشَّرْعُ الْخَاصُّ بِهِمْ وَإِنْ كُنَّا لَا نَجِدُهُ لَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنَ الْعُمُومَاتِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فَهُمْ قَدْ لَا يَسْتَطِيعُونَ كُلَّ مَا يَسْتَطِيعُهُ الْإِنْسُ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ كُلُّ مَا عِنْدَ

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٣).

الإنس، فتكون لهم أحكام خاصة بهم؛ ولذا نقول فيه: الله أعلم، فالأدلة في هذا متكافئة، وليس هناك دليل واضح على أن ما كُلفوا به مساو لما كُلف به الإنس أو مخالف.

والمهم أن المؤلف رحمه الله يقول: «في دار نار» هذا بالإجماع ومستنده النص، وقوله: «أو نعيم جنة» فيه خلاف. والصحيح: أنهم يدخلون الجنة.

مسألة: هل يمكن التعاون بين الجن والإنس؟

والجواب: أن التعاون بينهما إذا أمكن فلا بأس به، وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن الاستعانة بالجن جائزة بشرطين: ألا يكون الطريق الموصل إليها محرماً، وألا يستعين بهم على شيء محرّم، فإن كانت الطريقة محرمة؛ كأن يقولوا: لا نعينك حتى تسجد لنا مثلاً. وهذا لا يمكن أن يقع من مؤمني الجن؛ لأن مؤمن الجن لا يمكن أن يأمر بالشرك، لكن قد يكون مؤمناً أو يكون مسلماً وعنده فسق، فيقول مثلاً للمرأة: لا أعينك حتى تمكيني من نفسك، أو يكون عنده فاحشة اللواط، ويقول للشاب: لا أعينك حتى تمكيني من نفسك فهذا حرام، أو يستعين بهم على شيء محرّم بأن يقول لهم: أحضروا لي مال فلان، فيذهبون ويحضرون إليه مال فلان، فهذا حرام؛ لأنه استعان بهم على المعصية وهي سرقة مال الناس، لكن إذا استعان بهم على شيء مباح وبطريق مباح فيقول شيخ الإسلام رحمه الله: إنه لا بأس بذلك.

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله وقائع في الفتاوى وكذلك في كتاب النبوات وكذلك في إيضاح الدلالة في عموم الرسالة أنه في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانت امرأة في المدينة لها ربي من الجن، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تأخر وبحثوا

عنه، فجاؤوا إلى هذه المرأة فأرسلت رئيها فأخبرهم^(١).
وقوله: «هما مصير الخلق»، أي: الجنة والنار.

فالجنة والنار داران هما مأل الخلق وليس بعدهما دار؛ لأن دور الإنسان أربع: الأولى في بطن أمه، والثانية في الدنيا، والثالثة في البرزخ، والرابعة يوم القيامة، وهذه هي الأخيرة لا دار بعدها.

والبحث في مسألة الجنة والنار من وجوه متعددة:

الوجه الأول: هل الجنة والنار موجودتان الآن؟

والجواب: نعم، هما موجودتان الآن، ودليل ذلك في القرآن والسنة.

أما القرآن فقد قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، والإعداد بمعنى التهيئة، فإنها مهيأة للكافرين. وأما الجنة فقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، والإعداد بمعنى التهيئة.

وفي السنة: فقد عرضت النار على النبي ﷺ وهو يصلي صلاة الكسوف^(٢)، ورأى فيها عمرو بن لحي يجر قصبه في النار، يعني: يجر أمعاءه^(٣)، ورأى فيها امرأة تُعذب في هرة لها حبستها حتى ماتت^(٤)، ورأى فيها صاحب المحجن الذي يسرق

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/٦٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ، رقم (٩٠٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾، رقم (٤٦٢٣)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٥٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم (٢٣٦٥)، ومسلم: كتاب السلام،

الحُجَّاجَ بِمُحَجِّنِهِ الَّذِي مَعَهُ، وَهُوَ الْعَصَا الْمَحْنِيَّةُ الرَّأْسَ، فَكَانَ يَمُرُّ بِالْحَاجِّ وَيُخْطَفُ مَتَاعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْطِنْ لَهُ الْحَاجُّ ذَهَبَ، وَإِنْ فَطِنَ لَهُ قَالَ: تَعَلَّقْ مَتَاعُكَ بِمُحَجِّنِي، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يُعَذِّبُ بِمُحَجِّنِهِ فِي النَّارِ^(١).

أَمَّا الْجَنَّةُ فَرَأَاهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْكُسُوفِ حَتَّى هَمَّ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهَا قُطْفَ عِنَبٍ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ^(٢)، وَكَذَلِكَ دَخَلَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَرَأَى فِيهَا قَصْرًا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَدْخُلْهُ لِأَنَّهُ تَذَكَّرَ غَيْرَةَ عُمَرَ^(٣)، وَلَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ بِذَلِكَ بَكَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ يَعْنِي: لَوْ دَخَلْتَهُ مَا غَرْتُ وَلَوْ غَرْتُ عَلَى غَيْرِكَ مَا غَرْتُ عَلَيْكَ.

فَالْمِهُمُّ أَنَّهُ ثَبِتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَوْجُودَتَانِ الْآنَ، وَهُوَ أَيْضًا مَحَلُّ إِجْمَاعِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَلَكِنْ مَتَى خُلِقَتَا؟ هَذَا هُوَ الَّذِي نَتَوَقَّفُ فِيهِ، فَإِنَّا لَا نَذَرِي مَتَى خَلَقَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: هَلِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَوْبَدَّتَانِ أَوْ إِلَى أَمَدٍ ثُمَّ تَفْنِيَانِ؟

أَمَّا الْجَنَّةُ فَبِالإِجْمَاعِ أَنَّهَا مُؤَبَّدَةٌ لَا تَفْنَى، وَالآيَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، فَمَا أَكْثَرَ مَا نَتَلَوُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وَهُوَ مَحَلُّ إِجْمَاعٍ. وَأَمَّا النَّارُ فَمَحَلُّ إِجْمَاعِ أَنَّهَا مُؤَبَّدَةٌ إِلَّا خِلَافًا يَسِيرًا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ مَرْجُوحٌ، بَلْ لَا وَزْنَ لَهُ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ النَّارَ مُؤَبَّدَةٌ دَائِمًا وَأَبَدًا؛ لِقَوْلِ

= باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ، رقم (٩٠٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٥).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٢٩٥).

الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي آيَاتٍ ثَلَاثٍ فِي كِتَابِهِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾؛ فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا فِي سُورَةِ
النِّسَاءِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا
طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩]، وَتَأْيِيدَ الْخَالِدِ يَدُلُّ عَلَى تَأْيِيدِ مَكَانِ
الْخُلُودِ ضَرُورَةً، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِدًا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ؟! هَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَقَالَ تَعَالَى فِي
سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَاذِبِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ
وَيْلًا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْجِنِّ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ
نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

وَبُتِيَ فِي السُّنَّةِ أَنَّهُ يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْمَوْتِ فَيُوقَفُ فِي مَكَانٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ،
فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، يَا أَهْلَ النَّارِ. فَيُسَرِّبُونَ وَيُطْلَعُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟
فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُذْبَحُ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ
النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ^(١)، وَلَمْ يُجَدِّدْ.

وَالْإِجْمَاعُ يَكَادُ يَكُونُ مُنْعَقِدًا إِلَّا خِلَافًا يَسِيرًا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ
لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ، بَلْ لَا وَزْنَ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ سَبَقَتْ غَضَبَهُ؟

قُلْنَا: لَا قِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَمَا دَامَ عِنْدَنَا نَصٌّ مِنَ الْقُرْآنِ صَرِيحٌ بِالتَّأْيِيدِ
فَلَا قِيَاسَ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: هَلْ يَدْخُلُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ أَوْ هَذَا خَاصٌّ بِالْإِنْسِ؟

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢/٢١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مَوْتَ وَهُوَ
يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَدِيثَ رَقْمٍ (٢٦٣٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ
الزَّهْدِ، بَابُ مَا يَرْجَى مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَدِيثَ رَقْمٍ (٤٣٠٠).

الجواب: أَمَّا النَّارُ فَيَدْخُلُهَا الْجِنَّ وَالْإِنْسُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، أَي: خَلَقْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْجِنِّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَن أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٤-١٥].

وَأَمَّا دُخُولُ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَشَرِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْجِنِّ مَحَلٌّ خِلَافٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ حَيْثُ يُخَاطَبُ اللَّهُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ فَيَقُولُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسْمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾ فَيَأْتِي ءَالَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٢﴾ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانِ ﴿٤٤﴾ فَيَأْتِي ءَالَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٤١-٤٥]، وَهَذَا فِي دُخُولِ النَّارِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴿٤٦﴾ فَيَأْتِي ءَالَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦-٤٧]، وَالْحِطَابُ لِمَنْ؟ نَقُولُ: هُوَ لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ، إِلَى أَنْ قَالَ فِي الْجَنَّتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَالْآخِرَتَيْنِ: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ أَنَّهُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٧٤﴾ فَيَأْتِي ءَالَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٧٤-٧٥].

وَعَلَيْهِ فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ مُؤْمِنِي الْجِنِّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ كَمَا مُؤْمِنِي الْإِنْسِ بِالنَّصِّ؛ وَلَأنَّ هَذَا مِنْ كَمَالِ عَدْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ مَنْ عَمِلَ ابْتِغَاءً مَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُحَقِّقَ اللَّهُ لَهُ الثَّوَابَ، وَلَأنَّ هَذَا مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب التَّوْحِيدِ، بَابُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ...، رَقْم (٧٤٢٢)، وَمُسْلِم: كِتَابُ التَّوْبَةِ، بَابُ فِي سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى...، رَقْم (٢٧٥١).

وَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ كَافِرَ الْجَنِّ يَدْخُلُ النَّارَ وَأَنَّ مُؤْمِنَهُمْ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؛
يَجْعَلُونَ غَضَبَهُ سَبْقَ رَحْمَتِهِ؛ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا عَمِلُوا بِمَا يَقْتَضِي الرَّحْمَةُ فَإِنَّهُمْ
لَا يُعْطَوْنَ الرَّحْمَةَ، وَإِذَا عَمِلُوا بِمَا يَقْتَضِي الْعَذَابَ فَإِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ. فَأَيْنَ سَبْقُ الرَّحْمَةِ
لِلْغَضَبِ فِي هَذَا؟!

فَإِنْ قِيلَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]،
وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِمَكُمْ
مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وَلَمْ يَقُلْ: وَيُدْخِلْكُمْ الْجَنَّةَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ السُّكُوتَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الذِّكْرِ
لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ ثَوَابَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي آيَاتٍ أُخْرَى
لَا مُعَارِضَ لَهَا.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: فِي هَذَا الْبَحْثِ إِنَّ مُؤْمِنِي الْجَنِّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ كَمُؤْمِنِي
الْإِنْسِ وَلَا فَرْقَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَكُلُّ جِنَّةٍ» يَعْنِي
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنِّ «فِي دَارِ نَارٍ أَوْ نَعِيمِ جَنَّةٍ»، وَعَلَى هَذَا
فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْجَنَّةَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَكَذَلِكَ يَدْخُلُونَ النَّارَ، وَكَذَلِكَ
الْإِنْسِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هُمَا» أَيُّ: النَّارِ وَالْجَنَّةِ «مَصِيرِ الْخَلْقِ» فَلَيْسَ هُنَاكَ دَارٌ ثَالِثَةٌ،
حَتَّى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ الَّذِينَ يُوقَفُونَ فِي مَكَانٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ مَا لَهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ
وَلَا بُدَّ، فَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَّا فِي جَنَّةٍ وَإِمَّا فِي نَارٍ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ كُلِّ الْوَرَى» يُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصَ، أَيُّ: يُرِيدُ بِهِ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ، أَمَّا
الْمَلَائِكَةُ فَلَا يَدْخُلُونَ النَّارَ، لَكِنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُسَخَّرُونَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾
[الرعد: ٢٣-٢٤]، وهناك ملائكة، الله أعلم بمصيرهم، لكننا نعلم أنهم لن يدخلوا النار.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «النَّارُ دَارٌ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى» أي: النار دارٌ مَنْ تَعَدَّى الْخُدُودَ وَافْتَرَى الْكَذِبَ، فَمَنْ أَشْرَكَ فَهُوَ مُتَعَدٍّ وَمُفْتَرٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِشْرَاكَه بِاللَّهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَقُولُ بِلِسَانِ حَالِهِ أَوْ بِلِسَانِ مَقَالِهِ: إِنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَهَذَا افْتِرَاءٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ وَلَدًا فَهُوَ مُتَعَدٍّ مُفْتَرٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّعَدِّي وَالْإِفْتِرَاءُ مُتَلَازِمَيْنِ، لَكِنَّ الْإِفْتِرَاءَ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّعَدِّي بِكُلِّ حَالٍ، وَالتَّعَدِّي لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِفْتِرَاءُ بِلِسَانِ الْمَقَالِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِفْتِرَاءُ بِلِسَانِ الْحَالِ.

وَيَتَّضِحُ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُفْتَرِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُفْتَرِيَّ مُتَعَدٍّ وَلَا شَكَّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ تَقَوَّلَ عَلَى بَشَرٍ لَقِيلَ إِنَّهُ مُتَعَدٌّ عَلَيْهِ. فَكَيْفَ إِذَا تَقَوَّلَ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ؟! أَمَّا الْمُعْتَدِي فَقَدْ يَعْتَدِي بِغَيْرِ افْتِرَاءٍ، لَكِنَّ لِسَانَ حَالِهِ يَقُولُ إِنَّهُ مُفْتَرٍ. نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَنَا مِنَ التَّعَدِّي وَالْإِفْتِرَاءِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٢٤ وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يَخْلُدِ وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ الْمُعْتَدِي
١٢٥ (وَجَنَّةُ النَّعِيمِ) لِلْأَبْرَارِ مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ
١٢٦ وَاجْزِمُ بَأَنَّ (النَّارَ) كَـ (الْجَنَّةِ) فِي وُجُودِهَا وَأَنَّهَا لَمْ تَتَلَفِ

الشرح

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يَخْلُدِ، وَإِنْ دَخَلَهَا يَا بَوَارَ الْمُعْتَدِي» وَهَذَا الْبَيِّنُ كَالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: «هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى» يَعْنِي يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ (مَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ) فَإِنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ، وَالْمَعْصِيَةُ الْخُرُوجُ مِنَ الطَّاعَةِ، وَتَنْقَسِمُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى قِسْمَيْنِ: صَغَائِرَ وَكِبَائِرَ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا صَاطِبُ الْكِبَائِرِ، وَهَلْ هِيَ مُحْدُوْدَةٌ أَوْ مَعْدُوْدَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ الْكِبَائِرَ مَعْدُوْدَةٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»^(١).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّهَا مُحْدُوْدَةٌ غَيْرُ مَعْدُوْدَةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَدَّ مِنْهَا الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ، وَهُوَ كَفَرٌ مَخْرُجٌ عَنِ الْمِلَّةِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ عِظَمِ هَذِهِ السَّبْعِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ شَيْءٌ آخَرُ لَمْ يُذَكَّرْ، فَهِيَ مُحْدُوْدَةٌ بِضَوَابِطِ، وَهَذِهِ الضَّوَابِطُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ...﴾، رقم (٢٧٦٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّ ذَنْبٍ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ لَعْنَةٌ، أَوْ غَضَبٌ، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا. يَعْنِي كُلُّ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ أَوْ غَضَبٌ أَوْ لَعْنَةٌ، وَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْصَافٍ.

فَالزُّنَا مِثْلًا كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَدًّا فِي الدُّنْيَا، وَالْإِسْبَالُ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ وَعِيدًا فِي الْآخِرَةِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ لَعْنَةً وَغَضَبًا، وَهَلُمَّ جَرًّا أَخَذًا بِهَذَا الضَّابِطِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْكَبِيرَةُ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ يَعْنِي مَا جَعَلَ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ عَلَيْهِ عُقُوبَةً خَاصَّةً سِوَاءَ كَانَتْ الْعُقُوبَةُ دُنْيَوِيَّةً، أَمْ دِينِيَّةً، أَمْ أُخْرَوِيَّةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ إِمَّا أَنْ تَقَعَ مِنْهَا أَوْ مُحَرَّمَةٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ تَكُونُ صَغِيرَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، فَهَذِهِ صَغِيرَةٌ، لَكِنْ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ؛ كَحَدٍّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٍ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ لَعْنَةٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ نَفْيِ إِيْمَانٍ، أَوْ تَبَرُّؤٍ مِنْ فَاعِلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، كَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١)، فَإِذَا لَمْ يُحِبَّ لِأَخِيكَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِكَ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَفَى الْإِيْمَانَ عَمَّنْ لَمْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

وَهَذَا الضَّابِطُ ضَابِطٌ حَسَنٌ، وَبِهِ يُمَكِّنُ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ، فَمَا جَاءَ مُرْتَبًّا عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا عَنْهُ، أَوْ ذُكِرَ فِيهِ التَّحْرِيمُ، أَوْ كَانَ لَا يَنْبَغِي، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذِهِ مِنْ صَغَائِرِ الذُّنُوبِ.

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/٦٥١-٦٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيْمَان، باب من الإيْمَان أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، رَقْم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيْمَان، باب الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مِنْ خِصَالِ الإِيْمَانِ... رَقْم (٤٥).

إِذْن؛ فَاَلْمَعَاصِي تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: صَغَائِرُ وَكَبَائِرُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ وَالْمَاهِيَّةُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصَّغَائِرَ تُكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْوُضُوءُ وَالصَّدَقَةُ وَالتَّسْبِيحُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَمَّا الْكَبَائِرُ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَوْبَةٍ، وَلَا تَنْمَحِي عَنِ الْإِنْسَانِ إِلَّا بِتَوْبَةٍ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَفَرْقٌ ثَانٍ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ: أَنَّ الْكَبَائِرَ بِمَجَرَّدِ فِعْلِهَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنْ دَائِرَةِ الْعَدَالَةِ إِلَى دَائِرَةِ الْفِسْقِ، أَيْ أَنَّهُ يَكُونُ فَاسِقًا بِمَجَرَّدِ فِعْلِ الْكَبِيرَةِ مَا لَمْ يَتُبْ، وَالصَّغَائِرُ لَا يُخْرِجُ فَاعِلُهَا مِنْ دَائِرَةِ الْعَدَالَةِ إِلَى دَائِرَةِ الْفِسْقِ إِلَّا بِالْإِضْرَارِ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَصَرَ عَلَيْهَا صَارَ فَاسِقًا لَا عَدْلًا.

وَعَلَى ذَلِكَ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّغَائِرَ تُكْفِّرُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْكَبَائِرُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَوْبَةٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْكَبَائِرَ يُخْرِجُ بِهَا الْإِنْسَانُ مِنْ دَائِرَةِ الْعَدَالَةِ إِلَى دَائِرَةِ الْفِسْقِ بِمَجَرَّدِ الْفِعْلِ، أَمَّا الصَّغَائِرُ فَلَا يُخْرِجُ بِهَا مِنْ دَائِرَةِ الْعَدَالَةِ إِلَى دَائِرَةِ الْفِسْقِ إِلَّا بِالْإِضْرَارِ عَلَيْهَا.

فَمَثَلًا حَلَقُ اللَّحْيَةِ صَغِيرَةٌ، لَكِنْ إِذَا أَصَرَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ صَارَ كَبِيرَةً. وَكَذَلِكَ شُرْبُ الدُّخَانِ صَغِيرَةٌ، فَإِذَا أَصَرَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ صَارَ كَبِيرَةً، هَذَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا يَحْدُثُ فِي قَلْبِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يَقْتَرِنُ بِفِعْلِ الصَّغِيرَةِ شَيْءٌ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِأَوَامِرِ الشَّرْعِ وَالْاسْتِهَانَةِ بِهَا، وَحَيْثُئِذٍ تَنْقَلِبُ الصَّغِيرَةُ كَبِيرَةً مِنْ أَجْلِ الْاسْتِخْفَافِ بِأَوَامِرِ الشَّرْعِ. وَرُبَّمَا تَكُونُ الْكَبِيرَةُ صَغِيرَةً مِثْلَ أَنْ يَفْعَلَهَا الْإِنْسَانُ مَعَ الْحَجَلِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرُؤْيَتِهَا أَمَامَ عَيْنِهِ دَائِمًا، فَهُنَا تَنْقَلِبُ إِلَى صَغِيرَةٍ، وَرُبَّمَا يَكُونُ شَعُورُهُ هَذَا تَوْبَةً.

وقولنا: إِنَّ الْكَبَائِرَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَوْبَةٍ. فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا بُدَّ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَيْهَا؟

والجواب: أَنَّ الْكَبَائِرَ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ مَا لَمْ يَتُبْ، أَمَّا الصَّغَائِرُ فَقَدْ تَقَعُ مَكْفَرَةً بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

أَمَّا نَفْسُ الْعُقُوبَةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَعَلَى هَذَا فِفَاعِلُ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ يَتُبْ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: مَا الَّذِي أَعْلَمَكَ أَنَّكَ دَاخِلٌ فِي الْمَشِيئَةِ، وَلِلْأَسَفِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا نَهَيْتَهُ عَنِ الْكَبِيرَةِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فَنَظَرَ كَيْفَ تُمْنِيهِ نَفْسُهُ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ مُطْلَقًا، بَلْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِالْمَشِيئَةِ، فَقَالَ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ لَكَ أَحَدٌ أَنَّكَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الْمَشِيئَةِ، فَرُبَّمَا تَكُونُ مِمَّنْ لَا يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، فَأَنْتَ عَلَى خَطَرٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُسْتَشْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ هُوَ الَّذِي فَعَلَ الْكَبِيرَةَ عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ وَالْحَجَلِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَصَارَتِ الْكَبِيرَةُ دَائِمًا فِي عَيْنِهِ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَنْقَلِبُ صَغِيرَةً وَيَدْخُلُ صَاحِبُهَا فِي الْمَشِيئَةِ، فَقَدْ يُقَالُ هَذَا وَإِنْ كَانَ هَذَا خِلَافَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّنَا نَقُولُ لِهَذَا الْمَفْرُطِ الَّذِي مَتَّهَ نَفْسُهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عِلْمٍ مِنْ حُصُولِهِ: مَنْ قَالَ إِنَّكَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾؟!!

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يَخْلُدْ» وَالْمَرَادُ بِالْمُعْصِيَةِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا الْكَبَائِرُ، قَالَ: «وَإِنْ دَخَلَهَا» وَفِي نُسخَةٍ: «وَإِنْ يَرُدُّهَا»، يَعْنِي

وإن وَرَدَهَا دُخُولًا، لَكِنَّ النُّسخَةَ الصَّحِيحَةَ: «وإن دَخَلَهَا»، يَعْنِي: وإن دَخَلَ النَّارَ لَا يُحْلَدُ، لِأَنَّهُ لَا يُحْلَدُ فِيهَا إِلَّا الْكَافِرُونَ.

وقوله: «يا بَوَارِ الْمُعْتَدِي» هَذَا نِدَاءٌ، يَعْنِي: يَا بَوَارِ الْمُعْتَدِي احْضُرْ، لِأَنَّ الْمُعْتَدِي أَهْلٌ لِلْبَوَارِ، وَالْبَوَارُ هُوَ الْهَلَاكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٨]، أَي: دَارُ الْهَلَاكِ.

وَقَدْ يُشْكَلُ مِنَ الْمُعْتَدِي هُنَا؟ هَلْ هُوَ الْعَاصِي الَّذِي يَدْخُلُ النَّارَ؟ أَوْ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا؟ أَوْ هُمَا جَمِيعًا؟

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا جَمِيعًا، أَوْ أَنَّ مُرَادَ الْمُؤَلِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْمُعْتَدِي الْمُعْتَزَلَةِ وَالْحَوَارِجِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ وَالْحَوَارِجَ يَقُولُونَ: مَنْ دَخَلَ النَّارَ - وَلَوْ مِنْ أَجْلِ الْكَبِيرَةِ - فَإِنَّهُ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا، وَلَكِنْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا؛ فَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: لَا نَقُولُ: مُؤْمِنٌ وَلَا نَقُولُ: كَافِرٌ، وَلَكِنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَقَالَتِ الْحَوَارِجُ: إِنَّهُ كَافِرٌ، وَهُمْ جَمِيعًا اتَّفَقُوا أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ - أَي: الْعُصَاةَ - مُحْلَدُونَ فِي النَّارِ، وَلِهَذَا لَا تَنْفَعُ فِيهِمُ الشَّفَاعَةُ.

وَهُنَاكَ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ؛ وَهُمْ الْمَرْجِيئةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ لَا يَدْخُلُونَ النَّارَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيْمَانِ مَعْصِيَةٌ، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ. فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَدْخُلُ فِي الْإِيْمَانِ، فَإِذَا آمَنَ الْإِنْسَانُ بَقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: فَمَا تَقُولُونَ فِي آيَاتِ الْوَعِيدِ وَأَحَادِيثِ الْوَعِيدِ؟ قَالُوا: هَذِهِ فِي الْكُفَّارِ، أَمَّا الْمُؤْمِنُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ نُصُوصًا كَثِيرَةً تَعَلَّقَ الْوَعِيدُ عَلَى فِعْلٍ مَا لَيْسَ بِكُفْرٍ، فَقَطَعَ الرَّحِمَ مِثْلًا لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -:

«لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»^(١).

وعلى كُلِّ حَالٍ فَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الشَّفَاعَةَ فَيَمَنَ دَخَلَ النَّارَ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ - يُخَالِفُ فِيهَا ثَلَاثُ طَوَائِفٍ مُبْتَدَعَةٍ:

■ الْمُرَجَّةُ: لَا تَهْمُ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ لَا يَدْخُلُونَ النَّارَ أَصْلًا.

■ وَالْحَوَارِجُ وَالْمُعْتَزَلَةُ: لَا تَهْمُ يَقُولُونَ: مَنْ دَخَلَ النَّارَ فَهُوَ خَالِدٌ فِيهَا.

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا سَبَقَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ فِي الشَّفَاعَةِ؛ وَأَنْ مَنْ دَخَلَهَا مِنَ الْعُصَاةِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهَا؛ إِمَّا بِالشَّفَاعَةِ، وَإِمَّا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ لِمَنْ تَكُونُ الْجَنَّةُ وَلِمَنْ تَكُونُ النَّارُ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَجَنَّةُ النَّعِيمِ لِلْأَبْرَارِ» جَنَّةُ النَّعِيمِ: هِيَ جَنَّةُ الْآخِرَةِ، وَنَعِيمُهَا نَعِيمٌ فِي الْبَدَنِ وَنَعِيمٌ فِي الْقَلْبِ. بِخِلَافِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ الدُّنْيَا فِي الْغَالِبِ لَا يَجْتَمِعُ فِيهَا النَّعِيمَانِ؛ فَقَدْ يَنْعَمُ الْإِنْسَانُ فِي الْبَدَنِ، وَلَا يَنْعَمُ فِي الْقَلْبِ، وَقَدْ يَنْعَمُ فِي الْقَلْبِ وَلَا يَنْعَمُ فِي الْبَدَنِ، فَقَدْ يَكُونُ رَجُلٌ غَنِيٌّ عِنْدَهُ مِنَ التَّرَفِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، يَنْعَمُ فِي بَدَنِهِ تَمَامًا، لَكِنْ قَلْبُهُ يَغْلِي مِنَ الْهَمِّ وَالْغَمِّ وَالْخَوْفِ عَلَى نَعِيمِهِ وَالْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ نَعِيمِ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَذَكَّرَ الْمَوْتَ أَوْ تَذَكَّرَ الْهَرَمَ تَنَغَّصَ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٦).

(٢) البيت من الشواهد النحوية التي لا يعرف قائلها، انظر أوضح المسالك (١/٢٤٢)، وجمع الهوامع (١/١٧٧).

عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ النَّعِيمُ مِنْ وَجْهِ فِي الدُّنْيَا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ الْحَكِيمُ^(١):

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ

وَقَسَ هَذَا بِنَفْسِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا سُرِرْتَ الْيَوْمَ فَاَنْتَظِرِ الْحُزْنَ غَدًا، وَإِنْ حُزَنْتَ الْيَوْمَ فَاَنْتَظِرِ السُّرُورَ غَدًا، هَكَذَا الدُّنْيَا.

لَكِنْ نَعِيمُ الْجَنَّةِ - جَعَلَنَا اللَّهُ وَالْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ يَتَمَتَّعُ بِهِ - لَيْسَ فِيهِ حُزْنٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَجَنَّةُ النَّعِيمِ» يَعْنِي كَلًّا مِنْ نَعِيمِ الْقَلْبِ وَنَعِيمِ الْبَدَنِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ: ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، نَضْرَةً فِي الْوَجْهِ وَفِي الْبَدَنِ، وَسُرُورًا فِي الْقَلْبِ، فَاجْتَمَعَ لِهَما النَّعِيمَانِ؛ نَعِيمُ الْبَدَنِ بِالنَّضْرَةِ الْحَسَنَةِ، وَنَعِيمُ الْقَلْبِ بِالسُّرُورِ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاجْزِمِ بِأَنَّ النَّارَ كَالْجَنَّةِ فِي وُجُودِهَا، وَأَنَّهَا لَمْ تَتَلَفْ

وهذا سبق أن تكلمنا عنه في وجود الجنة والنار، فقلنا إن الجنة والنار الآن موجودتان بدلالة الكتاب والسنة، وذكرنا أن القول الرَّاجِحَ أَنَّهما لا يفنيان، وأنَّ عَدَمَ فَنَاءِ الْجَنَّةِ محلُّ إجماعٍ من أهل السُّنَّةِ، وَأَمَّا النَّارُ فَفِيهَا خِلَافٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَالْقَائِلُ بِهِ قَلِيلٌ فَلَا يَعْتَدُّ بِهِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ. وَالصَّحِيحُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَنَا، وَالَّذِي نَدِينُ اللَّهُ بِهِ وَنَعْتَقِدُهُ أَنَّ النَّارَ مُؤَبَّدَةٌ لَنْ تَتَلَفْ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاجْزِمِ بِأَنَّ النَّارَ كَالْجَنَّةِ فِي وُجُودِهَا، وَأَنَّهَا لَمْ تَتَلَفْ

(١) البيت من المتقارب، وهو للنَّيْمِ بْنِ تَوَكَّب. انظر الكتاب لسبويه (١/ ٨٦).

و(لم) هُنا بِمَعْنَى (لَنْ) يَعْنِي: لَنْ تَتَلَفَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَهُنَا قَاسَ النَّارَ عَلَى الْجَنَّةِ؛
لَأَنَّ النَّارَ مُخْتَلَفٌ فِي بَقَائِهَا بِخِلَافِ الْجَنَّةِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٢٧ فَنَسَأَلُ اللَّهَ (النَّعِيمَ) وَ(النَّظَرَ) لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنِ غَبَرٍ
 ١٢٨ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ كَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) وَ(الْأَخْبَارِ)
 ١٢٩ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُجْجَبِ إِلَّا عَنِ (الْكَافِرِ) وَ(الْمُكَذِّبِ)

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَنَسَأَلُ اللَّهَ النَّعِيمَ وَالنَّظَرَ لِرَبِّنَا» نَسَأَلُ اللَّهَ النَّعِيمَ فِي الْجَنَّةِ، وَنَسَأَلُهُ النَّظَرَ لِرَبِّنَا عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَى نَعِيمٍ فِي الْجَنَّةِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا يُعْطَوْنَ نَعِيمًا أَعْظَمَ وَلَا أَسْرَّ مِنَ النَّظَرِ لَوْجَهَ اللَّهِ.

وقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنِ غَبَرٍ» أَي: مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ مَضَى. أَي: نَسَأَلُ اللَّهَ النَّعِيمَ وَالنَّظَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذَلِكَ عَذَابٌ، بَلْ نَسَأَلُهُ أَنْ نَدْخُلَ الْجَنَّةَ بِلا عَذَابٍ.

وقوله: «فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ» فَإِنَّهُ، أَي: اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، «يُنْظَرُ بِالْأَبْصَارِ» جَمْعُ بَصَرٍ، يَعْنِي: بِالْعَيْنِ، رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُنْظَرُ بِالْقَلْبِ، وَأَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي النَّظَرِ إِلَى اللَّهِ يُرَادُ بِهَا النَّظَرُ بِالْقَلْبِ، أَوْ النَّظَرُ إِلَى ثَوَابِهِ، وَكِلَاهُمَا مَعْنِيَانِ بَاطِلَانِ.

أَمَّا النَّظَرُ بِالْقَلْبِ فَإِنَّ هَذَا حَاصِلٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَكَادُ يَرَى رَبَّهُ بِقَلْبِهِ مِنْ شِدَّةِ إِيمَانِهِ بِهِ، وَبِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنْتَ لَوْ وَصَفَ لَكَ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا كَمَا لَوْ وَصَفَ لَكَ إِنْسَانٌ ثَقَّةً بَيْتًا لِتَشْتَرِيهِ وَصَفًا دَقِيقًا، فَكَأَنَّمَا تَرَاهُ بِقَلْبِكَ، وَكَذَلِكَ فَالْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ يَرَوْنَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِقُلُوبِهِمْ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَوْ لَا هَذَا الْيَقِينُ مَا حَصَلَ لَهُمْ دُخُولُ الْجَنَّةِ، فَهُمْ يَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى بِقُلُوبِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَحِينَئِذٍ لَا نَعِيمَ لَهُمْ بِهَذَا النَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ لَهُمْ مِنْ قَبْلُ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى ثَوَابِ اللَّهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: هَذَا تَحْرِيفٌ لِلنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ الصَّحِيحَةِ، مِثْلَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»^(١)، وهذا واضحٌ في أنَّ الَّذِي يُرَى هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، فَتَرَاهُ كَالشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «تَرَوْنَهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(٢).

وقوله: «كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ» يعني: القرآن، «وَالْأَخْبَارُ» جمع خبر، وهي الأحاديث. فرؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة ثابتة بالقرآن والسنة وإجماع السلف، حتى إنَّ بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِلنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ الصَّحِيحَةِ، وَمُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

وقال بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ، فَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْجِرَ رُؤْيَيْهِ فِي الْآخِرَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يُنْكَرُ أَنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْآخِرَةِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: حَرَمَكَ اللَّهُ مِنْهَا، وَأَعْتَقِدَ أَنَّنَا لَوْ قُلْنَا لَهُ: حَرَمَكَ اللَّهُ مِنْهَا لَا سِتْشَاطَ غَضَبًا، فَكَيْفَ إِذَا دُعِيَ عَلَيْهِ بِأَلَّا يُرَى رَبَّهُ غَضِبَ وَهُوَ يَقُولُ فِي عَقِيدَتِهِ: يَمْتَنِعُ أَنْ نَرَى رَبَّنَا؟ فَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ يَغْضَبَ عِنْدَ الْإِزَامَةِ بِمَا يَقُولُ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ الرُّؤْيَا الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ:

أَمَّا دَلَالَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الرُّؤْيَا: فَمِنْ وَجْهِ:

الأول: التَّصْرِيحُ بِالنَّظَرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾، رقم (٤٨٥١).

والثاني: نفي الإدراك.

والثالث: حجب أعداء الله عن رؤية الله.

هذه ثلاثة أنواع من الأدلة.

أولاً: التصريح بالنظر: مثل قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فالله عَزَّجَلَّ قَالَ: وجوهه، ولم يقل قلوب يومئذ ناظرة، وإذا كانت الوجوه هي التي ترى، فوسيلة الرؤية في الوجه لا شك أنها العين. إذن؛ فنراه بأعيننا.

وقال الله تعالى: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وفسر الزيادة أعلم الخلق بالله عَزَّجَلَّ وكتابه رسول الله ﷺ بأن المراد بالزيادة النظر إلى وجهه الله تعالى، ولا نعلم تفسيراً أصح وأوثق من تفسير الرسول ﷺ أبداً، فإذا قال: هي النظر إلى وجهه الله قلنا: صدقت وصدق الله ورسوله.

ثانياً: نفي الإدراك: قال الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإن نفي الإدراك يدل على ثبوت أصل الرؤية؛ لأن نفي الإدراك مع عدم ثبوت الرؤية لغو من القول وفساد؛ إذ كيف يقال: لا تدركه الأبصار وهو لا يرى أصلاً؟ فكونه يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يعني أنها تراه ولكن لا تدركه؛ ولهذا استدلل بهذه الآية أهل السنة على أن الله يرى، ووجه الدلالة أن نفي الإدراك دليل على ثبوت أصل الرؤية؛ لأن نفي الإدراك عما لم يثبت أصله لغو من القول لا حاجة له، وحينئذ يكون في الآية دليل على ثبوت الرؤية.

والعجب أن الذين ينفون الرؤية يستدلون بنفس الآية على أنه لا يرى؛ لأن

الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، ونقول ردّاً عليهم: الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ﴾

ولم يَقُلْ: لا تَرَاهُ. وفرَّقَ بَيْنَ الإدْرَاكِ والرُّؤية. فَنَحْنُ الْآنَ نَعْلَمُ اللهَ عَزَّجَلَّ لَكِنْ لَا نُدْرِكُ حَقِيقَتَهُ. وَلَوْ قُلْنَا بِقَوْلِهِمْ لَقُلْنَا: إِنَّ اللهَ لَا يُعْلَمُ. وَعَلَى هَذَا فَالْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُرَى.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَاعِدَةً فِي الاسْتِدْلَالِ، وَنَاهَيْكَ بِهِ فَهَمَّا وَفَقَهَمَّا، فَقَالَ: أَنَا مُلْتَزِمٌ بِكُلِّ دَلِيلٍ صَحِيحٍ اسْتَدَلَّ بِهِ مَبْطُلٌ عَلَى بَاطِلِهِ أَنْ أَجْعَلَهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ لَا لَهُ، سَوَاءٌ كَانَ أَثَرِيًّا أَمْ نَظَرِيًّا، ذَكَرَ هَذَا فِي كِتَابِهِ (دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِالَدَّلِيلِ الصَّحِيحِ عَلَى الْقَوْلِ الْبَاطِلِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُشَمُّ مِنْهُ رَائِحَةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

فَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا بِنَفْيِ الرُّؤية فِي الْآخِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الإدْرَاكِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ الرُّؤية، وَلَوْ لَا وُجُودُ أَصْلِ الرُّؤية لَكَانَ نَفْيُ الإدْرَاكِ لَعْوًا يُنْزَعُ عَنْهُ كَلَامُ اللهِ. ثَالِثًا: حُبُّ اللهِ عَنْ أَعْدَائِهِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَاللهُ مَا حَبَبَ أَعْدَاءَهُ عَنْهُ فِي حَالِ الْغَضَبِ إِلَّا لِيَرَاهُ أَوْلِيَاؤُهُ فِي حَالِ الرِّضَا»، وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مُخْجَوِينَ لَمْ يَكُنْ لِنَفْيِ الْحَبِّ عَنِ الْأَعْدَاءِ فَائِدَةٌ، بَلْ فِيهِ مَضَرَّةٌ، حَيْثُ أَوْهَمَ التَّخْصِيسَ بِيَعْضِ مَذَلُّوَاتِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ رُؤيةَ اللهِ ثَابِتَةٌ بِالنَّصِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

”ثُبُوتُ الرُّؤية.

”ونفي الإدراك.

”والحجب عن الأعداء.

أما دلالة السنة على الرؤية:

فقد تواترت السنة على رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى يوم القيامة، وعلى هذا قول النّاظم ينظم بعض ما تواتر^(١):

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شَفَاعَةً وَالْحَوْضُ وَمَسَحُ خُفَيْنِ وَهَذِي بَعْضُ
وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «وَرُؤْيَا».

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبْ إِلَّا عَنِ الْكَافِرِ وَالْمُكَذِّبِ

هَذَا تَعْلِيلٌ بِتَدْلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْجَبْ إِلَّا عَنِ الْكَافِرِ وَالْمُكَذِّبِ، وَفِي هَذَا يُشِيرُ
الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَّحُجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فَإِذَا
حُجِبَ هَؤُلَاءِ فَضِدَّهُمْ يَرَوْنَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



(١) ذكره الكتاني في نظم المتناثر (ص: ١٨)، نقلًا عن الشيخ أبي الله محمد التاودي (ت ١٢٠٩ هـ) في حواشيه على الجامع الصحيح.



البَابُ الْخَامِسُ: فِي ذِكْرِ النُّبُوَّةِ وَمَتَعَلِّقَاتِهَا

١٣٠ وَمِنْ عَظِيمِ مَنَّةِ (السَّلَامِ) وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَنَامِ
١٣١ أَنْ أَرْشَدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُصُولِ مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ (الرَّسُولِ)

الشرح

الدين الإسلامي مبني على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله،
فبشهادة أن لا إله إلا الله يكون الإخلاص، وبشهادة أن محمداً رسول الله يكون
الاتباع.

وقد انتهينا مما يتعلق بالربِّ عزَّ وجلَّ فيما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، في ربوبيته
وألوهيته وأسمائه وصفاته. وبقيت شهادة أن محمداً رسول الله، وحيث لا بُدَّ أن
نعرف النبوة والرسالة، والحكمة من الرسالة والنبوة وما يتعلق بهذا؛ ولذلك قال
المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنْ عَظِيمِ مَنَّةِ (السَّلَامِ) وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الْأَنَامِ
أَنْ أَرْشَدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُصُولِ مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ (الرَّسُولِ)

وصدق رَحِمَهُ اللهُ، فمن عظيم المنَّة، بل أعظم منَّة من الله بها أن أرسل الرُّسُلَ
إلى الخلق مبشرين ومُنذرين، والمنَّة: العطاء، فالعطاء بلا طلبٍ مكافأة يُسمَّى منَّة،
وأمنُ المعطين عليك الله جَلَّ وَعَلَا ثُمَّ رَسُوهُ ﷺ؛ ولهذا في غزوة حُنين غنم الرُّسُولُ
ﷺ وأصحابه أموالاً كثيرة جداً، فصار يُعطي المؤلفة قلوبهم تأليفاً لهم على الإسلام؛

لأنَّ الإنسانَ مَهْمَا كَانَ يُحِبُّ الْمَالَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، حَتَّى إِنَّهُ مَرَّةً مِنَ الْمَرَّاتِ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ مُسَلِّمًا لَكِنْ إِسْلَامُهُ لَيْسَ ثَابِتًا، وَالْأَعْرَابُ يُحِبُّونَ الْمَوَاشِي وَبِالْأَخْصَصِ الْغَنَمَ وَالْإِبِلَ، فَأَعْطَاهُ الرَّسُولُ ﷺ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ فَذَهَبَ إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ: يَا قَوْمِي، أَسْلِمُوا فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: أَسْلِمُوا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ.

فَانْظُرْ كَيْفَ مَلَكَ هَذَا الْمَالُ قَلْبَهُ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ حِكْمَةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ جَعَلَ لِلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ نَصِيبًا مِنَ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ؛ فَيُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الدُّعَاةِ الْآنَ حَيْثُ يُعْطُونَهُمْ مِنْ صَلَفِ الْقَوْلِ مَا يُنْفَرُ قُلُوبَهُمْ.

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّا لَوْ رَجَعْنَا لِلدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ وَتَأَمَّلْنَا كَيْفَ يَدْعُو النَّاسَ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِ، وَجَدْنَا رَحْمَةً وَعَطْفًا، وَوَجَدْنَا أَنَّ الْإِسْلَامَ يُقَابِلُ الْمُخَالِفِينَ مُقَابَلَةَ الطَّبِيبِ الْحَاذِقِ الْمُشْفِقِ، لَا مُقَابَلَةَ الْمُتَنَصِّرِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِمَ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَنَا عَلَى تَنْفِيزِهَا فِي دَعْوَةِ الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ.

فَمِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ أَيْضًا أَنْ أُرْسِلَ إِلَى الْخَلْقِ رُسُلًا؛ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ؛ وَلِأَنَّ الْعُقُولَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَقِلَ بِمَعْرِفَةِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ، حَتَّى يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِفِعْلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَضَرُورَةِ النَّاسِ إِلَى الرُّسُلِ أَشَدَّ مِنْ ضَرُورَتِهِمْ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْهَوَاءِ؛ لِأَنَّ بِالرُّسُلِ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَثِ الرُّسُلَ بَقِيَ النَّاسُ جَهَالًا؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَلَامَاتِ السَّاعَةِ أَنْ يُقْبَضَ الْعِلْمُ، كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ، رقم (٢٣١٢).

الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جَهَالًا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١).

إِذَنْ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّسَالَةِ حَتَّى تَقُومَ الْحِجَّةُ، وَتَبَيَّنَ الْمَحِجَّةُ، وَيَسْلُكَ النَّاسُ إِلَى رَبِّهِمْ طَرِيقَ الْهُدَى، وَهِيَ مِنْ مَنَّةِ اللَّهِ، بَلْ أَمْنُ شَيْءٍ مِنَ اللَّهِ بِهِ عَلَيْنَا هُوَ الرِّسَالَةُ وَالْعِلْمُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلُطْفُهُ بِسَائِرِ الْأَنَامِ» أَي: وَمِنْ لُطْفِهِ جَلَّوَعَلَا وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ، «بَسَائِرِ الْأَنَامِ» أَي: بِعُمُومِ الْأَنَامِ، وَالْأَنَامُ: هُمُ الْخَلْقُ، «أَنْ أُرْشِدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُصُولِ» (أَنَّ) هُنَا مُصَدِّرِيَّةٌ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ الْمُبْتَدَأِ، وَ«مِنْ عَظِيمٍ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، أَي: مِنْ عَظِيمِ مَنَّةِ الرَّحْمَنِ أَنْ أُرْشِدَ الْخَلْقَ إِلَى الْوُصُولِ.

وَقَوْلُهُ: «مُبَيَّنًا لِلْحَقِّ بِالرَّسُولِ» الْمُرَادُ بِالرَّسُولِ هُنَا الْجِنْسُ، وَعَلَى هَذَا فَ(ال) لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَلَيْسَتْ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِي وَلَا الْخُصُورِي وَلَا الذَّهْنِي، بَلْ هِيَ لِلْجِنْسِ الدَّالُّ عَلَى الْعُمُومِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ، وَكُلُّ رَسُولٍ يُرْسَلُ إِلَى قَوْمِهِ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرْسِلَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَبَلَغَتْ رِسَالَتُهُ جَمِيعَ الْخَلْقِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَآيَتُهُ الْعُظْمَى هَذَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- إِلَى الْيَوْمِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم (١٠٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن، رقم (٢٦٧٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٢ وَشَرَطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ (النَّبَوَّةِ) (حُرِّيَّةِ) (ذُكُورَةِ) كَ (قُوَّةِ)

الشرح

النَّبِيُّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلرَّسَالَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطَى لِلرَّسَالَةِ مُؤَهَّلًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ يَصْلُحُ لِلرَّسَالَةِ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يُؤْتِي فَضْلَهُ مَنْ يَشَاءُ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ الْمَوْزُوثَ عَنِ الرَّسَالَةِ لَا يُعْطِيهِ اللَّهُ إِلَّا لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهُ، نَسَّالَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، وَذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْكُفَّارِ الْمَعَانِدِينَ لِلرُّسُلِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتِيَ مَثَلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، أَي: أَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلرَّسَالَةِ، فَلَمْ يُعْطَوْهَا، لَكِنْ أُعْطِيَهَا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا.

وَالنَّبَوَّةُ لَهَا شُرُوطٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْهَا، فَقَالَ: «وَشَرَطُ مَنْ أُكْرِمَ بِالنَّبَوَّةِ حُرِّيَّةٌ» شَرَطُ: مُبْتَدَأٌ، حُرِّيَّةٌ: خَبَرُهُ، مَنْ أُكْرِمَ: أَي: مَنْ أُكْرِمَهُ اللَّهُ وَفَضَّلَهُ، بِالنَّبَوَّةِ: أَي بِالرَّسَالَةِ، فَالرَّسَالَةُ إِذْنُ إِكْرَامٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإشراء: ٥٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإشراء: ٧٠]، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَعْلَى أَصْنَافِ بَنِي آدَمَ هُمُ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَالرَّسَالَةُ كَرَامَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ سِوَاهُ تَمَكُّنِ الرَّسُولِ مِنْ بَثِّ رِسَالَتِهِ وَانْتَفَعِ بِهِ

الخلق أم لم يتمكن، فإنَّ الرسول ﷺ رأى الأنبياء، رأى النبي ومعه الرَّهط، والنبي ومعه الرَّجُل والرَّجُلان، والنبي وليس معه أحدٌ، وكلُّهم مُكْرَمُونَ، لكن لا شكَّ أنَّ مَنْ من الله عليهم بكثرة الأتباع أعظم إكرامًا مَنْ دُونَ ذَلِكَ.

فإن قيل: كيف نجَمع بين قول النبي ﷺ: «يَأْتِي النَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»^(١). وقوله: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ حَوَارِيَّينَ»^(٢).

فالجواب: إمَّا أن يكون المراد بالحديث الثاني ذَوِي العِزِّم من الرُّسُل أو أنَّه يُسْتثنى من الحديث الثاني ما دلَّ عليه الحديث الأول؛ لأنَّ الأنبياء كثيرُونَ. وقوله: «وَشَرَطُ مَنْ أَكْرَمَ بِالنُّبُوَّةِ حُرِّيَّةٌ...» الخ، النُّبُوَّة لها شروط:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «حُرِّيَّةٌ» يَعْنِي شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ حَرًّا لَا رَقِيقًا، وَالرَّقِيقُ هُوَ الْمَمْلُوكُ، الْعَبْدُ الَّذِي يُبَاعُ وَيُشْتَرَى، فَهَذَا لَا يَكُونُ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَّ وَصْفٌ نَازِلٌ عَنِ الْحُرِّيَّةِ، فَالرَّقِيقُ مَمْلُوكٌ يَمْلِكُهُ سَيِّدُهُ، يُبَاعُ، وَيُشْتَرَى، وَيُسْتَحْدَمُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَائِدًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ مَمْلُوكٌ مَقْودٌ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ قَائِدًا. إِذِنْ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ حَرًّا.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطُ شُرُوطٌ لَهَا وَقَعٌ لَا لَهَا سَيَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ الْآنَ، فَمُحَمَّدٌ ﷺ هُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَكِنْ الَّذِينَ كَانُوا أَنْبِيَاءَ لَا بُدَّ فِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا أَحْرَارًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا أَرْقَاءَ.

فإن قيل: إنَّ يُوْسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِيَع مَمْلُوكًا عِنْدَ عَزِيزٍ مُضَرٍّ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره.... رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة، رقم (٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان.... رقم (٥٠).

فالجواب: أَنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نُبِّيٌّ بَعْدَ السَّجْنِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا﴾ [يوسف: ١٥]، يَعْنِي: جَاءَهُ الْوَحْيُ قَبْلَ السَّجْنِ؟

فالجواب: أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى أَبِيهِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَالشَّرْطُ الثَّانِي: قَالَ (ذُكُورَةً) فَالنِّسَاءَ لَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولٌ؛ لِأَنَّهُنَّ لَسُنَّ أَهْلًا لِتَحْمُلِ هَذِهِ الْقِيَادَةَ الْعَظِيمَةَ، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(١)، وَلَوْ بِالِاتِّخَابِ؛ فَإِذَا اتَّخَبُوا امْرَأَةً فَإِنَّهُمْ لَنْ يُفْلِحُوا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ امْرَأَةٌ رَسُولًا، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا صَارَتْ نَبِيًّا، وَالنَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي بِقَوْمِهِ، فَإِذَا جَاءَهَا الْحَيْضُ فَلَنْ تُصَلِّيَ، إِذَنْ؛ فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقًا أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا، لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ عَالِمًا، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ.

أَمَّا الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧]، فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا رِجَالًا؛ لَا مَلَائِكَةً وَلَا إِنَاثًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هُنَاكَ أَقْوَامًا وَلَوْ أَمَرَهُمْ نِسَاءً وَأَفْلَحُوا فَمَا الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ؟

فالجوابُ عَنْهُ مِنْ أَحَدِ وَجْهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»، يَعْنِي أَوْلَئِكَ الْقَوْمَ فَيَكُونُ خَاصًّا، وَإِذَا كَانَ خَاصًّا لَمْ يَكُنْ إِشْكَالًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى، رقم (٤٤٢٥).

الوجه الثاني: أن نقول: إن هؤلاء النساء لم يتولين الأمر على وجه الإطلاق، بل الذي يُدبر الأمر غيرهن، لكن لهن الرئاسة اسمًا لا حقيقةً.

الوجه الثالث: أن يقال: هؤلاء القوم لو أنهم ولّوا رجلًا لكان أفلح لهم، ويكون المراد بالنفي: «لن يفلح قوم» نفي الفلاح التام، فيقال: هؤلاء القوم لو أنهم ولّوا رجلًا لكان أفلح لهم.

الوجه الرابع: أن يقال: إن قول النبي ﷺ: «لن يفلح قوم» هذا بناء على الأغلب والأكثر ولا فقد يفلحوا.

فهذه أربعة أوجه في الجواب عن هذا الحديث، والله أعلم.

والشرط الثالث: قال: «كقوة» يعني أن يكون عنده قدرة وقوة على إبلاغ الرسالة، فلا يمكن أن يكون أصم، ولا يمكن أن يكون أبكم لا يتكلم، ولا يمكن أن يكون منهك القوى البدنية، بل لا بد أن يكون عنده قوة؛ لأن إرسال من ليس ذا قوة عبث يُنزّه الله عنه، فلا يعقل أن يرسل من لا يستطيع أن يتكلم أو من هو أصم، والأعمى قد نقول إنه لا يمكن أن يرسل الله رسولاً أعمى، وقد نقول إنه يمكن؛ لأن العمى وإن كان يُضعف القوة على أداء الرسالة لكنه لا يمنع أداء الرسالة، والكلام على ما يمنع أداء الرسالة، فلا بد أن يكون قويًا.

ولا يرد عليك نبي الله أيوب عليه الصلاة والسلام؛ لأنه أصيب بما أصيب، ثم برئ في النهاية، فهذا من العوارض.

ولا يشترط أن يكون ذا سيادة في قومه، لكن في الغالب أنه يكون ذا سيادة في قومه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود: ٩١]، وهذا هو الغالب،

وَقَدْ يَكُونُ ذَا شَرَفٍ فِي قَوْمِهِ وَسِيَادَةٍ؛ لِقَوْلِ لُوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى زُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]، أَي: إِلَى قَوْمٍ يَمْنَعُونِي مِنْكُمْ.

فالمهمُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ذَا سِيَادَةٍ وَشَرَفٍ فِي قَوْمِهِ، لَكِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَلَا سِيَّمَا فِي خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ أَشْرَفَ قَوْمِهِ نَسَبًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ اصْطَفَى إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَاهُ ﷺ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَهُوَ كَرِيمٌ مِنْ كِرَامِ كِرَامِ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا بِشَرَطٍ.

وَقَوْلُهُ: «حُرِّيَّةُ ذُكُورَةٍ كَقُوَّةٍ» لَوْ قَالَ: «حُرِّيَّةُ ذُكُورَةٍ وَقُوَّةٍ» لَكَانَ أَحْسَنَ، لَكِنَّهُ قَالَ: «كَقُوَّةٍ» فَكَانَهُ جَعَلَ الْقُوَّةَ تَعْلِيلًا لِاشْتِرَاطِ الذُّكُورَةِ وَاشْتِرَاطِ الْحُرِّيَّةِ، وَهَذِهِ الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ يَعْنِي كَمَا تُشْتَرَطُ الْقُوَّةُ.

فَالشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ: الْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ وَالْقُوَّةُ عَلَى إِبْلَاحِ الرِّسَالَةِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٣ وَلَا تُنَالُ رُتَبَةَ (النُّبُوَّةِ) بِ(الْكَسْبِ) وَ(التَّهْذِيبِ) وَ(الْفُتُوَّةِ)

١٣٤ لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَى الْأَجَلُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِ

الشرح

يعني أَنَّ رُتَبَةَ النُّبُوَّةِ لَا تُنَالُ بِعَمَلِ الْعَبْدِ، وَهَذَا أَيْضًا كَمَا سَبَقَ لَا مَجَالَ لَهُ الْآنَ؛ لِأَنَّ الرِّسَالَةَ حُتِمَتْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

وقول المؤلف: إِنَّ النُّبُوَّةَ لَا تُنَالُ (بِالْكَسْبِ) يعني بالتخلق بالأخلاق الفاضلة، والقِيَامُ بِهَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي لِرَبِّهِ وَالَّتِي لِلخَلْقِ. (والتَّهْذِيبِ) أي: وَلَا تُنَالُ أَيْضًا بِتَهْذِيبِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وَتَهْذِيبِ غَيْرِهِ، بَأَن يَكُونَ رَجُلًا مُرِيدًا لِلإِصْلَاحِ سَاعِيًا فِيهِ.

قوله: «وَالْفُتُوَّةُ» أي: وَكَذَلِكَ لَا تُنَالُ بِالْفُتُوَّةِ، وَهِيَ الْكَرَمُ وَالشَّجَاعَةُ.

وذكر المؤلف -رحمه الله تعالى- هَذَا الْكَلَامَ رَدًّا عَلَى بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُهَيِّئَ نَفْسَهُ وَيُهْذِّبَهَا حَتَّى يَكُونَ مُؤَهَّلًا لِلنُّبُوَّةِ فَيَكُونَ نَبِيًّا، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَالنُّبُوَّةُ لَا تُنَالُ بِالْكَسْبِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ بِالْكَسْبِ.

وَلَكِنْ رَبُّنَا يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾

[الأنعام: ١٢٤]؟

فَنَقُولُ: بَلَى، وَلَكِنْ هَذَا الَّذِي كَانَ أَهْلًا لِلرِّسَالَةِ، لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَهْلِيَّةُ بِعَمَلٍ مِنْهُ، بَلْ كَانَتْ بِفَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّنا نَجِدُ أَناسًا وَصَلُّوا إِلَى الْقِمَّةِ فِي

الكرم والشجاعة وحسن الأخلاق في الجاهلية؛ مثل عبد الله بن جُدعان وغيره، ومع ذلك لم ينل النبوة، وإنما نالها محمد ﷺ؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله:

لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَوْلَى الْأَجَلِّ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِّ

أفادنا المؤلف رحمه الله في هذا البيت أن النبوة فضل من الله يتفضل بها على من يشاء من عباده؛ ولهذا لما قال أعداء الرُّسل للرُّسل: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] يعني: ما نحن إلا بشرٌ مثلكم، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، فالله سبحانه وتعالى هو الذي يُمُنُّ بالنبوة على من يشاء من عباده، كما يُمُنُّ بالعلم على من يشاء من عباده، مع أن العلم ربما يحصل بالكسب، لكن هو منه من الله، فكم من إنسان حاول أن يطلب العلم ولكنه عجز.

وأفادنا في قوله: «لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الْأَجَلِّ» أن من كان نبياً فلا يمكن أن تُسلب منه النبوة، فالنبوة لها ابتداء وليس لها انتهاء إلا بالموت، يعني: لا يمكن أن يكون الإنسان رسولا ثم تُسلب منه الرسالة، لكن يمكن أن يكون غير رسول ثم يرسل كما هو الأصل؛ فالأصل أنه لا يرسل إلا من كان قد بلغ أشده وبلغ أربعين سنة؛ ليكون تام العقل.

وأما قوله تعالى عن عيسى عليه الصلاة والسلام حين أشارت أمه إليه فقالوا:

﴿كَيْفَ نُنْكَلُ مِنْ كَانَ فِي الْأَمْهِدِ صَبِيًّا﴾ (٣٢) قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٣٠) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (٣١) وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٢٩-٣٢]، فقال بعض العلماء رحمه الله: إن هذا خاص

بِعِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَبْلُغَ أَشَدَّهُ وَيَسْتَوِي وَيَكْبُرَ، أَمَّا عِيسَى فَإِنَّهُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَتَكْوِينِهِ وَرِسَالَتِهِ، وَقِيلَ الْمَعْنَى آتَانِي الْكِتَابَ فِي عِلْمِهِ، فَيَكُونُ التَّعْبِيرُ بِالْمَاضِي بِاعْتِبَارِ عِلْمِ اللَّهِ، وَيَكُونُ الْمَاضِي هُنَا اسْتِعْمَالُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا رَجَّحْتُمْ هَذَا مَعَ أَنَّ التَّقْدِيرَ الْأَوَّلَ لَا مَانِعَ مِنْهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: إِذَا رَجَّحْنَا التَّقْدِيرَ الْأَوَّلَ فَمَعْنَى هَذَا أَنَّنَا نَمْنَعُ هَذَا الْأَصْلَ وَهُوَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّ اللَّهَ لَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا إِلَّا إِذَا أَنْ أَهْلًا لِلرَّسَالَةِ يَتَحَمَّلُ الدَّعْوَةَ وَيَتَحَمَّلُ الرَّدَّ عَلَى الْآخَرِينَ، هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ؟

الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى نَبِيًّا وَلَا يُسَمَّى رَسُولًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ، لَكِنَّهُ لَمْ يُنْهَ عَنْ إِبْلَاغِهِ، وَأَمَّا الرَّسُولُ فَهُوَ مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ.

وَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ فِي النَّبِيِّ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ وَبَيْنَ أَنْ نَقُولَ: نُهِيَ عَنْ تَبْلِيغِهِ، وَهَذَا نَظِيرُ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى الْوَلَاةِ وَلَا مَهْ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِهِ لِلْمُنْكَرِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ السَّكُوتِ عَنِ الْإِنْكَارِ، وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمُنْكَرِ^(١)، فَالسَّكُوتُ عَنِ الْإِنْكَارِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٧٢).

الإنكار أو مع خوف مُنكَر أَكْبَر لا يُلام عَلَيْهِ الإنسان، بَلْ قَدْ يُحْمَدُ إِذَا تُرِكَ الْإِنْكَارُ
خَوْفًا مِنْ مَفْسَدَةِ أَكْبَر، لَكِنْ لو أَمَرَ بِالْمُنْكَرِ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُدْخَلُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمُنْكَرِ
وَالرَّضَا بِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٥ وَلَمْ تَزَلْ فِيْمَا مَضَى الْأَنْبَاءُ مِنْ فَضْلِهِ تَأْتِي لِمَنْ يَشَاءُ

الشرح

قوله: «الأنباء» بالرفع على أنها اسم «تزل»؛ لأن زال ويزال تعمل عمل كان إذا سُبقت بنفي أو شبهه، وهنا سُبقت بنفي وهو قوله: «ولم تزل»، وعليه فالأنباء اسم تزل، وخبرها قوله: «تأتي لمن يشاء» أي: لم تزل الأنباء آتية لمن يشاء.

وقوله: «فيما مضى» أي: فيما سبق هذه الأمة، و«من فضله» أي: على المرسل وعلى المرسل إليهم جميعاً.

وقوله: «لمن يشاء» أي: لمن يشاء من عباده، وقد أخبر الله عز وجل أنه بعث في كل أمة رسولا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

وعليه فإن كل الأمم السابقة قد أرسل الله إليهم الرسول والنذير وأقام الحجة على جميع الخلق، ولم يبق لأحد حجة على الله عز وجل.

فإن قال قائل: هل الأنبياء محصورون؟

قلنا: إنه ورد في ذلك حديث يدل على حضرهم بمئة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، والرسل دون ذلك^(١)؛ لأن الأنبياء أكثر بكثير من الرسل، أما الرسل فأقل،

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥، رقم ٢٢٣٤٢) والطبراني (٨/ ٢١٧، رقم ٧٨٧١) قال الهيثمي

وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ رَسُولًا، وَلَكِنَّهُمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَقَدْ يَزِيدُونَ عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

إِذْن؛ فَعَقِيدَتْنَا بِالنِّسْبَةِ لِلرُّسُلِ أَنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ، وَمَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَنْ يُوجِّهُهَا وَيُبَيِّنُ لَهَا الْحَقَّ.

وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ هُوَ آدَمُ، فَإِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا مَكْلَمًا، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: هَلْ كَانَ آدَمُ نَبِيًّا؟ قَالَ: «نَعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ»^(١).

وَأَمَّا أَوَّلُ الرُّسُلِ فَهُوَ نُوحٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦]، فَإِذَا كَانَتِ النُّبُوَّةُ وَالْكِتَابُ فِي ذُرِّيَّةِ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ دَلٌّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ نُوحٍ رَسُولٌ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ: «أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى نُوحٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ»^(٢). وَهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ أَقْحَمَ إِدْرِيسَ بَيْنَ نُوحٍ وَآدَمَ فَإِنَّهُ غَلَطَ؛ لِأَنَّا نَجِدُ شَجَرَةَ الْأَنْبِيَاءِ الَّتِي كَتَبَهَا بَعْضُ النَّاسِ قَدْ كُتِبَ فِيهَا إِدْرِيسُ قَبْلَ نُوحٍ، وَهَذَا غَلَطٌ لَا شَكَّ فِيهِ. فَإِنَّ عَقِيدَتَنَا أَنَّ نُوحًا هُوَ أَوَّلُ الرُّسُلِ.

= (٨/ ٢١٠): رجاله رجال الصحيح غير أحمد بن خلیل الحلبی، وهو ثقة. والحاكم (٢/ ٢٨٨)، رقم (٣٠٣٩)، وقال: صحيح على شرط مسلم. (١) أخرجه أحمد (٥/ ١٧٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣).

وَأَخِرَ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فَمَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ بَعْدَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمِنْ صَدَقَ مَدَّعِي النُّبُوَّةَ بَعْدَهُ فَهُوَ كَافِرٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ مَكْذِبٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَخْرُجُ وَأَقْعِدَ مَعَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١)، فَرَضِي عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّتِ الرَّافِضَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَرَادَ بِقَوْلِهِ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى حِينَ خَلَفَهُ فِي قَوْمِهِ، أَيْ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ، أَمَّا الْفَضْلُ الْآخَرُ فَلَا شَكَّ أَنَّ أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة تبوك....، رقم (٤٤١٦)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب....، رقم (٢٤٠٤).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٦ حَتَّى أَتَى بِ(الْحَاتَمِ) الَّذِي خَتَمَ بِهِ، وَأَعْلَانَا عَلَى كُلِّ الْأُمَمِ

الشرح

قَوْلُهُ: «أَعْلَانَا»: يَعْنِي: جَعَلْنَا فَوْقَ كُلِّ الْأُمَمِ؛ فَنَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى الْخَلْقِ فِي أَنْ الرُّسُلَ بَلَّغُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فَهَذِهِ الْأُمَّةُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ هِيَ أَعْلَى الْأُمَمِ، وَلَهَا النَّصْرُ التَّامُّ عَلَى غَيْرِهَا، وَلَكِنْ بَشَرْتُ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً بِشَرِيعَةِ اللَّهِ الَّتِي جَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَنَسِبَةً فَقَطْ، وَيَكُونَ الْإِسْلَامُ دِينَ بَطَاقَةٍ وَهُوِيَّةً بِدُونِ عَمَلٍ، فَهَذَا لَا يُجْدِي شَيْئًا، وَلِلْأَسَفِ فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ قَدْ كُتِبَ فِي هُوِيَّتِهِ وَبَطَاقَتِهِ: الدِّيَانَةُ: مُسْلِمٌ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ الْإِسْلَامَ، وَقَدْ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ وَلَا كَيْفَ يُصَلِّي!



١٣٧ وَخَصَّهُ بِذَلِكَ كَالْمَقَامِ وَبَعَثَهُ لِسَائِرِ الْأَنَامِ

الشرح

وقوله: «وخصه» أي: النبي ﷺ، «بذلك» أي: بختمه للرسالة، فإنه خاتم الأنبياء ولا نبي بعده ﷺ، وهذا من خصائصه ﷺ. وكان عيسى ابن مريم ﷺ خاتم أنبياء بني إسرائيل، ولكن هذا الختم مقيد بأنبياء بني إسرائيل، أما محمد ﷺ فختمه ختم مطلق فلا نبي بعده، وهذا يدعو إلى تأمل الحكمة من أن عيسى ينزل في آخر الزمان ويتبع محمدًا ﷺ؛ ليتبين أن الختم الذي ختمت به رسالة بني إسرائيل ليس ختمًا مطلقًا بل هو ختم مقيد، والرسول الذي بعده هو محمد ﷺ؛ ولذلك في آخر الزمان إذا نزل عيسى فإنما يحكم بشريعة النبي ﷺ.

فإن قال قائل: أليس قد أخبر النبي ﷺ أنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ولا يقبل الإسلام فلا يقبل الجزية، وهذا ليس هو الحكم الشرعي الموجود الآن؛ فإن الحكم الشرعي الموجود الآن أن يقر النصارى على ما هم عليه، إذا كان بيننا وبينهم عهد؛ فإننا لا نعرض لديانتهم؟

فالجواب: أن النبي ﷺ حدثنا بذلك مقررًا له راضيًا به، فيكون ما يقضي به عيسى في آخر الزمان من شريعة النبي ﷺ.

وقوله: «كالمقام» يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإشراء: ٧٩]، وقد سبق أن من المقام المحمود الشفاعة العظمى، حيث تنتهي إلى رسول الله ﷺ، وأن الناس يلحقهم من الكرب والغم ما لا يطيقون، فيستشفعون

بآدم، ثُمَّ نوح، ثُمَّ إبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ، فَهَذَا مِنَ الْمَقَامِ الْمُحْمُودِ، حَيْثُ يُحْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ.

مسألة: هَلْ مِنَ الْمَقَامِ الْمُحْمُودِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُجْلِسُ الرَّسُولَ ﷺ عَلَى الْعَرْشِ؟

فالجواب: هَذَا إِنْ صَحَّ فَهُوَ مِنَ الْمَقَامِ الْمُحْمُودِ لَا شَكَّ.

وقوله: «وبعته لسائر الأنام» يعني: وخصَّ النَّبِيَّ ﷺ بِأَنَّهُ بُعِثَ إِلَى سَائِرِ الْأَنَامِ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بُعِثُوا إِلَى أَقْوَامِهِمْ فَقَطْ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ نُوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُرْسَلًا إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فِي وَقْتِهِ؟

قُلْنَا: بَلَى، هُوَ مُرْسَلٌ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فِي وَقْتِهِ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَوْمِيَّاتٍ سِوَى هَذِهِ الْقَوْمِيَّةِ، فَيَكُونُ نُوحٌ مُرْسَلًا إِلَى قَوْمٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ١]، وَالْخَلِيقَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تَكُنْ كَثُرَتْ بَعْدُ حَتَّى تُوَلَّدَ مِنْهَا قَوْمِيَّاتٌ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ نُوحٌ مُرْسَلًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَطْ، بَلْ كَانَتْ الْأُمَّةُ قَلِيلَةً وَأُرْسِلَ إِلَيْهِمْ نُوحٌ فَكَانَ مُرْسَلًا إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً.

وقوله: «لسائر الأنام» سائر: يَقُولُونَ إِنَّهَا تُطْلَقُ بِمَعْنَى الْبَاقِي، وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ؛ فَإِنْ أُخِذَتْ مِنَ السُّورِ صَارَتْ بِمَعْنَى الْبَاقِي، وَإِنْ أُخِذَتْ مِنَ السُّورِ -وَالسُّورُ مُحِيطٌ بِكُلِّ مَا كَانَ دَاخِلَهُ- صَارَتْ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ كَانَ فِيهَا إِعْلَالٌ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ مُشْتَقَّةً مِنَ السُّورِ، وَالسُّورُ لَيْسَ فِيهِ هَمْزَةٌ، لَكِنْ قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً فِي (سائر) لَعَلَّةَ تَصْرِيفِيَّةً. أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّ (سائر) مِنَ السُّورِ فَالْهَمْزَةُ فِيهَا أَصْلِيَّةٌ.

وَنَظِيرَ ذَلِكَ لَفْظَ زَائِرٍ، هَلِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ أَوْ مُنْقَلِبَةٌ؟ فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ زَارِ الْأَسَدِ فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ، تَقُولُ: زَارَ الْأَسَدَ فَهُوَ زَائِرٌ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الزَّيَارَةِ فَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ، تَقُولُ: زَارَ يَزُورُ فَهُوَ زَائِرٌ، وَأَصْلُهَا زَايِرٌ لَكِنْ قُلِبَتْ هَمْزَةً.

قَوْلُهُ: «الْأَنَامُ» أَي: الْخَلْقُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، أَي: لِلْخَلْقِ فَهُوَ مَبْعُوثٌ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ الْمَكْلَفِينَ، وَدَلِيلُ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا كَانَ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ -وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مُحْتَاجُونَ لِلرَّسَالَةِ- لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُعْطِيْتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ يُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»^(١).

فَهَذِهِ مِنْ خَصَائِصِهِ، أَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً. فَمَثَلًا إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ أَقْوَامٌ مُتَعَدِّدَةٌ فَإِنَّ الرَّسُولَ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ الَّذِي هُوَ فِي أَرْضِهِمْ، أَوْ فِي غَيْرِ أَرْضِهِمْ لِكَيْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ خَاصَّةً.

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا نَوْحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ فِي عَهْدِ نُوحٍ هُمْ قَوْمُهُ؛ إِذْ كَانَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَلِيلِينَ لَمْ يَتَفَرَّقُوا شُعوبًا وَأَقْوَامًا، فَكَانَ مَبْعُوثًا إِلَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «جعلت..»، رقم (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب منه، رقم (٥٢١).

الْخَلْقَ عَمُومًا؛ لَأَنَّ الْخَلْقَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ فِيهِمْ أَقْوَامٌ؛ وَلِهَذَا أَهْلَكَ الْمَكْذُبُونَ لَهُ وَصَارَ الَّذِي بَقُوا مِمَّنْ عَلَى السَّفِينَةِ هُمْ آبَاءُ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ [الصَّافَات: ٧٧]، أَي: ذُرِّيَّةُ نُوحٍ.

وبهذا يَنْكَفُ الإِيرَادُ الَّذِي أُوْرَدَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ نُوحًا أُرْسِلَ إِلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْأَرْضِ؟ وجوابُ هَذَا الإِيرَادِ أَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ هُمْ قَوْمُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ أَقْوَامٌ آخَرُونَ، لَكِنْ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ هُنَاكَ أَقْوَامٌ آخَرُونَ؛ فَهُنَاكَ الْفَرَسُ وَالرُّومُ وَالْبَرْبَرُ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ مُبْعُوثٌ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا.

فَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَهُ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ بِشَرِيعَتِهِ نَالَ مِنْ أَجْرِهِ؛ وَلِهَذَا رُفِعَ لَهُ سَوَادٌ عَظِيمٌ فَظَنَّ أَنَّهُمْ أَمَّتُهُ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ رُفِعَ لَهُ سَوَادٌ عَظِيمٌ أَعْظَمَ مِنَ الْأَوَّلِ وَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ أُمَّتُكَ ^(١).

فَأَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ الْأُمَمِ، وَأَجْرُهُ أَكْثَرُ أَجْرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ يَعْمَلُ بِشَرِيعَتِهِ فَإِنَّ لَهُ مِثْلَ أَجْرِهِ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ ضَلَالَ مَنْ إِذَا فَعَلُوا طَاعَةً أَهْدَوْهَا لِلرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّ إِهْدَاءَ الْقُرْبِ لِلرَّسُولِ ﷺ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ فِي الدِّينِ وَسَفَهٌ فِي الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَهْدَى إِلَيْهِ عِبَادَةً فَعَلَهَا فَمُضْمُونٌ ذَلِكَ أَنَّهُ حَرَمَ نَفْسَهُ مِنْ أَجْرِهَا فَقَطَّ، أَمَّا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَأَجْرُهَا وَاصِلٌ إِلَيْهِ مِنَ الْأَصْلِ؛ سِوَا أَهْدِيَتِهَا إِلَيْهِ أَمْ لَمْ تُهْدِهَا إِلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى، رقم (٣٤١٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠).

ثُمَّ إِنَّكَ لَمْ تُؤْمَرْ أَنْ تُهْدِيَ إِلَيْهِ الْعِبَادَاتِ؛ لَا أَضْحِيَّةَ، وَلَا قِرَاءَةَ قُرْآنٍ، وَلَا غَيْرَهُ، بَلْ أُمِرْتَ أَنْ تُصَلِّيَ وَتُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَتَدْعُو لَهُ، فَهَكَذَا أُمِرْتَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: وَلَمْ يُعْهَدْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْقُرُونِ الْمَفْضَلَةِ فَعَلَ ذَلِكَ، لَا الصَّحَابَةَ وَلَا التَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، كُلُّهُمْ لَمْ يُهْدُوا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَوَابَ قُرْبَةٍ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُمْ أَفْقَهُ وَأَعْلَمَ وَأَحْكَمَ مِنْ أَنْ يُهْدُوا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ ثَوَابًا؛ إِذْ إِنْ أَجَرَهُمْ حَاصِلٌ لِلرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّ «الدَّالَّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعِلِهِ»^(١).



(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء الدال على الخير كفاعله، رقم (٢٦٧٠).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٨ وَ (مُعْجِزِ الْقُرْآنِ) كَ (الْمِعْرَاجِ) حَقًّا بِلَا مَيْنٍ وَلَا اِعْوِجَاجِ

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُعْجِزِ الْقُرْآنِ» يَعْنِي وَخَصَّهُ تَعَالَى بِمُعْجِزِ الْقُرْآنِ، فَالْقُرْآنُ مُعْجِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإنشاء: ٨٨]، فَالْإِنْسُ وَالْجِنُّ مُتَفَرِّقَيْنِ أَوْ مُتَعَاوِنَيْنِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا مِنَ الْوَاقِعِ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ فِي قَوْمٍ هُمْ أَفْصَحُ الْعَرَبِ، وَبَلُغَةُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، وَمَعَ ذَلِكَ عَجَزُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ، وَهُمْ بِلَا شَكٍّ يَوْذُونَ بِكُلِّ طَاقَاتِهِمْ أَنْ يَجِدُوا مُعَارَضَةً لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، حَتَّى يَقُولُوا لِلرَّسُولِ ﷺ: مَا جِئْتَ بِهِ فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ مِثْلَهُ، فَأَنْتَ لَسْتَ نَبِيٌّ، لَكِنْ عَجَزُوا، بَلْ كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ يَأْخُذُ بِاللُّبَابِ حَتَّى يُضْغُوا إِلَيْهِ قَهْرًا.

وَذَكَرُوا فِي التَّارِيخِ أَنَّ رُؤُسَاءَهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ خُفِيَّةً إِلَى قُرْبِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَسْتَمْعُوا الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهُ يَعْجِبُهُمْ وَيُبْهِرُهُمْ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ بَلَاغَهُمْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

وَقَدْ تَحَدَّاهُمْ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فَعَجَزُوا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَتَحَدَّاهُمْ بِعَشْرِ سُورٍ فَعَجَزُوا، وَتَحَدَّاهُمْ بِسُورَةٍ فَعَجَزُوا، وَتَحَدَّاهُمْ بِآيَةٍ فَعَجَزُوا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، أَي: حَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ فَعَجَزُوا؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى:

﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٣]، أي: ليس عندهم علمٌ إلا أنهم كُفَّار لا يؤمنون، ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٤]، وما أتوا ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَعِصُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَعِصُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾ [الطور: ٣٨]، وهذا تحدٍّ؛ إن كانوا صادقين فليأت مُستمعهم بسُلطان مُبين، وكل هذا لم يكن، إذن فالقرآن أعجز الورى؛ لأنه إذا أعجز الذين نزل بلغتهم وبوقيتهم، فمن بعدهم من باب أولى، ومن سواهم من باب أولى.

لكن هنا ملاحظة على قول المؤلف: «ومعجز القرآن» هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأنَّ المعنى: والقرآن المعجز، وكان ينبغي له ألاَّ يعبر عن آيات الأنبياء بالإعجاز؛ لأنَّ الإعجاز ليس من خصائص الأنبياء، فإنَّ السَّاحر يُعجز، والبهلواني يُعجز، فلما كان هذا اللفظ مُشتركا بين الحقِّ والباطل، كان الأولى أن نأتي بلفظ يتعين فيه الحقُّ، وهو ما نطق الله به وهو (الآيات) كما قال الله تعالى في القرآن: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فالأولى أن يقول: آيات القرآن، بدلا من: معجز القرآن، والأولى في جميع ما يُسمَّى بمُعجزات الأنبياء أن تُسمِّي آيات الأنبياء؛ لأنَّ الآيات بمعنى العلامات الدالة على صدقه.

أمَّا المعجزات فقد يُعجز السَّاحر وقد يُعجز غيره، فإنَّ أحدا لا يستطيع أن يجعل الحبال كأنها حيَّات تسعى إلاَّ السَّحرة.

فالسَّحرة يفعلون ما يعجز عنه البشر، لكن بالسَّحر؛ ولهذا نقول: كان من الأولى أن يعبر عن مُعجزات الأنبياء التي تُسمَّى مُعجزات بالآيات.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ مُعْجَزَاتِ السَّحَرَةِ لَا تَشْتَبِهُ بآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ مَقْرُونَةٌ بِالتَّحْدِي، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَارَةً تَكُونُ تَحْدِيًّا؛ وَتَارَةً تَكُونُ ابْتِدَاءً بِدُونِ تَحَدٍّ. فَقَدْ جَاءَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَالُوا لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ عِنْدَنَا مَاءٌ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَوَضَعَ أَصَابِعَ يَدِهِ عَلَيْهِ فَجَعَلَ الْمَاءُ يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ^(١)، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَحَدٍّ، وَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَقُولُوا لَهُ اثْنًا بِآيَةٍ، بَلْ شَكُوا إِلَيْهِ قِلَّةَ الْمَاءِ فَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

وَآيَاتُ الرَّسُولِ ﷺ كَثِيرًا مَا تَكُونُ بِغَيْرِ تَحَدٍّ، كَمَا جَاءَهُ الرَّجُلُ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُغِيثَنَا: فَدَعَا ﷺ فَأَغِيثُوا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنْ مُنْبَرِهِ، وَجَاءَ فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُمْسِكَهَا عَنَّا، فَدَعَا فَانْفَرَجَتِ السَّمَاءُ^(٢)، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَحَدٍّ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تُشَبِّهُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، فَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نُنْكِرَ إِمَّا آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يُمَكِّنُ إِنكَارَهَا فَلْنُنْكِرَ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ؛ فَقَالُوا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ لِلأَوْلِيَاءِ كَرَامَاتٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ ثَابِتَةٌ فِيمَنْ قَبْلَنَا وَفِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

فَقِصَّةُ مَرْيَمَ فِيهَا كَرَامَةٌ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهٍ، فَقَدْ جَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ فَجَاءَتْ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ؛ لِأَنَّ الْمَخَاضَ اضْطَرَّهَا أَنْ تَأْتِيَ إِلَيْهِ، وَهِيَ حَامِلٌ تَطْلُقُ، فَوُضِعَتِ الْوَلَدُ، وَقِيلَ لَهَا: ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ جِذْعُ النَّخْلَةِ سُقِطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِينًا﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم (٤١٥٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم (١٠١٣) ومسلم:

كتاب الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

[مريم: ٢٥]، وهي امرأةٌ نَفَسَاء، والمرأةُ النَّفَسَاءُ عادةٌ تكونُ ضعيفةً، ثُمَّ قِيلَ لها: هُزِّي بِجِدْعِ النَّخْلَةِ دُونَ أَنْ تَصْعَدِي إِلَى أَعْلَاهَا، والهَزُّ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ لَا يَتَأْتِي، بَلْ إِنَّهُ صَعْبٌ، فَإِنَّ الرَّجُلَ الْقَوِيَّ إِذَا صَعَدَ إِلَى أَعْلَاهَا وَهَزَّهَا تَهْتَزُّ، لَكِنْ إِذَا هَزَّهَا مِنْ أَسْفَلٍ لَا تَهْتَزُّ، لَكِنْ مَرِيَمُ قِيلَ لها: هُزِّي بِجِدْعِ النَّخْلَةِ فَهَزَّتْ فَاهْتَزَّتِ النَّخْلَةُ، وَهَذِهِ كَرَامَةٌ ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]، يَعْنِي مَخْرُوفَةٌ بَيُسر، وَالْعَادَةُ أَنَّ الرُّطْبَ إِذَا تَسَاقَطَ مِنْ فَوْقِ النَّخْلَةِ، فَإِنَّهُ يَفْسُدُ وَيَتَفَضَّخُ، لَكِنَّهُ فِي شَأْنِهَا بَقِيَ رُطْبًا جَنِيًّا، وَهَذِهِ كَرَامَةٌ، وَلَمَّا جَاءَتْ تَحْمِلُ الْوَلَدَ فَقِيلَ لها مَعْرِضِينَ لها بِالزَّنا: ﴿يَتَأَخَتَ هَرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ (٢٨) فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴿[مريم: ٢٨-٢٩] فَكَلَّمَهُمْ، وَهَذِهِ كَرَامَةٌ.

فَهَذِهِ كَرَامَةٌ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تُشَبِّهُ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، لَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَأْتِي مِنَ النَّبِيِّ، وَكَرَامَةُ الْأَوْلِيَاءِ تَأْتِي مِنْ وَلِيٍّ مُتَّبِعٍ لِلنَّبِيِّ، وَهَذَا الْوَلِيُّ لَا يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيٌّ أَبَدًا، وَقَدْ لَا يُزَكِّي نَفْسَهُ، وَلَا يَقُولُ إِنَّهُ وَلِيٌّ فَتَأْتِيهِ الْكَرَامَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ كَانَ الْقُرْآنُ آيَةً؟ أِبْلَفْظُهُ أَمْ بِمَعْنَاهُ أَمْ بِصِدْقِ مَخْبَرِهِ

أَمْ بِمَاذَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ آيَةٌ بِكُلِّ مَعْنَى الْآيَةِ فِي اللَّفْظِ وَالْأُسْلُوبِ وَالْمَعْنَى، وَأَنَّهُ مَهْمَا كَرَّرْتَهُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمْلَأَ مِنْهُ، وَهَذِهِ الْفَاتِحَةُ نُكِّرَ رُهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّاتٍ وَمَرَّاتٍ وَلَا نَمَلُّهَا أَبَدًا، وَهَذَا عَلَى عَكْسِ أَيِّ كَلَامٍ آخَرَ، فَلَوْ قَرَأْتَ قِطْعَةً مِنْ أَحْسَنِ قَصِيدَةٍ مِنْ قَصَائِدِ الْعَرَبِ وَكَرَّرْتَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّكَ تَمَلُّ، ثُمَّ لَا تَلْبَثُ أَنْ تَحْسَ وَكَأَنَّهَا شَيْءٌ خَلَقَ، أَمَّا هَذَا الْقُرْآنُ فَإِنَّكَ مَهْمَا كَرَّرْتَهُ لَا تَمَلُّهُ، وَرُبَّمَا إِذَا وَفَّقَكَ اللَّهُ لِلتَّدَبُّرِ أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَعَانِي وَاللَّطَائِفِ مَا لَمْ تَجِدْهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى.

وكذلك أيضًا في تأثيره على القلب، فإنَّ الإنسان إذا قرأه بتدبرٍ فإنه يُلين القلب، ويوجه الإنسان إلى ربه، ويوجد طعامًا عجيبيًا للإيمان، قال ابنُ عبدِ القويِّ رَحِمَهُ اللهُ في دالِّيَّته المشهورة^(١):

حَافِظٌ عَلَى دَرَسِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يُلِينُ قَلْبًا قَاسِيًا مِثْلَ جَلْمَدٍ

فهذه من آيات القرآن، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وهذه من آيات القرآن.

ومن آيات القرآن الإصلاح التَّام إذا تَمَسَّكَ بِهِ الأُمَّة، فلا سبيلَ إلى إصلاح الأُمَّة إلا بالقرآن، قال الله تعالى عن نبيِّه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(٢)، فصلاحُ الأُمَّة بهذا القرآن، فبالقرآن تجد الأُمَّة صالحة؛ كلمة واحدة، يدًا واحدة، جسدًا واحدًا، روحًا واحدة.

قال تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وهذا الأثر العظيم من آيات القرآن.

ومن ذلك أيضًا أنَّ القرآن بمجرد ما يسمعه الإنسان يشعر بأنَّه قامت عليه الحُجَّة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فجعل الله تعالى لسماعه أثرًا في قلب هذا المؤمن.

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ٥٦٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٩١).

وَمِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْآثَارُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ لِأَيِّ أُمَّةٍ قَامَتْ بَكِتَابٍ؛ فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بِالْقُرْآنِ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، وَهَذَا لَمْ يُوجَدْ لِأَيِّ كِتَابٍ آخَرَ.

إِذْنِ؛ فَالْقُرْآنُ كُلُّهُ آيَاتٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ فِي لَفْظِهِ، وَمَعْنَاهُ، وَأَسْلُوبِهِ، وَتَأْثِيرِهِ، وَآثَارِهِ، وَلَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمُعْجَزُ الْقُرْآنِ كَالْمِعْرَاجِ».

قَوْلُهُ: «كَالْمِعْرَاجِ» مَفْعَالٌ مِنَ الْعُرُوجِ، وَهِيَ آلَةُ الْعُرُوجِ، يَعْنِي آلَةَ الَّتِي يَعْرَجُ بِهَا الْإِنْسَانُ مِنْ أَسْفَلٍ إِلَى أَعْلَى، فَالسُّلَّمُ مِعْرَاجٌ وَمُصْعَدٌ، وَالْمِعْرَاجُ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَمْ يُخْصَلْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يُخْصَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا رُوحَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّ رُوحَ الْمُؤْمِنِ إِذَا قُبِضَتْ يُصْعَدُ بِهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَمَاءً فِسْمَاءً، وَالْمَلَائِكَةُ شَأْنُهُمْ شَأْنٌ آخَرُ، فَمِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمِعْرَاجُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْصَلْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ سِوَاهُ.

وَالْمِعْرَاجُ هُوَ أَنَّهُ عُرِجَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، إِلَى أَنْ بَلَغَ مَكَانًا سَمِعَ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ - أَقْلَامُ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ. فَالْقَلَمُ إِذَا كُتِبَ بِهِ سُمِعَ لَهُ صَوْتُ - فَهُوَ ﷺ وَصَلَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا كُلُّ شَيْءٍ صَعَدَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ مَكَانٌ مَا بَلَغَهُ فِيمَا نَعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ.

وَكَانَ الْعُرُوجُ وَهُوَ ﷺ فِي مَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنَوَاتٍ، أُسْرِيَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَاجْتَمَعَ بِالْأَنْبِيَاءِ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ أَنْبِيَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كُلَّهُمْ أَوْ غَالِبُهُمْ كَانُوا فِي جَهَةِ الشَّامِ أَوْ مِصْرَ، فَجَمَعُوا لَهُ هُنَاكَ وَصَلَّى بِهِمْ إِمَامًا، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ ﷺ هُوَ إِمَامُهُمْ وَرَضُوا كُلُّهُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ

رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴿٨١﴾ [آل عمران: ٨١].

فَصَلَّىٰ بِهِمْ ثُمَّ صَعَدَ بِهِ جِبْرِيلُ سَاءَ فِسَاءٌ حَتَّىٰ وَصَلَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَهُوَ يَمُرُّ بِمَنْ يَمُرُّ بِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَبِمَنْ يَمُرُّ بِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَرَّ عَلَىٰ عَلَيْهِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكُلُّهُمْ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَيُرْحَبُ بِهِ؛ قَالَ لَهُ آدَمُ: مَرْحَبًا بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ: مَرْحَبًا بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَبَقِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ قَالُوا: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ^(١)، فَشَهِدَ لَهُ الْأَنْبِيَاءُ بِالنُّبُوَّةِ وَالْأَخُوَّةِ وَالنُّبُوَّةَ وَبِالصَّلَاحِ مَرَّتَيْنِ، وَكُلُّ هَذَا مِنْ إِعْلَاءِ ذِكْرِهِ ﷺ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّح: ٤].

وَفِي هَذَا الْمَعْرَاجِ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَلَمْ يُفَرِّضْ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ وَلَا الصَّيَامَ وَلَا الْحُجَّ؛ وَلِهَذَا لَا نَعْلَمُ عِبَادَةً فُرِضَتْ مِنَ اللَّهِ إِلَى الرَّسُولِ بِدُونِ وَاسِطَةٍ إِلَّا الصَّلَاةُ، وَفَرَضَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّتِهَا، وَفَضْلِهَا، وَعَنَايَةِ اللَّهِ بِهَا، وَأَنَّهَا جَدِيرَةٌ أَنْ يَصْرِفَ الْإِنْسَانُ جَمِيعَ وَقْتِهِ أَوْ جُلَّهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ خَمْسِينَ صَلَاةً تَسْتَوْعِبُ وَقْتًا طَوِيلًا، لَا سِيَّمَا وَأَنَّا لَا نَذَرِي كَمْ كَانَ عَدَدُ الرُّكْعَاتِ فِيهَا، وَنَزَلَ نَبِيُّنَا وَإِمَامُنَا وَقَائِدُنَا وَقُدُونَا ﷺ مُقْتَنِعًا بِذَلِكَ، رَاضِيًا بِهِ مُسْلِمًا.

فَفَرَضَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ صَلَاةً يُصَلِّيُهَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ هُوَ وَأُمَّتُهُ، حَتَّى قَيَّضَ اللَّهُ لَهُ مُوسَى ﷺ، وَأَلْهَمَ اللَّهُ مُوسَى أَنْ يَسْأَلَهُ: مَاذَا فَرَضَ عَلَيْكَ رَبُّكَ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (١٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسرائاء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٤).

فأخبره، فقال: إِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ؛ إِنِّي جَرَّبْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَعَاجَلْتُهُمْ أَشَدَّ الْمَعَالِجَةِ^(١).

وَمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَاسَ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَطْوَعُ لِلَّهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَهَذِهِ الْأُمَّةُ لِمَا ابْتَلَاهَا اللَّهُ بِالصَّيْدِ وَهُمْ مُحْرَمُونَ تَنَاُلَهُ أَيْدِيهِمْ وَرِمَاحُهُمْ؛ تَنَاُلَهُ أَيْدِيهِمْ فِيمَا يَمْشِي، وَرِمَاحُهُمْ فِيمَا يَطِيرُ، وَالْعَادَةُ أَنَّ الَّذِي يَطِيرُ لَا يُنَالُ إِلَّا بِالسَّهَامِ، وَالَّذِي يَمْشِي لَا يُنَالُ إِلَّا بِالرِّمَاحِ، لَكِنْ ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ فَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الصَّيْدَ، لِحِكْمَةٍ هِيَ: ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، فَكَفَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ الصَّيْدِ مَعَ تِسْرِهِ.

أَمَّا بَنُو إِسْرَائِيلَ فَقِيلَ لَهُمْ لَا تَصِيدُوا يَوْمَ السَّبْتِ سَمَكًا، فَقَالُوا: لَا نَصِيدُ، فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَابْتَلَاهُمُ اللَّهُ يَوْمَ السَّبْتِ، بِحَيْثُ تَأْتِي الْحِيتَانُ شُرْعًا عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ، وَفِي غَيْرِ يَوْمِ السَّبْتِ لَا تَأْتِي، وَرَأَوْا أَلَّا يَبْقُوا هَكَذَا لَا يَأْكُلُونَ السَّمَكَ وَكَانُوا أَصْحَابَ حِيَلٍ، فَأَرَادُوا أَنْ يَحْتَالُوا عَلَى مَنْ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ، فَوَضَعُوا شَبَكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَاءَتِ الْحِيتَانُ عَلَى الْعَادَةِ يَوْمَ السَّبْتِ، فَدَخَلَتِ الشَّبَكُ وَعَجَزَتِ عَنِ الْخُرُوجِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ أَخَذُوهَا، فَتَحِيلُوهَا عَلَى حِمَارِ اللَّهِ، لَكِنْ لَمْ يَنْفَعْهُمْ هَذَا التَّحِيلُ، بَلْ قَلَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قِرْدَةً، فَأَصْبَحُوا قِرْدَةً يَتَعَاوَنُونَ، وَأَصْبَحَ الرَّجُلُ الَّذِي بِالْأَمْسِ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ قِرْدًا يَمْشِي عَلَى يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. فَلَمَّا كَانَتْ الْحِيلَةُ الَّتِي فَعَلُوهَا أَقْرَبَ مَا يَكُونُ لِلْحِلِّ، مُسِخُوا إِلَى أَقْرَبَ مَا يَكُونُ لِبَنِي آدَمَ فَصَارَ الْجَزَاءُ وَفَاقًا مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإسرائاء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٢).

إِذْنِ؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُقَاسَ هَذِهِ الْأُمَّةُ السَّامِعَةُ الْمَطِيعَةُ الَّتِي قَالَ قَائِلُهُمْ لَهَا اسْتَشَارْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْغَزْوِ: وَاللَّهِ لَا نَقُولُ لَكَ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، أَي: إِنَّا قَاعِدُونَ فِي هَذَا الْمَكَانِ لَا نَتَعَدَّاهُ. لَكِنْ قَالَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِلرَّسُولِ ﷺ: أَذْهَبَ فَقَاتِلْ: فَنَحْنُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَمِنْ خَلْفِكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، وَاللَّهُ لَوْ خُضَّتْ بِنَا هَذَا الْبَحْرُ لَخُضَّاهُ مَعَكَ.

فَمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْلَمُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ حَقِيقَةً؛ وَلِهَذَا قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لَأَمَّتِكَ، فَارْجِعْ فَوَضَعَ عَنْهُ خَمْسًا خَمْسًا، أَوْ عَشْرًا عَشْرًا، حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى خَمْسٍ، فَنَادَى مُنَادٍ: إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي؛ هُنَّ خَمْسٌ فِي الْفِعْلِ وَخَمْسُونَ فِي الْمِيزَانِ^(١). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الصَّلَاةِ وَعِظَمِهَا، فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَنَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ حَتَّى وَصَلَ مَكَّةَ بَغْلَسٍ وَصَلَّى بِهَا الْفَجْرَ.

وَهَذَا الْمِعْرَاجُ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ يُحْصَلْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ سِوَاهُ أَبَدًا، فَهُوَ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى كِمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَعَلَى الْآيَاتِ الْكُبْرَى الَّتِي شَاهَدَهَا الرَّسُولُ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَوْ أَنَّا اسْتَعَرَضْنَا الْمِعْرَاجَ لَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ [النجم: ١٧]، فَلَمْ يَتَجَاوَزِ النَّظَرَ الَّذِي حُدِّدَ لَهُ؛ فَكَانَ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَبِ، وَ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾ أَي: مَا نَظَرَ شَيْئًا عَلَى خِلَافِ الْوَاقِعِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، وَالْكُبْرَى فِيهَا وَجْهَانِ

من الإعراب:

الوجه الأول: مفعول به؛ أي: لقد رأى الكُبرى من آيات ربّه.

والوجه الثاني: صفة لآيات.

والظاهر أنّ كونها صفةً أبلغ؛ لأنّها إذا كانت مفعولاً به صار المعنى أنّه رأى الكُبرى التي لا أكبر منها، وإذا قلنا: إنها صفة، صار المعنى: رأى من الآيات الكُبرى الموجودة في ذلك الوقت، وهي كثيرة.

وهنا قد يرد إشكال، حيثُ وجد النبي ﷺ الأنبياء في السماوات فكيف نقول: إنه اختصّه بالمعراج مع أن الأنبياء كانوا في السماوات؟

والجوابُ على ذلك من وجهين:

الأول: أن الأنبياء لم يُعرج بهم وهم أحياء من الدنيا إلى السماوات، وإنّما وجد أرواحهم في السماوات.

والثاني: أنّه حتّى الذين في السماوات لم يصلّوا إلى سِدرة المنتهى؛ لأنّ أعلامهم إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام كان في السّماء السّابعة، ولم يصلّ إلى سِدرة المنتهى. وهذان فرقان واضحان.

ومن الآيات التي أخبرت عن الإسراء والمعراج قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿ [النجم: ١-٢]، فأقسم الله تعالى بالنّجم حين هويّه؛ فقيل: المعنى حين غروبه؛ لأنّه يهوي في الأفق، وقيل: المعنى حين انطلاقه ليضرب مُستترق السّمع، ويكُون في هذا إشارة إلى حماية الله تعالى للوحي الذي نزل على محمّد، وهذا المعنى أصحّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿[النجم: ١-٢] ضل: أي: خالف الحقَّ عن جهلٍ، وغوى: أي خالف الحقَّ عن عمدٍ، وصاحبكم: هو النَّبِيُّ ﷺ، وَإِنَّمَا عدَل عَنْ قَوْلِهِ مَا ضَلَّ مُحَمَّدٌ أَوْ مَا ضَلَّ النَّبِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾؛ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بِلَاهَتِهِمْ، كَأَنَّمَا يَقُول: مَا ضَلَّ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ، وَهُوَ صَاحِبُكُمْ؛ نَشَأَ بَيْنَكُمْ وَعَرَفْتُمْ صِدْقَهُ وَأَمَانَتَهُ، وَالصَّاحِبُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِصَاحِبِهِ، فَقَدْ يَعْلَمُ الصَّاحِبُ مَنْ صَاحِبِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ الْقَرِيبُ مِنْ قَرِيبِهِ. فَهَذَا صَاحِبُكُمْ. فَكَيْفَ تَقُولُونَ إِنَّهُ ضَلَّ؟!﴾

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ [النجم: ٣]، وَلَمْ يَقُلْ: مَا يَنْطِقُ بِالْهَوَىٰ؛ أَيْ: مَا يَنْطِقُ بِالْهَوَى الَّذِي يُرِيدُ، بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، يَعْنِي: لَا يَنْطِقُ نَطْقًا صَادِرًا عَنْ هَوَاهُ، وَإِنَّمَا يَنْطِقُ نَطْقًا صَادِرًا عَنْ وَحْيٍ، أَوْ عَنْ اجْتِهَادٍ أَرَادَ بِهِ الْمَصْلَحَةَ لَا لِمَجْرَدِ الْهَوَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَظِيمٌ.

وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِنَّ هُوَ﴾ أَيْ: نَطْقُهُ ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤]، وَالْمُرَادُ بِالصَّامِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هُوَ﴾ الْقُرْآنُ خَاصَّةً، وَقَوْلُهُ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، وَهُوَ جِبْرِيلُ، وَالَّذِي عَلَّمَهُ جِبْرِيلُ هُوَ الْقُرْآنُ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ (٥) ذُو مِرْقٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿[النجم: ٥-٦]، مَرَّةً، يَعْنِي: هَيْئَةً حَسَنَةً. فَوَصَفَهُ بِالْقُوَّةِ وَالْحُسْنِ وَالْجَمَالِ وَالْبَهَاءِ، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْقُوَّةُ وَالْحُسْنُ وَالْبَهَاءُ وَالْجَمَالُ فَذَلِكَ هُوَ الْكَمَالُ.

ثُمَّ وَصَفَهُ بِوَصْفٍ ثَالِثٍ وَهُوَ عُلُوُّ الْمَنْزِلَةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذُو مِرْقٍ فَاسْتَوَىٰ﴾ (٦) وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴿[النجم: ٦-٧]، اسْتَوَى: أَيْ كَمُلَ، يَعْنِي: كَانَ عَلَى خَلْقَتِهِ وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى، فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خَلْقَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ؛ مَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَمَرَّةً فِي الْأَرْضِ.

رَأَاهُ ﷺ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى وَلَهُ سِتُّ مِثَّةِ جَنَاحٍ، قَدْ سَدَّ الْأُفُقَ مِنْ شَرْقِهِ إِلَى غَرْبِهِ،
وَمِنْ شَمَالِهِ إِلَى جَنْوبِهِ، يَعْنِي: غَيْمَةٌ وَاحِدَةٌ سَدَّتْ الْأُفُقَ^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]، دَنَا: أَيُّ قُرْبٍ، وَالْمَقْصُودُ ذُو الْمِرَّةِ وَهُوَ
جِبْرِيلُ، ﴿فَتَدَلَّى﴾ وَالتَّدَلَّى: النَّزُولُ مِنْ فَوْقَ. ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]،
أَيُّ: كَانَ جِبْرِيلُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى مِنَ الرَّسُولِ ﷺ.

﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠]، أَيُّ: أَوْحَى جِبْرِيلُ، إِلَى عَبْدِهِ. أَيُّ:
عَبْدُ اللَّهِ، مَا أَوْحَى. أَيُّ: الْقُرْآنَ وَأَبْهَمَهُ تَعْظِيمًا لَهُ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ: أَوْحَى مَا أَوْحَى
هُوَ تَحْصِيلُ حَاصِلٍ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا إِبْهَامٌ لِلتَّعْظِيمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَغَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ
مَا غَشَّيْهِمْ﴾ [طه: ٧٨] ومعلومٌ أَنَّ الَّذِي غَشَّيْهِمْ هُوَ الَّذِي غَشَّيْهِمْ، لَكِنْ جَاءَ بِصُورَةِ
الْإِبْهَامِ لِلتَّعْظِيمِ. وَالْمَعْنَى: أَوْحَى لِعَبْدِهِ شَيْئًا عَظِيمًا مِنَ الْوَحْيِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، فَالْفُؤَادُ مَا كَذَبَ الَّذِي رَأَى
بَلْ رَأَاهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ صَدَقًا وَحَقًّا. ﴿أَفَتُمْنُونَهُ عَلَى مَا يَرَى﴾ [النجم: ١٢]، أَيُّ أَفْتُجَادِلُونَهُ
عَلَى شَيْءٍ رَأَاهُ بِعَيْنِهِ وَقَلْبِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، أَيُّ: قَدْ رَأَى جِبْرِيلُ مَرَّةً أُخْرَى
فِي الْأُفُقِ نَازِلًا ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٤]، وَهَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي رَأَاهُ عَلَى
خَلْقَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٥]، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى جَنَّةُ
الْمَأْوَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ عُلْيَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ - جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا - ﴿وَإِذْ يَغْشَى
السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦]، يَعْنِي: رَأَاهُ حِينَ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى، وَهَذَا أَيْضًا إِبْهَامٌ

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٣٤)

لِلتَّعْظِيمِ، فَالَّذِي غَشِيَهَا مِنَ الْبَهَاءِ وَالْحُسْنِ وَالْجَمَالِ مَا يَبْهَرُ الْعُقُولَ. فَهِيَ سِدْرَةٌ لَكِنْ
غَشِيَهَا جَمَالٌ عَظِيمٌ يَبْهَرُ الْعُقُولَ.

﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ [النجم: ١٧]، يَعْنِي: مَا مَالَ الْبَصَرُ وَمَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ، فَهُوَ
لَمْ يَذُرْ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ أَمَامًا وَلَا فَوْقًا، وَذَلِكَ لِكَمَالِ أَدْبِهِ ﷺ، قَالَ تَعَالَى:
﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، وَهَذِهِ هِيَ آيَاتُ الْمِعْرَاجِ.

أَمَّا عَنْ آيَاتِ الْإِسْرَاءِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا﴾ يُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ سَابِقًا مِنْ أَنَّ
الْأُولَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ أَنَّ الْكُبْرَى صِفَةٌ لِآيَاتٍ، وَذَلِكَ أَوَّلَى
مِنْ الْاِحْتِمَالِ الْآخَرِ وَهُوَ كَوْنُهَا مَفْعُولًا بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ:
﴿لِنُرِيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا﴾ أَيُّ: بَعْضُ آيَاتِنَا.

وَالْبَحْثُ فِي مَسَائِلِ الْمِعْرَاجِ مِنْ وَجْوه:

الأول: متى كان؟

كَانَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، وَهَذَا أَرْجَحُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ
قِيلَ فِيهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى وَلَكِنَّهَا لَمْ تُحَرَّرْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا كَانُوا يَعْتَنُونَ بِهِذِهِ
الْأُمُورَ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَارِيخٌ، بَلْ كَانَ الْجَيْدُ مِنْهُمْ وَالْمُتَقَفُّ يُؤَرِّخُ بِعَامِ الْفِيلِ،
وَمَا عُرِفَ التَّارِيخُ إِلَّا فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. إِذْنِ؛ فَهُوَ عَلَى الْأَرْجَحِ قَبْلَ
الْهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سَنَوَاتٍ.

الثاني: من أين كان؟

كَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْحِجْرِ، أَيُّ: حِجْرِ الْكَعْبَةِ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ
أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ بَيْتِ أُمِّ هَانِيٍّ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: كَانَ نَائِمًا عِنْدَ أُمِّ
هَانِيٍّ فَأَتَاهُ آتٍ فَأَيَّقَظَهُ، فَقَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَاضْطَجَعَ عِنْدَ الْحِجْرِ فَعُجِرَ بِهِ مِنْ
هُنَاكَ، مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

الثَّالِثُ: هَلْ كَانَ يَقْظَةً أَوْ مَنَامًا؟

الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْظَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى
بِعَبْدِهِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ بِرُوحِ عَبْدِهِ، وَالْعَبْدُ هُوَ الْجِسْمُ الَّذِي فِيهِ الرُّوحُ، فَقَدْ أُسْرِيَ بِهِ
بِجِسْمِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يَقْظَةً.

وَيُذَلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنَامًا لَمْ تُنْكِرْهُ قُرَيْشٌ؛ لِأَنَّ الْمَنَامَ لَا يُنْكِرُ،
فَالْإِنْسَانُ لَوْ قَالَ: أَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَقْصَى الشَّرْقِ أَوْ أَقْصَى الْغَرْبِ وَرَأَى
مَا رَأَى فَإِنَّهُ لَا يُكْذَّبُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ بِجِسْمِهِ وَيَقْظَةً مَا كَذَّبَتْ بِهِ قُرَيْشٌ.

الرَّابِعُ: هَلْ تَكَرَّرَ؟

الصَّحِيحُ - إِنْ لَمْ نُقْلِ الْمَقْطُوعَ بِهِ - أَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

الخَامِسُ: هَلِ الْإِسْرَاءُ وَالْمِعْرَاجُ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ؟ أَوْ الْإِسْرَاءُ فِي لَيْلَةٍ وَالْمِعْرَاجُ
فِي لَيْلَةٍ؟

الصَّوَابُ أَنََّّهُمَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنُرِيَهُ مِنْ أَيْنَأْتَنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١]، وَالْآيَاتُ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُرِيهِ إِيَّاهَا هِيَ قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، رَقْمُ (٣٨٨٦)، وَمُسْلِمٌ كِتَابُ الْإِيمَانِ،
بَابُ ذِكْرِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (١٧٠).

ءَايَتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴿١٨﴾ [النجم: ١٨]، فالصَّوابُ أنَّ الإِسْراءَ والمِعْراجَ، كانا في لَيْلَةٍ واحدةٍ.

وهنا يُجَدَّرُ بنا أن نُنبِّه على كُتَيْبٍ في المِعْراجَ، تُنسَبُ روايتهُ إلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو كُتَيْبٌ مطوَّلٌ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، ولا يُجُوزُ قِراءَتُهُ، وقد كانَ النَّاسُ فِيما سَبَقَ يَقْرَؤُونَهُ وَيَجْتَمِعُونَ إلى قَارِئِهِ، وفيهِ أَشْيَاءٌ مُنْكَرَةٌ قَطْعًا. فَيَجِبُ الحَذَرُ مِنْ هَذَا الكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ مُوضُوعٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ.

السَّادِسُ: هل كانَ المِعْراجُ كما اشتهرَ عِنْدَ النَّاسِ لَيْلَةً سَبْعَةً وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ؟

اشتهرَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ كانَ لَيْلَةً السَّابِعَةِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ، وصارَ بَعْضُ النَّاسِ يَحْتَفِلُ بِهِ، وَبَعْضُ الدُّوَلِ تَجْعَلُهُ عَطْلَةً رَسْمِيَّةً، مَعَ أَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بَعْضَ ما أُنْزِلَ اللهُ، وهذا مِنَ التَّنَاقُضِ العَجِيبِ!

ولكن الصَّوابُ أنَّ المِعْراجَ لَيْسَ فِي رَجَبٍ، وأقْرَبُ ما قِيلَ: أَنَّهُ فِي رَبِيعِ الأوَّلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وُلِدَ فِي رَبِيعِ الأوَّلِ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أوَّلَ ما نَزَلَ فِي رَبِيعِ الأوَّلِ، وقد نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي رَمَضَانَ لَكِنْ أوَّلَ ما بُدِئَ بِهِ فِي الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنْ رَبِيعٍ، كما قَالَتِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كانَ أوَّلَ ما بُدِئَ بِالْوَحْيِ أَنَّهُ كانَ يَرَى الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ حَتَّى تَأْتِي مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ^(١)، وَبَقِيَ عَلَى هَذَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَهِيَ: رَبِيعُ الأوَّلِ، والثَّانِي، وَجُمادَى الأولى، والأُخْرَى، وَرَجَبٍ، وَشَعْبَانَ، وَفِي رَمَضَانَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، رقم (١٦٠).

وَإِذَا قَارَنْتَ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ»^(١)، وَنَسَبْتَ سِتَّةَ الْأَشْهُرِ إِلَى الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ سَنَةً، وَهِيَ مُدَّةُ الْوَحْيِ؛ صَارَتْ سِتَّةَ الْأَشْهُرِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ سَنَةً، جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ.

إِذْنًا؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ وُلِدَ فِي رَبِيعٍ، وَأَوَّلَ مَا جَاءَهُ الْوَحْيُ فِي رَبِيعٍ، لَكِنْ أَوَّلَ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي رَمَضَانَ، وَهَاجَرَ فِي رَبِيعٍ، وَتُوُفِّيَ فِي رَبِيعٍ، فَكُلُّ الْحَوَادِثِ الْكَبِيرَةِ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَتْ فِي رَبِيعٍ، فَأَصَحُّ مَا قِيلَ: إِنَّ الْمِعْرَاجَ كَانَ فِي رَبِيعٍ وَلَيْسَ فِي رَجَبٍ، لَكِنْ اشْتَهَرَ أَنَّهُ فِي رَجَبٍ، وَصَارَ عِنْدَ النَّاسِ كَأَنَّهُ مَجْزُومٌ بِهِ، كَمَا اشْتَهَرَ أَنَّ وَلَادَتَهُ كَانَتْ فِي لَيْلَةِ الثَّانِي عَشَرَ، وَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «حَقًّا بَلَامَيْنِ وَلَا اِعْوَجَاجٍ» وَالْمَيْنُ: هُوَ الْكَذِبُ، وَالْاِعْوَجَاجُ: هُوَ الانْحِرَافُ عَنِ الْاِسْتِقَامَةِ، فَهُوَ حَقٌّ لَا كَذِبَ فِيهِ، وَهُوَ اِسْتِقَامَةٌ لَيْسَ فِيهَا اِعْوَجَاجٌ وَلَا تَحْرِيفٌ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّعْبِيرِ، بَابُ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ...، رَقْمُ (٦٩٨٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الرُّؤْيَا، بَابُ مِنْهُ، رَقْمُ (٢٢٦٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٣٩ فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ وَخَصَّه سُبْحَانَهُ وَخَوَّلَهُ

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكَمْ حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ» يَعْنِي مَا أَكْثَرَ مَا حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ، فَكَمْ هُنَا تَكْثِيرِيَّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا يُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، «حَبَاهُ رَبُّهُ وَفَضَّلَهُ» وَحَبَى حَبَاءً بِمَعْنَى الإِعْطَاءِ، وَالتَّفْضِيلِ بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ، «وَخَصَّه سُبْحَانَهُ» يَعْنِي بِأَشْيَاءَ لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ، «وَخَوَّلَهُ» أَي: أَعْطَاهُ، فَعَلِيهِ: الْحَبَاءُ وَالتَّخْوِيلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَصَّ نَبِيَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِخَصَائِصٍ لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ، وَفَضَّلَهُ بِفَضَائِلٍ لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الْهِبَاتِ مَا لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ، فَصَلَّواتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.





فصل: في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ وهي كثيرة جداً

١٤٠ وَ(مُعْجَزَاتُ) خَاتَمِ الْأَنْبَاءِ كَثِيرَةٌ تَجَلُّ عَنْ إِحْصَائِي

١٤١ مِنْهَا (كَلَامُ اللَّهِ) مُعْجَزُ الْوَرَى كَذَا (انْشِقَاقُ الْبَدْرِ) فِي غَيْرِ امْتِرَا

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُعْجَزَاتُ خَاتَمِ الْأَنْبَاءِ» أَيِ خَاتَمِ أَنْبَاءِ الْأَنْبِيَاءِ. الْأَنْبَاءُ أَيِ: أَنْبَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، فَهُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا خَاتَمِ الْأَنْبَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَنْبَاءَ جَمْعُ نَبَأٍ، لَكِنْ مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ خَاتَمِ أَنْبَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَخَاتَمٌ: بَفَتْحِ التَّاءِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ خَاتَمٍ بِكَسْرِ التَّاءِ؛ لِأَنَّ خَاتَمَ بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الطَّابِعِ الَّذِي لَا يَنْفَذُ مِنْ وَرَائِهِ شَيْءٌ، وَالْخَاتِمُ بِالْكَسْرِ بِمَعْنَى الْآخِرِ، إِذِنْ؛ فَالْخَاتِمُ بِالْفَتْحِ أَبْلَغُ مِنَ الْخَاتِمِ.

وَالْمُعْجَزَاتُ: جَمْعُ مُعْجَزَةٍ، وَهِيَ فِي التَّعْرِيفِ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ يُظْهِرُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى يَدِ الرَّسُولِ شَهَادَةً بِصَدْقِهِ، فَهُوَ يَشْهَدُ بِصَدْقِهِ بِالْفِعْلِ وَهُوَ إِظْهَارُ هَذِهِ الْمُعْجَزَةِ.

فَقَوْلُنَا: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، خَرَجَ بِهِ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى سُنَنِ الْعَادَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا مُعْجَزَةً، وَلَا كَرَامَةً لَوْلِيٍّ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى الْوِلَايَةَ لِلَّهِ، وَأَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ بِكَرَامَةٍ لَهُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ فِي الْيَوْمِ الْمَحْدَدِ فِي الْوَقْتِ الْمَحْدَدِ، وَكَانَ هَذَا الْوَقْتُ هُوَ مَوْعِدُ طُلُوعِهَا الَّذِي يَعْرِفُهُ النَّاسُ وَيَعْتَدُونَهُ، فَخَرَجَتْ كَمَا قَالَ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ ذَلِكَ شَهَادَةً لَهُ بِالْوِلَايَةِ، وَلَا يُعَدُّ كَرَامَةً لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ، فَلَا يَكُونُ كَرَامَةً.

ولما ناظر شيخُ البطائحية شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في العقيدة قال له شيخُ البطائحية: أنا وأنتُ أمامَ الواقع ندخلُ في النار، فأينا لم تحرقه النار فهو الذي على الحق، ومن أحرقتَه النار فهو على باطل، فقال له شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: نعم ليس عندي مانعٌ، فإذا كان الله عزَّ وجلَّ جعل النار بردًا وسلامًا على إبراهيم، فإنَّها تكون بردًا وسلامًا على أمة محمد، فلا مانع من أن ندخل النار، لكن بشرط أن نغتسل وننظف أجسامنا أنا وأنت قبل أن ندخل النار، فنكس الرجل على عقيقه، فقال شيخ الإسلام: أنا أعلم أن هذا الرجل قد طلى جسمه بمادة تمنع الاحتراق، فأراد أن يُعجزني بهذا، فبهت الذي ابتدع.

مسألة: لو أن رجلاً من الناس دخل النار حقيقة ولم يحترق تأييداً للشرع هل يعد هذا كرامة؟

الجواب: نعم؛ لأنه أمر خارق للعادة.

وقولنا: يُظهره الله على يد الرسول تأييداً له فإن أظهره الله على مُدَّعي الرسالة تكذيباً له لا تصديقاً فليس بمُعجزة، وقد ذكر ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في البداية والنهاية^(١) وغيره من المؤرخين أن مُسيلمة الكذاب نبيَّ اليمامة كان يدَّعي أنه رسول، وقد جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام وقال: أنا أريد أن أكون أنا وأنتُ شركاء في الرسالة.

وقد جاءه قومه في يومٍ من الأيام، وقالوا: يا نبي الله -وهو كاذب- إن بئرنا غار ماؤها، ولم يبقَ فيها إلا القليل من الماء الذي لا يروينا، فقال: أنا آتٍ إليكم، فجاء إليهم وطلب ماءً، فأعطوه ماءً فتمضمض به وجهه في البئر، فصاروا ينتظرون أن تحيش بالماء كما صار ذلك في بئر غزوة الحديبية فلما مجَّ هذا الماء في الماء الباقي

(١) انظر البداية والنهاية (٦ / ٣٣١).

غَارَ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَهَذَا خَارِقٌ لِلْعَادَةِ وَلَيْسَ مُوَافِقًا لَهَا، لَكِنْ كَانَ تَكْذِيبًا لَا تَصْدِيقًا.

وَذَكَرُوا عَنْهُ أَيْضًا، أَنَّهُمْ أَتَوْهُ بِصَبِيٍّ شَعْرُ رَأْسِهِ مَتَمَزَّقٌ؛ لِيَمْسَحَهُ حَتَّى يَخْرُجَ بَقِيَّةُ الشَّعْرِ، فَلَمَّا مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ زَالَ الشَّعْرُ الْمَوْجُودُ، وَصَارَ الصَّبِيُّ أَصْلَعًا تَمَامًا، وَهَذَا أَيْضًا خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ مَسَحَ عَلَى رَأْسِ الصَّبِيِّ مَا نَبَتَ الشَّعْرُ وَلَا زَالَ، لَكِنْ كَانَ ذَلِكَ تَكْذِيبًا لَهُ.

وَلِهَذَا قُلْنَا: الْمُعْجِزَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، يُظْهِرُهُ اللَّهُ عَلَى يَدِ الرَّسُولِ تَأْيِيدًا لَهُ وَتَصْدِيقًا لَهُ.

وَهُنَا أَحَبُّ أَنْ أُزْهِدَ إِلَى فَضْلِ نَافِعٍ جَدًّا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ كِتَابِهِ (الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ) ^(١)، حَيْثُ ذَكَرَ كَلَامًا حَسَنًا جَدًّا، وَنَقَلَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ^(٢)، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا آيَاتٍ كَثِيرَةً لِلرَّسُولِ ﷺ فِي كِتَابِهِ الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى آخِرِ حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، حَيْثُ ذَكَرَ آيَاتٍ؛ أَرْضِيَّةً، وَسَمَاوِيَّةً، وَحَيَوَانِيَّةً، وَغَيْرَ ذَلِكَ. فَمَنْ أَرَادَ الْإِزْدِيَادَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْهُ. وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «تَحِلُّ عَنْ إِحْصَاءِ» أَي: لكَثْرَتِهَا.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْهَا كَلَامُ اللَّهِ مُعْجِزُ الْوَرَى» أَي: مِنْ هَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ «كَلَامُ اللَّهِ» عَزَّجَلَّ وَهُوَ الْقُرْآنُ، الَّذِي أَعْجَزَ الْوَرَى، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

١ - عَجَزَ النَّاسُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ، وَلَا بِسُورَةٍ، وَلَا بِحَدِيثٍ. مَعَ أَنَّهُمْ أُمَرَاءُ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

(١) انظر الجواب الصحيح (٦/٣٢٤).

(٢) انظر البداية والنهاية (٦/٧٦).

لكن الغريب أن بعض العلماء قال: إنهم عجزوا بالصرفة لا بمقتضى الطبيعة، يعني: أنهم قادرون من حيث طبيعتهم على معارضة القرآن، لكن صرفوا، أي: صرفهم الله عن معارضته، فيكون إعجاز القرآن على هذا القول لا لذات القرآن، ولكن لأمر خارج وهو صرفهم عن المعارضة، وهذا القول باطل لا شك في ذلك.

ثم على تقدير التسليم، فإن القرآن يُعتبر بذلك آية؛ لأن كونه الله صرفهم عن معارضته يدل على أنه لا تمكن معارضته شرعاً، ولكن الذي نرى أنه الصواب أنهم عاجزون عن الإتيان بمثله طبعاً لا صرفاً، بمعنى أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثله.

٢- تأثيره وآثاره؛ تأثيره على القلوب، وآثاره في الفتوحات وانتصار الأمة الإسلامية وإعزازها وغير ذلك.

٣- أن قارئه لا يمل منه ولو كرره عدة مرات، بخلاف غيره فإنه مهما كان من الفصاحة والبلاغة فإنه يمل.

٤- حفظ الله له حيث بقي إلى وقتنا الحاضر في القرن الخامس عشر، ولم يستطع أحد أن يغير منه حرفاً واحداً، بينما الكتب السابقة بقيت دون ذلك وحرّفت.

٥- ما فيه من الأخبار السابقة واللاحقة، حيث يخبر عن الشيء فيقع كما أخبر، ويُخبر عن الماضي، ولا شك أن الماضي كما أخبر؛ ولهذا قال الله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]، ولهذا يجب التحري في نقل أخبار الأمم السابقة؛ لأنه لا يعلمهم إلا الله عز وجل.

والمهمُّ أن القرآن من أعظم المعجزات للنبي ﷺ، وأقول: من أعظم المعجزات تبعاً للمؤلف، وإلا فالصواب أن نقول: الآيات.

قوله: «كذا انشقاق البدر» أيضاً من آيات الرسول ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: انشقاق البدر - أي: القمر - وقد انشقَّ القمر فلقين حقيقة لا برأي العين، فكان أحدهما على جبل الصفا، والثاني على جبل المروة، يُشاهده الناس من هنا ومن هنا، قال الله تعالى: ﴿أَفَتَرَبَّيْتُ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ۚ﴾ (١) وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعِزٌّ ﴿[القمر: ١-٢]، لما أراهم النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذِهِ الْآيَةَ وشاهدوها بأعينهم، قالوا: سحرنا محمد، ليس صحيحاً أن القمر ينشق.

والعجيب أن آخر هذه الأمة وافق المشركين في إنكار انشقاق القمر، قالوا: انشقاق القمر غير صحيح، ولا يمكن أن ينشق القمر، لكن قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَبَّيْتُ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ۚ﴾ أي: ظهر نور الرسالة. وهذا تحريف، فهو سبحانه يقول: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا﴾، ثم ليس هناك مانع من أن ينشق القمر.

وأما من زعم أن الأفلاك لا يمكن أن تتغير فتباً لعقله، والله تعالى يقول: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت ۖ﴾ (١) وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انثرت ﴿[الانفطار: ١-٢]، وما هذا إلا تغير للأفلاك، وكذلك قال تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۖ﴾ (١) وَإِذَا النُّجُومُ انكدرت ﴿[التكوير: ١-٢]، وهذا تغير للأفلاك، فالذي جمع القمر حتى صار كتلة واحدة قادرٌ على أن يفرقه ويجعله كتلاً.

ولهذا فإننا نأسف أن يقع مثل هذا من علماء أجلاء مُعاصرين؛ يقولون: إنه لا يمكن انشقاق القمر؛ لأن هذا تغير أفلاك، وهذا لا يمكن. بل الذي خلق الأفلاك قادرٌ على أن يمزقها سبحانه وتعالى.

وَقَالَ آخَرُونَ مُنْكَرِينَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ بِحُجَّةٍ بَارِدَةٍ؛ قَالُوا: لَوْ كَانَ انْشِقَاقُ الْقَمَرِ حَقًّا لَعَلِمَ بِهِ النَّاسُ فِي كُلِّ مَكَانٍ عَلَى الْأَرْضِ؛ لَعَلِمَ بِهِ أَهْلُ الْهِنْدِ، وَأَهْلُ الْغَرْبِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَأَهْلُ الْجَنُوبِ، وَلَكِنْ نَقْلُهُ مِمَّا تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَيْهِ، وَلِنُقِلَ فِي التَّوَارِيخِ، وَلَمْ يُنْقَلْ هَذَا فِي التَّوَارِيخِ.

وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ تَارِيخٌ أَصْدَقُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: الْقُرْآنُ، وَلَا تَارِيخٌ أَصْدَقُ مِمَّا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، حَيْثُ تَلَقَّتْهُمَا الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْقَبُولِ.

فَإِذَا قَالُوا: لِمَاذَا لَمْ يَذْكُرْهُ مُؤَرِّخُو الْهِنْدِ مِثْلًا أَوْ غَيْرُهُمْ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ غُيُومٌ وَأَمْطَارٌ حَجَبَتْ رُؤْيَا الْقَمَرِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ لَمْ يَبْقَ مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ حَتَّى يَتِمَّكَنَ النَّاسُ مِنْ رُؤْيَايِهِ، إِذْ رُبَّمَا تَكُونُ الْمُدَّةُ سِيرَةً حِينَ شَاهَدَهُ النَّاسُ ثُمَّ تَلَاءَمَ، وَرُبَّمَا انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي الْهِنْدِ مِثْلًا كَانُوا نِيَامًا؛ لِأَنَّ الْهِنْدَ يَسْبِقُ مَكَّةَ فِي الزَّمَنِ؛ فَيَقَعُ هَذَا وَهُمْ نَائِمُونَ ثُمَّ يَلْتَمِسُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَيْقِظُوا، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَهْمُنَا فِي شَيْءٍ كَوْنُ عُلَمَاءِ الْهِنْدِ قَالُوهُ أَمْ لَمْ يَقُولُوهُ، فَمَا دَامَ مُوجُودًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَفِيهَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَا يَهْمُنَا أَنْ يُنْقَلَ أَوْ لَا يُنْقَلَ.

وَالْمِهْمُ أَنْ انْشِقَاقَ الْبَدْرِ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ انْشَقَّ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ بَعْضِ الْآيَاتِ الَّتِي حَصَلَتْ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى إِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: مَا مِنْ آيَةٍ حَصَلَتْ لِنَبِيِّ إِلَّا وَجِدَ مِثْلَهَا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ، وَالْآيَةُ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ تُعْتَبَرُ آيَةً لِلرَّسُولِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِصَدْقِ مَا هُوَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَتَّبِعُ.

كَانَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَضْرِبُ الْحَجَرَ - إِمَّا حَجَرًا مَعِينًا أَوْ أَيَّ حَجَرٍ -
فَيَتَفَجَّرُ أَنْهَارًا وَعَيُونًا، وَالْحَجَرُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَفَجَّرَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُو
فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، لَكِنِ الْمَاءُ نَبْعٌ مِنَ الْإِنَاءِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي غَزْوَةِ
الْحُدَيْبِيَّةِ جَاءُوا وَيَشْكُونَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ قَلَّةَ الْمَاءِ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ يَسِيرُ فَوَضَعَ يَدَهُ
فِيهِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَقُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ كَالْعُيُونِ، حَتَّى ارْتَوَى النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَكَانُوا أَلْفًا
وَأَرْبَعَ مِائَةِ شَخْصٍ، وَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَتَفَجَّرَ الْحَجَرُ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ
يَتَفَجَّرُ، أَمَّا الْإِنَاءُ فَمِنْ أَيْنَ يَتَفَجَّرُ؟ وَأَيْنَ صَلَاتُهُ بِالْأَرْضِ؟

فَلِهَذَا نَقُولُ: آيَاتُ الرَّسُولِ ﷺ عَظِيمَةٌ كَثِيرَةٌ، وَكَمَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا مِنْ
آيَةٍ لِنَبِيِّ إِلَّا حَصَلَ مِثْلُهَا أَوْ أَعْظَمَ لِلرَّسُولِ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ، فَإِخْيَاءُ
الْمَوْتَى حَصَلَ؛ إِمَّا لِلرَّسُولِ ﷺ إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ؛ وَإِمَّا لِاتِّبَاعِهِ، فَهَذَا صَلََةُ بَنِ أَشِيمٍ
مِنَ التَّابِعِينَ الْعُبَادِ، كَانَ فِي سَفَرٍ فَمَاتَتْ فَرَسُهُ، فَبَقِيَ لَيْسَ لَهُ مَرْكُوبٌ، فَدَعَا اللَّهَ تَعَالَى
أَنْ يُحْيِيَهَا حَتَّى يُوصِلَهُ إِلَى بَلَدِهِ، فَأَحْيَاهَا اللَّهُ، وَرَكِبَ عَلَيْهَا، وَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْبَلَدِ، قَالَ
لَا بُنَّةَ: يَا بُنَيَّ أَلْقِ السَّرِجَ عَنِ الْفَرَسِ فَإِنَّهُ عَارِيَةٌ، فَتَعَجَّبَ الْوَلَدُ! فَلَمَّا وَضَعَ السَّرِجَ عَنْهُ
سَقَطَ الْفَرَسُ مَيِّتًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ دَعَا اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهُ حَتَّى يُوصِلَهُ إِلَى أَهْلِهِ فَحَصَلَ هَذَا، فَهَذَا
إِخْيَاءٌ لِلْمَوْتَى وَهُوَ إِخْيَاءٌ مُؤَقَّتٌ أَيْضًا كَأَنَّهُ عَارِيَةٌ مُؤَقَّتَةٌ، وَهُنَاكَ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ فِي الْبِدَايَةِ
وَالنِّهَايَةِ فَلْتَرْجِعْ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ غَيْرِ امْتِرَاءٍ» أَيُّ: مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَإِنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ عِنْدَنَا يَقِينٌ فِي
حُدُوثِهِ كَرُؤُوسِنَا لِلْقَمَرِ الْآنَ، لَا نَمْتَرِي فِي هَذَا، وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ،
فَالَّذِي جَمَعَ الْقَمَرَ قَادِرٌ عَلَى تَفْرِيقِهِ.





فصل: في ذكر فضيلة نبينا وأولي العزم وغيرهم من النبيين والمرسلين

- ١٤٢ وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا نَبِيْنَا الْمَبْعُوثُ فِي (أُمِّ الْقُرَى)
١٤٣ وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ (أَهْلُ الْعَزْمِ) فَ(الرُّسُلُ) ثُمَّ (الْأَنْبِيَا) بِالْجَزْمِ

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: فصل في ذكر فضيلة نبينا ﷺ، وأولي العزم، وغيرهم من النبيين والمرسلين، وليعلم ما يلي:

أولاً: أن الفضل أو التفاضل مراتب لا تُتَلَقَّى إلا من الوحي؛ لأن المراتب تختلف اختلافاً عظيماً وتباين تبايناً كبيراً، ولا يُمكن أن نرتب فضيلة على أخرى إلا بدليل من الشرع، فإن لم يكن لنا دليل من الشرع فليس لنا الحق في أن نتكلم.

ثانياً: الترتيب في الفضيلة بناءً على ما يظهر لنا، لا على ما هو الواقع عند الله عزَّوجلَّ؛ لأننا قد نرى شخصين يُصَلِّيَانِ أحدهما قد أجاد صلاته ظاهراً تماماً؛ بحيث لا نراه يتحرك ولا يعبث، ونراه قد خضع برأسه وصلى صلاة كاملة باعتبار ما يظهر لنا، وآخر نرى أنه يحصل منه بعض الحركة وما أشبه ذلك، فنحن إذا فضلنا الأول نُفضله بحسب ما يظهر لنا، أما عند الله فقد يكون الثاني أفضل. فقد يكون هذا الثاني قام بقلبه من الإخلاص لله وتعظيم الله عزَّوجلَّ ما لم يكن في قلب الأول؛ ولهذا قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في شارب الخمر الذي يكثر أن يجاء به إلى رسول الله ﷺ:

«إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ»^(١). مع أَنَّهُ يُكْثِرُ شُرْبَ الْحَمْرِ، فَلَوْ أَنَّا حَكَمْنَا بِالظَّاهِرِ لَقُلْنَا: هَذَا الَّذِي يُكْثِرُ شُرْبَ الْحَمْرِ لَيْسَ فِي قَلْبِهِ حُبَّةُ اللَّهِ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ».

وَلِهَذَا فَإِنَّا حِينَ نُفَضِّلُ فَإِنَّمَا نُفَضِّلُ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ لَنَا. أَمَّا مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ فَلَا شَكَّ أَنَّا نَتَّبِعُهُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى عَلِيمٌ بِمَا فِي الْقُلُوبِ وَبِمَا فِي الظَّوَاهِرِ.

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتَرَانِيْنَا» ثُمَّ قَالَ فِي الْبَيْتِ التَّالِي: «وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ أَهْلُ الْعَزْمِ» ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَالرُّسُلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ بِالْجَزْمِ». هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، ثَابِتَةٌ شَرْعًا، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿تِلْكَ أَلْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، هَذَا فِي الرُّسُلِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ ذُبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَضَّلَ الرُّسُلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَفَضَّلَ النَّبِيِّينَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَفَضَّلَ النَّاسَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَضَّلَ بَعْضَ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ؛ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ.

وَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَعْضَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَامَ بِمُهِمَّاتٍ عَظِيمَةٍ جَلِيلَةٍ يَقْتَضِي الْعَقْلُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِمَّنْ دُونَهُ، فَالتَّفَاضُلُ إِذَنْ ثَابِتٌ.

وَالتَّفَضُّيلُ يَقْتَضِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْإِيمَانِ وَفِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ أَيْضًا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فَدَلَّلَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر...، رقم (٦٧٨٠).

هَذَا عَلَى أَنَّ الْكَرَمَ عِنْدَ اللَّهِ بِالتَّقْوَى، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْ جَرَى لِبَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْحَنِّ مَا لَمْ يَجْرَ لْغَيْرِهِمْ، فَأَيُّ مُحَنَّةٍ حَصَلَتْ لِإِنْسَانٍ مِثْلَ مَا حَصَلَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي إِلْقَائِهِ فِي النَّارِ إِزَاءَ تَوْحِيدِهِ وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ وَهُوَ يَرَاهَا أَمَامَهُ تَضَطَّرَمَ.

وكَذَلِكَ مَا حَصَلَ فِي الْأَمْرِ بِذَنْبٍ وَلَدَهُ، فَإِنَّ هَذِهِ مُحَنَّةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَيَضْبِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَدَلِيلٌ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى. يُقَالُ لَهُ: أَذْبَحَ وَلَدَكَ فَيَمَثَلُ وَيَسْتَسَلِمُ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهُ، وَالْوَلَدُ قَدْ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ؛ فَلَيْسَ صَغِيرًا لَا يَلْتَفِتُ لَهُ، وَلَيْسَ كَبِيرًا قَدْ بَانَ مِنْ أَبِيهِ، بَلْ صَارَ يافعًا، وَأَكْبَرَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفْسُ فِي مِثْلِ هَذَا السَّنِّ، ثُمَّ يُقَالُ: أَذْبَحَ وَلَدَكَ، فَإِنَّ هَذِهِ مُحَنَّةٌ عَظِيمَةٌ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يُفْضَلُ النَّبِيُّ غَيْرَهُ بِكَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ؛ لِأَنَّ أَتْبَاعَهُ كُلَّمَا عَمِلُوا عَمَلًا صَالِحًا فَلَهُ مِثْلُ أَجُورِهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُثَبِّتُ ذَلِكَ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ^(١)؟

فَيُقَالُ: حَاشَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْهَى عَمَّا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ أَبَدًا، فَإِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ فَضَّلَ بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَكِنَّهُ نَهَى عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ يَكُونُ الْحَقْدُ وَالْعُدْوَانُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا فَضَّلَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى مُوسَى بِحَضْرَةِ الْيَهُودِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْعَدَاوَةِ أَوْ الْبَغْضَاءِ ثُمَّ سَبَبًا لِلشَّرِّ فَإِنَّهُ لَا يُفْضَلُ دَرءًا لِلْمُفْسَدَةِ. فَالَّذِي نَهَى عَنْهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُوشِكُمْ آلُكُمْ أَنْ يَكُونُوا سَبَبًا لِلْعَدَاوَةِ أَوْ الْبَغْضَاءِ ثُمَّ سَبَبًا لِلشَّرِّ فَإِنَّهُ لَا يُفْضَلُ دَرءًا لِلْمُفْسَدَةِ﴾. فَيُقَالُ: حَاشَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْهَى عَمَّا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ أَبَدًا، فَإِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ فَضَّلَ بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَكِنَّهُ نَهَى عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ يَكُونُ الْحَقْدُ وَالْعُدْوَانُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا فَضَّلَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى مُوسَى بِحَضْرَةِ الْيَهُودِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلْعَدَاوَةِ أَوْ الْبَغْضَاءِ ثُمَّ سَبَبًا لِلشَّرِّ فَإِنَّهُ لَا يُفْضَلُ دَرءًا لِلْمُفْسَدَةِ. فَالَّذِي نَهَى عَنْهُ

النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ مُوجِبًا لِلْمُفْسَدَةِ، أَمَّا مَا كَانَ حِكَايَةً لِلْوَاقِعِ فَإِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْهَى عَنْهُ وَقَدْ أَثْبَتَهُ اللَّهُ.

إِذَنْ؛ فَتَحْنُ حِينَمَا نَتَكَلَّمُ عَنْ تَفْضِيلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ، فَإِنَّا نَتَكَلَّمُ بِهِ خَبْرًا عَمَّا قَالَهُ اللَّهُ، وَلَكِنَّا لَا نَتَكَلَّمُ بِهِ حَيْثُ يَكُونُ فِي ذَلِكَ شَرٌّ وَفَسَادٌ.

وظاهر قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ هُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا رَبٌّ وَمَرْبُوبٌ، وَالْعَالَمُونَ كُلُّهُمْ مَرْبُوبُونَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَبٌّ وَمَرْبُوبٌ صَارَ الْمُرَادُ بِالْعَالَمِينَ مَنْ سِوَى اللَّهِ، فَيَشْمَلُ ذَلِكَ عَالَمَ الْمَلَائِكَةِ، وَعَالَمَ الْجِنِّ، وَعَالَمَ الْإِنْسِ، وَعَالَمَ الْجَمَادَاتِ، وَكُلِّ شَيْءٍ.

فَهَلْ يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ؟ وَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ مُرَادَ الْمُؤَلَّفِ أَفْضَلُ الْعَالَمِ مِنَ الْبَشَرِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^(١)، أَمَّا مَنْ سِوَاهُمْ فَإِنَّا نَتَوَقَّفُ وَإِنْ كُنَّا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ النَّاطِمُ:

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِينَا، فَمِلْ عَنِ الشَّقَاقِ
مِلْ: فَعِلْ أَمْرٌ مِنْ مَالٍ يَمِيلُ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَبِيُّنَا الْمُبْعُوثُ فِي أُمِّ الْقُرَى» وَهَذِهِ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ، وَلَيْسَتْ صِفَةً مُقَيَّدَةً؛ لِأَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُبْعَثْ إِلَّا فِي أُمِّ الْقُرَى، وَمَعْنَى الْمُبْعُوثِ: الْمُرْسَلُ إِلَى النَّاسِ، وَالْمُرَادُ بِأُمِّ الْقُرَى: مَكَّةَ، وَسُمِّيَتْ أُمَّ الْقُرَى؛ لِأَنَّ الْقُرَى كُلَّهَا تَوَكُّمُهَا؛ فِي الْحَجِّ إِلَيْهَا، وَالاعْتِمَارِ إِلَيْهَا، وَتَوَكُّمُهَا فِي اتِّجَاهِهَا إِلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هِيَ أُمُّ الْقُرَى؛ لِأَنَّهَا مَرْكَزُ الْعَالَمِ، وَوَسْطُ الْعَالَمِ، وَهَذَا أَمْرٌ جُغْرَافِيٌّ لَا نَذْرِي عَنْهُ، وَلَكِنْ إِنْ ثَبَتَ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ نَقُولَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَهِيَ أُمُّ الْقُرَى فِي الْفَضَائِلِ، تَوَكُّمُهَا الْقُرَى فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْإِتِّجَاهِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدَهُ الْأَفْضَلُ أَهْلُ الْعَزْمِ» أَيُّ: بَعْدَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَالْأَفْضَلُ أَهْلُ الْعَزْمِ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ غَيْرُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُمْ: إِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَنُوحٌ، وَهُمْ مَرْتَبُونَ عَلَى هَذَا: إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ مُوسَى، أَمَّا نُوحٌ وَعِيسَى فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

فَقِيلَ: إِنَّ عِيسَى أَفْضَلُ؛ لِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ مِنَ الْآيَاتِ، وَلَكثْرَةِ أَتْبَاعِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ نُوحًا أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الرُّسُلِ، وَعَانَى مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالتَّعَبِ مِنْ قَوْمِهِ مَا لَمْ يُذَكِّرْ لَنَا أَنَّهُ حَصَلَ لِعِيسَى، حَيْثُ لَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ.

وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْفَضْلَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ لَا نَعْلَمُهُ، أَمَّا مَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ شَأْنِهِمْ فِي الدُّنْيَا، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مَزِيَّةٌ لَمْ تَحْصُلْ لِلْآخَرِ، وَحِينَئِذٍ نَتَوَقَّفُ، فَإِذَا تَوَقَّفْنَا فَتُقَدِّمُ ذِكْرًا نُوحًا؛ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ وَعِيسَى بَعْدَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّرْتِيبَ.

ثم قال: «فالرُّسل ثم الأنبياء» الرُّسل: جمع رسول، والرسول هو مَنْ أُرسل، تقول: أُرسلت فلانًا إلى فلانٍ، أي: أُمِرته أن يُبلِّغ فلانًا عني شيئًا، أمّا النبي: فإنَّه من النبأ، وهو الَّذي أتاه الخبر لكن لم يُكلَّف بالتبليغ، وهذا الَّذي قرَّرنَا هو مذهب جمهور العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ، أن الرسولَ مَنْ أُوحيَ إِلَيْهِ بشرع وأمر أن يبلغه، وأمّا النبي فهو مَنْ أُوحيَ إِلَيْهِ بشرع دون أن يُكلَّف بالتبليغ، ولكنَّه لم يمنع من التبليغ، يعني: نُبِّئَ إِلَيْهِ بشرع ولم يُقل له: لا تبَلِّغه، فإذا بلَّغه كان متطوعًا.

فالفرق بين النبي والرسول: أن الرسول ملزم بالتبليغ والنبي غير ملزم، لكن غير ممنوع من التبليغ، بل يعمل هو بنفسه ويُجدد الشرع ولكنَّه لا يُلزم بالتبليغ، وهذا هو وجه كون الرسول أفضل من النبي؛ لأنَّ الرسول ألزم بالتبليغ، وبزيادة تكليف، والتكليف ليس بالأمر الهين؛ لأنَّ فيه مُعانة النَّاس والتعب معهم.

ولا يخفى علينا جميعًا ما حصل للرُّسل من الأديَّة، بل من الضرر أحيانًا، لكن النبي يتعبَّد بما أُوحيَ إِلَيْهِ ولا يُكلَّف أن يبلغ به، فمن اقتدى به وأخذ بما هو عليه فله ذلك، ومن لا فلا؛ ولهذا كان الأنبياءُ في بني إسرائيل كثيرين جدًّا؛ لأنَّ بني إسرائيل قومٌ عتاة محتاجون إلى تجديد الوحي دائمًا. إذن؛ فمرتبة الرُّسل فوق مرتبة الأنبياء، وهذا صحيح.

وقول المؤلف: «بالجزم» أي: قل ذلك بالجزم، أو قلت ذلك بالجزم، وعلى الثاني يكون الكلام خبرًا عن عقيدة المؤلف، وعلى الأوَّل يكون أمرًا باعتقاد هذا؛ أي: أن نعتقد هذا جزمًا.

فإذا قال قائل: كم عدد الرُّسل؟ وهل جميع الرُّسل بلَّغوا لنا؟

فالجواب: أن عدد الرُّسل ورد فيه أحاديث ليست بتلك القوة، فلا يُلزم بها،

فورد أن عددهم أربعة وعشرون ألفاً، ولكننا لا ندري هل يصح هذا الخبر أو لا؟
إنما الذين ذكروا في القرآن خمسة وعشرون رسولاً، وكلُّ مَنْ ذُكر في القرآن فهو
رسولٌ وإنْ ذُكر بوصف النبوة؛ وذلك لأنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ ولا عكس، والدليل
على أن كلَّ مَنْ ذُكر في القرآن رسولٌ قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّنْ
قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، فعلم بهذا
أنَّ كلَّ مَنْ قصَّ الله علينا نبأه فهو رسول.

أما الذين لم يُقصَّوا علينا فهم كثيرون ولكننا نؤمن بهم إجمالاً، ومعنى
إجمالاً أي: أنه لا يلزمنا التَّعيين؛ لأننا لا نعلم عنهم، لكن نقول: آمناً بكل رسولٍ
أرسله الله تعالى.

مسألة: ثبت في السُّنة أن آدم عليه الصَّلاة والسَّلام كان نبياً^(١)، وقد ذكر في القرآن
فهل يكون رسولاً؟

فالجواب: لا؛ لأنَّه لم يذكر في القرآن بوصفِ النبوة.

فالمهم أن أفضل البشر من حيث الجنس الرُّسل، ثمَّ الأنبياء، ثمَّ الصِّديقون،
ثمَّ الشُّهداء، ثمَّ الصَّالحون، أمَّا بالتَّعيين فأفضل البشر محمد ﷺ، والدليل النَّقلي
على ذلك قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْر»^(٢). والدليل الفعلي: أنه ﷺ صلى
بالأنبياء إماماً لهم في ليلة الإسراء.

وهناك عبارة خاطئة تقول: الرَّسول خادم، والنبي عالم، والوليُّ ولي موالٍ،

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن
ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

وعلى هذا يقولون: إن الوليَّ أفضل، ثم النبيُّ؛ لأنَّه حصَّ بالعلم، ثم الرَّسول؛ لأنَّه خادم، ويقول قائلهم:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ

وهذا القول كفر؛ فإنَّ الرَّسول جمع بين النبوة والولاية، فهو أفضل الأولياء، والنبي جمع بين الولاية والنبوة، فهو في الدَّرَجَة الثَّانِيَة بعد الرِّسَالَة، والولي فاتته النبوة والرِّسَالَة فليس له من الفضل إلَّا فضل الولاية.

لكن القائلين بما سبق من قول باطل يرون أنَّ من يزعمونهم أولياء أشرف البشر؛ ولهذا تصلُّ بهم الحال إلى عبادتهم، وذلك باعتقاد أنَّهم يُدبِّرون الكونَ تدبيرًا كاملاً، كما قال ذلك بعض مشايخ الصوفية الغالين وغيرهم.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٤ وَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمَ مِنْ كُلِّ مَا نَقَصَ وَمِنْ (كُفْرِ) عُصِمَ

١٤٥ كَذَاكَ مِنْ (إِفْكَ) وَمِنْ (خِيَانَةٍ) لَوْضَفِهِمْ بِـ (الصَّدَقِ) وَ (الْأَمَانَةِ)

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ»: الظاهر أن الصواب كسرهما، وإن كان المعنى: ونؤمن بأن. لكن الأصل عدم التقدير. والضمير في قوله: «منهم» يعود على الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكل واحد منهم سلم «من كل ما نقص» و(ما) هنا زائدة، والتقدير: من كل نقص، وليس المراد بقول: «من كل ما نقص» نقص الخلقة، أو نقص البشرية، بل المراد من كل ما نقص في الدين؛ لأنهم عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هم أسبق الناس إلى الخيرات، وأعظم الناس امتثالاً لأمر الله، فهم سالمون من كل نقص في الدين.

وكذلك من فوات الدين بالكلية لقوله: «ومن كُفِرَ عُصِمَ».

فلم يكفر أحد من الرُّسُلِ، وليس من الرُّسُلِ كافر، ولم يتعمد أحد من الرُّسُلِ أن يفعل ما فيه نقص الدين أبداً، وإن فعلوا شيئاً فإمّا عن اجتهاد أو تأويل أو ما أشبه ذلك، ثم يبرؤون من إثمهم بتوبة الله عليهم.

قوله: «كذاكَ من إفكٍ ومن خيانةٍ» يعني أنهم مبرؤون من الإفك وهو الكذب؛ ولهذا ما كذب نبي قط، وأمّا ما جاء عن إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من أنه كذب ثلاث كذبات في الله^(١)، فهي كذبات تورية، والتورية ليست كذباً في الواقع؛ لأن المعنى

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء المملوك...، رقم (٢٢١٧)، ومسلم: كتاب الفضائل،

الباطن منها حَقِيقِيٌّ مُطَابِقٌ للواقع، فقله للمَلِكِ الظَّالِم: هَذِهِ أُخْتِي وَهِيَ زَوْجَتُهُ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ أُخْتَهُ بِمَعْنَى شَقِيقَتِهِ، فَإِنَّهَا أُخْتُهُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَقَدْ أَرَادَ أَنَّهَا أُخْتُهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا. أَيْضًا فِيهِ تَوْرِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ الْكَبِيرُ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَكِنَّ الَّذِي كَسَرَ الْأَصْنَامَ هُوَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إِلَّا أَنَّهُ وَرَى. أَيْ: فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ الَّذِي تَزْعُمُونَ أَنَّهُ إِلَهُ.

وَفَعَلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُنَا ضَرُورَةٌ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ التَّوْرِيَّةَ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا، فَالتَّوْرِيَّةُ لِلظَّالِمِ حَرَامٌ بِالإِجْمَاعِ، وَلِلْمَظْلُومِ جَائِزَةٌ، أَمَّا مَنْ لَيْسَ بِظَالِمٍ وَلَا مَظْلُومٍ فَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّهَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَّهَمُ بِذَلِكَ وَيُجْرَى عَلَى نَفْسِهِ التَّهْمَةُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لَيْسَتْ بِحَرَامٍ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا حَرَامٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَجْزَأْنَا لَهُ التَّوْرِيَّةَ كُلَّمَا شَاءَ صَارَ كُلُّ كَلَامِهِ تَوْرِيَّةً، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ وَثُوقِ النَّاسِ بِهِ.

وقوله: «وَمِنْ خِيَانَةٍ» أَيْ: أَنَّ الرُّسُلَ مُبْرَأُونَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَهُمْ لَا يُمَكَّنُ أَنْ يُخُونُوا لَا بِالْقَوْلِ وَلَا بِالْفِعْلِ، حَتَّى إِنْ النَّبِيُّ ﷺ مُنْعًى مِنَ الْإِشَارَةِ بِالْعَيْنِ وَمِنَ الْغَمَزِ بِالْعَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْخِيَانَةِ.

إِذَنْ؛ فَهُمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ قَدْ سَلِمُوا مِنْ كُلِّ كَذِبٍ، وَسَلِمُوا مِنْ كُلِّ خِيَانَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ وَالْخِيَانَةَ يُنَافِيَانِ الرِّسَالَةَ مُنَافَاةً كَامِلَةً، إِذْ لَا ثَقَّةَ بِقَوْلِ الْخَائِنِ وَلَا ثَقَّةَ بِقَوْلِ الْكَاذِبِ؛ لِأَخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَا يَقُولُ بِهِ مِنَ الْكَذِبِ الَّذِي كَانَ يَكْذِبُهُ، وَلِأَخْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَائِنًا فَأُخْبِرَ بِالْأَمْرِ عَلَى خِلَافٍ وَجْهٍ؛ لِذَلِكَ فَهُمْ مُبْرَأُونَ مِنَ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ.

لذلك قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «لَوْصَفِهِمْ بِالصِّدْقِ» وهذا ضِدُّ قَوْلِهِ: «مَنْ إِفْكٌ»،
«والأمانة» وهي ضد قَوْلِهِ: «ومن خِيَانَةٍ»، فهم موصوفون بالصِّدْقِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
والسَّلَامُ، لأنَّ الله شهد لهم، كَذَلِكَ موصوفون بالأمانة؛ لأنَّهم أَمْنَاءٌ عَلَى وَحْيِ اللهِ
عَزَّوَجَلَّ، وإذا كَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ موصوفًا بالأمانة وهو رَسُولُ إِلَيْهِمْ، فهم
كَذَلِكَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وأفادنا المؤلَّف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الرُّسُلَ مَعْصُومُونَ مِمَّا ذَكَرَ، لَكِنْ هَلْ هُمْ مَعْصُومُونَ
مِنْ صَغَائِرِ الْإِثْمِ؟ وَجَوَابُ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمْ لَيُسَوِّمُوا مَعْصُومِينَ مِنْ صَغَائِرِ
الْإِثْمِ، لَكِنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنْ إِرَادَةِ الْمَخَالَفَةِ، وَمِنْ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ. وَقُلْنَا:
إِنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنْ إِرَادَةِ الْمَخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقَعُ مِنْهُمْ يَكُونُ عَنْ قَصْدٍ أَخْطَؤُوا
فِيهِ الصَّوَابَ، فَمَثَلًا قَالَ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ
الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذَّابِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، فَهُوَ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ اجْتِهَادًا مِنْهُ ﷺ
يُظَنُّ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْمَصْلَحَةُ فِي غَيْرِ هَذَا، فَالْمَصْلَحَةُ أَنْ يَتَأَنَّى حَتَّى
يَعْلَمَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَيَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَنَّى النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاحِكَ وَاللهُ غَفُورٌ
رَحِيمٌ﴾ [التحریم: ١]، فَالنَّبِيُّ ﷺ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللهُ لَهُ؛ طَلَبًا لِمَرْضَاةِ زَوْجَاتِهِ وَتَأْلِيفِ
قُلُوبِهِنَّ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْرِمْهُ حَكْمًا شَرْعِيًّا، إِنَّهَا حَرَّمَهُ امْتِنَاعًا، يَعْنِي حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ،
كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا: حَرَامٌ عَلَيَّ أَنْ أَلْبَسَ هَذَا الثَّوبَ، أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ أَنْ أَدْخُلَ هَذَا الْبَيْتَ،
أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ أَنْ أَشْتَرِيَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ مَثَلًا. فَتَحْرِيمُهُ ﷺ هَذَا لَيْسَ تَحْرِيمًا شَرْعِيًّا، لَكِنَّهُ
تَحْرِيمٌ امْتِنَاعٍ، يَعْنِي إِنَّنِي أُلْزِمُ نَفْسِي أَنْ أُمْتَنَعَ مِنْ هَذَا الشَّيْءِ.

كَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وَهُوَ ﷺ

لم يُخَفِ في نفسه هذا عنادًا ومُخَالَفَةً؛ لَكِنَّهُ أَخْفَاهُ تَحْرِياً لِلْمَصْلَحَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ نُهِيَ
عَنِ هَذَا، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُمْنَعُونَ مِنْ وَقُوعِ صَغَائِرِ
الذُّنُوبِ، لَكِنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَهَا كَمَا يَفْعَلُهَا غَيْرُهُمْ تَعَمُّدًا لِلْمُخَالَفَةِ، وَلَا يَقْرُونَ عَلَيْهَا
أَيْضًا، بَلْ لَا بَدَأَ أَنْ يَنْبَهُوا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الصَّوَابِ.

مَسْأَلَةٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ يُونُسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا
فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فَهَلْ يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الظَّنِّ مِنَ الرُّسُلِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنْ مَعْنَى (نَقْدِرَ) أَي: نُضَيِّقُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
فَلْيُفْسِقْ فِيمَا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، فَيُونُسُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ظَنَّ أَنَّهُ بِخُرُوجِهِ هَذَا أَنَّهُ
يَجِدُ سَعَةً عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ فَظَنَّ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَاهُ أَنَّهُ فِي قَبْضَتِهِ عَزَّوَجَلَّ
وَضَيَّقَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ ذِي قَبْلِ، فِي بَطْنِ الْحُوتِ: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (١٤٣)
لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤].

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومِينَ مِنْ فِعْلِ الْكِبَايِرِ. وَقَتْلِ النَّفْسِ مِنَ الْكِبَايِرِ
وَقَدْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِهِمْ فَمَا الْجَوَابُ؟

وَالْجَوَابُ: أَنْ قَتْلَهُمُ لِلنَّفْسِ يَكُونُ بِتَأْوِيلٍ وَإِذَا كَانَ بِتَأْوِيلٍ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ
كَبِيرَةً لَكِنْ فِي حَقِّهِمْ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَمَّدُوا.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٦ وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسُلِ (النُّومُ) وَ(النِّكَاحُ) مِثْلُ (الْأَكْلِ)

الشرح

بعد أن تكلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن الممتنع في حقهم صلوات الله وسلامه عليهم انتقل إلى الجائز في حقهم، والجائز في حقهم هي الطبائع البشريّة، فالطبائع البشريّة يستوون فيها مع الناس؛ ولهذا قالوا للمكذّبين: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال خاتمهم مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ»^(١)، وهذه طبيعة بشريّة، فهو ﷺ يأكل كما نأكل، ويشرب كما نشرب، ويتقي البرد كما نتقي، ويتقي الحرّ كما نتقيه، ويلبس الدروع في الحرب كما نلبسها، وهكذا، فالطبائع البشريّة جائزة في حق الرُّسُلِ.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجائز في حق كل الرُّسُلِ النوم»، لكن قد يختصون بخصائص في النوم، منها اختصاص النبي ﷺ بأنه تنام عيناه ولا ينام قلبه، فالإحساس الظاهري منه ينام كغيره، وفي الباطن لا ينام قلبه، فقلبه دائماً مشغول بذكر الله تعالى وبغير ذلك مما أراد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقوله: «النوم والنكاح» أي: والنكاح جائز في حقهم والجواز هنا جواز خلقي، أمّا شرعاً فهم مأمورون بذلك؛ لأنّهم مُشَرَّعون للأُمَّة؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وقوله: «مثل الأكل» فالأكل أيضاً من الأمور الجائزة، فلا يعاب على الرّسول إذا أكل أو شرب أو ما أشبه ذلك، فهذه من الأمور الجائزة، فكل الأمور البشريّة جائزة عليهم.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصّلاة، باب التوجه نحو القبلة...، رقم (٤٠١).

بقي الشيء الواجب، وهو الدعوة إلى الله عزَّجَلَّ، وإبلاغ الرسالة، والنصح للأمة، فيجب عليهم من ذلك ما لا يجب على غيرهم، فهم ملزمون بالبلاغ بكل حال، وملزمون بالدعوة في كل حال، وملزمون بالجهد من أمر منهم بالجهد، ووجوب هذه الأشياء عليهم أكد من وجوبها على غيرهم، ولهذا نقول: الأمور المسنونة يجب على الرسول عليه الصلاة والسلام أن يبلغها، ويجب أن يفعلها؛ ليقترني به الناس، وإن كانت أموراً مسنونة، فإذا كان البلاغ لا يحصل إلا بفعلها وجب على الرسول أن يفعلها لوجوب البلاغ عليه.

ومما هو ممتنع في حقهم دعوى الألوهية أو دعوى الربوبية؛ ولهذا لما قال الله تعالى لعيسى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَابِدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴿[المائدة: ١١٦-١١٧].

ومما يجوز عليهم الموت، فهو جائز عليهم شرعاً وواقعاً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أفان مات. أي: ميتة طبعية، أو قتل. أي: فمات بسبب القتل، انقلبتم على أعقابكم، إذن فهو ميت.

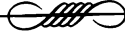
فإذا قال إنسان: كيف تكون الرُّسل أمواتاً والشهداء - وهم دونهم - أحياء، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْفَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

والجواب: أن هذه الحياة التي للشهداء يكون للأنبياء والرُّسل أعظم منها، لكنّها حياة برزخيّة لا حياة دنيا ولا حياة جسم، وإنما هي حياة برزخيّة، الله أعلم بكيفيّتها.

ولكن الخُرافيين يابُون إلّا أن يَقُولُوا إنّها حياة حَقِيقَة، وَهُمْ بقولهم ذلك أشدُّ النَّاسِ تَقْصِيرًا في حقِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّ الواجب عَلَيْهِمْ إذا كانوا يَعْتَقِدُونَ هَذَا أن يذهبوا إِلَيْهِ بِأَكْلٍ وَشُرْبٍ؛ لَأَنَّهُ محتاج له، وهذا مثل ما يَفْعَلُهُ الرَّافِضَةُ فيما يَعْتَقِدُونَهُ المَهْدِي الَّذِي سَيُخْرِجُ في آخر الوقت، إذا تَسَنَّى له الخُروج، حيثُ يقول السِّفَارِينِي رَحِمَهُ اللهُ في شَرْحِ العَقِيدَةِ: «إِنَّهُمْ كَانُوا في صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ يَذْهَبُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى فَرَسٍ مَسْرُجٍ، وَبِيَدِهِ رُمْحٌ، وَمَعَهُ مَاءٌ وَعَسَلٌ وَخُبْزٌ، وَذَلِكَ كُلُّ صَبَاحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَيَبْأَسَ مِنْ خُرُوجِهِ إِلَى الفُطُورِ، فَيَرْجِعُ، وَفي صَبَاحِ اليَوْمِ الثَّانِي مِثْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ يَأْتِي بِهَذَا لِأَجْلِ إِذَا خَرَجَ هَذَا المَهْدِيُّ مِنَ السَّرْدَابِ وَجَدَ الفُطُورَ جَاهِزًا وَالرُّمَحَ جَاهِزًا، فَأَفْطَرُ ثُمَّ رَكِبَ الفَرَسَ وَدَعَا إِلَى الجِهَادِ». فَيَا لَهَا مِنْ عُقُولٍ سَخِيفَةٍ، نَسَأَلُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنَا العَافِيَةَ مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ.

فالحاصل: أَنَّ حياة الرُّسل والأنبياء في قُبُورِهِمْ أَكْمَلُ مِنْ حياة الشُّهداء بلا شك؛ لِأَنَّهُمْ أَفْضَلُ عِنْدَ الله، وَلَكِنْ مِنَ المتَعَيَّنِ أَنَّ هَذِهِ الحَيَاةَ حياةَ بَرَزَخِيَّةٍ لا حياة دُنْيَوِيَّةٍ، وَإِلَّا لَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَأْتِيَ بالطَّعامِ وَالشَّرَابِ إِلَى رَسولِ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلَّ يَوْمٍ.





فصل: في ذكر الصحابة الكرام

الصَّحَابِيُّ وَالصَّاحِبُ وَالصَّحْبُ وَالصَّحَابَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ لَهُمْ مِيزَةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَالصَّاحِبُ فِي غَيْرِ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ هُوَ مَنْ كَثُرَتْ مَلَازِمَتُهُ لِمُصَاحِبِهِ، أَمَّا الصَّحَابِيُّ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهُوَ: «مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُؤْمِنًا بِهِ وَلَوْ حُكْمًا وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ».

فخرج بقولنا: «مَنْ اجْتَمَعَ» مَنْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَمَّنَ بِهِ لَكِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهِ، مَثَلُ أَنْ يَكُونَ أَقْبَلَ عَلَى الْمَدِينَةِ لِيُبَايِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَاتَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ، فَهَذَا لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَكِنَّهُمْ اضْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يُسَمُّوهَ مُحْضَرًا، وَمُرْتَبَتُهُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْخُلَّصِ وَبَيْنَ التَّابِعِينَ الْخُلَّصِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ نَظَرْتَ إِلَى كَوْنِهِ أَسْلَمَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ الْحَقَّتْهُ بِالصَّحَابَةِ، وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهِ الْحَقَّتْهُ بِالتَّابِعِينَ؛ وَلِهَذَا كَانَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَيُسَمَّى مُحْضَرًا.

وَمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مَنْقُطَعًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِالرَّسُولِ ﷺ.

وقولنا: «مُؤْمِنًا بِهِ» خَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ اجْتَمَعَ بِالرَّسُولِ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، وَلَمَّا مَاتَ الرَّسُولُ ﷺ آمَنَ بِهِ، فَهَذَا لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ؛ لِأَنَّهُ حِينَ اجْتِمَاعِهِ بِهِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِهِ.

ودخل في قولنا: «مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ» مَنْ كَانَ أَعْمَى وَاجْتَمَعَ بِالرَّسُولِ ﷺ، فَإِنَّهُ يَكُونُ صَحَابِيًّا، وَهَذَا يَكُونُ قَوْلُنَا: «مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ» أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: «مَنْ رَأَهُ مُؤْمِنًا بِهِ»، لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: «مَنْ رَأَهُ» خَرَجَ بِذَلِكَ الْأَعْمَى.

وقولنا: «ولو حكما» دخل فيه الصبي الذي في المهد إذا اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام، كما لو جيء بصبي من أبناء المسلمين إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ثم مات النبي قبل أن يميز هذا الصبي، فإن هذا مؤمن بالرسول ﷺ حكما وقلبا؛ لأنه صبي لا عقل له، لكنه مؤمن بإيمان أبيه وعلى هذا فمحمد بن أبي بكر الذي وُلِدَ في حجة الوداع يُعتبر صحابيا.

وقولنا: «ومات على ذلك» دخل فيه من ارتدَّ ثم رجع إلى الإسلام ومات على الإسلام، فإنه يكون صحابيا، فالردة لا تبطل الصُحبة إلا أن يموت على الردة، كما أنها لا تبطل الأعمال الصالحة إلا أن يموت عليها، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وخرج به من اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام مؤمنا به ثم ارتدَّ ومات على الردة، فإنه لا يكون صحابيا.

أما من اجتمع بالنبي ﷺ قبل البعثة ثم لم يره بعد وآمن لا يكون صحابيا؛ لأنه اجتمع بالنبي ﷺ قبل النبوة، ونحن ذكرنا أن الصحابي «من اجتمع بالنبي» أي: بوصفه نبيا لا بوصفه رجلا سينا، فمن اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنا بالرسول وقال: هذا هو النبي الذي بشرت به التوراة والإنجيل فأمن بالرسول لكن بعد بعثة الرسول لم يره، فإنه لا يُعتبر صحابيا؛ لأنه آمن بالرسول ﷺ قبل أن يكون نبيا.

وهكذا نقول في الأعمال كلها، فلو أن الإنسان ارتدَّ ثم عاد إلى الإسلام ومات على الإسلام، فإن أعماله السابقة للردة تبقى صحيحة مقبولة، إذا تمت فيها شروط القبول، فإذا حج الإنسان ثم ارتدَّ بترك الصلاة مثلا، ثم عاد إلى الإسلام

وماتَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ الْحَجِّ؛ لَأَنَّ الرَّدَّةَ لَا تُبْطِلُ الْأَعْمَالُ إِلَّا إِذَا مَاتَ وَهُوَ عَلَى الْكُفْرِ.

أَمَّا الصُّحْبَةُ فِي حَقِّ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِمُلَازِمَةِ طَوِيلَةٍ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى الْإِنْسَانُ بِهَا صَاحِبًا، فَلَوْ اتَّفَقَ شَخْصٌ مَعَ آخَرَ فِي سَفَرٍ فَوْصَلًا إِلَى الْمَدِينَةِ وَتَفَرَّقَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ صَحْبَةً إِلَّا مَقِيدَةً، فَيُقَالُ: صَحْبَتُهُ فِي السَّفَرِ الْمَعِينِ، أَوْ صَحْبَتُهُ فِي الْحَجِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٧ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ كَ(الصَّدِيقِ)

الشرح

هذه الأمة أفضل الأمم والله الحمد، ودليل ذلك من القرآن والسنة؛ قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّكُمْ تَتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»^(١).

ثُمَّ إِنْ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ؛ لقول النبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٢).

ثُمَّ إِنْ الصَّحَابَةُ الْمُهَاجِرِينَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّ الْمُهَاجِرِينَ جَمَعُوا بَيْنَ النُّصْرَةِ وَالْهِجْرَةِ، فَقَدْ هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَنَصَرُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ الْمُهَاجِرِينَ: ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، فَنَصَّ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَنَصَّ عَلَى النُّصْرَةِ، فَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ.

ثُمَّ إِنَّ أَفْضَلَ الْمُهَاجِرِينَ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ.

وَأَفْضَلُ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ» أَي: أُمَّة مُحَمَّدٍ ﷺ «بِالتَّحْقِيقِ» أَي: بِالْقَوْلِ الْمَحَقَّقِ، الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، رقم (٣٠٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)،

ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

(في الفضل والمعروف كالصديق) الفضل: بذل الخير والإحسان؛ من العلم والمال وغير ذلك. والمعروف: ضد المنكر.

فهو جامعٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بين العدل الذي هو المعروف، وبين الفضل الذي هو الإحسان، ويدلُّ لذلك أن الله تعالى لم يصف أحدًا من الصحابة بأنه صاحب رسول الله ﷺ إلا أبا بكر، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وهذه منقبة عظيمة لم ينلها إلا من هو أهل لها، وهو أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وهو أعلم سبحانه، حيث يجعل فضله، فهذا الفضل العظيم الذي لأبي بكر لم ينله أحدٌ من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وقال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةَ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ»^(١)، وقال: «لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ وَلَا خَوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»^(٢)، وقال معلناً على المنبر: «إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَيَّ بِإِلِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ»^(٣)، فلا يُقال بعد هذا إن غيره أفضل منه، مع أن المنَّة حقيقة للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكأن أبي بكر يكون صاحباً للرسول ولم يطرده الرسول، أو يُعرض عنه، أو يُريه وجه غضب، هذا في الواقع منَّة للرسول ﷺ، لكن من كرم

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت...»، رقم (٣٦٥٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ...، رقم (٢٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الخوذة والممر في المسجد، رقم (٤٤٦)، ومسلم: كتاب فضائل

الصحابة، باب من فضائل أبي بكر...، رقم (٢٣٨٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «سدوا الأبواب»، رقم (٣٦٥٤).

الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ جَعَلَ الْمَنَّةَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ. كَذَلِكَ أَيْضًا الصُّحْبَةُ الْمَنَّةَ فِيهَا لِلرَّسُولِ ﷺ.

والمَنَّةُ الْأُولَى لِلْجَمِيعِ هِيَ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلَّمَا ذَكَرَ لِلْأَنْصَارِ بَيْنَ لَهُمْ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ؛ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ هَدَاهُمْ بِهِ وَأَغْنَاهُمْ بِهِ وَأَلْفَهُمْ بِهِ، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْنٌ.

إِذَنْ لَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ - الَّذِي هُوَ الْإِحْسَانُ وَالْعَدْلُ -، وَصَحْبَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَفِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى إِنْ الرَّسُولُ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ حَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ فَانصَرَفَ النَّاسُ لِيَتَصَدَّقُوا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْآنَ أَسْبَقُ أَبَا بَكْرٍ، فَأَتَى بِنِصْفِ مَالِهِ - فِي حِينَ أَنْ الْوَاحِدَ مِنَّا الْآنَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ رُبْعَ الْعُشْرِ وَهُوَ الْوَاجِبُ صَارَ يَحْمَرُّ وَيَصْفَرُّ، وَيَسْأَلُ الْعُلَمَاءَ لَعَلَّ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُ: هَذَا لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ - فَسَأَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا تَرَكْتَ لِأَهْلِكَ؟» قَالَ: شَطْرَ الْمَالِ.

فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَالِهِ، فَسَأَلَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَاذَا تَرَكْتَ لِأَهْلِكَ؟» قَالَ: تَرَكْتُ لَهُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ عُمَرُ: الْآنَ لَا أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ أَبَدًا^(١). فَعَرَفَ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ أَنْ يَسْبِقَهُ، وَعُمَرُ هُوَ الرَّجُلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِذَنْ؛ فَلَا يَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَمَا دَامَ الرَّجُلُ الثَّانِي عَجَزَ عَنْ سَبْقِهِ فَمَنْ دُونَهُ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَقَوْلُهُ: «كَالصَّدِيقِ» هَذَا لِقَبِّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِالصَّدِيقِ - وَالصَّدِيقُ: فَعِيلٌ مِنَ الصَّدَقِ - لِكَمَالِ صَدَقِهِ فِي الْمَقَالِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر...، رقم (٣٦٧٥)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك، رقم (١٦٧٨).

والفِعال، ولتصديقه لرسول الله ﷺ حين كذبه الناس.

ويقال: إنَّ أوَّل ما لُقِّبَ بهذا اللَّقب لما حَدَّثَ النَّبيُّ ﷺ عن الإسراء والمعراج، فاتَّخَذَتْ قُرَيْشٌ هَذَا فُرْصَةً وَذَهَبَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ: إِنَّ صَاحِبَكَ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ الْمَجَانِينِ، يَزْعُمُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَرَجَعَ مِنْهُ، وَنَحْنُ لَا نَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي شَهْرِ وَلَا نَرْجِعُ إِلَّا فِي شَهْرٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَا قُلْتُمْ حَقًّا فَهُوَ صَادِقٌ. وَقَالَ ذَلِكَ اخْتِرَازًا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى الرَّسُولِ، فَسُمِّيَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الصِّدِّيقَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَصْدَقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْمَقَالِ وَالْفِعَالِ وَالْمَقَاصِدِ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّهُ أَقْوَاهَا يَقِينًا وَتَصَدِّيقًا، فَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مِثْلُهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَسَنَاتِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا اسْتِخْلَافُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكَفَى بِذَلِكَ فَخْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يُنْكِرُ مَا صَارَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ السِّيَاسَةِ الْحَكِيمَةِ، وَالْحُكْمِ الْعَادِلِ، وَالْفُتُوحَاتِ الْعَظِيمَةِ، وَإِذْ لَالِ أَهْلُ الشُّرْكِ، فَعُمَرَ بِذَلِكَ يُعْتَبَرُ حَسَنَةً مِنْ حَسَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٤٨ وَبَعْدَهُ (الْفَارُوقُ) مِنْ غَيْرِ افْتِرَا وَبَعْدَهُ (عُثْمَانُ) فَاتْرُكِ الْمِرَا

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدَهُ الْفَارُوقُ» أَي: بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ الْفَارُوقُ، وَالْفَارُوقُ عَلَى وَزْنِ فَاعُولٍ، وَهُوَ مِنْ صَيَغِ الْمَبَالِغَةِ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْفَرْقِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَقَدْ أَعَزَّ اللَّهُ تَعَالَى الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فِي خِلَافَتِهِ وَقَبْلَ خِلَافَتِهِ، وَجَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِهِ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدِّثُونَ فَعُمَرُ»^(١)، أَي: مُلْهِمُونَ بِالْوَحْيِ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفِقًا لِلصَّوَابِ، حَتَّى إِنْ الْوَحْيِ أَحْيَانًا يَأْتِي مُوَافِقًا لِقَوْلِهِ وَاقْتِرَاحِهِ، فَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَارُوقٌ فَرَّقَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفَضِيلَةِ، وَبَعْدَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْخِلَافَةِ، وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ هُمَا أَفْضَلُ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرَ.

وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِي الْخِلَافَةِ بَتَعْيِينٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَيْنَهُ، وَتَحَمَّلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَسْئُولِيَّةَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ حَيًّا وَمَيِّتًا، لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَدَّى الْأَمَانَةَ وَوُفَّقَ، فَصَارَ مِنْ فَضَائِلِهِ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ اسْتَخْلَفَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْصِفِ فَضْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَرَأَ سِيرَتَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه -، رقم (٣٦٨٩).

تولَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَقَامَ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ خَيْرَ قِيَامٍ، وَكَثُرَتْ الْفُتُوحَاتُ عَلَى يَدِهِ وَصَارَ لَهُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَالْعَظْمَةِ مَا خَذَلَ اللَّهُ بِهِ أَعْدَاءَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ مَتَوَاضِعًا يَقْبَلُ الْحَقَّ مِنْ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ، وَكَانَ لَا يَأْخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَّا مِثْلَ مَا يَأْخُذُهُ أَيُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يُعْطِي أَحَدًا مِنْ أَوْلَادِهِ إِلَّا مِثْلَ مَا يُعْطِي أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، بَلْ رُبَّمَا نَقَصَهُ، وَلَمْ يَتَّخِذْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِنَفْسِهِ بَوَابًا وَلَا قَصْرًا، بَلْ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ فَيَجْمَعُ الْحَصَى ثُمَّ يَنَامُ عَلَيْهِ كَوِسَادَةٍ لَهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ مَرْقَعٌ، وَفِي سِيرَتِهِ مِنَ الْعَجَبِ مَا لَا يَكَادُ يَصْدُقُ فِيمَا يَنْقُلُ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ بَعْدَ أَنْ كَانَ خَلِيفَةً، وَقَبْلَ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً.

وَكَانَ لَهُ هَيْبَةٌ عَظِيمَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُذَكِّرُ مِنْ أَنْ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ فِي الشَّامِ كَانَ مَنْزِلُهُ إِلَى جَنْبِ بَيْتِ الْمَالِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، قَالَ: بَعِ عَلَيَّ الْبَيْتَ - مِنْ أَجْلِ أَنْ يُدْخِلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ - فَأَبَى الْيَهُودِي، فَأَعْطَاهُ ثَمَنًا أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهِ، فَأَبَى.

فَادْخَلَهُ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيْنَاكَ، وَذَلِكَ لِمَا رَأَى مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَّةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْخَاصَّةِ. وَلَكِنْ الْيَهُودِي أَبَى فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ يَبْحَثُ عَنْ عُمَرَ، فَقِيلَ لَهُ: تَجِدُهُ الْآنَ فِي الْمَسْجِدِ، فَذَهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَائِمًا عَلَى الْبَطْحَاءِ فِي هُدُوءٍ، عَلَيْهِ رِدَاءٌ مَرْقَعٌ، كَأَنَّهُ فَقِيرٌ؛ فِي حِينٍ أَنْ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ أَمِيرٌ مِنْ أَمْرَائِهِ - لَمَّا كَانُوا فِي الشَّامِ يُقَدِّسُونَ مَلُوكَهُمْ وَيُعَظِّمُونَهُمْ وَيَجْعَلُونَ لَهُمُ الْقُصُورَ - قَدْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ هَذَا، لَا حُبًّا فِي الدُّنْيَا، وَلَكِنْ إِقَامَةً لِلسُّلْطَةِ حَتَّى يَهَابَهَا النَّاسُ؛ لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ لَوْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ عُمَرُ فِي الْمَدِينَةِ وَهُوَ فِي الشَّامِ لَنَ يَبَالِي بِهِ النَّاسُ.

فجاءه الرَّجُلُ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فيُقال: إِنَّه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَخَذَ عَظْماً مِنَ الْأَرْضِ، وَكَتَبَ فِيهِ: لَيْسَ كِيسَرِي بِأَعْدَلَ مِنِّي، وَوَضَعَ خَطًّا وَفَوْقَ الْخَطِّ آخِرَ كَالصَّلِيبِ، وَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: أَذْهَبَ أَعْطِهِ مُعَاوِيَةَ، فَلَمَّا جَاءَ بِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَقَطَعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ إِشَارَةً، وَهِيَ مَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ الْحَاضِرِ (شَفْرَةٌ) - لَمَّا رَأَى هَذَا الْعَظْمَ يُقال إِنَّه وَضَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: مَاذَا تُرِيدُ؟ أَتُرِيدُ أَنْ أَبْنِيَ لَكَ بَيْتَكَ وَأَعِيدَهُ مِنْ جَدِيدٍ؟ أَمْ تُرِيدُ أَنْ أُعْطِيكَ عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ أَمْ مَاذَا تُرِيدُ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: وَهَكَذَا يَكُونُ أُمْرَاؤُكُمْ مَعَ خُلَفَائِكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ بَيْتِي صَدَقَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَهَذَا نَرَى كَيْفَ أَنْ الْعَدْلَ يَجْعَلُ النَّاسَ يَسْتَحْيُونَ وَلَوْ كَانُوا كُفَّارًا، وَالظُّلْمَ وَالْاِسْتِثَارَ يَجْعَلُ النَّاسَ لَا يَسْتَحْيُونَ وَلَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِ ذَا سُلْطَةٍ عَظِيمَةٍ وَهَيْبَةٍ عَظِيمَةٍ إِذَا جَاءَهُ الْإِنْسَانُ وَجَدَهُ كَأَنَّهُ عَادِيٌّ.

وَكَذَلِكَ الْقِصَّةُ الْمَشْهُورَةُ - وَإِنْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ - : أَنَّهُ لَمَّا خَطَبَ النَّاسَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ تُغَالَوُ فِي الْمُهْورِ، وَقَالَ: لَا يَزِيدُ أَحَدٌ عَلَى مَهْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَزْوَاجِهِ وَبَنَاتِهِ إِلَّا جَعَلْتُ الزَّائِدَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: مَهْلًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]. فَأَقَرَّ اللَّهُ تَعَالَى إِيْتَاءَ الْقِنْطَارِ لِلزَّوْجَةِ، وَالْقِنْطَارُ أَلْفٌ مِثْقَالُ ذَهَبٍ، وَقِيلَ إِنَّهُ مِلٌّ جِلْدُ ثَوْرٍ صَغِيرٍ مِنَ الذَّهَبِ. فَقَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: امْرَأَةٌ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ، ثُمَّ تَرَكَ النَّاسَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي صِحِّتِهِ نَظَرٌ لَكِنَّهُ مَشْهُورٌ عِنْدَ النَّاسِ.

وقد كَانَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَوَاضَعًا؛ وَعَظَ النَّاسَ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، فَقَامَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، وَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ تُعْطِي عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ثَوْبَيْنِ وَلَمْ تُعْطِ النَّاسَ إِلَّا ثَوْبًا وَاحِدًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؟ فَقَالَ لَهُ: قُمْ يَا عَبْدَ اللَّهِ رُدَّ عَلَيْهِ، فَقَامَ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ الثَّوْبَ الثَّانِي ثَوْبُ عُمَرَ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَلَيْسَ زَائِدًا عَلَى مَا يُعْطَى لِلْمُسْلِمِينَ.

وكان - رضي الله تعالى عنه - إذا أمر الناس بشيء أو نهاهم عن شيء جمع أهله وقال لهم: إن الناس ينظرون إليكم نظر الطير إلى اللحم - والطيور تنظر إلى اللحم نظر شره تريد أن تتبلعه - وإني قد أمرت بكذا أو نهيت عن كذا، فلا أجد أحدكم مخالفاً إلا أضعفت عليه العقوبة. كل هذا من باب العدل والتخويف، وإلا كان العدل ألا يضاعف العقوبة عليهم، لكنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له غورٌ في الفقه، قال: إن أقرباء السلطان يُحالِفون بسلطة قريتهم منه، فيتوصلون إلى المخالفة بقربهم من ولي الأمر، فرأى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هذه نوع مخالفة، مع المخالفة الأصلية، فيجمع عليهم عقوبتين.

ومآثره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كثيرة، وكان آخر أمره أنه سأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقه الشهادة في سبيله، والموت في بلد رسوله، فكان الناس يتعجبون؛ المدينة بلد إسلام وليس فيها قتال، فكيف يجتمع أنه شهيد في سبيل الله وميت في مدينة رسول الله ﷺ؟ فاستجاب الله دعوته، وقُتل شهيداً في بلد الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو لم يقتل لعداء شخصي، لكنه لعداء ديني؛ لأن القاتل له أبو لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينهى أن تكثر العلوج، يعني هؤلاء الأرقاء من الفرس وغيرهم في المدينة، ولكن كان أمر الله مفعولاً.

وهذا الحَبِيثُ لما قَتَلَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- بِخَنْجَرٍ لَهُ وَجْهَانِ وَكَانَ قَدْ مَسَكَه بِالْوَسْطِ، وَكَانَ قَدْ سَقَى كُلَّ جَانِبٍ مِنْهُ السَّمَّ، فَلَمَّا طُعِنَ عُمَرُ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْفَجْرَ، قَالَ: أَكَلَنِي الْكَلْبُ. فَرَزَ النَّاسُ فَلَحِقُوا هَذَا الرَّجُلَ الْحَبِيثَ الْهَارِبَ، فَقُتِلَ نَحْوَ ثَلَاثَةِ عَشْرَ نَفَرًا، فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ قَدْ أُذِرِكَ، وَأُلْقِيَ عَلَيْهِ أَحَدُ الصَّحَابَةِ بِسَاطًا غَمَّهُ فِيهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ لَمْ يَسْجُدْ لِلَّهِ سَجْدَةً، فَكَانَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- آخِرَ أَمْرِهِ أَنِ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ عَلَى الْكُفْرِ، وَهَذَا آخِرُ مَا حَصَلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَرَادَ الْمَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَقْرَأْ مَا كُتِبَ عَنْهُ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ فَاتْرُكِ الْمَرَا» أَي: بَعْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالْأَفْضَلُ عُثْمَانُ، «فَاتْرُكِ الْمَرَا» أَي: الْجِدَالَ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مَفْرُوعٌ مِنْهُ؛ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الثَّالِثُ فِي الْخِلَافَةِ وَالْفَضِيلَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: فَاتْرُكِ الْمَرَا لِكَثْرَةِ الْجِدَالِ فِيهِ وَفِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ حَتَّى إِنْ بَعْضُ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ قَالُوا: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَفْضَلُ مِنْ عُثْمَانَ، فَجَعَلُوهُ فِي الْمُرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْفَضِيلَةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْمُرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ وَسَكَتَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَفْضَلَ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: إِنْ تَرْتِيبُهُمْ فِي الْفَضِيلَةِ كَتَرْتِيبُهُمْ فِي الْخِلَافَةِ.

تَوَلَّى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخِلَافَةَ لَا بِنَصٍّ مِنْ عُمَرَ وَتَعْيِينَ، وَلَا بِاجْتِهَادٍ مُطْلَقٍ مِنَ الرَّعْيَةِ، فَتَوَلَّيَهُ لِلْخِلَافَةِ أَمْرٌ غَرِيبٌ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمَّا طَعَنَ وَقِيلَ لَهُ:

استخلف على الأمة، قال: إن أَسْتَخْلِفَ فقد اسْتَخْلَفَ من هو خَيْرٌ مِنِّي - يعني: أبا بكر -، وإن لم أَسْتَخْلِفَ فقد تَرَكَ من هو خَيْرٌ مِنِّي - يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وقال: لو كان أبو عبيدة حيًّا لاستخلفته، يقصد أبا عبيدة عامر بن الجراح؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّهُ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١).

فُسُبِّحَانَ اللَّهِ! كانوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا ينظرون إلى شرف قبيلة، ولا إلى سيادة قوم، بل ينظرون إلى المعاني الشرعية، فقد قال النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ»، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كان حيا لاستخلفته»^(٢)، ولكنه مات قبل عمر، ثم جعل الأمر شورى بين الستة الذين توفي عنهم رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فلما توفي جلس هؤلاء للتشاور واستقرَّ الأمر على عثمان، وكان أكثر أهل المدينة يختارون عثمان، فبويع عثمان بالخلافة مبايعة شرعية؛ بايعه عليها علي بن أبي طالب، وبقية أصحاب الشورى وغيرهم، وأجمعت الأمة على ذلك، وصار الخليفة الثالث بإجماع المسلمين.

ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «من طعن في خلافة واحدٍ من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»^(٣).

أما الرَّافِضَةُ فقد طعنت في خلافة الجميع إلَّا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضلَّت بهذا عن الأمة، وعن الحق، بل وعمّا مشى عليه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه بايع أبا بكرٍ وعمر وعثمان اختيارًا لا اضطرارًا، والعجب أن غلاة الرَّافِضَةِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، رقم (٤٣٨٠)، ومسلم: كتاب فضائل

الصَّحَابَةِ، باب فضائل أبي عبيدة...، رقم (٢٤١٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٨/١).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٥٣/٣).

قالوا: إن عليًّا فاسقٌ؛ لأنَّه رَضِيَ بِالظُّلْمِ وَبِالْبَيْعِ، وَهَذِهِ مُدَاهَنَةٌ، وَالْمُدَاهَنَةُ فِي الْحَقِّ ضَلَالٌ وَفَسْقٌ.

وَإِنَّكَ لَتَعْجَبُ كَيْفَ وَصَلَ بِهِمُ الْحَالُ إِلَى هَذَا السَّفْهِ، وَالْمَنْصَفِ مِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ عَلَى ضَلَالٍ، حَيْثُ يَقُولُونَ: نَحْنُ شِيعَةُ، وَهُؤُلَاءِ أَهْلُ سُنَّةٍ. وَكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ هُمْ عَلَى حَقٍّ لَا تَنُتِمُ عَلَيْهِمُ السُّنَّةُ، أَمَّا الشَّيْعَةُ فَمَتَعَصِّبُونَ لِأَشْخَاصٍ مُعَيَّنِينَ، وَكَوْنُهُمْ يَقُولُونَ: هؤُلَاءِ أَهْلُ سُنَّةٍ وَنَحْنُ شِيعَةُ؛ اعْتِرَافٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى سُنَّةٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُقَالُ: اتَّقُوا اللَّهَ وَارْجِعُوا إِلَى السُّنَّةِ مَا دُمْتُمْ الْآنَ تَعْتَرِفُونَ أَنَّ هؤُلَاءِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَنْتُمْ شِيعَةُ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ تَشْيِيعًا لِأَهْلِ الْبَيْتِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، فَنَحْنُ نَحِبُ أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ؛ لَكُونُهُمْ مُؤْمِنِينَ؛ وَلَكُونُهُمْ مِنْ قَرَابَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَحْنُ نُفَضِّلُهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ لِهَذَا الْمَعْنَى، لَكِنْ لَا نَعْطِيهِمُ الْفَضْلَ الْمَطْلُوقَ، بَلْ نَنْزِلُهُمْ مَنْزِلَتَهُمْ، وَأَهْلُ الْبَيْتِ يَرْضَوْنَ بِهَذَا غَايَةَ الرِّضَى، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الْبَيْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ عَلَى مَنْبَرِ الْكُوفَةِ مُعَلِّنًا: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ^(١)، وَأَحْيَانًا يَقُولُ: ثُمَّ عُثْمَانُ، وَأَحْيَانًا يَسْكُتُ.

فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَلِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْفَضِيلَةِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ فِي الْفَضْلِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ فِي الْخِلَافَةِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْخِلَافَةِ فَيَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّهُ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ»، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ أَضَلُّ مِنَ الْحِمَارِ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ مِنْ أَبْلَدِ الْحَيَوَانَاتِ؛ وَلِهَذَا مَثَلُ اللَّهِ الْيَهُودَ بِالْحِمَارِ، الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٠٦/١).

كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴿[الجمعة: ٥]﴾ فَإِنَّكَ إِذَا حَمَلْتَ عَلَى الْحِمَارِ كِتَابَ الْمَغْنِيِّ،
وَالْمَجْمُوعِ، وَالْإِنْصَافِ، وَتَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَفَتْحِ الْبَارِي - فَإِنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهَا شَيْئًا،
فَالْحِمَارُ لَا يَهْتَمُّ إِلَّا بِالْمَبِيتِ وَالْمَأْوَى وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَشْغَلُ مُحَّةَ بِهِ،
وَلَيْسَ عِنْدَهُ تَفْكِيرٌ.

ولهذا قال الإمام أحمد: «إِنَّ مَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ فَهُوَ أَضَلُّ
مِنْ حِمَارٍ أَهْلِهِ».



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٤٩ وَبَعْدُ: فَالْفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ نِظَامِي هَذَا لـ (الْبَطِينِ الْأَنْزَعِ)
 ١٥٠ مُجَدِّلِ الْأَبْطَالِ مَاضِي الْعَزْمِ مُفَرِّجِ الْأَوْجَالِ وَإِنِّي الْحَزْمِ
 ١٥١ وَإِنِّي النَّدَى مُبْدِي الْهُدَى مُرْدِي الْعِدَا مُجَلِّي الصَّدَى يَا وَئِلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَى

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدُ فَالْفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ» بعد، أي: بعد الخلفاء الثلاثة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان. وبعد ذلك «الفضل حقيقًا» أي: حقيقة، أو حقيقًا: بمعنى جديرًا، كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فهي صالحة لهذا وهذا، قال: «فاسمع نظامي هذا»، فأمر بسماع النظام للتأكيد والتنبية.

«لِلْبَطِينِ» خبر قوله: فالفضل، أي: فالفضل كائنٌ للبطين الأنزع، والبطين، أي: واسع البطن، و«الأنزع»: الذي انحسر شعرٌ مقدَّم رأسه، والبطين ضده الضامر، وهو الذي بطنه ليست واسعة، والأنزع ضده الأفرع، وهو الذي نزل شعرٌ رأسه إلى جبهته.

ونزع شعر الرأس ممدوحٌ عند العرب، يقول الشاعر لزوجته:

فَلَا تُنْكِحِي إِنْ قَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعِ

فوصف هذا المذكور بوصفين:

أَوَّلًا: أَنَّهُ بَطِين، وَثَانِيًا: أَنَّهُ أَنْزَع.

وأراد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بهذا الوصفِ التعريفَ لا الذَّمَّ؛ لأنَّه لا يُريد أن يذُمَّ عليَّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في هذا الوصف، بل أراد أن يعرفه، وكان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بطيناً أي: واسعَ البطن وقد علم بهذا الوصف، وكان أنزع. أي: منحسر شعر الرأس من الأمام، وهذا لا يدلُّ على شيء وإنَّما هو خِلقة، ويَكُون عند الكِبَر كثيراً كما هو معروف ومشاهد.

قوله: «مجدِّل الأبطال»، التَّجْدِيلُ معناه أَنَّهُ يُوقعهم صرعى، و«الأبطال» جمع بطل، وهم الشَّجعان، «ماضي العزم» يعني: أَنَّهُ ذو عزيمة ماضية لا ينشني.

قوله: «مفرج الأوجال» الأوجال: جمع وَجَل وهو الخَوْف، يعني أَنَّهُ يفرج الخوف من شجاعته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولا شكَّ أَنَّهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ من أشجع النَّاسِ، «وافي الحزم» يعني أَنَّهُ ذو حزم، ووافي: أي كامل.

وقد يَقُول قائل تعليقاً على قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فِي وَصف عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مُفرِّج الأوجال» و«مُجِّل الصِّدا»: أليس في هذا العموم غلو؟

والجواب: الحقيقة أَنَّ فيه شيئاً من الغلو، خصوصاً (مُفرِّج الأوجال)، لكن يُقال في الاعتذار عن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ هَذَا وَصف إضافي، بمعنى أَنَّهُ عندما يخاف النَّاس يَكُون هو الَّذي يُزيل الخَوْف عنهم، لكن بأمر الله عزَّ وجلَّ، وإلاَّ فَإِنَّ التَّفرُّج المطلق لا يَكُون إلاَّ لله عزَّ وجلَّ.

أمَّا مُجِّل الصِّدا فكذلك أيضاً يُمكن أن يُقال إنَّ فيه شيئاً من المبالغة، لكنَّه رَحِمَهُ اللهُ إِنَّهَا أَطنب في وَصف عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأسبابٍ سيأتي ذكرها إن شاء الله.

(وإني الندي) الندي. أي: الفضل والعطاء، وإفيه. أي: كامله، (مُبدِي الهدى) مُظهر الهدى، وهو العلم، وقد اشتهر عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسعة علمه وذكاؤه، (مُردي العدا) مُردي. أي: مُهلك، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [الليل: ١١] أي: إذا هلك، والعدا: جمع عدو، هذه ثلاثة أوصافٍ بالإضافة إلى ما سبق فتكون تسعة أوصافٍ. (مُجْلِي الصدا) مجلي. أي: مُذهب، والصدا: في الأصل هو الوسخ الذي يكون على الحديد لطول مكثه، أو لكونه حول الماء؛ فهذا يجلوّه ويُزيله.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَا وَيْل» يا: هذه للنذبة، وييل: هلاك، «مَنْ فِيهِ اعْتَدَى» أي: مَنْ اعْتَدَى فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُرِيدُ بِذَلِكَ الْوَعِيدَ عَلَى مَنْ اعْتَدَى فِي حَقِّ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِإِفْرَاطٍ أَوْ تَفْرِيطٍ؛ كُلُّهُمْ يَا وَيْلَهُمْ، فَالَّذِينَ اعْتَدَوْا فِي حَقِّهِ بِالْإِفْرَاطِ هُمُ الرَّاغِبُونَ، وَالَّذِينَ اعْتَدَوْا فِي حَقِّهِ بِالتَّفْرِيطِ هُمُ النَّاصِبُونَ. وذكر المؤلف ذلك لأنه هلك في عليٍّ بن أبي طالب طائفتان؛ طائفة غلت وطائفة فرطت.

الطائفة الأولى: وهي الطائفة التي غلت في عليٍّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيثُ غلّوا فيه حتّى جعلوه إلهًا، حتّى أنّهم صرّحوا بذلك، فقد قال عبد الله بن سبأ وشيعته لعليٍّ بن أبي طالب صراحةً ومقابلةً: أنت الله حقًا، وهو يهودي خبيث دخل في دين الإسلام ظاهرًا ليُفسده.

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: كما ظهر بُولس في دين النصارى، وتنصّر ظاهرًا من أجل أن يُفسد دين النصارى، فإنّ هذا الخبيث عبد الله بن سبأ اليهودي الماكر دخل في دين الإسلام على أنّه مسلم^(١)، لكنّ أتى إلى عليٍّ بن أبي طالب وقال

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/٥١٨، ٢٨/٤٧٤).

له: أنت الله، فأمر عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لشدّة ما جرى بالأُخدود فحفرت، ثم أمر بالحطب فجمع في هذه الأُخدود، ثم أمر بعبد الله بن سبأ وشيعته أن يلقوا في هذه الأُخدود بعد أن أضرم فيها النار، فأُحرقوا.

ويقال: إنَّ عبد الله بن سبأ هرب وذهب إلى مِصر، وبثَّ دعوته فيها، ثُمَّ إلى العراق، ثُمَّ إلى فارس، فانتشرت دعوته. فهؤلاء اعتدوا في عليّ بن أبي طالب بالإفراط وزيادة الحدّ.

الطائفة الثّانية: وهي الطائفة التي فرّطت فيه، وهذه الطائفة قابلوا القسم الآخر، وذلك لأنّ العادة أنّهُ إذا وُجد غلُوٌّ في جانبٍ وُجد تطرّف في جانبٍ آخر، وهذا يكون من أجل مُواجهة ذلك الغلُوّ، فهؤلاء أناسٌ صاروا على العكس نواصب نصبوا العداوة لأهل البيت، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجعلوا يُسبّونهم ويلعنونهم ويعتدون في حقّ آل البيت، والعياذ بالله.

فيا ويلَ الطّرفين هؤلاء وهؤلاء، ولا شكّ أنّ المفرط أشدّ ضرراً على الإسلام من المفرط، لأنّ المفرط تعدّى طوره كثيراً حتّى جعل عليّ بن أبي طالب إلهاً، وجعل من أئمة أهل البيت من يعلم الغيب، ويدبر الكون، حتّى سمعنا في أشرطتهم من يقول: إن جميع الكون تحت ظفر فلان، يدبره حيث شاء. وقوله: تحت الظفر، جعل كلّ الكون وسخاً من أوساخ الأظفار، نسأل الله العافية. وهذا أشدّ.

وهم في الحقيقة يصوغونه بصيغة عاطفيّة، حتّى في أداء شعائريهم التي يترنّمون بها من الدّعاء لآل البيت والدّعوة له، فتجدهم يترنّمون بصوت حزين يشدّ العاطفة، أمّا الذين ينصبون العداوة لأهل البيت فلا يُطيعهم أحد، بل كل الناس ينفرون مما ذهبوا إليه. لكن هؤلاء حيث أنّهم يُحاطبون العاطفة صار ضررهم على

النَّاسُ أَكْثَرُ جَدًّا.

ولهذا فَإِنَّكَ لو قَارَنْتَ بَيْنَ الرَّوَافِضِ وَالنَّوَاصِبِ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدِ، لَوَجَدْتَ أَنَّ النَّوَاصِبَ لَا يُنْسَبُونَ إِلَى الرَّوَافِضِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا أُطْنِبَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي وَصْفِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دُونَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِينَ وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أُطْنِبَ فِي ذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: الرَّدُّ عَلَى النَّوَاصِبِ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَوْقِفُ النَّوَاصِبِ هُوَ السَّبُّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَرَادَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ يَمْدَحَهُ، وَيُثْنِيَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، رَدًّا عَلَى هَؤُلَاءِ النَّوَاصِبِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: الرَّدُّ عَلَى الرَّوَافِضِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْكَرِيمَةِ، وَالْأَدَابِ الْعَالِيَةِ، وَالشَّجَاعَةِ التَّامَةِ، لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَتَرَفَّى إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي رَفَّاهُ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الرَّافِضَةُ.

فَصَارَ فِي إِطْنَابِ الْمُؤَلَّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي مَدْحِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فائدتان: الْأُولَى: الرَّدُّ عَلَى النَّوَاصِبِ، وَالثَّانِيَّةُ: الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ. يَعْنِي أَنَّا -أَيُّهَا الرَّوَافِضُ- نُقَرِّبُ بِفَضْلِهِ وَأَنَّ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا، لَكِنَّا لَا نُنْزِلُهُ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ كَمَا فَعَلْتُمْ أَنْتُمْ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٢ فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتَّى وَجَبَ وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبَ

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتَّى وَجَبَ» حَبَّهُ. أي: حُبُّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَحُبِّهِمْ. أي: حب الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، حَتَّى وَجَبَ. أي: وجب حَتَّى، يعني: وجوبًا حَتَّى مُؤَكَّدًا.

ومحبة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ واجبة لوجوب محبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والدليل على وجوب محبة الصحابة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]، ووجه ذلك أنهم سألوا الله أن يتخللوا من هذا الغل الذي يكون في القلوب، وهذا يقتضي وجوب المحبة، والأحاديث كثيرة، منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَى فِي اللَّهِ، وَعَادَى فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ بِذَلِكَ»^(١)، ومنها قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَذُوقُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ...» وذكر منها: «أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ»^(٢).

ونشهد الله عز وجل على محبته، ونشهد الله عز وجل على محبة إمامنا وإمامهم محمد ﷺ، فالمحبة أولاً وآخرًا كلها للرَّسُولِ، ونحن لم نحَبْ هؤلاء إلا بمحبة

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١٢/١)، والطبراني في الكبير (٤١٧/١٢)، وانظر مجمع الزوائد (٩٠/١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَّا لَكَانُوا مِنْ رِجَالَاتِ قَرِيْشٍ وَلَيْسَ لَهُمْ فَضْلٌ، لَكِنْ لِمَحَبَّةِ الرَّسُولِ لَهُمْ فَإِنَّا نَحِبُّهُمْ.

ثُمَّ إِنَّ مُحَبَّتَنَا لِلرَّسُولِ ﷺ أَيْضًا تَابِعَةٌ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ، لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ الْأُولَى، وَالْآخِرَةَ، وَالنَّهَائِيَّةَ، وَالْبِدَائِيَّةَ، كُلُّهَا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، خِلَافًا لِمَنْ صَارُوا الْآنَ يُحِبُّونَ الرَّسُولَ أَكْثَرَ مِنْ مُحَبَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَإِذَا ذَكَرَ الرَّسُولَ ﷺ عَنْدهم بَكَوْا وَتَهَامَلَتِ الدَّمُوعُ، وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ فَالْوَجْهُ هُوَ الْوَجْهُ لَا تَغْيِيرَ وَلَا بَكَاءَ - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ - سُبْحَانَ اللَّهِ! الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَنْلِ هَذَا الشَّرَفَ إِلَّا لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ، وَإِلَّا لَكَانَ بَشَرًا عَادِيًّا لَا يُحِبُّ وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

فَنَحْنُ نَحِبُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَحَبَّتِنَا لِلَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَرْسَلَهُ، وَنُحِبُّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ لِمَحَبَّتِهِمْ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلِمَحَبَّتِنَا لِلرَّسُولِ وَهُمْ خُلَفَاؤُهُ.

فُحِبُّ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَحُبِّ الثَّلَاثَةِ الْآخَرِينَ وَاجِبٌ حَتْمًا، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُحِبَّهُ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَصَفُ فِطْرِيٍّ نَفْسِي لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ؛ وَلِهَذَا يُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا قَسَمِي فِيْمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمِزْنِي فِيْمَا لَا أَمْلِكُ»^(١)، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمَحَبَّةَ، وَالْإِنْسَانُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ فِي قَلْبِهِ مُحَبَّةُ إِنْسَانٍ يَبْغِضُهُ.

لَكِنَّ الْمَحَبَّةَ يُمَكِّنُ أَنْ تُنَالَ بِالْكَسْبِ؛ بَأَن تَذَكَّرَ صِفَاتُ الْكَمَالِ فِي هَذَا الرَّجُلِ، فَإِذَا ذُكِرَتْ أَوْصَافُ الْكَمَالِ، وَاعْتَقِدَ ثُبُوتُهَا فِيهِ، وَالنَّفُوسُ تَمِيلُ بِلَا شَكٍّ إِلَى الْكَمَالِ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٤).

فُتِحَ بِهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنَ النَّعَمِ»^(١)، يَعْنِي أَنَّكَ عَلَى الْأَقْلَى إِذَا ذَكَرْتَ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْكَ فَسَوْفَ تُحِبُّهُ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا مَنَّ عَلَيْكَ أَحَدٌ بِمِنَّةٍ فَإِنَّكَ تُحِبُّهُ، «تَهَادُوا تَحَابُوا»^(٢)، وَهَذَا شَيْءٌ مُجْرِبٌ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِهِ مَحَبَّةٌ إِلَّا لَسَبَبٍ ظَاهِرٍ يُحْمِلُهُ عَلَى الْمَحَبَّةِ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَادْخُلْ مَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَمَا لِلخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمَا لغيرِهِمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ؛ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ، وَالْخِصَالِ الطَّيِّبَةِ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ تُحِبَّهُ؛ وَلِهَذَا فَأَحْيَانًا يَجْمَعُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ بَيْنَ مَحَبَّةِ شَخْصٍ وَكَرَاهَتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ الْمَحَبَّةَ وَالْكَرَاهَةَ ضِدَانٌ لَا يَجْتَمِعَانِ؟

فَيَقَالُ: بَلْ يَجْتَمِعَانِ، حَيْثُ يَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ خَيْرٌ وَيَكُونُ فِيهِ الشَّرُّ، فَيُحِبُّ لخيرِهِ، وَيُكْرَهُ لشرِّهِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ مَنْصِفًا عَمَلَ بِأَقْوَى الْجَانِبَيْنِ؛ فَإِنْ غَلَبَ خَيْرُهُ عَلَى شرِّهِ غَلَبَتْ مَحَبَّتُهُ عَلَى كَرَاهَتِهِ، وَاعْتَغَفَرَ شرُّهُ بِجَانِبِ الْخَيْرِ الْغَالِبِ فِيهِ.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ قَوَاعِدِ الْفِقْهِ قَوْلًا حَكِيمًا صَحِيحًا، حَيْثُ قَالَ: وَيَأْبَى اللَّهُ الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَالْمَنْصِفَ مَنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَا الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ^(٣).

فَنَحْنُ إِذَا نَظَرْنَا مَا لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالسَّبَقِ أَحَبَّناهُمْ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُحِبَّ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهُمْ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُحِبَّ بَقِيَّةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَكِنْ لِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمَلُوا.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ مَنَاقِبِ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ...، رَقْمُ (٣٧٨٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٢/٩٠٨).

(٣) قَوَاعِدُ ابْنِ رَجَبٍ (ص: ٥).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبَ» تَعَدَّى: مثل الرَّافِضَةِ، أَوْ قَلَى. يَعْنِي: أَبْغَضَ كَالنَّوَاصِبِ، «فَقَدْ كَذَبَ» نَعَمْ، لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ تَعَدَّى فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، فَقَدْ كَذَبَ، وَمَنْ قَلَى وَأَبْغَضَ فَقَدْ كَذَبَ.

إِذِنْ؛ فَالرَّافِضَةُ مَخْطُؤُونَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ؛ تَعَدَّوْا فِي عَلِيٍّ، وَقَلَوْا فِي بَقِيَّةِ الْخُلَفَاءِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الشَّرِّينَ وَبَيْنَ الْفَسَادَيْنِ؛ غُلُوُّ زَائِدٍ فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَقْرِيطُ زَائِدٌ فِي حَقِّ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الثَّلَاثَةِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- يَلْعَنُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ صِرَاحَةً، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا ظَالِمَانِ، وَإِنَّهُمَا مِمَّنْ يُذَادُ عَنْ حَوْضِ الرَّسُولِ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَاتِلَهُمُ اللَّهُ! كَيْفَ يُذَادُ رَجُلَانِ دُفِنَا إِلَى جَنْبِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! وَلَمْ تَحْصُلْ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ لِأَحَدٍ سِوَاهُمَا أَبَدًا؛ وَلِهَذَا كَانَا رَفِيقِيهِ فِي الدُّنْيَا، وَرَفِيقِيهِ فِي الْبَرَزَخِ، وَسَيَكُونَانِ رَفِيقِيهِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَرْضَاهُمَا-.

وَهُنَا يَرِدُ سَوَالٌ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِ الرَّافِضَةِ: عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، أَوِ الْإِمَامُ عَلِيٌّ؟ فَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ مِنْ شُعَارِ الرَّافِضَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: عَلِيٌّ إِمَامٌ وَلَا شَكَّ، وَقَوْلُهُ مُتَّبَعٌ بِأَمْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»^(١)، وَعَلِيٌّ مِنْهُمْ، وَنَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ إِمَامٌ، وَعُمَرُ إِمَامٌ، وَعُثْمَانُ إِمَامٌ، بَلْ نَقُولُ: مَنْ دُونَ هَؤُلَاءِ إِمَامٌ؛ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ، الْإِمَامُ مَالِكٌ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَلَيْسَتْ الْإِمَامَةُ خَاصَّةً بِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، إِلَّا إِذَا كَانُوا يُرِيدُونَ بِهَا إِمَامَةَ هُمْ يَدَّعُونَهَا، وَهِيَ إِمَامَةُ الْعِصْمَةِ، فَنَحْنُ لَا نَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، لَا فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ إِلَّا الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة...، رقم (٢٦٧٦).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَالتَّكْرِيمُ لَيْسَ بِأَبْلَغَ مِنَ الرِّضَا، بَلِ الرِّضَا أَبْلَغُ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَقُولُ اللَّهُ لَهُمْ: «تَمَنَّاوْا عَلَيَّ»، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تَعْطِنَا؟!
أَلَمْ تَفْعَلْ؟! أَلَمْ تَفْعَلْ؟! وَيَذْكُرُونَ نِعَمَهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَيَّ أَنْ أَحِلَّ
عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ بَعْدَهُ أَبَدًا»^(١)، فَصَارَ الرِّضْوَانُ أَعْظَمَ مِنَ التَّكْرِيمِ.

فَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يُكْرَّمُوا عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَدَلُوا عَنِ الْأَفْضَلِ إِلَى
الْمَفْضُولِ، فَنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ
مِمَّا إِذَا قُلْتُمْ: عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيمَ دُونَ الرِّضَا، وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ أَهْلِ
الْجَنَّةِ مَعَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ حِينَ يَذْكُرُونَ نِعَمَهُ عَلَيْهِمْ فَيَقُولُ: «أَحِلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا
أَسْخَطُ بَعْدَهُ أَبَدًا».

لَكِنِ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَرِيدُ الْبَاطِلَ، فَإِنَّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ يُحَرِّمُ الْحَقَّ، فَلَمَّا أَرَادُوا الْبَاطِلَ
بِهَذَا، وَتَخْصِيصَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا حُرِّمُوا الْحَقَّ، وَعَدَلُوا إِلَى الْمَفْضُولِ
مَعَ وَجُودِ الْأَفْضَلِ.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: إِنْ أَكْمَلَ شَيْءٌ يَنَالُهُ الْعَبْدُ هُوَ رِضَا اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ
الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾
[التوبة: ١٠٠]، فَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّهُ كَرَّمَ وَجُوهَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ
الْبَرِيَّةِ ۖ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، خَتَمَهَا بِهَذَا: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٧-٨]. ثُمَّ إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٤٩)، ومسلم: كتاب الجنة
وصفة نعيمها، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة...، رقم (٢٨٢٩).

أَنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِ(كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لَصَنَمٍ، وَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمَا أَكْثَرَ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ لَمْ يَسْجُدُوا لَصَنَمٍ، فَكُلُّ الَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَسْجُدُوا لَصَنَمٍ، وَالَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَجَدُوا لِلْأَصْنَامِ أَمْ لَمْ يَسْجُدُوا.

مسألة: هل نطلق الكُفر على من سب الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

الجواب: نعم؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ سَبِ الصَّحَابَةِ جَمِيعًا أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُمْ ارْتَدَوْا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ، بَلْ لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِنْ شَكِّ فِي كُفْرِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٣ وَبَعْدُ: فَالْأَفْضَلُ (بَاقِيَ الْعَشْرَةِ) فَـ (أَهْلُ بَدْرِ) ثُمَّ (أَهْلُ الشَّجَرَةِ)

١٥٤ وَقِيلَ (أَهْلُ أَحَدٍ) الْمُقَدَّمَةُ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ

الشرح

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وبعد فالأفضل باقِيَ العشرة» بعد. أي: بعد الخلفاء الأربعة، «فالأفضل باقِيَ العشرة» وهم ستة.

وهؤلاء العشرة هم المبشرون بالجنة، أطلق عليهم هذا اللقب؛ لأن النبي ﷺ ذكرهم في نسق واحد، في حديث واحد.

فقال: «أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ...»^(١)، وقد جمعوا هؤلاء الستة المتممين للعشرة في بيت واحد وهو:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةُ وَعَامِرُ فَهْرٍ وَالزُّبَيْرُ الْمَدْحُ

فالخلفاء الأربعة وهؤلاء الستة المذكورون في البيت، وهم: سعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، وعامر بن الجراح -أبو عبيدة-، والزبير بن العوام، مجموعهم عشرة، وقد عدّهم النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في نسق واحد في حديث واحد قال: هؤلاء في الجنة.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف...، رقم (٣٧٤٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في الخلفاء، رقم (٤٦٤٩).

فبشّرهم النَّبِيُّ ﷺ بالجنة، وأخبر بأنّهم في الجنة، وهذه بُشْرَى لهم، ويجب علينا أن نقول: إن هؤلاء أفضل الصحابة؛ لأنّ النَّبِيَّ ﷺ جمعهم في نسقٍ واحد. وفي حديثٍ واحد.

فإن قيل: هل اقتصرت شهادة الرسول ﷺ بالجنة على هؤلاء؟

فالجواب: لا، فقد شهد لأناسٍ كثيرين غير هؤلاء؛ منهم عكاشة بن محصن، فقد شهد له النَّبِيُّ ﷺ بأنّه يدخل الجنة بلا حسابٍ ولا عذاب، وذلك أنه لما حدّث الرسول عليه الصّلاة والسّلام أنّ من أمّته سبعين ألفاً يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذاب، قام عكاشة فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم. فقال: «أنت منهم»^(١).

وكذلك ثابت بن قيس بن شماس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حيث قال له النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصّلاة والسّلام: «إِنَّهُ يَحْيَا سَعِيدًا، وَيُقْتَلُ شَهِيدًا، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ»^(٢).

وكذلك المرأة التي كانت تُصرع، فقال لها النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصّلاة والسّلام: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ»^(٣)، فقالت: أصبر.

وإذا تتبّع الإنسانُ هذا فإنّه يتبيّن له أناسٌ كثيرون ممّن شهد لهم النَّبِيُّ ﷺ بالجنة.

والشّهادة بالجنة نوعان: شهادة بوصف، وشهادة بشخص.

أمّا الشّهادة بالوصف: فإن تشهد لكل مؤمن بأنّه في الجنة على سبيل العموم.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الدّليل على دخول طوائف المسلمين الجنة، رقم (٢١٨).

(٢) أخرجه الحاكم في مستدرکه (٣/ ٢٦٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب فضل من يصرع من الريح، رقم (٥٦٥٢).

وَأَمَّا الشَّهَادَةُ بِالشَّخْصِ: فَأَنْ تَشْهَدَ لِشَخْصٍ بِعَيْنِهِ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَكِلْتَا هَاتَيْنِ الشَّهَادَتَيْنِ قَدْ دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

فَمَثَلًا بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّ الْجَنَّةَ أَعْدَتْ لِلْمُتَّقِينَ، فَنَشْهَدُ لِكُلِّ الْمُتَّقِينَ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، لَكِنْ لَا نَشْهَدُ لِفُلَانٍ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا رَأَيْنَاهُ تَقِيًّا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ أَشْيَاءُ تُضَرِّفُهُ عَنِ التَّقْوَى، فَلَا نَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ بِالتَّعْيِينِ إِلَّا لِمَنْ عَيْنَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا نَشْهَدُ بِالْوَصْفِ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَالشَّهَادَةُ بِالْوَصْفِ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْعَيْنِ، فَمَثَلًا نَقُولُ: كُلُّ مُؤْمِنٍ فَإِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، وَكُلُّ تَقِيٍّ فَإِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، لَكِنْ لَا نَشْهَدُ بِأَنْ فُلَانًا الْمَعْيَنُ فِي الْجَنَّةِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا فِي الشَّهَادَةِ؛ فَكُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، لَكِنْ لَوْ رَأَيْنَا رَجُلًا مُسْلِمًا قَتَلَ فِي الْمَعْرَكَةِ فَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ شَهِيدٌ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ شَهِيدٌ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَشْهَدَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَوْ كَادَتْ أَنْ تَجْمَعَ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، فَإِنَّا نَشْهَدُ لَهُ بِالْجَنَّةِ^(١)، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فَإِنَّهُ قَدْ مَرَّتْ جِنَازَةُ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا وَأَصْحَابُهُ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». ثُمَّ مَرَّتْ أُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «مَرَّتِ الْجِنَازَةُ الْأُولَى فَأَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ؛ أَيْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَالثَّانِيَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ؛ أَيْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ. أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ»^(٢).

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/٥١٨، ١٨/٣١٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧).

وعلى رأي شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فَإِنَّهُ يجوز أن نشهد للإمام أحمد بأنه من أهل الجنة؛ لاتفاق الناس أو جملتهم عليه، وكذلك بقية الأئمة، وأئمة الاتباع؛ لأنهم ممن اتفق الناس أو جملهم على الثناء عليهم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «فأهل بدر» أي: بعد العشرة أهل بدر، والعشرة من أهل بدر، يعني: لا يمتنع أن يكون في الإنسان وصفان.

وأهل بدر هم الذين قاتلوا مع النبي ﷺ في بدر، وكانت غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة في رمضان، وكان سببها أن النبي ﷺ سمع بعير لقريش جاء من الشام تريد مكة، وهي لا بد أن تمر بالمدينة أو حولها، فندب أصحابه إلى الخروج لهذه العير لأخذها، فاندب منهم ثلاث مئة وبضعة عشر رجلاً فقط، على سبعين بعيراً وفرسين.

وكانوا لا يريدون غزواً ولا فكروا أن يكون هناك غزو، إنما أرادوا عير قریش مع أبي سفيان، وهي عير كثيرة محملة بالطعام والثياب وغيرها؛ ولذلك كان معها أبو سفيان من كبراء قریش، فلولا أنها عير كثيرة لم يكن معها هذا الزعيم.

فإذا قال قائل: كيف يجوز للرسول ﷺ أن يخرج ليأخذ أموالهم؟

فالجواب: أن أخذ أموالهم ليس بشيء بالنسبة لإخراج الرسول ﷺ وأصحابه من ديارهم، فهؤلاء أخرجوا الرسول ﷺ وأصحابه من ديارهم وأموالهم، والرسول ﷺ أراد أن يأخذ أموالهم فقط، وهي من الأنفال التي نفل الله عز وجل: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١].

فلما سمع أبو سفيان بالخبر، وأن الرسول خرج هو وأصحابه إليهم، وكان رجلاً ذكياً، عدل عن الطريق إلى ساحل البحر وأرسل إلى أهل مكة يستصرخهم؛

لَا لِلْقِتَالِ، وَلَكِنْ لِإِنْقَاذِ الْعِيرِ فَقَطْ، وَظَنَّ أَنَّهُمْ سَيُرْسِلُونَ فَلَانًا وَفَلَانًا مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ لِإِنْقَاذِ الْعِيرِ وَيُرْجِعُونَ، وَلَكِنْ قُرِيشٌ أَخَذَتْهُمْ الْحَمِيَّةُ، وَقَالُوا: كَيْفَ يَتَعَرَّضُ مُحَمَّدٌ لِعِيرِنَا بِقِيَادَةِ زَعِيمٍ مِنْ زَعِمَائِنَا؟! لَا بَدَأَ أَنْ نَخْرُجَ وَنَقْضِي عَلَيْهِ.

وَتَشَاوَرُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَفِي النَّهْيَةِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يَخْرُجُوا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِكِبَرَائِهِمْ؛ خَرَجُوا بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ، بِحَدِّهِمْ وَحَدِيدِهِمْ، وَخَيْلِهِمْ وَرَجُلِهِمْ، وَزُعَمَائِهِمْ وَمَنْ دُونَهُمْ، وَجَاؤُوا إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَلَمَّا كَانُوا فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ تَشَاوَرُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ: هَلْ نَمْضِي أَوْ نَرْجِعُ؟! فَكَانَ أَبُو جَهْلٍ يَلْمِزُهُمْ فِي هَذَا، وَيَقُولُ: كَيْفَ تُفَكِّرُونَ فِي الرُّجُوعِ وَأَنْتُمْ خَرَجْتُمْ؟! وَاللَّهِ لَا نَرْجِعُ حَتَّى نَقْدُمَ بَدْرًا وَنَقِيمَ فِيهَا ثَلَاثًا؛ نَنْحَرَ الْجَزُورَ، وَنَسْقِي الْخُمُورَ، وَتَعْزِفَ عَلَيْنَا الْقِيَانُ، وَتَسْمَعَ بَنَا الْعَرَبِ، فَلَا يَزَالُونَ يَهَابُونَنَا أَبَدًا. وَهَذَا فَخْرٌ وَبَطَرٌ مِنْهُ، وَلَكِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ فَلَمْ تُنْحَرْ الْجَزُورُ وَلَكِنْ نُحِرَ هُوَ!!

فَقَدَمُوا بَدْرًا وَتَلَاقَى الصَّفَّانِ، وَتَرَاءَى الْجُمُعَانِ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ، وَبُنِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَرِيشٌ يَدْخُلُ فِيهِ يَدْعُو اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالنَّصْرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَنْفَذْنَا قُوَّتَنَا الْمَادِّيَّةَ الْحَسِّيَّةَ لَمْ يَبْقَ لَنَا إِلَّا الدُّعَاءُ. فَالدُّعَاءُ مَعَ الْقُوَّةِ الْمَادِّيَّةِ الْحَسِّيَّةِ وَعَدَمِ اسْتِعْمَالِهَا خَطَأٌ، لَكِنَّ الدُّعَاءَ عِنْدَ الْعُجْزِ وَاجِبٌ، وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا فَخَيْرٌ.

فَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. فَمَاذَا كَانَ الْأَمْرُ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلَتْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلَرُّعْبَ فَاضِرِيؤُا فَوْقَ الْأَغْنَاقِ وَاضِرِيؤُا مِنْهُمْ كُلُّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، فَتَفَرَّتِ الْمَلَائِكَةُ، وَنَزَلَتْ تُقَاتِلُ؛ ثَبَّتَ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَلَقَّى فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ الرُّعْبَ، فَهَرَبُوا، وَقُتِلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، وَأُسِرَ سَبْعُونَ رَجُلًا.

وكان ممن قُتل هذا الرَّعِيم الَّذِي يَقُول: إِنَّا لَن نَرْجِع حَتَّى نَقْدُم بَدْرًا، وآخر ما قال: وتسمع بنا العَرَب فلا يَزَالُونَ يهابوننا أَبَدًا. لكن العَرَب سَمِعَتْ بِهِمْ فَنَزَلَتْ مَرَّتُهُمْ عِنْدَ الْعَرَب!!

فالحاصل أن أهل بَدْر في الفَضْل يَلُون العَشْرَةَ المَبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، لما لهم من بلاء حسن في غزوة بدر.

وقد يرد هنا إشكال على قوله تعالى لأهل بدر: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»^(١)؛ فإن ظاهر هذا القول العموم، يعني أنه يشمل الكُفْر وما هو دُونه، والجواب على هذا بأحد وجهين:

الأول: أن يقال: إِنَّهُمْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشَاؤُوا الْكُفْرَ؛ لما حل في قلوبهم من الإِيْمَانِ الرَّاسِخ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ خِلَالِهِ الْكُفْرَ، فَيَكُونُ فِي هَذَا بَشَارَةٌ لَهُمْ أَنَّهُمْ لَن يَكْفُرُوا، وَيَبْقَى مَا دُونَ الْكُفْرِ مَكْفَرًا بِهِذِهِ الْغَزْوَةُ.

إذن فقوله: «ما شِئْتُمْ» لا يدخل فيه الكُفْر؛ لأنَّهُمْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشَاؤُوا الْكُفْرَ بِسَبَبِ مَا قَدَمُوهُ مِنْ هَذِهِ الْحَسَنَاتِ الْعَظِيمَةِ، وَيَكُونُ فِي هَذَا بَشَارَةٌ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَن يَكْفُرُوا.

ثانيًا: أنه على فرض كفرهم سوف يُيسَّرُونَ لِلتَّوْبَةِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُمْ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فَيَكُونُ فِي هَذَا بَشَارَتَانِ، إما بِأَنَّهُمْ لَن يَكْفُرُوا، أو أنه لو قُدِّرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا فَإِنَّهُمْ سَوْفَ يَعُودُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ، وَمَنْ تَبَعَ أَحْوَالَهُمْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا مِنْهُمْ ارْتَدَّ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ....، رقم (٢٤٩٤).

فكل الذين في غزوة بدر لم يرتد منهم أحد، وبهذا يكون المعنى الأول أقرب وأصح، وهو أنهم لن يشاؤوا الكفر.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «ثم أهل الشجرة» أي: بعد أهل بدر أهل الشجرة؛ و(ال) هنا في قوله: «أهل الشجرة» للعهد الذهني، أي: الشجرة التي بايع تحتها رسول الله ﷺ أصحابه.

وذلك أن النبي ﷺ خرج في ذي القعدة ومعه نحو ألف وأربع مئة رجل، خرج قاصداً البيت الحرام للعمرة، ومعه البُدن قد ساقها عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعْظِيماً لله عَزَّوَجَلَّ ولبَيْتِهِ الحرام، فلما وصل إلى الحُدَيْبِيَّة -وهي مكانٌ بعضها من الحِلِّ وبعضها من الحرم- صده المشركون، وقالوا: لا يُمكن أن تدخلوا علينا مكة وأن نؤخذ ضغطةً.

وهذا من حمية الجاهلية؛ لأنَّ قُرَيْشًا لا تمنع أي أحدٍ من الحجِّ أو من العمرة، بل ترحب به؛ لأنَّه يفيدها اقتصادياً، لكن محمداً ﷺ وهو أولى الناس بالبيت هو ومن معه هو الذي يُصد، وهذه حمية جهلٍ لا حمية علم، فمنعوه.

وجرت بينه وبينهم مراسلات، فبايع النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أصحابه تحت هذه الشجرة على أن لا يفرّوا أبداً، وذلك لأنَّه أُشيع أن عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو السِّفير بين الرسول ﷺ وبين قُرَيْش، حين بعثه رسولُ الله ﷺ إلى مكة، أنَّهُ قُتِل، فقال: لئن كان كذلك لأناجزنهم أن يقتلوا رسولي، لأنَّ قتل الرسول أمرٌ ممنوع في كلِّ قانونٍ، فالرسول الذي يكون بين المتحاربين لا يُمكن أن يُقتل، حتّى في الجاهلية فهو ممنوع.

فقال ﷺ: «إِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأَنَاجِزَنَّهُمْ»، فبايع أصحابه، وكان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

يُبايعهم على أن لا يفرّوا، وقد قال الله تعالى في هذه البيعة المباركة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فصرّح أن مبايعتهم للرّسول مبايعة لله، وأن الرّسول نائب عن الله في ذلك، قال: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ وهي يد الرّسول ﷺ، ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، لكن لما كانت يد رّسوله كانت كيدّه على أحد القولين في الآية، فبايع الرّسول ﷺ، وقد قال الله تعالى في هذه البيعة: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، والفتح القريب هو الصّلاح الذي جرى بين النّبي ﷺ وبين قريش.

فإن قال قائل: كيف كان فتحاً مع أن ظاهره أنه هضم للمسلمين؟

فالجواب: أنه كان فتحاً؛ لأنّ الناس بدأ يأتي بعضهم إلى بعض من مكّة إلى المدينة ومن المدينة إلى مكّة؛ لأجل العهد الذي بينهم. فكان فتحاً مبيّناً، والشّيء الذي خشي عليه أن يكون ضغطاً على المسلمين زال - والله الحمد - وذلك في قصة أبي بصير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

فإنّه لما جاء أبو بصير إلى المدينة فارّاً من أهل مكّة ألحقوا به رجلين يطلبانه، وذلك تعصّباً منهم، فلما وصل إلى الرّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا الرَّجُلَانِ قد وصلا خلفه، فقالا: يا محمّد، العهد أنّ من جاء منا إليك تردّه علينا.

فلما رده إليهما وخرجوا من المدينة، جلس الثلاثة يتغدون؛ أبو بصير ورجلا قُريش، وكان أبو بصير قوياً، فقال لأحدهم: أعطني سيفك؛ إنه سيفٌ جيّد، وقام يمدح هذا السّيف، قال الرجل: نعم إنه جيّد، وكم قرعت به من رأسٍ، وأعطاه السّيف، فسلّه أبو بصير وجبّ به رقبتّه.

أَمَّا الرَّجُلُ الثَّانِي فَهَرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَارًّا، وَلَحِقَهُ أَبُو بَصِيرٍ، فَجَاءَ إِلَى الرَّسُولِ مَذْعُورًا، وَقَالَ: إِنَّ صَاحِبِي قُتِلَ، يَعْنِي: وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي، فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَيْلَ أُمِّهِ - يَعْنِي: أَبَا بَصِيرٍ - مِسْعَرُ حَرْبٍ، لَوْ يَجِدُ مَنْ يَنْصُرُهُ»^(١)!! فَعَرَفَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَنْ يَنْصُرَهُ، وَسَوْفَ يُسَلِّمُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَخَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَقَعَدَ الصَّرَاطَ لِعِيرِ قُرَيْشٍ؛ كُلَّمَا جَاءَتْ عِيرٌ هَجَمَ عَلَيْهَا وَأَخَذَ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ.

فَعَلِمَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ فِي مَكَّةَ بِخَبَرِهِ فَخَرَجُوا إِلَيْهِ فَكَانُوا عَصَابَةً، فَأَخَافُوا السَّبِيلَ، وَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، يُلْعَوْنَ الْعَهْدَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي هَذَا، فَرَجَعَ أَبُو بَصِيرٍ وَمَنْ مَعَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَاسْتَتَبَ الْأَمْنُ^(٢)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَأَمَّا الْعَهْدُ الَّذِي كَانَتْ مَدَّتُهُ عَشْرَ سِنِينَ فَإِنَّ قُرَيْشًا نَقَضَتْهُ، حَيْثُ أَعَانَتْ حُلَفَاءَهَا عَلَى حُلَفَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَحِينَئِذٍ انْتَقَضَ الْعَهْدُ، فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ فَغَزَاهُمْ.

وَبِهَذَا فَإِنَّ هَذَا الصُّلْحَ صَارَ فَتْحًا مَبِينًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وَالْمُرَادُ بِالْفَتْحِ هُنَا صُلْحُ الْحُدَيْبِيَّةِ.

فَهُؤُلَاءِ أَهْلُ الشَّجَرَةِ، وَهَذِهِ الشَّجَرَةُ بَقِيَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ بَاقِيَةٌ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ سَمِعَ أَنَّ قَوْمًا يَتَرَدَّدُونَ إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَأَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَطْعِهَا؛ حِمَايَةً لِحِمَى التَّوْحِيدِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، رقم (٢٧٣٤).

(٢) انظر تخريج الحديث السابق.

ولعلّها لو بقيت كانت ذات أنواطٍ أو أشدَّ أو لعبدها النَّاسُ؛ لأنَّ النَّاسَ الآنَ أَكْثَرُهُمْ هَمَجٌ، لَكِنْ مِنْ بَرَكَاتِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ قَطَعَ دَابِرَ الشَّجَرَةِ، وَأَخْفَى مَوْضِعَهَا، حَتَّى أُخْفِيتِ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- وَلَمْ يُعْرِفْ مَكَانُهَا حَتَّى الْآنَ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَقِيلَ أَهْلُ أُحُدٍ الْمَقْدَمَةُ» يَعْنِي: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنْ أَهْلُ أُحُدٍ مُقَدَّمُونَ عَلَى أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وَمِنَ الْعَشْرَةِ وَمِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ وَمِنْ أَهْلِ أُحُدٍ، أَي: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ اجْتَمَعَتْ لَهُمُ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ، وَبَعْضُهُمْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنْ أَهْلُ أُحُدٍ مُقَدَّمُونَ عَلَى أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ أَكْثَرُ عِدَدًا، حَيْثُ إِنْ أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ نَفَرٍ، أَمَّا أَهْلُ أُحُدٍ فَنَحْوُ سَبْعِ مِائَةٍ نَفَرٍ، لَكِنْ أَصَابَهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ وَالتَّمَحِيصِ وَالْقَتْلِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ؛ وَلِهَذَا رَجَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَهْلَ أُحُدٍ عَلَى أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

وَلَكِنْ الَّذِي يَظْهَرُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ؛ أَنَّ أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ اسْتَحَقُّوا الرِّضَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، أَمَّا أَهْلُ أُحُدٍ فَاسْتَحَقُّوا الْعَفْوَ، وَفُرِّقَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، قَالَ اللَّهُ: ﴿ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فَفُرِّقَ بَيْنَ مَنْ اسْتَحَقَّ وَصْفَ الْعَفْوِ وَمَنْ اسْتَحَقَّ وَصْفَ الرِّضْوَانِ؛ فَالثَّانِي أَكْمَلُ.

فَالصَّحِيحُ أَنَّ أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِ أُحُدٍ، مَعَ أَنَّهُ رَبَّاهُ يَكُونُ أَهْلُ أُحُدٍ قَدْ شَمِلَتْهُمْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ.

أَمَّا غَزْوَةُ أَحَدٍ فَالْقِصَّةُ فِيهَا مَعْرُوفَةٌ، وَسَبَبُهَا أَنْ قُرَيْشًا لَمَّا هُزِمُوا تَلَكَّ الْهَزِيمَةَ النَّكْرَاءُ يَوْمَ بَدْرٍ وَرَجَعُوا إِلَى بِلَدِهِمْ تَشَاوَرُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَقَالُوا: إِنْ مُحَمَّدًا اسْتَأْصَلَ شَأْفَتَنَا، وَقَتَلَ خِيَارَنَا وَسَادَتَنَا، فَلَنَخْرُجَ إِلَيْهِ حَتَّى نَأْتِيَهُ فِي الْمَدِينَةِ وَنَقْضِيَ عَلَيْهِ فِجَاؤُوَا إِلَى الْمَدِينَةِ يُرِيدُونَ الْقَضَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَاسْتَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ فِي الْخُرُوجِ لِمُلَاقَاتِهِمْ، فَالَّذِينَ لَمْ يَشْهَدُوا بَدْرًا قَالُوا لَهُ: اخْرُجْ. يُرِيدُونَ الْغَزْوَ وَالشَّهَادَةَ، وَالَّذِينَ حَضَرُوا بَدْرًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَبَقَى فِي الْمَدِينَةِ، فَإِذَا جَاؤُوا قَضَيْنَا عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَجَّحَ رَأْيَ الَّذِينَ قَالُوا بِالْخُرُوجِ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْتَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِلْحَرْبِ، وَيَلْبَسَ لِأُمَّةِ الْحَرْبِ وَالدَّرْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَأْتَهُمْ تَشَاوَرُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، قَالُوا: لَعَلَّنَا أَكْرَهْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُرُوجِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَمِيلُ بِدَايَةٍ إِلَى أَتَمِّهِمْ لَا يَخْرُجُونَ.

فَلَمَّا خَرَجَ عَلَيْهِمْ وَقَدْ لَبَسَ لِأُمَّةِ الْحَرْبِ عَلَى رَأْسِهِ وَاسْتَعَدَّ لِلْحَرْبِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ تَرَكْنَا هَذَا وَبَقِينَا عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ فَنَبَقَى فِي الْمَدِينَةِ، فَإِذَا جَاؤُوا قَاتَلْنَاهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ يَلْبَسُ لِأُمَّتِهِ فَيَضَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ»^(١)، فَخَرَجَ وَمَعَهُ أَلْفُ نَفَرٍ؛ سَبْعُ مِائَةٍ مُؤْمِنُونَ خُلَّصَ، وَثَلَاثُ مِائَةٍ مُنَافِقُونَ، وَكَانَ الْمُنَافِقُونَ لَا يُرِيدُونَ الْغَزْوَ، بَلْ كَانُوا يَقُولُونَ: ابْقُوا هَاهُنَا.

وَلَمَّا كَانُوا فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَأْسٍ الْمُنَافِقِينَ: مُحَمَّدٌ يُطِيعُ صِغَارَ السِّنِّ وَيَعْصِيَانَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُقَاتَلَ، فَرَجَعَ بَثْلَثُ الْجَيْشِ، وَثُلُثُ الْجَيْشِ لَا يُخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّئِ فِي كَسْرِ قُلُوبِ الْجَيْشِ، فَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَانَ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِيمَانِ لَانْخَذَلُوا؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْجَيْشِ ثُلُثُهُ فَلَا يَبْقَى عَلَى عَزِيمَتِهِ الْأُولَى؛ وَلِهَذَا حَرَّمَ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٠)

الْفِرَارُ مِنَ الزَّحَفِ، وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا لَضَعْفِ النُّفُوسِ وَوَهْنِ الْقُلُوبِ وَالْهَزِيمَةِ.

لكن هؤلاء صَمَّمُوا حَتَّى كَانَتْ الْغَزْوَةُ فِي أَحَدٍ، وَكَانَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ النَّصْرَ لِلْمُؤْمِنِينَ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ بِحِكْمَتِهِ أَرَادَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ خَمْسِينَ رَامِيًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرٍ فَجَعَلَهُمْ عَلَى ثَغْرِ فِي الْجَبَلِ وَقَالَ: لَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ أَبَدًا سِوَاءَ لَنَا أَوْ عَلَيْنَا.

فلما انكشف المشركون وانهمزوا، وصار المسلمون يجمعون الغنائم، قال الرُّمَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انكشف المشركون وولَّوا الأدبار، فانزِلوا لجمع الغنائم كما يجمع الناس، فذكرهم أميرهم عبدُ الله بن جُبَيْرٍ بقول النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولكن ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فنزلوا إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا لَا يُغْنُونَ شَيْئًا.

وَإِذَا فَرَسَانِ قُرَيْشٍ النَّبَهَاءِ الشُّجْعَانِ رَأَوْا الْمَكَانَ خَالِيًا فَكُرُّوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ خَلْفِ الْجَبَلِ، وَمِنْهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ، اللَّذَانِ صَارَا فَارِسَيْنِ مِنْ فَرَسَانِ الْمُسْلِمِينَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - فَاخْتَلَطَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنَ الْأَذَى وَالضَّرَرِ وَالْقَتْلِ، وَأَصَابَ الْمُسْلِمِينَ مِحْنٌ عَظِيمَةٌ.

فَحَمَزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسَدُ اللَّهِ وَأَسَدُ رَسُولِهِ ﷺ يُمَثَّلُ بِهِ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ أَخَذَتْ مِنْ كَبِدِهِ بَعْدَ أَنْ فَرَّتْ بَطْنَهُ وَجَعَلَتْ تَأْكُلُهُ، لَكِنْ عَجَزَتْ أَنْ تَبْلَعَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شُجَّ وَجْهُهُ، وَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، وَكُثِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَحَصَلَ لَهُ مِنَ التَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ مَا لَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ إِلَّا أَمْثَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَقُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبْعُونَ نَفْرًا، وَأَصَابَهُمْ غَمٌّ بَغَمٍّ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ سَلَاهُمْ
بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّ نَصْفَهَا أَوْ أَكْثَرَ عَنْ هَذِهِ الْغَزْوَةِ، وَلَمَّا كَانَتْ
النَّيْجَةُ أَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ نَفْرًا، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ
أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾، أَي: كَيْفَ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصِيبَةُ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ
مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، أَي: أَنْتُمْ السَّبَبُ، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]،
فَهُوَ قَادِرٌ عَزَّجَلَّ عَلَى أَنْ يَكْشِفَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يَنَالَكُمْ سُوءٌ، لَكِنْ أَنْتُمْ الْبَلَاءُ ﴿قُلْ هُوَ
مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ يَقُولُ هَذَا الْجَنْدِ مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ وَالْمَعْصِيَةِ الَّتِي فَعَلُوهَا مَعْصِيَةٌ يَسِيرَةٌ. فَمَا الظَّنُّ بِنَا
الْآنَ؟! هَلْ عِنْدَ أَنْفُسِنَا شَيْءٌ يَمْنَعُنَا مِنَ النَّصْرِ؟! وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا شَيْءٌ يَوْجِبُ
لَنَا النَّصْرَ، فَكَثِيرٌ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَرْضَوْنَ أَنْ يُحْكَمُوا بَكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ
ﷺ، وَكَثِيرٌ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ يُلَاحِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ
إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْغَزِيرِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وَكَثِيرٌ مِنْ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ تُشْرَبُ فِيهَا
الْخُمُورُ، وَتُعَاقَرُ فِيهَا النِّسَاءُ، وَكَثِيرٌ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ مُوَالَاةٌ ظَاهِرَةٌ مَعَ
أَعْدَاءِ اللَّهِ.

فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ النَّصْرُ لَهُؤُلَاءِ؟! بَلْ قَدْ يَكُونُ هَؤُلَاءِ أَحَقَّ بِالْخِذْلَانِ
مِنَ الْكُفَّارِ الْخُلَّصِ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ كُفَّارٌ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ يَنْتَمُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهُمْ لَا
يُؤْمِنُونَ بِالْإِسْلَامِ حَقِيقَةً، وَلِذَلِكَ نَبَذُوا كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ،
فَأَقُولُ: إِنَّا مَا أَصَبْنَا بِهِذِهِ الْمَصَائِبِ الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا الْيَوْمَ إِلَّا بِسَبَبِ ذُنُوبِنَا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ غَزْوَةَ أَحَدٍ قَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنَ الْبَلَاءِ وَالتَّمَحِيصِ مَا لَمْ يَخْصُلْ
فِي غَيْرِهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ

أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِ أَحَدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ عَلَيْهِمْ رِضْوَانَهُ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَقَالَ عَنْهُمْ: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالأَوَّلُ أَوَّلِي» هُنَا سَقَطَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ مِرَاعَاةً لِلْوِزْنِ، «لِلنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ» يَعْنِي: لِلأَدَلَّةِ، وَالنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ: يَعْنِي الْوَاضِحَةَ الْبَيِّنَةَ؛ لِأَنَّ الْمُحْكَمَ يُقَالُ بِإِزَاءِ الْمُتَشَابِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وَيُقَالُ: بِإِزَاءِ الْمُنْسُوخِ، فَيُقَالُ: هَذَا مُحْكَمٌ وَهَذَا مَنْسُوخٌ، وَأَصْلُ الْإِحْكَامِ هُوَ الْإِتْقَانُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٥ وَ(عَائِشَةُ) فِي الْعِلْمِ مَعَ (خَدِيجَةَ) فِي السَّبْقِ فَافْتَهُمُ نُكْتَةَ التَّيْجَةِ

الشرح

عَائِشَةُ وَخَدِيجَةُ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقِيلَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَفْضَلُ، وَقِيلَ: إِنَّ خَدِيجَةَ أَفْضَلُ.

وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: أَمَّا مَرَّتَبَتُهُمَا عِنْدَ اللَّهِ فَهَذَا لَيْسَ إِلَيْنَا، بَلْ هُوَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي هَذَا.

وَأَمَّا الْمَفَاضِلَةُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِهِمَا وَأَحْوَالِهِمَا فَهَذَا إِلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ.

وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِمَا زَوْجَيْنِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا مَفَاضِلَةَ؛ فَكُلُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَشْتَرِكُنَ فِي هَذِهِ الْفَضِيلَةِ، أَيُّ: فِي أَنَّ زَوْجَاتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا مِنْ إِحْتِرَامِهِنَّ وَتَعْظِيمِهِنَّ مَا يَلِيقُ بِهِنَّ وَبِحَالِهِنَّ. فَالْجِهَاتُ ثَلَاثُ:

أَوَّلًا: مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا زَوْجَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا مَفَاضِلَةَ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ زَوْجَاتِ الرَّسُولِ ﷺ يَشْتَرِكُنَ فِي هَذَا الْفَضْلِ.

ثَانِيًا: مِنْ حَيْثُ الْمَرْتَبَةُ عِنْدَ اللَّهِ، فَهَذَا لَا مَفَاضِلَةَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا مَجْهُولٌ لَنَا، وَكَمْ مِنْ شَخْصَيْنِ عَمَلُهُمَا وَاحِدٌ لَكِنْ بَيْنَ مَرَّتَبَتَيْهِمَا عِنْدَ اللَّهِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِنَا وَأَعْمَالِنَا وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِنَا.

ثالثاً: بالنسبة للأعمال الظاهرة أيتها أفضل: عائشة أم خديجة؟

وأصح ما قيل في ذلك ما أشار إليه المؤلف رحمه الله؛ أن خديجة لها فضل السبق إلى الإسلام، وفضل مناصرة النبي ﷺ في أول أمره، وأن النبي ﷺ يذكرها دائماً، وأنه لم يتزوج عليها، وأنها أم أكثر أولاده، ونحو ذلك.

وعائشة رضي الله عنها في كونها أحب النساء إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وعنايتها بالرسول ﷺ، وشدة محبتها له، وما نشرت من العلم الكثير في الأمة، فتكون بذلك أميز من خديجة، فصارت خديجة أفضل من وجه وعائشة أفضل من وجه.

وإلى هذا أشار بقوله: «وعائشة في العلم مع خديجة في السبق» فعائشة رضي الله عنها نشرت كثيراً من العلم في آخر حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، وخديجة سبقت، وناصرت الرسول ﷺ وعاضدته رضي الله عنها، وجزاها الله خيراً، وعائشة رضي الله عنها في آخر حياة الرسول عليه الصلاة والسلام لا أحد يشك في درجتها عند الرسول ﷺ، ومحبة لها، بل وكونه ﷺ توفي في بيتها، وفي حجرها، وفي يومها، وآخر ما طعم من الدنيا ريقها رضي الله عنها، فكل هذه فضائل وميزات لم تحصل لخديجة ولا لغيرها من زوجات النبي ﷺ؛ ولهذا قال: «فافهم».

وبالنسبة لمحبتنا لهنَّ، فإننا نحبهن كلهن على حد سواء، من حيث كونهن زوجات الرسول ﷺ، ولهنَّ عندنا من الاحترام والتعظيم ما يليق بحالهنَّ، ويزداد حبنا للواحدة منهنَّ بحسب ما أسدت إلى رسول الله ﷺ، وإلى الأمة، وهذا هو العدل والميزان الحق، وأما الميل مع العاطفة فهذا لا شك أنه خلاف الحق: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ١٣٥]، يعني إن أردتم العدل فلا تتبعوا الهوى، بل اتبعوا ما يقتضيه العقل.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٦ وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ كَـ(الصَّحَابَةِ) فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِصَابَةِ

الشرح

الصَّحَابَةُ هُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَمِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ صُحِبَتْهُ تَحْصُلُ بِالاجْتِمَاعِ بِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَوْ لَحْظَةً وَاحِدَةً؛ وَلِهَذَا قَالُوا: الصَّحَابِيُّ مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، أَمَّا صُحْبَةُ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ صَاحِبًا إِلَّا بَعْدَ طُولِ مُدَّةٍ.

فَحَتَّى لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ وَفَدَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَمَّنَ بِهِ وَأَنْصَرَفَ إِلَى إِبْلِهِ وَغَنِمِهِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ دَرَجَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ» الْفَضْلُ هُوَ الْإِحْسَانُ وَالْمَعْرُوفُ هُوَ الْعَدْلُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْإِصَابَةُ» يَعْنِي: إِصَابَةُ الْحَقِّ، فَأَقْرَبَ النَّاسُ إِلَى الصَّوَابِ هُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا شَكَّ فِي هَذَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَلْ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ أَوْ لَا؟ بِمَعْنَى هَلْ يَجُوزُ أَنْ نَعْتَمِدَ فِي دِينِنَا عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ نَقُولُ: لَا نَعْتَمِدُ عَلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلَّا عَلَى قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟

فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: لَا نَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَى قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ مَجْتَهِدٌ يَخْطِئُ وَيُصِيبُ وَلَا نُلْزَمُ بِقَوْلِهِ.

ومن العلماء مَنْ قال: بَلْ إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ بِشَرِّطٍ أَلَّا يُخَالَفَ نَصًّا وَأَلَّا يُخَالَفَ غَيْرَهُ، فَإِنْ خَالَفَ النَّصَّ؛ فَهُوَ مُرْدُودٌ سِوَاءَ كَانَ نَصٌّ قُرْآنِيٌّ أَوْ سُنَّةِيٌّ، وَإِنْ خَالَفَ غَيْرَهُ؛ طَلَبْنَا التَّرْجِيحَ فَنُرجِّحُ مَنْ كَانَ قَوْلُهُ إِلَى الصَّوَابِ أَقْرَبَ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ زَادَ شَرْطًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالْفِقْهِ وَالْعِلْمِ؛ لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ الصَّحَابِيُّ الَّذِي لَمْ يَجْمَعْ بِالرَّسُولِ ﷺ كَثِيرًا، وَهَذَا شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَشُرُوطُ قَبُولِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ وَكَوْنِهِ حُجَّةً ثَلَاثَةٌ:

الأوَّل: أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِالْعِلْمِ.

والثَّانِي: أَلَّا يُخَالَفَ النَّصَّ.

والثَّالِث: أَلَّا يُخَالَفَ صَحَابِيًّا آخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

ولهذا قال: «وَالِإِصَابَةُ»، يَعْنِي: أَنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ نَصِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى اتِّبَاعِ قَوْلِهِ فَقَوْلُهُ حُجَّةٌ إِذَا لَمْ يُخَالَفَ النَّصَّ مِثْلَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقتدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(١)، وقوله ﷺ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشِدُوا»^(٢)، وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الرَّشْدَ.

مسألة: إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَيْنِ تَعَارَضَا فَتَسَاقَطَا، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ نَطْلُبَ مَا يُسَاعِدُهُ الدَّلِيلُ؟

الجوابُ: الغالبُ أَنَّ الْحَقَّ لَا يُخْرَجُ عَنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِنَاءً عَلَى

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، رقم (٣٦٦٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة...، رقم (٦٨١).

ذَلِكَ نَقُولُ: نَبْحَثُ فِيْمَا يُعْضِدُ الدَّلِيلَ؛ لِأَنَّهُمْ هُم أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الصَّوَابِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِذَا تَعَارَضَ قَوْلَانِ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِدُونِ مُرَجِّحٍ فَإِنَّهُ يُضْعَفُ الْقَوْلُ؛ لِأَنَّهُ عُوْرَضَ بِمِثْلِهِ وَهَذَا قَدْ يَبْدُو لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ: لَا أَحْتَجُّ بِهِ مَا دَامَ ضَعِيفًا عُوْرَضَ بِمِثْلِهِ.

لَكِنْ: الْخَيْرُ أَنْ نَقُولَ: مَا دَامَ أَنَّ عُوْرَضَ بِمِثْلِهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نَبْحَثَ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ تَعَارَضَا فَإِنَّهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَلَكِنْ يُلَاحِظُ أَنَّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نُعَارِضَ قَوْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعِيدٍ عَنِ الْفَقْهِ إِلَّا إِذَا عَضَّدَهُ الدَّلِيلُ. فَإِذَا عَضَّدَ الْمَفْضُولُ الدَّلِيلُ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَاجِبَ اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٧ فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا (الْمُخْتَارًا) وَعَايَنُوا الْأَسْرَارَ وَالْأَنْوَارَ

١٥٨ وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى بَانَ دِينُ الْهُدَى وَقَدْ سَمَا الْأَدْيَانَا

١٥٩ وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ

الشرح

قوله: «فإنهم» هذا تعليل لقوله: «وليس في الأمة كالصَّحابة»؛ لأنهم «قد شاهدوا المختاراً»، وهذا تعليل وليس بدليل، الدليل قول النبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)، وهذه الخيرية شاملة لخيرية العلم، وخيرية العبادة، وخيرية الأخلاق.

والمختار هو النبي ﷺ الذي اختاره الله تعالى لهذه الرسالة العظيمة التي قال الله تعالى عن الكتاب الذي هو مصدر أساسها: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، فهو ثَقِيلٌ في العمل به وتحمله وإبلاغه وغير ذلك؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ (٢٣) فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴿ [الإنسان: ٢٣-٢٤]، ولم يقل: فاشكر نعمة الله؛ لأنه ثَقِيلٌ، بل قال: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، أي: اصبر لحكم الله الشرعي والكوني الذي يترتب على هذا التنزيل، وهذا يدل على أنه سيناله منه ما يحتاج إلى صبر؛ فلذلك كان النبي ﷺ مختاراً؛ لأنه أفضل الرُّسل عليهم الصلاة والسلام وأنه إمامهم، وأنه الذي أخذ على الرُّسل إذا بُعث أن يؤمنوا به وينصروه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابة، باب فضل الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

وقوله: «وعاينوا الأسرار والأنوار»، أي: أسرار الشريعة وعرفوا أسبابها، ولا شك أنه ليس الخبر كالمعينة، فتحن مثلاً نعرف أن الرسول ﷺ قال هذا الكلام في مناسبة ما ونستخلص منه الحكمة والسّر، لكن ليس كالمعاین؛ فهم عاينوا الأسرار، يعني بذلك الحكم العظيمة التي بُنيت عليها هذه الشريعة، فإن الشريعة كلها حكمة قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

وقوله: «والأنوار»، أي: الأنوار المعنوية وليست الأنوار الحسية، ويدل لهذا قول أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَأَضَاءَ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ»، إضاءة معنوية، ثم قال: «فَلَمَّا تَوَقَّيْ أَظْلَمَ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ» إظلاماً معنوياً، وإلا فمن المعلوم أن الشمس لم تكسف حين موته، وأنه لم يطلع شمسان حين قدومه، فالأمر كما هو، فالإضاءة والإظلام ليس حسيين، ولكنه معنوي كما وصف أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فالأنوار التي شاهدها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هي الأنوار المعنوية، وذلك بما يتلقونه من العلم عن رسول الله ﷺ فَإِنَّ عِلْمَ الرَّسُولِ ﷺ كُلَّهُ نَوْرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ فَدَّجَاءَ كُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وقوله: «وجاهدوا في الله»، أي: بذلوا الجهد في الله، أي: في دينه وشريعته، ولا أحد ينكر ذلك ممن عرف سيرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مع رسول الله ﷺ وبعد وفاته كيف جاهدوا الجهاد العظيم بأموالهم وأنفسهم تركوا أوطانهم وعرضوا رقابهم لسيوف الأعداء حتى كمل الدين، والله الحمد.

فجهاذهم الجهاد العظيم يجعلهم في منزلة هي خير المنازل في هذه الأمة.

وقوله: «حتى بانا» بالالف للإطلاق، وليست ألف التشية، بل هي ألف تسمى ألف الإطلاق من أجل القافية.

وقوله: «دين الهدى»، يعني بذلك دين رسول الله ﷺ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣].

وقوله: «وقد سما» أي: علا، «الأديان» مفعول سما؛ يعني: علا الأديان، وهذا أيضاً مأخوذ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣].

ومعروف من وقائع الأمور أن دين الإسلام لما كان الناس عليه حقيقة علا كل الأديان، وأطاح بعروش كسرى وقيصر والمقوقس وغيرهم، وبإطاحته هذه العروش صار الدين دين المسلمين وعلا على الأديان كلها، حتى صار أعداء المسلمين أذلاء يُعطون الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، ولما تقاعس الناس عن الدين مع الأسف انخذلوا وذلُّوا وصارت الدائرة عليهم؛ لأن الله جلَّ وعلا ليس بينه وبين الناس نسبٌ يُراعيهم به ويُحاييهم به، بل من تمسك بدينه فهو وليُّ الله المنصور إلى قيام الساعة؛ ولهذا قال:

وَقَدْ أَتَىٰ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ وَيَجُوزُ: مَا يَشْفِي لِلْعَلِيلِ.

يعني بذلك القرآن، والمحكم هو المتن الواضح البين، فأتى في هذا القرآن الكريم المحكم ما يشفى للغليل، أي: للمريض، وإن كان الأصل في الغليل العطشان، لكن هو يريد بها المريض هنا؛ لأن الشفاء يُقابل المرض.

مثال ذلك: قول الله تبارك وتعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾

[الحشر: ٨]، وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَنَفٍ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ومثل قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِزَجٍ أَخْرَجَ شَطْهَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، والآيات في هذا مُتَعَدَّة.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «في مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ»، يُريد به القرآن، والقرآن لا شكَّ أَنَّهُ مُحْكَمٌ مُتَّقِنٌ فِي أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ وَفِي جَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ أَخْبَارُهُ صِدْقٌ، وَأَحْكَامُهُ عَدْلٌ، لَا تَجِدُ فِيهِ تَنَاقُضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ولكن قد يُشْكَلُ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَاءٌ فِي مَوْضِعٍ مُتَشَابِهًا، فقال: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه ضدُّ المحكم؛ لأنَّ المتشابه يُوجِبُ لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ الْحَيْرَةَ وَالتَّرَدُّدَ، فلا يكون محكمًا.

والجوابُ عَن ذَلِكَ أَن يُقَالَ: إِنَّ التَّشَابُهَ الَّذِي وُصِفَ بِهِ الْقُرْآنُ، لَيْسَ التَّشَابُهَ الَّذِي هُوَ خِفَاءُ الْمَعْنَى، بَلِ التَّمَاثُلُ وَالتَّسَاوِي، يَعْنِي أَنَّهُ مُتَمَاثِلٌ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فِي كَمَالِهِ، وَجُودَتِهِ، وَإِصْلَاحِهِ لِلْقُلُوبِ وَالْأَعْمَالِ.

ولهذا لما أُريدَ بِالْمُتَشَابِهِ الْمُشْتَبِهِ فِي مَعْنَاهُ قَسَمَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَبِهَةً فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧].

فحينئذ نقول: إن القرآن محكم: بمعنى واضح بين لا يشتبه على أحد، ومتشابه. أي: خفي المعنى لا يعلمه إلا أولو العلم الراسخون فيه؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] على قراءة الوصل. فصار القرآن يوصف بأنه كله محكم وبأنه كله متشابه، وبأن بعضه محكم وبعضه متشابه، ولكن المعنى يختلف في هذا التفصيل:

فإن قيل: هل يمكن أن يوجد في القرآن آيات متشابهة على جميع الناس لا يعرفون معناها؟

فالجواب: أنه لا يوجد مثل هذا في القرآن.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يوجد فيه شيء غير واضح، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَهُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، فلا يمكن إطلاقاً أن يوجد فيه آية أو كلمة لا يفهم معناها، لكن الذي يخفى هو حقيقة مدلولات الآيات، مثل ما أخبر الله به عن نفسه واليوم الآخر، فإننا نعرف حقيقته.

فإذا قال قائل: إن القول بأنه لا يوجد شيء يخفى معناه على جميع الناس منقوض بالحروف الهجائية التي ابتدئت بها السور، فإن أحداً لا يعرف معناها.

فالجواب على ذلك: أن هذه الحروف التي ابتدئت بها السور ليس لها معنى أصلاً، لأنها حروف هجائية غير مركبة، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، واللسان العربي يقتضي أن مثل هذه الحروف ليس لها معنى.

ولكن لها مغزى، وهو ظهور إعجاز القرآن لهؤلاء القوم الذين ادَّعوا أنَّه
مفترى على الله عزَّ وجلَّ، وأنَّه قولُ البشر، ويدلُّ لهذا أنَّه ما من سورة ابتدئت بها هذه
الحروف إلَّا ويأتي بعدها ذكر القرآن.

فإن قيل: هل القرآن مُتفاضِلٌ، فيفُضِّلُ بعضُه بعضًا؟

فالجواب: أن يُقالَ إن القرآن باعتبار المتكلم به لا يتفاضل؛ لأنَّ المتكلم به
واحدٌ، وهو الله عزَّ وجلَّ، وأمَّا باعتبار مدلوله فلا شكَّ أنه يتفاضل، فإن: ﴿تَبَّتْ
يَدَايَ أُمِّي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] ليست مثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإنَّ
أعظم آية في كتاب الله هي آية الكرسي. إذن؛ فالقرآن يتفاضل من حيث ما دلَّ
عليه.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٦٠ وَفِي (الْأَحَادِيثِ) وَفِي (الْآثَارِ) وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ

١٦١ مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ، فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي الْأَحَادِيثِ وَفِي الْآثَارِ» يَعْنِي: وَرَدَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ؛ وَالْأَحَادِيثُ مَا أُضِيفَ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَالْآثَارُ مَا أُضِيفَ لغيره، هَذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا فَقَدْ يُرَادُ بِالْآثَرِ مَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَكِنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ يُقَيَّدُ فَيُقَالُ: فِي الْآثَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ: «وَفِي كَلَامِ الْقَوْمِ وَالْأَشْعَارِ» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ بـ(الْقَوْمِ) الصَّحَابَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَعْدَهُمْ، فَإِنَّ فِي أَشْعَارِهِمْ مِنَ الشَّئِ عَلَى الصَّحَابَةِ، وَبَيَانِ فَضْلِهِمْ، وَمَوَاقِفِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالَ:

مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ، فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

يَعْنِي: أَنَّ فَضْلَهُمْ وَمَآثِرَهُمْ تَرَبُّوْا عَنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمُهُ بِبَعْضِ مَا قِيلَ فِيهِمْ. فَكَيْفَ بِكُلِّ مَا قِيلَ فِيهِمْ؟! يَكُونُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنَّهُ يَعْجَزُ عَنْهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَطَالَعَةَ فِي الْكُتُبِ الَّتِي فِي سِيرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَحْتَاجُ إِلَى حَذَرٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَعْدَاءُ لِلصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِمْ؛ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ، فَيَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ إِلَى حَذَرٍ فِيمَا يُنْقَلُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ^(١) -تلك العقيدة المباركة-
إِلَى مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ نَمَّا حَصَلَ مِنَ الْفِتَنِ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ مِنْهُمْ يَكُونُ مَغْفُورًا
وَمَغْمُورًا بِجَانِبِ الْفَضَائِلِ.



(١) انظر العقيدة الواسطية (ص: ٤٨).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٦٢ وَاحْذَرِ مِنَ الْخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزِرِي بِفَضْلِهِمْ مِمَّا جَرَى لَوْ تَذَرِي
 ١٦٣ فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرَ فَاسْلَمْ، أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرُ
 ١٦٤ وَبَعْدَهُمْ فَـ (التَّابِعُونَ) أَحَرَى بِالْفَضْلِ ثُمَّ (تَابِعُوهُمْ) طَرًّا

الشرح

قال المؤلف رحمه الله في تكميل الكلام على الصحابة رضي الله عنهم: «واحذر» فعل أمر من الحذر، وهو التخوف وعدم الإقدام، والوقوف أمام الشر والفِتنة بحيث لا يتجاوزها المرء.

وقوله: «من الخوض» أي: الكلام اللغو الذي لا فائدة منه، ويطلق على الكلام الذي يأتى فيه الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ [الطور: ١٢]، فالكلام الذي لا فائدة منه في الصحابة، أو الكلام الذي قد يتأثم به العبد، يجب أن يحذره وألا يتكلم فيه.

وقوله: «قد يُزري بفضلهم» أي: يحط من قدرهم، «مما جرى بينهم» أي: مما وقع بينهم، «لو تذري» (لو) هذه للتمني، أي: ليتك تذري.

وذلك أنه جرى من الصحابة رضي الله عنهم من الأمور التي هي في الواقع من المتشابه، لكن من المتشابه الواقع، لا من المتشابه المنزل، ووجه كونها من المتشابه أنه قد يكون فيها مدخل لكل ذي غرض سيئ، وأن الصحابة رضي الله عنهم تقاتلوا فيها بينهم وأراقوا الدماء من أجل الوصول إلى السلطة، لا من أجل إحقاق الحق، ولذلك فهو من المتشابه الواقع.

وطريقة أهل العلم والإيمان في المُتَشَابِه في المنزَل، أو من الواقع، أن يرجعوا إلى المحكم الذي لا تشابه فيه، فما جرى من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الفتن؛ كالذي بين علي وعائشة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والذي بين علي ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأحداث كثيرة تُعلم من التاريخ.

وقد استغلَّ هذه الأحداث المغرضون الحافِدُونَ على الإسلام من أجل الطعن في الصحابة، وحملوها على أنها صدرت عن نية سيئة، كالرافضة الذين في قلوب كثير منهم غلٌّ وحقد على الإسلام، ولا سيما على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي أطاح بعروشهم وفلَّ جموعهم، فكانوا يتخذون من هذه الوقائع سُلماً للقدح في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حتى كانوا يلعنون من قام ضدَّ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويتقربون إلى الله تعالى بلعنه -والعياذ بالله- مع ما له من الفضيلة.

لكنَّ الراسخين في العلم وأهل الإيمان يقولون: إنَّ هذا الأمر الذي وقع بينهم يجب أن يُحمل على نية حسنة، وذلك لما للصحابة من الفضل، والمعروف، والإحسان، والجهد في سبيل الله. فما يقع منهم من المعاصي فهو مُنْغِمٌ في جانب الحسنات، والحكم العدل هو الذي يُقارن بين الحسن والسيئ، ويجعل الحكم للأكثر، ونحن إذا قارنا بين ما حصل من الصحابة مما يُظن إثمًا وبين ما حصل منهم من الفضائل والكمالات، وجدنا أن الثاني أكثر بكثير من الأول.

فالواجب أن تنغمر السيئات في جانب الحسنات، وهذا هو العدل، وما أحسن كلمة قالها ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدِّمة كتاب القواعد: «المنصف من اغتفر قليلَ خطأ المرء في كثيرِ صوابه»^(١).

(١) انظر قواعد ابن رجب (ص: ٥).

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرَ» فَإِنَّهُ. أَي: مَا جَرَى
بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْفِتَنِ وَالْقِتَالِ، «عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرَ» وَالْاجْتِهَادُ افْتِعَالٌ مِنْ
جَهْدٍ، أَي: بِذَلِكَ الْجَهْدِ وَهُوَ الطَّاقَةُ فِي الْحُصُولِ عَلَى الْمَقْصُودِ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى الْعَالَمُ
الَّذِي يَتَطَلَّبُ الْأَحْكَامَ مِنْ أَدِلَّتِهَا الشَّرْعِيَّةُ مُجْتَهِدًا؛ لِأَنَّهُ يَنْذِلُ جَهْدَهُ وَطَاقَتَهُ وَوُسْعَهُ
لِلْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ عَنْ طَرِيقِ الدَّلِيلِ.

فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ حَصَلَ مَا حَصَلَ بَيْنَهُمْ عَنِ اجْتِهَادٍ، فَمَثَلًا مُعَاوِيَةُ وَعَائِشَةُ
وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قَاتَلُوا يَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَكُونُ سَبَبًا لِلْعُثُورِ عَلَى قَتْلَةِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لِيَقْتَصَّ مِنْهُمْ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ آخِرَ الْبَحْثِ عَنِ
الْقَاتِلِ أَوْ عَنِ الْمَتَأَمِّرِينَ؛ لِأَنَّ الْحَالَ تَقْتَضِي ذَلِكَ، فَالنَّاسُ فِي فِتْنَةٍ، وَيَصْعُبُ جَدًّا
الْعُثُورُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَدْبَرِينَ، ثُمَّ إِذَا عَثَرْنَا عَلَيْهِمْ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى فِتْنَةٍ أَكْبَرُ؛
لِأَنَّ مِنْهُمْ رُؤُوسَ قَبَائِلَ، فَعَلِيَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَهُ رَأْيٌ، وَمُعَاوِيَةُ وَعَائِشَةُ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ
لَهُمْ رَأْيٌ آخَرُ، وَكُلُّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنْ الْفِتْنَةُ كَادَتْ تَنْطَفِئُ لَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِجَالِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
صَارَ فِي نَفْسِهِمْ بَعْضُ الشَّيْءِ وَبَادَرُوا بِالْقِتَالِ، فَحَصَلَ الشَّرُّ.

وَأَيًّا كَانَ التَّقْدِيرُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَحْمِلَ الْإِسَاءَةَ عَلَى الْإِحْسَانِ، وَنَنْظُرَ بَيْنَهُمَا
وَنَقُولَ: إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ أَخْطَؤُوا فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْكَبِيرَةِ، فَإِنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ
مَا يُوجِبُ مَحْوَ هَذَا. وَالْإِنْسَانُ الْمُجْتَهِدُ إِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ،
وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ.

وَهَكَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ

أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١)، وهؤلاء بَيْنَ مَجْتَهِدٍ مُصِيبٍ وَمَجْتَهِدٍ مُخْطِئٍ، فَاَلْمُصِيبُ لَهُ أَجْرَانِ وَالْمُخْطِئُ لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؟ وَأَيُّهُمَا أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ، وَالْأَحَقَّ بِالْخِلَافَةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: «إِنَّهُ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»^(٢)، الْبَاغِيَّةُ. يَعْنِي: الْخَارِجَةُ عَلَى الْإِمَامِ، وَالَّذِي قَتَلَ عَمَّارًا هُمْ أَصْحَابُ مُعَاوِيَةَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَيَكُونُ جَيْشُ مُعَاوِيَةَ هُوَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ.

لَكِنْ مَعَ هَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَلَّا نُضْمِرَ حَقْدًا وَلَا بَغْضَاءً لَوَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَنْ نَحْمِلَ مَا جَرَى مِنْهُمْ مِنَ الْخَطَا عَلَى أَنَّهُ اجْتِهَادٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ، ثُمَّ إِنَّهُ مِنَ الْعَقْلِ وَالْإِيمَانِ أَلَّا نَجْعَلَ مَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ سَبَبًا لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ وَالْخِلَافِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ قَدْ خَلَّتْ؛ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ.

وَعَلَيْنَا أَنْ نَجْتَمِعَ مِنَ الْآنَ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ الَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَلَّا نُدَاهِنَ كَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنْ مَحَاوَلَةِ التَّقْرِيبِ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ مَحَاوَلَةَ التَّقْرِيبِ بَيْنَ الْمَذْهَبِ الْحَقِّ وَالْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ لَيْسَ إِلَّا مُدَاهَنَةً فِي دِينِ اللَّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ، بَابُ أَجْرِ الْحَاكِمِ...، رَقْمُ (٧٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ، بَابُ بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ...، رَقْمُ (٩١٦)

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، رَقْمُ (٤٤٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، رَقْمُ (٢٩١٥).

وإنَّ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى الْجَمِيعِ الرُّجُوعَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهَذِي السَّلَفُ الصَّالِح، وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ الْكَفُّ عَنِ مَسَاوِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاعْتِقَادُ أَنْ مَنْ أَخْطَأَ مِنْهُمْ فَإِنَّ خَطَأَهُ مُنْغِمٌ فِي جَانِبِ صَوَابِهِ، وَمَا حَصَلَ مِنْ فُسَادٍ فَهُوَ مُنْغِمٌ فِي جَانِبِ الْإِصْلَاحِ. هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا فِيمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَاسْلَمْ» أَي: مِنَ الْخَوْضِ، وَالْوُقُوعِ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالْعِدَاوَةِ وَالْبُغْضَاءِ لَهُمْ. «أَذَلَّ اللَّهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرٌ» أَي: أَوْقَعَهُ فِي الذَّلِّ وَالْهَوَانِ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ دُعَائِيَّةٌ.

وَيُشِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا إِلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ هَجَرُواهُمْ؛ لَا نَقُولُ: هَجَرُواهُمْ فَلَا يُكَلِّمُونَهُمْ فَهُمْ أَمْوَاتٌ، لَكِنْ هَجَرُوا فَضْلَهُمْ، وَهَجَرُوا نَشْرَ فَضْلِهِمْ أَيْضًا، بَلْ اعْتَدُوا عَلَيْهِمْ، وَلَيْتَ الصَّحَابَةَ سَلِمُوا مِنْهُمْ، وَلَيْتَهُمْ سَكَتُوا عَنْ نَشْرِ فُضَائِلِهِمْ فَحَسَبَ، وَلَكِنَّهُمْ اتَّهَمُوهُمْ وَرَمَوْهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَالْكَذْبِ، بَلْ لَعَنُوهُمْ عَلَى رُؤُوسِ الْمَنَابِرِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

بَلِ الْأَذَى وَالْأَمْرُ أَنَّهُمْ يَلْعَنُونَهُمْ فِي أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، حَيْثُ يَكْتُبُونَ: اللَّهُمَّ الْعَنِ صَنْمِي قُرَيْشٍ وَجَبْتِيهَا وَطَاغُوتَيْهَا. يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ فِي كُتُبِهِمْ يَذْكُرُونَهُ فِي أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، يَعْنِي أَنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ بَلْعَنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

وَلَكِنْ أَبْعَدَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَزِدَادُونَ بِذَلِكَ إِلَّا بُعْدًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ. فَنَشْكُرُ الْمُؤَلِّفَ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ حَيْثُ دَعَا بِالذَّلِّ عَلَى مَنْ هَجَرَ الصَّحَابَةَ بَعْدَ نَشْرِ فُضَائِلِهِمْ، وَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَنَشَرِ مَا اتَّهَمَهُمْ بِهِ وَمَا كُذِّبَ عَلَيْهِمْ بِهِ مِنَ الْمَسَاوِي.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وَبَعْدَهُمُ فَالتَّابِعُونَ أُخْرَى بِالْفَضْلِ» أي: أَجْدَرُ بِهِ، فَبَعْدَ الصَّحَابَةِ فِي الْفَضْلِ التَّابِعُونَ، وَهُمْ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهُمْ الْقَرْنُ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَرْنَ يُعْتَبَرُ بِأَكْثَرِهِ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ^(١)، وَلَيْسَ مَعْنَى التَّابِعِينَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلْ إِذَا كَانَ الْقَرْنُ أَكْثَرَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَيْ مَن لَمْ يُشَاهِدِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَإِنَّهُ يُسَمَّى قَرْنِ التَّابِعِينَ، وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ الْعَشْرَةُ وَالْمِئَةُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي تَابِعِي التَّابِعِينَ، فَالْقَرْنَ يُعْتَبَرُ بِأَكْثَرِ أَهْلِهِ.

فَالتَّابِعُونَ هُمْ أُخْرَى النَّاسِ بِالْفَضْلِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُمْ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٢)، وَالتَّفْضِيلُ هُنَا تَفْضِيلٌ لِلْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ لِكُلِّ فَرْدٍ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ فِي تَابِعِي التَّابِعِينَ مَن هُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الْعِلْمِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْجِهَادِ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا يُوجَدُ فِي التَّابِعِينَ مَن هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ، فَإِنْ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يُفْضَلُ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ.

إِلَّا أَنَّ الصَّحَابَةَ يَتَمَيَّزُونَ بِخَصِيصَةٍ لَيْسَتْ لغيرِهِمْ وَهِيَ الصُّخْبَةُ، وَهَذِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنَالَهَا أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ، لَكِنَّ الْفَضْلَ وَالْعِلْمَ وَالْجِهَادَ رَبَّمَا يُوجَدُ فِي التَّابِعِينَ مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَمَا يُوجَدُ فِي تَابِعِي التَّابِعِينَ مَن هُوَ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِ

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣٥٧/١٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

التَّابِعِينَ، فَالْتَفْظِيلُ إِذْنٌ لِلْجُمْلَةِ لَا لِكُلِّ فَرْدٍ، إِلَّا مَا سَبَقَ مِنْ تَمْيِزِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
بهذه الحَصِيصَةِ، وَهِيَ الصُّحْبَةُ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ تَابِعُوهُمْ طَرًّا» أَي: تَابِعُوا التَّابِعِينَ.

وَقَوْلُهُ: «طَرًّا» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قِطْعًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى جَمِيعًا،
وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ تَابِعِي التَّابِعِينَ بَعْدَ التَّابِعِينَ، وَأَنَّ التَّابِعِينَ بَعْدَ
الصَّحَابَةِ.

وَسَكَتِ الْمُؤَلِّفُ عَنْ بَقِيَّةِ الطَّبَقَاتِ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، وَهِيَ:
الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ، وَتَابِعُوا التَّابِعِينَ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى حَدِيثِ
عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ الصَّحَابَةُ، ثُمَّ التَّابِعُونَ، ثُمَّ تَابِعُوا
التَّابِعِينَ.

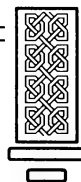
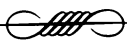
وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّهُ بَعْدَ هَذِهِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ حَصَلَتْ الْفِتَنُ، وَانْتَشَرَتِ الْبِدْعُ،
وَتَفَرَّقَتِ الْأَهْوَاءُ، وَحَصَلَ الشَّرُّ الْكَثِيرُ، وَرَفَعَتِ الْمُبْتَدِعَةُ رُؤُوسَهَا، وَاضْطَرَبَ
النَّاسُ أَمْنًا وَإِيمَانًا، وَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى إِتْمَمُوا تَكَلُّمَهُمْ فِي اللَّهِ عَزَّجَلَّ،
وَصَارُوا فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا بَيْنَ مَعْطَلٍ لَصِفَاتِهِ، وَمُثْبِتٍ مِمَّا لَمْ يَكُنْ، وَقَائِمٍ بِالْقِسْطِ
مُعْتَدِلٍ.

وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِي اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، كَانَ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ
فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ، وَمَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْقَدَرِ أَدْرَكَتْ أَوَاخِرَ عَصْرِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَسْأَلَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ بَعْدَهَا، وَكَذَلِكَ الْإِرْجَاءُ وَمَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ، ثُمَّ جَاءَتِ بِدْعُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَانْتَشَرَتْ هَذِهِ انْتِشَارًا عَظِيمًا، وَصَارَ
النَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ خَطَرًا مِنْ غَيْرِهَا.

وإلى هنا انتهى كلام المؤلف - رحمه الله تعالى - على الصحابة رضي الله عنهم، وما يتعلق بفضيلهم.

وبعد فإني أدعو إلى قراءة أخبار الصحابة رضي الله عنهم بعد قراءة سيرة النبي ﷺ، حتى يشد الإنسان نفسه مع السابقين السالفين؛ ليزداد بذلك إيماناً ومحبة لهم ومنهجاً طيباً.





فصل: في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

١٦٥ وَكُلُّ (خَارِقٍ) أَتَى عَنْ صَالِحٍ مِنْ تَابِعٍ لِشُرْعِنَا وَنَاصِحٍ
١٦٦ فَإِنَّهُ مِنَ (الكَرَامَاتِ) الَّتِي بِهِا نَقُولُ، فَاقْفُ لِلْأَدْلَةِ

الشرح

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إِلَى ذِكْرِ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَإِثْبَاتِهَا. وَالكَرَامَاتُ جَمْعُ كَرَامَةٍ، وَهِيَ مَا يُقَدَّمُ لِلضَّيْفِ وَنَحْوَهُ تَكْرِيماً لَهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا. ثُمَّ صَارَتِ الْكَرَامَةُ اسْماً لِكُلِّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ، يُظْهِرُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى يَدِ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ تَكْرِيماً لَهُ، أَوْ إِحْقَاقاً لِحَقٍّ قَامَ بِهِ، فَهِيَ إِذَنْ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ يُجْرِيهِ اللهُ تَعَالَى عَلَى يَدِ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ؛ إِمَّا تَكْرِيماً لَهُ، وَإِمَّا إِظْهَاراً لِلْحَقِّ الَّذِي قَامَ بِهِ.

وهنا ثلاثة قيود:

الْقَيْدُ الْأَوَّلُ: قَوْلُنَا: كُلُّ أَمْرٍ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ، يُخْرِجُ بِهِ مَا كَانَ جَارِياً عَلَى الْعَادَةِ، فَمَا كَانَ جَارِياً عَلَى الْعَادَةِ لَا يُعَدُّ كَرَامَةً، مِثْلُ أَنْ يَأْكُلَ الْوَلِيُّ طَعَاماً فَيَشْبَعُ، فَإِنَّهُ إِذَا شَبِعَ مِنَ الْخُبْزِ، لَا يُقَالُ هَذِهِ كَرَامَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا عَلَى الْعَادَةِ، أَوْ لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ مِثْلًا: بَعْدَ عَشْرِ دَقَائِقَ سَتَظْهَرُ الشَّمْسُ، وَكَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَى طُلُوعِهَا عَشْرُ دَقَائِقَ، فَخَرَجَتْ فَقَالَ: أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ اشْهَدُوا عَلَى كِرَامَتِي؛ إِنِّي قُلْتُ: الشَّمْسُ سَتَطْلُعُ بَعْدَ عَشْرِ دَقَائِقَ فَطَلَعَتْ. فَلَيْسَتْ هَذِهِ كَرَامَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ عَلَى الْعَادَةِ.

ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ: إِنَّ الْكَرَامَةَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ.

القيد الثاني: يُظهره الله على يد وليٍّ من أوليائه، وحينئذٍ فلا بُدَّ أن نعرف من هو الوليُّ. والوليُّ بينه الله عزَّ وجلَّ في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿[يونس: ٦٢-٦٣]، فَمَنْ تَحَقَّقَ فِيهِ هَذَانِ الْوَصْفَانِ - وهما: الْإِيمَانُ وَالتَّقْوَى - فهو الوليُّ.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا تَقِيًّا كَانَ اللَّهُ وَلِيًّا»^(١)، وقد أَخَذَ الْمَعْنَى مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي يَقُولُ اللَّهُ فِيهَا: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾.

القيد الثالث: تَكْرِيماً لَهُ، أَوْ إِظْهَارًا لِلْحَقِّ الَّذِي قَامَ بِهِ، يَعْنِي قَدْ يَكُونُ هَذَا تَكْرِيماً لِلشَّخْصِ؛ كَمَا وَقَعَ كَثِيرًا مِنْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ يَعْطِشُ فِي الْبَرِّ، فَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَاءَ، فَيُنْشِئُ اللَّهُ السَّحَابَ وَيُمْطِرُ وَيُشْرِبُ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا صَلََةُ بْنُ أَشِيمٍ حَيْثُ يُذَكِّرُ أَنَّهُ مَاتَ فَرَسُهُ فِي أَثْنَاءِ السَّفَرِ، فَدَعَا اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى بَلَدِهِ، فَأَحْيَا اللَّهُ لَهُ الْفَرَسَ وَرَكِبَهُ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى بَيْتِهِ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ أَلْقِ السَّرَجَ عَنِ الْفَرَسِ فَإِنَّهُ عَارِيَّةٌ، فَأَلْقَى السَّرَجَ عَنْهُ فَمَاتَ الْفَرَسُ فِي الْحَالِ، فَهَذِهِ كَرَامَةٌ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا مَا يُذَكِّرُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ أَنَّهُ خَاضَ الْبَحْرَ بِجُنُودِهِ، وَكَذَلِكَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

فَالْمُهْمُ أَنْ الْكَرَامَاتِ كَثِيرَةٌ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَعَلَيْهِ بِكِتَابِ (الْفُرْقَانِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ)، لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٤، ١١/ ٦٤، ٢٥/ ٣١٦).

(٢) انظر الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ٣١٥).

قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَكُلُّ كَرَامَةٍ لَوْلِيٍّ فَإِنَّهَا آيَةٌ لِلنَّبِيِّ الَّذِي اتَّبَعَهُ هَذَا الْوَلِيُّ؛
لَأَنَّ هَذِهِ الْكَرَامَةَ شَهَادَةٌ مِنْ اللَّهِ أَنَّ هَذَا الْوَلِيَّ عَلَى حَقٍّ، فَإِذَا كَانَ يَتَّبِعُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
فَهِيَ أَيْضًا تَسْتَلْزِمُ الشَّهَادَةَ بِأَنَّ هَذَا النَّبِيَّ حَقٌّ، وَإِلَّا لَمَا آيِدَ مُتَّبِعُهُ بِهِذِهِ الْكَرَامَةُ.

وَقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِنَا: «عَلَى يَدِ وَلِيٍّ»، مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، فَمُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ
خَوَارِقُ لِلْعَادَةِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى يَدِ الْأَوَّلِيَاءِ، بَلْ عَلَى يَدِ مَنْ هُمْ أَكْبَرُ مِنَ الْأَوَّلِيَاءِ
وَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ.

فَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ الْمَيِّتِ وَيَقُولُ: اخْرُجْ؛
فِيخْرُجُ، وَعَلَى الْمَيِّتِ فَيَقُولُ: أَحْيَ؛ فَيَحْيَى، فَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَيُخْرِجُ الْمَوْتَى، وَهَذِهِ
لَا شَكَّ أَنَّهَا مُعْجَزَةٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ، لَكِنْ عَلَى يَدِ نَبِيٍّ؛ فَلَا تُسَمَّى كَرَامَةً اصطلاحًا.

وَإِلَّا فَإِنَّهَا لَا شَكَّ كَرَامَةٌ، لَكِنَّهَا اصطلاحًا لَا تُسَمَّى كَرَامَةً؛ لِأَنَّ الْكَرَامَاتِ
إِنَّهَا تَكُونُ عَلَى يَدِ الْأَوَّلِيَاءِ.

وَهَذِهِ تُسَمَّى عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مُعْجَزَةً، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا آيَةٌ، وَتُسَمِّيُهَا
آيَةٌ أَصَحُّ مِنْ تَسْمِيَّتِهَا بِمُعْجَزَةٍ، لِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: لِأَنَّ هَذَا الْمَوَافِقَ لِلْفُظِّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي تَأْتِي
بِهَا الْأَنْبِيَاءُ آيَاتٍ وَلَمْ يُسَمِّهَا مُعْجَزَاتٍ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ قَدْ لَا تَكُونُ آيَةً عَلَى نُبُوَّةٍ، كَمَا فِي حَالِ الْمُشْعُودِينَ وَغَيْرِهِمْ
مِنَ السَّحَرَةِ، لَكِنْ لَوْ قُلْنَا: آيَةٌ؛ يَعْنِي عَلَامَةً عَلَى صَدْقِ هَذَا النَّبِيِّ.

ثَالِثًا: أَنَّ كَلِمَةَ مُعْجَزَةٍ مِنَ الْإِعْجَازِ لَفْظُهَا بِشِعْ، لَكِنْ آيَةٌ أَيُّ: عَلَامَةٌ، هَذِهِ مُحِبَّةٌ
لِلنَّفُوسِ، كَمَا قِيلَ: كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ.

فلهذا كَانَ التَّعْبِيرُ بِالآيَةِ أَوَّلَى.

وخرج أيضًا بقولنا: عَلَى يدِ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ - مَا يُخْرِقُ الْعَادَةَ مِمَّا جَرَى عَلَى أَيْدِي أَوْلِيَائِ الشَّيْطَانِ مِنَ السَّحَرَةِ وَالْمَشْعُودِينَ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي بِالْخَارِقِ الَّذِي يُخْرِجُ عَنِ الْعَادَةِ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ أَشْيَاءَ عَجِيبَةٍ، فَيُذَكِّرُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ الطَّائِرَاتُ إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِهِ، وَذَهَبَ إِلَى مَكَّةَ - وَهُوَ مِنْ أَقْصَى الشَّرْقِ أَوْ الْغَرْبِ - وَحَجَّ مَعَ النَّاسِ، وَهَذَا خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَلَكِنْ الَّذِي حَمَلَهُ هُمُ الشَّيَاطِينُ، وَالشَّيَاطِينُ قَدْ تَحْمِلُ أَشْيَاءَ ثَقِيلَةً مِنْ بِلَادٍ بَعِيدَةٍ وَتُخْضِرُهَا فِي سَاعَةٍ سَرِيعَةٍ.

وَقَدْ أَطَّلَعْتُ عَلَى كَلَامِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْإِسْتِغَاثَةِ، قَالَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خَطَا هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَتَجَاوَزُونَ الْمِيقَاتَ بِلَا إِحْرَامٍ^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمُرُّ بِهِ الشَّيْطَانُ مَعَ الْجَوِّ وَلَا يُحْرَمُ إِذَا حَادَى الْمِيقَاتَ، بَلْ يُحْرَمُ فِي مَكَّةَ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يُخْصَلُ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ عَلَى يَدِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تُسَمِّيهِمْ أَوْلِيَائِ الشَّيْطَانِ، هَذَا لَيْسَ بِكَرَامَةٍ، بَلْ هُوَ إِهَانَةٌ. فَصَارَ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ إِمَّا آيَةً، وَإِمَّا كَرَامَةً، وَإِمَّا إِهَانَةً، وَإِمَّا فِتْنَةً.

وَالْفِتْنَةُ مَا يَأْتِي مِنَ السَّحَرَةِ وَشَبَهِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ ذَلِكَ إِكْرَامًا لَهُمْ.

وَالْإِهَانَةُ مِثْلُ مَا يُذَكِّرُ عَنْ مُسِيلِمَةِ الْكَذَابِ الَّذِي ظَهَرَ فِي الْيَمَامَةِ وَادَّعَى أَنَّهُ نَبِيٌّ وَذَلِكَ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَخَذَ بِذَلِكَ قَوْمُهُ وَجَعَلُوهُ نَبِيًّا، وَصَارَ يُعِينُهُ الشَّيْطَانُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ جَاءُوا إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ، وَقَالُوا: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ،

(١) انظر الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ٣٢٧).

إِنْ عُنَدْنَا بَرًّا قَدْ غَارَ مَأْوُهَا، وَلَمْ يَبْقَ فِيهَا إِلَّا مَاءٌ قَلِيلٌ فَنُرِيدُ أَنْ نَبَارِكَ بَكَ، فَذَهَبَ مَعَهُمْ وَأَخَذَ بَعْضُ الْمَاءِ لِيَتَمَضَّمَصَ بِهِ وَيُمَجِّهَ فِي الْبُئْرِ يَنْتَظِرُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَأْوُهُ، فَيَقَالُ إِنَّهُ لَمَّا مَجَّ الْمَاءُ فِي الْبُئْرِ غَارَ الْمَاءُ الْمَوْجُودُ، فَصَارَ هَذَا خَارِقًا لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ أَنْ يَتَمَضَّمَصَ إِنْسَانٌ بِمَاءٍ ثُمَّ إِذَا مَجَّ ذَهَبَ مَأْوُهُ، فَهَذَا خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، لَكِنَّهُ إِهَانَةٌ، وَدَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ.

وَفِي قِصَّةٍ أُخْرَى يُقَالُ: إِنَّهُ جِيءَ إِلَيْهِ بِغُلَامٍ رَأْسُهُ فِيهِ قَرْعٌ، يَعْنِي بَعْضُهُ نَبْتُ وَبَعْضُهُ لَمْ يَنْبُتْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّهَا النَّبِيُّ، امْسَحْ عَلَى رَأْسِ هَذَا الْغُلَامِ لَعَلَّ اللَّهَ يُخْرِجَ بَقِيَّةَ الشَّعْرِ، فَمَسَحَهُ فَزَالَ الشَّعْرُ الْمَوْجُودُ، وَهَذَا أَيْضًا إِهَانَةٌ، وَهُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ أَنْ إِنْسَانًا يَمْسَحَ عَلَى شَعْرِ فَيَتَحَاتَّ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْخَارِقُ لِلْعَادَةِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: أَعْلَاهَا: الْآيَةُ، ثُمَّ الْكَرَامَةُ، ثُمَّ الْإِهَانَةُ، ثُمَّ الْفِتْنَةُ.

ثُمَّ إِنْ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا: إِنْ كُلُّ كَرَامَةٍ لَوْلِيٍّ فَهِيَ آيَةٌ لِلنَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْوَلِيُّ مُتَّبَعًا لِنَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ - ثُمَّ أُوتِيَ كَرَامَةً لِتَأْيِيدِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ، كَانَ ذَلِكَ آيَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي اتَّبَعَهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَكُلُّ خَارِقٍ أَتَى عَنْ صَالِحٍ» أَيُّ: وَكُلُّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ أَتَى عَنْ صَالِحٍ.

قَوْلُهُ: «مِنْ تَابِعٍ لَشُرْعِنَا»، خَرَجَ بِهِ التَّابِعُ لَغَيْرِ شُرْعِنَا، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى كَرَامَةً؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ شُرْعَنَا فَهُوَ كَافِرٌ، فَإِنْ وَجَدَ عَلَى يَدِهِ خَارِقٌ فَهُوَ فِتْنَةٌ أَوْ إِهَانَةٌ؛ فَفِتْنَةٌ إِنْ كَانَ فِيهَا يُحِبُّ، أَوْ إِهَانَةٌ إِنْ كَانَ فِيهَا يَكْرَهُ.

وقوله: «وناصح» وقد بين النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمن تكون النصيحة، فقال: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(١).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّهَا مِنَ الْكَرَامَاتِ الَّتِي بِهَا نَقُولُ» الفاعِلُ هنا مستتر وجوبًا تَقْدِيرُهُ نحن، والمراد بذلك أهل السُنَّة، يعني أن أهل السُنَّة يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ الْكَرَامَاتِ لِلأُولِيَاءِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَافْقُ لِلْأَدِلَّةِ» اللامُ هنا للتعليل، والأدِلَّةُ جمع دليل، وهو في اللغة المرشد، ومنه الدليل في الطريق، لكن الدليل في الشرع هو ما يثبت به الحكم.

وهناك أدلة كثيرة تدل على كرامات الأولياء، منها مثلاً:

قصة أصحاب البقرة: وهُم قَوْمٌ تَدَارَوْوا حيث قُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتِيلٌ، وكادت الفِتْنَةُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ، فَأَمَرَهُمُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَذْبَحُوا بَقَرَةً، وَأَنْ يَضْرِبُوا الْقَتِيلَ بِجُزْءٍ مِنْهَا، فَفَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَمَّا ضَرَبُوا الْقَتِيلَ بِهَذَا الْجُزْءِ مِنَ الْبَقَرَةِ حَبِي بِإِذْنِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنْ قَاتَلَهُ فُلَانٌ، وَهَذِهِ كَرَامَةٌ لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، حيث ذهب عنهم النزاع وَطِفَّتِ الْفِتْنَةُ. وربما نقول: هي كرامة من وجهٍ وآية من وجهٍ آخر؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو الَّذِي أَمَرَ بِذَلِكَ.

ومثال آخر: الرَّجُلُ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ خَاوِيَةٍ عَلَى عُروِشِهَا هَامِدَةٌ، فقال:

﴿أَنْتَ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فأكرمه الله عَزَّوَجَلَّ؛ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ، وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ مَعَهُ جِمَارٌ وَمَعَهُ طَعَامٌ، فَأَمَّا الْجِمَارُ فَمَاتَ وَأَمَّا الطَّعَامُ فَلَمْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥).

يَتَغَيَّرُ، بَلْ بَقِيَ مِئَةُ سَنَةٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لَا غَيْرَتَهُ الشَّمْسُ، وَلَا الْهَوَاءُ، وَلَا الْمَطَرُ، وَلَا أَيُّ شَيْءٍ وَهُوَ طَعَامٌ، وَكَمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، وَرُبَّمَا فَسَدَ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لَكِنْ هَذَا الطَّعَامُ بَقِيَ مِئَةَ سَنَةٍ.

أَمَّا الْحِمَارُ فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ صَاحِبَهُ وَجَدَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، وَوَجَدَهُ عِظَامًا تَلَوَّحُ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظُرْ إِلَى أَعْظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِظَامِ الْحِمَارِ يَتَرَاكِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُنْشِزُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَصَبِ، وَيَكْسُوها اللَّحْمَ، حَتَّى كَمُلَ الْحِمَارُ، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وَهَذِهِ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ أَنْ يُرَى اللَّهُ الْعَبْدَ آيَةً كُونِيَّةً أَوْ شَرْعِيَّةً تَقْوِي إِيمَانَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أحيانًا قَدْ يَضْعُفُ إِيمَانَهُ، وَأحيانًا يَأْتِي الْإِنْسَانَ كَسَلٌ وَفُتُورٌ وَتَرَدُّ عَلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ يَتَقَلَّبُ، فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ وَأَرَاهُ آيَةً يَطْمَئِنُّ بِهَا قَلْبُهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ كَبِيرَةٌ لَيْسَ لَهَا ثَمَنٌ.

فَهَذَا الرَّجُلُ كَانَ يَشْكُ فِي إِحْيَاءِ اللَّهِ الْمَوْتَى؛ لِأَنَّهُ أَتَى عَلَى هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَقَالَ: ﴿أَنْتَ يَحْيَى هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وَهَذِهِ قَرْيَةٌ فَكَيْفَ بِالْبَشَرِ؟ فَأَرَاهُ اللَّهُ الْآيَةَ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَرَامَةٌ لِهَذَا الرَّجُلِ؛ فَالْحِمَارُ شَاهِدُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى يُحْيِيهِ شَيْئًا فَشَيْئًا؛ وَالطَّعَامُ شَاهِدُهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَقَدْ بَقِيَ مِئَةُ سَنَةٍ -وَهِيَ لَيْسَتْ بِهَيْئَةٍ- وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَآمَنَ أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى الْأَلَّا يُغَيِّرَ الشَّيْءَ مَعَ طُولِ الْمَدَّةِ، وَقَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْشِئَ الشَّيْءَ مَرَّةً أُخْرَى، فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ طَرْدٌ وَعَكْسٌ، فَفِيهَا إِبْقَاءُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْشَاءُ الشَّيْءِ مِنْ جَدِيدٍ وَكُلْ ذَلِكَ كَرَامَةٌ لِهَذَا الرَّجُلِ.

كَذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ قِصَّةُ مَرْيَمَ، وَهِيَ لَيْسَتْ نَبِيَّةً، أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا رَسُولَهُ جِبْرِيلَ، فَنفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَي: نَفَخَ فِي فَرْجِهَا رُوحًا، فَالْتَقَمَهَا الرَّحِمُ، وَصَارَ إِنْسَانًا بَشَرًا - وَهُوَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ يَعْنِي أُلْجَأَهَا إِلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ، فَقَالَتْ: ﴿بَلِّغْتَنِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مَنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٣]، وَهِيَ هُنَا لَمْ تَتَمَنَّ الْمَوْتَ، لَكِنْ تَمَنَّتْ أَنَّهَا مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحْصَلَ هَذِهِ الْفِتْنَةُ؛ لِأَنَّهَا تَعْرِفُ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَيَتَّهِمُونَهَا كَمَا وَقَعَ، وَالْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ هَيْئَةً، بَلْ هِيَ عَرَضٌ.

﴿فَنَادَتْهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحِيكَ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] أَي: نَهْرًا، وَكَانَ هَذَا النَّهْرُ كَرَامَةً لَهَا.

﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ فَسَقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] اللَّهُ أَكْبَرُ! امْرَأَةٌ أَدْرَكَهَا الْمَخَاضُ - وَالْمَرْأَةُ إِذَا أَدْرَكَهَا الْمَخَاضُ تَكُونُ ضَعِيفَةً جَدًّا - تَهْزُ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ، وَلَيْسَ بِرَأْسِ النَّخْلَةِ! ثُمَّ إِنَّ الْهَزَّ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ لَا يَجْعَلُ النَّخْلَةَ تَتَحَرَّكُ أَصْلًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ فَسَقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]، وَالرُّطْبُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ بَعِيدٌ لَا تُدْرِكُهُ هِيَ وَلَوْ أَدْرَكَتْهُ لِأَخَذَتْهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ بِدَأَتْ تَهْزُ بِالْجِذْعِ، وَيَتَساقَطُ الرُّطْبُ ﴿جَنِيًّا﴾ أَي مَخْرُوفًا، فَكَانَ يَسْقُطُ هَذَا الرُّطْبُ اللَّيِّنُ جَدًّا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ عَلَى الْأَرْضِ وَيَبْقَى كَمَا هُوَ، وَكَأَنَّهُ مَخْرُوفٌ بِالْيَدِ.

وَهَذِهِ آيَةٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ، فَالْعَادَةُ أَنَّ الرُّطْبَ إِذَا سَقَطَ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَكَانِ تَفَتَّتَ وَتَمَزَّقَ، لَكِنْ هَذَا بَقِيَ كَأَنَّهُ مَخْرُوفٌ بِالْيَدِ.

﴿كُلِّي وَاشْرِي وَقَرِي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦] وكلُّ هذا أيضًا من آيات الله عزَّ وجلَّ، حيث تَقَرُّ عَيْنًا في هذا المكان الخالي.

وأصحاب الكهف أيضًا أعطاهم الله كرامة، فإنَّهم خرجوا من قومهم المُسْرِكين مُهاجرين إلى الله عزَّ وجلَّ، فهيَّا الله لهم كهفًا -أي: غارًا- في الجبل موجهًا توجيهًا تامًّا إلى ما بين الشمال والشرق، فإذا طلعت الشمس تزاور عن كهفهم ذات اليمين، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال، حيث إن اتجاهه إلى الشمال الشرقي حتى لا تدخل الشمس عليهم فتؤذيهم أو تتلف أجسامهم.

فبقوا ثلاث مئة سنة، بل زادوا تسع سنين وهم لم يحتاجوا للأكل ولا شرب ولا بول ولا غائط ولا شيء، وهذا غير معتاد، ثم إن الله تعالى بحكمته ورحمته يُقلبهم ذات اليمين وذات الشمال؛ لأنَّهم لو بقوا على جنب واحد لتأثر ذلك الجنب، ولكن الله يُقلبهم ذات اليمين وذات الشمال.

وفي هذا دليل على أن النَّائم لا يكون مُستلقيًا ولا مُنبطحًا على بطنه، إنَّما هو على يمين أو شمال، وفيه أيضًا دليل على أن النَّائم لا يُنسب إليه الفعل؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقل: «يتقلبون».

إذن بقوا هذه المدة وهم لم يتغيروا، حتى شعورهم وأظفارهم بقيت على ما هي عليه؛ لأنَّه لما استيقظوا قالوا: لبتنا يومًا أو بعض يوم، ولو أن الشعور والأظفار نمت كالعادة لعرفوا أنَّهم بقوا مدة طويلة، لكن بقيت لم تنم.

ولا يعني ذلك أن النَّائم لا تنمو أظفاره وشعوره، بل إن هذا من آيات الله لهؤلاء القوم، وكذلك فإن أجسامهم لم تتغير بعرق ولا غيره، ولم تأكل الأرضة ثيابهم.

وحصل مثل هذه الكرامات في هذه الأمة كما حدث في الأمم السابقة، من ذلك ما حصل لأُمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حينما حُوصِر ساريةٌ وهو أميرٌ على سريةٍ، فاطَّلَعَ عَلَيْهِ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من بُعد، وأرسل إِلَيْهِ كلامًا، قال: يا سارية، الجبل! فَسَمِعَ ساريةَ كلامه ثُمَّ انْحَاذَ إِلَى الجبل^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ جُملةً صالحةً من ذلك في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشَّيْطَان)^(٢).



(١) أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (١/٥٧٩، رقم ٥٢٥).

(٢) انظر الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشَّيْطَان (ص: ٣٠٩).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٦٧ وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ

١٦٨ فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرِ، يَا شَقَا أَهْلَ الزَّلَلِ

الشرح

قوله: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، و«نَفَاهَا» فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةُ «فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالْمُحَالِ» جَوَابُ الشَّرْطِ، يَعْنِي أَنَّ الَّذِي يَنْفِي الْكَرَامَاتِ أَتَى بِمُحَالٍ، أَي: بِشَيْءٍ مُحَالٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَاوَلَ إِبْطَالَ مَا تَوَاتَرَتْ الْأَدِلَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ، وَالتَّوَاتُرُ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ الَّذِي يَسْتَحِيلُ ارْتِفَاعُهُ.

وقوله: «مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ» أَي: مِنْ أَصْحَابِ الضَّلَالِ، يُشِيرُ إِلَى مَنْ رَدَّ الْكَرَامَاتِ؛ مِثْلَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُثَبَّتَ كَرَامَاتُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَثَبَّتْنَا الْكَرَامَاتِ لاشتبه النبي بالولي والولي بالسَّاحِرِ.

وُجِبَ عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ بِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ اشْتِبَاهٌ؛ فَالْوَلِيُّ لَا يَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَوْ قَالَ إِنَّهُ نَبِيٌّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ إِيْمَانٌ وَلَا تَقْوَى، فَلَا يُمَكِّنُ الْاِشْتِبَاهَ إِذَنْ، قَدْ يَكُونُ هَذَا مُمْكِنًا فِيمَا مَضَى مِنَ الْأُمَمِ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيٌّ.

كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّاحِرِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَبَهَ بِالْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَالْسَّاحِرُ كَافِرٌ شَقِيٌّ فَلَا يَشْتَبَهَ هَذَا بِهَذَا، كَذَلِكَ فَالسَّاحِرُ تَأْتِيهِ هَذِهِ الْخَوَارِقُ بِفِعْلِهِ هُوَ، حَيْثُ يَتَقَرَّبُ لِلشَّيَاطِينِ فَيُسَاعِدُونَهُ، وَيَدَّعِي أَنْ هَذِهِ كَرَامَةٌ لَهُ.

ثم الأدلة الكثيرة الموجودة إلى اليوم تُثبت وجود كرامات لوجودها إلى يومنا هذا.

لكن الكرامات بعضها ظاهر وكبير، وبعضها خفي، فمثلاً لو أن رجلاً أراد أن يسافر إلى الرياض، وأراد أن يسلك الطريق اليمنى، وفي آخر لحظة اتجه إلى الطريق اليسرى، وبعد ذلك اتضح أن في الطريق اليمنى قطاع طريق. ولا شك أن العادة في الواقع أن الإنسان إذا عزم على شيء ولم يكن هناك مانع حسي ظاهر، فإنه يتجه إليه ويسير معه، لكن لما صُرف هذا بدون أي سبب ظاهر إلى الطريق الآخر، وإذا به يبلغ أن الطريق الذي كان قد نوى أن يتجه عليه فيه قطاع طريق؛ فإننا نعتبر هذه من الكرامة، لكن ليست كالكرامة الكبيرة، إنما هي كرامة، ولا شك أنها نعمة، حتى يعرف الإنسان أن الله دفع عنه من النقم ما لم يكن في حسابه.

وعلى كُلِّ حال: فالكرامة موجودة، ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في العقيدة الواسطية^(١): «إنها موجودة في هذه الأمة إلى يوم القيامة».

ومنها الشاب الذي يعارض الدجال، ويتحداه، وذلك حينما يأتي الدجال ويدّعي أنه الربُّ، ولكن هذا الشاب يعارضه، ويقول له: أنت الدجال الذي أخبر عنك رسول الله ﷺ، فيقتله، ويجعله شقياً ويمر بين شقيه تحقيقاً لموته، ثم يقول له: قُمْ، فيقوم، ولكنّه لا يزداد إلا تحدياً، وفي النهاية يعجز الدجال عن أن يقتله، فهذا كرامة بلا شك.

فالحاصل: أنها موجودة؛ ولهذا قال رَحِمَهُ اللهُ: «لأنها» أي: الكرامات، «شهيرة»: أي مشهورة، ففَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، كجَرِيحة بِمَعْنَى مجروحة.

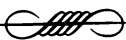
(١) انظر العقيدة الواسطية (ص: ١٣٣).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم تزل في كلِّ عصرٍ» يعني: أنَّها ما زالت ولا تزال موجودةً في كلِّ عصرٍ.

وقوله: «يا شقا أهل الزلِّ» يا: هُنا يَحْتَمِلُ أن تكون منادى، والمعنى يا شقاء أهل الزلِّ احضر، ويَحْتَمِلُ أن تكون للتعجب، ومعنى «يا شقا»: يعني: ما أشقى أهل الزلِّ!

ولا شكَّ أنَّ أهل الزلِّ أشقياء، لا سِماً من زلٍّ عن عمدٍ، فإنَّه من أشقى عباد الله، والعياذ بالله.





فصل: في المفاضلة بين البشر والملائكة

١٦٩ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ (أَعْيَانِ الْبَشَرِ) عَلَى (مَلَائِكَةِ رَبِّنَا) كَمَا اشْتَهَرَ

١٧٠ قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى وَقَدْ تَعَدَّى فِي الْمَقَالِ وَاجْتَرَأَ

الشرح

هذا الفصل لیت المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لم يعقده، وليته لم يتكلم في هذه المسألة، وموضوعها: أيهم أفضل؛ الملائكة أو البشر؟

فيقال: أصل البحث في هذا لا داعي له؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وهم أحرص النَّاسِ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ لم يَبْحَثُوا هَذَا الْبَحْثَ، ولم يقولوا الْبَشَرُ أَفْضَلُ أَمْ الْمَلَائِكَةُ؟ وشيءٌ سكت عنه الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مما يَتَّصِلُ بِالْدِّينِ، فالأَجْدَرُ بِنَا أَنْ نَسْكُتَ عَنْهُ.

وهذه قاعدة يجب عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَفْهَمَهَا، وهي أَنْ كُلَّ شَيْءٍ سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ فاعْلَمْ أَنَّ الْخَوْصَ فِيهِ مِنْ فَضُولِ الْكَلَامِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ مُهِمَّاتِ دِينِنَا وَمِنْ أَصُولِهِ وَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَدِينِ اللَّهَ بِهِ لَتَبَيَّنَ، إِمَّا عَنْ طَرِيقِ الْقُرْآنِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ السُّنَّةِ، أَوْ الصَّحَابَةِ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ.

وَإِذَا بَنَيْتَ نَهْجَكَ عَلَى هَذَا اسْتَرَحْتَ مِنْ إِشْكَالَاتٍ كَثِيرَةٍ يُورِدُهَا بَعْضُ الْمُتَعَلِّمِينَ الْيَوْمَ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ أُمُورٍ

الْغَيْبِ الَّتِي لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا، فَيُورِدُونَ أَشْيَاءَ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تَدْخُلُ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١)، قالها ثلاثاً. وَصَدَقَ وَاللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كُلُّ إِنْسَانٍ يَتَنَطَّعُ فَهُوَ هَالِكٌ وَلَا بُدَّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَلَاقِهِ إِلَّا مَخَالَفَتُهُ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ.

لِذَا فَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْتَ الْمُؤَلَّفَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَذَا؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لَنَا مِنْهُ. هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَمِنَ النَّاحِيَةِ الْأَثَرِيَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي أَسْلَافِنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَخُوضُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ خَاضَ النَّاسُ وَاضْطَرُّوا بِغَضٍ مِنْ يَكْرَهُ الْخَوْضَ فِي هَذَا إِلَى أَنْ يَخُوضَ فِيهِ وَيَتَكَلَّمْ؛ لِثَلَا يَتْرُكَ الْمَجَالَ لِمَنْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْعَقَائِدِ وَغَيْرِ الْعَقَائِدِ.

فَمَثَلًا وَجَدَ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الْعَقَائِدِ فَيَقُولُ مَثَلًا: هَلِ اللَّهُ جِسْمٌ أَوْ غَيْرَ جِسْمٍ؟ ثُمَّ يَقُولُ: لَيْسَ بِجِسْمٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى ذَلِكَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُنْكِرُهَا بِهَذِهِ الْحُجَّةِ، وَهَلِ اللَّهُ فِي جِهَةٍ أَوْ لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ؟ وَهَلِ اللَّهُ يُحَدُّ أَوْ لَا يُحَدُّ؟ هَلِ الصَّحَابَةُ سَأَلُوا الرَّسُولَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ بَحَثُوا فِيهِ؟ فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْكُتَ كَمَا سَكَتُوا، فَلَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْعُهُ مَا وَسِعَهُمْ.

لَكِنْ لَمَّا اضْطَرُّوا عُلَمَاءُ السُّنَّةِ إِلَى الْكَلَامِ فِي هَذَا بِنَاءً عَلَى أَنْ غَيْرُهُمْ تَكَلَّمُوا، قَالُوا: لَمْ نَكُنْ نَدْعُ الْمَجَالَ وَالْمِيدَانَ لَهُؤُلَاءِ الضُّلَّالِ يَتْلَعِبُونَ بِهِ، بَلْ لَا بَدَّ أَنْ نَخُوضَ وَنَبَيِّنَ الْحَقَّ.

فَمَثَلًا فِي مَسْأَلَةِ الْجِسْمِ قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْجِسْمِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَكُونٌ مِنْ أَشْيَاءَ يُمَكِّنُ فَقْدَهَا مَعَ بَقَاءِ الْجِسْمِ، أَوْ لَا يُمَكِّنُ بَقَاءَ الْجِسْمِ مَعَ فَقْدِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

ذَٰلِكَ، فَنَحْنُ نُنْفِي هَٰذَا الْمَعْنَى عَنْ اللَّهِ، وَإِنْ أُريدَ بِالْجِسْمِ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، الْمُتَّصِفُ
بِالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِهِ، الْفَعَّالُ لَهَا يَرِيدُ، فَإِنَّا نُنْبِتُ هَٰذَا الْمَعْنَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

أَمَّا لَفْظُ الْجِسْمِ فَنُبْعِدُهُ بَعِيدًا؛ لَا نُنْفِيهِ، وَلَا نُثْبِتُهُ، لَكِنَّا نَسْتَفْصِلُ فِي مَعْنَاهُ،
أَمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ جِسْمٌ أَوْ غَيْرَ جِسْمٍ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَٰذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَقُلْ عَنْ
نَفْسِهِ جِسْمٌ أَوْ أَنَّهُ غَيْرُ جِسْمٍ.

كَذَٰلِكَ مَسْأَلَةٌ تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَالَّذِي يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَدْعِيَ الْكَلَامَ فِيهَا مَا لَمْ يُضْطَرَّ، وَالْعُلَمَاءُ اضْطَرُّوا إِلَى ذَٰلِكَ.
قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرِ عَلَى مَلَائِكَةِ رَبِّنَا كَمَا اشْتَهَرَ

قوله: «عِنْدَنَا» الضَّمِيرُ هُنَا يَعُودُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وقوله: «مَلَائِكَةُ» يَعْنِي: مَلَائِكَةُ اللَّهِ.

وقوله: «تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرِ» قَالَ: أَعْيَانُ، لَا الْجِنْسُ، يَعْنِي أَنَّنَا نُفَضِّلُ
الْأَعْيَانَ عَلَى جِنْسِ الْمَلَائِكَةِ، فَالرُّسُلُ مَثَلًا هُمْ أَعْيَانُ الْبَشَرِ، وَهُمْ خُلَاصَةُ الْبَشَرِ،
وَهُمُ الْمُصْطَفَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ، فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَكِنْ لَا نُفَضِّلُ جِنْسَ الْبَشَرِ
عَلَى جِنْسِ الْمَلَائِكَةِ، بَلْ نُفَضِّلُ الْأَعْيَانَ مِنَ الْبَشَرِ عَلَى جِنْسِ الْمَلَائِكَةِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ دَلِيلٌ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ
مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْبَشَرَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ وَهُوَ أَبُو
الْبَشَرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ السُّجُودَ ذُلٌّ لِلْمَسْجُودِ لَهُ، فَيَكُونُ الْمَسْجُودُ لَهُ أَعَزَّ وَأَكْرَمَ مِنَ
السَّاجِدِ.

واستدلَّ مَنْ قال: إن الملائكة أفضل بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الحديث القدسي: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»^(١).

وكلا الاستدلالتين في القلب منه شيء؛ أمَّا الأوَّل: فإنَّه لا يلزم إذا أكرم الله آدم بهذه المنقبة أن يكون البشر أفضل من الملائكة، وذلك للقاعدة العامة وهي أن التَّميُّزُ بخصيصة واحدة لا يقتضي التَّميُّز المطلق؛ ولهذا نجد بعض الصحابة يُميِّزه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بميزة لا تكون لغيره، ولا يقتضي ذلك أن يكون أفضل من غيره.

وأما الثاني: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»، فالمراد خيرٌ من الملائكة الذين ذكر الله عندهم، وليس المراد خيرًا من كلِّ البشر، ومعلوم أن كون الملائكة الذين عند الله والذين يذكر الله الذَّاكِر فيهم، خيرًا من الملائكة الذين ذكر الله عندهم لا يستلزم الخيرية المطلقة؛ ولهذا نرى التوقُّف في هذا من ناحيتين:

أولاً: التوقُّف عن البحث فيه إطلاقاً.

وثانياً: التوقُّف عن الحكم بتفضيل هؤلاء على هؤلاء.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: الملائكة أفضل باعتبار البداية، والبشر أفضل باعتبار النهاية^(٢). فباعتبار البداية الملائكة أفضل؛ لأنَّهم خُلِقُوا من نور، ولا يستكبرون عن عبادة الله، ولا يستحسرون، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولم تتركب فيهم الشهوة التي تعصف بهم، بل هم عبادٌ مكرِّمون قائِّمون بأمر الله، فهُم باعتبار البداية أفضل.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء...، باب الحث على ذكر الله، رقم (٢٦٧٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

أما باعتبار النهاية، وكون البشر محل رضا الله عزَّجَلَّ وأهل كرامته وما أشبه ذلك، حتَّى إن الملائكة يدخلون عليهم في الجنة، يدخلون السُّرور عليهم، قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]. فهذا يدل على أن البشر أفضل، وهذا له وجه حسن.

لكن الذي أرى الإعراض عن كل هذا، وأن نقول في مسألة التفضيل: أولاً: الجنس مختلف، ولا تفاضل بين الجنسين المختلفين.

ثانياً: باعتبار المرتبة عند الله عزَّجَلَّ، فهذا ليس لنا به علم إطلاقاً، بل علمه عند الله سبحانه وتعالى.

ثم قال: «كما اشتهر»، يعني: كما هو مشهور عند العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: «قال»: الفاعل ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره هو، يعود على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، ومثل هذا التغيير عند العلماء غير صحيح؛ وذلك لجهالة مرجع الضمير فيه، فيكون الكلام غير معلوم؛ إذ أنه لا بد أن يعلم مرجع الضمير؛ إمّا من سياق الكلام؛ وإمّا من مذكور سابق أو مذكور لاحق.

ولكن يجب أن نعلم أن مقلدي الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ إذا ذكروا الفعل دون مرجع معلوم له فهو يرجع إلى الإمام، والنّاظر في كتب الفقه مثل الإنصاف وغيره يجد أنه يقول: نصّ عليه، وليس هناك مرجع سابق للضمير، فإن الضمير يعود إلى الإمام أحمد، وإذا قال: وعنه لا يلزمه كذا. وليس للضمير مرجع، فإن الضمير يعود إلى الإمام أحمد، لكن كون الكتب ألفت في مذهبه يدل على أن الضمير الذي ليس له مرجع معلوم يعود إلى الإمام.

والسَّفاريني رَحِمَهُ اللهُ من الحنابلة، فإذا قال: «وقال» ولم يكن مرجع الضمير معلومًا؛ فالظاهر أن مرجعه إلى الإمام أحمد، هذا على القاعدة المعروفة؛ وهي أن الضمير إذا لم يكن له مرجع معلوم في كتب المقلدة، فإنه يرجع إلى إمامهم.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ قَالَ سِوَى هَذَا» اسم إشارة يعود على تفضيل أعيان البشر على ملاك الله. «افترى» أي: كذب.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وقد تعدَّى في المقال واجترأ» يعني تعدَّى في قوله واجترأ، وكأن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يُنكر إنكارًا تامًّا على من قال بهذا القول؛ أي: بأن الملائكة أفضل من البشر.

والخلاصة أن العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ اختلفوا في تفضيل الملائكة على البشر، أو البشر على الملائكة، على أقوال يُمكن أن نجعلها أربعة:

أولاً: تفضيل البشر.

ثانيًا: تفضيل الملائكة.

ثالثًا: الوقف.

رابعًا: التفصيل، والتفصيل مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، حيث يقول: الملائكة أفضل باعتبار البداية، والبشر أفضل باعتبار النهاية^(١).

أما الوقف فهو قولنا^(٢)؛ وهو أن نقول: الله أعلم، وليس لنا أن نتكلّم بهذا؛ لأنّه لم يكن من بحث الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ مع رسول الله ﷺ.

(١) انظر فتاوى العقيدة لفضيلة الشيخ الشّارح رحمه الله تعالى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) أي قول فضيلة الشيخ الشّارح رحمه الله تعالى.

ولا شكَّ أن داعِيَ السُّؤال عما يتعلَّق بالدين في الصَّحابة أقوى مِنه فينا، ولا شكَّ أيضًا أن الإِجابة عن الاستِشكال في عهد الصَّحابة أصوبُ من إجابتنا نحن؛ لأنَّهم سيَسألون الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وسيُجيبهم بِالْعِلْمِ اليقيني.

فإذا لم يَكُن سؤال من الصَّحابة عما يتعلَّق بالدين، فاعلم أن السُّؤال عنه من باب التنطُّع في دين الله، وإن شئت فاجعله بدعةً، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فيمن قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: ما أراك إلا مبتدعًا.





الباب السادس: في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

الشرح

هذا الباب كُنَّا نَسْتَهْوِئُهُ فِي أَيَّامِ طَلَبِنَا، كَمَا كُنَّا نَسْتَهْوِئُونَ كِتَابَ الْجِهَادِ، فَكُنَّا نَسْأَلُ: أَيْنَ الْجِهَادُ؟ وَمَا حَاجَتُنَا فِي أَنْ نَبْحَثَ فِي الْجِهَادِ، وَمَتَى يَكُونُ وَاجِبًا عَلَى الْعَيْنِ وَعَلَى الْكِفَايَةِ، وَمَا حُكْمُ مَا يُلْزِمُ الْجَيْشَ وَمَا يُلْزِمُ الْإِمَامَ؟! وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ جِهَادٌ، ثُمَّ لَمَّا حَصَلَ الْجِهَادُ فِي الْوَقْتِ الْأَخِيرِ عَرَفْنَا أَنَّ مَفْرُطُونَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ أَحْكَامَ الْجِهَادِ تَمَامًا.

وَفِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ كُنَّا نَقُولُ: لَيْسَ لَنَا حَاجَةٌ فِي أَنْ نَبْحَثَ فِي الْإِمَامَةِ، فَنَحْنُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِمَامَنَا ابْنُ سَعُودٍ، وَلِكُلِّ بَلَدٍ إِمَامُهُ، وَالْأُمُورُ مُسْتَقَرَّةٌ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ الْآنَ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ الْحُكْمَ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَنْ هُوَ الْإِمَامُ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِمَامَةَ، وَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَا حَقُّ الْإِمَامِ عَلَى رَعِيَّتِهِ، وَمَا حَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَثُرَ الْقَيْلُ وَالْقَالُ، وَخَاصٌّ فِي ذَلِكَ مَنْ هُمْ مِنَ الْجَاهِلِينَ، فَصَارُوا يَتَخَبَّطُونَ خَبْطَ عَشَوَاءٍ فِيمَا يُلْزِمُ الْإِمَامَ وَفِيمَا يُلْزِمُ الرَّعِيَّةَ، وَغَالِبُهُمْ يَمِيلُ إِلَى تَحْمِيلِ الْإِمَامِ مَا لَا يُلْزِمُهُ حَمْلُهُ، وَتَبَرُّثُهُ الشَّعْبَ مِمَّا يُلْزِمُهُمُ الْقِيَامُ بِهِ، هَذَا حَالُ غَالِبِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مُشْغَوْفٌ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- بِشَرِّ الْمَسَاوِي مِنْ وُلاَةِ الْأُمُورِ، وَكُتِمَ الْمَحَاسِنُ، فَيَكُونُ مَعَهُ جَوْرٌ فِي الْحُكْمِ، وَسُوءٌ فِي التَّصَرُّفِ.

إِذْنًا؛ فَلَا بُدَّ الْآنَ أَنْ نَعْرِفَ مَنْ هُوَ الْإِمَامُ، وَبِمِ ثَبُتِ الْإِمَامَةِ، وَمَا حَقُّ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَمَا حَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْإِمَامِ، وَمَا طَرِيقُ السَّلَفِ فِي مُعَامَلَةِ الْأَئِمَّةِ الظَّلَمَةِ

والمنحرفين، حتَّى نمشي على طريقهم، ونكون أُمَّة سَلَفِيَّة، وحتَّى لا نبرئ أنفسنا نحن من النَّقص، بل نحنُ ناقِصون؛ إذا قارَنتَ بَيْنَ أَعْمَالِنَا وعقائدنا وبَيْنَ ما كانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وجدتَ أَنَّ الفرقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم كالفرقِ بَيْنَ زَمَانِنَا وَزَمَانِهِم، وَأَنَّ الفرقَ كبيرٌ.

وإذا كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ، فكَيْفَ نريدُ أَنْ يَكُونَ لَنَا وُلاةٌ كأبي بكرٍ وعُمَر وعُثْمَان وعلي؟! فَهَذَا ظُلْمٌ، وَهَذَا تَأْبَاهُ حِكْمَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «كَمَا تَكُونُونَ يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ»^(١)، فكَيْفَ نريدُ أَنْ يَكُونَ خُلَفَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْآنَ كخُلَفَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عَهْدِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَنَحْنُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ؛ كَذِبٌ وَغُشٌّ وَظَلَمٌ وَسُوءُ عَقِيدَةٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ؟!

وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ شَعَرَ بِأَنَّ النَّاسَ قَدْ مَلَّوهُ أَوْ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ التَّمَرُّدِ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ وُجُهَاءَ الْقَوْمِ وَأَعْيَانَهُمْ وَتَكَلَّمَ فِيهِمْ وَقَالَ لَهُمْ: أَتُرِيدُونَ أَنْ نَكُونَ لَكُمْ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ ذَلِكَ فَكُونُوا لَنَا كَالَّذِينَ كَانُوا لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَأَقَامَ عَلَيْهِمُ الْحِجَّةَ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا يُنْقَلُ عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا خَارِجِيًّا قَالَ لَهُ: يَا عَلِيُّ، كَيْفَ دَانَ النَّاسُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَلَمْ يَدِينُوا لَكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا رِجَالَهُمُ أَنَا وَأَمْثَالِي، وَكَانَ رِجَالِي أَنْتَ وَأَمْثَالُكَ. فَأَقَامَ عَلَيْهِ الْحِجَّةَ.

فَالْمِهمُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَطْمَعُ فِي أَنْ يَكُونَ وُلاةٌ أُمُورِنَا كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَنَحْنُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تُشَاهِدُ؛ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ يَكُونُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ آراءٍ! فَأَيْنَ الْوِفَاقُ فِينَا؟ وَأَيْنَ الصَّلَاحُ فِينَا كَيْ يَكُونَ فِي وُلاَتِنَا؟!

(١) انظر كشف الخفاء (١٤٩/٢).

فَالْمِهِمْ أَنْ هَذَا الْبَابَ - بَابُ الْإِمَامَةِ - بَابٌ مِهِمْ، يَجِبُ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ.

وَالْإِمَامَةُ نَوْعَانِ: إِمَامَةٌ فِي الدِّينِ، وَإِمَامَةٌ فِي التَّدْبِيرِ وَالتَّنْظِيمِ، فَمِنْ إِمَامَةِ الدِّينِ
الْإِمَامَةُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِمَامَ فِي الصَّلَاةِ إِمَامَتُهُ إِمَامَةٌ دِينٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهُ نَوْعٌ مِنَ
التَّدْبِيرِ، حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِمُتَابَعَتِهِ، وَنَهَى عَنْ سَبْقِهِ وَالتَّخَلُّفِ عَنْهُ، فَهَذَا نَوْعُ
تَدْبِيرٍ؛ لِأَنَّهُ مِثْلًا إِذَا كَبَّرَ كَبَّرْنَا، وَإِذَا رَكَعَ رَكَعْنَا، وَإِذَا سَجَدَ سَجَدْنَا، وَهَكَذَا.

وَأَمَّا إِمَامَةُ التَّدْبِيرِ فَتَشْمَلُ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ وَمَنْ دُونَهُ، وَالْإِمَامَ الْأَعْظَمَ هُوَ
الَّذِي لَهُ الْكَلِمَةُ الْعُلْيَا فِي الْبِلَادِ؛ كَالْمُلُوكِ وَرُؤَسَاءِ الْجُمْهُورِيَّاتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
وَمَنْ دُونَهُ كَالْوُزَرَاءِ وَالْأُمَرَاءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بَشَرٌ كَغَيْرِهَا مِنَ
الْبَشَرِ، وَالْبَشَرُ كَائِنٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ، وَكُلُّ حَيٍّ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ رَئِيسٍ.

بَلْ حَتَّى الْبَهَائِمِ، وَكَذَلِكَ الطُّيُورُ فِي الْجَوِّ، لَهَا رَئِيسٌ تَتَّبِعُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ
الصَّيَّادُونَ إِذَا مَرَّتْ بِهِمْ جَحَافِلٌ مِنَ الطُّيُورِ أَوْ الظُّبَاءِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَصِيدُونَ أَوَّلَ
مَا يَصِيدُونَ قَائِدَهُمْ، فَإِذَا صَادُوا الْقَائِدَ اِزْتَبَكَ الْمَجْمُوعُ فَسَهْلٌ صَيْدُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَائِنٍ
سِوَا مِنَ الْبَشَرِ أَوْ غَيْرِهِمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَائِدٍ يَقُودُهُ.

وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَسَافِرِينَ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً، يَعْنِي فَأَكْثَرَ، أَنْ
يُؤَمِّرُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ^(١)، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمِيرٍ وَإِلَّا لَا ضَرْبَ الْأَحْوَالِ، وَصَارَ
كُلُّ إِنْسَانٍ يَقُولُ: أَنَا أَمِيرُ نَفْسِي، وَحِينَئِذٍ يَتَرَعَّزُ الْأَمْنُ وَيَحِلُّ الْخَوْفُ.



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي الْقَوْمِ يَسَافِرُونَ يُؤَمِّرُونَ أَحَدَهُمْ، رَقْمُ (٢٦٠٨)،
(٢٦٠٩) وَابِيهَقِي فِي سَنَتِهِ (٥/٢٥٧).

ولهذا قال المؤلف رحمه الله تعالى:

١٧١ وَلَا غِنَى لِأُمَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَا غِنَى لِأُمَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ
فِي كُلِّ عَصْرِ كَانَ عَنْ (إِمَامٍ)

الشرح

يعني: لا يُمكن أن تستغني أمة المسلمين في كلِّ العصور من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا عن إمام، أي: عن قائد يقودها، وحتى الأئمة من الأئمة الكافرة لا بُدَّ لها من إمام؛ ولذلك تجد الأئمة الكافرة رُبما ينقادون لأئمتهم أكثر مما ينقاد بعض المسلمين لأئمتهم؛ لأنهم يعلمون أن الأمن والاستقرار إنما يكون في اتباع الأئمة، والانقياد لهم، والانصياع لأوامرهم.

وهذه مسألة يغفل عنها كثير من المسلمين، وقد حدثنا بعض من يذهبون إلى بلاد الكفر أن رعاياهم يتبعون الأنظمة تماماً، ويطبّقونها تماماً؛ سواءً أنظمة المرور، أو أنظمة الأمن، أو غير ذلك، مع أنَّهم كفّار لا يرجون بهذا ثواباً من الله عزَّ وجلَّ، لكن يعلمون أن انتظام الأئمة وحفظ أمنها لا يكون إلا باتباع أوامر الرؤساء.

فلذلك كانوا أشدَّ تطبيقاً من بعض المسلمين لطاعة ولاة الأمور، مع أننا نحن بأمثالنا لطاعة ولي الأمر نرجو الثواب من الله عزَّ وجلَّ، وبالمخالفة نخاف العقاب؛ لأنَّ مخالفة أي نظام من أنظمة الدولة بدون سبب شرعي -والسبب الشرعي سبب واحد وحيد-: وهو أن يأمرُوا بمَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ ما سوى ذلك تجب علينا طاعته من أجل حفظ الأمن.

وبعض الناس يتوهم أنَّه لا تجب طاعتهم إلا حيثُ أمروا بما أمر الله به، وهذا وهم باطل؛ لأنَّهم إذا أمروا بما أمر الله به فأمرهم هذا تأكيد لأمر الله فقط،

وَلَوْ أَمَرْنَا أَيُّ وَاحِدٍ بِمَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ لَكَانَتْ الطَّاعَةُ مَفْرُوضَةً عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ اللَّهَ.

لَكِنْ طَاعَةُ وُلاَةِ الْأُمُورِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ شَيْءٍ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَطِيعَ
وُلاَةَ الْأُمُورِ فِي كُلِّ مَا أَمَرُوا بِهِ، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ.

إِذَنْ؛ فَلَا بُدَّ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ -بَلْ وَغَيْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ- مِنْ إِمَامٍ يَقُودُهَا وَيُوجِّهُهَا،
وَيَأْمُرُهَا، وَيَنْهَاهَا، وَإِلَّا لَضَاعَتْ وَأَصْبَحَتْ الْأُمُورُ فَوْضَى.

قال الشاعر^(١):

لَا يَصْلُحُ النَّاسَ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهَاْلَهُمْ سَادُوا
فَلَا بُدَّ مِنْ قِيَادَةٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِيَادَةُ حَكِيمَةً.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ عَصْرِ كَانَ عَنْ إِمَامٍ

عَصْرٌ بِمَعْنَى وَقْتٍ، وَالْوَقْتُ كَمَا نَعْلَمُ هُوَ ظَرْفُ الْحَوَادِثِ وَالْأَحْدَاثِ؛ وَلِهَذَا
أَقْسَمَ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿[العصر: ١-٢]﴾، فَكُلُّ
عَصْرٍ لَا بُدَّ فِيهِ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ إِمَامٍ.



(١) البيت للأفوه الأودي. انظر الشعر والشعراء (٢/ ٢١٧).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٢ يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودٍ وَيَعْتَنِي بِـ(الْغَزْوِ) وَ(الْحُدُودِ)

الشرح

قوله: «يَذُبُّ عَنْهَا» يعني: يطرد عنها، «كُلَّ ذِي جُحُودٍ» أي: كُلَّ ذِي كُفْرٍ. وَهَذِهِ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ وَهِيَ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِمَامَ يَذُبُّ أَهْلَ الْكُفْرِ عَنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ: يُرُدُّ وَيَطْرُدُ وَيَمْنَعُ كُلَّ ذِي جُحُودٍ مِنْ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَيْسَ يَمْنَعُ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ يَمْنَعُ بِجُنُودِهِ.

ثَانِيًا: قَالَ: «وَيَعْتَنِي بِالْغَزْوِ» يعني: غَزَوْ الْكُفَّارَ، وَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ لِلْمُدَافَعَةِ، وَالشَّطْرُ الثَّانِي لِلْمُهَاجِمَةِ، فَالْإِمَامُ يَعْتَنِي بِغَزْوِ الْكُفَّارِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقَاتِلُوا الْكُفَّارَ، وَذَلِكَ فَرَضُ كِفَايَةٍ، حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.

وَإِذَا نَظَرْنَا فِي وَاقِعِنَا الْيَوْمَ فَإِنَّا سَنَجِدُ أَنَّ مَسْأَلَةَ غَزْوِ الْكُفَّارِ مَحْوَةٌ مِنَ الْقَامُوسِ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَا يَقَعُ مُدَافَعَةً، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مَا يَقَعُ مُدَافَعَةً لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهِ مَنْ يُسَاعِدُ هَؤُلَاءِ الْمُدَافِعِينَ، إِلَّا النَّادِرَ مِنْ أَفْرَادِ الشُّعُوبِ، أَمَّا الْحُكُومَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ فَإِنَّهَا مَعَ الْأَسْفِ -وَنَقُولُهَا بِكُلِّ مَرَارَةٍ- لَا تُسَاعِدُ عَلَى الْأَقْلِ مُسَاعَدَةً ظَاهِرَةً فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْأَحْدَاثُ لَا تَحْتَاجُ أَنْ أَفْصَلُهَا؛ لِأَنَّهَا مَشْهُورَةٌ شَهْرَةٌ.

إِذَنْ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ مُقَاتَلَةِ الْكُفَّارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، وَهَذَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَرَضَ

الكِفَايَةِ يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ وَهُوَ الْقُدْرَةُ، فَبالنِّسْبَةِ لِلشُّعُوبِ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ، وَبالنِّسْبَةِ لِلْحُكُومَاتِ فَاللَّهُ حَسِيبُهُمْ؛ مِنْهُمْ مَنْ يَقْتَدِرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَقْتَدِرُ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقْتَدِرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُضَايِقَاتِ الدُّبْلُومَاسِيَّةِ.

ثَالِثًا: قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحُدُودُ» يَعْنِي: أَنَّ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَعْتَنِي بِالْحُدُودِ، وَالْحُدُودُ جَمْعُ حَدٍّ، وَالْحَدُّ فِي اللُّغَةِ الْمَنْعُ، وَالْمُرَادُ بِالْحُدُودِ هُنَا الْعُقُوبَاتُ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي فِعْلِ مَعْصِيَةٍ، مِثْلَ قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، فَهَذَا حَدٌّ، فَمَتَى ثَبَتَتِ السَّرَقَةُ وَتَمَّتْ شُرُوطُ الْقَطْعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَنْفِيزُهُ، إِذَنْ؛ فَالْحُدُودُ يَجِبُ تَنْفِيزُهَا وَهِيَ رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لِعِبَادِهِ، إِذْ أَنْ فِي الْحُدُودِ فَائِدَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّهَا كَفَّارَةٌ لِلْفَاعِلِ الَّذِي أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

والثانية: أَنَّهَا رَدْعٌ لغيره.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَكِنْ فِيهَا إِتْلَافٌ عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ هَذَا الْعَضْوُ عَامِلًا فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَّةِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، بَلْ وَغَيْرِهِ؟

فَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ: بَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ نَقْطَعَهَا حَتَّى لَا يَأْتِيَ آخَرُ فَيَسْرِقُ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، مَعَ أَنَّ الْقِصَاصَ إِضَافَةٌ إِزْهَاقِ نَفْسٍ إِلَى نَفْسٍ أُخْرَى؛ فَالْمَقْتُولُ وَاحِدٌ وَبِالْقِصَاصِ يَكُونُ الْمَقْتُولُ اثْنَيْنِ، لَكِنْ هَذَا فِيهِ حَيَاةٌ، فَكُمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَرْتَدِّعُ عَنِ الْقَتْلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ قُتِلَ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾.

وَمِنَ الْحُدُودِ حَدُّ الزَّانَا، وَهُوَ عَلَى حَسَبِ الْجُرْمِ، فَالْبُكَرُ حَدُّهُ مِئَةُ جَلْدَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ^(١)، يَعْنِي: يُجْلَدُ مِئَةَ جَلْدَةٍ وَيُطْرَدُ عَنِ الْبَلَدِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ الَّذِي قَدْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ حَدِّ الزَّانِي، رَقْمُ (١٦٩٠).

مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالنَّكَاحِ حَدُّهُ الرَّجْمُ، فَيُرْجَمُ بِحِجَارَةٍ لَا صَغِيرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ حَتَّى يَمُوتَ، وَإِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ يَصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَيُدْعَى لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَمِنَ الْحُدُودِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَالْقَذْفُ هُوَ أَنْ يُرْمَى الْمُحْصَنُ بِالزَّانِ، وَالْمُحْصَنُ يَعْنِي الْعَفِيفَ، وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ لِشَخْصٍ عَفِيفٍ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى أَنَّهُ زَانٍ، فَهَذَا إِمَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ بِذَلِكَ؛ وَإِلَّا فَحَدٌّ فِي ظَهْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ عَلَى الْقَذْفِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، ثُمَّ اسْتَشْنَى اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ يَعُودُ عَلَى الْفَاسِقِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، يَعْنِي إِذَا تَابُوا وَأَصْلَحُوا زَالَ عَنْهُمْ الْفِسْقُ.

لَكِنْ هَلْ مَنْ تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ كَمَا زَالَ عَنْهُ الْفِسْقُ؟ فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْاسْتِثْنَاءَ لَا يَعُودُ عَلَى الْعُقُوبَةِ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، فَإِذَا تَابَ فَإِنَّهُ لَا يَعُودُ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ.

فَصَارَتْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتُ الثَّلَاثُ بِالنِّسْبَةِ لِلِاسْتِثْنَاءِ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

أَوَّلًا: يَعُودُ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى آخِرِهَا بِالِاتِّفَاقِ.

ثَانِيًا: لَا يَعُودُ عَلَى أَوَّلِهَا بِالِاتِّفَاقِ.

ثالثاً: وفي عودة الاستثناء على أوسطها خلافٌ.

ومن الحدود حدُّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]، فهو لاء يقفون على الطرق ومعهم السلاح، ومن مرَّ أخذوا ماله أو قتلوه، وما أشبه ذلك، فهو لاء حدّهم كما قال تعالى: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

وهذه الأنواع الأربعة من الحدود التي ذكرنا، كلّها حدودٌ لا إشكال فيها. واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الحَمَر هل عقوبته حدٌّ أو تعزيرٌ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا تعزيرٌ، ويدلُّ لذلك ما يكاد يكون إجماعاً من الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حيثُ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ شُرْبُ الْحَمَرِ فِي النَّاسِ جَمَعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاسْتَشَارَهُمْ فِيمَا يَصْنَعُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ؛ يَعْنِي فَاجْلِدْ شَارِبَ الْحَمَرِ هَذَا الْجُلْدَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَارْتَفَعَ إِلَى ثَمَانِينَ جَلْدَةً^(١)، وَهَذَا يَكَادُ يَكُونُ كَالِإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَخَفَّ الْحُدُودِ يَعْنِي أَنَّ عُقُوبَةَ الْحَمَرِ لَيْسَتْ حَدًّا.

ويدلُّ لذلك أيضاً أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عُقُوبَةُ الْحَمَرِ حَدًّا، مَا كَانَ لِعُمَرَ أَنْ يُغَيِّرَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَلِهَذَا فَإِنَّهُ لَوْ كَثُرَ بَيْنَ النَّاسِ اقْتِرَافُ الزُّنَا -نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- فَإِنَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَزِيدَ الْمِئَةَ جَلْدَةً إِلَى مِئَتَيْنِ مِثْلًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُدُودَ لَا تُزَادُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُقُوبَةَ شَارِبِ الْحَمَرِ لَيْسَتْ مِنَ الْحَدِّ.

لَكِنِ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا حَدٌّ مِنَ الْحُدُودِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦).

أَمَّا قَتْلُ الْمُرْتَدِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَسْقُطُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفَاعِلِ وَلَوْ تَابَ، وَقَتْلُ الْمُرْتَدِّ يَسْقُطُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ إِذَا تَابَ، فَالرَّدَّةُ إِذَا تَابَ مِنْهَا الْمُرْتَدُّ وَلَوْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ، وَيُحْرَمُ قَتْلُهُ. إِلَّا مَا قِيلَ فِي السَّاحِرِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ حَدًّا، لِحَدِيثٍ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ - أَوْ قَالَ: ضَرْبُهُ - بِالسَّيْفِ»^(١).

أَمَّا الْقِصَاصُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ عَفَوْا فَإِنَّهُ لَا يُقْتَصُّ مِنَ الْقَاتِلِ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِحَدٍّ.

وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمَعَاصِرِينَ مَنْ يَجْعَلُ الْحُدُودَ سَبْعَةَ أَنْوَاعٍ، وَيَدْخُلُ حَدَّ الرَّدَّةِ وَالْقِصَاصِ، وَهَذَا خَطَأٌ وَغَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الشَّرْعِ لَا تَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ أَحَدٍ، حَتَّى إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا شَفَعُوا إِلَيْهِ فِي الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتُجَحِّدُهُ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَطْعِ يَدَيْهَا - غَضِبَ وَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَالَ لِأُسَامَةَ وَقَدْ شَفَعَ إِلَيْهِ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»^(٢).

وَلَوْ أَنَّ الْقَاتِلَ لَمَّا طَلَبَ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ أَنْ يُقْتَلَ وَشَفَعَ أَحَدٌ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ فَلَوْ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ قَالُوا: لَا بُدَّ أَنْ يُقْتَلَ الْقَاتِلُ، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِقَتْلِهِ، فَجَاءَ رَجُلٌ طَيِّبٌ وَعَرَفَ أَنَّ هَذَا الْقَاتِلَ رَجُلٌ مِنَ الْخِيَارِ، لَكِنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ، فَذَهَبَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ وَشَفَعَ إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ. وَلَوْ كَانَ حَدًّا لَحُرِّمَتْ الشَّفَاعَةُ فِيهِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في حد السَّاحِرِ، رقم (١٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السَّارِقِ الشريف...، رقم (١٦٨٨).

إِذْنٍ؛ فَإِنَّ مِنْ مُّهِمَّاتِ الْإِمَامِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُقِيمَ الْحُدُودَ عَلَى أَيِّ إِنْسَانٍ كَانَتْ مِنْ كَانَ، حَتَّىٰ لَوْ سَرَقَ أَبُو الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِقَطْعِ يَدِهِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الْبِرَّ، بَلْ هَذَا مِنَ الْبِرِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدَّ كَفَّارَةٌ لَهُ يُسْقِطُ عَنْهُ عِقُوبَةُ الْآخِرَةِ، وَعُقُوبَةُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عُقُوبَةِ الدُّنْيَا.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَقَّ لَيْسَ حَقًّا لِلْإِمَامِ، بَلْ هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَبِّ الْإِمَامِ وَرَبِّ أَبِي الْإِمَامِ، فَإِذَا أَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ أَبِيهِ لِأَنَّهُ سَرَقَ قُلْنَا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَهَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَسِّمُ إِقْسَامًا أَمَامَ النَّاسِ وَيَقُولُ: «وَايْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره...، رقم (١٦٨٨).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٣ وَ(فِعْلٍ مَعْرُوفٍ) وَ(تَرْكِ نَكْرٍ) وَ(نَضْرٍ مَظْلُومٍ) وَ(قَمْعٍ كُفْرِ)

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِعْلٍ مَعْرُوفٍ» هَذَا هُوَ الرَّابِعُ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ، يَعْنِي وَيُعْتَنِي بِفِعْلِ الْمَعْرُوفِ؛ بَأَنْ يَفْعَلَ هُوَ الْمَعْرُوفُ؛ وَأَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ، أَيْ: بِكُلِّ الْأَمْرَيْنِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، فَفِعْلُ الْمَعْرُوفِ كُلِّ إِنْسَانٍ مُطَالِبٌ بِهِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ أَوَّلُ مَنْ يُطَالِبُ بِهِ الْإِمَامُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بِنُوَابِهِ وَجَوَابًا.

فَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ مُهِمَّاتِ الْإِمَامِ وَمِنْ مَسْئُولِيَّاتِهِ، وَإِذَا أُضِيعَ - لَا قَدْرَ لِلَّهِ - فَإِنَّ اللَّهَ سَوْفَ يَسْأَلُهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُؤلاً مُبَاشِراً.

لَكِنَّ مَا الْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ؟ هَلِ الْمَعْرُوفُ مَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ أَوْ هُوَ مَا عَرَفَهُ الشَّرْعُ وَأَقَرَّهُ؟ وَمَا الْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]؟

الْمُرَادُ بِالْمَعْرُوفِ فِي الْآيَةِ مَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَعْرُوفَ هُوَ مَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ لَفَسَدَتِ الدُّنْيَا وَفَسَدَ الدِّينُ، وَصَارَ لِكُلِّ بَلَدٍ شَرْعٌ؛ لِأَنَّ أَعْرَافَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ؛ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَسْتَبِيحُونَ أَنْ يُقِيمُوا أَسْوَاقَ الدَّعَارَةِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْرُوفًا لِأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ بَيْنَهُمْ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ تُبَاعُ عِنْدَهُمْ جِرَارُ الْحُمْرِ كَمَا تُبَاعُ جِرَارُ الْمَاءِ، فَلَا نَقُولُ: هَذَا مَعْرُوفٌ.

إِذِنْ؛ فَالْمَعْرُوفُ هُوَ مَا عَرَفَهُ الشَّرْعُ وَأَقَرَّهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: هُوَ مَا شَرَعَهُ الشَّرْعُ،

وهَذَا أَدْقُ؛ لِأَنَّ شَرْعَهُ إِيَّاهُ اعْتَرَفَ بِهِ، فَكُلُّ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ، ثُمَّ الْأَمْرُ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَرْتَبَتِهِ، فَالْأَمْرُ بِالْوَاجِبِ وَاجِبٌ؛ وَالْأَمْرُ بِالْمُسْتَحَبِّ مُسْتَحَبٌّ.

وقوله: «وَتَرَكْ نُكْرَ» فَتَرَكَ النُّكْرَ أَيْضًا الْمَسْئُولِيَّةَ فِيهِ عَلَى الْإِمَامِ، وَهَذَا هُوَ الْخَامِسُ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ تَرَكَ الْمَعْرُوفِ وَفَعَلَ الْمُنْكَرَ إِذَا كَانَ مُسْتَتِرًا عَنِ الْإِمَامِ فَلَيْسَ مِنْ مَسْئُولِيَّتِهِ، فَمَسْئُولِيَّتُهُ الْمُنْكَرُ الظَّاهِرُ، فَالْمُنْكَرَاتُ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ إِذَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا فَلَيْسَتْ مِنْ مَسْئُولِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

وَمِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَهَا، أَنْ يُظْهَرَ النَّصَارَى أَوْ الْيَهُودَ أَوْ الْبُودْثِيُونَ أَوْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ مَا يَكُونُ شَعَارًا لَهُمْ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، مِثْلَ أَنْ يَعْلُقَ النَّصْرَانِيُّ صَلِيبًا فِي صَدْرِهِ، فَهَذَا مُمْنُوعٌ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَيَجِبُ مَنَعُهُ، وَلَكِنْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَ الْإِخْوَةِ النَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ رَأَى فَلِسِينِيًّا قَدْ تَقَلَّدَ قِلَادَةً مِنْ ذَهَبٍ وَفِي أَسْفَلِهَا الصَّلِيبُ، فَأَمْسَكَ بِالْقِلَادَةِ وَبَثَرَهَا، حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَحْزَرَ رَقَبَتَهُ وَتَقْطَعَهَا. وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْخَيْرِ، بَلْ فِي هَذَا إِسَاءَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَهُوَ غَلَطٌ.

وَالْوَاجِبُ أَنْ مِثْلَ هَذَا يُنْصَحَ، لَوْ أَنَّهُ قَالَ لِهَذَا الرَّجُلِ: أَخْفِ هَذَا، بَلُطْفٍ، لِحَصَلِ الْمَقْصُودِ بِدُونِ عُنْفٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ، يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٤)، ومسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب السلام...، رقم (٢١٦٥).

إِذَنْ؛ فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُنْكَرَاتِ، فَمَا كَانَ مُعْلَنًا فَلَا أَمْرَ وَاضِحٌ أَنَّهُ
 مِنْ مَسْئُولِيَّتِهِ، وَمَا كَانَ مُسْتَوْرًا فَإِنْ عَلِمَ بِهِ فَعَلَيْهِ مَسْئُولِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 فَلَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا.

وَالْمُنْكَرُ لَيْسَ هُوَ مَا أَنْكَرَهُ النَّاسُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا أَنْكَرَهُ الشَّرْعُ وَمَنْعَهُ، أَمَّا مَا أَنْكَرَهُ
 النَّاسُ فَهَذَا يُنْظَرُ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ مُشْرُوعًا فَالْوَاجِبُ إِظْهَارُهُ، مِثْلَ لَوْ أَنْكَرَ النَّاسُ
 الصَّلَاةَ فِي النَّعَالِ، فَهُنَا أَنْكَرُوا مَعْرُوفًا فَلَا يُجَابُونَ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ يُبَيِّنُ الْحَقَّ حَتَّى
 يَطْمَئِنَّ النَّاسُ إِلَيْهِ.

وَكُلُّ النَّاسِ يُنْكَرُونَ ذَلِكَ حِينَمَا كَانَتْ الْمَسَاجِدُ مَفْرُوشَةً بِالْحَصْبَاءِ أَوْ بِالرَّمْلِ،
 أَمَّا الْآنَ فَلَا يُمَكِّنُ الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ لَهَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَلْوِثِهَا، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَهْتَمُّونَ
 عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَيُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْصَلَ السُّنَّةُ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ بِنَعَالِهِ.

وَأَمَّا مَا أَنْكَرَهُ النَّاسُ مِمَّا لَيْسَ مُشْرُوعًا، فَإِنَّهُ يُنْكَرُ لئَلَّا يَقَعَ الْإِنْسَانُ فِي الشُّهْرَةِ،
 وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ، حَتَّى لَا يُذَكَّرَ الْمَرْءُ فِي الْمَجَالِسِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ
 الَّذِي يُخَالِفُ عَادَاتِ النَّاسِ سَوْفَ تَلُوكَهُ أَلْسِنَتُهُمْ، إِمَّا بِالذَّمِّ، وَإِمَّا بِالْمَدْحِ، وَالْغَالِبُ
 أَنَّهُ يَكُونُ بِالذَّمِّ، فَلَوْ قَامَ طَالِبُ عِلْمٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْمُحْتَرَمِينَ وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ
 بِنِظْلُونٍ وَبَرْنِيطَةٍ وَكَرْفَتَةٍ فَإِنَّ النَّاسَ سَيَرَوْنَ هَذَا شُهْرَةً مَعَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُبَاحٌ إِذَا
 لَمْ يَكُنْ تَشَبُّهًا بِالْكَفَّارِ، لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعَادَةِ فَيَشْتَهَرُ الْإِنْسَانُ بِهِ، وَيَكُونُ مَلَاكًا
 تَلُوكُهُ الْأَلْسِنَةُ.

وَقَدْ نَهَى الْإِنْسَانُ عَنِ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ - مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ طَيِّبًا - لئَلَّا يَشْتَهَرَ بِهِ
 الْإِنْسَانُ وَيُذَكَّرَ فِي الْمَجَالِسِ.

وَالنَّاسُ فِي الْوَاقِعِ لَا يُلْقَوْنَ بَالًا لِهَذَا الْأَمْرِ، وَيَغْفَلُونَ عَنْ مَسْأَلَةِ الشُّهْرَةِ،

فَتَجِدَ الْإِنْسَانَ لَا يُبَالِي بِأَحَدٍ؛ اشتهر أم لم يشتهر، وهذا غلط؛ لأنك عرضت نفسك للكلام في المجالس، والإنسان في غنى عن أن يتكلم الناس فيه.

إذن؛ فالمُنكر هو ما أنكره الشرع ولم يُقرّه، أمّا ما أنكره العُرف فيُنظر فيه؛ إن كان من الأمور المشروعة فلا بُدَّ أن يُروّض الناس عليه، وأن يُفعل أَمَامَهُمْ حتّى يطمئنوا إليه؛ وإذا لم يكن كذلك فإنّه يكون من الشهرة التي نُهي عنها.

سادساً: نَصْرُ المَظْلُوم، فمن مسؤوليّات الإمام نصر المَظْلُوم؛ لذا قال المؤلّف: «ونَصْرُ مَظْلُوم»، فيجب على الإمام وعلى غيره أيضاً نصْرُ المَظْلُوم، لكن على الإمام بالدرجّة الأولى؛ لأنّه هو الذي يستطيع أن ينصّر المَظْلُوم، وذلك برّفع الظلم عنه إن كان قد وقع، ودفعه عنه إن كان متوقّعا.

فلو علم الإمام مثلاً أنّ إنساناً يهدّد شخصاً بأخذ ماله أو غيره، فعليه أن يمنع من ذلك، أو لو كان إنسانٌ قد استولى فعلاً على حقّ غيره فإنّه يرفعه.

فعلى الإمام مسؤوليّة نصْرِ المَظْلُوم، وغيره عليه أيضاً أن ينصّر المَظْلُوم، لقول النّبي ﷺ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»^(١)، لكن غير الإمام قد لا يتسنّى له ذلك، فقد يكون الظالم أكبر ممّن يُريد أن يرفع الظلم، وحينئذ لا يقدر على رفعه، لكن الإمام لا أحد فوقه من البشر، فيجب عليه أن ينصّر المَظْلُوم، بدفع المتوقّع وبرّفع الواقع.

وإذا عرفنا أنّه يجب على الإمام أن ينصّر المَظْلُوم، فلنعلم أنّه لا بدّ لذلك من شُرُوط، منها مثلاً ثبوت وقوع هذا الظلم؛ لقول النّبي ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب اعن أخاك ظالماً...، رقم (٢٤٤٣)، ومسلم.

بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى رِجَالُ دِمَاءِ قَوْمٍ وَأَمْوَالِهِمْ»^(١).

سابعاً: قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَمَعَ كُفْرَ» يعني: إذا ظهر، وهذا غير ذبّ الجُحود؛ لأنَّ ذبَّ الجُحودِ يعني دفعه ومنعه، أمّا هذا فقمعُ الكُفر بعد وقوعه.

والكُفر كما نعلم كُفْرٌ صريحٌ بالسَّلاح، وهذا له الجِهَاد، وكُفْرٌ باطنٍ وهذا أيضاً يجبُ أن يقمَعَ، مثل أن يكونَ هذا الرَّجل متظاهراً بالإسلام لكن له أفكار رديئة ينشرها في الأُمَّة، فهذا أيضاً يجب على وليِّ الأمر أن يقمعه، ولا يجوز له أن يُمكنه من كُفْرِهِ الَّذِي ينشره في الأُمَّة، وإن كان يتظاهرُ بالإسلام؛ وذلك لأنَّه إذا لم يقمَ بهذا انتشر الكُفر واستشرى في الأُمَّة من حيث لا يعلم.

وقد يقول قائل: إذا كانَ هذا الرَّجل له فكر رديءٌ يدعو إليه وأنتم تقولون: إنَّ الإسلام يُعطي كلَّ إنسانٍ حرَّيته فأفسحوا المجال لكلِّ من عنده رأيٌ أو فكر يتكلَّم بما شاء، وإلا فقد كذبتُم في دعواكم؟

ويُجاب على هذا القائل بأن نقول: نحنُ نقول: إنَّ الإسلام قد أعطى كلَّ إنسانٍ حرَّيته، لكن ما هي الحرَّية الصَّحيحة؟ إنَّ الحرَّية الصَّحيحة هي التَّحرُّر من قيود الشَّيطان، ومن قيود النَّفس الأمَّارة بالسُّوء؛ ولهذا فإنَّ كلَّ من خالف الشَّرْعَ فإنَّه رقيقٌ وليس بحرراً، وإلى هذا يُشير ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ في بيتٍ أرى أن يُكتب بهاء الدَّهَب، يقول:

هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الَّذِي خَلَقُوا لَهُ وَبُلُّوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ^(١)

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ﴾، رقم (٤٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعي عليه، رقم (١٧١١).

يعني: أَنَّهُمْ تَحَرَّرُوا مِنَ الرَّقِّ الَّذِي خَلَقُوا لَهُ، وَهُوَ الرَّقُّ لَلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ ابْتَلُوا بَرَقَ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ لِمَنْ يَطْلُبُ حَرِّيَّتَهُ فِي أَنْ يَقُولَ مَا يَشَاءُ: إِنَّا إِذَا أَعْطَيْنَاكَ حَرِّيَّتَكَ وَقُلْتَ مَا شِئْتَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْأَخْلَاقِ الرَّدِيئَةِ، فَإِنَّكَ قَدْ بُلِيتَ بَرَقًا آخَرَ وَهُوَ رَقُّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ قَمْعَ الْكُفْرِ، وَلَوْ تَظَاهَرَ الْإِنْسَانُ بِالْإِسْلَامِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْإِمَامِ، وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ نَظَرَاءُ يَنْظُرُونَ فِي كُلِّ مَا يَكْتُبُ فِي الصُّحُفِ وَالْمَجَلَّاتِ، وَكُلِّ مَا يُنْشَرُ فِي الْإِذَاعَاتِ الْمَسْمُوعَةِ وَالْمَرْتَبَةِ، وَكُلِّ مَا يُذَكَّرُ فِي الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْمُؤَلَّفَةِ، فَيَجْعَلَ أُمْنَاءَ عُلَمَاءَ بِالشَّرِيعَةِ وَيُوَلِّيهِمُ الْحَقَّ فِي النَّظَرِ فِي كُلِّ مَا يُنْشَرُ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، وَيَمْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ يَدْعُو إِلَى الْفُسُوقِ وَالْمُجُونِ وَالْكَفْرِ، وَهَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ.

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ كَذَا لَيْسَ حُرُوفًا تُكْتُبُ عَلَى وَرْقٍ، بَلْ هِيَ مَسْئُولِيَّةٌ عَظِيمَةٌ، يُسْأَلُ عَنْهَا الْإِمَامُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِذَا فَعَلِيهِ مَسْئُولِيَّةٌ قَمْعُ الْكُفْرِ بِأَنْوَاعِهِ وَأَشْكَالِهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٤ وَأَخْذِ (مَالِ الْفِيءِ) وَ(الْخَرَاجِ) وَنَحْوِهِ، وَ(الصَّرْفِ) فِي مِنْهَاجِ

الشرح

ثامناً: قال: «وَأَخْذُ مَالِ الْفِيءِ وَالْخَرَاجِ» أي: وَيَعْتَنِي أَيْضًا بِأَخْذِ مَالِ الْفِيءِ وَالْخَرَاجِ، وَهَذَانِ مَادَّةُ بَيْتِ الْمَالِ، وَبَيْتُ الْمَالِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْخَزَائِنَةِ الَّتِي تُودَعُ فِيهَا أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهَا مَالُ الْفِيءِ.

وَالْفِيءُ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا اغْتَنَمُوا غَنِيمَةً قُسِّمَتْ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ لِلْغَانِمِينَ، الَّذِينَ جَاهَدُوا وَبَاشَرُوا الْقِتَالَ، وَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ، لِلرَّاحِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ، وَلِلرَّاكِبِ بَعِيرًا وَنَحْوَهَا سَهْمَانِ.

وَالْقِسْمُ الْخَامِسُ يُقَسَّمُ أَيْضًا خَمْسَةً أَقْسَامٍ، ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

فَهِىَ خُمُسُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَهَذَا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَأَرْبَعَةٌ أَخْصَاصٍ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ.

وَذُو الْقُرْبَىٰ قِيلَ: هُمْ قَرَابَةُ الْإِمَامِ، وَقِيلَ: بَلْ هُمْ قَرَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحِيحُ الثَّانِي.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ يَكُونُ مَالُ الْفِيءِ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَنِيمَةِ جُزْءًا مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَهَذَا يُجْعَلُ لِبَيْتِ الْمَالِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ.

والخراجُ هُوَ: أن المُسلمين إذا غَنِموا أرضًا - والغنائم إمَّا عقاراتٌ وأراضٍ وإمَّا منقولة - وفتحوها بالسيف، وجلا أهلها عنها فإنَّها تكون للمُسلمين، ويخیر الإمامُ بينَ قسَمِها على ما سبق، أي: تُقسَمُ خمسة أسهُم، والخمسُ الخامس يُقسَمُ خمسة أسهُم؛ وبين أن يقفَها على المُسلمين، فيجعلها وقفًا، ويضرب عليها خراجًا. والخراجُ يعني الرزق، قال تعالى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجَ رَيْكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرِّزْقَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، والخراجُ: أن يجعل شيئًا معينًا من الدراهم مُقابل مساحةٍ معيَّنة، وهذا الخراجُ يُؤخذ من كلِّ مَنْ تكون هذه الأرض بيده، سواء انتقلت بالميراث أو بيع أو بغير ذلك.

وهذه الطَّريقة اختارها أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الموقَّع للصَّواب، عندما قُسِّمَت خيبر، كما في الصَّحيحين أن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: يا رسولَ الله: «إني أصبْتُ أرضًا بخيبر، ولم يكن لي مالٌ أنفَسَ منها...»^(١)، لكن أرضَ الشَّام ومِصر والعِراق التي فُتحت في عهدِ عمر، رأى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ألا تُقسَمَ بين الغانمين، قال: إذا قَسَمناها بين الغانمين انحصَرَ نفعُها بالغانمين، فيكونُ أربعة أُمُخاس النِّفع، فرأى أنَّها تبقى بأيدي أهلها عامَّة، ويضرب عليها خراجًا مُستمرًّا يُؤخذ ممَّن هي بيده.

ونظير الخراج الأجرة كما لو كانَ لأحدٍ بيتٌ وأجره واحدًا من النَّاس عشر سنواتٍ كلِّ سنةٍ بمئة، أي: بمبلغٍ معيَّن، فهذه الأجرة نظيرُها الخراجُ.

ففي الخراجِ مثلًا؛ من أخذ من هذه الأرض مساحةً كذا وكذا فعليه كذا وكذا من الدراهم.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، رقم (٢٧٣٧)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوقف، رقم (١٦٣٣).

وتبقى الأرض بيدهم، وكل سنة تُسلم الدراهم التي جعلت عليها إلى بيت المال، والمعني بيت المال هو الإمام؛ ولهذا قال: «وأخذ مال الفيء والخراج»، فهذا من مسؤوليات الإمام.

لكننا نعلم أنه الآن لم تعد توجد أرض خراجية يُستخرج منها فقد تغيرت البلاد ومن عليها، لكن فيما سبق كانت موجودة، وتدر هذه الأراضي على بيت المال شيئاً كثيراً.

مسألة: هل يُمكن في الخراج المضروب أن يُزاد فيه أو هو ثابت؟

الجواب: اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فيما وضعه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فمنهم من قال: لا يُزاد على ما وضعه عمر؛ لأنه له سنة متبعة، وأما ما وضعه الخلفاء بعده فإنه لا بأس أن يُزاد أو ينقص عليه، والمرجع إلى رأي الإمام في هذه المسألة، فقد تكون الأراضي مثلاً مرتفعة الأسعار فيزيد في الخراج، وقد تكون بالعكس فينقص.

ثم قال رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «ونحوه»: أي: مثله، وهي كلمة واسعة عامة كثيرة، منها مثلاً: إذا مات ميت وليس له وارث، فإن ماله يذهب لبيت المال، والمعني بذلك الإمام، وكذلك الأموال المجهول صاحبها، أي: الضائعة ولم يُعرف لها صاحب، فإنها أيضاً تكون لبيت المال، وهلم جرّاً، فهناك أموال كثيرة تدر على بيت المال، وبيت المال يُعنى به الإمام، ويجب عليه أن يصرّفه في مصالح المسلمين.

وقوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «والصّرف في منهاج» يعني: وأيضاً هو يعني بالصّرف في منهاج، وما أثقل هذا! فالأخذ سهل على الإمام؛ فسهل أن يأخذ الخراج من الأراضي، وسهل أن يأخذ مال من مات وليس له وارث، كل هذا سهل، لكن الشاق

هُوَ الصَّرْفُ فِي مَنْهَاجٍ، أَيْ: الصَّرْفُ فِي طَرِيقٍ شَرْعِيَّةٍ، فَصَّرَفَ الْمَالُ فِي طَرِيقٍ شَرْعِيَّةٍ هَذَا مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ.

فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَصْرِفَ مَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ النَّافِعَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَكُونُ جَمَاعًا مَنَاعًا دَفَاعًا؛ جَمَاعًا لِلْمَالِ، مَنَاعًا فِي بَذْلِهِ فِي الْخَيْرِ، دَفَاعًا فِي بَذْلِهِ فِي الشَّرِّ، فَهَذَا حَرَامٌ. «إِنَّ أَقْوَامًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، لَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

فَهَذِهِ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ مِنَ الْمَسْئُولِيَّاتِ الْعَظِيمَةِ، وَأَكْبَرُ مَسْئُولِيَّةٍ عَلَيْهِ فِيمَا أَرَى مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ وَالْأَمْنِ وَالْخَوْفِ وَالرَّخَاءِ وَالشَّدَّةِ، وَوَاجِبٌ فِي كُلِّ قَرْيَةٍ وَفِي كُلِّ مَدِينَةٍ وَفِي كُلِّ طَرِيقٍ؛ فَلِذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ مَسْئُولِيَّاتِ الْإِمَامِ عَظِيمَةً، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعِينِ الْأَئِمَّةَ عَلَى مَا فِيهِ الْحَيَرُ.

وَهَلْ هَذِهِ الْإِمَامَةُ شَرْطٌ فِي الْعِبَادَاتِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَصِحُّ الْعِبَادَاتُ إِلَّا بِإِمَامٍ؟

وَالْجَوَابُ: لَا، إِلَّا عِنْدَ الرَّافِضَةِ، فَالرَّافِضَةُ يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ نُصَلِّيَ جَمَاعَةً إِطْلَاقًا حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامُ الْمُنْتَظَرُ، هَذَا الْإِمَامُ الَّذِي يَدْعُونَ أَنَّهُ اخْتَفَى فِي سِرْدَابٍ مُنْذُ مِائَتِ السَّنِينَ.

وَكُلُّ صَبَاحٍ يُهَيِّتُونَ فَرَسًا عَلَيْهِ رَاكِبٌ، مَعَهُ رُمَحٌ وَخُبْزٌ وَعَسَلٌ وَمَاءٌ، فَيَجْلِسُ عِنْدَ هَذَا السَّرْدَابِ يَنْتَظِرُ خُرُوجَ الْإِمَامِ، فَإِذَا خَرَجَ أَفْطَرَ بِالْخُبْزِ وَالْمَاءِ وَالْعَسَلِ، ثُمَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَن لَّيْلَهُ مُنْجَسَةٌ وَلِلرَّسُولِ﴾، رقم (٣٣١٨).

أَخَذَ الرُّمَحَ وَرَكِبَ الْفَرَسَ، وَسَارَ فِي الْأَرْضِ يَمْلُؤُهَا عَدْلًا بَعْدَ أَنْ مُلِئَتْ جَوْرًا،
وَيُسَمَّى هَذَا الْإِمَامَ الْمُتَنْظِرَ.

فَيَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ نُصَلِّيَ جَمَاعَةً وَلَا جُمُعَةً إِلَّا إِذَا جَاءَ هَذَا الْإِمَامَ الْمُتَنْظِرَ،
لَكِنْ فِي ظَنِّي أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ جَاءَ زَعِيمُهُمُ الَّذِي أُسِّسَ وَلَايَةُ الْفَقِيهِ غَيْرَ هَذَا الرَّأْيِ،
وَقَالَ: لَا يُمَكِّنُ، أَيْنَ الْإِمَامَ الْمُتَنْظِرُ؟ لِمَاذَا لَا نُصَلِّيَ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً حَتَّى يَأْتِيَ؟!
وَصَارَ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يُصَلُّوا مَعَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمُعَاتِ، وَهَذَا طَيِّبٌ، وَتَحَوَّلَ إِلَى حَقٍّ
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٥ وَنَضَبُهُ بِـ(النَّصِّ) وَ(الْإِجْمَاعِ) وَ(قَهْرُهُ)، فَحُلَّ عَنِ الْخِدَاعِ

الشرح

بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْفَوَائِدَ وَالْمَصَالِحَ مِنْ تَنْصِيبِ الْإِمَامِ وَمَسْئُولِيَّاتِهِ، وَأَنَّهُ لَا غِنَى لِلأُمَّةِ عَنْهُ، ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْأُمُورَ الَّتِي يُنْصَبُ بِهَا، وَهِيَ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: النَّصُّ:

فَإِذَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخَلِيفَةُ مِنْ قَبْلِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ خَلِيفَةً، وَلَا تَجُوزُ مُنَازَعَتُهُ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى بَيْعَةٍ؛ لِأَنَّ بَيْعَتَهُ يُغْنِي عَنْهَا بَيْعَةُ الْأَوَّلِ، إِذْ إِنَّ بَيْعَةَ الْأَوَّلِ مَعْنَاهَا التَّزَامُ النَّاسِ بِتَصَرُّفِ الْأَوَّلِ، وَإِذَا تَصَرَّفَ الْأَوَّلُ هَذَا التَّصَرُّفَ وَقَالَ: إِنَّ الْإِمَامَ مِنْ بَعْدِي أَوِ الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي فَلَانِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ الْخَلِيفَةُ دُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَبَايَعَةٌ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: الْإِجْمَاعُ:

وَهُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَى بَيْعَتِهِ، كَمَا أَجْمَعَ أَصْحَابُ الشُّورَى السِّتَّةِ الَّذِينَ وَضَعَهُمْ عُمَرُ عَلَى مَبَايَعَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَى شَخْصٍ وَنَضَبُوهُ إِمَامًا، صَارَ إِمَامًا، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ الْخَلِيفَةُ الْأَوَّلُ قَدْ نَصَّ عَلَى شَخْصٍ مَعَيَّنٍ، فَإِنْ كَانَ قَدْ نَصَّ عَلَى شَخْصٍ مَعَيَّنٍ فَلَا كَلَامَ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يُنْصَ عَلَى أَحَدٍ فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ فَلَانًا هُوَ الْخَلِيفَةُ صَارَ خَلِيفَةً.

وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُبَايَعَ كُلُّ فَرْدٍ مِنَ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُبَايَعَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَمْ يُرْسَلْ إِلَى كُلِّ مُرَاهِقٍ، وَلَا إِلَى كُلِّ

عَجُوز، ولا إلى كل شابٍّ، ولا إلى كلِّ رجلٍ أن يبايعه، ولم يُرسل إلى مَكَّة ولا إلى الطَّائِف ولا إلى غيرها من البلاد، بل ولا إلى أهل المدينة، بل اُكتفى بمبايعة أهل الحِلِّ والعَقْد.

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ السُّفَهَاءِ الْأَغْرَارِ: أَنَا لَمْ أَبَايِعْ، أَنَّهُ أَخْطَأَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُبَايَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، فَاَلْمَبَايَعَةُ لَيْسَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، بَلِ الْمَبَايَعَةُ لِأَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَبَايَعُوهُ صَارَ إِمَامًا، وَوُجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ التَّزَامُ أَحْكَامَ الْإِمَامِ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ، وَذَلِكَ مِثْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ بُويعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الشُّوْرَى الَّذِينَ نَصَبَهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأمر الثالث: القهر:

يعني: لو خَرَجَ رَجُلٌ وَاسْتَوَلَى عَلَى الْحُكْمِ وَجَبَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَدِينُوا لَهُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ قَهْرًا بَلَا رِضًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوَلَى عَلَى السُّلْطَةِ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ نُوزِعَ هَذَا الَّذِي وَصَلَ إِلَى سُدَّةِ الْحُكْمِ لَحَصَلَ بِذَلِكَ شَرٌّ كَثِيرٌ. وَهَذَا كَمَا جَرَى فِي دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةٍ، فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَوَلَى بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، وَصَارَ خَلِيفَةً، يُنَادَى بِاسْمِ الْخَلِيفَةِ، وَيُذَانُّ لَهُ بِالطَّاعَةِ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَهَذِهِ هِيَ الطَّرُقُ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْإِمَامُ إِمَامًا وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: النَّصُّ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقَهْرُ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْخِلَافَةَ تَثْبِتُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرُقِ الثَّلَاثِ فَيَعْنِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى مَنْ كَانَ إِمَامًا بِوَاحِدٍ مِنْهَا أَبَدًا.

وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَحُلْ عَنِ الْخِدَاعِ» يَعْنِي: لَا تُخَادِعْ وَلَا تُخَنَّ إِذَا ثَبَتَتْ الْإِمَامَةُ بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرُقِ، فَالْإِمَامَةُ ثَابِتَةٌ بِهَا.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٦ وَشَرْطُهُ (الإِسْلَامُ) وَ(الْحُرِّيَّةُ) (عَدَالَةٌ) (سَمْعٌ) مَعَ (الدَّرِيَّةِ)

١٧٧ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ (قُرَيْشٍ) (عَالِمًا) (مُكَلَّفًا) ذَا (خَبْرَةٍ) وَ(حَاكِمًا)

الشرح

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وشرطه» أي: شرط الإمام الذي يكون خليفة على المسلمين، وعدد رَحِمَهُ اللَّهُ شروطًا، وهي:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: «الإِسْلَامُ» وهذا لا بُدَّ منه، فلا يُمكن أن يتولَّى على المسلمين غيرُ مسلم أبداً، بل لا بُدَّ أن يكون مسلماً.

فلو استولى عليهم كافرٌ بالقهر، وعندهم فيه من الله بُرْهَانٌ أنه كافرٌ؛ بأن يعلن أنه يهوديٌّ أو نصرانيٌّ مثلاً، فَإِنَّ وِلايَتَهُ عَلَيْهِمْ لَا تَنْفُذَ وَلَا تَصِحُّ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُنَابِذُوهُ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ مُهِمٍّ وَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى إِزَالَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا تُمْكِنَ إِزَالَتُهُ إِلَّا بِإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَحُلُولِ الْفَوْضَى، فَلْيَضْرِبُوا حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُمْ بَابًا؛ لِأَنَّ مُنَابَذَةَ الْحَاكِمِ بِدُونِ الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَالَتِهِ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهَا النَّاسُ إِلَّا الشَّرَّ وَالْفَسَادَ وَالتَّنَازُعَ، وَكَوْنُ كُلِّ طَائِفَةٍ تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ السُّلْطَةُ حَسْبَ أَهْوَائِهَا.

الشَّرْطُ الثَّانِي: «الْحُرِّيَّةُ» فيُشترط أن يكون حرّاً، أَمَّا الرَّقِيقُ فَلَا وِلايَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الرَّقِيقَ قَاصِرٌ، وَالرَّقِيقُ مَمْلُوكٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَالِكًا؟ فَلَوْ فُرِضَ أَنْ الْعَبْدَ الرَّقِيقَ كَانَ مَالِكًا خَلِيفَةً فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ مَوْقِفَهُ مَعَ سَيِّدِهِ؟! لَا شَيْءَ لِأَنَّ سَيِّدَهُ مَالِكٌ لَهُ، وَإِذَا كَانَ هُوَ مَمْلُوكًا بِمَنْزِلَةِ الْبَعِيرِ يُبَاعُ وَيُشْتَرَى وَيُؤَجَّرُ. فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ؟! فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُرِّيَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ كِهَالِ الْحُرِّيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْعَضُ

إمامًا؛ لأن هذا الجزء الرقيق منه يمنعه من كمال التصرف.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: «الْعَدَالَةُ» والعدالة هي العدل، أي: أن يكون عدلاً، والعدالة في اللغة هي: الاستقامة، وفي الشرع هي: الاستقامة في الدين والمروءة، يعني أن يكون مؤدباً للفرائض، مجتنباً للكبائر، ذا مروءة من الكرم والشجاعة والحزم واليقظة وما أشبه ذلك.

فإذا لم يكن مستقيماً في دينه فإنه لا يجوز أن يولى، وهذا الشرط شرط للابتداء، أي: العدالة شرط للابتداء، بمعنى أننا لا نؤليه وهو غير عدلٍ إذا كان الأمر باختيارنا، أمّا من ملك وصار خليفة فإنّ العدالة ليست شرطاً فيه؛ ولهذا أذعن المسلمون للخلفاء ذوي الفسوق والفجور، مع فسقهم وفجورهم وخلاعة بعضهم، وانحراف بعضهم في الدين، إلّا أنّه انحرافٌ لا يصلُّ إلى الكفر.

إذن؛ فالعدالة هنا شرط للابتداء، يعني عندما نريد أن ننصب إماماً فلا بُدَّ أن يكون عدلاً، أي: مستقيماً في دينه ومُستقيماً في مروءته.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: «سَمْعٌ»، يعني: يشترط أن يكون سميعاً، فإن كان أصمَّ لا يسمع أبداً فإنه لا يصحُّ أن يكون إماماً، وهذا أيضاً شرطٌ في الابتداء، فلو أنّه صار إماماً ثم حدث له حادثٌ فأصمَّه، فإن ولايته باقية، لكن حينها نريد أن ننصبه لا بد أن يكون سميعاً؛ وذلك لأنَّ الأصمَّ لا يُمكن أن يتمَّ به الحكم، وإن تم في بعض الأمور لكن لا يكون تاماً كما ينبغي، حتّى وإن كان له وزراء ومساعدون يُساعدونه فإنه لا يكفي، فلا بُدَّ أن يكون سميعاً.

على أن الشرط هو مُطلق السَّمع وإن لم يكن قوياً، فالمهم أن يسمع ولو كان سماعه ضعيفاً؛ وذلك لأنَّ غير السميع لا يتمُّ به التصرف في الإمامة.

الشَّرْطُ الخامس: قال: «مع الدَّرِيَّة» يعني: أن يَكُونَ ذا دِرَايَةٍ، يعني ذا فطنة، ومَعْرِفَةٍ بالسياسة، ومَعْرِفَةٍ بالأحوال، حتَّى يدير الحُكْمَ على ما تقتضيه الشَّرِيعَةُ، وتقتضيه المصالح، والمصالح لا تُنكرها الشَّرِيعَةُ، وضد ذي الدَّرَايَةِ المغفل الغبي، فلا يُنصب إمامًا وهو مغفل غبي، يأتيه الصبي فيلعب بعقله.

فلا بُدَّ لمن يتولَّى على المسلمين أن يَكُونَ عنده دِرَايَةُ، أي: عِلْمٌ بأحوالِ النَّاسِ، وبمُخادَعَةِ النَّاسِ، وغير هذا مما تتطلبه الإمامة.

الشَّرْطُ السَّادس: قال: «وأن يَكُونَ من قُرَيْشٍ» أي: أن يَكُونَ الخَلِيفَةُ من قُرَيْشٍ، وهذا أيضًا شَرْطٌ في الابتداء، ومع ذلك فقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في اشتراطه؛ فمَنُهم من قال: لا بُدَّ أن يَكُونَ من قُرَيْشٍ، فإن كان من غير قُرَيْشٍ ولو كان عربيًّا فإنَّه لا يَجُوز أن يَكُونَ إمامًا، وهذا رأي الجُمهور.

ومعنى لا يجوز أن يَكُونَ إمامًا. أي: لا يَجُوز أن نُنصبه إمامًا، ووجه ذلك أنه قد ورد في بعض الأحاديث، ما يدلُّ على أنه لا بُدَّ أن يَكُونَ من قُرَيْشٍ، ولأن قُرَيْشًا أَفْضَلُ الْعَرَبِ، وفيهم أَفْضَلُ الرِّسَالَةِ، فكانوا أحق بالإمامة، كما جعلهم الله تعالى أحق بالرسالة.

الشَّرْطُ السَّابِع: قال: «عالمًا» يعني: ذَا عِلْمٍ، والمراد بالعِلْمُ هنا العِلْمُ بأحوالِ الخِلافة وما تتطلبه الخِلافة، فلا يُشترط أن يَكُونَ عالمًا بالشَّرْعِ، وإن كان علمه بالشَّرْعِ أكْمَل، لكنَّه ليس بشرطٍ، أمَّا العِلْمُ بما تتطلبه الإمامة فلا بُدَّ منه؛ إذ كيف يتصرَّف من لا يعلم المناسب من غير المناسب، وهل هذا لا بُدَّ منه أو مما يستغنى عنه، وما أشبه ذلك.

الشَّرْطُ الثَّامِن: «مكلفًا» يعني: بالغًا عاقلًا، فلا يَجُوز أن نجعل صبيًّا له عشر

سَنَوَاتِ خَلِيفَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ مِنْ دُونِ الْبُلُوغِ مَوْلَى عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ وَالِيًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ؟ حَتَّىٰ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مَرَاهِقٌ، وَأَنَّهُ ذَكِيٌّ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّى إِمَامَةَ الْمُسْلِمِينَ لِنَقْصِهِ.

وَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا فَمِنْ بَابِ أَوْلَىٰ أَلَا يَجُوزُ، فَلَا يُعْقَلُ أَنْ نَجْعَلَ الرَّجُلَ الْمَجْنُونُ خَلِيفَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَيَوْمًا يَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بَلِيَّةٌ، وَيَوْمًا يَأْمُرُهُمْ بِطَاغَةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا.

الشَّرْطُ التَّاسِعُ: «ذَا خِبْرَةٌ»، وَالْخِبْرَةُ هِيَ الْعِلْمُ بِبَوَاطِنِ الْأُمُورِ، وَهِيَ أَخْصُّ مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: (عَالِمًا)، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ ذَا خِبْرَةٍ فِي أَسَالِيبِ الْحُكْمِ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ ذَا خِبْرَةٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجِهَادِ، مِنَ السَّلَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ كَمَا سَبَقَ أَنْ قُلْنَا شُرُوطُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، إِلَّا الْإِسْلَامَ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَّوَامِ.

الشَّرْطُ الْعَاشِرُ: «وَحَاكِمًا» وَهَذَا الشَّرْطُ يَعْنِي أَنْ لَهُ قُوَّةُ شَخْصِيَّةٍ حَتَّىٰ يَحْكُمَ تَمَامًا؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ لَهُ عِلْمٌ وَخِبْرَةٌ وَعَدَالَةٌ وَمِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ، يُلْعَبُ بِهِ فِي الْحُكْمِ، فَيَكُونُ حَاكِمًا بِلَا حُكْمٍ، وَلَا فَائِدَةٍ مِنْهُ حِينَئِذٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا؛ أَي: ذَا شَخْصِيَّةٍ يَسْتَطِيعُ بِهَا تَنْفِيزَ حُكْمِهِ.

فَهَذِهِ شُرُوطُ عَشْرَةٍ لِلْإِمَامَةِ؛ وَاحِدٌ مِنْهَا شَرْطُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَيَلْحَقُ بِهِ أَيْضًا الْعَقْلُ؛ إِذَا لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَوْ جُنَّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَزْلُهُ، وَإِقَامَةُ غَيْرِهِ، لَكِنْ إِذَا فَسَقَ بَعْدَ الْعَدَالَةِ، أَوْ ضَعُفَ لَكِنَّهُ يَسْتَطِيعُ تَدْبِيرَ الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ لَا تَرْوُلَ وَلَا يَتُّهُ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٨ فَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرَ مَا لَمْ يَكُنْ بِ(مُنْكَرٍ)؛ فَيُحْتَذَرُ

الشرح

قوله: «كُنْ» يعني: أيها الإنسان، «مطيعًا أمره» أي: أمر الإمام، «فيما أمر» يعني: في كلِّ ما أمر به؛ لأنَّ (ما) اسمُ موصول، واسم الموصول يُفيد العموم، أي: في جميع ما يأمر به، «ما لم يكن بمُنْكَرٍ» فإنَّ أمرَ بمُنْكَرٍ فلا طاعة له.

والنصوصُ في هذا من كتابِ الله وسُنَّةِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ معلومةٌ مُستَفِيضة مشهورة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ومن السُّنَّة قول الرسول ﷺ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أُمِرَ»^(١)، وحديثُ رسولِ الله ﷺ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ»^(٢)، وغير ذلك كثير.

وتعليل ذلك أنَّه لو عُصِيَ الإمام لصار النَّاسُ فَوْضَى؛ إذ لا فائدة في إمامٍ لا يُؤْتَمُّ به. فلا بُدَّ من طاعة ولي الأمر.

لكنَّه يقول: «ما لم يكن بمُنْكَرٍ» والمُنْكَرُ نوعان: إمَّا فِعْلٌ مُحَرَّم، وإمَّا تَرْكٌ واجبٌ، فلو أمر بترك الواجب، وقال: لا تُصَلُّوا مع الجماعة مثلاً. فإنَّه يُقال: لا سَمْعَ ولا طاعة، ونُصِّلِي مع الجماعة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام...، رقم (٧١٤٤)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء...، رقم (١٨٣٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين...، رقم (١٨٤٧).

ولو أمر بمُنكر بأن قال مثلاً: يا فلان في البلد نصارى كثيرون، والنصارى لا يحرّمون شُرْب الخمر، فافتح لهم معملاً للخمر حتى يشربوا، كما أنك تشرب المرطّبات، وما أشبهها، فلا يُطاع في ذلك حتى ولو أمر به؛ لأنّ هذا معصية الله عزّوجلّ، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فلم يُعِدِ الفعل مع أولي الأمر، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر، فدل ذلك على أن طاعة وُلاة الأمور تابعة لطاعة الله ورسوله، فإذا أمروا بالمعصية فلا سمع ولا طاعة.

أمّا إن أكرهوا على المعصية، مثل أن يقولوا: اخلق لحيتك وإلا حبسناك، فإنّه تُباح المعصية للإكراه؛ لأنّ الله أباح الكفر للإكراه، لكن بشرط أن يكون القلب مطمئناً بالإيمان، فهنا أيضاً المعصية إذا أمرت بها وأُكرهت عليها فافعل، بشرط أن يكون قلبك مطمئناً بأن هذا معصية الله، ولولا الإكراه ما فعلت.

وهذا من رحمة أرحم الراحمين سبحانه وتعالى، أن الإنسان عند الإكراه يفعل ما أكره عليه.

لكن إذا أكره الإنسان على الفعل فهل يفعله دفعاً للإكراه أو يفعله للإكراه؟ قال بعض العلماء: لا بدّ أن ينوي أنه يفعله دفعاً للإكراه لا للإكراه، ولكن الصحيح أنّه ليس بشرط أن يفعله دفعاً للإكراه، بل الشرط أن يكون قلبه مطمئناً بالإيمان وبحكم الله عزّوجلّ؛ لأنّ كونه يُريد بذلك دفع الإكراه لا يتسنّى لكل أحد، فلا يتسنّى إلا لطالب علم يعرف، ثم إن طالب العلم قد يكون المقام لهوّه وشدّته مُنسياً له عن هذه الإرادة، فالصواب أنه يفعله للإكراه لا اختياراً له، لا لدفع الإكراه.

والفرق أن فعله لدفع الإكراه يعني: لا يُريد به إلا أن يدفع إكراه هذا الرجل ولا يريد الفعل، أمّا فعله للإكراه فيعني أنّه يُريد الفعل، لكن لأنّه مُكرّه لا اختياراً للفعل، فالأوّل لم ينو الفعل أصلاً إنّما هو مدافع فقط أي: يُدافع الإكراه، والثاني نوى الفعل لكن من أجل الإكراه وقلبه مطمئن.

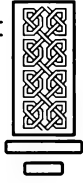
وهناك مرتبة ثالثة وهي أن يفعل الفعل مع الاطمئنان إليه، فهذا له حكم الفاعل بدون إكراه.

وقد يقول قائل: إن هذه مسألة فرضيّة ولا يُمكن أن تُوجد. لكن نقول: إنها قد تُوجد، فقد يكون الرجل يكره المعصية التي أمر بها، لكن يجعل الإكراه سبباً مبيحاً، فهو يُريد المعصية لكنّه قبل الإكراه لا يفعلها، فيجعل الإكراه سبباً لاستباحتها.

مثال ذلك: لو فرضنا أن رجلاً يحبُّ الزنا -والعياذ بالله- ويريده، لكن ما دام لم يحرّض فهو مجتنب له، فإذا جاء أحدٌ يكرهه سواء من المرأة نفسها أو من غيرها، فعله حباً له وتعلّل بأنّه مُكرّه، وهذا أمر يقع.

ولذلك قال الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ: إن الرجل إذا أُكْرِه على الزنا فزنى؛ فإنّه تجب إقامة الحدّ عليه، ولو أُكْرِهت المرأة لم تجب إقامة الحدّ عليها، وعللوا ذلك فقالوا: لأنّ الرجل لا يُمكن أن يجامع إلا إذا انتشر ذكره، ولا انتشار إلا بإرادة، فكان هذا الرجل يُريد الزنا لكنّه يخشى من اللوم.





فصل: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة هذه الأمة، ورمز شرفها وفضلها؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى في بني إسرائيل: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩].

حتى إن بعض العلماء ذكره من أركان الإسلام هو والجهاد؛ وذلك لأنه أمر عظيم لا تقوم الأمة إلا به، ولا يحصل الائتلاف إلا به، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤-١٠٥]، فدل ذلك على أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موجب للاختلاف، وهذا ظاهر؛ لأننا إذا جعلنا كل واحد يعمل كما شاء تفرقت الأمة.

فإذا التزمت الأمة جميعاً على العمل بدين الله اتلفت واتفقت، وهذا هو السر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، بعد قوله: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

ولا بدُّ هنا أن نعرف ما هو المعروف وما هو المنكر:

أما المعروف: فهو ما عرفه الشارع وأقره وأمر به؛ فكلُّ ما أمر الله به فهو

معروف.

والمنكر: هو ما نهى الله عنه، فكل ما نهى الله عنه فإنه منكر، يعني وهو منكر؛ لأن الشرع أنكره والنفس السليمة والعقول المستقيمة كذلك تنكره.

قال بعض العلماء: إن الله ما أمر بشيء فقال العقل: لئنه لم يأمر به، وما نهى عن شيء فقال العقل: لئنه لم ينه عنه، وهذا يعني أن المأمورات موافقة ومطابقة للعقول الصريحة، وكذلك المنهيات، لكن العقل لا يمكن أن يُحيط بتفاصيل المصالح والمفاسد حتى يستقل بالأمر والنهي، ولذلك لا بد من الشرع، والإنسان إذا لم يقس الأمور بالشرعية ضل.

أما حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو فرض كفاية، إن قام به من يكفي سقط عن الباقي، وإن لم يقم به من يكفي تعين على الجميع؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ (من) هنا قيل: إنها للتبعية، يعني وليكن بعضكم، وقيل: إنها لبيان الجنس، فتكون للعموم، يعني: كونوا أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتؤمن بالله.

وإذا تتبع موارد الشريعة عرفت أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، لكن من رأى المنكر فلينه عنه، ومن رأى الإخلال بالمعروف فليأمر به، ومن رأى من ينهى عن منكر فلا يجب أن ينهى هو أيضًا عنه؛ لأنه حصل بهذا الناهي الكفاية، إلا إذا رأينا الذي أنكر عليه لم يمثل، فحينئذ يتعين أن يساعد هذا الناهي.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٧٩ وَاعْلَمْ بِأَنَّ (الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ) مَعَا (فَرَضًا كِفَايَةً) عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى

١٨٠ وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا (تَعَيَّنَا) عَلَيْهِ، لَكِنْ شَرَطُهُ أَنْ (يَأْمَنَّا)

الشرح

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ بِ(اعْلَمْ) فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِهَا وَالْعِنَايَةِ بِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [مُحَمَّد: ١٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَتُهُ وَقَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠].

فَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا صَدَّرَ حُكْمَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِقَوْلِهِ (وَاعْلَمْ) يَعْنِي: أَتَيْهَا الْمَخَاطَبَ (بِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا) أَي: الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، (مَعَا) أَي: جَمِيعًا، (فَرَضًا كِفَايَةً)؛ (فَرَضًا): خَبَرٌ أَنَّ مَرْفُوعَ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُثْنَى، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّعْبِيرِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فَرَضَ مُصَدَّرٌ وَالْمُصَدَّرُ لَا يُجْمَعُ وَلَا يُثَنَّى حَتَّى وَإِنْ وَقَعَ خَبَرًا أَوْ وَقَعَ وَصْفًا، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَنَعْتُوا بِمُصَدَّرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

لَكِنْ يُسَهِّلُ ثَنِيَّتَهُ أَوْ جَمْعَهُ أَنَّهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ يَجْمَعُ وَيُثَنَّى وَيُفْرَدُ، فَمَعْنَى (فَرَضًا كِفَايَةً): أَي: مَفْرُوضًا كِفَايَةً، وَعَلَى هَذَا سَهْلٌ أَنْ يَثْنَى وَهُوَ مُصَدَّرٌ.

وقوله: «فرضا كِفَايَةً» معناه أن المقصود حصولُ الفعلِ بقطعِ النظر عن الفاعِل، فإذا وُجدَ الفعلُ فلا يهْمُنَا أن يكونَ الفاعِل واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، المهمُّ أن هذا الفعل يُوجد، ومعلومٌ أن الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر يقصد إيجاده فقط بقطعِ النظر عن القائم به، وحده أهل العلم بقولهم: فرضُ الكِفَايَةِ هو الذي إذا قام به من يكفي سقط عن الباقيين.

واختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أيهما أفضل فرض الكِفَايَةِ أو فرض العَيْن؟ فقال بعضهم: فرضُ الكِفَايَةِ أفضل؛ لأنَّ الإنسان يقوم به عن نفسه وعن غيره، وأمَّا فرضُ العَيْن فلا يقوم به إلا عن نفسه فقط. ولكن الصحيح أنَّ في ذلك تفصيلًا؛ فأمَّا من حيثُ التأكد ومحبَّة الله للفعل ففرض العَيْن أفضل؛ ولذلك أوجبَه الله على كل واحد. وأمَّا من حيثُ إن القائم بفرض الكِفَايَةِ قام عن الباقيين فهو أفضل؛ لأنَّه أسقط به الفرض عن نفسه وعن غيره.

وقوله: «على من قد وعى» أي: على من كان واعيًا، أي: عاقلًا، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلا شرطَ العقل، ويمكن أن يقال: بل المراد بالوعى ما هو أعم من العقل، فالمرادُ العاقلُ العالم؛ وذلك لأنَّ شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر مما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فمن الشروط ما يلي:

الشرط الأول: أن يكون الإنسان عالمًا بأن هذا مُنكر، يعني أنه قد أنكره الشرع، فلا يجوز أن يحكم بالذوق أو بالعاطفة أو ما أشبه ذلك؛ لأنَّ المرجع في هذا إلى الشرع، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾

ونضرب مثلاً لذلك بأنه أوّل ما ظهرت مُكَبَّرَات الصوت في المساجد،
 أنكرها بعض الناس، وقال: إن هذا حرام؛ فهذا هو بوق اليهود تماماً، ونحن إذا
 صلّينا واستخدمناه فإننا ننشبه باليهود في عبادتنا، ولكن الصّواب أن هذا ليس من
 أبواق اليهود، وليس هذا إلا نقل الصّوت على وجه أوسع فقط، وكما أن الإنسان
 يضع نظارة على عينه فتكبر الحروف، فإنه هنا يضع أمامه لاقطة تكبر الصوت،
 ولا فرق.

إذن؛ فلا بدّ أن يعلم من ينهى أن هذا الذي ينهى عنه محرم، حتّى إننا رأينا أيضاً
 من يقول: إنه يحرم على الإنسان تحريماً باتاً قاطعاً أن يستمع إلى القرآن من الشريط
 المسجل؛ لأنّ الشريط المسجل ليس له أجر، وأنت لا بد أن تستمع إلى إنسان يؤجر
 فتؤجر معه، وهذه تعاليل عليلّة، ثم يذهب هؤلاء يُنكرون حتّى على أهلهم إذا
 دخلوا بيوتهم ورأوهم يستمعون إلى القرآن، وهذا غير صحيح.

إذن فلا بدّ أن نعلم أن هذا الذي ننكره أنكره الشرع، ثم إننا إذا رأينا من
 يفعل منكراً في رأينا، لكنّه ليس منكراً عند غيرنا، ونحن نعلم أن هذا الرجل الذي
 تلبس بما نراه محرّماً يرى أنّه حلال، فإنّه لا يلزمنا أن ننكر عليه ما دامت المسألة فيها
 مجال للاجتهاد.

مثال ذلك: إذا رأينا رجلاً يرمي الجمرات في الليل، ونحن نرى أنّه لا يرمى
 بالليل في أيام التشريق، وكُنّا نعرف أن هذا الرّجل يرى أنه يجوز الرمي ليلاً، فلا يجب
 علينا أن ننكر عليه؛ لأنّ المسألة فيها مجال للاجتهاد فلا ننكر عليه.

وكذلك إذا رأينا رجلاً يشرب الدُّخان، وهو يرى بدليل شرعيّ أنه حلال،
 فلا يجب أن ننكر عليه ما دُمنا نعلم أنّه يقول: إنّه حلال؛ لأنّ هذا فيه مجال للاجتهاد.

وكذلك إذا رأينا امرأة كاشفةً وجهها، وهي ترى أنه يجوز كشف الوجه للرجال الأجانب فلا يُنكر عليها؛ لأنّها تعتقد أن هذا هو الدين، لكن لنا أن نمنعها إذا كانت في بلدٍ محافظٍ وأهله يرون أنه لا بد من تغطية الوجه، ولا يكون ذلك من جهة أنه حرامٌ عليها في الشرع؛ لأنّها تعتقد أنه حلالٌ، لكن من جهة أن هذا يفسد علينا النساء.

ولهذا قال العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ: يجوز أن نُقرَّ أهل الذمّة على شرب الخمر ما لم يُعلنوه في أسواقنا، فإن أعلنوه منعناهم للإعلان؛ لا لأنه حرامٌ؛ لأنّهم معتقدون أنه حلالٌ، وهذه المسألة يجب التفطن لها. صحيحٌ أنّنا لا ننكر على غيرنا اجتهاده ما دامت المسألة فيها مساعٌ للاجتهاد، لكننا نمنع ما يكون ضرراً علينا.

إذن؛ فلا بد أن نعلم أن هذا الذي نُنكره مُنكرٌ، ولا بدّ أيضاً أن يكون الذي نُنكر عليه يرى أنه مُنكر، فإن كان لا يرى أنه مُنكر، وهو مما يسوغ فيه الاجتهاد فإنّه لا يلزمنا أن ننهي عنه؛ لأنّ الدين يسر، والصّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وهم أجلُّ منا قدراً وأحبُّ للائتلاف والاجتماع منّا، لا يُنكر بعضهم على بعض في مسائل الاجتهاد، وإن كان الحاكم منهم الذي يتولّى الحكم قد يُنكر على غيره الاجتهاد خوفاً من أن يشيع في المجتمع، كما أنكر أحدهم على عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في مسألة المتعة؛ لأنّ عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يرى جواز المتعة للضرورة، ولكن القول الذي عليه أهل العلم -عامتهم أو أكثرهم- أنه لا يجوز للضرورة؛ لأنّه يمكن للإنسان أن يعقد النكاح عقداً شرعياً.

الشرط الثاني: أن نعلم أن هذا الفاعل فاعلٌ للمُنكر وهو مُنكر في حقّه؛ لأنّه قد يكون مُنكراً عندنا وعنده، ولكنّه في حالٍ يُباح له أن يُمارس هذا المحرم،

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

مثال ذلك: (إنسان يأكل لحم ميتة) عند الجميع، لكن هذا الرجل مضطرب إن لم يأكل مات، فلا ننكر عليه إذا أكل، إذن؛ فلا بُدَّ أن نعلم أن هذا الفاعل للمُنكر قد فعله وهو منكر في حقه.

وكذلك نقول في الأمر بالمعروف: إنه لا بُدَّ أن نعلم أن هذا التارك للمعروف تركه وهو معروف في حقه؛ ولهذا لما دخل الرجل والنبي ﷺ يُخْطَب وجلس، فلم يأمره النبي ﷺ بدائية، بل سأله ﷺ أولاً قال: «أصليت؟» قال: لا^(١).

إذن؛ فلا نأمر بالمعروف حتى نعرف أن هذا الذي تركه في حال يؤمر فيها؛ لأنه قد تقول لرجل دخل المسجد: قُمْ صَلِّ، فيقول صليت، ففي هذا تسرع، والأولى أن تسأله أولاً.

ومثل ذلك يقال في الواجب؛ فلو أن رجلاً أكل لحم إبل، وقام يريد أن يصلي، وترك الوضوء مع أن وضوءه من لحم الإبل معروف، فإذا كنت أعلم أنه يرى أنه لا يجب الوضوء منه فلا أمره؛ لأنه يقول: أنا لا أرى الوجوب.

إذن؛ فلا بُدَّ أن نعلم أن هذا التارك للمعروف يرى أنه معروف، أمّا إذا كان لا يرى أنه معروف، ويقول: الأمر ليس للوجوب فلا أمره. لكن لي أن أمره على سبيل الاستحباب، فاقول: يا أخي أنت ترى أنه ليس واجباً، لكن الأخط والأولى بك أن تتوضأ.

الشَّرط الثالث: ألا يتغيّر المنكر إلى ما هو أنكرك منه، وفي هذا المقام تكون أربعة

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره... رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

أَحْوَالٍ إِذَا نَهَيْنَا عَنْ الْمُنْكَرِ: إمَّا أَنْ يَزُولَ بِالْكَلِيَّةِ إِذَا نَهَيْنَا عَنْهُ، أَوْ يَقِلَّ، أَوْ يَتَغَيَّرَ إِلَى مُنْكَرٍ مَسَاوٍ لَهُ أَيْ: مِثْلُهُ، أَوْ يَتَغَيَّرَ إِلَى أَشَدِّ.

فَإِذَا كَانَ يَزُولُ بِالْكَلِيَّةِ أَوْ يَقِلُّ فَالنَّهْيُ عَنْ هَذَا الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ إِزَالَهَ الْمُنْكَرِ وَالتَّقْلِيلَ مِنْهُ وَاجِبٌ، فَيَجِبُ أَنْ نَنْهَى. أَمَّا إِذَا كَانَ يَتَغَيَّرُ إِلَى مِثْلِهِ؛ مِثْلَ لَوْ نَهَيْنَا شَخْصًا عَنِ السَّرْقَةِ مِنْ آخَرَ فَذَهَبَ يَسْرِقُ مِنْ ثَالِثٍ، فَهِنَا تَغَيَّرَ الْمُنْكَرُ لَكِنْ إِلَى مَسَاوٍ لَهُ، فَهِنَا لَا نَنْهَاهُ مَا دُمْنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَفْعَلَ.

وَلَوْ أَنَّ هُنَاكَ سُلْطَانًا جَائِرًا يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ ضَرْبَةً عَلَى التُّجَّارِ، فَضَرْبَ عَلَى رَجُلٍ فَنَهَيْنَاهُ عَنِ الضَّرْبَةِ لِأَنَّهَا حَرَامٌ، فَقَالَ: حَرَامٌ أَنْ نَأْخُذَ مِنْ هَذَا إِذَنْ نَأْخُذَ مِنْ آخَرَ، فَهَذَا لَا نَنْهَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنَ النَّهْيِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ سَبَبًا لِإِقْلَاعِهِ عَنْهُ؟

قُلْنَا: إِنْ صَحَّ ذَلِكَ وَجَبَ النَّهْيُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَصِحَّ فَيَقَالُ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

لَكِنْ هَلْ يَخَيَّرُ الْإِنْسَانُ بَيْنَ أَنْ يَنْهَى أَوْ يَتْرُكُ؟ وَأَيُّهُمَا أَرْجَحُ: النَّهْيُ أَوْ الْإِمْسَاكُ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى الْمَصْلَحَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ يَتَغَيَّرُ بِالنَّهْيِ إِلَى أَتْكَرٍ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يُنْهَى عَنْهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ نَرَى رَجُلًا أَهْمَقَ يُنْظَرُ إِلَى النِّسَاءِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ لَوْ نَهَيْنَاهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَى النِّسَاءِ لَذَهَبَ يَغْمِزُهُنَّ، فَهَذَا الثَّانِي أَتْكَرُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّا لَا نَنْهَاهُ عَنِ النَّظَرِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا

اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وَجِهَ الدَّلَالَةُ فِي الْآيَةِ أَنَّ سَبَّ آلِهَةِ الْمُشْرِكِينَ خَيْرٌ وَوَاجِبٌ، فَإِذَا كَانَ يَتَضَمَّنُ شَرًّا أَكْبَرَ مِنْهُ تَرَكَ سَبَّهُمْ، وَلَمَّا كَانَ سَبُّ آلِهَةِ الْمُشْرِكِينَ

يُؤدِّي إلى أَنَّهُمْ يُسُبُّونَ الْمَنْزَهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ؛ يُسُبُّونَهُ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَنَحْنُ إِذَا سَبَبْنَا آلَهُتَهُمْ سَبَبْنَاهَا حَقًّا بَعْلَمَ؛ وَسَبَبْنَاهَا عَدْلًا بَعْلَمَ وَلَيْسَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ، لَكِنْ لِمَا كَانَ هَذَا يَتَضَمَّنُ شَرًّا أَكْبَرَ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وقد مرَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وصَاحِبٌ لَهُ بِجَمَاعَةٍ مِنَ التَّارِ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْكُرُونَ، وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: لِمَاذَا لَمْ تَنْهَهُمْ؟ قَالَ: هُمْ الْآنَ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَضَرَرُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، لَكِنْ لَوْ نَهَيْنَاهُمْ وَصَارُوا مُنْتَبِهِينَ، ذَهَبُوا يَقْتُلُونَ رِجَالَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَيَعْتَدُونَ عَلَى أَعْرَاضِهِمْ^(١)، وَهَذَا أَعْظَمُ ضَرَرًا مِنْ شُرْبِهِمُ الْخَمْرَ، فَتَرَكَهُمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ حَتَّى لَا يَعْتَدُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا مِنْ فَقْهِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَذَا وَاضِحٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَتَحَوَّلَ الْمُنْكَرُ إِلَى مَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَرَمَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ يَنْتَقِلُ إِلَى مَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ هَذَا حَرَامًا. فَالشُّرُوطُ إِذْنٌ هِيَ:

أَوَّلًا: الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ.

ثَانِيًا: الْعِلْمُ بِحَالِ الرَّجُلِ وَأَنَّهُ ارْتَكَبَهُ وَهُوَ مُنْكَرٌ فِي حَقِّهِ.

ثَالِثًا: الْعِلْمُ بِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مُنْكَرًا، وَهَذَا غَيْرُ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مُنْكَرًا فِي حَقِّهِ.

رَابِعًا: أَلَّا يَتَغَيَّرَ إِلَى أَنْكَرٍ مِنْهُ، فَإِنْ تَغَيَّرَ إِلَى أَنْكَرٍ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يَنْكَرَ.

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَا إِنْكَارَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ، مَبْنِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا

(١) انظر إعلام الموقعين (٣/ ١٦).

من الشُّروط؛ وذلك لأن المسائل الاجتهادية ليس فيها إنكارٌ ما دام يسوغ فيها الاجتهاد، أمّا ما لا يسوغ فيه الاجتهاد فإنه يُنكر على فاعله، ولو قال: لقد أدّى بي اجتهادي إلى كذا وكذا، يُقال: لا محلّ للاجتهاد والنص فيه صريح.

فلو قال قائل: في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] لا حرج في أكل ميتة الطَّبْي والأَرنب؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] بعد أن قال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] فيكون معنى الآية حُرِّمَتْ عليكم الميتة من بهيمة الأنعام، وزعم أنه مجتهد في ذلك؟

فيُجاب عليه بأن هذا لا يسوغ فيه الاجتهاد؛ لأنَّ العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمْعُونَ على أن جميع الميتات حرامٌ، وما لا يسوغ فيه الاجتهاد لو زعم فاعله أنه مجتهد فيه، قلنا له: لا قبول.

والذين أنكروا صفات الله عَزَّوَجَلَّ إمَّا كُليَّة أو جُزئية، نكر عليهم. فإذا قالوا: هذا اجتهدنا، وعقولنا ترفض أن تكون لله عينٌ أو يدٌ أو وجهٌ أو قدم، نقول: إن المرجع في الأمور الغيبية إلى النقل المجرد لا إلى العقول، فالشيء الغيبي عنك كيف تُحكّم عقلك فيه؟! ثمَّ هو شيءٌ غيبي أيضًا لا يُمكن إدراكه، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] فهذا لا يسوغ فيه الاجتهاد، ثمَّ أين الاجتهاد في هذا في عهد الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أو التَّابعين؟

وعلى ذلك فقول بعض العلماء: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد» ليس على إطلاقه، بل المراد ما يُمكن أن يُجتهد فيه، وأمّا ما لا يُمكن فيه الإنكار.

الشَّرط الخامس: القدرة، وفي ذلك يقول المؤلف: «لكن شرطه أن يأمنّا» فيُشترط للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القدرة، وهذا شرطٌ في جميع العبادات،

ودليل ذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى في المسألة الخاصة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقول النبي ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وقول النبي ﷺ في المسألة الخاصة لعمران بن حصين: «صَلِّ قَاتِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ»^(٢).

إذن؛ فالدليل على هذه المسألة من القرآن قواعد وأمثلة، فالقواعد: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، والأمثلة: مثل الحج قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. وفي السنة: «صَلِّ قَاتِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ»، وهناك أيضًا أمثلة أخرى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [النور: ٦١]، و﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]، وذكر الله الهجرة وتوعد على من تركها: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (١٨) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ ﴿ [النساء: ٩٨-٩٩].

والمهم أن هذه القاعدة لها أمثلة في القرآن والسنة، ومن جملة ذلك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه لا بد فيه من الاستطاعة؛ فمن لم يستطع أن يأمر

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧).

وينهى سقط عنه؛ إما لكونه رجلاً عاجزاً عن القول والإشارة، أو لكونه قيل له: إنَّكَ إنَّ أَمَرْتَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهَيْتَ عَنِ الْمُنْكَرِ قَصَصْنَا لِسَانَكَ أَوْ سَجَنَّاكَ، فهذا عاجزٌ تسقط عنه الواجبات.

إذن؛ فشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خمسة؛ شرطٌ عامٌّ في كل عبادة وشروط خاصة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشرط العام هو القدرة؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «شرطه أن يأمن».



ثم قال رحمه الله تعالى:

١٨١ فَاصْبِرْ وَزِلْ بِ(الْيَدِ) وَ(اللِّسَانِ) لـ(مُنْكَرٍ)، وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

الشرح

قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «فاصبر»، الصَّبْر: حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ التَّسَخُّطِ وَعَنِ الْحِجَامِ، فلا تحجم ولا تتسخط، وهذا مأخوذ من قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، فلا بُدَّ من صبر.

وإنما أمر الله بالصبر عند ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إشارة إلى أن الأمر والنهي سوف يلقي الأذى، وربما يلقي الضرر، فيقال للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً: هذا مُتَشَدِّدٌ، هذا مطوع، ويقال هذا على سبيل السخرية، وسيتكلم الناس عليه بكلام كثير.

فموقف الأمر النّاهي في ذلك كله هو الصبر، وليعلم أنه ما أُوذِيَ أذية في ذلك إلا كتب الله له فيها أجراً، وقربه إلى العاقبة الحميدة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩].

وكَلَّمَا اشْتَدَّ الْأَذَى قُرْبَ الْفَرْجِ، ومعنى قرب الفرج: أن يُفْرَجَ الله عنه معنى وحسًا، أمّا التّفريج حسًّا فظاهر؛ بأن يزول عنه الكبت والمنع والأذى، وأمّا معنى -وهو أهم- فبأن يشرح الله صدره، ويُعطيه الطمأنينة في قلبه، ويصبر ويحتسب، ويرى العذاب في ذات الله عذاباً.

ويُقال إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا حَبَسُوهُ وَأَغْلَقُوا عَلَيْهِ الْبَابَ، قَالَ ﴿فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [الحديد: ١٣]، وَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «مَا يَصْنَعُ أَعْدَائِي بِي؛ إِنَّ حَبْسِي خُلُوةٌ، وَنَفْيِي سِيَاحَةٌ، وَقَتْلِي شَهَادَةٌ»^(١)، فَأَيُّ حَالٍ يَفْعَلُونَهَا بِي فَهِيَ خَيْرٌ لِي.

وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يُفَرِّجُ اللهُ بِهِ عَنِ الْإِنْسَانِ إِذَا كُتِبَ وَأُوذِيَ وَعَذَّبَ فِي ذَاتِ اللهِ، فَمِنْ أَقْوَى التَّفْرِيجِ عَنْهُ أَنْ يَشْرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ. لَذَا نَقُولُ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ: اصْبِرْ عَلَى الْأَذَى؛ فَالْفَرْجُ قَرِيبٌ، وَلَا تَيَأَسْ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، أَنْتَ تُقَاتِلُ بِسَيْفِ اللهِ، وَإِنَّكَ تَدْعُو بِدَعْوَةِ اللهِ، فَاحْتَسِبْ، وَلَوْ شَقَّ عَلَيْكَ نَفْسِيًّا أَوْ جِسْمِيًّا فَاصْبِرْ وَاصْبِرْ.

قَوْلُهُ: «وَزَلْ» أَصْلُهَا أَزَلَّ «بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ لِمُنْكَرٍ وَاحْدَرٍ مِنَ النَّقْصَانِ» هَذِهِ مَرْتَبَةٌ أُخْرَى غَيْرُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهَذِهِ هِيَ مَسْأَلَةُ التَّغْيِيرِ، وَالتَّغْيِيرُ لَيْسَ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَلَكِنِّي يَتَبَيَّنُ لَنَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ وَالتَّغْيِيرِ نَضْرِبُ مَثَلًا بِشَخْصٍ رَأَى آخَرَ مَعَهُ مَزْمَارٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ آلَاتِ اللّٰهُو؛ يَزْمُرُ بِهِ وَيَرْقُصُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا فَلَانُ اتَّقِ اللهَ، هَذَا حَرَامٌ وَلَا يَحِلُّ، فَهَذَا يُسَمِّيهِ نَهْيًا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَإِذَا جَاءَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَرَأَاهُ أَيْضًا مَعَهُ الْمَزْمَارُ فَأَخَذَهَا وَكَسَرَهَا، فَهَذَا يُسَمَّى تَغْيِيرًا، إِذْنِ فَمَقَامُ الْمَغْيَرِ أَقْوَى مِنْ مَقَامِ الْأَمْرِ وَالنَّاهِي.

وكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا لَا يُصَلِّيُ مَعَ الْجَمَاعَةِ مَعَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَخِي اتَّقِ اللهَ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا يُسَمَّى أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ، ثُمَّ إِذَا

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/٥١٨).

جئت مرةً ثانيةً ووجدته لم يخرج من بيته ففرغت الباب عليه، فإذا أبى كسرت الباب ثم جررته إلى المسجد، فهذا تغيير.

لكن هذا الأخير ليس كل أحد يطيقه على خلاف الأول، فكل أحد يطيقه إلا ما ندر؛ ولهذا جاء التعبير النبوي: «فإن لم تستطع»، ولم يأت حديث واحد فيه: «مروا بالمعروف فإن لم تستطيعوا»، فدل ذلك على أن التغيير شيء والأمر شيء آخر.

وقوله: «باليَدِ واللِّسان» اليَد في وقتنا هذا لا تكون إلا من ذي سلطان، وإنما كان الأمر كذلك؛ لثلا يصبح الناس فوضى.

وعلى كل حال فنحن نقول: إن التغيير شيء لا يكون إلا من ذي سلطان وهو حق؛ لأنه لو جعل التغيير باليد لكل إنسان لأصبح من رأى ما يظنه منكراً منكراً عنده، فأتلف أموال الناس من أجل أنه منكراً، فمثلاً يرى بعض الناس أن المذيع منكراً، فإذا مر هذا برجل قد فتح المذيع الأخبار، وقلنا غير باليد، فإنه يكسر المذيع مع أنه ليس له حق في أن يكسره.

فلو جعل التغيير في وقتنا الحاضر لغير ذي سلطان لأصبح الناس فوضى، وتقاتل الناس فيما بينهم.

ومنذ سنواتٍ حدث أن دخل حاجٌ من الحجاج إلى مسجد مطار جدةً ومعه مذيع، فقام رجلٌ ينهائهم عن هذا أمام المصلين، وقال: نعوذ بالله؛ يأتي أحدكم بالمذيع مزمار الشيطان ويجعله معه في المسجد... وهو مذيع فيه تسجيل. فهذا لعله يسمع أخباراً يسجلها تنفعه، فقام الحاج يتكلم كلاماً عظيماً منبهراً: هل هذا حرام؟! نحن جئنا لنحج ولا نبتغي الحرام.

فقلت لهم: اطمئنوا فإنه حلال - إن شاء الله - لكن إياكم أن تفتحوه على الأغاني والموسيقى، فإن هذا حرام، أمّا الأخبار والقرآن والحديث فهذا ليس فيه بأس، فالقرآن والحديث طيب والأخبار من الأمور المباحة، فأقول: إن بعض الناس يظن ما ليس منكرًا منكرا، فلو قلنا: غير باليد، كسر هذا المذيع أو المسجل أو الذي يرى أنه منكر.

ولهذا نقول: الإزالة باليد أو التغيير باليد في الوقت الحاضر لا يكون إلا من ذي سلطان، والسلطان من أعطاه ولي الأمر صلاحية في ذلك، وعلى هذا فرجال الحسبة الموجودون عندنا يكون لهم السلطة.

وقوله: «فاصبر» أمر بالصبر؛ لأنَّ المقام يحتاج إلى الصبر؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿يَبْنِيْ أَقْصَرُ الصُّلُوَّةِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾.

.... وَزَلْ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ لِمُنْكَرٍ، وَاحْذَرْ مِنَ النَّقْصَانِ

فهذه مراتب التغيير غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد سبق أن هناك ثلاث مراتب: الدعوة، والأمر والنهي، والتغيير.

فالدعوة أن يدعوا الإنسان إلى الله عزَّ وجلَّ ترغيبًا وترهيبًا، دون أن يوجَّه أمرًا معيَّنًا لشخص معين.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ما يوجَّه إلى شخص معيَّن أو طائفة معينة وما أشبه ذلك، لكن فيه أمر؛ أفعَلُوا واثْرُكُوا.

فلو قام رجلٌ بعد صلاة الظهر مثلاً يدعو الناس، ويرشدُهم إلى الله؛ يُبيِّن الحقَّ ويرغب فيه ويبيِّن الباطل ويحذّر منه، فإن هذا يُقال: إنه داعٍ إلى الله، ولو رأينا

رجلاً يَقُولُ لشخص: يا فلان افعل كذا، يا فلان اتق الله، اترك كذا؛ فإن هذا أمرٌ وناه.

أَمَّا التَّغْيِيرُ فَهُوَ أَنْ يُغَيِّرَ الْإِنْسَانُ مِنْكَرًا بِنَفْسِهِ، بَأَنْ يَكُونَ دَعَا صَاحِبِ الْمُنْكَرِ إِلَى تَرْكِهِ وَلَكِنْ أَبَى، أَوْ أَمَرَ تَارِكِ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَكِنْ أَبَى، فَهَذَا يُغَيِّرُ؛ بَأَنْ يُضْرَبَ وَيُجْبَسَ وَتُكْسَرُ آلَةُ اللَّهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقد قيّد الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التَّغْيِيرَ، وَلَمْ يَقَيِّدِ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، قَالَ: «وَاللَّهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ السَّفِيهِ وَلَتَأْطُرْنَهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا»^(١)، وَمَا قَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتُمْ، لَكِنْ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ»^(٢).

إِذَنْ؛ فَالتَّغْيِيرُ غَيْرُ الدَّعْوَةِ وَالْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ؛ فَالتَّغْيِيرُ فِيهِ سُلْطَةٌ وَقُدْرَةٌ، وَالْأَبَ فِي بَيْتِهِ دَاعٍ أَمْرٌ مَغْيَرٌ، لِأَنَّ لَهُ سُلْطَةً، وَرَجُلُ الْحِسْبَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ دَاعٍ وَأَمْرٌ وَمَغْيَرٌ، لَكِنْ لَيْسَ التَّغْيِيرُ لِكُلِّ أَحَدٍ، فَمَا كُلُّ أَحَدٍ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَغْيِرَ، فَقَدْ يَغْيِرُ الْإِنْسَانُ وَيَلْحَقُهُ مِنَ الضَّرَرِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، بَلْ يَلْحَقُ غَيْرَهُ أَيْضًا مَنْ لَمْ يَشَارِكْهُ فِي التَّغْيِيرِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «زِلْ بِالْيَدِ» أَيُّ: غَيِّرْ بِالْيَدِ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَالَ: «وَاللِّسَانِ»، وَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ رَبَّتْهَا تَرْتَبًا مُحَلِّيًّا لَا لَفْظِيًّا، فَلَمْ يَأْتِ بِ(تَمَّ) الدَّالَّةَ عَلَى التَّرْتِيبِ، أَوْ بِالْفَاءِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ تَقْدِيمُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، أَبَدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم (٤٣٣٦)

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان...، رقم (٤٩).

به»^(١)، مع أن الله قال: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ولم يقل: ثم المروة. إذن فالأول: التَّغْيِير باليد، والثاني: التَّغْيِير باللسان.

والتَّغْيِير باللسان ليس أن تقول: يا فلان لا تفعل هذا اتق الله، بل أن تتَّهِّره، وأن تُريه سُلطة وقُدرة واستعلاءً بالحق، فهذا التَّغْيِير باللسان.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ: «واحذر من النَّقْصان» والنَّقْصان هو أن تُعَيِّر بالقلب؛ لأنَّه أضعف الإيمان.

لكن هل الإنسان يُمكن أن يُغيِّر بالقلب؟

الجواب: نعم، يمكن؛ بالكراهة للمنكر وعدم مخالطة فاعليه؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، إنكم إذن -أي: إذا قعدتم - مثلهم.

فإذا فرضنا أن قومًا يلعبون الشطرنج ومعهم رجلٌ صالح، فقال: يا قوم اتَّقُوا الله، هذا حرامٌ لا يجوز، قالوا: لن ندع هذا، فلا يجوز أن يجلس معهم، لكنهم إذا قالوا له: إن خرجت سنُفعل بك كذا وكذا فجلس، فلا يأثم لأنَّه مكره على الجلوس، فإن قال: أنا لم أكره على الجلوس لكن أخشى إن ذهبْتُ أن يقع بيني وبينهم عداوة، فإننا نقول له: وليكن، إنك إذا عاديتهم لله، فإنَّه لا يضرَّك، فإن قال: أخشى أن يقع بيني وبينهم قطيعة رحم، فنقول: لا يقع بينك وبينهم قطيعة رحم، صلهم أنت؛ فإنَّ صلة الرَّحم من قبلك ممكنة، وليست متعذِّرة، وأنت إذا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

وصلّتهم وهم يقطعونك فكاننا تُسفهم الملّ، كما جاء في الحديث^(١).

فالحاصل: أن التّغيير له ثلاث مرّاتٍ؛ الأوّل باليد، والثّاني باللسّان، والثّالث بالقلْب، ومعنى التّغيير بالقلْب: الكراهة وعدم المخالطة.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٨).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٨٢ وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدْ ارْتَكَبَ فَقَدْ آتَى بِمَا بِهِ يُقْضَى الْعَجَبُ

الشرح

قوله: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، و«فقد» جوابُ الشَّرْطِ، «عَمَّا لَهُ قَدْ ارْتَكَبَ» في بعض النسخ (عَنْ مَا) وهذا غلط؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقْرُؤُهَا عَلَى هَذَا سَيَحْسِبُهَا «عَنْ مَالِهِ»، وقوله: «وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ قَدْ ارْتَكَبَ...» الخ، أي: عَنِ الَّذِي هُوَ يَرْتَكِبُهُ، وهنا يَقْصِدُ الْمُؤَلَّفُ أَنَّ مَنْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَرْتَكِبُهُ، فَإِنَّهُ فَعَلَ مَا يَدْعُو إِلَى الْعَجَبِ.

فمثلاً إذا نهى الإنسان عن شيء يَرْتَكِبُهُ، مثل أن يَرَى رجلاً يتعامل بالرِّبَا فيقول له: يا فلان اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَتَعَامَلْ بِالرِّبَا، فَإِنَّ الرِّبَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَهُوَ نَفْسُهُ لَهُ حِلٌّ يَتَعَامَلُ بِالرِّبَا فِيهِ، هَذَا عَجَبٌ، وَهَذَا يَقْضِي بِهِ الْعَجَبُ؛ إِذْ كَيْفَ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ هُوَ يَفْعَلُهُ؟! وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا مَا فَعَلَهُ، وَإِنْ فَعَلَهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ سَفِيهٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣]، فَهَذَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

وَلِهَذَا «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَفْتَابُ بَطْنِهِ -يعني: أمعائه-، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، مَا لَكَ؟ أَلَمْ تَكُنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ أَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتَيْتُهُ»^(١)، وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ نَسَأُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب

وفضيحةً وعارٌ، وكذلك يَكُونُ هو أَوَّلُ مَنْ تُسَعَّرُ بِهِ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ. ويقول الشاعر^(١):

لَا تَنْهَ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والمُهِمُّ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَأْتِي بِشَيْءٍ يَنْهَى عَنْهُ، هَذَا أَتَى بِمَا بِهِ يَقْضِي الْعَجَبُ، أَوْ بِمَا بِهِ يَقْضِي الْعَجَبُ؛ إِذْ كَيْفَ يَأْمُرُ بِمَا لَا يَفْعَلُ، أَوْ يَنْهَى عَمَّا يَفْعَلُ.

وإِثْبَانُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْبَيِّنِ أَوْ بِهَذَا الْحُكْمِ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، يُفِيدُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَا يُسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، فَلَوْ كَانَ مُبْتَلًى بِهَذَا الْأَمْرِ وَيَفْعَلُهُ فَلَيْتَنَّهُ عَنْهُ، وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا مُبْتَلًى بِشُرْبِ الْمَخْدَرَاتِ، وَشَارِبِ الْمَخْدَرَاتِ لَا يَكَادُ يُقْلَعُ، وَهُوَ يَنْهَى النَّاسَ عَنِ الْمَخْدَرَاتِ، فَلَا يُقَالُ لَهُ: مَا دُمْتَ أَنْتَ تَفْعَلُ اسْكُتْ، بَلْ نَقُولُ لَهُ: إِنَّهُ النَّاسُ.

إِذَنْ؛ فَلَا يُسْقُطُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَنَّ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُخَالَفًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ الْمُخَالَفَةِ، يَكُونُ قَدْ تَرَكَ وَاجِبِينَ:

الأَوَّلُ: تَرَكَ الْمَعْصِيَةَ الَّتِي يَفْعَلُهَا.

وَالثَّانِي: الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

فَنَقُولُ: وَإِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ فَأْمُرْ بِهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَفْعَلُ الْمُنْكَرَ فَإِنْ فَعَلَكَ إِيَّاهُ لَا يُسْقُطُ عَنْكَ النَّهْيُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ عَنْهُ.

= الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله...، رقم (٢٩٨٩).

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: للأخطل، وقيل للطِّرِمَاح، وقيل: لغيرهم. يُنظر معاني القرآن للفرّاء (١/ ٣٤، ١١٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٤٧).

فإذا قال قائل: كيف أنهى عنه وأعرض نفسه للفضيحة والوعيد في قول النبي ﷺ بأنه يلقى في النار فتندلق أفتاب بطنه^(١).

فالجواب: إنما ذكر النبي ﷺ ذلك تحذيرًا من أن يأمر الإنسان ولا يفعل أو أن ينهى ويفعل، وليس مراده أن يحذر من أن يأمر بما لا يفعل، وأن ينهى عما يفعل.



(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب الزهد والرفائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله...، رقم (٢٩٨٩).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٨٣ فَلَوْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ فَذَاذَاهَا عَنْ غِيَّهَا؛ لَكَانَ قَدْ أَفَادَهَا

الشرح

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ فَذَاذَاهَا عَنْ غِيَّهَا» ولم يقل: فلو اعتنى بنفسه؛ يعني: وترك الآخرين، لأنَّ البداية لها نهاية، فيبدأ أولاً بنفسه ثم بغيره، وهذه هي الحكمة، وهذا هو الترتيب الصحيح.

لكن لو أصرَّ هو على فعل المعصية فلا يمتنع ذلك من ترك النهي عنها. وبهذا يكون قد انتهى الكلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأتت الخاتمة، نسأل الله حسن الخاتمة.





الخاتمة



١٨٤ (مَدَارِكُ الْعُلُومِ) فِي الْعِيَانِ مَحْصُورَةٌ فِي (الْحَدِّ) وَ (الْبُرْهَانِ)

١٨٥ وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ (أَصْحَابِ النَّظَرِ) (حِسٌّ) وَ (إِخْبَارٌ صَحِيحٌ) وَ (النَّظَرُ)

الشرح

هذه مسائل مبنية على علم المنطق، والمؤلف رحمه الله أتى بها ملجأ إليها، وإلا فنحن في غنى عن المنطق؛ فالصحابة رضي الله عنهم لم يدرسوا المنطق، ولا عرفوا المنطق، والتابعون كذلك.

والمنطق حدث أخيراً، ولا سيما بعد افتتاح بلاد الفرس والرومان حيث انتشرت كتب الفلاسفة، ولا سيما أنها دعمت بعمل من الخلافة كما فعل المأمون، الذي قال عنه شيخ الإسلام رحمه الله: «لَا أَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِلُ لِلْمَأْمُونِ عَمَّا صَنَعَ بِهِذِهِ الْأُمَّةُ»^(١)، أو كلمة نحوها - والعياذ بالله - فقد جرّ الناس إلى سوء، ودعاهم إلى ضلالة، والله حسيبه.

لكن علم المنطق كتب فيه العلماء رحمه الله وحذروا منه، ومَن كتب في الرد على المنطق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد كتب في الرد عليهم كتابين أحدهما مطوّل والآخر مختصر؛ المطوّل: (الرّدُّ على المنطقيين)، والمختصر: (نقض المنطق)، وهذا الأخير أحسن لطالب العلم؛ لأنه أوضح وأحسن ترتيباً، وقد ذكر رحمه الله

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٠).

في مقدمة كتاب (الرّد على المنطقيين)، فقال: «إن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا يتنفع به البليد»^(١)، فالبليد يبقى ساعاتٍ ليحل سطرًا مما كُتب فيه، والذكي لا يحتاج إليه، وإذا كان الذكي لا يحتاج إليه والبليد لا يتنفع به، إذن فإنّ دراسته مضيعةٌ وقت.

وهذا الكلام من شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - يدلُّ على أن أدنى أحواله الكراهة، والعلماء رحمهم الله اختلفوا فيه؛ فمنهم من حرّمه، ومنهم من قال: ينبغي أن يُعلم، ومنهم من فصل، فقال: الإنسان الذي عنده منعةٌ لا يؤثر على عقيدته فإنّه ينبغي أن يتعلّمه؛ ليحاجّ به قومه. أي: قوم المنطق، ومن لم يكن كذلك فلا يتعلّمه؛ لأنّه ضلالٌ.

والصحيح أنّه لا يتعلّمه مطلقًا؛ لأنّه مضيعةٌ وقت، لكن إذا اضطرَّ إلى شيء منه فليُراجع ما اضطرَّ إليه فقط؛ ليكون تعلّمه إيّاه كأكل الميتة، يحل للضرورة وبقدّر الضرورة، فإذا كان هناك اضطرارٌ أخذ من علم المنطق ما يُضطرّ إليه فقط، أمّا أن يتوسّع ويضيّع وقته فيه فلا.

وذلك لأنّه ما أدخل علم المنطق على المسلمين إلّا البلاء، حتّى أوصلهم إلى أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، وينكروا على الله ما وصف به نفسه، فالمسألة خطيرة، والله عزّ وجلّ نزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، لا يحتاج الناس إلى شيء بعد كتاب الله، وأمر عند التنازع أن يُردّ إلى الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

[النساء: ٥٩].

وقول المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ:

(مَدَارِكُ الْعُلُومِ) فِي الْعِيَانِ مَحْصُورَةٌ فِي (الْحَدِّ) وَ(الْبُرْهَانِ)

يعني المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ بِذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ يُدْرِكُ بِأَمْرَيْنِ: حَدٌّ وَدَلِيلُهُ؛ الْحَدُّ فِي قَوْلِهِ: «فِي الْحَدِّ»، وَالِدَّلِيلُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْبُرْهَانِ»، يَعْنِي: الدَّلِيلُ، فَكُلُّ الْمَعْلُومَاتِ مَحْصُورَةٌ فِي الْحَدِّ وَالدَّلِيلِ.

وَالْحَدُّ يَكُونُ بِهِ التَّصَوُّرُ، وَالدَّلِيلُ يَكُونُ بِهِ النَّفْيُ أَوْ الْإِثْبَاتُ، وَالْأَسْبَقُ الْحَدُّ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، تَصَوُّرٌ أَوْ لَا ثُمَّ احْكُمَ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ بِالنَّفْيِ، وَهَذَا حَقٌّ؛ لِأَنِّي مَثَلًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَاجِبٌ حَتَّى أَعْرِفَ مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَمَا مَعْنَى الْأَمْرِ، فَحِينَئِذٍ أَقُولُ هُوَ وَاجِبٌ، أَمَّا أَنْ يُقَالَ لِي: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَاجِبٌ، وَأَنَا لَا أَعْرِفُ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَلَا أَعْرِفُ مَعْنَى الْمَعْرُوفِ، فَهَذَا سَبْقٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ أَوَانِهِ.

وَكثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ -وَلَا سِيَّاهُ الْفُقَهَاءُ- يَحْدُّونَ الشَّيْءَ بِحُكْمِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَتَضَمَّنُ الْحُكْمُ الْحَدَّ، لَكِنْ هَذَا عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ مَمْنُوعٌ، كَمَا قِيلَ:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

وقوله: «مدارك العلوم... مَحْصُورَةٌ فِي الْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ» هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ؛ أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ مَحْصُورَةٌ بِالْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ، وَهَذَا فِي الْأُمُورِ الْمُعْقُولَةِ قَدْ يَكُونُ مَقْبُولًا، أَيْ: أَنْ نَحْدَّ أَوَّلًا ثُمَّ نَحْكُمُ ثَانِيًا، لَكِنْ هُنَاكَ أَشْيَاءٌ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعَقْلِ، بَلْ تُعْرَفُ بِالْحَسِّ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَدَارِكَ الْعُلُومِ مَحْصُورَةٌ فِي الْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ خَرَجَ عَنْ هَذَا جَمِيعَ الْمَحْسُوسَاتِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ نَقْصٌ، لِأَنَّنَا نَعْلَمُ بِالْحَسِّ أحيانًا أَكْثَرَ مِمَّا نَعْلَمُ

بالعقل، والحس يشترك في العلم به عامة الناس وخاصة الناس، والعقل لا يشترك فيه إلا من كان ذا عقلٍ وذكاءٍ.

ولهذا قال: «وقال قوم» وهذا قول ثانٍ «عند أصحاب النظر» أي: من أصحاب النظر (حس وإخبار صحيح والنظر)، أي: قال قوم من العلماء رحمهم الله: إن مدارك العلوم ثلاثة: الحس، والخبر الصحيح، والنظر، وهو العقل، يعني: أن الأشياء تُدرك بواحدة من هذه الأمور الثلاثة.

الحس: وهو ما يُدرك بإحدى الحواس الخمسة، وهي السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، فهذه الحواس ما أدرك بها فهو مدرك بالمحسوس، فإذا أخذت عسلًا فشربته أدركت حلاوته بالذوق، وإذا أخذت طيبًا فشمتته أدركته بالشم، وإذا رأيت شبحًا فأدركت أنه إنسانٌ فبالبصر، وإذا سمعت صوتًا فأدركت أنه صوتٌ فهو بالسمع، وإذا وقعت يدي على شيءٍ لئن فأدركت ليوته فهو باللمس.

هذا لا شك أن كل إنسانٍ يدركه حتى الصبي، بل حتى البهائم، فالبهائم إذا رأت الشيء الأخضر قربت منه على أنه علف، وإذا شمّت الشيء فرت منه على أنه سيئ؛ ولهذا فإنك تُقدّم لها أحيانًا طعامًا له رائحةٌ مُنتنة، وطعامًا بدون رائحة، فتجدها تأكل مما لا رائحة فيه، وتدع الذي فيه الرائحة المُنتنة، كما أنك تُشاهد البقرة وهي من أبلد البهائم تنفض العلف بفمها وتأخذ الشيء الطيب، كما تختار أنت التمرة الطيبة من التمر، فهذا الإدراك بالحس متفق عليه بين جميع المدركين من البهائم والادميين.

والإدراك بالحس أمر يقينيٌ أحيانًا، وظنيٌ أحيانًا؛ فأحيانًا تُدرك الشيء يقينًا على ما هو عليه، وأحيانًا تدركه ظنًا؛ ولذلك يرى الإنسان الشبح البعيد فيظنه

رجلاً، فإذا دنا منه فإذا هي شجرة ملتفة على بعضها، وأحياناً يرى حيواناً بعيداً فيظنه ذئباً، فإذا دنا منه فإذا هو غزال، وأحياناً يرى الشيء متحرّكاً وهو ساكن، أو ساكناً وهو متحرّك.

إذن؛ فالإدراك بهذه الأمور الحسّية لا يكون يقينياً على كلّ حال، بل قد يكون يقينياً وقد يكون ظنيّاً، وذلك حسب القوّة والقُرب.

والإدراك الثاني: هو الإخبارُ الصّحيحُ، فالإخبارُ الصّحيحُ مما تُدرِك به العلوم، فنحن لم نعلم عمّا مضى من الأمم والرُّسل إلّا عن طريق الخبرِ الصّحيح، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]، فالذي أعلمنا هذا هو الله عزّ وجلّ، وكذلك الأخبارُ الصّحيحةُ عن رسولِ الله ﷺ، فالذي دلّنا أن هناك ثلاثة من بني إسرائيل انطبَق عليهم الغارُ، وتوسَّلوا إلى الله بصالح أعمالهم هو النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخبرِ الصّحيح^(١).

والثالث: النَّظر، والنَّظرُ يعني العقل؛ ولهذا يُقال: أدلّة نظريّة، وأدلة أثرية، فالنظريّة هي ما يُدرِك بالعقل؛ لأنّ في الاستدلالِ بالعقل ينظر الإنسان ثم يحكم، والأثرية ما أثر من الكتاب والسنة.

وهذا القولُ أصحُّ، لكن هذا القولُ أخرج الحدّ، كأنه يقول: لا ضرورة للحدّ، كلّ أحدٍ يعرف الإنسان، ولو سألت: ما هو الإنسان؟ كان الجوابُ عند القومِ الأوّلين أن يقولوا: الإنسان حيوان ناطق، أمّا هؤلاء فيقولون: الإنسان هو الإنسان، هذا معروفٌ بالحس.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه...، رقم (٢٢١٥).

أَمَّا أَوْلَئِكَ فَيَقُولُونَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ؛ حَيَوَانٌ لَأَنَّ فِيهِ حَيَاةً، وَنَاطِقٌ لَأَنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ الْمُمَيِّزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْحَيَوَانَاتِ؛ لَأَنَّ كُلَّ الْحَيَوَانَاتِ بَهِيمٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْطِقُ، لَكِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ فِيهَا بَيْنُهَا تَنْطِقُ وَتَعْرِفُ حَتَّى مَعْنَى الصَّوْتِ، حَتَّى إِنْ الذُّكُورُ إِذَا اخْتَاجَتِ الْإِنَاثَ أَوْ بِالْعَكْسِ فَلَهَا نِعْمَةٌ غَيْرُ نِعْمَتِهَا الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الطَّعَامِ، حَتَّى إِنْ الْهَرَّةُ إِذَا نَادَتْ أَوْلَادَهَا فَلَهَا نِعْمَةٌ غَيْرُ النِّعْمَةِ الْآخَرَى، لِأَنَّهَا تَنْطِقُ بِكَلَامٍ يُفْهَمُ؛ وَلِذَلِكَ تَجِدُهَا إِذَا وَجَدْتَ طَعَامًا ثُمَّ نَادَتْ أَوْلَادَهَا بِصَوْتٍ خَاصٍ اجْتَمَعُوا عَلَيْهَا.

وكَذَلِكَ الدِّيكُ فَإِنَّ لَهُ مَنَاطِقَ، فَهُوَ يُؤذِّنُ وَهَذَا مَعْرُوفٌ، وَيَقْطُقُ إِذَا رَأَى هَرًّا أَوْ شَيْئًا يَسْتَنْكِرُهُ، وَهَذَا مَعْنَاهُ اخْتِجَاجٌ، وَكَذَلِكَ يَدْعُو غَيْرَهُ إِذَا رَأَى حَبَّةً، فَبَعْضُ الدِّيَكَةِ عِنْدَهَا إِثَارٌ عَظِيمٌ، فَلَوْ كَانَ جَائِعًا جَدًّا ثُمَّ رَأَى حَبَّةً فَإِنَّهُ يُنَادِي الدَّجَاجَ، وَنِدَاؤُهُ لِلدَّجَاجِ بِنِعْمَةٍ خَاصَّةٍ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَهُ مَنْطِقٌ، لَكِنْ نَحْنُ لَا نَفْهَمُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وَالْمُهِّمُ أَنَّ أَصْحَابَ الْقَوْلِ الثَّانِي يَقُولُونَ: لَا حَاجَةَ لِلْحَدِّ؛ لَأَنَّ الْأُمُورَ مَعْرُوفَةً؛ لِأَنَّكَ رَبِّمَا لَوْ حَدَّدْتَ شَيْئًا عَلَى حَسَبِ قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ جَعَلْتَهُ خَفِيًّا عَلَى النَّاسِ، فَأَيُّهُمَا أَوْضَحُ: أَنْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ بَشَرٌ، أَوْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ؟ لَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْضَحُ وَأَبِينُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَا حَاجَةَ لِلْحَدِّ؛ لَأَنَّ الْأُمُورَ مَعْرُوفَةً، إِمَّا بِالْحَسِّ، وَإِمَّا بِالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ بِالنَّظَرِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٨٦ فَ(الْحَدُّ) وَهُوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ وَصَفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهُم
 ١٨٧ وَ(شَرْطُهُ) طَرْدٌ وَعَكْسٌ، وَهُوَ إِنْ
 ١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِ(الْجِنْسِ) ثُمَّ (الْخَاصَّةِ) فَذَلِكَ (رَسْمٌ)، فَافْهَمِ الْمُحَاصَّةَ

الشرح

بدأ المؤلف بتعريف الحدّ تفريعاً على القول الأول، فقال: «فالحدّ وهو أصل كل علم» لكن قوله هذا فيه نظر، فمن الذي قال إنه أصل كل علم؟ بل من قال: إن العلوم تفتقر إليه؟ لأنّ القول الثاني الذي ذكره يقول: إن الحدّ لا نفتقر إليه، فكيف نقول: إنه أصل كل علم.

ولهذا تجد هؤلاء القوم الذين يرون هذا يتعبون في صياغة الحدّ، فيأتي بجُملة، ثم يأتي آخر فيقول: هذه غير جامعة، أي: أنّه يخرج منها بعض الأفراد، ويأتي آخر بحدّ فيقول الثاني: غير مانع، أي: أنّه يدخل فيه ما ليس منه، فتجدهم يتعبون في صياغة الحدود، مع أنّها أمرٌ واضح، فنحن نقول: إن الحدّ لا شكّ أنه يبين في بعض الأحيان، ويوضح، لكن ليس لنا أن ندّعي أنّه أصل كل علم.

فالحدّ «وصفٌ محيطٌ كاشفٌ فافتَهُم» وهذا تعريف الحدّ: «وصفٌ محيطٌ» أي: جامعٌ، «كاشفٌ» يعني: مانع، فلا بدّ أن يكون جامعاً مانعاً، هذا هو الحدّ.

فإذا قلت: ما هي الطهارة؟ فالطهارة على الرأى الثاني هي: أن يتنظف الإنسان مما ينبغي أن يتنظف منه، وعلى الرأى الأول، هي: ارتفاع الحدّث وما في معناه وزوال

الْحَبْثُ. فَارْتِفَاعُ الْحَدَثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، أَي: مَا فِي مَعْنَى ارْتِفَاعِ الْحَدَثِ لَا مَا فِي مَعْنَى الْحَدَثِ.

فَتَجِدُ أَنَّ هَذَا رَبِّمَا لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: الطَّهَارَةُ التَّنْظُفُ مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْظُفُ مِنْهُ إِنْ كَانَ حَدَثًا أَوْ خَبَثًا، كَانَ التَّعْرِيفُ وَاضِحًا، فَلِأَوَّلِ جَامِعٍ مَانِعٍ فِي الْوَاقِعِ، لَكِنْ فِيهِ صُعُوبَةٌ فِي صِيَاعَتِهِ وَفَهْمِهِ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَشَرْطُهُ» أَي: شَرْطُ صَحَّتِهِ «طَرْدٌ وَعَكْسٌ» يَعْنِي يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مُطَرَّدًا مَنَعَكْسًا، مَطَرَّدًا. يَعْنِي: الْجَامِعُ، مُنْعَكْسًا. يَعْنِي: الْمَانِعُ، يَعْنِي: يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَطَرَّدًا تَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الْأَفْرَادِ، وَمَنَعَكْسًا يُخْرَجُ مِنْهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

فَلَوْ قِيلَ لَكَ: مَا هُوَ الْإِنْسَانُ؟ فَقُلْتَ: الْإِنْسَانُ جُثَّةٌ ذَاتُ رُوحٍ، فَالْحَدُّ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْبَعِيرُ؛ لِأَنَّ الْبَعِيرَ جُثَّةٌ ذَاتُ رُوحٍ، وَإِذَا قَالَ آخَرُ: الْإِنْسَانُ جُثَّةٌ ذَاتُ رُوحٍ طَيِّبٍ، فَالْحَدُّ أَيْضًا غَيْرُ جَامِعٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِنْسَانٍ طَيِّبًا، فَيَخْرُجُ مِنْهُ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ مِنْ لَيْسَ بِالطَّيِّبِ، فَيَكُونُ هَذَا لَمْ يَجْمَعْ النَّاسَ كُلَّهُمْ، فَهُوَ غَيْرُ مَطَرَّدٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ، فَلَا بُدَّ فِي الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ مَطَرَّدًا مَنَعَكْسًا.

وكَذَلِكَ لَوْ قُلْنَا: عُضْوُ الْهَيْئَةِ رَجُلٌ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَهَذَا الْحَدُّ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَعْضَاءِ الْهَيْئَةِ، حَيْثُ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَعْضَاءِ الْهَيْئَةِ، أَمَّا إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ بِتَكْلِيفٍ مِنَ السُّلْطَانِ، فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ مَانِعٌ.

وَإِذَا قُلْنَا: رَجُلٌ الْهَيْئَةِ رَجُلٌ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، مَكْلَفٌ مِنْ ذِي

السُّلْطَان، عَلَيْهِ شِيعَا؛ فَهَذَا الْحَدُّ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِأَن بَعْضَهُمْ لَيْسَ عَلَيْهِ شِيعَا.

إِذَنْ؛ فَالْجَامِعُ: هُوَ الشَّامِلُ لْجَمِيعِ الْمَحْدُودِ، وَالْمَانِعُ: هُوَ مَا يَمْنَعُ دُخُولَ غَيْرِ الْمَحْدُودِ فِيهِ.

فَإِذَا عَرَّفْنَا الطَّهَّارَةَ بِأَنَّهَا إِزَالَةُ الْخَبَثِ، كَانَ هَذَا الْحَدُّ غَيْرَ جَامِعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ.

وَإِذَا قُلْنَا: الطَّهَّارَةُ هِيَ ارْتِفَاعُ الْحَدَثِ الْوَاجِبِ رَفْعُهُ وَزَوَالُ الْخَبَثِ. كَانَ هَذَا الْحَدُّ غَيْرَ جَامِعٍ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ بِذَلِكَ الطَّهَّارَةَ الْمَسْنُونَةَ.

فَالْمِهُمُّ أَنَّ الْحَدَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، فَانْظُرْ هَذِهِ التَّعْقِيدَاتِ، وَنَحْنُ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَسْلَمَ مِنْ هَذَا وَنَقُولَ: الْمَحْدُودَاتُ مَعْرُوفَةٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْرِكَ الْمَعْلُومَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ حَدِّهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الدَّلِيلُ وَهُوَ الْبُرْهَانُ الَّذِي يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ أَوْ نَفْيَهُ، فَالدَّلِيلُ هُنَا صَحِيحٌ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ يُثَبِّتُ الشَّيْءَ أَوْ يَنْفِيهِ، لَكِنْ كَوْنُنَا لَا نُدْرِكُ الْمَعْلُومَاتِ إِلَّا بِهَذَا فَفِيهِ نَظَرٌ.

وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ مَدَارِكَ الْعُلُومِ الَّتِي تُدْرِكُ بِهَا الْعُلُومُ ثَلَاثَةٌ: الْحَسُّ، وَالْإِخْبَارُ الصَّحِيحُ، وَالْعَقْلُ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ إِنْ أَتَبَا عَنْ الذَّوَاتِ فَالْتَّامَ اسْتَبْنِ» بَعْدَ أَنْ عَرَّفَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدَّ وَذَكَرَ شَرْطَهُ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ أَقْسَامِ الْحَدِّ وَهِيَ كَمَا يَلِي:

أَوَّلًا: الْحَقِيقِي التَّامُّ؛ وَهُوَ مَا أَتَبَا عَنْ الذَّوَاتِ، أَي: عَنْ حَقِيقَةِ الذَّاتِ، فَإِذَا أَتَبَا عَنْ حَقِيقَةِ الذَّاتِ مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ فَهُوَ تَامٌ.

مثال ذلك: الإنسان حيوانٌ ناطق، هذا أنبأ عن حقيقة الإنسان أنه حيوانٌ، وأنه ناطق، والجنس هنا قريب.

ويوضح ذلك أن كلمة (حيوان) لو وُضع بدلاً منها (جثة) فقلنا: الإنسان جثة ناطقة، صح. لكن جثة أبعد عن الإنسانية من حيوان، لأن الجثة تشمل الحيوان الذي فيه الروح، والذي ليس فيه الروح، فهي جنس بعيدٌ وحيوان جنس قريب، فإذا كان الجنس قريباً مع ذكر الفصل فإن هذا يكون حدّاً تامّاً، ويسمونه حدّاً حقيقياً تامّاً.

ثانياً: الحقيقي الناقص؛ وهو الذي يُنبئ عن الحقيقة بجنس بعيد، وذلك مثل قولنا: الإنسان جثة ناطقة، فهذا حد ناقص؛ لأنه أنبأ عن الذات بجنس بعيد، وهذا هو النوع الثاني للحد.

وَإِنْ يَكُنْ بِالْجِنْسِ ثَمَّ الْخَاصَّةُ فَذَلِكَ رَسْمٌ، فَافْهَمِ الْخَاصَّةُ

ثالثاً: الرّسمي التّام؛ وهو ما كان بالجنس القريب والخاصّة، والخاصّة أي: ما يختصّ به الإنسان ولكنه ليس فصلاً.

مثال ذلك: أن تقول: الإنسان حيوانٌ ضاحكٌ، فوصف ضاحك لا يُلزم الإنسان كما يلزمه ناطق، لكنهم يقولون -وقد لا نُسلم لهم-: إنه من خصائص الإنسان، وإنه لا يضحك إلا الإنسان. فهي من خصائصه، لكن ليست من لوازمه؛ أمّا النطق فمن لوازمه، حيث الأصل أنه ناطق، لكن ليس الضحك من لوازمه؛ لأن الأصل أنه غير ضاحك، لأن الضحك له سبب فيكون هذا للجنس ثم الخاصّة، وهذا يسمونه حدّاً بالرّسم، وليس حقيقياً.

رابعاً: الرَّسْمِي النَّاقِص؛ وهو ما كَانَ بِالْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَالْخَاصَّة، مثل: الْإِنْسَانُ جُثَّةٌ ضَاحِكٌ.

إِذْنٌ إِذَا كَانَ الْحَدُّ يُنْبِئُ عَنِ الذَّاتِ فَهُوَ الْحَقِيقِيُّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِجِنْسٍ قَرِيبٍ فَهُوَ التَّامُّ، وَإِنْ كَانَ بِجِنْسٍ بَعِيدٍ فَهُوَ النَّاقِصُ، وَمَا أَتَبَأَ عَنِ الْخَصَائِصِ فَهَذَا الرَّسْمُ، وَيَكُونُ تَامًّا إِنْ كَانَ بِجِنْسٍ قَرِيبٍ، وَنَاقِصًا إِنْ كَانَ بِجِنْسٍ بَعِيدٍ.

خامساً: الْحَدُّ بِالْأَظْهَرِ، وَالْحَدُّ بِالْأَظْهَرِ يُسَمَّى حَدًّا لَفْظِيًّا، وَمَعْنَاهُ أَنْ تُفَسَّرَ الْكَلِمَةُ بِمَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْهَا عِنْدَ الْمَخَاطَبَةِ.

مثال ذلك: (الْعَيْشُ) عِنْدَنَا هُوَ الْقَمْحُ، فَإِذَا كُنْتُ تَخَاطَبُ أَحَدًا مِنْ بَلَدٍ آخَرَ كَسُورِيَا أَوْ مِصْرَ أَوْ الْعِرَاقِ، فَمَعْنَى (الْعَيْشُ) عِنْدَهُ الْخُبْزُ، فَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ تَعْرِفَ لَهُ الْعَيْشَ فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْبُرُّ، فَيَكُونُ الْبُرُّ تَعْرِيفًا (لِلْعَيْشِ) عِنْدَنَا بِاللَّفْظِ، أَيْ: أَنْكَ أَتَيْتَ بِمُرَادِفٍ أَظْهَرَ.

وكَذَلِكَ إِذَا سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: مَا هُوَ الْهَرُّ؟ فَقُلْنَا: «الْبَسُّ». يَكُونُ هَذَا تَعْرِيفًا لَفْظِيًّا لَا مَعْنَوِيًّا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَغَيَّرْ، بَلِ الْمَعْنَى هُوَ نَفْسُهُ، لَكِنْ أَتَيْنَا بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ أَظْهَرَ، وَيُسَمَّى هَذَا تَعْرِيفًا لَفْظِيًّا.

وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ كَسْرُ كَلِمَةِ (بَسُّ)، وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: «بَسُّ» بَفَتْحِ الْبَاءِ، كَمَا جَاءَ فِي الْقَامُوسِ^(١)، قَالَ: الْبَسُّ: الْهَرُّ أَوْ الْقِطُّ.

إِذْنُ صَارَ الْحَدُّ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، هِيَ:

حَقِيقِيٌّ تَامٌّ: هُوَ الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ الذَّاتِ مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْفَاصِلِ، مِثَالُهُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ.

(١) انظر القاموس، (ص: ٥١).

وَحَقِيقِي نَاقِصٌ: وَهُوَ الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ الذَّاتِ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَالْفَاصِلِ،
مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ جُثَّةٌ نَاطِقَةٌ.

وَرُسْمِي تَامٌ: وَهُوَ الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ الذَّاتِ مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَلَا يَذْكُرُ مَعَهُ
الْفَاصِلَ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ مَعَهُ الْخَصَائِصَ. مِثَالُهُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ ضَاحِكٌ.

وَرُسْمِي نَاقِصٌ: وَهُوَ الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ الذَّاتِ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَلَا يَذْكُرُ مَعَهُ
الْفَاصِلَ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ مَعَهُ الْخَصَائِصَ، مِثَالُهُ: الْإِنْسَانُ جُثَّةٌ ضَاحِكٌ.

وَلَفْظِي: وَهُوَ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِكَلِمَةٍ أَظْهَرَ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ.

وَفِي ذَلِكَ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

..... وَهُوَ إِنْ أَنْبَأَ عَنِ الذَّوَاتِ فَالْتَّامَ اسْتَبْنِ

وَإِنْ يَكُنْ بِالْجِنْسِ ثُمَّ الْخَاصَّةُ فَذَلِكَ رَسْمٌ، فَافْهَمْ الْمَخَاصِصَ

إِذْنِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ، وَإِنَّمَا أَتَى بِقِسْمَيْنِ فَقَطْ:
الْأَوَّلُ: الْحَقِيقِي التَّامُ، وَالثَّانِي: الرَّسْمِي التَّامُ؛ الْجِنْسُ -يَعْنِي: الْجِنْسُ الْقَرِيبَ- ثُمَّ
الْخَاصَّةُ.

وَقَوْلُهُ: «فَافْهَمْ الْمَخَاصِصَ»، الْمَخَاصِصُ مَعْنَاهَا الْمَقَاسِمَةُ، بِمَعْنَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ، أَيْ: أَفْهَمْ الْمَخَاصِصَ بَيْنَ الرَّسْمِيِّ وَبَيْنَ الْحَقِيقِيِّ، وَقَدْ جَاءَ بِهِ هُنَا
لِتَكْمِيلِ الْبَيْتِ، وَإِلَّا فَلَسْنَا بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٨٩ وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحَسٍّ وَحِجَى فَتُنْكِرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الْهَجَا

الشرح

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ هُنا: إِنْ كُلُّ شَيْءٍ مَعْلُومٌ بِالْحَسِّ أَوْ بِالْعَقْلِ فَإِنَّ إِنْكَارَهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ، وَيُسَمَّى مِثْلَ هَذَا الْإِنْكَارَ مَكَابَرَةً.

وهذا يُرَدُّ بِهِ عَلَى السُّوفِسْطَائِيَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْحَقَائِقَ وَالْمَحْسُوسَاتِ، وَيَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ شَكٌّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: جَزَمْتُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَهُوَ شَكٌّ، هُوَ أَيْضًا شَكٌّ، فَإِذَا قُلْتُ: أَنَا أَشْكُّ، قُلْنَا: وَهَذَا شَكٌّ، فَإِذَا قُلْتُ: أَنَا أَشْكُّ بِأَنِّي أَشْكُّ. قُلْنَا أَيْضًا: وَهَذَا شَكٌّ، وَهَلُمَّ جَرًّا؛ فَهُؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ حَتَّى الْحَقَائِقَ، حَتَّى إِنَّهُ يُكَلِّمُكَ وَيُخَاطِبُكَ، وَيَقُولُ: أَنَا لَا أَذْرِي هَلْ أَنَا أَنْتَ أَوْ أَنْتَ أَنَا؟! وَهَذَا مُوجُودٌ، وَيَقَالُ: إِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا النَّوْمَ جَمِيعًا رَبَطُوا فِي رِجْلِ كُلِّ وَاحِدٍ خِيطًا يُخَالِفُ خِيطَ الْآخَرِ، حَتَّى إِذَا صَحَا لَا يَغْلُطُ، وَيَظُنُّ نَفْسَهُ رَفِيقَهُ، وَهَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، وَيُذَكِّرُ عَنْهُمْ أَشْيَاءَ عَجِيبَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَنَقُولُ: هُؤُلَاءِ لَا شَكَّ قَالُوا قَوْلًا قَبِيحًا؛ لِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُشْكُوا حَتَّى فِي اللَّهِ، وَفِي السَّمَاوَاتِ، وَفِي الْأَرْضِينَ، حَتَّى فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَهَمْ يُشْكُونَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَا دُمْتُ جَزَمْتُ بِالشَّكِّ فَأَنَا شَاكٌّ بِهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ أَصِلَ إِلَى يَقِينٍ أَبَدًا.

وَكَذَلِكَ الَّذِي يُنْكِرُ مَا ثَبَتَ بِالْعَقْلِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: كُلُّ حَادِثٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ، قَالَ: لَا أَسْلَمُ بِهَذَا، فَنَقُولُ لَهُ: مِنَ الْقَبِيحِ أَنْ تُنْكِرَ شَيْئًا مَعْلُومًا بِالضَّرُورَةِ

من العقل، ويُعتبر هذا منه مُكابرة، وموقفنا من المكابر الإعراض عنه وتركه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧]، فتركه حتى إذا جاءه الأجل عرف؛ لأنَّ المكابر لا تستطيع أن تُقنعه إطلاقاً، إن أتيت به بدليل أنكره إن أمكنه الإنكار، أو حرّفه إن لم يُمكنه الإنكار، فكيف تصنع مع هذا؟!

ولذلك فنحن نقول: إن الذين يُنكرون المحسوسات جهّال، وجهلهم قبيح، والذين يُنكرون العقليّات التي ليست وهميّات أيضاً جهّال؛ وجهلهم قبيح.

وقد قلت: العقليّات الصّريحة دون الوهميّات؛ لئلاّ يحتجّ علينا المعتزلة والأشاعرة والجهميّة وغيرهم، الذين سلكوا تحكيم العقل في الأمور الغيبيّة، حتى في صفات الله، حيث قالوا: لا نقبل إلا ما أملت علينا عقولنا.

فنقول: هذه العقول التي زعمتموها هي عقول وهميّة وخيالات لا أصل لها؛ لأنّ العقل الصّريح لا يُمكن أن يُناقض النّقل الصّحيح من الكتاب والسّنة أبداً، وهذه قاعدة مطّردة.

ومعنى قولنا: العقل الصّريح أي: الخالص من دائن عظيمين، وهما: الشُّبهة، والشّهوة، ولا أعني شهوة الفرج، بل أعني شهوة الإرادة، فالشُّبهة ألا يكون عنده علم، والشّهوة ألا يكون له إرادة صالحة؛ لأنّ كل الانحرافات عن الحق لا تخرج عن أحد هذين السببين، وهما الشُّبهة والشّهوة؛ فإمّا جهل وإمّا سوء إرادة؛ لذا يقول المؤلّف رحمه الله: «فنكره جهل قبيح في الهجا» يعني بالتبع نجد أن إنكاره جهل قبيح.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٠ فَإِنْ يَقُمْ بِنَفْسِهِ فَـ (جَوْهَرُ) أَوْ لَا فَذَاكَ (عَرَضُ) مُفْتَقِرُ

الشرح

يعني بذلك رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ كُلَّ الْمَوْجُودَاتِ، بَلْ كُلَّ الْمَعْلُومَاتِ لَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ: إِمَّا شَيْءٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا شَيْءٌ قَائِمٌ بغيره.

وَمِنْ مُصْطَلِحَاتِهِمْ: أَنَّ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ يُسَمَّى جَوْهَرًا، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنَ الزَّيْنَةِ، بَلِ الْجَوْهَرُ أَيُّ: الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ، فَجِسْمُ الْإِنْسَانِ جَوْهَرٌ، وَالشَّمْسُ جَوْهَرٌ، وَالْقَمَرُ جَوْهَرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ يُمَكِّنُ أَنْ نُسَمِّيَهُ جَوْهَرًا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ لَا»؛ يَعْنِي لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ بَلْ بغيره «فَذَاكَ عَرَضٌ» سِوَاءَ كَانَ لَازِمًا أَمْ طَارِئًا، وَعَلَى هَذَا فَالطُّولُ وَالْقِصَرُ وَاللَّوْنُ وَالْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ تُسَمَّى عَرَضًا، فَفَلَانُ جَوْهَرٌ، وَكَوْنُهُ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا عَرَضٌ، وَالبَابُ جَوْهَرٌ، وَكَوْنُهُ أَحْمَرُ أَوْ أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ هَذَا عَرَضٌ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَائِدَةُ مِنْ مَعْرِفَتِنَا لِهَذِهِ الْأُمُورِ؟

فَنَقُولُ: لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ وَلَكِنْ كَمَا قُلْنَا: لَمَّا أَدْخَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ وَهَذِهِ الْبُحُوثَ فِي عَقَائِدِهِمْ اضْطَرَّ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى أَنْ يَتَدَخَّلُوا فِي الْمَوْضُوعِ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الْمِيدَانُ خَالِيًا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُفْتَقِرٌ» أَيُّ: مُفْتَقِرٌ لغيره؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَأَنْتَ بِمَجَرَّدِ أَنْ يُقَالَ لَكَ طُولٌ أَوْ قِصَرٌ، تَعْرِفُ أَنَّهُ عَرَضٌ قَائِمٌ بغيره؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُسَمَّى طَوِيلًا وَشَيْءٌ آخَرُ يُسَمَّى قَصِيرًا.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩١ وَ(الْجِسْمُ) مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَيْنِ فَصَاعِدًا، فَاتْرُكْ حَدِيثَ الْمَيْنِ

الشرح

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعريف الجِسْم فقال: «والجِسْم ما أُلِّفَ من جزئين فصاعدا» يعني: أن الجِسْم كل شيء مؤلف من جزأين أو أكثر، والواقع أن كل شيء - وإن صغر - مؤلف من جزأين، حتَّى نصل إلى شيء كَرَأْس الإبرة، وهو الفَرْد المطلق، والنَّاس مختلفون في وجود الفرد المطلق. هل هو ممكن أو لا؟ ويقال: إنه ما من شيء إلا ويمكن أن يتجزأ. ولمزيد علم في ذلك يُمكن الرجوع في وقتنا هذا إلى علماء الذرَّة، فهم الَّذِينَ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاء، وما يُمكن أن يُشطر وما لا يُمكن أن يُشطر.

فعند المناطقة أن الجِسْم كُلُّ شَيْءٍ مُؤَلَّفٍ مِنْ جُزْأَيْنِ، أَمَّا الْمَعَانِي فَهِيَ غَيْرُ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ جُزْأَيْنِ، وَكَذَلِكَ الصِّفَاتُ غَيْرُ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ جُزْأَيْنِ، فَلَا تَكُونُ أَجْسَامًا، لَكِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ هَذِهِ الْأَوْصَافُ وَالْمَعَانِي أَجْسَامًا، فَالْأَعْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُجْعَلُ أَجْسَامًا وَتُوزَنُ، وَالْمَوْتُ يَكُونُ كَبَشًا وَيُذْبَحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، مَعَ أَنْ الْمَوْتَ مَعْنَى.

وَقَدْ أَدَّى الْقَوْلُ بِأَنَّ الْجِسْمَ مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَيْنِ إِلَى إِنكَارِ الصِّفَاتِ، قَالُوا: لَأَنَّا إِذَا أَثَبَّتْنَا الصِّفَاتِ وَالصِّفَاتُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَالْجِسْمُ مُؤَلَّفٌ مِنْ جُزْأَيْنِ، فَيَكُونُ الرَّبُّ عَزَّجَلَّ مُؤَلَّفًا مِنْ جُزْأَيْنِ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ.

وقد بينا فيما سبق أنه لا يجوز إطلاق لفظ الجِسْم نفياً ولا إثباتاً، فلا نقول: إن الله جِسْمٌ ولا ليس بجِسْمٍ؛ لأنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا نَفْيُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ،

لكن يُستفصل في المعنى، فإن أردت بالجسم الشيء المركب من أعضاء وأجزاء فهذا شيء ممنوع، وإن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به فهذا حق، فإن الله تعالى قائم بنفسه متصف بما يليق به.

ثم قال رحمه الله: «فاترك حديث المين» أي: حديث الكذب.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٢ وَ(مُسْتَحِيلُ الذَّاتِ) غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَضِدُّهُ مَا جَارَ، فَاسْمَعْ زَكْنِي

الشرح

هنا بدأ بالمُسْتَحِيلِ والجائز، وَيَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ الْوَاجِبُ أَيْضًا، وَالْمُسْتَحِيلُ مَا لَا يُمَكِّنُ وُجُودَهُ، وَالْجَائِزُ مَا يُمَكِّنُ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ، وَالْوَاجِبُ مَا لَا يُمَكِّنُ عَدَمَهُ، وَالْمَوْجُودَاتُ إِمَّا مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْوَاجِبِ أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَحِيلِ.

وَنَرْجِعُ فِي اسْتِحَالَةِ الشَّيْءِ وَعَدَمِهِ قِطْعًا إِلَى الشَّرْعِ؛ أَيِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِيَّاتِ، وَإِلَى الْوَاقِعِ وَأَهْلِ الْخَبَرِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، وَإِلَّا لَأُمَكِّنَ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مُسْتَحِيلٌ، كَمَا قَالَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَحِيلٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهٌ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدٌ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَيْنٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

لَكِنِ الْكَلَامُ عَلَى الْوَاقِعِ، فَالْمُسْتَحِيلُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَالْوَاجِبُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ عَدَمَهُ، وَالْجَائِزُ مَا أُمَكِّنُ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ.

وَلَنَضْرِبَ لِهَذَا أَمْثَلًا: فَوُجُودُ إِلَهٍ مَعَ اللَّهِ مُسْتَحِيلٌ وَلَا شَكٌّ، وَعَدَمُ اللَّهِ مُسْتَحِيلٌ، وَوُجُودُ اللَّهِ وَاجِبٌ، وَوُجُودُ الْآدَمِيِّ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَائِزٌ أَنْ يَخْلُقَ الْآدَمِيَّ وَجَائِزٌ أَلَّا يَخْلُقَ، وَتَغْذِيبُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلطَّائِعِ مَمْتَنِعٌ وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ، لَكِنَّهُ مَمْتَنِعٌ شَرْعًا، وَمَمْتَنِعٌ عَقْلًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، مَمْتَنِعٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، وَتَغْذِيبُ الطَّائِعِ ظُلْمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، إِذَنْ؛ فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ شَرْعًا، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَقْلًا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الظُّلْمِ لِدَاثِهِ.

فإن قال قائل: إنه جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ لَوِ عَذَابَ أَهْلِ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ»^(١)، وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ» قالوا: ولا أنت؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ»^(٢).

قلنا: لا إشكال، أمّا الأول: فمعناه أن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهم مستحقون للعذاب، وهو غير ظالم، وهم إنما يستحقون متى خالفوا؛ بترك الطاعة أو بفعل المعصية.

وأما الثاني: فالبناء في قوله: «بِعَمَلِهِ» للمعاوضة، يعني: لو رجعنا إلى التعويض لم يدخل أحد الجنة؛ لأن الإنسان لو حوسب على أدنى نعمة من الله لهلك، لكن دخوله الجنة برحمة الله سبحانه وتعالى.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٣ وَ (الضُّدُّ) وَ (الْخِلَافُ) وَ (النَّقِيضُ) وَ (الْمِثْلُ) وَ (الْغَيْرَانِ) مُسْتَفِيزُ

الشرح

يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُسْتَفِيزٌ، لَكِنْ لَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَفِيزًا، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: الضُّدُّ، ضِدُّ الشَّيْءِ هُوَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَهُ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ مَا جَمِيعًا، يَعْنِي: لَا يَجْتَمِعَانِ وَيُجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَا، وَهَذَا هُوَ الضُّدُّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اللَّوْنُ الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ، فَهَذَانِ ضِدَّانِ، يَعْنِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ أَبْيَضٌ أَسْوَدَ، لَكِنَّهُمَا يَرْتَفِعَانِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَحْمَرَ، فَكُلُّ شَيْئَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَكِنَّهُمَا يَرْتَفِعَانِ؛ أَيْ: يُجُوزُ ازْتِفَاعُهُمَا فَإِنَّهُمَا يُسَمَّيَانِ ضِدَّيْنِ.

الثَّانِي: الْخِلَافَانِ: هُمَا اللَّذَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الثَّانِي، حَيْثُ يَعْنِي غَيْرَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ.

مِثَالُهُ: الْحَرَكَةُ وَالْبَيَاضُ هَذَانِ خِلَافَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَخَالِفُ الْآخَرَ، وَلَكِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ لَا مَتَحَرِّكًَا وَلَا أَبْيَضَ يَعْنِي سَاكِنًا أَسْوَدَ، وَقَدْ يَكُونُ مَتَحَرِّكًَا أَسْوَدَ، وَقَدْ يَكُونُ أَبْيَضَ سَاكِنًا إِذَنْ يَجْتَمِعَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَيَرْتَفِعَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَحَقِيقَتُهُمَا غَيْرُ مَتَاثِلَةٍ؛ لِأَنَّهَا خِلَافَانِ.

الثَّالِثُ: النَّقِيضُ: وَنَقِيضُ الشَّيْءِ مَا لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ لَكِنْ لَا يَرْتَفِعَانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا، فَالنَّقِيضَانِ مَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهِمَا.

مثاله: الوجود والعدم، فهما نقيضان؛ لأنَّ المَعْدُومَ غيرُ موجود، والموجود غير معْدُوم.

ولا يُمكن أن يجتمعا، وكذلك لا يُمكن أن يرتفعا، فلا يُمكن أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا، بل لا بُدَّ أن يكون إمَّا موجودًا وإمَّا معدومًا.

ومثل ذلك: الحركة والسكون، فهما نقيضان؛ لأنَّهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، لأنَّه ما من شيء إلا وهو متحرِّك أو ساكن ولا بُد.

الرَّابع: المثل: أي: المثلان، والمثلان هما شيءٌ واحد فلا يصحُّ أن نقول: إنَّهما متغايران، كالجلوس والقعود مثلاً، فالجلوس والقعود شيءٌ واحد، هذا إذا أُريد بالْقُعُود قُعُودُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمِهِ، أمَّا إذا أُريد بالْقُعُودِ التَّأَخُّرُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ أَقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]، فهذا غير هذا.

والخامس: الغيران: وهما اللذان أحدهما غيرُ الآخر، وهذا يشمل كل ما سبق، يعني الغيران تشمل الضدَّ والخلاف والنقيض، وأمَّا المثل فليس غير المثل بل هو المثل.

وقوله: «مُسْتَفِيض» أي: معلومٌ مشهور عند علماء المنطق، ولكن كما سبق فنحن لا نستفيد من هذا، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «كُنْتُ أَعْلَمُ دَائِمًا أَنَّ الْمَنْطِقَ الْيُونَانِيَّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ»^(١).



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٤ وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقٌ فَلَمْ نُطْلِ بِهِ، وَلَمْ نَنْمُقْ

١٩٥ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ لِمَنْهَجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ

الشرح

قوله: «وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقٌ» عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ «فَلَمْ نُطْلِ بِهِ وَلَمْ نَنْمُقْ» وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَمْ نَنْمُقْ» رَفَعَ الْفِعْلَ مُرَاعَاةً لِلرُّوْيِ، وَإِلَّا كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ: وَلَمْ نَنْمُقِ، أَوْ وَلَمْ نَنْمُقْ، لَكِنْ لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ النَّظْمَ كَمَا قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي الْمُلْحَةِ: صِلَفٌ يَعْسِفُ النَّاسَ وَلَا يَعْسِفُونَهُ، وَقَدْ قَالَ^(١):

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

وقوله: «فَلَمْ نُطْلِ بِهِ، وَلَمْ نَنْمُقْ» أَي: أَنَّنَا مَا أَطْلَنَّا فِيهِ، وَلَا نَمَقَّنَا، وَلَا حَسَنًا، وَلَا زَيِّنَا.

ثُمَّ حَمْدُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَلَى إِكْمَالِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ فَقَالَ:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ لِمَنْهَجِ الْحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ

لَأَنَّ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَنْهَجِ الْحَقِّ فَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ نِعْمَةً كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ الْهِدَايَةَ -مَعَ أَنْ أَكْثَرَ أَهْلَ الْأَرْضِ عَلَى ضَلَالٍ- نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ، وَنَجَاةٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُنَجِّي بِهَا الْعَبْدَ، فَيَسْتَحِقُّ عَزَّجَلَّ أَنْ يُحْمَدَ عَلَيْهَا.

وقوله: «عَلَى التَّحْقِيقِ» يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْمَنْهَجَ، وَهُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

(١) انظر ملحّة الإعراب (ص: ٧٢).

هو منهج التحقيق، وليس ما يدّعيه أهل الكلام؛ وذلك لأنّ أهل الكلام إذا أرادوا أن يتكلّموا قالوا: قال أهل التحقيق، أو: أجمع أهل التحقيق، وهذه دعوى، فالتحقيق هو محاولة الوصول إلى الحقّ، ولا نعلم أحداً يحاول الوصول إلى الحقّ وهو أقرب إلى الحقّ من أهل السُنّة والجماعة.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١٩٦ مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ وَالنَّصِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
١٩٧ لَا أَعْتَنِي بِقَوْلِ (غَيْرِ السَّلَفِ) مُوَافِقًا أَتَمَّتِي وَسَلَفِي

الشرح

قوله: «مُسَلِّمًا» يعني: حال كونه مسلماً، «لِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ» أي: لما يقتضيه حديثُ النَّبِيِّ ﷺ، و«النَّصِّ» يعني: القرآن، «فِي الْقَدِيمِ» أي: فِي الزَّمانِ الْقَدِيمِ، (والحديث) يعني الزَّمانَ الْحَدِيثَ، ولا يُخْفَى مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْجِنَاسِ، وَهُوَ اتِّفَاقُ اللَّفْظَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «الْحَدِيثُ» فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ يَعْنِي الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ، وَقَوْلَهُ: «الْحَدِيثُ» فِي الشَّطْرِ الثَّانِي يَعْنِي الْجَدِيدَ ضِدَّ الْقَدِيمِ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لِمَاذَا قَدَّمَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدِيثَ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ الْقُرْآنُ، مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَشْرَفُ؟

فَنَقُولُ: إِنَّهُ يُجَوِّزُ تَقْدِيمَ غَيْرِ الْأَشْرَفِ عَلَى الْأَشْرَفِ لِمُرَاعَاةِ نَسَقِ الْكَلَامِ، وَانْظُرْ إِلَى مُوسَى وَهَارُونَ، فَمَعَ أَنَّ مُوسَى أَشْرَفُ، وَهُوَ يَقْدَمُ بِالذِّكْرِ، لَكِنْ فِي سُورَةِ (طه) قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠]؛ وَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ تَتَنَاسَبَ هَذِهِ الْآيَةُ مَعَ الْآيَاتِ الْأُخْرَى.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ:

لَا أَعْتَنِي بِقَوْلِ غَيْرِ السَّلَفِ مُوَافِقًا أَتَمَّتِي وَسَلَفِي

يعني: لا أَهْتَمُّ بِقَوْلِ غَيْرِ السَّلَفِ، حَالِ كَوْنِي مُوَافِقًا أَتَمَّتِي وَسَلَفِي، وَهَذَا تَحَدُّثٌ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْفَخْرِ وَالْعُلُوِّ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٨ وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقْلَدًا إِلَّا (النَّبِيِّ) الْمُصْطَفَى مُبْدِي الْهُدَى

الشرح

يعني: لا أقلد فيما ذهبتُ إليه إلا محمداً ﷺ، وفهم من كلامه أنه يجوز أن يُسمَّى أتباع النبي ﷺ تقليداً، وهذا مختلف فيه؛ فمنهم من يقول: لا تُسمِّ نفسك مقلداً للرَّسول، ولكن سمِّ نفسك متبعاً للرَّسول.

ولا شك أن هذا هو الأولى؛ لأنَّ الأصل في التقليد قبول قول القائل بدون دليل، وقبولنا لقول الرسول ﷺ قبولٌ بدليل؛ ولهذا ينبغي أن تُسمِّي ذلك اتباعاً، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْنَّبِيِّ الْأَخِيِّ الَّذِي يُمْرُتُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

لكن لا بأس أن نسامح ونقول من باب التجوُّز: إن هذا تقليد.

وقوله: «إِلَّا النَّبِيَّ الْمُصْطَفَى» يعني بذلك محمداً ﷺ، والمُصْطَفَى اسم مفعول من الصَّفْوَة، وأصله (المصتفى)، ولكن قُلبت التاء طاءً لعلَّه تَصْرِيفِيَّةٌ، والمُصْطَفَى يعني: الذي اصطفاه الله عزَّ وجلَّ وجعله من صُفْوَة خلقه.

وقوله: «مُبْدِي الْهُدَى» أي: مظهره، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

١٩٩ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا قَطَرُ نَزَلَ وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزَلِّ

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ» الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَعْني: ثَنَاءُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى.

وقَوْلُهُ: «مَا قَطَرُ نَزَلَ» يَعْني: مُدَّةُ نَزُولِ الْقَطَرِ، وَالَّذِي يُخْصِي نَزُولَ الْقَطَرِ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، يَعْني: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَوَاتٍ كَثِيرَةً كَثِيرَةً كَقَطَرَاتِ الْمَطَرِ.

وقَوْلُهُ: «وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزَلِّ» يَعْني: وَأُصْلِيَ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا تَعَانَى -وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَعَالَى- ذِكْرُهُ مِنَ الْأَزَلِّ، يَعْني: ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ، «مِنَ الْأَزَلِّ» أَي: مِنْ الْمَاضِي الْقَدِيمِ، وَتَعَانَى مِنْ الْإِعْتِنَاءِ، وَالْمُهْمُّ أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- بِهَذَا الْقَدْرِ الْكَثِيرِ الَّذِي لَا يُخْصَى، وَهُوَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَهْلٌ لَذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٠ وَمَا انْجَلَى بِهِدِيهِ الدَّيْجُورُ وَرَاقَتِ الْأَوْقَاتُ وَالْدُّهُورُ

الشرح

قوله: «وَمَا انْجَلَى بِهِدِيهِ الدَّيْجُورُ» أي: الظلام، وما أَكْثَرَ ما انْجَلَى الظلام بِهِدِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وما أَكْثَرَ المتَّبِعِينَ لَهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا بِهِدِيهِ ﷺ، وَاسْتَنَارُوا بِنُورِهِ.

قوله: «وَرَاقَتِ الْأَوْقَاتُ وَالْدُّهُورُ» أي: صَارَتْ رَائِقَةً مُحْبُوبَةً، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ تَكْثِيرُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلٌ لَذَلِكَ، فَصَلَّاتِ اللَّهِ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠١ وَ(أَلِهِ) وَ(صَحْبِهِ) أَهْلُ الْوَفَا مَعَادِنُ التَّقْوَى وَيُنْبُوعُ الصِّفَا

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَلَّهُ» عطفًا عَلَى قَوْلِهِ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ»، يَعْنِي: وَصَلَّى عَلَى أَهْلِهِ وَصَحْبِهِ، وَ(الْأَل) إِذَا لَمْ يَقْتَرَنْ مَعَهَا شَيْءٌ فَأَصَحُّ الْأَقْوَالُ أَنَّهُمْ أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ.

وَأَمَّا «صَحْبُهُ» فَهَمَّ أَصْحَابُهُ، وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَشْمَلُ أَيَّ اجْتِمَاعٍ سِوَاهُ كَانَ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا.

وقوله: «أَهْلُ الْوَفَا» يَعْنِي: أَصْحَابُ الْوَفَا، فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ أَوْفَى مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلِهَذَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ، وَتَرَكُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَنَصَرُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ بِهِمْ قُلُوبًا غُلْفًا، وَأَذَانًا صَمًّا، وَفَتَحُوا الْبِلَادَ وَأَنْجَوْا الْعِبَادَ، وَصَارَ لَهُمْ مِنَ الْمَكَانَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: «مَعَادِنُ التَّقْوَى وَيُنْبُوعُ الصِّفَا» يَعْنِي أَنَّهُمْ مَعَادِنُ التَّقْوَى، وَالْمَعَادِنُ جَمْعُ مَعْدِنٍ، وَهُوَ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، مِمَّا خَبَأَتْهُ الْأَرْضُ مِنْ أَطْيَابِ الْعُنَاصِرِ؛ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هَؤُلَاءِ هُمْ مَعَادِنُ التَّقْوَى، أَي: تَقْوَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

قَوْلُهُ: «وَيُنْبُوعُ الصِّفَا» يُنْبُوعٌ: يَعْنِي الْمَاءُ النَّابِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالصِّفَا: الصَّفْوَةُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ صَفْوَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٢ وَ(تَابِعٍ) وَ(تَابِعٍ لِلتَّابِعِ) خَيْرِ الْوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

الشرح

قوله: «تابع»: أي: تابع للصَّحَابَةِ، «وتابعٍ للتَّابِعِ»: أي: تابع التَّابِعِينَ، وهذه هي القرون المفضَّلة؛ ولهذا قال: «خير الورى حقًّا»، حقًّا: مفعول مطلق لعاملٍ محدوفٍ، والتقديرُ أحمق ذلك حقًّا، وأثبتته إثباتًا، «بنص الشَّارِعِ» وهو محمَّد -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ويطلق على الله أيضًا، قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [الحاثية: ١٨]، والرَّسُولُ ﷺ شارِعٌ يُشَرِّعُ للنَّاسِ ويبيِّن لهم الطَّرِيقَ، فقد نصَّ ﷺ على أنَّ خير النَّاسِ قرْنُهُ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ^(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحَابَةِ، باب فضل الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٣ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ وَالْبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالْإِحْسَانِ

٢٠٤ تُهْدَى مَعَ التَّبَجِيلِ وَالْإِنْعَامِ مِنِّي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الْإِسْلَامِ

الشرح

قوله: «ورحمة الله» مُبتدأ، و«تُهدى» خبر المبتدأ.

وقوله: «رحمة الله مع الرضوان» أي: مع رِضاه عَزَّجَلَّ، وِرِضاه أَخْصَ مِنْ رَحْمَتِهِ؛ لِأَنَّ رَحْمَتَهُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَامَّةٍ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ، وَخَاصَّةٍ بِالْمُؤْمِنِينَ، أَمَّا الرِّضَا فَهُوَ خَاصٌّ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْضَى اللَّهُ عَنِ الْكَافِرِينَ، وَلَا عَنْ أَعْمَالِهِمْ، فَلِذَلِكَ صَارَ الرِّضْوَانُ أَخْصَ.

قوله: «والبرُّ» الخير الكثير، «والتَّكْرِيمُ» أي: مِنَّا لَهُمْ، وَإِكْرَامُنَا إِيَاهُمْ وَهُمْ أَمْوَاتٌ بِإِكْرَامِ آرَائِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، وَاحْتِرَامِهَا، وَعَدَمِ الْاِغْتِرَاضِ عَلَيْهَا، وَالدُّعَاءُ لَهُمْ، وَسُؤَالِ الْعَفْوِ لَهُمْ إِذَا أَخْطَوْا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

«والإحسان» أي: الإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ بِالْدُّعَاءِ، وَكَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «تُهدى مع التَّبَجِيلِ» غَايَةُ التَّكْرِيمِ، «تُهدى» أَيِ مِنَ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، «وَالْإِنْعَامُ مِنِّي» الْإِنْعَامُ: يَعْنِي الْإِفْضَالُ، وَالنَّعْمَةُ هِيَ الْفَضْلُ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لِمَثْوَى عِصْمَةِ الْإِسْلَامِ» وَهِيَ قُبُورُهُمْ، فَكَانَتْ دَعَا لِأَهْلِ عِصْمَةِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَضَعَ اللَّهُ فِي قُبُورِهِمُ الرَّحْمَةَ وَالرِّضْوَانَ وَالْبِرَّ وَالتَّكْرِيمَ وَالْإِحْسَانَ

إِلَى آخِرِهِ، وَعِصْمَةُ الْإِسْلَامِ: يَغْنِي الَّذِينَ بِهِمْ عِصْمُ الْإِسْلَامِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ
الَّذِينَ عَلِمُوا الْحَقَّ، وَعَمِلُوا بِهِ، وَدَعُوا إِلَيْهِ، وَدَافَعُوا عَنْهُ، هَؤُلَاءِ هُمُ الْأَيْمَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٥ أئِمَّةُ الدِّينِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ أَهْلُ التَّقَى مِنْ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أئِمَّةُ الدِّينِ هُدَاةُ» جَمْعُ هَادٍ، وَالْمُرَادُ بِالْهُدَايَةِ هُنَا هِدَايَةُ الدَّلَالَةِ وَالْإِزْشَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَهْدِي أَحَدًا هِدَايَةَ تَوْفِيقٍ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ عَزَّوَجَلَّ.

قَوْلُهُ: «أَهْلُ التَّقَى مِنْ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ» سَائِرُ أَيُّ: جَمِيعٌ، وَسَائِرُ تُطْلَقُ بِمَعْنَى جَمِيعٍ، وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى بَعْضٍ، فَأَمَّا إِطْلَاقُهَا بِمَعْنَى جَمِيعٍ فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّورِ؛ لِأَنَّهُ مُحِيطٌ بِالْبَيْتِ، وَأَمَّا بِمَعْنَى بَاقٍ فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّورِ وَهُوَ بَقِيَّةُ شَرَابِ الْحَيَوَانِ؛ كَسُورِ الْهَرَّةِ، وَسُورِ الْإِنْسَانِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُرَادُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَيُّ: مِنْ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ، وَالْأَئِمَّةُ: جَمْعُ إِمَامٍ، وَهُوَ مَنْ تَمَيَّزَ بِشَيْءٍ مَتَّبُوعٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ إِمَامًا، فَالْعُلَمَاءُ الْأَجَلَاءُ هُمْ الَّذِينَ تَمَيَّزُوا بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ وَالتَّحْرِيرِ حَتَّى تَبْعَهُمُ النَّاسُ، هَؤُلَاءِ أئِمَّةٌ، لَكِنْ مِنْهُمْ أئِمَّةٌ اشْتَهَرُوا وَانْتَشَرَتْ آرَاؤُهُمْ، وَكَادَ الْمُسْلِمُونَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُمْ أئِمَّةٌ، وَمِنْهُمْ أئِمَّةٌ دُونَ ذَلِكَ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٦ لَا سِيَّيَا (أَحْمَدُ) وَ (النُّعْمَانُ) وَمَالِكُ (مُحَمَّدُ) الصَّنَوَانُ

الشرح

قوله: «لَا سِيَّيَا» كلمة يُؤْتَى بِهَا لِبَيَانِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا أُولَى مِمَّا قَبْلَهَا، «أَحْمَدُ» يَعْنِي بِهِ ابْنُ حَنْبَلٍ، «النُّعْمَانُ» يَعْنِي بِهِ أَبَا حَنِيفَةَ، «مَالِكُ» يَعْنِي بِهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، «مُحَمَّدُ» يَعْنِي بِهِ الشَّافِعِي، «الصَّنَوَانُ» لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مَطْلَبِيًّا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ»^(١)، فَهُوَ صِنَوَانٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَتَرَاجَمَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ مَعْرُوفَةً مَشْهُورَةً، فَلَا نُطِيلُ بَذِكْرَهَا.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، رقم (٩٨٣).

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٧ مَنْ لَا يَزِمُ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ، فَاسْمَعْ تَحْلٍ

الشرح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ لَا يَزِمُ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ» مِنْ: اسْمُ مُؤَصِّلٍ، وَلَا يَزِمُ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَتَقْلِيدُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، يَعْنِي: مِنْ تَقْلِيدِ حَبْرٍ مِنْهُمْ لَا يَزِمُ لِكُلِّ أَرْبَابِ الْعَمَلِ، إِذِنْ؛ فِيهِ الْعِبَارَةُ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ؛ حَيْثُ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَلْزِمُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ يَعْمَلُ أَنْ يَقْلُدَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ، فَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ خَارِجٍ عَنْ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا يَلْزِمُ اتِّبَاعَ أَحَدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَهُوَ الَّذِي يَلْزِمُ اتِّبَاعَ قَوْلِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

أَمَّا هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُنَا أَنْ نَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ، وَلَنَا أَنْ نَخْرُجَ عَنْ أَقْوَالِهِمْ.

وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْبَقُوا عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَالْخُرُوجُ عَنْهُ يُحْتَاجُ إِلَى تَأْنٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُعْرَفَ، وَهِيَ أَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ الْجُمْهُورَ عَلَى قَوْلٍ فَلَا تَخْرُجَ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ التَّأْنِي وَالتَّرِثِ وَالنَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ وَالتَّدَبُّرِ فِيهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْجُمْهُورِ لَا يُسْتَهَانُ بِهِ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَقْرَبُ لِلْحَقِّ مِنْ قَوْلِ الْوَاحِدِ، فَلَا تَفْرَحْ أَنْ تَجِدَ قَوْلًا غَرِيبًا تَخْرُجُ بِهِ أَمَامَ النَّاسِ؛ لِيَصْدُقَ قَوْلُ النَّاسِ عَلَيْكَ: خَالَفَ تُعْرَفُ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: خَالَفَ تُذَكَّرُ. بَلْ كُنْ مَعَ الْجَمَاعَةِ، لَكِنْ إِذَا بَانَ أَنَّ الْحَقَّ فِي خِلَافِ الْجُمْهُورِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ. إِذِنْ فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ نَظَرٌ.

وقوله: «تَحْلٍ»، أَي: تَحْلَى مِنَ اللَّوْمِ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢٠٨ وَمَنْ نَحَا لِسْبِلِهِمْ مِنَ الْوَرَى مَا دَارَتْ الْأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى

٢٠٩ هَدِيَّةٌ مِنِّي لِأَرْبَابِ السَّلَفِ مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ

الشرح

قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ نَحَا» أي: مَنْ اتَّجَهَ وَأَخَذَ، «لِسْبِلِهِمْ» أي: طُرُقِهِمْ، «مِنَ الْوَرَى» أي: مِنَ الْخَلْقِ.

قَوْلُهُ: «مَا دَارَتْ الْأَفْلَاكُ أَوْ نَجْمٌ سَرَى» يَعْنِي: مَدَّةَ دَوْرَانِ الْأَفْلَاكِ، وَسَرِيَانِ النَّجْمِ، وَالنَّجْمُ هُنَا عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ نَجْمٍ، فَمَا أَكْثَرَ هَذَا الدُّعَاءَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، مَا دَامَ شَامِلًا لِكُلِّ الْأَفْلَاكِ، أَوْ لِكُلِّ دَوْرَةٍ مِنْ دَوْرَاتِ الْأَفْلَاكِ، وَسَرِيَانِ النَّجْمِ.

قَوْلُهُ: «هَدِيَّةٌ مِنِّي لِأَرْبَابِ السَّلَفِ»، أي: لِأَصْحَابِ السَّلَفِ.

قَوْلُهُ: «مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الْخَلْفِ» لِأَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا بَعْضُ الشَّيْءِ مِنَ الْمَلَاخِظَاتِ الَّتِي نَبَّهْنَا عَلَيْهَا أَثْنَاءَ الشَّرْحِ بِهِ، لَكِنَّهَا فِي الْجُمْلَةِ سَلَفِيَّةٌ مُحَضَّةٌ.



ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

٢١٠ خُذْهَا هُدَيْتَ وَاقْتَفِ نِظَامِي تَفُوزُ بِمَا أَمَلْتَ وَالسَّلَامِ

الشرح

يعني أنك إذا أخذتها واتبعت نظامي، أي: منظومي فيها، فإنك تفوز بما أملت، «والسلام». أي: وتفوز بالسلام. أي: الأمان من التخليط في الاعتقاد.

والحمد لله رب العالمين.

و صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٧٠٦	«إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ ﷻ، أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»
٦٠٤	«أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ»
٤٣٦	«أَتَاهُ مَلَكَانِ»
٣٩٥	«أَتَدْرُونَ مَنِ السَّائِلُ؟»
٦٦٨	«أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»
٣٧٧	«اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»
٥٠٥	«اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»
٦٠٠	«أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنَ النِّعَمِ»
٣٦٨	«أَحْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»
٣٤	«أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»
٣٤	«أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»
٧٠٠	«إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»
٦٣٣	«إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتِهَدْ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ»
٢٥٩	«إِذَا صَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»
٢٧٦	«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ»
١٧٥	«أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ»
٤٣٣	«أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ»

- «أَسْلِمَ تَسْلَمَ» ٢٨٤
- «أَسْمَعَ وَأَطَع، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ» ٦٨٧
- «أَصَلَّيْتُ؟» ٦٩٦
- «أُعْطِيتُ حَسًّا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي» ٥٣٦
- «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ» ٦٠٩
- «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» ٤٣٩
- «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» ٢٦٠
- «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ٣٥٢
- «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» ١٠٢
- «اقتدوا باللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» ٦٢١
- «افدروا لَهُ قَدْرَهُ» ٤٥٥
- «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ» ٣٧٧
- «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ» ١٣٢
- «الاستِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكِيفَ غَيْرُ مَعْقُولٍ» ١١٩
- «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ٣٩٤
- «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ٣٩٨
- «الإِيمَانُ بِضَعٍّ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً» ٣٩٨
- «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» ١٧١
- «الدَّالُّ عَلَى الْحَقِيرِ كَفَاعِلِهِ» ٥٣٨
- «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ» ٥٥٤

- «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد» ٧٣
- «اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا» ٢٥٣، ٥٤
- «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةَ وَجُلِّهِ، عَلَانِيَتِهِ وَسِرِّهِ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ» ٣٥٦
- «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ» ٢١٧
- «اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ» ٤٧٦، ٦٤
- «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» ٢٣٧، ٧٠
- «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» ٥٣٢
- «أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ» ٥٩٠
- «إِنَّ أَقْوَامًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، لَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ٦٧٩
- «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ» ٤٤٢
- «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» ٦٦
- «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ» ٤٢٩
- «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ، يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» ٦٧١
- «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ» ٥١٩
- «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ» ١٨٢
- «إِنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ» ٧٣١
- «إِنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ» ٣٤٧
- «أَنَّ اللَّهَ يَأْتِي عَرْجَلٌ فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقِهِ» ٢٧٢
- «إِنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ» ٢٦٢
- «إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ» ٤٠

- «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ١٥٢
- «أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى نُوحٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقُولُونَ» ٥٣١
- «إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَى بَيْتِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ» ٥٨٢
- «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ٣٩٥
- «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» ٥٠٢
- «إِنَّ سَاقِيَهُ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أُحَدٍ» ٤٧١
- «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ وَلَكَ الْجَنَّةُ» ٦٠٥
- «إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صُنُو أَبِيهِ» ٧٤٥
- «إِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأُنَاجِرَنَّهُمْ» ٦١٠
- «إِنَّ لَكُمْ عَلَيَّ أَنْ أُحِلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ بَعْدَهُ أَبَدًا» ٦٠٢
- «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِثَّةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» ١٧٦
- «إِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُضْلِحُهُ إِلَّا الْفَقْرُ» ٤٦
- «إِنَّ هَذِهِ الْأَفْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» ٣٠٨
- «أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ» ٥٩٨
- «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا» ٦٢١
- «إِنْ يَكُنْ فِيكُمْ مُحَدِّثُونَ فَعُمَرُ» ٥٨٥
- «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» ٥٦٩، ٥٦٦، ٤٤٤، ٨٧
- «أَنْتَ مِنْهُمْ» ٦٠٥
- «أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثِرِ» ٣١
- «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» ٦٧٣

- «إِنَّكُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ» ٥٨١
- «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ» ٥١٤
- «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً؛ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ» ٤٨٢، ٤٨٠
- «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ٣٣٩
- «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ» ٥٧٥
- «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» ٧٤
- «إِنَّهُ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» ٢٧٦
- «إِنَّهُ أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ» ٥٩٠
- «إِنَّهُ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» ٦٣٤
- «إِنَّهُ لَنْ يَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا» ٣٥٨
- «إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ» ٥٦٤
- «إِنَّهُ يَحْيَا سَعِيدًا، وَيُقْتَلُ شَهِيدًا، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ» ٦٠٥
- «أَنَّهَا عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ» ٤٧٩
- «أَنَّهَا كَنُجُومِ السَّمَاءِ» ٤٧٩
- «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ٤٤٠، ٤٣٨
- «إِنِّي أَصْبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِي مَالٌ أَنْفَسَ مِنْهَا» ٦٧٧
- «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ» ١٥٩
- «إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ» ٤٥٨، ٢٦٦
- «إِنِّي قَدْ بَعَثْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ» ٤٥٩
- «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» ٤٢٤

- «أَيِّنَ اللَّهُ» ١٣١
- «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ» ٢٨٧
- «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» ٤٣٠
- «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» ٤٠٠
- «تَرَوْنَهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» ٥١٤
- «تَهَادُوا تَحَابُوا» ٦٠٠
- «ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» ٣١٩
- «حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سَوَاهُمَا» ٦٢
- «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأُخْرِقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ» ٣٠٦، ٢٧٧، ١٩٥
- «حَدَّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ - أَوْ قَالَ: ضَرْبُهُ - بِالسَّيْفِ» ٦٦٨
- «خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ» ٤٧١
- «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ٧٤٠، ٦٣٦، ٦٢٢، ٥٨١، ٤١٥، ٧١
- «ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَجِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» ١٥٦
- «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» ٣٤٠
- «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» ١٥٤
- «شَاتِكَ شَاءَ لَحْمٍ» ٤٨١
- «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ» ٧٠٠
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، فَإِذَا خَشِيتُ أَحَدَكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً» ٧٤
- «طَوَّلُهُ شَهْرٌ وَعَرَضُهُ شَهْرٌ» ٤٨٣
- «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي» ١٤٣

- ٦٨٧..... «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أُمِرَ»
- ٦٠١..... «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»
- ٣٢..... «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»
- ١٦٠..... «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»
- ٦٨..... «فِي ضَحَضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ»
- ٦٧..... «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ»
- ٦٢٤..... «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَأَضَاءَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»
- ٤٣..... «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»
- ٤٤٧..... «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»
- ٧٤..... «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»
- ٥٤٣..... «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»
- ٥٩..... «كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ، فَتَوَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»
- ٤٣٥..... «كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فَتْنَةً»
- ١٥٩..... «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»
- ٤٧٢..... «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ»
- ٦٦٠..... «كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»
- ١٧١..... «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»
- ١٥٥..... «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي»
- ٤٦٢..... «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ»
- ٤٤٧..... «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»

- «لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ وَلَا خَوْحَةٌ» ٥٨٢
- «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» ... ٣٦٤
- «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» ٥١٠
- «لَا يَرُدُّ الْقَدَرُ إِلَّا الدُّعَاءُ» ٣٦٧
- «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ» ١٤٢
- «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» ٢٢١
- «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ يَلْبَسُ لَأَمَتَهُ فَيَضَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ» ٦١٤
- «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» ٥٠٦
- «لَا، افْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ» ٤٢
- «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ؛ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا» ٣٤
- «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» ١٠٣
- «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهَا مَا لَمْ يَبْسُ» ٤٤٨
- «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» ٦٤٤
- «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ» ٧٣١، ٣٤٧
- «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ٥٢٣
- «لَوْ أَعْلَمَ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ؛ لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ» ٨٧
- «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَا تَتَّخِذُ أَبَا بَكْرٍ» ٥٨٢
- «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى رِجَالُ دِمَاءِ قَوْمٍ وَأَمْوَالِهِمْ» ٦٧٣
- «لَوْ لَا أَلَّا تَدَانُوا لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُرِيكُمْ عَذَابَ الْقَبْرِ» ٤٣٩
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» ٣٧١

- «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» ١٠٣
- «مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي» ٢٠١
- «مَا تَرَكْتُ لِأَهْلِكَ؟» ٥٨٣
- «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ» ٤١٠، ٤٠٥
- «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ حَوَارِيْنَ» ٥٢٢
- «مِلءَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا بَيْنَهُمَا» ٣٢١
- «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» ٣٥٩
- «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَوَالَى فِي اللَّهِ» ٥٩٨
- «مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذَارِعًا» ٣١٣
- «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ» ٧٢
- «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ» ٤٨٠
- «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ» ٦٥٥
- «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ» ٧٠٦، ٦٩
- «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيهَا وَصَفَ اللَّهِ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهُ» ٣٢
- «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِحَرْبٍ» ٣٠٩، ١٤٢
- «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيهِ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ٤٠١
- «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» ٧٤
- «مَنْ كَانَ يَوْمٌ مِنَ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» ٤٢٥
- «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» ٣٥٤

- ٤٦٢ «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهْلِكْتُ عَادًا بِالدُّبُورِ»
- ٥٣١ «نَعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ»
- ٥٩٩ «هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُلْمَنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»
- ٦٥٣، ٢٩٦، ١٦٠ «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»
- ٥٩٨ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَذُوقُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيَّانِ...»
- ٣٧٤ «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»
- ٧٠٦ «وَاللَّهُ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»
- ٢٤٤ «وَإِنَّ فَضْلَ اللَّهِ عَلَى الْكَرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاحَةِ عَلَى هَذِهِ الْحُلُقَةِ»
- ٤١٤ «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقُونَ»
- ٦٦٩ «وَإِنَّمِ اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»
- ٣٦٨ «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»
- ٦٠٦ «وَجَبَتْ»
- ٤٠٦ «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»
- ٦١٢ «وَيْلَ أُمَّهُ مَسْعَرُ حَرْبٍ، لَوْ يَجِدُ مَنْ يَنْصُرُهُ»
- ٤٠٥ «يَا حَنْظَلَةَ، سَاعَةً وَسَاعَةً»
- ٣٤٣ «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلَمَ عَلَى نَفْسِي»
- ٤١١ «يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ»
- ٦٨ «يَا عَمُّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةُ أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»
- ٥٢٢ «يَأْنِي النَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»
- ٤٣٦ «يَأْتِيهِ الْمَلَكَانِ»

- «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى، لَا تَغِيْضُهَا نَفَقَةٌ» ٢٦٩، ٢٦٢
- «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ» ٤٥٧
- «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ» ١٨٤
- «يَنْزِلُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» ٢٨٣
- «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ» ٣١٣، ٣٠٠، ٢٧٩
- «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ» ٧٠٩



فهرس الفوائد

الصفحة

الفائدة

- أقسام التَّوْحِيدِ ثَلَاثَةٌ ٢٨
- تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ وَتَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ فَلَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ ٢٨
- تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَهُوَ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ ٢٨
- إِنْ اسْتَوَاءَ اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ لَيْسَ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْعَرْشِ ٢٩
- مَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ؟ ٣٠
- هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ السَّلَفِيَّةُ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ؟ ٣٠
- الْمُمَثِّلَةُ ضَالُّونَ، لَمْ يُقَدِّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ. ٣٢
- الْأَفْلَامُ الْكَرْتُونِيَّةُ ٣٢
- الْجَزِيرَةُ لَهَا شَأْنٌ عَظِيمٌ وَمِيزَانٌ كَبِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ ٣٤
- ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ٤١
- لَا تَظُنَّ أَبَدًا أَنْ شَيْئًا يُلْزِمُنَا فِي دِينِنَا يُمَكِّنُ أَنْ يُغْفَلَ ٤٢
- الْحَمْدُ هُوَ وَصْفُ الْمُحْمُودِ بِالْكَمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ ٤٣
- إِنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى ٤٤
- الْصِّفَةُ لَا يُشْتَقُّ مِنْهَا اسْمٌ ٤٦
- الْقُدْرَةُ صِفَةٌ يَتِمَكَّنُ بِهَا الْفَاعِلُ مِنَ الْفِعْلِ بِلا عَجْزٍ ٤٨
- أَنْ حَدُوثَ الْأَشْيَاءِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٥٢
- دَلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ أَقْوَى مِنْ كُلِّ دَلِيلٍ ٥٣

- الحُكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمٌ كَوْنِيٌّ، وَحُكْمٌ شَرْعِيٌّ. ٥٦
- الحِكْمَةُ نَوْعَانِ: غَائِيَّةٌ وَصُورِيَّةٌ. ٥٨
- هَلِ الْحِكْمَةُ مَعْلُومَةٌ لِلخَلْقِ؟ ٥٨
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَمَا مَعْنَى الدُّعَاءِ لَهُ بِالسَّلَامَةِ؟ ٦٣
- هَلِ الْمُصْطَفَى مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ ﷺ؟ ٦٧
- لَا يُؤْخَذُ مِنْ تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ الْكَافِرَ يَقْبَلُ عَمَلَهُ الصَّالِحَ ٦٨
- الْبَرُّ فِي الْأَصْلِ كَثِيرُ الْخَيْرِ ٧١
- إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِكَ ٧٣
- بَعْدُ وَأَخَوَاتُهَا - يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ: ٧٨
- لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَدَعَ فَهْمَ عِلْمِ التَّوْحِيدِ ٨٠
- الوَاجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى: فَهُوَ مَا لَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ٨١
- الْمُسْتَحِيلُ: فَهُوَ كُلُّ مَا لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ ٨١
- الْجَائِزُ: فَهُوَ مَا جَازَ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْخَالِقِ ٨١
- اتَّفَقَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ هُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ ٩٠
- الْمُخْلِصُ لِلَّهِ: لَا يَقْصُدُ إِلَّا الرَّبَّ ٩٢
- الْعَالَمُ الرَّبَّانِي مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ فِي عِلْمِهِ وَنَفَعَ عِبَادَ اللَّهِ بِهِ ٩٣
- أَنَّ الْعِلْمَ الْأَثَرِيَّ لَا يُنَافِي الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ ٩٦
- الْأَصْلُ عِنْدَ أَهْلِ الْبِدْعِ هِيَ الْعُلُومُ النَّظَرِيَّةُ ٩٧
- الْعَفْوُ عَنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْغُفْرَانُ عَنْ فِعْلِ الْمَحْرَمَاتِ ٩٨
- الْخَبَرُ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ قَوْلٍ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثِهِ ٩٩

- في الاصطلاح: فالحبر ما أثر عن النبي ﷺ وغيره من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ١٠٠
- الأُمة في اللغة تأتي لعدة معانٍ؛ فتأتي بمعنى الزَّمن، وبمعنى المِلَّة، وبمعنى الإمامة،
وبمعنى الطريقة، وبمعنى الطائفة ١٠٢
- المتَّبِع لُسنَة من كان قبله مخالِفٌ لشرِيعته ١٠٣
- العوامُّ المتَّبِعون لأئمّة البدع حملهم على الخروج عن الحق شبهة ١٠٤
- العِلْم لا يستلزم العِقيدة ١٠٨
- التَّعطيل: هو تخلية الله سبحانه وتعالى عما يجب له من الأسماء والصفات ١٠٩
- أهل السنّة يُزهِون الله عن النقص ١١٢
- أنَّ كلَّ ما جاء في كتاب الله أو صحَّ عن رسول الله ﷺ من الأحاديث، فإننا نُمرُّه
كما قد جاء ١١٦
- الصفات الخبرية: هي التي تدلُّ على مُسمّى هو أبعاضٌ لنا وأجزاء ١١٧
- لا يجوز أبداً أن نسأل عن صفةٍ من صفات الله فنقول: كيف؟ ١٢٠
- الرُّجوع إلى العقل باطلٌ من هذه الوجوه الخمسة ١٢٥
- الواجب أن نرجع إلى النقل ١٢٥
- من اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنّة التمثيل فقد كفر ١٢٦
- القائلون بتحكيم العقل فهم الجهميّة والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية ١٢٦
- لا تعجب أن يكون كلُّ دليلٍ استدللَّ به المبطل دليلاً عليه ١٢٨
- نفى النقص لعدم القدرة عليه يُعتبر نقصاً ١٣٤
- أهل السنّة والجماعة يتبرؤون من التَّعطيلين ١٣٥
- التَّعطيل خمسة أنواع ١٣٨

- استعمال الألفاظ التي جاءت بها النصوص أولى بكثير من استعمال ألفاظ جديدة . ١٣٩
- لا يجوز الردُّ إلى العقول في باب الصفات ١٤٦
- من هم أصحاب النظر؟ ١٤٧
- الأولى لنا أن نؤمن بأن الله يدا ١٥١
- إن الاقتداء بالرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فيه كل الخير ١٥٤
- أول واجب على الإنسان أن يعرف الله ١٥٩
- أول ما يولد الإنسان يولد على الفطرة ١٥٩
- من الطرق التي توصل إلى معرفة الله عزَّ وجلَّ الأمور العقلية ١٦١
- من الطرق التي يستدل بها الإنسان على معرفة الله الواقع ١٦٢
- أصل الذات كلمة مولدة ١٦٩
- أن أسماء الله تعالى مُشتقة ١٧٣
- اسم الله الخلاق تضمَّن ثلاث صفات: الخلق، والعلم، والقدرة ١٧٤
- هل أسماء الله متباينة أو مترادفة؟ ١٧٥
- إنَّ أسماء الله عزَّ وجلَّ غيرُ محصورة بعددٍ معيَّن ١٧٥
- حكم التسمي بأسماء الله سُبحانه وتعالى؟ ١٧٧
- أن أسماء الله تعالى توقيفية ١٧٨
- هل الصفات كالأسماء توقيفية؟ ١٧٩
- ما الضابط في التفريق بين الأسماء والصفات؟ ١٨٠
- أنَّ الله له الحياة الكاملة ١٨٣
- إن المحاورَةَ التي تقع بين الله وبين رُسليه تكون بشيءٍ مسموع ١٨٤

- ١٨٤ كلامُ الله أيضًا يتعلّق بمشيئته ابتداءً وانتهاءً وكيفيّة
- ١٨٨ المخلوق الذي خلقه الله بائنٌ عن الله عزّ وجلّ
- ١٩٠ الله تعالى وصف القرآن بأنه كلام الله
- ١٩١ حديث النفس لا يُسمّى قولاً ولا كلاماً ولا حديثاً
- ١٩٥ البصر ثابتٌ لله عزّ وجلّ
- ١٩٥ لا يلزم من البصر العين
- ١٩٦ السّمع الذي أثبتّه الله لنفسه نوعان
- ١٩٨ الإرادة تنقسم إلى قسمين
- ١٩٩ الفرق بين الإرادة الكونيّة والإرادة الشرعيّة
- ١٩٩ الكفر الواقع من بني آدم هل هو مرادٌ لله؟
- ٢٠٢ العلم صفةٌ كمالٍ
- ٢١١ أن السّمع يتعلّق بالمسموعات لا بكل شيء
- ٢١٢ التّخصيص يذلل على الإرادة
- ٢١٦ جبريل أحد الملائكة الكرام العظام
- ٢٢٥ الرّاجح عندي أن القرآن تكلم الله عزّ وجلّ به حين نزوله
- ٢٣٦ الاستواء يردّ في اللغة العربيّة على أربعة وجوه
- ٢٣٨ معنى الاستواء على العرش هو العلوّ عليه
- ٢٣٩ هل استوى الله على العرش بمهاسة أو بغير مهاسة؟
- ٢٤٤ الله أعظم من أن يُقلّه شيءٌ من مخلوقاته
- ١٤٩ النّزول إلى السّماء الدّنيا

- ٢٥١ التَّمثِيلُ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ اللَّهِ النَّقْلُ وَالْعَقْلُ
- ٢٥٢ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى امْتِنَاعِ التَّمثِيلِ
- ٢٥٣ لَا يُلْزَمُ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ يَتَمَاثَلَ الشَّيْءُ فِي الصِّفَةِ
- ٢٥٤ الْحِكْمَةُ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ
- ٢٥٨ الْوَجْهَ صِفَةً حَقِيقِيَّةً ثَابِتَةً لِلَّهِ تَعَالَى
- ٢٦٢ هَلْ ثَبَتَتْ الْيَدُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ؟
- ٢٦٣ هَلِ الْيَدُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟
- ٢٦٥ هَلْ خَالَفَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي تَفْسِيرِ الْيَدِ بِأَنَّهَا الْيَدُ الْحَقِيقِيَّةُ؟
- ٢٦٨ هَلِ الْيَدُ وَاحِدَةٌ أَوْ مُتَعَدِّدَةٌ؟
- ٢٧٤ هَلِ هِيَ عَيْنٌ حَقِيقِيَّةٌ أَوْ هِيَ كُنَايَةٌ عَنِ الرَّؤْيَةِ؟
- ٢٧٤ هَلِ عَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى تُمَثِّلُ أَعْيُنَ الْخَلْقِ؟
- ٢٧٧ هَلِ اللَّهُ تَعَالَى يُبْصِرُ بِهِمَا، أَوْ بَصَرُهُ بغيرِ الْعَيْنِ؟
- ٢٧٩ مَا مَعْنَى النُّزُولِ وَهَلِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَنْزِلُ بِذَاتِهِ؟
- ٢٨٤ هَلِ النُّزُولُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ؟
- ٢٨٨ الْخَلْقُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ
- ٢٩٧ الْكِيفِيَّةُ ثَابِتَةٌ وَالتَّكْيِيفُ مَمْنُوعٌ
- ٣٠٥ الْعَجْزُ مُسْتَحِيلٌ سَمْعًا وَعَقْلًا
- ٣١٣ اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ؛ هَلِ هِيَ مُؤَبَّدَةٌ أَمْ مُؤَمَّدَةٌ؟
- ٣٢٢ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا خَالِقٌ وَخُلُوقٌ
- ٣٢٩ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ؟

- ٣٣٣ كيف يكونُ اللهُ مُريدًا للمُعصية؟
- ٣٣٦ إن إرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:
- ٣٤٨ هل الجَدْبُ الَّذِي يُصِيبُ النَّاسَ صَلاَحٌ؟
- ٣٤٩ مِيزَانُ الصَّلاَحِ وَالْأَصْلَحِ
- ٣٥٤ سَبَبُ الْهَدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ مِنَ الْعَبْدِ
- ٣٥٥ الرِّزْقُ نَوْعَانِ:
- ٣٥٧ هل الرِّزْقُ فِيهِ تَبَعَةٌ أَيْ يُنَمُّ عَلَى الْمَرْزُوقِ أَوْ لَا؟
- ٣٥٨ الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ
- ٣٦١ الدُّعَاءُ أَيْضًا سَبَبٌ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ
- ٣٦٤ هل هُنَاكَ وَظِيفَةٌ أُخْرَى لِلْإِنْسَانِ غَيْرَ الْعِبَادَةِ؟
- ٣٦٧ كُلُّ شَيْءٍ يَقْضِيهِ اللهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ
- ٣٦٩ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّتَّةِ
- ٣٧٢ كَيْفَ يَشْكُرُ اللهُ عَلَى الْمَصِيبَةِ؟
- ٣٨٠ لِلتَّوْبَةِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ
- ٣٨٢ لَوْ تَابَ الْمُسْلِمُ مِنْ ذَنْبٍ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى آخَرٍ
- ٣٨٥ الدُّرُوزُ فِرْقَةٌ أَصْلُهَا التَّشْيِيعُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ
- ٣٨٥ الزَّنْدِيقُ هُوَ الْمَارِقُ عَنِ الدِّينِ كُلِّهِ
- ٣٩٠ السَّحَرُ نَوْعَانِ
- ٣٩٢ مَنْ سَبَّ اللهَ أَوْ رَسُولَهُ ثُمَّ تَابَ فَالصَّحِيحُ قَبُولُ تَوْبَتِهِ
- ٣٩٤ هل الْإِيمَانُ هُوَ الْإِسْلَامُ أَوْ هُمَا شَيْئَانِ مُتَبَايِنَانِ؟

- هل الإيمانُ تصديق القلب وإقرار القلب واعترافه فقط ٣٩٧
- هل الإيمانُ يزيد وينقص؟ ٤٠٤
- نقص الإيمان على قسمين ٤١٠
- هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ ٤١٦
- البحث من أهم وسائل العلم ٤٢١
- الملائكة يحفظون الأنام ٤٢٥
- الملائكة عالم غيبي ٤٢٧
- أشراط الساعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام ٤٣٠
- متى تكون هذه الفتنة؟ ٤٣٣
- هل يمكن أن نطلع على عذاب القبر؟ ٤٣٩
- هل النبي ﷺ سيد الخلق أو سيد ولد آدم؟ ٤٤٤
- يأجوج ومأجوج بشر من بني آدم ٤٥٧
- آية الدخان قد اختلف العلماء فيها ٤٦٦
- الكلام في الحساب في أمور ٤٦٨
- يعبر الناس الصراط على قدر أعمالهم في الدنيا ٤٧٦
- لا بدّ إذن من ثلاثة شروط لتكون الشفاعة شرعيةً ٤٨٦
- هل يمكن التعاون بين الجن والإنس؟ ٤٩٨
- هل الجنة والنار موجودتان الآن؟ ٤٩٩
- ما ضابط الكبائر، وهل هي محدودة أو معدودة؟ ٥٠٥
- دلّ على ثبوت الرؤية القرآن والسنة ٥١٤

- الدِّينُ الإِسْلَامِي مَبْنِيٌّ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ٥١٨
- النُّبُوَّةُ لَهَا شُرُوطٌ ٥٢١
- مَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ؟ ٥٢٨
- هَلِ الْأَنْبِيَاءُ مَحْضُورُونَ؟ ٥٣٠
- الْبَحْثُ فِي مَسَائِلِ الْمِعْرَاجِ مِنْ وَجْهِ ٥٥١
- مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَفْلَاقَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ فِتْنًا لِعَقْلِهِ ٥٦٠
- اِنْشِقَاقُ الْبَدْرِ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ ٥٦١
- أَفْضَلُ الْبَشَرِ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسِ الرَّسُلُ ٥٦٩
- لَمْ يَكْفِرْ أَحَدٌ مِنَ الرَّسُلِ ٥٧١
- الصَّحَابَةُ الْمُهَاجِرِينَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْصَارِ ٥٨١
- إِنَّ أَفْضَلَ الْمُهَاجِرِينَ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ ٥٨١
- إِنْ الْمَحَبَّةَ وَصَفُ فِطْرِيَّ نَفْسِي لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ ٥٩٩
- الْمُبْشَرُونَ بِالْجَنَّةِ ٦٠٤
- هَلِ اقْتَصَرَتْ شَهَادَةُ الرَّسُولِ ﷺ بِالْجَنَّةِ عَلَى هَؤُلَاءِ؟ ٦٠٥
- الصَّحِيحُ أَنَّ أَهْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِ أُحُدٍ ٦١٣
- غَزْوَةُ أُحُدٍ ٦١٤
- أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: عَائِشَةُ أَمْ خَدِيجَةُ؟ ٦١٩
- هَلِ الْقُرْآنُ مُتَفَاضِلٌ، فَيَفْضُلُ بَعْضُهُ بَعْضًا؟ ٦٢٨
- طَرِيقَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ فِي الْمُتَشَابِهِ ٦٣٢
- التَّابِعُونَ هُمْ أُخْرَى النَّاسِ بِالْفَضْلِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ٦٣٦

- ٦٣٩ الكَرَامَةُ أمرٌ خارقٌ لِلْعَادَةِ .
- ٦٤٧ أَصْحَابُ الْكَهْفِ .
- ٦٥٠ الْكَرَامَاتُ بَعْضُهَا ظَاهِرٌ وَكَبِيرٌ، وَبَعْضُهَا خَفِيٌّ .
- ٦٥٤ مَسْأَلَةُ تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْبَشَرِ أَوْ بِالْعَكْسِ .
- ٦٦١ الْإِمَامَةُ نَوْعَانِ: إِمَامَةٌ فِي الدِّينِ، وَإِمَامَةٌ فِي التَّدْبِيرِ وَالتَّنْظِيمِ .
- ٦٦٧ مِنَ الْحُدُودِ حَدُّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ .
- ٦٧٢ يُجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُنْكَرَاتِ .
- ٦٧٦ الْفِيءُ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ .
- ٦٨٦ شُرُوطُ عَشْرَةٍ لِلْإِمَامَةِ .
- ٦٨٨ إِذَا أَكْرَهَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْفِعْلِ فَهَلْ يَفْعَلُهُ دَفْعًا لِلْإِكْرَاهِ أَوْ يَفْعَلُهُ لِلْإِكْرَاهِ؟ .
- ٦٩١ حُكْمُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ .
- ٧٠١ شُرُوطُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ خَمْسَةٌ .
- ٧٠٧ هَلِ الْإِنْسَانُ يُمَكِّنُ أَنْ يُغَيِّرَ بِالْقَلْبِ؟ .
- ٧٢٦ الْعَقَلِيَّاتُ الصَّرِيحَةُ دُونَ الْوَهْمِيَّاتِ .
- ٧٢٨ أَدَّى الْقَوْلُ بِأَنَّ الْجِسْمَ مَا أُلْفَ مِنْ جُزْأَيْنِ إِلَى إِنْكَارِ الصِّفَاتِ .
- ٧٤٤ لَيْسَ كُلُّ عَالَمٍ إِمَامًا .



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة اللجنة.....	٥
نبذة مختصرة عن الشارح.....	٧
نص المنظومة السفارينية.....	١٥
تمهيد.....	٢٨
أقسام التوحيد.....	٢٨
تفسير الحمد لله.....	٤٣
عدم جواز تسمية الله عَزَّوَجَلَّ بما لم يسم به نفسه.....	٤٤
القديم ليس من أسماء الله الحسنی.....	٤٤
أنواع قيام الشيء بالله عَزَّوَجَلَّ.....	٤٩
الإيجاد.....	٥٠
الإمداد.....	٥٠
الإعداد.....	٥٠
دليل الحوادث على وجوده.....	٥١
أنواع الحكم.....	٥٦
الحكم الكوني.....	٥٦
الحكم الشرعي.....	٥٦
أنواع الحكمة.....	٥٨

- الحكمة الغائية ٥٨
- الحكمة الصورية ٥٨
- تعريف الصلاة على النبي ﷺ ٦٢
- السلام على الرسول ﷺ يكون في الدنيا والآخرة ٦٤
- الدليل على أن الرسول ﷺ أفضل الرسل ٦٥
- هل المصطفى من أسماء النبي ﷺ ؟ ٦٧
- النبي ﷺ لا يملك الهداية لأحد ٦٧
- آل النبي هم المؤمنون ٧٠
- تعريف الصحب في العربية ٧١
- إكثار الصحابة من الصالحات ٧١
- قول الصحابي إذا لم يخالف الدليل دليل ٧٣
- التحذير من مخالفة قول السلف الصالح ٧٣
- سهولة علم الصحابة ويسره ٧٦
- الكلام في إعراب (وبعد) ٧٨
- جميع العلوم فرع لعلم التوحيد ٧٩
- فائدة علم التوحيد ٧٩
- الكلام في إثبات الجائز في حق الله ٨٢
- سبب نظم الأرجوزة ٨٥
- تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا ٨٦
- تسميتها ٨٩

٩٢.....	التربية العلمية
٩٣.....	التربية الخلقية
٩٣.....	علم الإمام أحمد بالمنقول والمعقول
٩٦.....	إمامة الإمام أحمد بن حنبل في العلم
٩٦.....	العلم الأثري
٩٩.....	مقدمة المنظومة
٩٩.....	تعريف الخبر
١٠٠.....	تعريف النبي
١٠١.....	خيرية النبي ﷺ على كل البشر
١٠٢.....	تعريف الأمة
١٠٢.....	معاني كلمة الأمة
١٠٢.....	افتراق الفرق وتشعبها
١٠٥.....	كيفية إدراك منهج الرسول ﷺ
١٠٧.....	فرقة أهل الأثر
١٠٧.....	طريق إثبات النصوص
١٠٩.....	تعطيل النصوص
١١٠.....	تحريف النصوص
١١٢.....	الكلام في التشبيه والتمثيل
١١٦.....	إجراء الأخبار على ما جاءت عليه
١١٧.....	تعريف الصفات الفعلية

- تعريف الصفات الخبرية ١١٧
- موقف أهل السنة والجماعة من الآيات والأحاديث التي وردت في صفات الله ... ١٢٠
- أقسام العقل في النفي والإثبات للصفات ١٢٢
- عدم جواز تحكيم العقل في باب الصفات ١٢٨
- عقيدة أهل السنة في الصفات ١٣٠
- أقسام التعطيل ١٣٤
- نفي التمثيل، ونفي التشبيه ١٣٨
- التأويل في الذات والصفات ١٤١
- الافتداء بالرسول ﷺ ١٥٣
- طبقات الصُّحبة ١٥٥
- الباب الأول: معرفة الله تعالى ١٥٨
- أنواع معرفة الله تعالى ١٥٨
- أول واجب على العبيد معرفة الله ١٥٩
- الأمور العقلية من الطرق التي توصل إلى معرفة الله ١٦١
- أحدية الله في الألوهية والصفات ١٦٣
- صفات الله عَزَّوَجَلَّ ١٦٦
- الصفات الذاتية ١٦٦
- الصفات الفعلية ١٦٦
- الصفات الخبرية ١٦٧
- صفات النقص لا تدخل في صفات الله أبداً ١٧١

- الصفات بالنسبة لله عَزَّجَلَّ ١٧٢
- صفات كمال محض ١٧٢
- صفات كمال في حال دون حال ١٧٢
- صفات نقص على الإطلاق ١٧٢
- البحث في أسماء الله تعالى من أوجه ١٧٣
- هل أسماء الله تعالى مترادفة؟ ١٧٥
- حكم التسمي بأسماء الله الحسنی ١٧٧
- الدليل على أن أسماء الله تعالى توقيفية ١٧٨
- هل الصفات كالأسماء توقيفية؟ ١٧٩
- الضابط في التفريق بين الأسماء والصفات ١٨٠
- صفة الحياة ١٨١
- صفة الكلام ١٨٣
- صفة البصر ١٩٥
- صفة السمع ١٩٦
- صفة الإرادة ١٩٨
- صفة العلم ٢٠٢
- صفة القدرة ٢٠٣
- متعلقات الصفات ٢٠٨
- دليل العقل على الصفات والرد على ذلك ٢١٢
- فصل في مبحث القرآن العظيم وبيان اختلاف الناس فيه ومذهب السلف ٢١٦

- الملائكة الموكلون بما فيه الحياة ٢١٧
- وصف جبريل بالأمين ٢١٧
- وصف القرآن بأنه محكم ٢١٨
- وصف القرآن بأنه متشابه ٢١٨
- قضية خلق القرآن والكلام فيها ٢٢٩
- فصل في ذكر الصفات التي يثبتها الله تعالى أئمة السلف ٢٣٢
- استواء الله على العرش ٢٣٥
- الكلام على الاستواء وفيه مباحث ٢٣٩
- الدليل المعتمد في إثبات صفات الله ٢٥٠
- الدليل النقلي على نفي التمثيل ٢٥١
- الدليل العقلي على امتناع التمثيل ٢٥٢
- شبهات المنكرين للحكمة ٢٥٥
- هل ثبتت اليد لله عَزَّوَجَلَّ؟ ٢٦٢
- هل اليد حقيقة أو مجازية؟ ٢٦٣
- هل اليد واحدة أم متعددة؟ ٢٦٨
- هل عين الله حقيقية أو هي كناية عن الرؤية؟ ٢٧٤
- هل عين الله تماثل أعين الخلق؟ ٢٧٤
- هل عين الله تعالى واحدة أم متعددة؟ ٢٧٥
- هل الله تعالى يُبصر بهما، أو بصره بغير العين؟ ٢٧٧
- معنى النزول ٢٧٩

٢٨٣ كيفية النزول
٢٨٤ هل النزول من الصفات الفعلية أو من الصفات الذاتية؟
٢٨٦ رأي أهل القبلة في تفسير النزول
٢٨٨ إثبات صفة الخلق
٢٨٩ أنواع النزول
٢٨٩ النزول الخلقي
٢٨٩ النزول العلمي
٢٨٩ النزول السلوكي
٢٩٠ النزول الفكري
٢٩١ قدم الصفات
٢٩٤ بطلان التكيف
٢٩٨ أنواع التعطيل
٢٩٨ التعطيل المطلق
٢٩٨ تعطيل الألوهية
٢٩٨ تعطيل الأسماء
٢٩٨ تعطيل الصفات
٢٩٨ تعطيل بعض الصفات
٣٠٣ استحالة الجهل والعجز على الله تعالى
٣١٠ فصل في إيمان المقلد
٣١٢ جواز التقليد في المسائل العلمية

- اختلاف العلماء حول التقليد في المسائل الاعتقادية ٣١٢
- الباب الثاني: في الأفعال المخلوقة ٣١٨
- اختلاف الناس في التسلسل ٣٢٠
- اختيار الله تعالى وإرادته ٣٢٤
- أفعال العباد مخلوقة ٣٢٧
- الدليل على أن أفعال العبادة مخلوقة لله ٣٢٨
- الدليل على أن فعل الإنسان صادر عن إرادة منه ٣٣٩
- سبب الهداية والضلال ٣٥٤
- أنواع الرزق ٣٥٥
- هل الرزق فيه تبعية على المرزوق ٣٥٧
- الدعاء سبب لحصول المقصود ٣٦١
- الباب الثالث: في الأحكام والإيمان ومتعلقات ذلك ٣٦٢
- هل هناك وظيفة أخرى للإنسان غير العبادة؟ ٣٦٤
- فصل في الكلام على القضاء والقدر ٣٦٦
- وجوب عبادة الله عَزَّوَجَلَّ على جميع العباد ٣٦٩
- الرضا بالقضاء والمقضي ٣٦٩
- مراتب الناس في المرض ٣٧١
- مرتبة السخط ٣٧١
- مرتبة الصبر ٣٧١
- مرتبة الرضا ٣٧١

٣٧١	مرتبة الشكر
٣٧٣	هل المعاصي واقعة بقضاء الله أم لا؟
٣٧٥	فصل في الكلام على الذُّنوب ومتعلقاتها
٣٧٥	القول في تفسير المذنب بالكبيرة
٣٨٠	شروط التوبة
٣٨٥	فصل في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه
٣٨٦	قبول توبة المنافق
٣٩٠	أنواع السحر
٣٩٤	فصل في الكلام على الإيمان
٣٩٤	هل الإيمان هو الإسلام؟
٤٠٣	هل الأعمال شرط في وجود الإيمان؟
٤٠٤	هل الإيمان يزيد وينقص؟
٤١٠	أقسام نقص الإيمان
٤١٣	الاستثناء في الإيمان
٤١٦	خلق الإيمان
٤٢٥	كتابة اللغو
٤٢٧	كتابة هم القلب
٤٢٨	محاسبة الإنسان على ما يحصل في قلبه
٤٣٠	الباب الرابع: في ذكر بعض السمعيات من ذكر البرزخ
٤٣٠	أقسام أشراط الساعة

- ٤٣١ طرق تثبت بها أشراف الساعة
- ٤٣٢ فتنة البرزخ
- ٤٣٤ الناجي من فتنة القبر
- ٤٣٦ من السائل في القبر؟
- ٤٣٦ اسم الملكان
- ٤٤١ فصل في ذكر الروح والكلام عليها
- ٤٤١ هل الروح مخلوقة أو أزلية؟
- ٤٤٤ الفرق بين الروح والنفس
- ٤٥٠ فصل في أشراف الساعة
- ٤٥٠ الإمام المهدي
- ٤٥٢ المسيح ابن مريم
- ٤٥٣ المسيح الدجال
- ٤٥٧ يأجوج ومأجوج
- ٤٦٠ هدم الكعبة
- ٤٦٢ طلوع الشمس من المغرب
- ٤٦٤ خروج الدابة
- ٤٦٥ حشر النار
- ٤٦٧ فصل في أمر المعاد
- ٤٦٧ الاختلاف في عدد النفخات في الصور
- ٤٦٨ وقوف الخلق للحساب

٤٦٩	تطائير الصحف
٤٧١	اختلاف العلماء في الموزون
٤٧٥	اختلاف العلماء في الصراط
٤٧٨	الإيمان بحوض المصطفى
٤٨٢	اختلاف العلماء حول خصوصية الحوض بالرسول
٤٨٥	تعريف الشفاعة لغة واصطلاحًا
٤٨٦	أقسام الشفاعة
٤٨٧	أقسام الشفاعة الشرعية
٤٩٢	فصل في الكلام على الجنة والنار
٤٩٤	مؤمن الجن كمؤمن الإنس
٤٩٥	هل أرسل رسول من الجن؟
٤٩٦	هل ما يؤمر به الجن يؤمر به الإنس؟
٤٩٨	هل يمكن التعاون بين الجن والإنس؟
٤٩٩	وجود الجنة والنار الآن
٥٠٠	أبدية الجنة والنار
٥٠١	هل يدخل الجن والإنس الجنة والنار، أو هذا خاص بالإنس؟
٥٠٥	الضابط في الكبائر
٥٠٧	أقسام المعاصي
٥٠٧	الفرق بين الكبيرة والصغيرة
٥١٣	النظر إلى الله تعالى والكلام فيه

٥١٤	رؤية الله تعالى
٥١٤	أدلة ثبوت الرؤية
٥١٨	الباب الخامس: في ذكر النبوة
٥٢١	شروط النبوة
٥٢٢	الحرية
٥٢٣	الذكورة
٥٢٤	القوة
٥٢٦	النبوة ليست بالاكْتِسَاب
٥٢٨	الفرق بين النبي والرسول
٥٣٠	حصر الأنبياء
٥٣٣	علو أمة محمد ﷺ
٥٣٤	فصل في بعض خصائص النبي الكريم ﷺ
٥٣٤	المقام المحمود
٥٣٥	عموم الرسالة
٥٣٩	معجزة القرآن
٥٤١	الكلام في معجزات الأنبياء
٥٤٤	معجزة المعراج
٥٥١	متى كان؟
٥٥١	من أين كان؟
٥٥٢	هل كان يقظة أو منامًا؟

هل تكرر؟	٥٥٢
المعراج ليس في رجب	٥٥٣
فصل في التنبيه على بعض معجزاته	٥٥٦
تعريف المعجزات	٥٥٦
القرآن الكريم	٥٥٨
انشقاق البدر	٥٦٠
فصل في ذكر فضيلة نبينا وأولي العزم عليهم الصلاة والسلام	٥٦٣
التفاضل مراتب لا تتلقى إلا بالوحي	٥٦٣
الترتيب في الفضيلة بناءً على ما يظهر لنا	٥٦٣
فصل فيما يجب للأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وما يجوز عليهم	٥٧١
عصمة الأنبياء من إرادة المخالفة	٥٧٣
الكبائر لا تجوز على الأنبياء	٥٧٤
الطبائع البشرية جائزة في حق الأنبياء	٥٧٥
وجوب دعوتهم إلى الله وإبلاغ الرسالة	٥٧٦
فصل في ذكر الصحابة الكرام	٥٧٨
أفضلية أمة محمد	٥٨١
أفضلية المهاجرين على الأنصار	٥٨١
الخلفاء الأربعة أفضل المهاجرين	٥٨١
أفضلية أبي بكر على جميع الصحابة	٥٨٢
أفضلية عمر على جميع الصحابة بعد أبي بكر	٥٨٥

- ٥٨٨ مآثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ٥٨٩ أفضلية عثمان على جميع الصحابة بعد عمر
- ٥٩٣ أفضلية علي بعد الثلاثة الخلفاء
- ٥٩٨ وجوب محبة علي
- ٦٠٣ تكفير من سبَّ الصحابة
- ٦٠٤ أفضلية باقي العشرة المبشرين بالجنة
- ٦٠٥ أنواع الشهادة بالجنة
- ٦٠٧ أفضلية أهل بدر بعد العشرة المبشرين بالجنة
- ٦١٠ أفضلية أهل الشجرة بعد أهل بدر
- ٦١٣ أفضلية أهل أحد على أهل بيعة الرضوان
- ٦١٨ أفضلية خديجة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
- ٦١٨ المفاضلة بين خديجة وعائشة
- ٦٢٠ أفضلية الصحابة على سائر الأمة
- ٦٢٣ أسباب أفضلية الصحابة
- ٦٣٢ طريقة أهل العلم والإيمان في المُتَشَابِهِ والمنزل
- ٦٣٦ تميز الصحابة بخصيصة الصُّحبة
- ٦٣٩ فصل في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها
- ٦٣٩ تعريف الكرامة
- ٦٤٤ أدلة كرامات الأولياء
- ٦٤٩ الرد على منكري الكرامات

٦٥٢	فصل في المفاضلة بين البشر والملائكة
٦٥٤	اختلاف العلماء حول المفاضلة بين البشر والملائكة
٦٥٩	الباب السادس: في ذكر الإمامة ومتعلقاتها
٦٦١	أهمية باب الإمامة
٦٦١	أنواع الإمامة
٦٦٣	وجوب الطاعة للأئمة
٦٦٤	مسؤوليات الإمام
٦٨١	الأمر التي ينصب بها الإمام
٦٨٣	شروط الإمامة
٦٩٠	فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٦٩٠	تعريف المعروف والمنكر
٦٩٢	حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٦٩٣	شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٧١٣	الخاتمة
٧٤٩	فهرس أطراف الأحاديث والآثار
٧٦١	فهرس الفوائد
٧٧١	فهرس الموضوعات

